شكري المبخوت

إنشاء النّفي

وشروطه النّحويّة الدّلاليّة

كلية الآداب والفنون والإنسانيات
جامعة منوبة

مركز النشر الجامعي

www.books4all.net
منتديات سور الأزبكية

www.books-all.net

إنشاء النّفي

وشروطه النّحويّة الدّلاليّة

www.books4all.net

جميع حقوق الطبع والتأليف محفوظة
© مركز النشر الجامعي، 2006
ص.ب 255 ـ تونس ـ ر.ا.ب. 1080 ـ
الهاتف : 000 874 71 (216) الفاكس : 677 871 71 (216)

شكري المبخوت

إنشاء النّفي

وشروطه النّحويّة الدّلاليّة

مركز النشر الجامعي
2006

www.books4all.net

المحتوى

الصفحة

قائمة الرموز والاختصارات المستعملة في البحث 8

المقدّمة 13

الباب الأوّل: خصائص عمل النفي..............................35-208

الفصل الأوّل: العلاقة بين النفي والإثبات داخل الخبر.39-88

1. تساؤلات أولى عن علاقة النفي بالإثبات.................41

2. العلاقة النظاميّة بين النفي والإثبات.......................49

3. دور الاستفهام في بناء دلالة الكلام.........................56

4. افتراض علاقة اقتضاء بين النفي والإثبات.................65

5. من المقاولة إلى التقاول..71

6. "تعدّد الأصوات" وتحليل النفي..............................74

7. نتائج وآفاق...87

الفصل الثاني: وسم النفي..89-149

1. التمييز بين السلب والنفي......................................91

2. تعجيم الصدر بحرف نفي......................................100

3. "أنفي" في أوّل الكلام ومسألة الفعل الإنشائي...........107

4. نظام حروف النفي والفروق بينها..........................117

5. الخصائص الدلاليّة للتركيب المنفيّ الذي يتقدّم فيه الفاعل....134

6. توكيد النفي...142

7. تذكير ببعض الأصول...149

الفصل الثالث: شروط عمل النفي..........................151-208
1. هل يمثّل النفي عملا لغويّا ؟..........................153
2. تحليل أوستين للنفي والإثبات..........................157
3. مقترح سورل في تحديد النفي والإثبات..........................162
4. مقترحات أخرى في تحليل الإثبات والنفي..........................175
5. مقترح موشلار في تحديد النفي وشروطه..........................182
6. شروط تحقّق النفي عملاً لاقوليّا..........................188
الباب الثاني: النفي واحد أم متعدّد..........................209-315
الفصل الأوّل: تصنيف النفي..........................215-260
1. تمهيد..........................217
2. النفي المحصّل والنفي المعدول..........................218
3. النفي الوصفي والنفي غير الوصفي..........................228
4. مستويان للنفي أم ضربان منه ؟..........................256
الفصل الثاني: توحيد النفي..........................261-315
1. مسألة توحيد النفي..........................263
2. مقترحات لتوحيد النفي..........................264
3. في أنّ وحدة النفي من وحدة النظم..........................286
الباب الثالث: حيّز النفي..........................317-479
الفصل الأوّل: المراتب الدلاليّة في الكلام وتحديد البؤرة..321-372
1. إشكال البنية المعنويّة للكلام..........................323
2. دور الترتيب في بيان المراتب الدلاليّة في الكلام..........................324
3. العلاقة بين التقييد والتخصيص والبؤرة..........................338
4. تحديد بؤرة الكلام..........................346

الفصل الثاني: الخصائص العامّة لحيّز النفي............373-418

1. مفهوم الحيّز عامّة وحيّز النفي خصوصًا..................375

2. مقترح تنيار في تحديد حيّز النفي..........................387

3. حيّز النفي أم بؤرة النفي.......................................392

4. دلالتا التخصيص ونفي التخصيص...........................403

5. المقتضيات المثبتة في النفي....................................408

الفصل الثالث: النفي وجوابه.....................................419-479

1. بنية النفي وجوابه...421

2. سلّميّة توجيه النفي..425

3. خصائص العلاقة بين النفي وجوابه...........................455

الخاتمة...481-492
الهوامش...493-507
المراجع..509-517

www.books-all.net

قائمة الرموز والاختصارات المستعملة في البحث

ص = صادق

ك = كاذب

(ق، ض، ط...) = قضايا

(س، أ، ب، ت) = متغيّرات

(س1، س2... س ن) = متغيّرات مرتّبة

ف = فعل

فا = فاعل

مف = مفعول

ج = جملة

لا - ب = حدّ منفي (أرسطو) وهو نفي العنصر ب (أو نفي الاسم) لغويّاً

لا - ق = نفي القضية ق

* ج = جملة غير مقبولة أو لاحنة إعرابيّاً أو دلاليّاً

؟ ج = جملة تتضمّن إشكالا إعرابيّاً أو دلاليّاً

ز = زمان

إإذا = إذا وفقط إذا

{ } = مجموعة (وتستعمل للحقل المعجمي أو الدلالي)

(...) = موضع قابل للتعجيم أو مكوّن غير لازم

[ ] = حدود بنية نحوية

( ) = مركّب، / حيّز عامل ما لغوي أو منطقي

Ø = مكوّن مقدّر أو محذوف

V = فصل

Λ = وصل

← = شرط، علاقة استلزام

↞ = علاقة اقتضاء

↔ = تشارط أو تكافؤ

∃ = سور وجودي

∀ = سور كلّي

⌐ = نفي (أو سلب)

~ = سلب (أو نفي)

≉ = تقابل

⊢ = إثبات

www.books-all.net

« Negation is to linguist and linguistic philo- sopher as fruit to Tantalus: waving seductively, alluringly palpable, yet just out of reach, within the grasp only to escapse once more".

Laurance R.Horn
A natural history of negation p.XIV

www.books4all.net

المقدّمة

www.books4all.net

1. موضوع البحث

نتناول في هذا البحث مجموعة من التراكيب التي تُعتَبر حدسيًا لدى المتكلّمين بالعربيّة ونظريًا لدى واصفيها وتربويًا لدى مدرّسيها تراكيب منفيّة. ومن البديهي أنّها تمثّل جزءًا من النظام النحوي شأنها شأن التراكيب الإثباتية أو الاستفهامية أو التراكيب الدالّة على الأمر أو النهي أو التمني وما إلى ذلك. ويمكننا منذ البداية تحديد هذه التراكيب بوجود واسم من واسمات النفي الحرفية أيْ {لا، ما، لم، لن} (وما يلحق بها في الاستعمال القديم ونقصد {إن (النافية). لات}) أو الفعلية الحرفية أيْ {ليس}. فلا خلاف أنّ الأمثلة (1 . 5) تدلّ على النفي:

(1) لا يحبّ زيد ليلى

(2) {لم، لن} {يقبلْ، يقبلَ}زيد اقتراحك

(3) لست وصيًا عليَّ

(4) ما أنت ملاك (ملاكًا)

(5) لا شكّ أنّنا متفقون

ونزعم أن هذا الوضوح الذي قدّمنا به الموضوع يمثل الأساس الذي نعتمده في هذا البحث والمعيار الذي نستندِ إليه كلّما أشكل قول أوْ شذّ مثال أو تعقدت جملة من الجمل. وإذا تخلينا عن "البراءة النظرية" التي نصطنعها فإننا نصرّح بأن هذا الوضوح ليس معطى اختباريا بديهيًا بل هو حاصل نظرٍ بعضه موروث من الوصف النحوي القديم لنظام العربية وبعضه متأتّ من تحليل المسألة والمقارنة بين الأقوال والأمثلة.

فالبحث في النفي، أو في غير النفي، إنما هو بحث في النظام النحوي كلّه على اعتبار ما يقتضيه مفهوم النظام من تماسك العناصر التي تكوّنه. لذلك فإنّ التفكير على أساس وجود معطيات "واضحة" يعني أنّ النظام النحوي واضح. وهو ما تدحضه الدراسات المتتالية ما كان منها قارئا للتراث معيدًا بناءه وما كان مقترحًا أوصافًا مختلفة عن أعمال القدامى. وبناء عليه فإنّ الوضوح النظري لا يكون إلاّ بالمقارنة بين أبنية مختلفة وتراكيب متشابهة تحديدًا للمشترك وتمييزًا للمختلف. إلاّ أنّ هذه المقارنة تعني، من جهة أخرى، أنّ التقريب بين الأبنية والتراكيب متاهة تخفي من المجهول الكثير.

فإذا سلّمنا مثلا بأنّ واسمات النفي في العربية سبعة على أقصى تقدير، وقد ذكرناها أعلاه، وإذا سلّمنا بأن الترادف بينها لا يستجيب لمسلّمة مفادها أن الحروف (إن لم نقل الكلم عمومًا) قد يعوّض بعضها بعضا أحيانا ولكنها لا تترادف فإنّ تحديد

نظامها والعلاقات بينها يصبح مشكلة جديرة بالبحث. فما هي الفروق الدلالية التي تميّز حرفا عن آخر؟ وهل تفي بحاجة المتكلّمين في التعبير عن الدقائق المعنوية التي تقتضيها مقامات النفي؟ وماهي هذه المقامات المفترضة؟

وإذا لاحظنا تنوّع بعض الدلالات الحاصلة من تعامل حروف النفي والمكوّنات الاسميّة والفعليّة والحرفيّة كتنوّع دلالة "لا" إلى نفي للفعل ونهي ونفي للجنس و"لا" المعترضة بين الجار والمجرور (من قبيل: "عاقبته بلا ذنب") و"لا" الدعاء وتوكيد النفي والعطف (على ما يزعم النحاة العرب) و"لا" العاملة عمل "ليس"، و"لا" الجوابية المقابلة "لنعم" و"لا" الواقعة في جواب القسم، فهل يعني هذا التنوّع أن لنا، عكس المناطقة ورمزهم الخاص بالنفي، تعدّدًا في دلالة الحرف الواحد أم أن لنا أكثر من "لا" منها "لا" التي تكون للنفي أم أنّ جميع هذه الدلالات تعود إلى معنى يمثل قيمة "لا" الدلالية؟ وقس على هذا ما قد تحتمله بقيّة الحروف من دلالات.

ولكنّ الربط بين النفي والإثبات على وجوه كثيرة في مختلف النظريات والنماذج المنطقية الدلالية والإعرابية التركيبية والدلالية النحويّة والدلاليّة العرفانية والتداوليّة والنفسية المتّصلة بالاكتساب اللغوي خصوصا، يثير، على بداهته وانتشاره، كثيرًا من القضايا. وهي قضايا أساسها نزعة عامّة إلى اعتبار النفي فرعا أصله الإثبات وحمل النفي، عند البحث في خصائصه الدلالية، على الإثبات. وهو ما يدعو إلى شيء من تروية النظر خصوصا إذا طرحنا مشكلة شروط تحقّق عمل النفي مقارنةً بشروط تحقّق عمل الإثبات وعالجنا مشكلة المضمون الإحالي للقول المنفي.

ويزداد الأمر تعقيدًا حين نلاحظ أن ما يفهم عادة من مثل (3) و (4) هو:

(6) أنت غير وصيّ عليّ

(7) أ . أنت بشر

ب . أنت شيطان

فإذا سلّمنا بأن الحاصل الدلالي من (3) ("لست وصيًا عليّ") و (6) واحد فهل يعني هذا أن (6) جملة منفية والحال أن قوّتها هي الإثبات؟ وإذا ميّزنا بينهما على أساس أن (3) نفي و (6) إثبات فهل يعني ذلك أنّ لهما دلالة واحدة؟

غير أنه لا شيء يمنع من أن يحدس، متخاطب ما، أنّ في (6) معنى النفي. وهو حدس مطابق لمعنى الجملة وإن كان لا يوجد فيها واسم من الواسمات السبعة للنفي. فهل نوسّع قائمة حروف النفي وألفاظه. ولكن ماهي حدود هذه القائمة؟ وهب أننا تخلينا عن التصنيف في قائمات فما الذي يمنع متخاطبا آخر من أن يرى في (8) نفيا:

(8) أ ـ أنفي نفيا باتًا ما تسبته إليّ

ب ـ سيمتنع الصحافيون عن استعمال اللغة المتخشّبة

ج ـ كأنّ القيامة قامت

د ـ رفضت قنصلية بوغندا منح زيد التأشيرة

ففي جميع هذه الأمثلة ما يدعو إلى إدراك النفي سواء بالفعل الدال على النفي أو بدلالة السين على الاستقبال أي على غير الواقع أو دلالة "كأنّ" ومضمون الجملة (8 ـ ج) على أنها لم تقع أو دلالة "رفض" شأنها شأن "أنكر" و "توهّم" و "رغب (عن)" على انتفاء ما يتعلّق بها.

ولنا أن نقدّر ما يترتّب عن هذا من خلط بين المستويات وانعدام صريح للتمييز الأولي البسيط الواضح بين النفي والإثبات، إضافة بالخصوص، إلى أنّ هذا التوسيع سيضعنا أمام تراكيب من مكوّناتها النفي، أو شيء شبيه بالنفي، وإن لم تكن في عرف المتخاطبين ومحلّلي اللغة ومدرّسيها نفيا، من قبيل تركيب الاستفهام وتركيب الشرط.

والمهمّ هو أن تصاغ هذه الاختلافات وهذه الحدوس صياغة نظريّة لتمييز المستويات وما يترتّب عن هذا التمييز من استلزامات نظريّة وتطبيقيّة.

ويطرح علينا تحليل (4) ("ما أنت ملاك") مقارنة بـ (7 ـ أ) و (7 ـ ب) مشكلة أساسية تتصل بتحديد القصد من النفي. وهذا القصد يرتبط بضبط المكوّن أو المكوّنات التي يحتمل أن يتسلّط عليها النفي. فكيف يمكن اختزال نفي الجملة "أنت ملاك" إلى نفي خبرها وهو الصفة ملاك ثم الانتقال إلى "بشر" في العادة أو "شيطان" أحيانا. وعلينا إضافة إلى هذا أن نحدّد القيدين المذكورين أي في "العادة" و "أحيانا". والعلاقة بينهما فهل يعنيان أن في التعبير الإثباتي عن النفي ترتيبا ما أو "سلميّة" معيّنة ينبغي اتّباعها؟ وكيف يمكن ضبط هذه السلميّة؟ وماهي القيود التي يجب وضعها لها والأسس التي تتبني عليها؟ وماهي طريقة اشتغالها؟

فلئن بدا الانتقال من (4) إلى (7 ـ أ) "طبيعيا" ومن (4) إلى (7 ـ ب) أقلّ "طبيعية" فإن النظر في الاحتمالات الممكنة للتعبير بالاثبات عن المقصود بالنفي أو الاحتمالات الممكنة في استئناف الكلام بعد نفي يبيّن أن في بساطة المثال (4) شيئًا جعل هذا الانتقال يبدو إلى حدّ ما "طبيعيّا". وهو ما يمكن تعديله بإبراز احتمالات أخرى في استئناف الجملة (1):

(1) أ- لا يحبّ زيد ليلى

ب ـ لا يحبّ زيد ليلى بل يحبّها عمرو

ج ـ لا يحبّ زيد ليلى بل يحبّ زينب

د ـ لا يحبّ زيد ليلى بل يموت في حبها

هـ ـ لا يحبّ زيد ليلى بل يكرهها

و ـ لا يحبّ زيد ليلى ولا يكرهها

فهذه الاحتمالات وغيرها ممّا لم نذكر قد تبدو "فوضوية" إلى حدّ كبير ممّا يضعف من قدرة أيّ قاعدة نحويّة أو بلاغية (دلالية أو تداولية) على التكهّن بها ووضع حساب لمعنى النفي.

ومن خضمّ هذه الفوضى، وخصائص أخرى في النفي، ظهرت مقترحات عديدة لتصنيف النفي أصنافا متعدّدة وتفريعه فروعًا مختلفة. حتى أصبح النفي "الطبيعي" الذي نتفق على تحديده "حدسيا" موضوع خلاف نظريّ ذهب بالوضوح الذي زعمناه، في بداية حديثنا، أدراج الرياح، وإن في الظاهر. ووراء هذه التصنيفات توجد مشكلة أكبر تتصل بالمستوى الذي يتحدّد فيه النفي أهو مستوى إعرابي أم دلالي (منطقي) أم تداولي؟ فسواء سلّمنا بهذه القسمة الثلاثية أم جعلناها مرتّبة ترتيبا يحتوي فيه الثاني الأوّل والثالث الثاني أم أدمجنا مستوى منها في آخر كإدماج التداول في الدلالة أو الدلالة في الإعراب أم غير ذلك من الحلول فإن الثابت أنّ النفي سيكون في النظام النحوي من اللفظ أو المعنى أو منهما معًا وسيكون له استعمال بلاغيّ (سمّه إن شئت تداولا)، عند الإنجاز المقامي. وهو بهذا المعنى موجود في المستويات الثلاثة إعرابا ودلالة وتداولا ولكن المشكلة تكمن في كيفيّة تحديد ما يقوم بينها من علاقات وما ينشأ من تعامل. وأكثر ما في المشكلة من صعوبة يبرز في تحديد أكثر المستويات استقرارًا وتعبيرًا عن النفي ونقصد بالاستقرار الحدّ الأدنى من الانتظام في مقابل الفوضى الدلالية وهذا الحدّ الأدنى هو الذي يرثه القول مهما تشعّبت المعطيات المقامية واتصل الكلام وثيق الاتصال بظروف إنشائه والقصد الذي علّق به والألاعيب البلاغية التي تضمنها والاستراتيجيات الخطابية المطلوبة منه.. الخ.

إن هذه الإشارات وغيرها كثير كثير، تقلب الوضوح المزعوم غموضًا. ولكنه غموض البحث الذي يستكشف المجهول. فينشأ بعضه عن ملاحظات تتعلّق بالمسموع والمقروء من الأقوال وينشأ بعضه الآخر عن افتراضات نحويّة أو بلاغية قديمة أو حديثة ويعود بعضه الثالث إلى افتعال المحلّل الدارس للمشاكل مثلما يفتعل الكيميائي انفجارًا أو يضيف محلولا لا لزوم له أو يفترض شخص ما افتراضًا خاطئا حتى يستلزم من الانفجار أو التقابل أو الافتراض ما يمكن استلزامه، تصديقا لرأي أو تكذيبا، وفي بعضه الرابع ما يكون من باب البحث عن التماسك النظري و"أناقة" العرض وما إلى هذا من المقاصد والتقنيات. ولكن الثابت أنّ ما يغنمه الناظر في مسار التحليل وخلال

عملية المقارنة وعند الاستنتاج سيرتدّ وضوحًا جديدًا أو شفافية أخرى يتطلّبان استئناف الجهد تحقيقا وتنظيرًا. فإذا حققنا جزءًا، ولو يسيرًا من هذا فهو منتهى الطلب.

2. وضعية البحث في النفي

لمّا كان النفي من الأعمال اللغوية الأساسية لحاجة الإنسان مطلقا إلى أن يخبر إثباتا ونفيا، ويستخبر على الأقلّ ومن التراكيب التي تعتبر كليّة إذ لاتعرف لغة خالية من النفي ولمّا كان النفي موضوعَ بحثٍ في اختصاصات عديدة قديما وحديثا منطقا وفلسفة ولغة ونفسًا فإنّ عرض الوضع الراهن للمسألة حتى في خطوطه العامّة أقرب إلى الاستحالة سواء نظرنا إلى الأمر من حيث جهد الأفراد أو من حيث تنوّع الاختصاصات وتعاملها في ما بينها أو من حيث وفرة ما كتب. ومهما ضيّقنا من دائرة هذه الأعمال تاريخيا أو بحسب الاختصاص فإنّ المهمّة تبدو صعبة كذلك. إلاّ أنّنا نشير في الآن نفسه إلى أنّ الأعمال التي قدّمت فرضيات قويّة، ونقصد بالقوّة فتح فضاءات أرحب للمساءلة والتفكير وإثراء البحث، أصبحت معروفة في الدراسات المختصّة. وهو ما نجد شاهدًا عليه في ما عرضه هورن (Horn) من نظريات وآراء وتصوّرات على نحو تأليفي، إضافة إلى أفكاره الشخصية، في عمله المميّز "التاريخ الطبيعي للنفي" (Horn, 1989). ولئن كنّا نحتاج في اللغة العربية إلى ما يشبه مصنّف هورن فإن القصد من بحثنا مختلف ولكن هذا الاختلاف لا يمنع من الإشارة إلى بعض النظريّات والتحاليل التي نبني عليها بالإستناد إليها أو بمناقشتها مقالتنا في النفي. لذلك ننبّه إلى أننا لا نؤرّخ للنفي في التراث النحوي أو البلاغي ولا في غيره ولا نقصي في الآن نفسه المقترحات العربية والغربية قديمة كانت أو حديثة لغوية أو غير لغوية إذا وجدنا في التعويل عليها أو في ما بدا لنا من نقائص فيها علينا أن نتداركها ما يصلح لبناء خطابنا حول دلالة النفي.

ويقتضي هذا الموقف منّا أن نوضّح أمرين:

أولهما أننا أردنا بحثنا في النفي بحثا دلاليا (بالمعنى الذي سنوضحه بعد حين) وليس بحثا في تاريخ النحو والبلاغة عامّة أو قواعد النفي أو بلاغته خاصّة على رغم أهميّة هذه البحوث التي لم تنجز بعد على حدّ علمنا.

وثانيهما أننا لا نرى في ما سنقدّم انقطاعًا عن المنوال النحوي والبلاغي العربي ولا انقطاعًا عن الشواغل الحديثة في الدراسة "الدلالية" و "التداولية" خصوصًا في إطار نظريّة الأعمال اللغويّة. وهو وضع قد يبدو غريبًا لمن يميّز تمييزًا صارمًا بين النظريات الحديثة والنظريات القديمة (الفاسي الفهري، 1985) ولكن اعتقادنا أنّ الكتابة

العلميّة في لحظتنا التاريخية التي نعيشها تتطلّب الاعتماد على أقوى ما في النماذج والنظريات الغربية الحديثة ولكن ماذا لو وجدنا الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظريات أضعف ممّا تعلّمنا من الأسلاف؟ بل ماذا لو وجدنا هذه النظريات دون البناء العلمي المطلوب؟

وهذا ما نزعمه في شأن نظرية الأعمال اللغوية مثلا.

وإذا حصرنا الأمر في الدراسات المكتوبة بالعربية عن النفي فإننا نجد أهمّ التصوّرات مبثوثة في كتب النحو والبلاغة وأصول الفقه. والنفي لا يمثل، في هذه المصنفات، بابًا مستقلاً وإنما يبرز في مواضع مختلفة منها بحسب ما استقرّ في كل علم من العلوم الثلاثة تنظيما وترتيبًا للمسائل. ولا نعرف في ما اطّلعنا عليه من الكتابات الحديثة بالعربية اهتمامًا بالنفي إلا على نحو عرضيّ لا يضيف إلى المعلومات التي وفّرتها كتب النحو القديم شيئا إن لم نقل إنها دونه قيمة (من ذلك مثلا: عمل المخزومي، 1986، ص ص 246- 263).

3. الاختيارات النظريّة والمنهجيّة

ويتطلّب هذا البحث توضيح بعض ما نقصد إليه من مصطلحات ذكرناها في العنوان توضيحا نهدف منه إلى بيان جوانب أساسية من اختياراتنا النظرية والمنهجيّة. فنحن نبحث في النفي من حيث هو "عمل لغوي" ومن حيث "خصائصه الدلالية في العربية".

وأن يكون النفي "عملا لغويا" فهذا من المسلّمات التي كادت تصبح في الدراسات من البديهيات ولكن الإقرار بذلك يطرح علينا مشكلة نظرية وأخرى منهجيّة. أمّا المشكلة النظرية فهي اقتضاء دراسة النفي باعتباره عملا لغويا لنظرية في الأعمال اللغويّة، والحلّ، لو لم نكن نشتغل داخل الثقافة العربية ونحمل من تاريخها العلمي ما نحمل، يكمن في الانطلاق من مقترحات أوستين (Austin، 1971) وخصوصًا سورل (Searle، 1969، [1972] و 1982) ومن نحا نحوه (Vanderveken، 1990 و 1991) أو ناقشه مقترحًا بديلا (Sperber&Wilson، 1996 [1989]).

ولكن هذا الحلّ، وقد أخذنا بجانب منه وافر، لا يمنعنا من التقريب بين نظريّة الأعمال اللغوية كما صاغها هؤلاء الفلاسفة المشتغلين باللغة لغايات ليست لغويّة بالضرورة وتتصل بالخصوص بتحليل الأقوال الأخلاقية والقيمية التقويمية (مثلا: Searle، 1969، الفصل 8) وبين نظرية الخبر والإنشاء البلاغية. وهي نظرية تقوم، في تقديرنا وبحسب منزلتها من النظام البلاغي، على أسس نحوية بما أن الخبر والإنشاء

من معاني النحو ويكوّنان ضروبًا من الكلام يبحث في مطابقتها لمقتضى الحال. ولهذه النظرية البلاغية ذات الأسس النحوية أبعاد فلسفية ولا شك لم يدرسها المختصّون من الفلاسفة العرب بعد في ما نعلم.

إلاّ أنّ هذا التقريب بين نظريّتين مختلفتين في المنشأ والأسس المعرفية والمقاصد الكبرى رغم ما فيه من مخاطر الخلط التاريخي يطرح على نظرية الأعمال اللّغويّة الحديثة مشكلة جديّة تتصل بالأسس اللغوية للمبحث. فالمدخل الذي اعتمده فلاسفة اللغة مدخل دلالي أساسي وقد أبرزوا في أكثر من موضع صعوبة إيجاد معايير لغويّة للأعمال التي يدرسونها. وحتى الفرضية الإنشائية التي أطلقها بعض التوليديين (Ross، 1970) وصلت إلى مأزق لاستحالة الربط بين البنية الدلالية المنطقية والتشكّل السطحي على النحو الذي تصوّره التوليديون.

وإذا أردنا تبسيط الأمر دون الدخول في التفاصيل، فإن الفعل الإنشائي الذي يفترض أنه سابقة تلتصق بالجملة لا يعدو أن يكون ضربًا من الميتافيزيقا وعلم الغيب إذ لا دليل عليه في الإعراب وإنما التعويل فيه على الحدس وإذا وافق الحدس قولا من الأقوال، ولو على وجه التمثيل، امتنع اطّراد القاعدة. وينطبق هذا النقد على الأنحاء التي تأخذ التداول بعين الاعتبار مثل النحو الوظيفي وما قدّمه من مقترحات في تمثيل القوّة الإنشائية (المتوكّل، 1986، ص ص 114، 124). وفي هذا المستوى تكتسب المقترحات التي قدّمها النحاة والبلاغيون العرب قيمة كبرى خصوصًا إذا ربطناها بنظريتهم في الحرف وما استلزمه منها الشريف (1993) من نتائج تبدو لنا منطلقا صلبًا يمكن اعتماده في بناء تصوّر للأعمال اللغويّة يجذّرها في البنية الإعرابية المجرّدة ويمكّن من التكهّن بها في الاستعمال المقامي[1].

إلاّ أنّ المشكلة التي تثيرها النظرية القديمة إذا تناولناها من زاوية التصوّر الابستيمولوجي الحديث لبناء النظريات والنماذج العلميّة تتمثّل في ضرورة صياغتها الصياغة الموافقة للطرق العلميّة الجاري بها العمل، أو استلهام بعض أصولها لبناء تصوّر جديد. وليس في هذا توظيف للتراث ولا خلط بين نسقين ولا انشداد إلى "مفاهيم القدماء وأصولهم" على ما نقد الفاسي الفهري (1985، ص 60) بعض المشتغلين بالنحو نقدًا لاذعًا محقًا فيه إلى حدّ بعيد. ولكنه في ظننا ضرورة علميّة قبل كلّ شيء. وهو وجه من الوجوه التي تجعل "التراث" شيئا آخر غير العبء الثقيل الذي ينبغي التخلّص منه وغير "الكائن المتحفيّ" الذي نشرّحه وغير "الفردوس المفقود" الذي نبحث عن استعادته وهو وجه لا يعني أن "نستأنس [بتحاليل القدماء] وأن نأخذ بعض الجزئيات فيها أو بعض الخطوط العامّة" على ما يقترح الفاسي الفهري (1985، ص 61، هامش 35). فنحن نحتاج هنا إلى التمييز على الأقلّ بين الفرضيات والمنوال

والنتائج التي نتوصّل إليها. فالانطلاق من فرضيّة قويّة لا يؤدّي بالضرورة لعيب في المنوال (أو الأنموذج) إلى نتائج مرضية وبنفس القدر فإنّ قوّة المنوال أي انسجامه وتماسكه وصياغته الرمزية لا تعني آليا قوّة الفرضية أو قوّة النتائج التي يتمّ التوصّل إليها ولكن الوصول إلى نتائج مهمّة في وصف لغة من اللغات أو أكثر قد يعود إلى قوّة تماسك المنوال وقدرته على التكهّن واستكشاف المجهول وقد يعود أيضا إلى قوّة الفرضية رغم ضعف طريقة الاستدلال. إن هذه الضروب من التمييز لا تخلو من فظاظة، نحن على وعي بها، ولكنّ كثيرًا من الدراسات العربية وغير العربية تقوم شاهدًا عليها.

وفي ما يخصّ عملنا هذا وتصوّرنا للأعمال اللغوية فقد جمعنا بين جوانب من المنوال النحوي والبلاغي العربي وجوانب من نظرية الأعمال اللغوية كما صاغها فلاسفة اللغة وبعض اللغويين. وسيكشف التحليل (الباب الأوّل، الفصلان 2 و 3 بالخصوص) عن مزايا هذا الجمع وعيوبه. ولكنّ موقفنا عمومًا يمكن تلخيصه في نقطتين: الأولى أن عمل النفي باعتباره عملا أساسيا (عكس الدعاء مثلا والوعد عندنا لا عند أصحاب نظرية العمل اللغوي) ومباشرًا (عكس الإنكار الذي لا يوسم بنيويًا مثلا) من الأعمال التي توسم قوّتها الإنشائية باللفظ ويقوم في البنية النحوية دليل عليها والثانية أنّ شروط تحقّق العمل اللغوي وعمومًا كما صاغها سورل (1969) وعمل النفي خصوصًا تمثّل الجانب "الدلالي التداولي" المتّصل بالنفي. لذلك فجوانب من هذه الشروط تمثّل عندنا مقتضيات للفعل المعبّر عن المعنى الإحالي المعجمي للنفي (أي "أنفي") وتمثّل جوانب أخرى علاقات التخاطب المجرّدة الدنيا والأساسية التي يقوم عليها النفي. وليس بين النقطتين من تناقض وإن كان في الثانية تأويل خاص لمقترح سورل.

ويطرح علينا التقريب بين التداولية (على اعتبار أنّ نظرية الأعمال اللغوية مبحث منها) والبلاغة (على اعتبار أنّ باب الإنشاء والخبر جزء منها) المشاكل النظرية والمنهجية.

فمن الملاحظات البسيطة التي يمكن إبداؤها عند النظر في النقاش حول موضوع التداولية ومسائلها وتعريفاتها (Lenvison، 1983، ص ص 5 - 47 و Gazdar، 1979، و Kempson، 1975 و Lyons، 1990) أن التداولية ليست علمًا! سواء حملنا المصطلح على أوسع معانيه أم على أضيقها. ولكن الثابت أنه يوجد مبحث مّا مداره على العلاقة بين الجملة، باعتبارها بناء نظريًا، وعملية قولها في صنف من أصناف المقامات يتكفّل بها متكلّم ليخاطب مخاطبًا ويبلّغ قصدًا من المقاصد. هذا إذا بحثنا عن حدود أو موضوع أو مجال تختصّ به "التداولية اللسانيّة" في أضيق معانيها الممكنة. فالأمر المفيد في كل هذا هو أن التداولية ترتبط بوجه من الوجوه بالعلاقة بين الكلام والمقام.

غير أن هذا التحديد على بساطته وقلّة دقته لا يمنع وجود علوم أخرى تهتمّ بجوانب من علاقة الكلام بالمقام. وأبرزها علم الدلالة. فمما يزعج في مصطلح دلالة أنه جرى في كثير من الأدبيات الحديثة للتعبير عن دراسة العلاقة بين الجمل والعالم الخارجي الذي تصفه تلك الجمل أو قل بحسب العبارة المشهورة دراسة العلاقات بين العلامات والأشياء التي تعينها تلك العلامات. ومهما يكن تدقيقنا لموضوع الدلالة وعلاقتها بالمنطق والرياضيات على اعتبار أن الدلالة المنطقية هي دراسة شروط صدق الأقوال بواسطة المنطق الرياضي (Lyons، 1979، ص 115) فإنها، كما بيّن عديد الدارسين (أ) تمثّل علما على عكس التداولية و (ب) لكنه علم لا يوافق تحليل الكلام الذي يتخاطب به الناس وإن كان يضيء من معناه بعض الجوانب.

إلاّ أنّ الدلالة المنطقية (أو الدلالة الخالصة) يمكن مقابلتها بالدلالة اللسانية التي تتناول حسب ليونز (1979، ص 115 و 1990، ص 217) المعنى من زاوية لغوية ويقصد بذلك معنى "جمل النظام" وقد جرّدت من مقاماتها إلى أقصى حدّ في مقابل "جمل النصّ" التي تهتمّ بها التداولية. وهو موقف قريب جدًّا، مع حفظ الفوارق، من تحديد قزدار (Gazdar، 1979، ص 2) للتداولية (وضمنيا للدلالة) على أنها دلالة منقوصة من شروط صدق. ويقصد بذلك أن العلاقات الاستدلالية مثلا إذا كان الاستدلال منتجا فهي موضوع البحث الدلالي ولكن الاستدلال اللغوي الذي لا يخضع لشروط الصدق، على ما نجده في الاستعارة أو السخرية أو ضمنيات الخطاب، سيكون من نصيب التداولية.

وإذا أردنا تحديد هذه الدلالة اللسانية أو اللغوية فإننا سنجد أنفسنا أمام كمّ هائل من المعلومات التي تقدّمها لنا مختلف مكوّنات النظام النحوي. فينبغي على هذه الدلالة أن تكون مجمعًا للدلالات الصرفية (اشتقاقا وتصريفا) والإعرابية والمعجمية. ولو اقتصر الأمر على هذا، وهو في حدّ ذاته ليس يسيرًا، لأمكن تحديد المسألة. بيد أنّ لظواهر كثيرة من القول المنجز أو المجرّد صلة ما بالبنية النحوية فقضايا من قبيل العلاقات الاستدلالية الموسومة نحويا (كالأسوار واستدلالاتها مثلا) وعلاقة الاقتضاء والاستلزام بما في ذلك استلزامات المحادثة (Grice، 1975) كما يمكن تأويلها لغويا والعمل اللغوي وشروط تحقيقه وغير هذا كثير قضايا دلالية في جانب منها وتداولية ونحوية في جوانب أخرى من ذلك أن للمناطقة في مسألة الاقتضاء رأيًا (Russel، 1905، مثلا Strawson، 1977) وللتداوليين رأيًا آخر (Ducrot، 1972 مثلا) وللنحاة رأيًا ثالثًا (الشريف 1993 مثلا). وقس على هذا مسألة المشيرات المقاميّة (Deixis) التي يتنازعها علم الإعراب والتداولية بالخصوص ولها على الدلالة اللغوية والدلالة المنطقية انعكاسات. وأكبر ظننا أنّ التمييز بين الجملة من حيث هي بناء نظري مجرّد وبين القول باعتباره إنجازا مقاميا للجملة أو بين جمل النظام وجمل النصّ أو بين الجمل

النمطيّة والجمل المقولة (Ducrot، 1984، و Lyons، 1979، 1990، و Levinson، 1983) لا يحلّ الإشكال والدليل هنا أن التساؤل عن المستوى الذي تتنزّل فيه القوّة الإنشائية مثلا، رغم جميع المشاكل الممكنة في تمثيلها الاعرابي، والاقتضاء، على ما في تعريفه من قضايا، بل عن شروط الصدق نفسها يظلّ مطروحًا: هل نحن أمام قوّة أو اقتضاء أو شروط صدق للجملة أم للقضية أم للقول إذا اعتبرنا الجملة والقضية (بالمعنى المنطقي) تجريدين للقول لفظا ومعنًى؟

وإذا صحّ هذا التداخل والتمازج بين المستويات الإعرابيّة والدلاليّة والتداوليّة، وجلّه واضح يكاد يلمس لدى غير القائلين باختيارات نظرية "مذهبية"، فإننا نكون في حاجة إلى إعادة ترتيب العلاقات بين هذه الموضوعات المختلفة والعلوم الممكنة لها.

فلئن كان القول باستقلالية الإعراب (التركيب)، على ما في التيار التوليدي في نماذجه الأولى على الأقلّ، قولا قد يكون مفيدًا في ضبط الموضوع العلمي فإنه لا يناسب المعطيات الاختبارية. ومقابل هذا لا نعتقد أنّ حلاًّ توفيقيًا شاملا يحاول استيعاب المعنى من جميع جوانبه وفق التصنيف السائد في نسق موحّد لن يكون ممكنا إلاّ على حساب التناسق النظري.

إن الاختيار النظري الذي قمنا به في هذا البحث اختيار قديم عوّلنا فيه على فرضية قديمة قامت عليها، في ما نظنّ، العلاقة بين النحو والبلاغة في التراث العربي. وأساس التمييز بين العلمين عمومًا أن النحو يدرس التراكيب بحسب الوضع ودلالتها الوضعية أمّا البلاغة فتدرسها من جهة أغراض المتكلّم منها وهي أغراض تجاوز الوضع.

لتوضيح هذا الفرق من جهة وتحديد البلاغة من جهة أخرى ننظر في جوانب من التعريف السائد للبلاغة منذ القزويني (الايضاح، ص 11) يقول صاحب "الإيضاح": «... وأمّا بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته». ولا نشرح هذا التعريف فقد أغنانا عن ذلك الشرّاح (شروح التلخيص، ج 1). ولكننا نشير إلى أن قيد الفصاحة في التعريف إشكاليّ ومفهومه في كلام القزويني مخالف للمفهوم الأساسي الذي بنى عليه الجرجاني مشروع البلاغة العربية (2) لذلك نعتبره في حكم غير المذكور.

فإذا سلّمنا بأن "الكلام" في عبارة القزويني هو "القول المفيد" في معناه الاصطلاحي الدقيق في النظرية النحوية (إبن هشام، شذور الذهب، ص 27 مثلا) أي هو لفظ دال على معنى يحسن السكوت عليه فإن الموضوع الذي تدرسه البلاغة هو التراكيب التامّة التي يتحقّق بها عمل لغويّ. غير أنّ هذا الجانب التركيبي الدلالي (التداولي؟) هو جزء أساسي من موضوع علم النحو. فالنحو ليس "صناعة لفظية"

بالمعنى الذي فهمه بعض المحدثين (الكشو، 1997) ولا يكون هذا الفهم مادام اللفظ الذي يدرسه النحو لا بدّ أن يدل على معنى بخلاف المهمل أو المقلوب (ابن هشام، شذور الذهب، ص 11) ومادام التركيب لايكون إلا لمعنى ومادام الاعراب نفسه معنًى ومادمنا نجد لدى النحاة جميعا بدءًا من كتاب سيبويه نظامًا لدلالات التراكيب والأعمال اللغوية (ميلاد، 1999).

ولا تناقض هنا بين أن يكون الكلام موضوعًا للبلاغة وللنّحو في آن واحد لأن التمييز بينهما يقع في مستوى آخر يوضحه تعريف القزويني. فالمطلوب في البلاغة هو النظر في العلاقة التي تكون بين الكلام و"مقتضى الحال". وسواء كان المقصود بالحال زمان التكلّم على ماهو شائع في عبارة النحاة والبلاغيين أم المحلّ على أساس الترابط بين الحال والمقام فإن "مقتضى الحال" هو الاعتبارات التي تدعو المتكلّم إلى أنْ يصوغ كلامه على نحو من الأنحاء. لذلك شرح القزويني (الايضاح، ص 12) بعد هذا التعريف مقتضى الحال "بالاعتبار المناسب". ومفهوم المناسبة هنا أساسي سنوضّحه بعد حين. ولكنّ المهمّ أن البلاغة لا تدرس الكلام فحسب، ولا تدرس "مقتضى الحال" فحسب بل تدرس العلاقة بينهما. وهذه العلاقة هي علاقة مطابقة. ولا تعني المطابقة، كما قد يتوهّم، معنى الصدق المنطقي وإن كان محتملا، بل تعني كما وضّح الشرّاح (الدسوقي، الحاشية، ج 1، ص ص 123- 124) الاشتمال. فما تدرسه البلاغة هو اشتمال الكلام على الاعتبارات المقامية المناسبة. فإذا رمزنا إلى الكلام بـ "م" وإلى المقام بـ"ق" فإنّ موضوع البلاغة هو العلاقة التالية التي نصوغها صياغة شكلية ساذجة بحسب المنوال الرياضي للدالّة (أو الوظيفة):

(9) ق (م)

إن (9) علاقة مجرّدة لا نعرف عنها إلاّ أنّ "م" متغيّر يكتسب دلالته من الوظيفة "ق". وبين "ق" و"م" علاقة تلازم على نحو يجعل خصائص "م" مقتضية لخصائص "ق" ويجعل "ق" مستلزمة لخصائص معيّنة في "م".

وهو ما يمكن التعبير عنه بعبارة أخرى مفادها أنّ المقام يستلزم أن يكون الكلام متصفا بخصائص تركيبية ودلالية محدّدة وأنّ الكلام الذي يكون على هذه الصورة اللفظية أو تلك والدال على هذا الفرق المعنويّ أو ذاك يقتضي مقامًا محدّدًا، وهو ما يعني أننا إذا انطلقنا من المقام "ق" أمكننا أن نتكهّن بالخصائص المطلوبة من الكلام "م" وإذا حلّلنا خصائص الكلام "م" أمكننا استنتاج المقام المناسب "ق".

ورغم الصعوبات النظرية والاجرائية التي يثيرها مفهوم المقام فإن الفرضية الأساسية التي اعتمدتها النظرية البلاغية تقوم على اعتبار الكلام في علاقته بالمكوّنات الأساسية للمقام (أي المتخاطبين وحيثيات التخاطب والكون الخارجي

والذهني) متضمّنا بوجه من الوجوه لهذه المعلومات الأساسية في تحليل الأقوال. فلا ننسى أن البلاغة تحليل للكلام والأقوال والنصوص.

إن هذه الخطاطة العامّة جدًا والمنقوصة تحتاج ولا شك إلى تحليل وبرهنة على صحتها بقدر ما تحتاج إلى صياغة نظرية وشكلية بحسب لغة الكتابة العلمية الحديثة لتوفير شروط النظريّة العلميّة. ولكن هذه الصيغة الأوّليّة المبسّطة التي نجازف بتقديمها تقديما مخلاً تسمح لنا، ونحن نوضّح أهم اختياراتنا النظرية والمنهجية، بتقديم المنطلقات المبدئية التالية سواء نظر إليها القارئ على أنها فرضيات قابلة للتصديق والتكذيب أو على أنها مكوّنات لنظرية وأبرزها:

أ - أن التمييز بين النحو والبلاغة ليس تمييزا بين علم يدرس الألفاظ والتوليف بينها وعلم آخر يدرس المعنى الذي تدل عليه تلك الألفاظ بل هو تمييز بين دراسة الكلام لفظا ومعنى من جهة دلالته الوضعية ودراسة الكلام لفظا ومعنى من جهة دلالته غير الوضعية على ما يدل عليه معنى اللفظ من معنى أي دلالة المعنى على المعنى بعبارة الجرجاني[3] أو الملازمات بين المعاني بعبارة السكاكي أو مطابقة الكلام لمقتضى الحال بعبارة القزويني[4] ومؤدّاها كلّها عندنا واحد.

ب - لا تقوم بين النحو والبلاغة علاقة انفصال أو تناظر لأنّ البلاغيّ هو أساسا نحويّ بمعنى أنّ الملازمات بين المعاني لا يمكن أن تدرس إلا بافتراض الدلالة الوضعيّة التي يحلّلها النحوي بما أنّ الدلالة الوضعيّة نفسها قد تكون ممّا يتطلبه المقام أو قد تكون ضربًا من ضروب إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر.

ج - أن مقترح السكاكي الذي ربط بين النحو والبلاغة (معاني وبيانا) والمنطق، حدًا واستدلالا، (5) يمثل في اعتقادنا تصريحًا بالمضمر في مشروع الجرجاني في "دلائل الاعجاز" و"أسرار البلاغة" ولمؤرّخي البلاغة أن يدقّقوا العلاقة بين المشروعين ولكن ما يعنينا من هذا الربط إذا نظرنا إليه من زاوية العلوم وتصنيفها السائد اليوم أنّ البلاغة قادرة بوجه من الوجوه على استيعاب المنطق بما أن المنطق كما نبّه السكاكي ليس إلا مقامًا من المقامات وضربًا من ضروب تركيب "الكلام" وإنْ أصبح اليوم بموجب الشكلنة القوية وطرق الترميز على قدر من التجريد يخفي علاقته بكيفيّة نظم الدليل في كلام الناس. وهو ما يعني ضمنيا أن الدلالة القائمة على شروط الصدق (أي العلاقات الاستدلالية بين الجمل) لا تعدو أن تكون جزءاً من النحو والبلاغة وإن امتازت الدلالة المنطقية بتقنياتها وكفاءة القائلين بها على صياغتها صياغة رياضية. وقد يكون للدلالة الصدقية جانب وثيق في الآن نفسه، بالدلالة النحوية على الصدق وهو جانب يحتاج إلى توضيح وسبر (الشريف 1993).

د. إن المباحث التي عادة ما تربط بالتداولية اللغوية تقع بين النحو والبلاغة. فاستلزامات المحادثة بالمعنى الذي حدّده غرايس (Grice، 1975) سواء في جانبها الاصطلاحي أو غير الاصطلاحي لا تعدو أن تكون ضروبًا من الملازمات بين المعاني لا نحتاج فيها إلى "حكم" أو "قوانين خطاب" (حسب صياغة دكرو (Ducrot، 1984)) بقدر ما نحتاج إلى النظر إليها في علاقة الكلام بالمقام وما تحتمله هذه العلاقات من ملازمات عرفيّة. وعلى هذا قياس شروط نجاح الأعمال اللغوية ومبحث الاقتضاء. فالاقتضاء مثلا في جانبه الاستدلالي الصدقي يمكن تصوّره على أنّه علاقة نحوية وفي جانبه الاستدلالي العرفيّ المرتبط باعتقادات المتخاطبين و"عالم الخطاب" يمكن تصوّره على أنه علاقة بلاغيّة تخضع لنفس ما تخضع له بقيّة العلاقات التي تقوم بين المعنى و"معنى المعنى".

أمّا الفهم الواسع للتداولية فلا يمكنه أن يكون موضوعًا علميا وأقصى ما نعتقده في شأنه أن بعض المعطيات الاجتماعية أو النفسية أو الانتربولوجية إذا ثبت أنها قابلة للصياغة المفهومية لغويا فإنها تندرج في النظرية البلاغية.

وإذا سلّمنا بهذه الملاحظات المبدئية فإن بحثنا يتصل في جانب منه بالدلالة الوضعية للنفي وفي جانب آخر ببعض دلالاته غير الوضعية.

أمّا عبارة "الدلالة" سواء أكانت وضعية أم غير وضعية فهي تقبل أن تنطبق على الدلالة المنطقية "الخالصة" وعلى الدلالة النحوية وعلى الدلالة البلاغية مادامت هذه الدلالات كما حاولنا إبرازه، دون تحليل، متعاملة في ما بينها وليست متنافرة. ونترك للسياق أن يحدّد أيّ هذه الدلالات نقصد.

إلاّ أنّ هذا التوضيح يطرح علينا إشكالا آخر يتصل بالمستوى اللغوي الذي نتناول فيه النفي.

4. تحديد مستوى التحليل في البحث

إذا عدنا إلى سلسلة الأمثلة (1 ـ 5) التي صدرنا بها هذه المقدّمة وبسّطنا المسألة إلى أقصى حدّ فإننا نكون أمام تراكيب تشترك في قوّتها الإنشائية وتختلف في مضمونها (أو "محتواها القضوي"). وهو ما يعني أن بينها جوانب مشتركة معنويا وأخرى مختلفة لفظيا ومعنويا. وفي تعبيرنا شيء من عدم الدقّة لأنّ هذه التراكيب إذا اختلفت لفظا فيعني آليا أنها مختلفة معنًى ورغم ذلك نتحدّث عن "جوانب مشتركة معنويا". ويعود "انعدام الدقّة" إلى ضرورة تحديد المستوى الذي نتحدث داخله عن اشتراك أو اختلاف في المعنى. فمن البيّن أننا أمام لفظ لفظ يحمل معنى معنًى ولكن

من البيّن أيضا أنه توجد مستويات ممكنة نظريا تنعدم فيها الفوارق بين (1 ـ 5) خصوصًا إذا جرّدناها من لفظها متدرجين في أمثِلَتِهَا إلى النواة الأساسية التي ولدتها سواء سمينا هذه النواة "بنية عميقة" أو "بنية دلالية منطقية" أو "بنية مقولية" أو ما شئت من الأسماء. لذلك فإن مسألة ضبط مستويات التحليل مسألة أساسية نظريًا ومنهجيًا ولها انعكاسات جذرية أحيانًا في تصوّر القضايا. ونضرب على ذلك مثالين. المثال الأوّل يقدّمه لنا عمل بنفنيست (Benveniste، 1966). فما إن أخرج الجملة من النظام حتى تيسّر له تحليلها تحليلا مخالفا لنماذج أخرى. وحتى داخل الأنموذج الواحد أو المدرسة الواحدة قد تبرز اختلافات في ضبط المستويات والعلاقات بينها وهو المثال الذي تقدّمه لنا التوليدية في مختلف مراحلها. من ذلك أن الاختلاف بين الدلالة التوليدية (مثلا: Lakoff، 1976، و Galmiche، 1975 و1977) وبين الدلالة التأويلية (مثلا: Jackendoff، 1972) تعود في نهاية الأمر إلى اختلاف في توزيع العلاقات بين بنية مضمرة واحدة أو أكثر والتمثيل الدلالي للجمل بحيث يفترض أن الإعراب مستقلّ أو غير مستقلّ عن الدلالة ويفترض أو لا يفترض أن للتمثيل الدلالي مظهرًا أو أكثر. فهذه الاختلافات قد تبدو أحيانا إجرائية تتصل بتقطيع الظاهرة ولكنها في أحايين أخرى تمسّ التصوّر الأساسي وانعكاساته على التحليل اللغوي.

وما يعنينا من هذه المسألة هو أن نحدّد المستوى الذي نشتغل داخله وأن نبيّن قصدنا من اختيار هذا المستوى وكيفيّة معالجته.

نعتمد في بحثنا هذا على أمثلة من نوع (1 ـ 5) أعلاه. وهذه الأمثلة تمثّل أبنية نحويّة معجّمة تحمل دلالات ما ومرشّحة للاستعمال في مقام من المقامات. ويمكننا أن ننظر إلى هذه المدوّنة المحدودة من أي زاوية شئنا ولكن زاوية النظر ستعنى آليا تصنيفا للمستويات فيها. فمن أسرار اللغة باعتبارها نظامًا أنّ أيّ بنية فيها تسلمك إلى بنية أخرى وأيّ جملة تصنعها على مقاس بنية منها تسلمك إلى الجمل الأخرى. نعم، قد لا نتبيّن العلاقات أحيانًا لخفائها ولبعدها ولكنّ افتراض النظام يجبرنا على البحث عنها. لذلك فتكوّن الجملة من كلمات يفرض علينا المعجم كلّه وتكوّن الكلمات من أصوات ومادّة جذريّة يجعلنا أمام جميع الأصوات الممكنة وبناء الكلمات على أمثلة اشتقاقية يدعونا إلى البحث في جميع أبواب الاشتقاق وهكذا دواليك.

إنّ هذه المسلّمة تجعل دارس "جملة واحدة" يواجه تعقّد النظام كلّه. ولكنّ اختيار مستوى التحليل، وإن كان يعرض تصوّرًا للنظام ومستوياته، فإنه يمكّن من الاقتصاد في الجهد والتركيز على ما يريد الباحث النظر فيه. أضف إلى ذلك أن المستويات المختلفة للظاهرة اللغويّة (اشتقاقا وتصريفا ومعجما وإعرابا) تتعامل في ما بينها تعاملا أساسه السيطرة والإدماج. والمبدأ الذي يمكن الأخذ به بسيط جدًّا نصوغه

على النحو التالي: «المستوى القابل للادماج في غيره يقع تحت سيطرة المستوى المدمِج لغيره».

من ذلك أن الدلالة الاشتقاقية لـ "أحبّ" في (1) ("لم يحب زيد ليلى") مفيدة في غير هذا القول لتحديد دلالة قول آخر من قبيل "زيد محبّ لليلى" أو "ليلى محبوبة زيد" وما إليهما ومفيدة كذلك في بيان العلاقات الدلالية بين هذه الجمل ودور المعجم في تحديد الدلالة النحوية وتعامل هذه المستويات الثلاثة لترشيح هذا القول أو ذاك لأداء هذا العمل اللغوي أو ذاك. غير أن المعجم بعد أن تعامل مع الاشتقاق ورث عنه جميع الدلالات الاشتقاقية المفيدة وسجلّ الاعراب بعد أن تعامل مع التصريف جميع الدلالات التصريفية المفيدة على نحو يجعلنا أمام قول يمثل خلاصة تعامل بنيوي بين دلالات من مستويات مختلفة وأنتج هذا التعامل حسب قواعد النحو دلالة نحوية. وتكون هذه الدلالة النحوية عمومًا دلالة وضعية أي ناتجة عن المعطيات النظامية القياسية وإن كان تعجيمها يرشّحها لأن تستعمل في مقام مخصوص استعمالا فرديًا باعتبارها قولاً. وسواء قبلنا بالتقسيم إلى "جمل نظام" و"جمل نصّ" أو جمل نمطيّة وجمل استعمالية مَقُولة..الخ أم تصوّرنا الأمور على نحو آخر فإن التقابل، وهو حادّ أحيانا، بين الجهاز والاستعمال أو بين المعنى الوضعي النحوي والمعنى البلاغي (التداولي) غير الوضعي تقابل يعسر الاطمئنان إليه في حالات كثيرة على الأقل وهو تقابل مفيد أحيانا في تحديد مجال التحليل ولكنّه يصطدم في نهاية الأمر بحقيقة تعامل المستويات في ما بينها بما في ذلك المستوى الذي يمكن اعتباره "بلاغيا - مقاميا - تداوليا" لذلك فإن الإشكال قائم لأسباب نظرية وأخرى منهجية وثالثة اختبارية مجتمعة أو منفردة.

ونتساءل هنا، مادمنا أمام جمل تمثل التقاء الأبنية النحوية بالعناصر المعجميّة، هل يمثّل هذا الالتقاء عملية فردية إنجازية؟ أم أننا مازلنا حتى مع التعجيم في مستوى نحوي مجرّد، ضربًا من التجريد، دون مستوى الإنجاز الفردي المقامي؟ وهل يعني تجسيد المقولات في اللفظ أننا وصلنا إلى تعامل الفرد آنيًا وتخاطبيا مع الكون لتستقيم دراسة الدلالة فيه دراسة بلاغية؟ أيعني ذلك أن مجال دراسة الاعراب واهتمام النحاة يقف عندما يسميه الشريف (1993، ص 278) بـ"البنية التّصريفيّة غير المعجّمة" أو "المستوى التصريفيّ المجرّد من التعجيم" لتبدأ البلاغة ما إن تعجّم تلك البنية؟ وهل إن المستوى التصريفيّ المعيّن صوتميًا بالتعجيم هو حقًا مجال النظم أي مجال "توخّي معاني النحو في معاني الكلم"؟ (الشريف، 1993، ص 283).

ليس القصد بهذه التساؤلات التمهيد لمناقشة تصنيف الشريف للمستويات فاتجاهه في بحثه اتجاه نحو المقولات التأليفية وأكثر المستويات تجريدًا قبل أن توسم

باللفظ واتجاهنا نحو الإنجاز اللفظي المقامي. فما نقصد إليه هو أن نحدّد من خلال جزء من تصنيفه المستوى الذي تبدأ فيه الوجوه والفروق الدلالية في البروز. لذلك فنحن نتحدّث هنا ضمنيا أو صراحة عما ذكرناه في العلاقة بين الاعراب والنحو والبلاغة. ونناقش بالخصوص ربط الشريف بين المستوى التصريفي المعجّم ومفهوم النظم.

أمّا الجانب المتعلّق بالعلاقة بين العلوم فقد أشرنا إلى موقفنا المبدئي منه ولكننا نلاحظ فقط أن لاشتراك النحاة والبلاغيين في جميع مباحث علم المعاني بلا استثناء إمكانيّتين على الأقل في تحديد العلاقة بينهما. الإمكانية الأولى اعتبار علم المعاني مكملا للنحو ومن الأولى إلحاقه به حسب قراءة بعض المحدثين للتراث (المخزومي، 1986 ونقد مجدوب، 1998) وهذه الإمكانية لا تخرج عن مجرّد التصنيف المدرسي للعلوم اللغوية دون تبيّن الصلات الوثيقة أو اقتراح بديل أقوى منهجيا، أضف إلى ذلك أنها لا تبقي من البلاغة إلا مباحث البيان والبديع وهي مباحث لا يمكن في ظننا النظر إليها بمعزل عن "الدلالة الوضعية" التي ينظر فيها النحو. إنّ هذه الإمكانية مجرّد إعادة ترتيب لأثاث البيت. أمّا الإمكانية الثانية، وهي اختيار شيوخ العربية، فتقوم على تحديد الفروق النظرية بين دراسة التعريف والتنكير أو التوكيد أو التقديم والتأخير مثلا دراسة نحويّة ودراسة بلاغية. يقول السبكي (عروس الأفراح، ج 1، ص ص 51، 52): «لعلّك تقول أيّ فائدة لعلم المعاني فإن المفردات والمركبات عُلِمت بالعلوم الثلاثة [يقصد اللغة أي المعجم والتصريف والنحو] وعلم المعاني غالبه من علم النحو. كلاّ إن غاية النحويّ أن ينزّل المفردات على ما وضعت له ويركّبها عليها ووراء ذلك مقاصد لا تتعلّق بالوضع ممّا يتفاوت به أغراض المتكلّم على أوجه لا تتناهى وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعاني والنحويّ وإن ذكرها فهو على وجه إجمالي يتصرّف فيه البياني [يقصد البلاغي عمومًا] تصرّفا خاصًا لايصل إليه النحويّ».

وما يعنينا من هذا الشاهد التأكيد ثانية على أنّ ما يُعنى به النحو إنما هو الدلالة الوضعية وما تعنى به البلاغة إنما هو الدلالة غير الوضعية.

ودون استعادة منظومة المفاهيم البلاغية كلّها فإن هذا الفرق يُعبّر عنه لدى البلاغيين بالمقابلة بين "المعنى المراد" و"أصل المعنى". فالمعنى المراد هو المعنى الذي يقصد إليه المتكلّم زيادة على المعنى الأصلي أي أن تعريفه يشتمل على أصل المعنى مع اعتبار الأحوال المقامية. وضمنيًا يكون "أصل المعنى" هو معنى الجملة بقطع النظر عن أحوال المتخاطبين. ولذلك فإنّ التمييز الذي نحتاج إليه هو تمييز بين مستوى المعنى الذي يؤدّيه التركيب بقطع النظر عن مقاصد القائل الحقيقي ومستوى المعنى الذي تعبّر عنه الخصوصيّات المعنوية في التركب ويقصد إليها المتكلّم باستعمال تركيب من التراكيب وهذا ما أسموه بـ"الوجود والفروق".

وإذا صحّ فهمنا لنصوص البلاغيين، فإننا أمام وجهين متداخلين متمايزين يقعان في "المستوى التصريفي المعجّم" أحدهما يرتبط بمستوى الدلالة النحويّة والآخر بمستوى الدلالة البلاغية. والعلاقة بينهما تقوم على الإمكان فالدلالة النحوية ترشّح معنى الجملة، مجرّد ترشيح، لأداء "المراد" والمعنى البلاغي هو الذي يقرّر تحقق هذا الإمكان أو عدم تحقّقه. لذلك فإن النظم وإن كان توخّيا لمعاني النحو في معاني الكلم يولّد لنا مثل قولك (10 ـ أ) أدناه ("إنما زيد منطلق") فإنه لايكون نظما بالمعنى البلاغي إلا إذا قصد به المتكلّم إلى دقيقة من الدقائق وفرق من الفروق المعنوية لا تؤدّيها الأقوال الممكنة التالية:

(10) أ ـ إنما زيد منطلق

ب ـ زيد منطلق

ج ـ زيد المنطلق

د ـ المنطلق زيد

هـ ـ ما منطلق إلا زيد

و ـ ما زيد إلا منطلق

وهذا مفاد قول الجرجاني (الدلائل، ص 83) «النظم هو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقّه» لأن النظم يتجاوز مجرّد صحّة الاعراب ونحويّة الجملة إلى شيء «يستعان علي[ـه] بالفكرة ويستخرج بالرويّة» (الدلائل، ص 51) ولأن مزيّة معاني النحو في النظم ليست «بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موضع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بغض» (الدلائل، ص 87).

إن هذه التنبيهات تفرض علينا أن نتصوّر "المستوى التصريفي المعيّن معجميا" مستوى لم يتصل بعد بالمقام "الطبيعي" المعيّن في الكون. فلئن كانت احتمالات المعنى في هذا المستوى المعجم أضعف من احتمالاته في المستويات الأعلى في التجريد فإنها احتمالات أقوى مقارنة بما يكون عليه معنى الكلام في المستوى الانجازي الآني الفردي. لذلك فنحن نعتقد أن اتصال البنية المجرّدة باللفظ لا ينشئ آليا الاتصال بالكون الخارجي. وسواء اعتبرنا المعنى الوضعي والمعنى غير الوضعي مستويين مستقلين أو افترضنا مستوى آخر رابطا بينهما أو اعتبرناهما مستوى واحدًا ذا مظهرين فإنّ هذا المستوى "الملتبس" هو الذي نحلّل داخله الأمثلة التي ندرسها وننظر فيه إلى النفي. ولما كان مستوى مُدْمِجًا لغيره فهو يرث الدلالة التي توفّرها المستويات

النحويّة الأقوى تجريدًا وأساسا المستوى الإعرابي المجرّد. وبعبارة أخرى فنحن ندرس الدلالة الوضعية للنفي وجوانب ممّا تحتمله هذه الدلالة الوضعية من وجوه وفروق أي علاقات لزومية استدلاليّة. وتترتّب عن هذا قضايا نظرية منهجيّة واختبارية سنتعرّض لها مفصّلة أو نشير إليها مجرّد إشارة في أثناء التحليل.

5. أهداف البحث وحدوده

يرمي هذا البحث من ناحية، إلى تحديد عمل النفي والمقصود بذلك وحسب بعض التصوّرات التي عرضناها في الفقرتين (3) و (4) أن نحدّد التراكيب التي يصدق أن يقال إنها تحقّق عمل نفي وأن نضبط خصائص هذا العمل وشروط توفيقه. وقد تبدو المسألة إلى حدّ ما بديهيّة ولكنّنا نزعم أن عمل النفي غير معروف، أي غير محلّل تحليلا كافيا، لا في العربية فحسب بل في غير العربية كما سنبيّن (الباب الأول، الفصل الثالث).

وعملنا من ناحية ثانية بحث في الفروق والوجوه بين التراكيب المنفية عمومًا وماكان منها متشابها. ونقصد بالفروق ما يكون من زيادة في اللفظ (أي التراكيب) أو نقصان يؤثران في المعنى ضروبًا من التأثير ونقصد بالوجوه غرض المتكلّم (المثالي المجرّد أو الواقعي التاريخي) من استعمال هذه البنية دون غيرها والوجهة التي ينبغي أن يوجّه إليها معنى كلامه. وهو ما يعني أن كل قول عندنا يندرج في باب (أو جدول بالمعنى اللساني) من الأقوال التي تتشابه فتستدعي المقارنة بها. وهذه المقارنة ليست "اختيارًا منهجيًا" بل هي جانب نظاميّ تتطلبه الترابطات داخل بنية اللغة. ومن ثمّة فإن اختيار أي مثال للتحليل ليس اعتباطيا رغم الطابع الحدسي الذي لا يمكن فصله عن الاستدلال اللغوي.

وفي هذا الإطار ندرس عددًا من القضايا تتصل بحيّز النفي وتعامل دلالة النفي مع المقولات الأساسية في النظام محاولين وضع أسس لحساب دلالي يراعي النفي في دلالته الوضعية وعدداً من الاستدلالات والعلاقات اللزومية التي ترتبط به في تشكلات لفظية مختلفة توكيدًا وتجريدًا وتقديما وتأخيرا وحذفا وذكرا ..الخ.

ولمّا كان من اللازم وضع حدود لهذا البحث، وإلا أدّى بنا اتّباعنا لدورات اللغة الدائرية، إلى ما لا نهاية له فقد تجاوزنا تقديم تصوّر تام لموقع النفي في نظام الأعمال اللغوية ورغبنا عن دراسة تعامل النفي مع غيره من الأعمال اللغوية لتوليد أعمال أخرى متشعبة أو ثانوية. ولم ندرس كذلك ما يؤدي إليه النفي من "أعمال غير

مباشرة" في المقامات القوية إلا بصفة عرضية، وفي مواضع محدودة، كان القصد منها حلّ إشكال أو توضيح دلالة تتصل بمثال آخر.

ولمّا كانت الوجوه والفروق مما لا يتناهى فقد حصرنا بحثنا في ما نعتبره دلالات أساسية تمكّننا من احتساب احتمالات الانجاز المقامي، وهو ما أدّى إلى دراسة العلاقات اللزومية الاستدلالية "الواضحة" نسبيا أي تلك التي لا تتطلّب تحليلا خصوصيًا جدًا وثيق الصلة بمقام معين "قوي". وقد رغبنا من جهة أخرى أحيانا عن دراسة ما يبدو لنا معروفًا أكثر في الدراسات غير العربية رغم اعتقادنا بضرورة عرضها في اللغة العربية على سبيل اختبار نجاعة النماذج الموضوعة لها في تحليل العربية.

ومثلما هو بيّن من هذه الإشارات فإنّ حدود العمل من حدود معرفتنا الراهنة، في العربية على الأقل، إن لم نقل في غيرها من اللغات، بخصائص أكثر دلالات النفي تجريدًا من جهة وحدود معرفتنا بخصائص التراكيب والتعامل بينها وصور اشتقاق بعضها من بعض رغم التقدّم الحاصل في هذا الباب.

6. تنظيم البحث

يتكوّن هذا البحث من ثلاثة أبواب. نخصّص الباب الأوّل منها لدراسة النفي في علاقته بالاثبات داخل الخبر بحثا عن خصائص النفي انطلاقا من هذا الربط السائد في العربية وغيرها من اللغات. كما نتناول قضية وسم النفي بالحرف وما يطرحه نظام الحروف المجعولة للنفي من قضايا متخلّصين إلى دراسة عمل النفي من حيث شروطه استنادا إلى الأنموذج الذي اقترحه سورل (Searle، 1969).

ونجعل الباب الثاني بابا لمعالجة مشكلة مفادها: هل النفي عمل لغوي موحّد أم اسم لأكثر من صنف من الأعمال اللغوية؟ وسنحاور في هذا الباب بعض المقترحات التي جعلت النفي أكثر من صنف وبعض المقترحات التي رأت النفي واحدًا ونناقش الموقفين مسلّمين بوحدة النفي مستدلّين على الأسس التي تقوم عليها هذه الوحدة لغويًا.

أما الباب الثالث فنقدّم فيه تصوّرنا للنفي باعتباره بنية معنويّة وعملا له "حيّز إشكالي" في الدراسات التي سبقتنا عاملين على بيان موضع الإشكال مقترحين حلاً له من خلال سلميّة في توجيه النفي وبيان العلاقات المحتملة بين تركيب النفي وما نسمّيه استنادا إلى معطيات تراثيّة "جواب النفي".

ونودّ أن نلفت انتباه القارئ إلى أنّ هذا الكتاب هو جزء من بحث كنّا قد تقدّمنا به لنيل دكتورا الدولة في اللغة العربية وادابها. وناقشته في الفاتح من جوان 2001 بكلية الآداب والفنون والانسانيّات بجامعة منوبة (تونس) لجنة تكونت من الأساتذة عبدالقادر المهيري (رئيسا) وحسين الواد (مشرفا) ومحمد صلاح الدين الشريف وعزالدين المجدوب (مقررين) وحمادي صمّود (عضوا). غير أنّ هذا البحث قد استفاد أيما استفادة من الأجواء العلمية بكلية الآداب والفنون والانسانيّات عموما وبقسم العربية منها خصوصا بقدرما استفاد من المناقشات الثرية التي كانت تجري في وحدة البحث حول تجديد الدراسات اللسانية العربية وتدريسها (إشراف محمد صلاح الدين الشريف) ووحدة البحث في الحجاج (إشراف حمادي صمّود) بمشاركة ثلة من الزملاء الأسخياء بعلمهم بحثا وتدريسا ومحاورة. ونخص بالذكر منهم محمد هشام الريفي و عبدالله صولة وخالد ميلاد ومحمّد الشاوش ومنصف عاشور. فلهؤلاء جميعا ممّن ذكرت و ممّن لم أذكر بعض الفضل في ما قد يكون في هذا البحث من مزايا. أمّا الأخطاء والنقائص ووجوه الخلل أو الضعف فأنا كفيل بتحمّل مسؤوليتها وحدي.

ولا يفوتني ختاما أن أشكر الأستاذ العميد محمد علي دريسة والأستاذ الحبيب القزدغلي والزميل الكريم محمد بن العرّبي الجلاصي والآنسة رفيقة دغفوس والصديقين محمد الشيباني وسيف الدين دغفوس الّذين حرصوا، كلّ من موقعه، على إخراج هذا البحث للنّاس رغم الصّعوبات المختلفة.

الباب الأوّل

خصائص عمل النفي

www.books-all.net

«الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه ويصرِّفها في فكره ويناجي بها قلبه ويراجع فيها عقله وتوصف بأنها مقاصد وأغراض»

(الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 528)

ندرس في هذا الباب مسائل ثلاثا: أولها علاقة النفي بصنوه الإثبات، وثانيها وسم النفي في العربية، وثالثها شروط تحقيق عمل النفي. ويقوم استدلالنا في الفصل الأوّل على تحديد العلاقة النظاميّة الإعرابية بين النفي والإثبات خصوصا، مفترضين أن هذه العلاقة هي الشرط اللازم والكافي لتوحيد النظر في النفي وتحديد خصائص هذا العمل اللغوي.

وأردفنا ذلك ببيان ما أسميناه الخاصيّة التقاوليّة للنفي، باعتباره كلامًا يحلّل إلى جملتين فيعبّر عن تعارض اعتقادين، رابطين ذلك بما بين النفي والإثبات من علاقة سنوضّحها.

ونُميّز في الفصل الثاني بين السلب والنفي، مستدلّين على أن النفي، باعتباره عملا لغويًا، يمثّل وسمًا للسلب في مواضع معيّنة من البنية الإعرابية، مستخرجين النظام الذي تمثّله واسمات النفي في العربية وتأثير الترتيب تقديما وتأخيرا في دلالة الجملة المنفيّة. وقد ناقشنا استنادًا إلى هذا التصوّر فكرتين رائجتين تتصل الأولى بمفهوم الفعل الإنشائي باعتباره واسمًا للعمل اللغوي وتتصل الثانية بمفهوم النفي المزدوج.

ونخصّص الفصل الثالث لتحليل شروط تحقّق عمل النفي. فعلاقة النفي بالإثبات، قد حجبت في ما اطلعنا عليه، خصائص عمل النفي وتميّز شروطه عن شروط عمل الإثبات. لذلك ناقشنا التصوّرات التي قدّمها أوستين وخاصّة سورل حول النفي وناقشنا تصوّرات أخرى تقترب أحيانًا من الأنموذج الذي صاغه سورل وتبتعد عنه أحيانًا أخرى مقترحين جملة من الأفكار التي قادنا إليها النقاش. ونعتقد أنّ المعطيات التي سنقدّمها كفيلة، على الأقلّ، ببيان الجوانب الأساسية في شروط عمل النفي خصوصًا ما تعلّق منها بعلاقة الجملة المنفيّة بالاعتقاد وبالخارج. وهي أفكار بنيناها على أنموذج سورل بعد أن سلّمنا به وتأولناه وجها من التأويل بقدر ما بنيناها على العلاقة الإعرابية النظاميّة القائمة بين النفي والإثبات.

www.books-all.net

الفصل الأوّل

العلاقة بين النفي والإثبات داخل الخبر

«شطرالكلام نفي وشطره إثبات»

(الزركشي: البرهان في علوم القرآن)

«النفي فرع الإثبات فجرى مجراه وألحق به»

(الأستراباذي، شرح الكافية، ج 1، ص 297)

1. تساؤلات أولى عن علاقة النفي بالإثبات

تربط جلّ التصوّرات اللغوية والدلالية المنطقية بين النفي والإثبات والخبر. وسواء ميّزنا بين الخبر باعتباره جملة من الخواصّ التي تتصل بالتراكيب وجمل النظام والخبر باعتبار انطباقه على استعمال الجمل في المقامات (Lyons، 1978، ص 31 و 1990، ص 364) [1] فإن هذا الربط وإن كاد يصبح من البديهيات، يدعو إلى شيء من التفكير. فإذا أخذنا جملتين بسيطتين إحداهما منفية والأخرى مثبتة متسائلين عمّا يجمع بينهما وعمّا يفرّق ظهرت بعض القضايا:

(1) أ ـ زيد قادم

ب ـ ليس زيد قادمًا

فالإسناد في الجملتين واحد وبنية الخبر واحدة على اعتبار أن للمخبر به ("قادم") والمخبر عنه ("زيد") توزيعًا واحدًا. فليس بينهما تقديم وتأخير يؤثر في معنى الإخبار. ولكن الفرق الأساسي يبرز في دلالة (1 - أ) على الإثبات ودلالة (1 ـ ب) على النفي. وسواء سمّينا هاتين الدلالتين حُكْمًا على معنى أن الإثبات إيقاع للنسبة والنفي انتزاع لتلك النسبة (السبكي، عروس الأفراح، ج 1، ص 221، الدسوقي، الحاشية، ج 1، ص 164) أم سمّيناهما عملا لغويا فإننا نحتاج إلى التمييز بين أمرين على الأقلّ: أحدهما التمييز بين النسبة والإسناد على أساس أن الإسناد ضرب من النسب التي قد تكون إضافية أو وصفية أو إسنادية.. الخ. والثاني التمييز بين شيء مجرّد يُفيد العلاقة بين "زيد" و "قائم" من جهة وشيء آخر هو تسلّط الحكم أو القوّة الإنشائية على هذه العلاقة بين العنصرين. ونسمّي "الشيء" المجرّد الدالّ على العلاقة بين شيئين "مضمون الكلام" وما يتسلّط على هذه العلاقة قوّة الكلام.

وإذا سلّمنا بهذا فإن الشكل الجامع بين الجملتين في (1) هو (2):

(2) [$_{ج}$(...) (س ع ص)]

(حيث "ج" : جملة حدودها المعقوفان و (...): موضع قابل للملء بالحرف و (س، ص): متغيران و "ع" = علاقة).

يمثل الموضع القابل للملء بالحرف "صدر الكلام". وهو موضع لا يملأ إلا بالحرف كما في (1 . ب) لأن «كل ما أثّر في معنى الجملة (...) فحقّه صدر تلك الجملة» (الاستراباذي، ج 3، ص 157) ولكنه قد يظل شاغرًا كما في (1. أ) ومن البيّن اختباريا أنّ هذا الموضع إذا تجرّد من الحروف المغيّرة لمعنى الكلام كحروف التوكيد والنفي والاستفهام والتمني.. الخ، دلّ على أن الكلام إثبات[2] وإذا ملئ بحرف حمل الكلام كلّه على ما يدلّ عليه ذلك الحرف. وفي هذا المستوى لا يقوم تقابل أساسي بين النفي والإثبات بما أن ملء موضع الصدر بحرف نفي هو حالة من بين حالات أخرى عديدة. وإذا صحّ هذا فهو يعني أن الصلة بين النفي والإثبات لا تقوم في هذا المستوى.

أما العلاقة بين المتغيّرين وهي ما سمّيناه "نسبة" و "إسناد" فهي تمثّل مضمون الكلام وجرت العادة، لدى النحاة أن يعبّروا عن هذا المضمون بإضافة الخبر (فعلا أو اسمًا) إلى المخبر عنه. كأن تقول إن مضمون (1) هو «قدوم زيد». وفي هذا المستوى كذلك لا تقابل بين النفي والإثبات بما أن هذا المضمون يمكن أن يكون مضمونا للإثبات أو النفي أو الاستفهام أو الأمر أو التمني وما إلى ذلك.

ومعنى هذا أن النسبة والإسناد (أو لنقل النسبة الإسناديّة) لا يمثّلان الخبر ولا يميّزان الإثبات والنفي فهما قائمان في جميع الكلام خبرًا وغير خبر.

ومن هذه الناحية فإن تقابل النفي والإثبات من جنس تقابل الإثبات والأمر أو تقابل النفي والاستفهام مثلا. وحتى ما بدا لأوّل وهلة جامعًا بينهما تبيّن لنا أنه عامّ في بنية الكلام الدلاليّة بقطع النظر عن خبريته.

غير أنه لا يمكننا أن نمنع أنفسنا من التقريب مثلا بين الأمر والنهي. فرغم الاختلاف بينهما فهما وجهان "لشيء" واحد أحدهما يشبه طلب إثبات شيء ما في الواقع والآخر طلب انتفاء شيء موجود في الواقع. وقياسًا عليه نقرّب بين النفي والإثبات باعتبارهما وجهين "لشيء" واحد يحتاج إلى تحديد.

إذا عدنا إلى التمييز بين الإسناد والنسبة على أساس أنهما يمثّلان علاقة بين متغيّرين وهذه العلاقة هي التي تكسب أحدهما صفة المنسوب أو المنسوب إليه وصفة المسند أو المسند إليه وجدنا أن الفرق بينهما واضح في مستويات تجريديّة مختلفة. فالنسبة أعمّ لأنّها تمثّل تصوّرا ذهنيا يتخصّص في المثال (1) ليصبح إسنادًا. والإسناد من هذه الناحية بنية عامليّة مجرّدة لها شكل النسبة أي العلاقة بين عنصرين.

وإذا اعتمدنا مقياس الوقوع وعدم الوقوع للتمييز بين (1 . أ) و (1 . ب) فإنه يستحيل علينا في التعبير والمفهوم أن نقول إن (1. ب) تعني نفي وقوع الإسناد مقابل دلالة (1 . أ) على وقوع الإسناد. فالإسناد في الحالتين واقع. ولكن ربط الوقوع أو عدم الوقوع بالنسبة ("نسبة واقعة" أو "نسبة غير واقعة") ممكن شريطة تحديد القصد منه. فإذا كانت العلاقة التي يمثّلها الإسناد مطابقة للواقع (الخارج) اعتبرت النسبة واقعة وإذا لم يكن الإسناد مطابقا للواقع (الخارج) اعتبرت النسبة غير واقعة.

إلاّ أن ما يجعل هذا التصوّر إشكاليا أنّ مفهوميْ "الواقع" و "الخارج" ليسا واضحين تمامًا. فالخارج خارجان على الأقلّ أحدهما ما نسميّه الواقع العياني (وهو قريب ممّا يعبّر عنه المناطقة «بحالة الأشياء في الكون») والآخر هو ما يعبّر عنه "بنفس الأمر" أيْ الخصائص التصوّرية للأشياء (الدسوقي، الحاشية، ج 1، ص ص 169، 170). وإذا سلّمنا بهذا التمييز فإن لغير الإخبار خارجًا يُطابقه أو لا يُطابقه. فإذا أخذنا حالة قصوى من الإنشاء وُهو الإنشاء الإيقاعي وقال أحد المتخاطبين للآخر «بعت» على سبيل إنشاء البيع وإبرام العقد، فالنسبة التي في الكلام هي إيقاع البيع الذي يدلّ عليه اللفظ أما نسبته الخارجية فهي الإيقاع القائم في ذهن المتكلّم ونقصد بذلك تصوّره للبيع وخصائص هذه العمليّة (3). وعلى هذا فإن المطابقة للخارج تكون في الخبر كما تكون في الإنشاء. وممّا يدلّ على ذلك أن "البيع" قد لا يقع بسبب عيب من العيوب التي شرحت في نظرية الأعمال اللغوية على أنّها حالات إخفاق للعمل اللغوي (Austin، 1970، المحاضرة الثانية). ومهما فسّرنا هذه الحالات والأسباب التي وراءها فإنها تعني أنّ الإنشاء نفسه قد يطابق الواقع (حالات نجاح العمل اللغوي) وقد لا يطابقه (حالات إخفاق العمل اللغوي).

إن هذا الفهم للمطابقة يخالف التصوّر العامّ في نظرية الأعمال اللغوية، ولكنه لا ينقض أسس هذا التصوّر بقدر ما يعدّله. فالإنشاء قائم لا محالة مقابل الخبر لا على اعتبار "وصف الواقع" أو عدم وصفه بل على أساس أنّ المطابقة قصد في الخبر وليست قصدا في الإنشاء وعلى أساس أن في الخبر قصدا إلى حكاية شيء باللفظ وأنّ في الإنشاء قصدًا إلى إيجاد مدلول اللفظ(4). وفي مثال "بعت" المذكور ما يبيّن هذا الفرق بحكم أن الأصل فيه القصد إلى حكاية وقوع البيع أمّا دلالته على إيقاع البيع وإيجاده فهي قصد طارئ (يسمّيه بعض البلاغيين مجازًا) أساسه عدم القصد إلى حكاية وقوع البيع.

وما يعنينا من هذه الإشارات المقتضبة أنّ اتحاد أضرب الكلام في خصائص البناء الإعرابي الدلالي (الإسناد والنسبة والعلاقة بالخارج والانقسام إلى صدر و "ذيل" هو مضمون الكلام) يضعف أحيانًا من القسمة إلى خبر وإنشاء وقسمة الخبر إلى نفي

وإثبات فتترسّخ بذلك التسوية بين أضرب الكلام على أساس أن الإثبات والنفي والاستفهام والأمر... الخ دلالات تقع في مستوى واحد تولّدها بنية إعرابية دلالية مجرّدة واحدة.

ولكن من الفرضيات التي قام عليها التمييز بين الخبر والإنشاء فرضيّة التصديق والتكذيب. وإذا تجاوزنا مسألة معيار التصديق والتكذيب أهو الواقع أم الاعتقاد (السكاكي، ص 166) فإن تعريف الخبر إستناداً إلى الصدق والكذب دائري كما بيّن السكاكي. وهو أقرب إلى الاختيار الذي لا يمكن تعليله ولا تفسيره. ورغم ذلك فإن هذا الاختيار، حتى إن سلّمنا به، يطرح مشكلة أساسية.

فبدءاً كل إثبات قابل للتكذيب والتصديق وكلّ نفي قابل للتصديق والتكذيب. ولكن حين نتساءل عمّا به نكذّب الإثبات والنفي فإن الحدس العامّ لدى المتخاطبين باللغة يجعل النفي إكذاباً للإثبات حتى لكأن النفي دليل على عدم المطابقة والإثبات دليل على المطابقة. وهو ما يعني، تخاطبيا على الأقل، أنّ من يقول لك «جاء زيد» تصدّقه فتستأنف خطابك مستفسراً عن أحواله وإذا كذّبته فإنك تنفي قوله. وتصديقك لمخاطبك قائم على أن الكلام في الأصل موضوع للصدق أمّا الكذب فهو احتمال عقلي (الاستراباذي، ج 1، ص 326 والدسوقي، ج 1، ص 166) ولكن هذا "الاحتمال العقلي" لا دليل في اللفظ عليه وإنما هو موقف منك في شأن قول مخاطبك. وقياساً عليه فإنّ من ينفي مجيء زيد يكون في الأصل صادقا حتى يقوم الدليل على خلافه. وخلافه لا يكون بنفي النفي على مذهب المناطقة لسبب نحوي بسيط مفاده أن الصدر لا يحتمل أكثر من حرف يغيّر معناه ولا يلتقي حرفان لهما دلالة واحدة في موضع الصدر وإذا التقى حرفان لهما دلالتان مختلفان كالتقاء همزة الاستفهام وحرف النفي فالأوّل هو الذي يسيطر على الجملة ويدلّ على العمل اللغوي فيها. وخلاف النفي يكون بإثبات ما نفاه المخاطب. وعلى هذا فإن الإثبات صادق إذا صدر ابتداء وصادق إذا صدر ردّاً لنفي سابق. ويكون النفي إكذاباً للإثبات يقتضي الصدق ويكون كذباً إذا عبّر المخاطب عن عكسه. ولكن في جميع الحالات، وعلى أيّ شكل تأوّلنا الأمر، فإن لفظ الإثبات ولفظ النفي لا يدلاّن وضْعًا على الكذب. فمن أين تتأتّى الدلالة على الكذب؟

من أوضح الإجابات على هذا السؤال ما قاله المناطقة منذ أرسطو واستقرّ في تعريف الصدق الذي قدّمه تارسكي (Tarski) (عن Lyons، 1978، ص ص 138، 142). وأساس هذا التعريف هو نظرية المطابقة ومفادها أن «القضية "ق" تكون صادقة إذا وفقط إذا كانت تدلّ (أو تحيل) على حالة من حالات الأشياء التي توجد فعلاً في العالم الذي تقصد القضية إلى وصفه» وهو تصوّر يقيم علاقة بين مضمون الكلام (القضية وليس الجملة) من جهة ووجود شيء ما في الواقع الخارجي من جهة أخرى. وهو إذا اقتصرنا على القضايا المعبّر عنها باللغة، علاقة بين الكلام وماهو خارج عن الكلام.

ورغم الصعوبة التي نلاقيها في التمييز بين القضية والجملة على اعتبار أننا مجبرون على ألا نراعي خصائص اللفظ وأن ننظر إلى مضمون الكلام[5] حتى ندرك مقاصد المناطقة، ورغم أن التعبير عن المضمون لغويا، أي دون اللجوء إلى الرموز الخرساء، لا يكون إلا بنية نحوية (هي الإضافة في التقليد المنطقي والنحوي العربي) فإننا نستطيع أن نعبّر عن الفكرة السابقة تعبيرًا يراعي القيدين: المنطقي واللغوي مسلّمين، ولو إلى حين، بالتمييز بين اللغة واللغة الواصفة. ويكون معنى القضية الصادقة حينئذ هو دلالة اللفظ على وجود المضمون الذي يعبّر عنه في الخارج عند الإثبات ودلالته على عدم وجود المضمون الذي يعبّر عنه في الخارج عند النفي. فالقضية الموجودة في (3):

(3) يتساقط الثلج

تكون صادقة إذا وفقط إذا وجد "ثلج" واتصف الثلج في الخارج "بالتساقط". وهو ما يعني أن الخبر إجمالا، نفيا وإثباتا هو صفة لمدلول اللفظ والصدق والكذب قيمتان تسندان إلى هذا المدلول بعد التثبّت منه في الخارج. فالقول بالمطابقة بين الخبر والخارج يجعل الخبر دالا على وجود مضمونه أو عدم وجوده ويظلّ القول معلّقا إلى أن يوجد دليل لتحديد قيمة الخبر صدقا وكذبًا وهو ما يخالف مقتضيات التخاطب.

ويعود السبب أساسًا إلى أن القضية، باعتبارها تجريدًا دلاليا، تتجاوز الخصائص المقامية التخاطبية ولكنّها إذ تتحدّد قيمتها الصدقية بالخارج تكون منزّلة في أقوى ما في المقام من خصائص تحدّد المنجز المتحقق عند الاستعمال. يدلّك على هذا أن التصديق والتكذيب ليس شيئا "طبيعيا" يتم بصفة آليّة بوساطة آلية واضحة وطرق قابلة للتحديد وإنما هو في الحاصل موقف المحلّل المقارن بين مضمون الكلام والخارج الذي يحيل عليه وهذا المحلّل سيكون حتما، مهما جرّدناه، مؤوّلا لذلك المضمون حتى إن نزعنا عنه "قشور اللفظ"، تأويلا مقاميا. ولكنه يبدو كالمخاطب الذي يؤوّل ولا يجد مقابله متكلّمًا يوافقه أو يعارضه. وهي وضعية غريبة يكون فيها مضمونُ كلامٍ ولا متكلّم ويكون فيها مخاطب مجبر على أن يفهم، ولكنه لا يعرف مصدر ذلك الكلام، بل عليه أن يفترض أنّ لا مصدر له إلا الحقيقة المنطقية المجرّدة.

ورغم هذا النقد فإنّ بعض الأقوال، قد تكون قليلة أو هامّة نسبيا لا فرق، تستجيب للتصوّر الذي وضعه المناطقة وذهب إليه بعض البلاغيين منذ السكاكي (مفتاح العلوم، ص 166). وإذا افترضنا إمكان هذا الاختبار، اختبار المطابقة، فإننا

نلاحظ في شأنه أنّ وظيفته في النحو منعدمة بما أن الأبنية المجرّدة صادقة في الأصل والكذب عارض مقاميًا (الشريف، 1993) وأن وظيفته البلاغية ضعيفة إن لم نقل منعدمة كذلك. فالمطابقة لا تقوم أثناء التخاطب بأيّ دور ذي بال[6].

ونلاحظ كذلك أن إجراء هذا الاختبار، إن أمكن، على مثل القول (3) أعلاه سيبيّن لنا صدقه أو كذبه على اعتبار أن وجود الموصوف ووجود الصفة ووجود العلاقة الوصفية بينهما في الخارج هي المقياس. ولكن إذا انطلقنا من جملة منفية هي (4):

(4) لم يتساقط الثلج

فإن اعتماد المقياس السابق شرطا لصدقها يفترض ألاّ يوجد ثلج وألاّ توجد صفة التساقط وألا يتصف الثلج، بما أنه غير موجود (!) بالتساقط بما أنه غير موجود كذلك. وفي الحقيقة يكفي لدى المناطقة مبدئيا أن لا يوجد أحد العنصرين (الموضوع أو المحمول) (رغم ما يثيره الموضوع المعدوم من مشاكل) أو أن يوجدا ولا توجد العلاقة الحملية.

من المفيد أن نشير إلى صعوبة التعبير عن الفكرة التي تفيدها القضية المنفية في (4). ومن المفيد كذلك أن نشير إلى هذه الاحتمالات في شروط الصدق حتى تصدق الجملة المنفية وهو مالا نجده في الإثبات.

وليس الأمر عائدًا إلى قصور في التعبير اللغوي عن هذه المسألة المنطقية فقد صلحت اللغة في التعبير عن المقاصد عند الحديث عن الإثبات وأدّت المقاصد في التعبير عن النفي. ولكن الإشكال في تصوّر الأمور عند نفي القضية.

وعموما فلكي تصدق الجملة المنفية ينبغي ألاّ نجد مضمونها في الخارج أو أحد المكوّنات الإحالية فيها. وإذا كنّا نثبت لِنَصِفَ الكون الخارجي مثلا فأيّ شيء نصفه من الخارج حين نخبر على وجه النفي؟

وإذا أمكننا أن نتصوّر دواعي الإثبات مجرّدة عن سياق التخاطب فإن تصوّر دواعي النفي مجرّدة عن سياق التخاطب تبدو أعسر. والسبب في ذلك أنّه لا شيء يدعونا إلى أن نبدأ وصفنا للكون بإثبات ما ليس فيه. فهب معلّما طلب من طفل أن يصف بيته، فالأرجح أنّ يعتمد الطفل الإثبات ذاكرًا ما يوجد في البيت. وهب أن التلميذ جعل نصّه الوصفي وصفًا لما ليس موجودًا في بيته. فالأرجح هنا أن يثير هذا الصنيع الاستغراب.

والذي نودّ التلميح إليه هو وجود فارق، أساسي، في تقديرنا بين علاقة الإثبات الإحالية بالخارج وعلاقة النفي بهذا الخارج. وإذا أمكننا تبيّن أصول هذا الاختلاف، فإنه يعني أنّ بين النفي والإثبات، داخل الخبر، أو بقطع النظر عن الخبر، فروقا في طريقة الاحالة على الخارج وهذه الفروق تدلّ على أنّ الجمع بينهما في الخبر ليس وجيها بما أنّ النفي أقرب من وجوه كثيرة إلى أضرب من الكلام وأعمال لغوية أخرى تصنّف في البلاغة على أنها طلب أو إنشاء.

ونعرض، لتوضيح جوانب من المسألة، مثالا لهذا التردّد في النفي بين أن يكون من الخبر وأن يفارقه نستند فيه إلى قراءة خالد ميلاد (ميلاد، 1999) لكتاب سيبويه بحثا عن علاقة النفي والإثبات بمفهومي الواجب وغير الواجب وعلاقة هذين المفهومين بالخبر والإنشاء. فالنفي عند سيبويه شأنه شأن الأمر والنهي والاستفهام هو من غير الواجب وممّا يدلّ على ذلك أنّ "ليس" تقابل "كان" الدالّة على الوجوب (ميلاد، 1999، ص 51) وأنّ حروف النفي تشبه ألف الاستفهام. ويعني غير الواجب الدلالة على «ما لم يكن موجودًا أو مالم يقع أو لم يثبت في الاعتقاد» (ميلاد، 1999، ص 53). ولكن سيبويه ربط بين الإثبات والنفي ربطا محكما وهو ما جعل ميلاد استنادًا إلى آراء سيبويه في وقوع النكرة في سياق النفي ومضارعة حرف النفي لحرف الاستفهام مجرّد مضارعة يعيد النظر في اعتبار النفي من غير الواجب مستنتجا أن سيبويه يعتبر النفي خبرًا فهو «لايفيد معنى غير الواجب لأنّ غير الواجب أساسه الدلالي الإمكان (...) وإنما يفيد النفي نسبة واجبة واقعة وساقطة (كذا !) ولكنها ذات قيمة سلبيّة (...) إذ رسخ في اعتقاد المتكلّم وثبت كونها ذات وجوب إلا أنه سالب» (ميلاد، 1999، ص 54).

ومن البيّن، بالنسبة إلينا، أن افتراض علاقة تناظر بين الواجب وغير الواجب من جهة وبين الخبر والإنشاء من جهة أخرى رغم الوعي بالفروق بينهما هو الذي جعل ميلاد يدرج النفي ضمن الواجب من الكلام رغم عدم نفيه للاحتمال الثاني. وحجته في ذلك التقابل بين الإثبات والنفي من جهة والاستفهام من جهة أخرى ثم إن الإثبات يكون موجبًا ويكون من باب "الإثبات السلبي" والعبارة لميلاد (1999، ص 64).

لسنا نهتم هنا بمناقشة ميلاد فالأرجح أنه حسم المسألة وفي نفسه، ونصّه كذلك !، شيء من النفي الدالّ على غير الواجب ولكننا أردنا الاعتماد عليه في إبراز التساؤلات التالية:

أ - ما حقيقة العلاقة بين الإثبات والنفي إذا سلّمنا بأن الإثبات واجب والنفي غير واجب وأن لكل إثبات نفيا يقابله؟

ب - كيف يتعامل النفي والإثبات والاستفهام مادام التشابه قد لوحظ بين النفي والاستفهام واعتبرت الاخبار جوابات عن سؤال سائل أو يصحّ أو تكون كذلك على ما دقّق السيرافي (الكتاب، ج 3، ص 114، وج II، ص 275، الهامش، والمبرّد، المقتضب، ج 4، ص 357)؟

ج - ما أثر الوجوب وعدمه، إذا افترضنا أنه يعني الوقوع في الخارج وعدمه في تحديد الفروق بين النفي والإثبات؟

د - إذا ثبتت لنا الفروق بين النفي والإثبات فما أثرها أولا في تحديد الاعتقاد الذي يصدر عنه كل عمل منهما وثانيا في ضبط مقام النفي وثالثا في وضع شروط تحقق عمل النفي؟

وننبّه إلى أنّ التساؤل الأساسي في هذه الفقرة تثيره كذلك مواقف المنظرين المحدثين وتحاليلهم لدلالة النفي والإثبات. فحسب فندرفكن عند تحليله للأفعال الإنشائية المستعملة في اللسان الفرنسي (Vanderveken، 1988، ص 168) واللسان الانقليزي (Vanderveken، 1990، ص 170) يعتبر الفعل أثبت ("affirmer" و"assert") القوّة الإنشائية الأولية للخبر. وليس في هذا إشكال ولكن حين يعرّف الفعل "نفى" ("nier" و "negate") نجده يقول: «أن تنفي قضية ما هو ببساطة أن تثبت نفيها»(Vanderveken، 1988، ص 168) [7]. ويضيف في النص الانقليزي (Vanderveken، 1990، ص 170) ما يلي: «فنفي إثبات أنّ زيدًا طيب هو إثبات أنّ زيدًا ليس طيّبا».

والوجه في ترجمة هذه الجمل هنا هو أن الفعل "نفى" أصبح يدلّ على "إثبات لنفي قضية ما". وعلينا هنا أن نبرز مصطلح "قضية". ففندرفكن لم يستعمل "نفي الجملة" أو نفي القول أو "نفي الخبر" لسبب يبدو لنا وجيها بحسب اختياراته النظرية وإن كنا نخالفه فيها وهو استحضاره لتمييز سورل (Searle، 1969، ص 33، و 1972، ص ص71- 72) بين نفي القوّة اللاقولية وتجريدها هو ¬ق (ض) ونفي القضية ق (¬ ض) حيث لا يوافق نفي القوّة الخبر المثبت ذا المضمون السالب.

ولئن بيّن فندرفكن أن للفعل "أثبت" معنى موجبًا يجعله يقابل الفعل "نفى" فإنه أبرز كذلك أن الفعل أثبت هو اسم لقوّة الإثبات وهو مالم يصرّح به بالنسبة إلى الفعل "نفى". أهو سهو منه؟! لا مجال هنا للتخمين أو للاعتذار فقد اعتبر الفعل "نفى" إثباتا للنفي. ولذلك يحقّ لنا أن نستنتج حتى نجد ما يخالف ذلك أن الخبر في تصوّر فندرفكن أصلٌ له فرع واحد هو الإثبات والإثبات يتفرّع إلى إثبات موجب وإثبات سالب.

وإذا صحّ هذا، ونظنه تصوّرا يتجاوز أبحاث فندرفكن، فهو يعني:

أ - أن جميع الجمل الخبرية قوّتها الإثبات وما تختلف فيه إنما هو مضمون الإثبات الذي يكون موجبا ويكون سالبا.

ب - أن الحكم الذي به يكون الخبر خبرًا حول صدق ما تمثله الجملة في الخارج أو كذبه هو حكم إثباتي. أمّا النفي فلا يتصل بالحكم بل بالمحتوى القضوي رغم ما في هذا الاستنتاج من مناقضة للتمييز الذي أقامه سورل وذكرناه أعلاه. ولكننا سنبيّن أن لا تناقض بين الأمرين.

ونودّ أن نتساءل التساؤل التالي: ألا يكون انبناء الجملة في الفرنسية والانقليزية على النمط [فا ف مف] وانعدام صيغ أصليّة تسمح بتصدّر حروف النفي فيها {ne، not} للجملة هو الذي أدّى إلى سيطرة الإثبات واعتبار النفي فرعًا عنه؟ وما يعنينا من هذا التساؤل الاستعداد لحالات تقديم الفاعل المعنوي على الخبر المنفي في العربية من قبيل «زيد لا يحبّ الهمبورغر» أو «أنا لا أنتخب مدير القسم» مقارنة بـ «لا يحب زيد الهمبورغر» و «لا أنتخب مدير القسم» فهل يدلّ تقديم الفاعل على أن الجملة إثباتية؟

2. العلاقة النظامية بين النفي والإثبات

ذكرنا في موضع سابق من الفقرة الأولى أنه يوجد "شيء" ما يجمع بين الإثبات والنفي شبيه بما يجمع بين الأمر والنهي. ولكننا نجد في الآن نفسه نزعة في جلّ النظريات النحوية والبلاغية قديما وحديثا إلى حمل النفي على الإثبات. فمن الأصول التي يمكن افتراض أنها أصول كلية اعتبار الإثبات أصلا فرعه النفي (الاستراباذي، ج 1، ص 297، التفتازاني، المطوّل، ص 57، الدسوقي، الحاشية، ج 2، ص 143) ويمكن تفسير ذلك بطرق مختلفة. فالإثبات لا يحتاج إلى دليل من اللفظ ليدل عليه فهو يوجد بمجرّد عراء صدر الجملة من الواسمات أما النفي فهو كغيره، من ضروب وسم العمل اللغوي داخل على الكلام الموجب وإن كانت علاقته بالإثبات أقوى كقوّة علاقة النهي بالأمر. فسيبويه مثلا (الكتاب، ج 1، ص 146) يذهب إلى أن حروف النفي هي «نفي لواجب يبتدأ بعدهنّ ويبنى على المبتدإ بعدهنّ».

ويمكن إرجاع أصليّة الخبر وأولويته إلى أنّ مرجع جميع الأعمال اللغوية «إلى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أن معنى قولنا "قم" أطلب قيامك وكذلك الاستفهام والنهي فاعرفه» (ابن يعيش، ج 1، ص 20) مع التذكير بأن الخبر في هذا السياق يعني الإثبات دون النفي.

ولسنا في حاجة إلى مزيد توضيح أولويّة الإثبات وثانوية النفي وإن كنا سنعود إلى المسألة من زاوية أخرى. فالمهمّ البحث عن تفسير للعلاقة بين النفي والإثبات نصل منه إلى تحديد خصائص النفي.

والثابت من خلال ما ذكرنا أن الربط بين النفي والإثبات ليس مجرّد حدْس بل يمكن الارتقاء به إلى مستوى العلاقات النظامية بين معطيات تبدو غير منحصرة. ونعرض هنا، باقتضاب تصوّرين أحدهما نحوي والآخر دلالي منطقي لهذه العلاقات النظامية التي تشدّ النفي والإثبات.

فقد قدّم سيبويه في مواضع متفرّقة من الكتاب معطيات تبدو بسيطة حول علاقة الجمل المنفية بنظائرها المثبتة. وكان مدخله في ذلك التمييز بين مختلف دلالات حروف النفي حين تتصل بالأفعال خصوصًا.

فهذه الحروف تتضمّن قواعد استعمالها إذا سبقت بجملة مثبتة تريد نفيها وإذا صدر النفي دون أن نعرف الجملة التي يردّ عليها النافي أمكننا أن نحدّد المقابل المثبت لجملته المنفية. من ذلك هذه العلاقات التي يقيمها بين التراكيب التالية (الكتاب، ج 3، ص 117):

(4) أ - فعل ↔ لم يفْعَل

ب - قد فعل ↔ لمّا يفعلْ

ج - (والله) لقد فعل ↔ (والله) ما فَعَلَ

د - هو يفعل ↔ ما يفعل (وهو في حال فعل)

هـ - هو يفعل ↔ لا يفعل (ولم يقع فعل)

و - (والله) ليفعلَنّ ↔ (والله) لا يفعل

ز - {سوف / سـ} يفعل ↔ لن يفعل

ويمكن إثراء قائمة المقابلات ({كان / ليس، كان / ماكان}) وتتبع الفروق بين النحاة في تحديد هذه العلاقات (مثلا: المبرّد، المقتضب، ج 1، ص 185) وهي فروق تتصل بتقدير الأبنية الموجبة الموافقة لهذا الحرف أو ذلك من قبيل احتمال "لن" لأن يكون منفيها القول المصدر بإنّ ذي الخبر الفعلي (السيوطي، الاتقان، ج 2، ص 235).

والمبدأ منذ الخليل وسيبويه يقوم على افتراض أن الجملة المنفية تنفي جملة مثبتة. وهذه العلاقات بقدر ما تبيّن تماسك الأبنية الإعرابية اقتضاء واستلزاما داخل

التظلم النحوي، وهو أمر أساسي لأي نظرية نحوية، فإنها تتبني كذلك على أصول تخاطبية تخرج بهذه العلاقات عن مجرّد الملاحظة أو التصنيف أو "الأناقة النظرية" في العرض إلى ربطها "بالاستعمال" على نحو يفسّر ماكان منه ويتكهّن بما سيكون. وستبرز ذلك بعد عرض أسس تصوّر أرسطو للعلاقة بين النفي والإثبات.

إنّ أولويّة الإثبات على النفي عند أرسطو تبرز في مثل قوله (Aristote : De l'interprétation, P84) «الصنف الأوّل من القول الجازم هو الإثبات والصنف الثاني هو النفي» وسواء تأولنا هذه الجملة على أنها تعني الترتيب أو مجرّد التصنيف[8] فإن ما لا جدال فيه ولا تأويل هو أن «لكل إيجاب سلبًا يقابله ولكل سلب إيجابًا يقابله وذلك من حيث السلب والإيجاب موجودان في النفس لا خارج النفس» (ابن رشد، العبارة، ص 89، والترجمة الفرنسية ص 87). ودون الدخول في تفاصيل الفرق بين التناقض والتضادّ فإن هذا التصوّر ينطبق عند أرسطو على القضايا ذوات الأسوار والقضايا ذوات الجهة بقدر انطباقه على القضايا البسيطة (op.cit., Aristote، ص 117، 128). بل إن التدقيق في إقامة التناظر بين الإثبات والنفي (أو الإيجاب والسلب) قد بَلَغَ حدًا يكون فيه «للإيجاب الواحد سلب واحد» (ابن سينا العبارة، ص 70).

ورغم قوّة افتراض التناظر بين الجمل المثبتة والجمل المنفية فقد بيّن بعض الدارسين أن بعض الإثباتات لا يمكن نفيها، إما لأنها (أ) إنشاءات لا تنفى مباشرة أو (ب) أفعال دالّة على الاعتقاد وشبيهة بالإنشاء فتفقد عند نفيها رائحة الإنشاء فيها أو (ج) لأنها من ألفاظ الإثبات الخاصة "Affirmative polarity items" أو (د) من ألفاظ النفي الخاصة "Negative polarity items" أو (هـ) بعض الجمل المثبتة التي لا مقابل منفيًا مباشرا لها أو (و) بعض الجمل المنفية التي لا مقابل مثبتا مباشرا لها بحسب المقياس المعتمد في التحليل (Horn ،1989، Klima ،1964، Jackendoff ،1972، Baker ،1970). وهذه أمثلة توضح تباعًا الحالات (أ – و) أعلاه[9]:

(5) أ – بموجب هذا الحكم يمنع عليك أن ... (؟ لا يمنع عليك أن ...)

ب – أتكهّن بصيف حارّ خانق (؟ لا أتكهّن ...)

ج – منذ سنوات خلت عشت في هذه الربوع (؟ منذ سنوات خلت لم أعش في هذه الربوع)

د – ما ذهبت إلى اليابان قطّ (؟ذهبت إلى اليابان قطّ)

هـ – حضر بعض الطلبة الحفل (لم يحضر بعض الطلبة الحفل)

فإنشاء الحكم (القضائي مثلا) لا يتضمّن النفي فالأرجح التعبير الموجب عن عدم المنع من قبيل «يسمح» ونفي الفعل «أتكهّن» يخرجه من دلالته القريبة من الإنشاء إلى دلالة الأفعال العادية ولا يسوغ المثال (5 - ج) إذ يبدو التعبير «منذ سنوات خلت» أصلح للاستعمال مع فعل غير منفي أمّا «قطّ» في (5 - د) فهي من الألفاظ التي لا تقع إلا في سياق النفي مثل «أحد» و «البتة». ويقدّم لنا المثال (5 - هـ) حالة تقبل القراءة على وجهين باعتبار أن حضور "البعض" يعني عدم حضور "البعض الآخر" والعكس بالعكس. فنفي الواحد منهما هو إثبات للآخر، والسبب في ذلك يعود إلى وجود السور "بعض".

إن هذه التنبيهات لا تمسّ في تقديرنا من صحّة ظاهرة تلازم الجمل المثبتة والجمل المنفية ولامن مبدإ أن كل إثبات قابل للنفي وكل نفي يدلّ على الإثبات الذي ينفيه. يدلّك على هذا أنّ "قطّ" مثلا في (5 - د) بسبب اختصاصها بالوقوع في سياق النفي يقابلها في الإثبات شيء من قبيل "مرّات" أو "دائما" بما أنّ القصد من "قطّ" استغراق الزمان الماضي ودلالة "دائما" أو النكرة المعرّفة في الجمع "مرات" يمكنها أن تدل في الإثبات على عكس ما تدل عليه "قطّ" في النفي وإن كان الإثبات لا يستغرق المثبت على عكس النفي. فالإشكال الذي تطرحه الأمثلة (5 - أ) - (5 - هـ) يمكن حلّه إذا تجاوزنا التصوّر اللفظي للعلاقة بين الإثبات والنفي. فليس النفي أن ندخل أحد عناصر المجموعة {لم، لن، ما، لا، ليس} على جملة مثبتة بل هو كما يبرز من أمثلة سيبويه يتعامل مع معطيات صرفيّة ويتعامل كما بيّنت بصفة غير مباشرة الأمثلة المضادّة مع معطيات إعرابية دلاليّة تجعله يتجاوز مجرّد الالصاق الشكلي لحرف من حروف النفي.

ونشير، بعد هذا، إلى أن التقاء سيبويه من جهة وأرسطو وشرّاحه من جهة أخرى في فكرة وجود علاقات نظاميّة بين النفي والإثبات لا تعني أنهم يتحدّثون عن شيء واحد. فمقتضيات التصوّر المنطقي تختلف عن مقتضيات التصوّر النحوي الذي عرضه سيبَويه وسار عليه النحاة من بعده.

ولمّا كنا لا نهتم كثيرًا ببيان الفروق بين التصوّرين فإننا سنعمل على إبراز ما نعتقد أنّه أسس تخاطبية دلاليّة قام عليها تصوّر اللغويين للمسألة.

فالسبب الذي يجعل "لن" دالّة على نفي {سوف، س} (المثال 4 - ز) هو أنّ "لن" بدلالتها على الاستقبال مرشّحة للاستعمال في مقام التوكيد ردًا على منْ قال قولا يؤكّده بالسين أو "سوف". ويبرز ذلك بوضوح في مثل تعليل الخليل للعلاقة بين "قد" و "لمّا" باعتبارهما يكونان في كلام موجّه «لقوم ينتظرون الخبر» (سيبويه، ج4، ص 223). ويوضّح السيرافي هذا الجانب التخاطبي المتحكّم في تصوّر العلاقات بين أبنية النفي

والإثبات في مستواها المجرّد قائلا (سيبويه، ج 4، ص 223): «يعني أن الإنسان إذا سأل عن فعل فاعل أو كان يتوقّع أن يخبر به قيل له قد فعل. وإذا كان المخبر مبتدئا قلت فعل فلان كذا وإذا أردت أن تنفي والمحدّث يتوقع إخبارك عن ذلك الفعل قلت لمّا يفعل وهو نقيض قد فعل وإذا ابتدأت قلت لم يفعل».

وفي كلام السيرافي، رغم مشابهته لما جاء في المتن من آراء للخليل وسيبويه، مدخل آخر للمسألة يقوم على ضبط المقامات المجرّدة، وما يناسبها من الأبنية إثباتا ونفيا. فإذا عدنا إلى الفقرة السابقة وجدنا فيها ثلاثة مقامات: (أ) إذا سأل سائل عن فعل فاعل و (ب) إذا كان يتوقع أن يخبر بفعل فاعل و (ج) إذا كان المتكلّم يخبر ابتداء. ولكل مقام منها بنية توافقه على نحو يجعل اختلاف الأبنية عائدًا إلى اختلاف المقامات التي تحتمل تلك الأبنية أن تكون فيها ويجعل اطراد العلاقات التقابلية بين الأبنية إثباتا ونفيا عائدًا إلى وحدة المقامات.

إن هذا التصوّر للأبنية يجعلها تشكلات دلالية موسومة لفظيا وسمًا يشفّ عن الحدّ الأدنى المقامي، وهو علاقات التخاطب مما يعني أن الأبنية تترشّح للتعبير عن ضرب دون آخر من المقامات.

وإذا سلّمنا بهذا فإن البنية الواحدة تحلّ إضافة إلى خصائصها الإعرابية والقيود النحويّة عليها من جهتين:

الأولى: جهة المحادثة وتعني إعادة بناء السياق التخاطبي لتحديد كل من المتكلّم والمخاطب.

الثانية: جهة قصد المتكلّم. وأساسها أن يتفاعل مع قول المخاطب على صورة تجعله يجيب عن استفهام صدر عنه أو يكذّب زعمًا زعمه أو ينفي اعتقادا من اعتقاداته.

ونلاحظ أننا لا نتحدّث عن جوانب بلاغية إنجازية. فملاحظات النحاة هنا، لها ولا شك صدى لدى البلاغيين وتمثل أساسا لبنائهم معاني النحو، ولكن ما نودّ التنبيه عليه هو أن هذه المقامات والمقاصد وهذه المحادثة تمثل أنماطا لا تصرّف للقائل فيها بل هي ما يُوفّره النظام مجرّدًا وهي تمثل الحدّ الأدنى الذي إذا وقع كلام المتكلّم دونه التحق بأصوات الحيوان على حدّ تعبير السكاكي (مفتاح العلوم، ص 161).

ومما يستلزمه هذا التصوّر للأبنية أن العلاقات بين النفي والإثبات لا تعدو أن تكون مظهرًا من نظام معقد من العلاقات بين الأبنية عمومًا. ولكننا دلاليا نفترض أن القيم الدلالية الأساسية هي الإمكان والإيجاب والسلب وتبني عليها الأعمال اللغوية

الأساسية الثلاثة: الاستفهام والإثبات والنفي[10]. وبناء على هذا ننزّل الأصل القائل بأن الأخبار جوابات عن الاستفهامات، وهو مبدأ قديم نجده عند الخليل والسيرافي والمبرّد صريحا وعند غيرهم ضمنيا كما نجده في التصوّرات الحديثة ضمنيا تارة وصريحا تارة أخرى (Chomsky، 1975، Sperber&Wilson، 1989، ص 304 و 1993، ص 203).

وممّا يبرز هذه العلاقة بين الخبر إثباتا ونفيا والاستفهام تفسير العلاقة بين "قد" والاستفهام عن الفعل بالهمزة والنفي "بما" في جواب الاستفهام عن الفعل بـ"هل" (سيبويه، ج 3، ص 114) على ما يلاحظ في هذه الأمثلة:

(6) أ – أفعل؟

– قد فعل

(6) ب –هل فعل؟

– ما فعل

وإذا قصد المجيب إلى نفي الفعل المسؤول عنه أو المتوقع فإنه سيجيب بنقيض "قد" وهو "لمّا" على ما في (7) (وهو مثال من السيرافي في الكتاب، ج 3، ص 115، هامش (1) ومثل هذا الرأي عبر عنه المبرّد، المقتضب، ج 1، ص ص 180، 181):

(7) أ – أتعمّم زيد؟

ب – ركب ولمّا يتعمّم

ج – بل ركب وقد تعمّم

وما يعنينا هنا هو هذه العلاقة النظامية التي تحدّد استعمال الهمزة والإثبات والنفي في ما يمكن صياغته بحسب القاعدتين التاليتين:

(8) [أ(فعل) ↔ قد (فعل) ↔ لمّا (يفعل)]

(9) [هل (فعل) ↔ فعل ↔ ما (فعل)]

ويمكن لمثل هذه العلاقات النظامية، ولها أشباه ونظائر كثيرة، أن تفسّر لنا حالات في العربية قد تشكك في التناظر القائم بين الإثبات والنفي على ما رأينا في الأمثلة (5 – أ) – (5 – هـ). فإذا كان بإمكاننا أن نقول (10 – أ) فإن (10 – ب) لاحنة بسبب أن "أحد" لا تكون إلا في سياق النفي أو الاستفهام:

(10) أ – لا أحد في الدار

ب – * أحد في الدار

والإشكال لا يتعلّق بلفظ "أحد" في حدّ ذاته بل بالنكرة عمومًا إذا اتصلت بـ"لا" النافية للجنس. وقد مكّن مبدأ التلازم النظامي بين الخبر والاستفهام من تفسير عديد الظواهر منها تحديد المقابل المثبت لـ"لا" النافية للجنس. فقد افترض النحاة أنّ "لا" هذه تقابل التوكيد بـ"إنّ" وتوافق الاستفهام عن النكرة المسبوقة بـ "مِنْ" على ما في المثال (11):

(11) أ – هل من رجل في الدار؟

ب – * لا من رجل في الدار

ج – لا رجل في الدار

فدلالة (11 – ج) على النفي الذي يستغرق الجنس تعود إلى أنها جواب على استفهام موضوعه البعض القليل بل الواحد من ذلك الجنس كما في (11 – أ) ومراعاة لمبدإ العلاقة النظامية بين الاستفهام والجواب والعلاقة الدلالية النظامية بين العموم الذي في الاستفهام وما ينبغي أن يكون عليه النفي من عموم ضمنوا هذا المعنى في "لا" (سيبويه، ج 2، ص 275، وابن يعيش، ج 1، ص ص 105، 106). وداخل المنوال العاملي وجد النحاة تفسيرًا لعمل لا النافية للجنس بمشابهتها لنقيضها "إنّ" (الجرجاني، المقتصد، ص 799) فترسخت نظاميّتها. ومهما تكن قوّة هذا الافتراض في تفسير عمل "لا" النافية للجنس، بما أن "إنّ" مشبهة بالفعل أيضا لتقوى على العمل فحمل ما لا يقوى على العمل على ما يعمل بعلّة المشابهة يدعو إلى الشك في قوّة هذا التعليل كما لاحظ الاستراباذي (ج 2، ص 160) فإن التلازم في (12) ليس اعتباطيا:

(12) [هل من ↔ لا (* من) ↔ إنّ]

فممّا يدعّمه هو استناده إلى أسس تخاطبيّة نمطيّة تجعل منها علاقات مرشّحة للاستعمال في مقام التوكيد.

ويمكننا الاسترسال في تتبع هذه العلاقات ولكنّ وضوحها في افتراضات النحاة يغنينا عن ذلك، كما أنّ ما نهتمّ به هو هذا المبدأ في النظر. وهو مبدأ أساسه أمران على الأقلّ:

أولهما أن تطبيق الجواب بالسؤال يصلح أن يكون مبدأ في تفسير الجمل واستعمالاتها لبيان تشكّلها العاملي وتهيّئها لأداء الأغراض والمقاصد. ولكننا نشير في الآن نفسه إلى أن هذا المبدأ لا يقتصر على ظواهر من قبيل اتخاذ السؤال قرينة على العنصر المحذوف في الجملة كالإبتداء في الجواب باسم مرفوع بحيث لا يعلم أهو مبتدأ أم خبر أم فاعل. فالسؤال هنا يمكّن من تحديد المكوّن البؤرة في الاستفهام

ليحدّد على أساسه المكوّن البؤرة في الإثبات أو النفي. فهذه الحالة يكون فيها السؤال قرينة ولكن لا شيء يمنع من تعميم آلية الاستفهام وتقدير السؤال لأغراض أخرى سنعود إليها.

وثانيهما أن هذه العلاقات النظامية هي علاقات بين أعمال لغوية أساسية عندنا لا تفيد فحسب في فهم نظام المعاني النحوية بل تمكّن من فهم ظواهر عديدة داخل الأقوال المثبتة والمنفية تتّصل ببناء المعنى في الجملة وتوحيد النظر إلى ما يبدو متفرّقا مشتتا كحالات التقديم والتأخير والحذف والذكر والتعريف والتنكير والفصل والوصل والابتداء بالاسم والابتداء بالفعل ... الخ[11]. لذلك نحتاج إلى النظر في علاقة الاستفهام باستراتيجية بناء الجملة.

3. دور الاستفهام في بناء دلالة الكلام

لا يعني أخذ التخاطب بعين الاعتبار في تحليل الكلام أن ننسى أن المتكلّم هو العامل الحقيقي وما الألفاظ إلاّ آلات على ماهو شائع في المنوال النحوي القديم. ولكننا نسلّم في الآن نفسه بأن النظم يكون على قدر الأغراض التي يقصد إليها المتكلّم. فإذا رفع «سلام عليكم» يكون قصده إلى الدوام والاستمرار وإذا نصب فإنه قاصد الحدوث والتجدّد وعلى هذا القياس في كل ما يقال إضمارًا أو تقديرًا حذفا أو اختزالا. غير أنّ ما يراعى في النظم يرمي إلى «إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر» (ابن يعيش، ج 1، ص 85). ولئن كان هذا الأصل مرتبطا عنده بتعليل التعريف في المبتدإ والتنكير في الخبر فهو مبدأ يجاوز هذا المبحث الخاص ليتصل بتحليل جميع التراكيب النحوية. فرعاية حق المخاطب قائمة في ما يصنعه المتكلّم بالكلام. فالحال مثلا «يقع في جواب كيف فإذا قلت أقبل عبد الله ضاحكا فكأنّ سائلا سأل كيف أقبل فقلت أقبل ضاحكا كما يقع المفعول له في جواب لم فعلت» (ابن يعيش، ج 2، ص 55).

فاستراتيجية بناء الجملة تستند إلى استحضار المتكلّم لمخاطبه وما قد يطرحه عليه من أسئلة. ولكن السؤال منبن على التقدير بالمعنيين: إضمار المتكلّم للسؤال لا يصرّح به المخاطب وتقييم حاجيات عملية التخاطب من خلال ما يمكن أن نسميه "بالفرضيات التخاطبية الأساسية" التي يفترضها المتكلّم في شأن مخاطبه وما يعلمه وما لا يعلمه وما قد يحتاج إلى العلم به وما يجب أن يكون على علم به.

ونجد سيبويه (ج 2، ص 16) يفسّر البدل في مثل قولك «مررت بعبد الله زيد» والابتداء في مثل قولك «مررت بعبد الله أخوك» بتصوّر المتكلّم لمقام التخاطب. فحالةً

الجرّ توافق عنده الغلط فتدارك الغلط أو الاضراب عن الأول أما حالة الرفع فلا تجوز إلا بتقدير سؤال لم يسأله المخاطب ولكن المتكلّم قدّره فراعاه «كأنه قيل له مَنْ هو أو من عبد الله فقال أخوك» على حدّ تعبير سيبويه.

والأمثلة على هذا كثيرة ولك في تحليل الشاوش للظاهرة (1999) نماذج كثيرة من أعمال النحاة والبلاغيين خصوصًا الجرجاني والسكاكي. والمهمّ أن هذا التصوّر يفسّر بنية الجملة نحويا من حيث انتظامها عمدا و فضلات أو اسنادًا ومتعلقات كما يفسّر المعنى الناتج والفروق بين ذكر المفعول الذي يقتضيه الفعل مثلا وإضماره أو ملء محلات المفاعيل وأشباه المفاعيل استنادا إلى مبدإ آخر مفاده «من المحال أن نغيّر اللفظ لغير معنى» (الجرجاني، المقتصد، ص 108).

ولكننا ننبّه إلى أنّ افتراض السؤال عند التعليق النحوي يقع بطريقتين أو قل في مستويين. أحدهما داخلي يتصل ببناء الجملة في حدّ ذاتها والآخر خارجي على اعتبار أن كل جملة هي جواب لاستفهام وما يربط بينهما أن الجملة الخبرية تحتمل أن تكون جوابًا عن سؤال حسب ما دقق السيرافي (الكتاب، ج 2، ص 275، الهامش). فالفرق إذن بين (أ) تقدير للسؤال من المتكلّم و (ب) إمكان أن تكون الجملة جوابا في سؤال و (ج) كون الجملة جوابا عن سؤال واقع فعلا من المخاطب. ووراء هذا التنبيه أمْرٌ آخر وهو دور الاستفهام في الربط بين ما يصرّح به في الكلام وما يضمّن. لذلك ليس من باب الصدفة أن يكون الاستفهام من الاختبارات المعتمدة في تحديد الاقتضاء (Sperber & Wilson, 1996, Levinson, 1983, Lyons, 1990, Chomsky, 1975, Ducrot, 1972). وبقطع النظر عن وجاهة هذا الاختبار، وحقيقته كما سنبين في موضع آخر من البحث (الباب الثالث، الفصل الأول) فالأساس فيه التلازم النظامي بين أبنية الاستفهام والإثبات والنفي. فالظاهرة نظامية مترسخة في الجهاز قبل أن تكون تلازما عرضيا بين الأقوال أو اختبارًا لتحديد المقتضى.

وإذا سلّمنا بما سبق فإنّ لافتراض الاستفهام والسؤال أدوارًا تختلف بحسب تقدير السؤال وسياقه. فهو يكون أحيانا لاصلاح البنية العاملية وتوجيه الإعراب بما يناسب المعنى إذا افترق اللفظ والمعنى كما هو الشأن عند الاضمار ولكنه يكون أحيانا لغير هذا السبب. فمن المعلوم أن بعض الافتراضات أساسية عند تحليل الأقوال لأن الوسم اللفظي لا يبرز جوانب كثيرة أساسيّة من المعنى. من ذلك أن افتراض محل للمتكلّم في الجملة حتى إن لم يوسم باللفظ لا محيد عنه لتفسير ما ينصب للتوكيد ولا صلة له بمضمون الكلام ولتفسير ظواهر عديدة من قبيل النصب على المدح أو الذمّ وعموما ما أضمر عامله لسبب إنشائي.

فالأصل أن اللفظ يدل بالوضع على مدلوله ولكنه يدل، بالاستدلال منه، على معان غير موسومة باللفظ سواء افترضنا أن اللفظ لا يسم إلا جزءا من البنية الدلالية (الشريف 1999) أو افترضنا أن الكلام يحمل معه الأساسي من المعطيات التي تدل على ظروف قوله والقرائن المقامية المحدّدة لدلالته.

ومن هذه الافتراضات افتراض فعل قال في أول الكلام. وقد ورد هذا الافتراض عند سيبويه (ج 1، ص 122) في سياق التنبيه على أن الفعل "قال" يكون قلبيا فيعمل ويلغى و "قال" الذي يكون للحكاية وإن كان يحسن ألا تدخل "قال" فلا مانع مبدئيا من افتراضه في صدر الكلام على ما وسّع الشاوش (1999، ص 456) من شاهد سيبويه أو بجعله فرضية أساسية في التحليل على ما نجد عن هاريس (Harris،1991، ص ص91 -92 و ص ص 137 - 139) شريطة المحافظة على الفروق الدلالية بين الجملة المحكيّة وغير المحكيّة والجملة مضمرًا فيها فعل القول.

ودون تفصيل يهمّنا أن نشير إلى أن هذه الفرضية استغلّت بقوّة في ما يسميه الجرجاني بتنزيل الكلام «إذا جاء بعقب ما يقتضي سؤالا منزلته إذا صرّح بذلك السؤال» (الدلائل، ص 235) وأتبعه في ذلك السكاكي فالقزويني فشرّاح التلخيص إلى أنّ أصبح أصلا من الأصول. ولن نحلّل هذه الظاهرة فقد درسها الشاوش (1999، ص ص 659 -699) بما يغني عن التكرار ولكننا نلاحظ ما يلي:

أ - يفضي افتراض فعل "قال" قبل الجمل إلى إمكان تصوّر عملية التخاطب بحسب ما يكون في اعتقادات المخاطب المفترض كما يتصوّره المتكلّم.

ب - إذا صرّح بالفعل "قال" في النصوص على سبيل الربط بين الجمل وصلا وفصلا ظهر الحوار أو ما يسميه الجرجاني وبعده السكاكي "بالمقاولة" (12).

وعلى هذا فإنّ لمبدإ المقاولة صورتين أساسيتين تقديرًا للفعل "قال" أو تصريحا. ونذكر هنا أننا أمام ظاهرة مرتبطة بظاهرة الاستفهام تصريحا وتقديرا ولكنها مختلفة عنها فالاستفهام قد يكون مقدّرا فيقدّر معه الفعل "قال" وقد يكون صريحا فيقدّر معه الفعل "قال" وقد يصرّح به.

ثم إن المقاولة ليست مجرّد تتبع للأقوال أو مراكمة لها بل هي تقوم على مبادئ المحادثة وقواعد ربط السؤال بالجواب وتنظيم تدخل كل متكلّم بحسب علاقته بتدخل مخاطبيه. لذلك فنصّ المقاولة يقوم في تكوينه على (أ) ذكر قول أحد المتخاطبين و (ب) افتراض أن سامع المقاولة غير الحاضر في مقامها سيسأل بعض الأسئلة و (ج)

فيلت تدخل المتخاطب الثاني بما يجيب عن السؤال إذا قدّر، ولهذا التصوّر وجه فنّي يتصل بصناعة الإعراب ونظرية العمل ووجه دلالي وتداولي يخصّ النفي سنعمل على يقلبه على أسس إعرابية.

ونلاحظ تشابها كبيرًا بين دور الحروف {ما، لا، لم، لن} في بناء الجملة المنفية ودور رمز النفي {¬ ، ~} في بناء القضية المنفية. ونسلّم، إلى حين، بهذا التشابه كما في (13) و (14):

(13) ¬ ض

(14) ¬ ج

ووجه المشابهة أن النفي لاحق على تركيب الجملة أو القضية [13] يجيء لسلب ما أثبت فيهما.

ولغويا ينخرط تعيين حرف النفي بالجملة في سلك جامع أساسه أن الصدر هو موضع الحروف المغيّرة للمعنى. وهو أمرٌ نظاميٌّ إذا استثنينا مشكلة تركيب النداء وتأويله أو العلاقة بين الشرط وجوابه وإذا غضضنا الطرف عن موضع الإثبات أهو فارغ، لغياب حرف للإثبات في العربية أم مملوء بمعنى الإثبات. فهذا كلّه لا يمسّ مباشرة حقيقة أن حرف النفي، على الأقل، يدلّ على معنى يلحق بالإسناد والبنية العاملية بعد اكتمالهما. فقد تصوّر النحاة المسألة مبنية على مرحلتين في تكوين النفي: قوام المرحلة الأولى على عمل الكلام بعضه في بعض بحيث تكون البنية ناتجة عن هذا العمل بنية "إثباتية" وقوام الثانية تقييد حرف النفي للإسناد ومتمماته.

ولهذا التصوّر فوائده بالنسبة إلى إعراب الجمل من ذلك أن القول (15):

(15) ما خرج زيد

لا ينفي به المتكلّم الخروج دون زيد ولا زيدًا دون الخروج. فلولا هذا القسم العاملي لأمكن إيجاد قاعدة من قبيل «يتسلّط النفي على ما يلي حرف النفي» وهي قاعدة غير صحيحة وإن صحّت فلا بدّ من تقييدها بأنها تجري بعد إسناد الخروج إلى زيد. ولولا هذا التصوّر لأمكن نفي زيد والحال أن الذوات مبدئيا لا تنفى لأنها ليست مناط الفائدة. لذلك فما ينفى في (15) إنما هو الخروج وقد أسند إلى زيد.

ومما يبرز فائدة افتراض دخول النفي على الكلام بعد تمامه أن القول (15) يطرح إشكالا دلاليا يتصل بعمل الرفع في الفاعل. فأن يكون الفاعل مرفوعا بالفعل أو ماكان في معنى الفعل فهذا حكم في نظرية العمل أساسي. ولكن الفعل هنا، كما أشار

المبرّد (المقتضب، ج 1، ص 8، 9) منفي ونفيه نفي لوقوعه ومن ثمّة يكون نفيا لعمله في غيره وإذا صحّ هذا الزعم فما الذي رفع "زيد" في (15). ولم يقع منه الفعل؟

قد يبدو السؤال لأهل الصناعة، صناعة النحو، ساذجًا لأنه يدخل اعتبارات غير صناعية والحال أنه توجد قواعد شكليّة منظمة محكمة منها أن النفي يكون «على جهة ماكان موجبًا» (المبرّد، ج 1، ص 8) ومنها أنه لا يشترط في الفاعل «أن يكون موجدًا للفعل أو مؤثّرا فيه» (ابن يعيش، ج 1، ص 74) وإنما هو أمرٌ لفظيّ.

ويمكن إبراز فوائد كثيرة تنجرّ عن الافتراض السابق حول النفي سواء بتعداد الأمثلة التي لابدّ فيها من اعتبار حرف النفي لاحقا كشأن لا النافية للجنس (الجرجاني، الدلائل، ص 7) ونفي الجمل التي تتضمّن ضروبًا من التقديم والتأخير (المبرّد، ج 4، ص ص 188، 190) أو ببيان قيمة هذا الافتراض في تماسك تحليل مختلف الأبنية خبرًا وإنشاء.

غير أننا لا نقصد من هذا إلى التوسّع في بيان فرضية أوليّة الإثبات بل إلى تفسير للنفي وجدناه لدى النحاة. يقول المبرّد (المقتضب، ج 1، ص 8 – 9) في جواب على الاعتراض حول فاعلية الفاعل في مثل الجملة (15) أعلاه: «إن النفي يكون على جهة ماكان موجبًا (...) الا ترى أن القائل إذا قال زيد في الدار فأردت أن تنفي ما قال أنك تقول ما زيد في الدار فتردّ كلامه ثم تنفيه».

ليس في هذا القول مبدئيا ما يميّزه فأشباهه في كتب النحو عديدة [14] بل إن بعض آراء النحاة تفوقه في بيان علاقة بنية النفي ببنية الإثبات قوّة مفاهيم ووضوح تصوّر. غير أن في تعبير المبرّد شيئا لم نجده في قول غيره. فإذا كان قاصدًا إليه أمكننا الحديث عن فرضية المبرّد وإذا كان ذلك مسامحة منه في التعبير فقد أثار لدينا ما نعتبره أساسًا إعرابيا نبني عليه تصورًا دلاليا للنفي. فنحن لا نقصد إلى تأصيل الرأي الذي سنعرض ولا نقصد إلى ادّعاء أنه رأينا. فالفكرة موجودة في الكتابات الحديثة ولكن طريقة استخراج مستلزماتها هي التي نهتمّ بها.

فحسب نصّ المبرّد نجد مرحلتين تسمّى المرحلة الأولى "ردًا" والثانية نفيا في قوله: «... تردّ كلامه ثم تنفيه». فمعنى قوله «أن النفي يكون على جهة ماكان موجبا» هو أن بناء النفي يكون على طريقة بناء الإيجاب وشكله وطرازه. وعبارة «الموجب» هنا قد تنبّهنا إلى دخول التعبير المنطقي إلى نصّ النحاة على أساس أن التقابل عند المناطقة يكون بين الموجب والسالب أو الإيجاب والسلب. غير أننا لم نعثر في نصّ المبرّد على عبارة "السلب". أضف إلى ذلك أن المناطقة لم يروْا فرقا في التعبير بين

النفي والسلب على ما لاحظ ابن سينا(العبارة، ص 43). ثم إن الموجب في تعبير المبرّد أقرب إلى "الواجب" في تعبير سيبويه وقد رأيناه يقابل في مواضع عديدة بين الواجب والنفي.

وإذا صحّ أن المقصود بالجهة ما ذكرنا فإن إخراج النفي مخرج الإثبات يتصل بالناحية الإعرابية العاملية بما أن الرفع في الفاعل والنصب للمفعول في النفي يكون على طريقة الرفع والنصب في الإثبات.

وإذا كانت دلالة النفي في الشاهد السابق وقد جاءت في صيغة فعليّة تفيد العمل الذي نسميه النفي تعني إدراج حرف النفي تقييدًا للجملة ومعناها فإن دلالة "الردّ" في قوله "تردّ كلامه" تستدعي بعض التوقّف. فقد نبّه محقق المقتضب (المقتضب، ج 1، ص 8، هامش 1) أن معنى الردّ هنا هو إعادة الذكر والتكرير وترديد الكلام. وهو ما يعني أن النافي عند النفي يستعيد كلام المخاطب ويردّده ثم يدخل عليه حرف النفي فيحقق بذلك عمل النفي. ولكن لا شيء يمنعنا من أن نفهم عبارة الردّ على معنى قريب من مفهوم الرفض والدحض والدفع. فهو معنى محتمل وعبارة مستعملة لدى النحاة في مواضع تقنية من كتاباتهم. من ذلك أن التركيب "لا جَرَمَ" (سيبويه، ج 3، ص 138، الاستراباذي، ج 4، ص 347، ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1، ص 238) قد يكون فيه "لا" من باب الردّ على كلام سابق على حدّ تعبير الاستراباذي وقال قطرب: «لا ردٌّ لما قبلها أي ليس الأمر كما وصفوا ثم ابتدئ ما بعده» (ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1، ص 238).

وينبّه إلى أنّ "لا" إذا جاءت قبل "بل" كما في قولك «جاءني زيد لا بل عمرو» وظيفتها "ردٌّ لما قبلها وليست عاطفة"(المرجع نفسه، ص 242). وحرف النفي في الآية «لا أقسم بيوم القيامة» اعتبرت عند بعضهم على معنى «ليس الأمر كذلك ثم استؤنف القسم» (مغني اللبيب، ج 1، ص 249) رغم أن منفيّها غير مذكور فكأنها تجرّدت للردّ.

ويحتمل نصّ المبرّد التأويلين على الترديد والرفض وإن كانت دلالة الترديد أقوى لأن الرفض يقتضي عملا ذهنيا قرينته وجود حرف النفي. وسنرى أن كلا المعنيين موجودان في النفي.

وما يعنينا من نصّ المبرّد على بساطته إذا قرأناه في سياق التصوّر التخاطبي الذي عرضنا جوانب منه في فقرات سابقة هو:

أ - أن المتكلّم بالقول المنفي يبني خطابه على قدر خطاب الإثبات الذي سمعه من مخاطبه. فهل يعني هذا أنّه لا يكون نفيٌ مقاميًا إلا إذا وجد إثبات؟ وإذا افترضنا الأمر واقعا في مستوى الجهاز المفسّر فحسب، أيْ أن هذا البناء على طريقة الإثبات وجهته أمرٌ اعتباري فماهي مستلزماته؟

ب - إذا سلّمنا بأنّ المتكلّم النافي يردّ، بالمعنيين ترديدًا ودحضا، كلام المخاطب الحقيقي أو المتصوّر فكيف يمكن صياغة ذلك نظريا وماهي انعكاساته على فهم العلاقة بين النفي والإثبات؟

ج - مادام المبرّد قد أشار إلى مرحلتين متعاقبتين هما الردّ ثم النفي فهل يمكن أن نتصوّر قولا قائما على الردّ دون النفي؟ وهل الردّ شرط لازم لوجود النفي بعد مهلة؟

لنتصوّر بعض الحالات التي توضّح لنا الأسئلة السابقة وتيسّر لنا الإجابة عنها:

هب أن قارئا قال لي مشافهة «لقد أفسدت نصّ المبرّد بتأويلك» يمكنني في هذه الحالة أن أقول له معيدًا على مسمعه كلامه ممهدا لاستدراكي عليه" «قلت لي: لقد أفسدت نصّ المبرّد بتأويلك. فليكن ولكنني اجتهدت مجرّد اجتهاد» ففي هذا الردّ لم أنف كلام مخاطبي بعد أن رددته ولكنني ضمّنت في استدراكي النفي. ويمكنني أيضا أن أقول مردّدًا كلامه على وجه الإنكار «أنا أفسدت نصّ المبرّد بتأويلي؟» وفي الإنكار شيء من النفي ولكنني لم أصرّح به وإلا أصبح نفيا. وإذا أخذنا الحالة المعاكسة وهي أن أردّ عليه بقولي: «لم أفسد نصّ المبرّد بتأويلي» وهذه الحالة تنطبق تماما مع ما قاله المبرّد مع فرق سنتعرض له بعد حين.

فإذا لم توجد حالات معاكسة لما قلنا فإن النفي يقتضي ترديد كلام المخاطب مبدئيا قبل أن يدخل المتكلّم حرف النفي. ولكنّ ترديد كلام المخاطب لا يستلزم بالضرورة النفي فقد يكون من باب التلذّذ به لجلال معناه أو رقة مبناه.

غير أنّ في ما سبق تمسكا بلفظ المخاطب المثبت وحكاية لقوله. فهل يجب أن يكون الترديد وأن تكون الحكاية باللفظ؟ من المعلوم أن الحكاية قد تكون باللفظ والمعنى سواء صرّحنا بفعل "قال" أو أضمرناه وقد تكون في حالة أخرى، بالمعنى فحسب سواء كان ذلك مؤوّلا على أنه مضمون الكلام أو ما يرادفه وقد تكون بلفظ آخر يشير إليه كما في الأمثلة التالية:

(16) أ - قال «الحمد لله»

ب - حَمَدَ الله

ج - حمدل

د - قال ذلك

هـ - ختم كلامه بما ينبغي أن يقال في الختام

و - قالها

ولا شك أن هذه الاحتمالات في حكاية الأقوال تختلف من حيث الضبط والدقّة في أداء المقول ولكنّها طرق مختلفة تمكننا من التعبير عن ذلك المقول بحسب الأغراض والمقامات.

ويمكننا أن نجيب عن هذه التساؤلات من زاوية أخرى. فلنفترض أن المنطلق هو الجملة التالية:

(17) لم أجد مفاتيح السيارة

تقتضي فرضيّة المبرّد أن هذه الجملة يردّ بها المتكلّم على من قال له: «... وجدت مفاتيح السيارة» لذلك ردّدها المتكلّم في (17) ثم أدخل حرف النفي لينفيها. وقد يبدو التحليل الطبيعي لهذه الجمل قائما على افتراض الاستفهام لا الإثبات من قبيل «هل وجدت مفاتيح السيارة؟». ولكن المسألة تعود في نهاية الأمر إلى العلاقة التلازمية بين الإثبات والنفي والاستفهام وهو ما تسمح به العلاقات الإعرابية بين هذه الأبنية. وإن كان الافتراض الأوّل ممكنا في مقام من المقامات.

غير أننا إذا تصوّرنا نفس هذه الجملة في الصيغ التالية:

(18) أ - لم أجدها

ب - لا

ج - البتّة

لاحظنا أن (18- أ) تستعيد مضمون الكلام بالاحالة عليه بالضمير أمّا (18 - ب) فتحذف الكلام المكرّر الذي يحتاج إلى تقديره بعد حرف النفي وأمّا (18 - ج) فتقتضي تقدير حرف النفي والكلام الذي من حقه أنْ يُرَدَّدَ.

ولكن لنتصوّر مقامًا يخاطب فيه الزوج زوجه بعد أنْ تبادلا تحيّة الصباح. أي دون أن تسأله هي عن المفاتيح. تبدو هذه الحالة بعيدة جدًا عن فرضية المبرّد. فلا كلام مثبت سابق ولا ترديد بل نفي مضمونه معلومة جديدة لا تعرفها المرأة. وبالفعل فنحن أمام حالة شديدة الارتباط بالمقام. ولكن علينا أن نتساءل، وإن بشيء من السذاجة عن سبب إنشائه لهذا النفي. فحقّ الكلام أن يكون استفهاما من قبيل «أرأيت مفاتيح السيارة؟» أو «أتعلمين أين توجد مفاتيح السيارة؟». ولمّا كنا لا نتحكّم في المتكلّمين فإن النفي السابق هو توطئة للاستفهام أو هو في قوّة الاستفهام بسبب إمكان تقديره بعده.

ولكن من أين يمكن أن توجد الجملة المثبتة التي يردّدها المتكلّم النافي: «وجدت مفاتيح السيارة». فمقاميا لا يوجد قائل لها ولكن الحساب النحويّ الدلالي للنفي حسب

فرضيّة المبرّد يفترضها. يمكننا هنا أن نلقي الأمر كلّه على الجهاز المفسّر باعتبار أن هذا الافتراض قد يتطابق مقاميا مع المقام الحقيقي الفعلي وقد لا يتطابق. فقد يوجد متكلّم مثبت وقد لا يوجد. ولكن هذا المتكلّم المثبت الذي يردّ عليه النافي يمكن أن يتخذ صورًا عديدة. أوضحها أن يوجد مخاطب ينجز الجملة المثبتة كما في كثير من المخاطبات ودونها وضوحًا أن يردّد القول المثبت بمعناه دون لفظه أو أن يشار إليه كما في (16) أعلاه وأقلّ من هذا وضوحًا أن يكون المتكلّم يستبق كلام مخاطب يتصوّر أنّه سيثبت شيئا ما لا يوافقه عليه وهو في هذا شبيه باستباق المتكلّم لسؤال السائل فيجيبه عنه قبل أن يطرحه. ودون هذا كلّه وضوحًا أن نعتبر القول المثبت افتراضًا مقاميا سواء بمعنى المقام الواسع أو بمعنى المقام الذي بين المتخاطبين.

والذي يمكن أن تصنّف فيه جملة «وجدت مفاتيح السيارة» وهي جملة لم تقل ولكنها مقتضاة من الجملة المنفيّة، هو الافتراض المقامي. فمن العرف والعادة لدى النافي أنْ يجد مفاتيح سيارته كل صباح في مكان معلوم. وسبب إنشائه لجملة النفي أن هذا المنتظر المتوقّع، بحكم العادة، لم يكن فنفاه ودل مضمون النفي، على ما كان متوقّعا. فكأنه قال: «في العادة أجد مفاتيح السيارة هنا ولكنني لم أجد مفاتيح السيارة».

إنّ الصعوبة التي نلاحظها في تطبيق فرضيّة المبرّد تعود في جانب منها إلى الخصائص المقاميّة التي نزلنا فيها القول ولكنها تعود بالخصوص إلى أنّ المقصود بالردّ ومضمون النفي مما لا يعبّر عنه باللفظ فهو من المضمرات والضمنيّات التي أسميناها افتراضات مقاميّة أو معلومات مشتركة بين المتخاطبين (الزوج وزوجته) تمثل خلفية للمحادثة بينهما.

ولئن كانت صيغة التصريح بفعل "قال" مفصولا غير معطوف ويقدّر فيها على مقتضى "العرف والعادة بين المخلوقين" بنية ظاهرة فإن الصيغة الثانية من صيغ المقاولة التي لا يصرّح فيها بالفعل "قال" تقوم على ما استخلصنا من تحاليل الجرجاني (الدلائل، ص ص 235 -242) والسكاكي (المفتاح، ص ص 261- 266) على الربط المعنوي بين جملة غير واجبة استفهاما أو نفيا أو جملة تعبّر عن اعتقاد غير اليقين (كالزعم والظنّ والشكّ) فيجاب عنها غالبا بتوكيد. وهذه الحالات تقتضي أن تكون الجمل الاستئنافية مبيّنة ومفسّرة ومؤكّدة.

والحاصل أن افتراض السؤال وبناء الكلام عليه كما لو كان مصرّحًا به تكشف عنه بنية المقاولة ويقتضي أمورًا عديدة أهمّها بالنسبة إلى تحليلنا:

أ) إن للمخاطب في الجملة موضعًا يراعيه منشئ الكلام حملا للكلام على ما يحمل السائل (سيبويه، ج 1، ص ص 93، 94 مثلا والاستراباذي، ج 1، ص 463 وغيرهما كثير كثير).

ب) إن بناء المعنى في الكلام هو مسؤولية المتكلّم ولا دور للمخاطب فيه ولكنّ المتكلّم يتوخّى فيه الحدّ الأدنى الضامن لإفادة المخاطب ما يريد المتكلّم أن يفيده أو أن يبهم عليه.

ج) إن هذه الاستراتيجية التخاطبية إضافيّة بمعنى أنها تكون بالنسبة إلى مخاطب مخصوص في مقام مخصوص مما يستدعي أن المخاطب صورة ينحتها المتكلّم ويبني انطلاقا منها نوعيّة علاقته بمخاطبه. ونحن نتحدّث في مستوى يترجرج بين المقام النمطي والمقام الحقيقي بالمعنى القويّ.

د) إن افتراض السؤال والمقاولة يشتغل في مستويات من التركيب مختلفة بدءًا من المركّب الجزئي إلى الجملة المستقلّة فالعلاقات بين الجمل فصلا ووصلا.

ونعيد التذكير بأن هذا التصوّر نظريّ نعتقد أن له قدرة تفسيريّة كبيرة ولكننا نذكر في الآن نفسه أن أقوى دليل يدعّم هذا التصوّر وما يقوم عليه من افتراضات هو إمكان استفهام المخاطب في المقامات الحقيقية عند الإنجاز إذا بدا له في القول إبهام أو غموض. هذا إذا كان استفهامه للاستخبار لا لغايات أخرى محتملة كالسخرية والتقرير والانكار.

ويهمّنا الآن أن ننظر في علاقة الاستفهام والمقاولة ببناء دلالة الجملة المنفيّة وربط ذلك كلّه بالعلاقات النظاميّة بين النفي والإثبات.

4. افتراض علاقة اقتضاء بين النفي والإثبات

يستلزم القول بأن الإثبات أصل والنفي فرع عليه اعتبار الجملة المنفية تعليقا لحرف النفي بمجموع الكلام، على اعتبار أن الفرق الأساسي بين جملتي الإثبات والنفي يكمن في أن دخول حرف النفي يكون لمعنى يغير دلالة الكلام.

والصعوبة الحقيقية تكمن في كيفية تمثيل الضمنيات في القول وليست في تحديد القول الذي يردّده المتكلّم.

والذي يعنينا إلى حدّ الآن من فرضية المبرّد أن:

(أ) الكلام المثبت الذي يردّده المتكلّم النافي قد يكون قيل فيردّه بلفظه ومعناه وقد يردّده بمعناه. ومعنى هذا الكلام قد يستنتج من قول صريح أو من قول مفترض

وأقصى حدود القول المفترض المعارف المشتركة بين المتخاطبين أو الفرضيات المقاميّة.

(ب) قد لا يتطابق تصوّر انبناء الجملة المنفية على حرف نفي ومضمون كلام سابق إثباتي مع الوقائع المقامية ولكن التلازم بين النفي والإثبات نظاميا يفرض التسليم بالتصوّر السابق من جهة ويفرض تحليل القول مقاميا على هذا الأساس.

(ج) إذا كان من الممكن وجود ترديد لكلام المخاطب دون نفيه فإن الحالة المعاكسة غير ممكنة على اعتبار أن كل نفي يردّد كلامًا سابقا صادرًا عن مخاطب حقيقي أو مفترض متصوّر أو صادرًا عن المتكلّم نفسه في زمن سابق أو في زمان القول على سبيل الاضمار في النفس أو غير صادر لا عن المتكلّم ولا عن المخاطب بل "موجود" على نحو ضمني في معارف المتخاطبين.

إذا سلّمنا بهذا فإننا نحتاج إلى التعبير عن هذا الافتراض تعبيرًا تقنيًا ونربطه بأساس نظري يخرجه من مجرّد الرأي الذي لا يتجاوز السعي إلى تفسير مسألة النفي في حدّ ذاتها بمعزل عن النظام الذي توجد فيه.

لقد ظهر أثناء تحليلنا لنصّ المبرّد مفهوم الحكاية باعتبار أن عبارة "ردّ كلام المخاطب" قبل نفيه تقتضي هذا المفهوم. والحكاية هي أن يؤدّي المتكلّم في كلامه كلامًا قد عمل بعضه في بعض (الشاوش، 1999، ص 453). وعلى هذا فإن القول (15) ("ما خرج زيد") يمكن تمثيله بـ (19):

(19) قلت لي «خرج زيد» وأقول لك «لم يقع ذلك»

فهذا الكلام هو تمثيل يبرز الأقوال مسندة إلى أصحابها ولكنه كلام يمكن أن يقع بين المتخاطبين إذا رأى المتكلّم أن يذكّر مخاطبه بما قال أو يبيّن التقابل بين رأيه ورأي غيره أو ينبّهه إلى ما سبق أن قاله ونسيه وغير ذلك من الاحتمالات المقاميّة. لذلك فهذا التمثيل يبرز جانبا بسيطا جدًا ولكنه أساسي وهو أن الجملة المنفية نستخلص منها جملتين واحدة منجزة هي التي يكون فيها النفي والثانية نستنتجها من مضمون الكلام المنفي.

ويستلزم ذلك أن قائل النفي المحدّد تخاطبيا بإسناد الكلام إليه يحكي على نحو ما كلامًا آخر قد تعيننا القرائن المقالية أو المقامية على تحديده وقد لا نعرفه ولكن منطق النظام يفرض وجوده وعلى هذا فإن استعمال فعل "قال" غير مناسب في التمثيل دائما. وإذا استعرنا من المناطقة استعمالهم للأقواس لبيان الأحياز وتمييز الحدود بين العوامل والقضايا أمكننا أن نمثل لجملة النفي بـ (20):

(20) [ج ما (جاء زيد)]

وهي صورة شبيهة بما وصفناه في (14) أعلاه (← ج). وتدلّ كلتا الصورتين على أن النفي لا يشبه حالات المقاولة التي ذكرناها فلا هي من باب افتراض فعل قول في صدر الجملة المنفية ولا هي من باب تقدير السؤال بين الجمل بما أن جملة النفي وما تردّده من إثبات لا يقومان على الترتيب والنسق ولا هي من باب افتراض سؤال المخاطب والإجابة عنه بمركّب من المركّبات النحوية فنحن أمام كلام تام وجملة مستقلّة.

ويعني هذا أننا نحتاج إلى مفهوم يبرز (أ) حكاية الجملة المنفية للجملة المثبتة دون الالتجاء إلى فعل دال على الحكاية و (ب) التداخل والاندماج بين الجملتين و(ج) وحدة الكلامين في كلام واحد بحيث يعسر الفصل بين الكلامين.

فخصائص جملة النفي التي رأيناها في إشارات ونعتقد أن نصّ المبرّد يستلزمها يمكن حصرها في النقاط التالية:

أ - النفي ردّ لكلام سابق بمعنى الرفض والدحض

ب - النفي يحمل صدى كلام سابق ويردّده

ج - يمكننا أن نستخلص انطلاقا من جملة النفي الجملة المثبتة التي يردّدها المتكلّم بالمعنيين

د - ليس من اللازم أن يكون الكلام السابق مقولا

هـ - ليس من اللازم أن يكون المخاطب الذي يردّ المتكلّم كلامه معلومًا محدّدًا

و - أسبقيّة الكلام الموجب افتراضيّةٌ ولكنها قد توافق فعلا كلامًا صدر من قبل ولكن في الحالتين تتحقّق في جملة النفي الجملتان المنفية والمثبتة متزامنتين ينجزهما المتكلّم النافي مما يعني أن القائل واحد والمقول كلامان بينهما علاقة من قبل علاقة الصريح المنطوق بالضمني المستدلّ عليه من المنطوق.

وإذا سلّمنا بأن حرف النفي يمكن التعبير عنه بدلالة حدثية هي "أنفي" فإن (15) ("ما خرج زيد") يمكن أن يمثّل لها بـ (21) أو ما شابهها:

(21) أنفي أن يكون زيد قد خرج

وميزة هذا التمثيل أنه يبيّن لنا أنّ الكلام الواقع في حيّز الموصول وهو جملة، يمكن تمييزه عن عمل النفي. والنظر في مثل هذه الصور التي يرتبط فيها كلامان في

قوّة كلام واحد يبرز جانبا ممّا نقصد من الخصائص (أ - و) أعلاه. ولكن جملة النفي لا تحتاج إلى الموصول الدالّ على أن مضمونها (أو ما يمكن أن يكون صلة للموصول) معلوم معهود لدى المخاطب على عادة الموصولات. غير أن المقارنة بالموصول تبرز لنا أمرين أساسيين في تحليلنا: أحدهما أن الموصول يفترض فيه علم المخاطب به حتى إن كانت الصلة معلومة جديدة والسبب في ذلك أنه لا يمثل إنشاء جديدًا لذلك يحمل دلاليا على أنه معلوم أو في قوّة المعلوم بمقتضى خصائص التركيب وهو ما يوافق تماما ما نتصوّره في "جملة الإثبات" التي يفترضها النفي. والآخر أنّ الشكل (20) الذي فصلنا فيه بين حرف النفي ومضمون النفي أي جملة الإثبات بالأقواس والشكل (14) الذي استعرنا فيه رمز المناطقة للنفي وأجريناه على البنية [ج] لا يثير إشكالا من حيث وقوع حرف النفي في الموضع المخصّص لحرف الإثبات لو وجد. ومفاد هذه الملاحظة أنه بإمكاننا وضع [ج] دون خشية الوقوع في تدافع معنيي الإثبات والنفي في موضع واحد. وتوضيح ذلك أن التمثيل (21) هو في قوّة (22):

(22) أنفي إثبات كون زيد قد خرج (إثبات خروج زيد)

فالفرق هنا بين إنشاء رئيسي يسيطر على الجملة ويسيّرها وإنشاء ثانوي واقع في حيّز النفي فلا تدافع.

وما يعنينا بعد هذه التوضيحات أن نحدّد نوع العلاقة بين الإنشاءين الرئيسي والثانوي أي بين جملة النفي المقولة وجملة الإثبات التي يفترض أنها معلومة لدى المخاطب أو تنزّل منزلة المعلوم. وجوابنا عمومًا هو أن العلاقة بينهما هي من باب علاقة الجملة بمقتضاها فهما يوجدان معا متزامنين ويفترض أن المقتضى شرط لوجود المنطوق المقول ومستخلص بالاستدلال منه. وعلى هذا فإننا نصوغ العلاقة بين النفي والإثبات الصياغة التالية:

(23) ¬ ج ↞ ج

(حيث الرمز ↞ دالّ على علاقة الاقتضاء)

والأساسي في تحليلنا أن هذه العلاقة الاقتضائية توجد بقطع النظر عن تعجيم الجملة وخصائص توخي معاني النحو في معاني الكلم فهي علاقة إعرابية نظامية مترسّخة في المستوى المجرّد من اللغة وقبل أي إنجاز ولكن الإنجاز يخصّص هذه العلاقة المجرّدة ويثريها بما في المعجم من ثراء وبما في النظم من تعبير عن الأغراض الخصوصية. وتزداد العلاقة خفاء عندما ينشدّ القول إلى خصائص إنجازه المقامي وحيث تتظافر العلاقات الاقتضائية الإعرابية والعلاقات الاقتضائية غير الإعرابية

(كالفرضيات المقامية والمعارف المشتركة) في تكوين دلالة القول ولا نعلم حينئذ على وجه التدقيق أيّ مقتضى قام بالدور الأساسي في توجيه دلالة الجملة المنفية (وغير المنفية). وهذا شأن المثال الذي قدّمناه سابقًا ("لم أجد مفاتيح السيارة"). ولكن المقتضى الثابت دائما مهما تغيّرت المعطيات المعجمية والمقامية هو المقتضى الإعرابي (23). وبدون هذا الافتراض يعسر علينا أن نتصوّر النفي تصوّرًا موحّدًا يراعي خصائص التركيب والإعراب ويقرأ للمتغيّرات المعجمية والمقامية حسابًا.

غير أنّه توجد صعوبة تحتاج إلى بيان تتجرّ عن استعمالنا لمصطلح اقتضاء. فقد وضع له المناطقة المحدثون تعريفا شاع وسار بين الدارسين رغم أنه لا يؤدي على ما برهن قزدار (Gazdar، 1979، ص ص 90، 91) إلاّ إلى تحصيل الحاصل. ومفاد هذا التعريف:

(24) ص تقتضي ض إذا وفقط إذا

(أ) ص تستلزم ض

(ب) ¬ ص تستلزم ض

فمقول (24) أن الإثبات والنفي يتعاقبان على الجملة دون أن يتغيّر مقتضاها بل إن المقتضى لا يكون مقتضى إلا إذا كان مشتركا بين النفي والإثبات والاستفهام (Ducrot, 1972).

وهذا المقتضى المشترك الذي لا يتغيّر بتغيّر قوّة الجملة بعبارة اللغويين لا يمكن أن يكون الفعل ولا الخبر مناط الفائدة ولكنه بعبارة المناطقة المقتضى الوجودي. وهو عند اللغويين لا يحتاج حتى إلى مجرّد التنبيه بما أننا لا نعبّر عن الأسماء الدالّة على الذوات إلا إذا سلّمنا بأن المخاطب يعرفها كما نعرفها. فـ«حدّ الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده» (ابن يعيش، ج 1، ص 24). وأن تكون الذات المتحدّث عنها معهودة أو منزّلة منزلة المعهود بين المتخاطبين فتلك قرينة وجودها تصوّريا على الأقل سواء أطابق الخارج أم لم يطابقه. فإذا استعدنا مثالاً ضربه قزدار لتوضيح التعريف (24) فإنّنا نجد ما يلي (Gazdar، 1979، ص 90):

(25) "ملك بوغندا مصاب بالربو" تقتضي «يوجد ملك لبوغندا» إذا وفقط إذا:

(أ) "ملك بوغندا مصاب بالربو" تستلزم «يوجد ملك لبوغندا»

(ب) "ليس ملك بوغندا مصابا بالربو" تستلزم «يوجد ملك لبوغندا»

(لم نتبع خطية الجملة الانقليزية في ترجمة (25 - ب) وصدرنا الجملة بالنفي وذلك لأسباب سنبرزها في الفصل الموالي الخاص "بوسم النفي").

وإذا نظرنا إلى هذا المثال السائر بين الدارسين مناطقة ولغويين، رغم ما أدخله عليه قزدار من تغيير، من وجهة نظر المبرّد فإن ما تقتضيه الجملة (ب) إنما هو الجملة (أ) وهي جملة بدورها قابلة للنفي على وجه الإمكان فتستلزم الجملة (ب) إذا اعتقد المتكلّم أن المخاطب كاذب. أما اقتضاء الجملتين لوجود ملك بوغندا وبقاء هذا الاقتضاء في حالتي النفي والإثبات فأمر يعود حسب المبرّد وأحفاده، وداخل المنوال النحوي والبلاغي، إلى أن الذوات لا تنفى وإنما «إذا كذبت قائلا في كلام أو صدّقته فإنما ينصرف التكذيب منك والتصديق إلى إثباته ونفيه والإثبات والنفي يتناولان الخبر» (الجرجاني، الدلائل، ص 377).

وإذا سلّمنا للمناطقة بالاقتضاء الوجودي واعتبرناه لغويا تعبيرًا آخر عن معنى التعريف في الاسم على افتراض أن تعريف الاسم تسوير وجودي كما بيّن ذلك عديد الدارسين (Lyons، 1990 والشريف،1993) فإن اقتضاء جملة النفي من الناحية الاحالية المعجميّة للوجود إنما هو اقتضاء بالتبعيّة أيْ أن جملة النفي ترث عن جملة الإثبات اقتضاءاتها وهذه الوراثة تعود إلى سبب قويّ هو أن الجملة المنفية تقتضي الجملة المثبتة باعتبارها كلامًا عمل بعضه في بعض ولا غرابة في هذا فنحن أمام ظاهرة تعامل بين الدلالات النحوية والمستويات الإعرابية والسيطرة تكون للمستوى الأعلى وهذا المستوى هو المستوى الأكثر تجريدا في البنية والأرسخ قدما. ولذلك لا نستغرب أن يصل قزدار بحساب دلالي منطقي ومبرهنات معقّدة إلى أن القاعدة (24) حاصليّة.محصوليّة.

ويمكن دفع هذا التصوّر إلى آفاق أبعد بالنظر في تعامل الإعراب مع المعجم. فمن القضايا التي أدّي إليها الحديث عن الاقتضاء مسألة "الموضوع المعدوم" من ذلك:

(26) أكل الغول ليلى فبكتها أمّها

(27) لم يأكل الغول ليلى لأن الغول محض خيال

(28) لم يأكل الغول ليلى فقد سافرت إلى الهند ليحميها ساحر حاذق

فمن خلال هذه الأمثلة يبدو لنا المحافظة على الاقتضاء نفيا وإثباتا أمرًا بديهيا لأننا أمام معطيات تعود إلى التصوّرات المعجمية دون الأحكام أو المركّبات النحوية كالموصول مثلا وهي في أصلها مركّبات تقتضي عهدًا بها قائما بين المتخاطبين أو مفاعيل بعض الأفعال ذات الخصائص المعجميّة والدالّة على الاعتقاد أيْ عمومًا جملة

المسائل العائدة إلى ما يسمّى بقضية الاسقاط(Projection problem)(راجع في ذلك عرض لفنسون Levinson، في 1983، ص ص 191- 198). ولكن الإشكال يبرز عندما نتجاوز مفهوم وراثة الجملة المنفية لمقتضيات الجملة المثبتة لننظر في حيّز النفي واحتمالات الربط بين جملة النفي وما يليها.

ونكتفي في هذا المستوى من البحث بالتأكيد على أن الاقتضاء ينبغي تصوّره في درجات ومستويات متعدّدة ومختلفة من الجملة مع الاعتماد على علويّة الاقتضاء الإعرابي وأولويته. وإذا صحّ هذا فإن الاقتضاء المفيد في تحديد عمل النفي هو اقتضاء النفي للجملة المثبتة.

ومن البيّن في ثنايا التحليل أننا نقصد بالجملة المثبتة بنيتها العاملية أي ما يسمّى منذ سيبويه «الكلام الذي عمل بعضه في بعض» دون قوّة الإثبات التي أنشأها نحويا. وهو أمرٌ سهل تصوّره إذا قبلنا ما نستعمله في بعض المقامات من كلام مخاطبنا على سبيل الترديد كترديد المصلّي لجمل الدعاء التي يقولها إمام الجمعة فهو يردّد مضمون كلامه ويسند إليه قوّة الدعاء أو كترديد متكلّم لكلام مخاطبه مستهزئا به أو مستفهما على وجه الانكار فإثبات المخاطب مختلف عن استهزاء المتكلّم أو إنكاره رغم ترديد مضمون الكلام.

وهذا من الظواهر المعقولة المقبولة حدسيّا، رغم صعوبة الفصل بين مضمون الجملة وقوّتها الإنشائية. ولكن شهادة الإمام بأن «لا إله إلا الله» وهي صادرة عن اعتقاد يقين تشبه دون أن تطابق تخاطبيا شهادة أحد المصلّين الصادرة عن اعتقاد يقين بأن «لا إله إلا الله».

ولكن إثبات متكلّم ما أن مخاطبه استغلّ الفرصة ليخون صديقه وهو صادر عن اعتقاد يقين تختلف عن إنكار المخاطب ذلك أو نفيه له أو إعادة ذكره حرفيا مع اعتقاد مخالفته وشهادة الحال على تلك المخالفة.

5. من المقاولة إلى التقاول

وإذا سلّمنا بما سبق فإن في الأمر دقيقة نبيّنها. إذا كان النفي يقتضي مضمون الجملة المثبتة ويستعيد ترديدًا وإعادة ذكر فإن معنى حرف النفي يقتضي نظاميا معنى الإثبات وما في معنى بعض الحروف من الإثبات كالإثبات الذي في حروف التوكيد أو التنفيس. ولكن الجملة المنفية لا تردّد وتعيد قوّة الإثبات أو قوّة توكيد الإثبات لأنه لا يقتضي عملان لغويان أساسيان في موضع واحد:

فإمّا أن يكون الثاني معاقبا للأوّل لا يتسلّط على مضمونه كعمل الاستثناء المسبوق بعمل إثبات فهما في حكم العملين المختلفين.

وإمّا أن يتعاملا ليولّدا عملا لغويا آخر كتعامل النفي والاستفهام في توليد التقرير أو الانكار فهما في حكم العملين المنتفيين بما أنّ تركّبهما أوجد معنى آخر.

وإمّا أن يختزل الثاني في الأوّل كاستعمال بعضهم، حديثا بالخصوص، لعبارة «قد يكون وقد لا يكون» حيث يختزل الإمكان معنى الاثبات والنفي وما هذه الصورة إلا إنجاز لهذا الإمكان بإظهار الإثبات وإظهار النفي دون أن يغيّر ذلك من سيطرة الإمكان في "قد".

وإمّا أن يتنافى العملان اللغويان فيسيطر أحدهما على الآخر بإلغائه وهي حالة النفي وحالة دلالة الحال والمقام على معنى يصبح بمقتضاه الإثبات مثلا عند الاستعمال دعاء أو تعجبا أو تحيّة في مثل «أهلا وسهلا» «لله درّه» و «السلام عليكم».

وليس هذا موضع استقصاء بما أنه لا ينفي تعدّد الأعمال اللغوية وحالات سوء التفاهم أو الفهم واستعمال عمل لغوي لتحقيق غرض آخر على وجه المجاز.

والقضية التي تهمّنا هنا هي: كيف نسمّي استعمال المتكلّم لجملة تتضمّن على وجه من الوجوه كلام غيره؟ وهل يقتصر الأمر على بنية النفي فحسب؟

نقترح من العبارات للدّلالة على هذا المفهوم الذي حللنا جوانب منه مصطلحًا قريبًا من مفهوم "المقاولة" وهو "التقاول" لدلالته الاشتقاقية على التفاعل والاشتراك . فالتقاول مفهوم عندنا يدلّ على:

(أ) وحدة القائل مع وجود أكثر من قول في ما يُتكلّم به

(ب) وحدة حدث القول ومقامه فالقائل الواحد يتكلّم بالأقوال في عمل قولي واحد وفي جملة واحدة

(ج) سيطرة غرض المتكلّم ومعناه على بقيّة الأقوال التي يردّدها في كلامه

(د) يكون التقاول في مقامات متنوّعة يجمع بينها اختلاف القائل مع بقيّة القائلين في اعتقاد ووجهة نظر على وجه التصحيح والتعديل أو إزالة الشك و الإنكار وما إلى ذلك.

وننبّه إلى أنّنا لم نلتجئ إلى مفهوم التقاول لغرض دراسة النفي. فهو ليس مفهوما صالحًا للتعبير عن خصوصية النفي فحسب. ولكنه يشمل أبنية أخرى خصوصًا ماكان منها قائمًا على التوكيد أو التخصيص ونذكر بسرعة أمثلة على ذلك:

(29) لا يحبّ زيد الناس

(نقولها لمن زعم أن زيدًا يحب الناس)

(30) لا يحبّ زيدٌ إلاّ الناس

(نقولها لمن يدّعي أن زيدًا يحب الناس والطبيعة)

(31) لا يحب الناس إلاّ زيد

(نقولها لمن يدّعي أن زيدًا يحب الناس وغير زيد يحبهم)

(32) إنما يحب زيد الناس

(نقولها لمخاطب أخطأ في تحديد من يحبهم زيد ولكنه لا يصرّ على الخطإ)

فجميع هذه الجمل تقوم على التقاول ولا تفسّر إلا بتحليلها إلى جملتير إحداهما منطوقة والأخرى مقتضاة على نحو نظاميّ كما أنها تجيء في مقامات يخالف فيها المتكلّم مخاطبه وتقوم على ضرب من التعامل بين النفي والإثبات والسلب والإيجاب. وهو أمرٌ أشدّ خفاء في الأمثلة التالية:

(33) زيدًا ضرب عمرٌو

(34) ضرب زيدًا عمرٌو

(35) عمرو ضرب زيدًا

(36) لقد ضرب عمرٌو زيدًا

(37) والله إن زيدًا لمضروب

لكننا نشير إلى أننا لم نأخذ بعد بعين الاعتبار إخراج الكلام على غير مقتضو الظاهر لأننا لم نحلل ما يوجد في هذه الأمثلة ونظائرها. وإذا عمّمنا الأمر فإن التقاول قد يكون مفيدًا حتى في جمل ليس فيها ظاهريًا أي توكيد أو تخصيص بل هي جمل مثبتة عاديّة غير أننا حين نتصوّرها في بعض المقامات نرى ثراءها ونرى ما يمكر للتقاول أن يقدّمه لنا في معالجتها.

(38) أنت أنت وشعرك شعرك

(39) الله ربنا ومحمّد نبيّنا

فما في (38) ظاهره فاسد اللفظ لأنه إخبار بالمعلوم فلا فائدة منه ولكن لو تصوّرنا مقامًا يرفع فيه المتكلّم من معنويات شاعر يائس من تداول شعره أو يعتبر النقاد لا يهتمّون به على جودة نظمه فإننا نكون أمام ظاهرة قد نبالغ إذا تحدّثنا فيها عن إثبات ونفي ولكننا لا نبتعد كثيرا عن الصواب إذا وجدنا فيها رائحة التوكيد بل قل هي توكيد مادام الخبر يكرّر لفظ المبتدأ وإن استلزم التحليل حمله على المجاز. وإذا ثبت ذلك فإن النظر إلى هذا الإثبات (أو التوكيد) يتغيّر وتخرج الجملة رغم وجاهة رأي المناطقة من إطار تحصيل الحاصل الذي لا يمكن الحكم عليه بالصدق والكذب لصدقه دائما إلى إطار التخاطب العادي ومافيه من ثراء واستراتيجيات خطابيّة.

أمّا ما نجده في (39) فقد تصوّره ابن يعيش (شرح المفصّل، ج 1، ص 98) وعنه أخذنا المثال «ردًّا على المخالف والكافر». والردّ نفي بوجه من الوجوه، ومنها الإثبات كما في (39) لرأي المخاطب. ولكنّه نفي من نوع خاص وإثبات من نوع خاص أيْضا بما أنه يقتضي تحليله تخاطبيا باستحضار قول «المخالف الكافر» وعقد الصّلة بينهما.

وأغلب الظنّ أن مفهوم التقاول، على ما حدّدناه، أوسع مدًى من مجرّد تحليل بنية النفي وإن كان النفي منطلقنا في تحديده ولعلّ أقرب مفهوم إلى التقاول هو مفهوم «تعدّد الأصوات» كما صاغه دكرو.

ولكن التقاول، في ظننا، ليس مجرّد استبدال لمصطلح بآخر كما سنبيّن في الفقرة الموالية.

6. تعدّد الأصوات وتحليل "النفي"

من المسلّمات التي نجدها ضمنيا في اللسانيات مسلّمة، مفادها أنّ لكل قول متكلّما به ومؤلفا له واحدا (Ducrot، 1984، ص ص 171-189). ولنقد هذه المسلّمة يستعير دكرو مفهوم تعدّد الأصوات من باختين ليخرجه من استعماله في دراسة النصوص الأدبية باعتبارها نسقا من الأقوال ويستغلّه في تحليل القول. ونعرض هنا المفهوم ونناقشه (6 – 1) ثم نعرض تصوّر دكرو للنفي (6 – 2).

1.6. مفهوم تعدّد الأصوات

للمتكلّم الواحد حسب دكرو خصائص ثلاث :

أ – فهو يتكفّل بالنشاط النفسي العضوي اللازم لإنتاج القول (أي بعبارة أخرى وحسب ما فهمنا عن دكرو العمل القولي في المعنى الأوستيني)

ب – وهو مصدر الأعمال اللاّقولية المتحقّقة في الأقوال

ج - وهو مفسر ضمير المتكلّم في القول وبه ترتبط المبهمات الدالة على الزمان (الآن..) أو المكان (هنا..)

ووجوه الطعن في هذه المسلّمة كثيرة. ففي مقام يلوم فيه المخاطب المتكلّم على خطإ اقترفه يمكن أن تتصوّر ردّ الفعل هذا (عن Ducrot، ص 191):

(40 - أ) إي. أنا غبيّ. إيه! انتظر قليلا!

فالأعمال القولية المكوّنة لهذا المثال (أي الخاصيّة - أ) والمتكلّم (أي الخاصية - ج) تعودان ولا شك إلى من تلفظ بـ (40 - أ). غير أنّ دلالة الإثبات في "أنا غبيّ" وما فيها من ذمّ لا يمكن أن تكون من مسؤولية المتكلّم (أي انعدام الخاصية - ب). ولا شك أيضا أن أي سامع يفهم أن المتكلّم يسند هذه الجملة بمقتضى اعتراض المتكلّم عليها إلى المخاطب حتى وإن لم يسبق للمخاطب أن قال «أنت غبيّ».

ولبيان ظواهر من هذا القبيل، بل ولتفسير قضايا عديدة كالسخرية والنفي والعمل اللغوي غير المباشر والاقتضاء يبني دكرو تصوّرًا للمتكلّمين في القول. ويمكن استخلاص أصناف ثلاثة منهم:

1. المتكلّم (Sujet parlant) ولا يعرّفه دكرو لكن من سياقات مختلفة يمكننا أن نعتبره المتكلّم الواقعي التاريخي أي هو تمثيل خارجي يختلف عن صنفي المتكلّمين الموجودين داخل القول.

2. **المتلفظ** (Locuteur) هو «كائن يقدّم في معنى القول ذاته على أنه المسؤول عنه أي على أنه شخص يجب أن نسند إليه مسؤولية هذا القول» (Ducrot، 1984، ص 193).

وينقسم المتلفظ إلى قسمين:

- 2 أ - "المتلفظ باعتباره متلفظا" (ورمزه الحرف اللاتيني L) وهو المسؤول عن عملية القول

- 2 ب - "المتلفظ باعتباره كائنا من العالم" (ورمزه الحرف الإغريقي Lambda) وهو شخص من مميّزاته أنه مصدر القول.

3. **القائل** (L'énonciateur) يعرّف دكرو (1984، ص 204) القائل في الجمع بما يلي: «... أسمّي "قائلين" هذه الكائنات التي من المفروض أن تعبّر عن نفسها من خلال عملية القول دون أن ننسب إليها مع ذلك كلمات بعينها فإن «تكلّمت» فبمعنى أنّ عملية

القول يُنْظر إليها على أنّها معبّرة عن وجهات نظرها وآرائها ومواقفها ولكنّها لا تُعبّر، بالمعنى المادّي للكلمة، عن كلامها».

ولبيان هذه المفاهيم نحلل جوانب من هذه الأمثلة المستلهمة في أغلبها من دكرو (1984، ص ص 171، 233):

(40) إني الممضي أسفله .... التزم [....] الامضاء...........

(41) قال لي زيد: «أنا قادم»

(42) أ - رأسي يؤلمني

ب - رأسي يؤلمني لا تظنّ أنك بهذا ستجعلني أرفق بك

(43) أوّاه!

(44) أنا أتأوّه

(45) إن زيدًا الذي أنقذ عمرًا من الغرق هو مَنْ قتله

فالمثال (40) اختزال لبعض مكوّنات وثيقة إدارية تبرز أن المتلفظ ليس هو منتج نصّ الالتزام ولكنه يصبح متلفّظا به ويعود إليه الضمير فيتحمّل مسؤولية الالتزام (أو الشهادة أو التنازل أو الاعتراف... الخ) بمضمون الوثيقة. هذا رغم أنّ مقام المشافهة كثيرا ما يتّحد فيه المؤلّف الواقعي للقول والمتلفظ به.

أما المثال (41) فنجد خطابًا منقولا وخطابًا ناقلاً فالنص المحكيّ يعود فيه الضمير على مفسّر مختلف عن مفسّر الضمير الموجود في جملة القول وهي حالة بسيطة من حالات اختلاف المتلفظ عن المتكلّم واختلاف المتلفظين بالقولين ولكنها قد تتّخذ في نصوص أخرى أشكالا معقّدة.

ويبرز المثال (42) أن المتلفظ (لنفترض أنّه أب يخاطب ابنه وقد أذنب فتهيّأ لمعاقبته) يستعيد كلام ابنه في ضرب من ترديد الصدى للصوت دون أن يكون الإبن قد قاله. ولكنه يخرج كلامه مخرج تبادل الأقوال والحوار.

لكن الفرق بين (43) و (44) أخفى وأدقّ في تصوّر دكرو.

فـ (43) تدل على التأوّه والتوجّع وهذا ما تدلّ عليه (44) أيضا والفرق هو أن (43) تعرض على المخاطب نفسها على أنها "متولّدة عن الشعور الذي تعبّر عنه". فضمنية القول هنا هي الواسطة التي يتم بها نقل مضمون التوجّع ومن خلالها يصدر المضمون. ففي هذه العبارة يتّحد الشعور وشكل التعبير عن ذلك الشعور.

أمّا الإثبات (44) فالشعور موضوع لعملية القول يبدو خارجًا عنها وليس شكلا للتعبير عن ذلك الشعور. لذلك يمكن لمخاطب أن يكذب المتكلّم بـ (44) ولكنه لا يستطيع تكذيب المتكلّم بـ (43) نظرًا إلى أن (44) إثبات خالص والآخر يسيطر عليه الإنشاء.

وبناء على هذا التمييز فإن الشعور بالألم يسند في (43) إلى (L) أي المتلفظ باعتباره متلفظا ويسند هذا الشعور في (44) إلى "المتلفظ باعتباره كائنا من العالم" (Ducrot، 1984، ص 200).

أمّا القول (45) فيتصوّر له دكرو مقاما يزعم فيه زيد أنه أنقذ عمرًا من الغرق. وبذلك تكون الجملة الموصولة («أنقذ عمرًا من الغرق») كلامًا يعبّر عن وجهة نظر زيد لا وجهة نظر المتكلّم. ففي هذا المثال نجد متكلّما وهو الشخص الواقعي ولنسمّه خالدًا ونجد المتلفظ الذي يضطلع بمسؤولية الكلام ونجد قائلاً يمثل وجهة النظر المعبّر عنها في صلة الموصول. ولا حاجة هنا إلى التمييز بين (L) و (λ) نظرًا إلى أن L أي المتلفظ باعتباره متلفظا في الخطاب لا يتجسّد إلا من خلال λ أي المتلفظ باعتباره كائنا من العالم ولكن داخل الخطاب نفسه.

ولا شك أنّ هذه المقترحات التي قدّمها دكرو مفيدة في بيان جوانب من القول لم ترتق إلى مستوى النظرية وظلّت مجرّد حدوس رغم أن الدراسات في السرديات والمسرح اعتنت بقضايا مشابهة من قبيل التمييز بين الراوي والمؤلف والشخصية والفصل بين الممثل ودوره والمؤلف الواقعي والشخصية النصية في المسرحية. أمّا فهم هذه الظواهر في القول فيبدو أن دكرو قد فتح بابًا من البحث مهمًا وإن وجدت في الدراسات قبله حول الأسلوب المباشر والأسلوب غير المباشر معطيات كثيرة انطلق منها هو نفسه.

وما يهمّنا نحن في عملنا من مقترحات دكرو هو التمييز بين:

(أ) المتكلّم الواقعي الموجود خارج القول والمتكلّم الموجود في الخطاب (أو ما ترجمناه أعلاه بالمتلفظ)

(ب) المتكلّم (عمومًا) ووجهة نظر غيره (أو ما ترجمناه أعلاه بالقائل).

فالتمييز (أ) إضافة إلى ما بيّنه دكرو من خلال أمثلته، ورغم صعوبة الأخذ به لبادئ النظر خصوصًا في مقام المشافهة يمكن اختباريًا أنْ يكشف لنا ظواهر عديدة واستراتيجيات في التخاطب كثيرة من قبيل التمييز بين اعتقاد المتكلّم الواقعي واعتقاد المتكلّم في الخطاب عند الكذب ومن قبيل التمييز بين العمل الذي يقصد

المتكلّم إلى تحقيقه بقول ما والعمل المتحقّق لغويًا في ذلك القول ومن قبيل اليقين الذي يصدر عنه المتكلّم وما يُوهم به في كلامه من أنّه يصدر عن اعتقاد شك (حالة قولك لشخص تعرف أنه مخطئ: «لعلّك مخطئ فراجع نفسك») وربما حالات من قبيل التضمين والاقتباس.

أما التمييز (ب) فهو أقل ضبطًا من الأوّل. فلئن كان التمييز بين المتكلّم الواقعي والمتكلّم في الخطاب اعتمادًا على التمييز بين ما يدلّ عليه معنى الجملة وما يدلّ عليه المعنى المراد بتلك الجملة في مقام مخصوص فإنّ التمييز الثاني يعتمد الحدس ومعرفة مختلف مكوّنات الخطاب وتسلسلها والاقتضاءات التي توضع في النصوص فتصبح بانية لما بعدها من أقوال (يبرز ذلك في تحليل دكرو للأسطر الأولى من كتاب «التربية العاطفية» لستاندال، 1984، ص ص 209- 210). ولعلّ أقرب مدخل لمن شاء أن يعطي لهذا التمييز أسسا أوضح هو الانطلاق من مفهوم الاقتضاء خصوصًا منه ما يسمّى "بالاقتضاء التداولي" الذي يفترض بناء الأقوال في النصوص وتسلسلها اعتمادًا على أنها تمثّل مسارًا في بناء فرضيات مقامية تصبح شيئا فشيئا فرضيات مخزونة في الذاكرة تفسّر بها الأقوال اللاحقة(Sperber & Wilson، 1986، ص ص 201- 215). ولكننا لا نرى للتمييز بين المتكلّم ووجهة نظر غيره كما صاغه دكرو أسسا لغويّة يمكن أن تُسنده.

وعزاؤنا في هذا هو أنّ التمييز الأوّل بين المتكلّم الواقعي والمتكلّم اللغوي كاف لتحقيق الغرض من استحداث ما ترجمناه "بالقائل" (Enonciateur).

فإذا أعدنا صياغة المشكلة على نحو آخر فإن منطلق الظاهرة المطروحة للمعالجة هو الإقرار بأن ما يقوله أيّ متكلّم قد لا يكون كلّه معبّرا عن وجهة نظره واعتقاده بل قد لا يكون كلامه.ولكنّ وراء هذا الإقرار إقرارًا آخر مفاده أننا لا نعرف، وإن حدسيا، وجهة نظر الآخرين وكلامهم إلا من خلال ما يقوله المتكلّم.

فالثابت هو أن للكلام (أ) مؤلّفا واحدا يحقق العمل القولي و (ب) قائلا واحدا يحقق الأعمال اللاّقولية و(ج) متكلّما واحدا يكون مفسّرا بضمير المتكلّم وحيثيات الكلام الزمانية والمكانية. فالمسلّمة اللسانية التي أراد دكرو مناقشتها تبدو لنا صحيحة بدليل أنك إذا تخليت عن الخاصيتين (أ) و (ب) تهافت الكلام وأصبح قائله مجهولا فإن هو إلا صوت في المشافهة أو خط في مقام القراءة وأصبح القصد مبهما. ولكن القرائن النحوية الدالّة على المتكلّم في الجملة هي التي تبقى واعتمادًا عليها يمكن أن نعيد بناء قصد المتكلّم اللغويّ على الأقل. أمّا الحامل الصوتي أو الخطي فما هو إلاّ حاملٌ.

لذلك فإن للمسلّمة اللسانية التي يناقشها دكرو سندًا في النظام والنظام النحوي أثبت من إنجازاته المحتملة وإن كانت الإنجازات ترث عنه ما استقرّ فيه وممّا استقرّ في النظام أن البنية اللغوية رهينة إنشائها وأنّ إنشاءها عائد إلى المتكلّم اللغوي (أو الواضع) (الشريف، 1993). ولكننا يمكن أن نذهب إلى أكثر من هذا وهو وحدة المتكلّم المقاميّ الذي يستعمل أبنية اللغة ليحقق بها مقاصده. إذ يقرّ دكرو نفسه بأن لعملية القول اختباريا وواقعيا قائلا واحدا (Ducrot، 1984، ص 198).

وليس في هذا عود على بدء. وإنما الإشكال الذي طرحه دكرو واقترح له مفهوم تعدّد الأصوات إشكال يتصل باستراتيجيات في الخطاب تجعل المتكلّم بقدر ما يعبّر عن اعتقاداته ووجهة نظره فإنه يحتاج أحيانا إلى تضمين وجهة نظر غيره واعتقاده. وبقدر ما يتكلّم على لسانه ليبين عن مقاصده فإنّه يستعير كلام الآخرين إن لفظا ومعنًى (كالاقتباس والاستشهاد والحكاية) وإن معنى يصّوغه في لفظ من عنده.

فإذا عدنا إلى الأمثلة من (40) إلى (45) فإننا نجد الحالات التالية:

ففي (40) نجد حالة عرفيّة مقامية شبيهة بإنشاء العقود (بل هي إنشاء لعقد من نوع خاص) مع فارق هو أن لإنشاء الطلاق أو البيع والشراء ألفاظًا مخصوصة متعارفًا عليها أما إنشاء الالتزام أو الشهادة على عدم ملكيّة منزل أو سيارة... الخ فقد اقتضى تطوّر الأعراف والقوانين أن تصبح نصوصًا مكتوبة. فقبل إمضائها هي كبعث غير الإنشائية وبعد إمضائها تكتسي صبغة الإنشاء. فرغم طرافة المثال فإن علاقته بتعدّد الأصوات تطعن فيها نمطيّة العرف فليس في المثال محاورة أو ترديد كما في بقيّة الأمثلة.

وفي (41) نجد مثالا كلاسيكيا قلّما يطرح إشكالا لأن الحكاية بالقول تكون عن النفس وعن الغير وقرائنها نحويّة حتى في حالات اللّبس الخاصة بمفسّر الضمير.

وفي (42) نجد ترديدًا من المتكلّم لكلام غيره مع تحوير قوته الإنشائية وتأثيراته المقامية المحتملة وليس تعبيرًا عن اعتقاد المخاطب ووجهة نظره. فوظيفة القول المردّد مختلفة بالنسبة إلى كل واحد من المتخاطبين فالأول (42 – أ) إثبات مشوب بتوسل والثاني (42 – ب) إثبات مشوب بتهكّم هذا إذا لم نذهب إلى أنه استفهام بقرينة التنغيم ويكون استفهاما إنكاريا.

وفي (43) و (44) يبدو لنا تحليل دكرو ضعيفًا لأنّ كل إنشاء إذا ترجم إلى إثبات خلق ما وجده دكرو بين الجملتين وهو ليس من باب تعدّد الأصوات بل يمكن أن نجد له تفسيرًا أقوى وأبسط.

وفي (45) نجد بالفعل ترديدًا لكلام الآخرين لكنه ترديد يغيّر كذلك من القوّة الإنشائية ويبدّل تأثيراته المقامية فما ردّده المتكلّم دالّ على الفخر وفي سياق كلامه أصبح يدلّ على ضدّ ما قصد صاحب الكلام المردّد.

والثابت في جميع هذه الحالات وفي غيرها ممّا درسه دكرو ولم نذكره هو:

(أ) أن كلام الآخرين إما أن يحكيه المتكلّم أو أن يُستَدلّ عليه من كلام المتكلّم

(ب) أنه توجد قرائن نحويّة على ذلك. ففي حالة التصريح بالحكاية نجد عادة فعل القول فمقوله وإلا وجدنا كلام الآخرين صلة للموصول {زعموا أنّ، يحكى أنّ، يروى أنّ...}. والذي يبيّن هذه الحكاية وهذا الترديد إنما هو المتكلّم.

(ج) توجد بعض الأبنية التي تفترض عهدًا بين المتخاطبين من قبيل المثال (45) حيث لا تكون صلة الموصول، عادة وإذا لم توجد غاية خطابية خاصة، إلا معهودة. أي بعبارة أخرى تمثل بمعنى من المعاني مقتضى من مقتضيات القول المترسّخة في النظام قبل أيّ استعمال. فالمتكلّم هنا يعتمد أيضا مايعرفه المخاطب ويعرف أن مخاطبه يعرفه أو ينزّله منزلة العارف.

(د) ليس من اللازم أن يكون الآخرون قد قالوا ما نقل المتكلّم وحكى لفظا ومعنى أو معنى فحسب فاستراتيجيات الحكاية أعقد من ذلك لأنّ المتكلّم، حين لا يكذب، قد ينقل مقتضيات أقوال الآخرين وقد يستلزم منها كلامًا يسنده إليهم وقد يتصرّف في ما قالوا وقد يتوهّم مالم يقولوا وغير ذلك من الحالات. فما أسماه دكرو بوجهات نظر "القائلين" وآرائهم ومواقفهم إنما هي حالات من النقل بالمعنى ولا شيء يؤكّد لنا أن المتكلّم كان "وفيًا" في التعبير عنها بلفظه بما أن الآخرين القائلين لا يتكلّمون حسب دكرو (راجع تعريف القائل عند دكرو، 1984، ص 204).

ونستخلص من هذا أن المتكلّم هو المصدر الوحيد لكلامه ولكلام الآخرين. وهو متكلّم لا رقيب عليه إلا المخاطب إذا كان حاضرًا في مقام المقاولة.

لذلك فلسنا أمام تعدّد أصوات بل أمام صوت واحد يهيمن على الأصوات الأخرى التي يمكن أن نستدلّ على وجودها لغويا اعتمادًا على صوت المتكلّم فحسب. ولهذا السبب ففي جميع الأمثلة التي استعرناها من دكرو يمكن للمخاطب لو كان حاضرًا أن يرفض ما يقوله المتكلّم متهما إياه بالافتراء أو عدم الدقّة في النقل.

غير أن نظرية "تعدّد الأصوات" مفيدة من ناحية أخرى وهي التمييز بين المتكلّم الواقعي والمتكلّم في الخطاب. فنحن بقدر ما نسلّم بهذا التمييز مادام القصد منه التمييز منهجيا بين الدلالة النظامية للكلام ودلالته المقامية الخصوصيّة فإننا نعتبره تمييزًا يفك الترابط بين النظام والإنجاز ولكنّه لا يعيد ربط الصلة بينهما بحيث

يستطيع التمييز بين متكلّم واقعي ومتكلّم واقعي آخر فيصبح الكلام كلام أشباح ونسميهم "المتلفظين" ينطق المتكلّم الواقعي التاريخي على ألسنتها.

لذلك تبدو لنا العلاقة بينهما عمومًا من باب العلاقة بين "المعنى" الذي يدل عليه ظاهر اللفظ و "معنى المعنى" الذي يستدلّ عليه من ظاهر اللفظ. فالمسافة الفاصلة بين "أصل المعنى" في الكلام والخصوصيات التي تُراعى فيه بما فيها من انفتاح على مقتضى الحال مسافة يُفسّرها أنّ معنى اللفظ وأصلَ المعنى هو ما يقوله المتكلّم اللغوي على لسان المتكلّم الواقعي أما معنى المعنى ومناسبات الحال فهي للمتكلّم الواقعي وحده بها يدل على مقاصده وأغراضه وتصوّراته المقاميّة عن المخاطب وأحواله وعن نفسه وأحوالها وعن المقام الذي يتكلّم فيه. ومن هذه الزاوية ننظر إلى مفهوم دكرو للنفي استنادًا إلى نظريّته في "تعدّد الأصوات".

2.6. النفي في نظرية تعدّد الأصوات

يستند دكرو في تحليله للنفي تحليلا متعدّد الأصوات إلى ثنائية المتلفظ والقائل.وقد سبق له في (Ducrot et al، 1980، ص ص 49، 55) أن درس النفي من جهة تعدّد الأصوات وملخص فرضيّته حول النفي هو أن كل قول له الصيغة لا - ق (non-p) من قبيل:

(46) زيد ليس كريما

وهو يتضمّن عملين لاقوليين متمايزين:

أولهما خبر موجب يتصل بـ (ق) أي "كرم زيد" يتوجه به قائل ل$_1$ إلى مخاطب خ$_1$ والثاني هو ردّ (rejet) يُسند إلى قائل ل$_2$ يتوجه به إلى مخاطب خ$_2$ (Ducrot، 1980، ص ص 49- 50 و 1984).

ولهذا الوصف قيود هي:

- ألاّ يكون ل$_1$ و ل$_2$ شخصا واحدا
- عادة ما يتّحد ل$_2$ مع المتلفظ (Locuteur)
- خ$_2$ عادة ما يتّحد مع المتخاطب (Allocutaire)
- ل$_1$ قد يتّحد مع المتخاطب

والحاصل من هذا أن القول المنفي ضرب من المحاورة ويمثل مواجهة بين عمليتي قول لكنها مواجهة تصوّرها عملية قول واحدة.

غير أن تحليل دكرو الأوّل للنفي (Ducrot، 1980) يجعل جملة النفي متضمّنة في حقيقتها لثلاثة أعمال لاقولية مرتبة الترتيب التالي. خبر ل$_1$ للمقتضى ثم خبر ل$_2$ للمنطوق ثم تحقيق ل$_3$ لعمل الإنكار والردّ. ولكنّ العلاقة بين هذه الأعمال اللاقولية إذا سلّمنا لدكرو بفكرته القائلة بأن الاقتضاء عمل لاقولي (Ducrot, 1972)، تجعل عمل الإنكار والردّ مسلّطا على العمل الذي قبلهُ أيْ عمل إثبات المنطوق وهذا يعني محافظة الجملة إثباتا ونفيا على مقتضاها. ويطرح هذا الفهم إشكالا بالنسبة إلى بعض السياقات التي يصيب فيها النفي مقتضى الكلام الموجب في ما يسمى بالنفي الميتالغوي خصوصًا (راجع الباب الثاني، الفصل الأوّل).

إذن خلاصة تصوّر دكرو الأوّل هو أن المتلفظ بالقول (46) يبرز قائلا ل$_1$ يذهب إلى أن زيدًا كريم وقائلا ل$_2$ يعارضه وعادة ما يتحد مع المتلفظ. ثم إن كل قائل منهما يحقق عملا لاقوليا هو الإثبات أو الردّ (هذا إذا غضضنا الطرف عن عمل الاقتضاء حيث نكون بالضرورة حسب منطق دكرو أمام قائل ل$_3$).

وعاد دكرو في (Ducrot،1984، ص ص 214 -218) إلى هذا التصوّر بالتنقيح والتعديل. وأبرز هذه التعديلات يتعلّق بالتخلّي عن اعتبار عمل الإثبات، عملا لاقوليا ينجزه أحد القائلين وحجته في ذلك يستمدّها من تعريفه الجديد سنة 1984 للقائل. ونذكر بإيجاز أن القائل «عنده لا يتكلّم» أي لا يتجسّد قوله لفظا يمكن إسناده إليه وإنما نجد في الكلام رأيه وموقفه ووجهة نظره فحسب. لذلك استخلص دكرو أنّ ل$_1$ و ل$_2$ لا يتكلّمان بل إن ما نجده في الخبر الموجب وفي الردّ عليه إنما هو وجهتان في النظر (Ducrot، 1984، ص 215) فـ «جلّ الأقوال المنفية (...) تبرز عمليّة قولها على أنها صدام بين موقفين متعاندين أحدهما موجب مسند إلى قائل ل$_1$ والآخر الذي هو إنكار للأوّل مسند إلى ل$_2$».

غير أن هذا التصوّر يصطدم كما لاحظ دكرو بعدم استناده إلى معطيات لغوية من النظام بما أن ألفاظ النفي لا تدلّ على وجود قائل مختلف عن المتلفظ وإنما هي علامات شبيهة برموز النفي المنطقي تدلّ على عكس قضية من القضايا إلى نقيضتها (1984، ص 216).

ويتوقّف عند هذا المأزق تحليل دكرو لأن ما أورده بعد هذا يلحّ على "تعدّد الأصوات" دون أن يجد له سندًا في اللغة ونظامها.

ويبدو لنا تحليل دكرو الأوّل أقوى من الصيغة الثانية التي وضعها للنفي. والسبب في ذلك هو أن مفهوم القائل في تحليل سنة 1980 كان غامضا ولكنّه حين توضّح سنة 1984 أضعف التحليل وفوّت إمكانيّة إيجاد أساس لغوي "لتعدد الأصوات في النفي".

فالإشكال في ما نتصوّره كامن في تعريف القائل نفسه فهو يعبّر عن وجهة نظره دون أن يتكلّم مع أن مَنْ نستخلص منه وجهة النظر هذه هو المتكلّم الذي يتحمّل مسؤولية الكلام.

والغريب أن دكرو نفسه لاحظ منذ (1980، ص 50) أن القول المنفي يلمّح (fait allusion) إلى خبر إثباتي حاصل في الواقع أو مفترض (virtuelle) مسند إلى شخص مختلف عن المتكلّم.

ولكننا نعود هنا إلى بعض ما تقتضيه مثل هذه الملاحظة. فهي تقتضي أن:

- الكلام الموجب يمكن ألا يكون قد قيل فعلا. ووراء هذا أمور كثيرة كالزعم والادّعاء واستنتاج مقتضيات كلام الآخرين وغير ذلك مما سبق أن لاحظنا.

- ما يدلّنا على الكلام السابق للنفي سواء أكان حقيقيا أم مفترضا إنما هو كلام المتكلّم النافي (إلاّ إذا تصوّرنا حالة المحاورة الفعلية التي سجّل فيها ما قيل فعلا).

وإذا سلّمنا بأن أسبقية الإثبات على النفي تتميّز بترسّخها في جهاز اللغة قبل أيّ إنجاز وأنّ إحالة النفي على الإثبات إحالة نظامية أمكننا حينئذ أن نبني على هذا بالاستلزام أنّه:

(أ) - يكفي أن ينفي متكلّم ما حتى نستدلّ بنفيه وبنفيه فقط على وجود خبر مثبت وردّ عليه.

(ب) - يكفي أن نستخلص الكلامين المثبت والردّ لنستخلص وجود متكلّمين لا بمعنى وجود كائنين مختلفين كما سبق أن ذكرنا بل بمعنى وجود كلامين مسندين إلى متكلمين في عمليتي قول مختلفتين مع إمكان أن يكون المتكلّم الأوّل هو نفسه المتكلّم الثاني أي أن ينجز كلا الكلامين متكلّم واحد يكذّب ماقال سابقا كما يكذّب المتّهم أمام المحكمة مانسب إليه من أقوال في التحقيق وكما كذّب دكرو (1984) دكرو (1980) في أن القول المنفي يتضمّن عملين لا قولين. وفي هذا نقض لشرط أن يكون ل$_1$ ول$_2$ شخصا واحدا عند دكرو.

(ج) يكفي أن نستخلص ما استخلصنا من (ب) لنبني عليه وجود وجهتي نظر و "موقفين" و "رأيين" مختلفين ولا حاجة لنا إلى افتراض التمييزين "المتلفظين"

و "القائلين" فهما وجهان لعملة واحدة أو هما شرط بوجوده يوجد المشروط وبانعدامه ينعدم.

(د) يكفي وجود حرف النفي في كلام حتى نستدلّ منه على وجود النقاط السابقة أي (أ) و (ب) و (ج).

(هـ) يكفي قبول (د) لاستخلاص أن "تعدّد الأصوات" متجذّر في جهاز اللغة ونظامها ولكنه تجذّر منخزل إلى أقصى الحدود حتى يتهيّأ للتعبير عن مختلف حاجيات المتكلّم في مختلف المقامات. (وبهذا يمكننا أن نرى في ضروب النفي التي تحدّث عنها دكرو: النفي الوصفي والنفي الجدالي والنفي الميتالغوي تعريفات مختلفة لـ"تعدّد الأصوات" المترسّخ في أبنية النظام).

غير أنّ هذا الفهم، إذا ثبت، فإنه يستدعي إعادة النظر في العلاقة بين أعمال النفي (يسميه دكرو الإنكار والردّ) والإثبات (يسميه الخبر الموجب) والاقتضاء. فمن جهة أولى نعتبر أنّ وجهة نظر النحاة في العلاقة بين أبنية النفي بمختلف حروفه وما يوافقها من الإثبات صحيحة لتماسكها وقوّتها التفسيريّة. وبناء عليها تكون فكرة النحاة حول بناء النفي على جهة الكلام الموجب (وهي شائعة عندهم وإن ذكرنا في ما سبق المبرّد أساسا) خطوة أخرى في النظر إلى النفي باعتباره قيدًا على الكلام الذي عمل بعضه في بعض.

والمضمر في هذا التصوّر كما ذكرنا، أن مقتضى الجملة المنفيّة هو الجملة المثبتة. وهو مقتضى إعرابي نظاميّ نأخذه بقطع النظر عن النظم لأنه من باب اقتضاء معاني النحو بعضها لبعض وعند النظم تتعدّد ضروب الاقتضاء ومستوياته ودرجاته لكن القول المنجز يرث هذا الاقتضاء الإعرابي من النظام عند توخّي المتكلّم لمعاني النحو في ما بين معاني الكلم.

ولهذا فليست علاقة إنكار القائل 2 لكلام القائل 1 (المثبت) إلا تحليلا من دكرو لمقتضيات البنية النحويّة التي ألّفت بينهما. وعلينا ألاّ نأخذ هذا التحليل للبنية على أنه تعدّد للأصوات دون سند نحويّ وإنّما هو تجسد قولي عند الاستعمال لما تتكهّن به البنية نفسها. لهذا فإنّ افتراض "وجهة النظر" التي تحدّد القائل الذي "لا يتكلّم" بل يشير المتلفظ إلى معنى كلامه هو استنتاج حدسيّ غير متشكّل نظريا على نحو قويّ ولكنه منبن على هذه الملازمات الإعرابية بين معنيي الإثبات والنفي. ومن ثمّة تكون وجهتا النظر المتعاندتان والرأيان المختلفان والموقفان المتعارضان من استلزامات أمر أرسخ في النظام وأكثر تجريدًا.

ومن جهة ثانية نجد تصوّر دكرو للعلاقة داخل القول المنفي بين النفي والإثبات من جهة والاقتضاء من جهة أخرى تصوّرًا موضوعًا لغرض ما خصوصيّ يضعف من وحدة الظاهرة المدروسة وهي النفي ووحدة الجهاز الذي يفسّرها.

أمّا الغرض فهو تفسير ظاهرة مفادها المحافظة على نفس المقتضى رغم تعاقب النفي والإثبات (والاستفهام أيضا) على الجملة.

أمّا وجه إضعاف التصوّر النظري للنفي فيبرز في اعتبار النفي الميتالغوي استثناء واستعمالا خاصّا جدّا إذ هو نفي يتسلّط على مقتضى القول الموجب.

ولتوضيح القضية نستعيد مثال دكرو (1980، ص ص 51- 52):

(47) زيد واصل التدخين

(48) زيد يدخن حاليا

(49) كان زيد يدخن

(50) لم يكفّ زيد عن التدخين

(51) لم يكفّ زيد عن التدخين فهو في الواقع لم يدخن في حياته أبدًا (Ducrot، 1984، ص 217).

فالقول (47) هو جملة مثبتة معنى منطوقها هو ما نجده في (48) ومقتضاها هو "كان زيد يدخن" (أي 49) وهو نفس مقتضى القول (50) المنفيّ. وفي تحاليل دكرو يعتبر أن هذا المقتضى يعود إلى تحليل دلالي للفعل (continuer) الذي يقتضي معجميا وجود الحدث قبل مواصلته فاستعمال هذا الفعل لا يصحّ إلاّ إذا كان الحدث المتعلّق به سابقا في الوجود. وهي دلالة ضمنية نظاميّة في المعجم يستثيرها استعمال الفعل في الجملة. وهذا يؤدّي إلى أنّ نفي الفعل لا يتسلّط إلاّ على دلالته الصريحة أي القيام بحدث الاستمرار في شيء ما دون دلالته الضمنية أيْ سبق القيام بالفعل. ومن النافل التذكير هنا بأنّ المعجم هو جملة من القواعد التي تمكّن من التكهّن باستعمال هذا الفعل أو هذا الاسم في هذا القول أو ذاك وليست مسردًا جدوليا بالمفاهيم وهو تصوّر مستلهم عند دكرو من تحليلات التوليديين (Ducrot، 1984، الفصل 3).

غير أن هذه القاعدة المتّصلة بالفعل "continuer" تسقط في المثال (51) لأن النفي تسلّط على دلالة الاستمرار في "واصل" وما يقتضيه نظاميا من دلالة الكينونة (كان) ليعوّضهما المتكلّم في الجملة المستأنفة بنفي الكينونة أصلا.

وهنا يذهب دكرو إلى اعتبار هذا الضرب من النفي لا يكون إلا في «حوار واقعي حقيقي» (والكلمة له) في حين أن النفي "العادي" (والكلمة له أيضا) لا يقوم إلا على حوار مفترض (Ducrot، 1980، ص 52). ومقتضيات هذا التمييز نظريا خطيرة تطعن في مبدإ "تعدّد الأصوات" نفسه وما يستلزمه من حواريّة. ثم إنّ النفي الميتالغوي يفترض وجود "كلام حقيقي" منجز يُضاف إلى التحليل متعدّد الأصوات للنفي بعد الإلحاح على التمييز بين المتكلّم والمتلفّظ والقائل. وليس يهمّنا من هذا التناسق الداخلي لفرضيّة تعدّد الأصوات وإنما علينا أن نتساءل:

- هل حقا لا يصيب النفي المقتضى إلاّ حين يكون الحوار حقيقيًا أي في ما يسمّيه دكرو بالنفي الميتالغوي؟

- هل يمثّل النفي الميتالغوي حالة خاصّة فعلا؟ أم إن إطلاق قاعدة المحافظة على نفس المقتضى إثباتا ونفيا هي التي تحتاج إلى نقاش؟

- وهل نحتاج فعْلاً إلى مثل هذا التمييز بين ضروب النفي على ما فيه من تصنيف لظاهرة النفي لا تتكهّن به البنية النحويّة وإنّما مأتاه استعمال مخصوص مقيّد بشروط من قبيل شرط تلفّظ المخاطب بالجملة الموجبة؟

سنعود إلى هذه القضايا عند دراسة تصنيف النفي وضروبه (انظر الباب الثاني، الفصل الثاني) ولكننا ننبّه هنا إلى ما يلي:

(أ) في القول (51) نجد أنّ الاقتضاء الإعرابي لهذه الجملة هو نفس الاقتضاء الإعرابي لـ (50) أيّ مقتضاها هو (47) فليست المشكلة في الاقتضاء بل في حيّز النفي. مالذي ينفيه المتكلّم بـ (50) وبالجملة الأولى من المثال (51)؟.

(ب) إن احتمالات النفي في (50) والجملة الأولى من (51) عديدة رياضيا إذا نظرنا إلى الألفاظ المكوّنة لهما فحسب أمّا إذا أدخلنا في الاعتبار إنشاء النفي ومقتضياته والقول نفسه ومقتضياته واستلزاماته فإن الاحتمالات تقوى.

فعلى قياس (51) نستطيع أن نربط بما يلي تمثيلا لا تعدادًا:

(51) أ – لم يكفّ زيد عن التدخين فهو في الواقع أصبح يلتهم السجائر التهاما

ب – لم يكفّ زيد عن التدخين فأنت لا تعرفه لتقول ما قلت

ج – لم يكفّ زيد عن التدخين ففي الواقع لم ينفع معه ما اقترحته عليه من حلول.

(ج) إذا أدخلنا اعتبارات مجازيّة من قبل "ما رميت إذ رميت..." فإنّ احتمالات النفي تتضاعف. وليس غريبًا أن نقرأ (51) على المجاز إنْ وجدنا قرينة على ذلك. ولكننا نظريًا لا نلغي هذا الاحتمال لوجوده في نصوص مشهود بها. فالإشكال ليس في المثال المذكور، ومناقشة الأمثلة ليس من دأب الرجال كما يقول النحاة، بل في تحديد أحياز النفي المحتملة وضبط قواعد للحيّز الأرجح أولا فثانيا وهكذا دواليك.

(د) إذا سلّمنا "بحواريّة" النفي واعتبرناها أمرًا مسندًا إلى النظام النحويّ فإننا نحتاج إلى افتراض أن الحوارات الفعليّة الحقيقية مقيّدة بما تسمح به الحواريّة المجرّدة المتأصّلة في البنية. وإلا جعلنا الأقوال المنجزة تحدّد لنا خصائص البنية فنكون دائما نستدرك كلما وجدنا حالات خصوصية وهو استدراك لا عيب فيه لو كان لتصحيح فرضية أو تعديل أصل كلّي أو تدقيق قاعدة. أما بناء الأمر على افتراض تصوّر شامل ثم استثناء ما لا يوافق منه تصوّرنا فإنه سيؤدّي بنا اختباريًا إلى ضياع الأصل والفروع. لذلك علينا ألاّ نقصي من البداية إمكانية تسلّط النفي على أي مقتضى من مقتضيات الجملة في ما أسماه دكرو بالنفي الميتالغوي وربما في غيره حتى لا نخرج حالة النفي الميتالغوي من التصوّر الموحّد لظاهرة النفي.

ونكتفي في هذا الموضع من البحث بالتأكيد على أن المقتضى الأساسي والأوّل للقول المنجز المنفي هو مقتضى الجملة المنفية النظاميّ. والنفي لا يصيب هذا المقتضى الإعرابي النظامي فحسب بل يمكن أن يصيب مقتضيات أخرى عديدة بحسب تصوّرنا لما يوجد في النظام ولما يوجد في النظم (الباب الثالث، الفصل الثاني).

وإذا صحّ نقدنا لدكرو أمكن للقارئ أن يستخلص الفرق بين "التقاول" و "تعدّد الأصوات" وحتى إذا لم يتبيّن الفرق فما يعنينا أكثر هو ما غنمناه في أثناء النقاش من ملاحظات تهمّ تحديد النفي وتبيّن خصائصه.

7. نتائج وآفاق

ركّزنا في الفقرات السابقة التصوّر المبدئي الذي سيحكم مختلف أبواب هذا البحث وفصوله. وهو تصوّر بسيط أساسه علاقة الاقتضاء النظامية الإعرابية التي تقوم بين جملتي النفي والإثبات. وهي علاقة داخل النظام لا شذوذ فيها نظرًا إلى أن

افتراض تماسك البنية النحويّة يؤدّي حتما إلى ترابط عناصرها بحيث يفضي بنا كل عنصر إلى العنصر الآخر بوساطة علاقات اقتضاء واستلزام. وفي هذا الاطار المبدئي تتنزل علاقة الاقتضاء التي أبرزناها.

وتمثّل هذه العلاقة من ناحية أخرى أساس مايمكن أن يتركب عند النظم من التقاء للدلالات المعجميّة المحيلة على المقام بالدلالات النحويّة المجرّدة لتحقيق الأغراض والمقاصد. فمهما بدت الأقوال المنجزة بعيدة عن الافتراض السابق فإن النظر إليها عند حساب دلالتها النحوية والبلاغية على أساس انشدادها إلى العلاقة الاقتضائية النظامية بين النفي والإثبات كفيل بتوحيد النظر إلى النفي من جهة وتبيّن الدلالة الأساسية الإعرابية وما يتركب إليها من دلالات معجميّة متأتية من التعجيم ودلالات بلاغية مقاليّة ومقاميّة يستدلّ عليها من اللفظ.

والوجه الآخر من هذه العلاقة النظاميّة هو أنّها تمثّل الأساس الذي يقوم عليه التصوّر التخاطبي للنفي من خلال ما حاولنا إبرازه من مفهوم التقاول. وهو مفهوم لم نتوسّع فيه وإن كنا قد حدّدنا الأساسي منه، في ما نقدّر، اعتبارًا لوجود مجموعة من التراكيب التي يتعامل فيها النفي والإثبات بطرق مختلفة وتمثل تأليفا بين كلامين مثبت ومنفي يمكن تحليله إلى هذين الضربين. أما تحديد هذه التراكيب وخصائصها الجامعة والفاصلة وما يمكنها أن تبيّنه من ظواهر وتفسّره من معطيات فهو عمل لم ننجزه بعد ولكننا على يقين من صحّة هذا الافتراض في شأن التقاول الذي تمثل بنية النفي أنموذجًا منه. وحتى إذا تبيّن كنب هذه الفرضية فإن الملاحظات التي أدّت إلى صياغتها تكشف لنا عن أمور نعتبرها أساسية في تحديد النفي وتبيّن خصائصه.

غير أنّ هذا التصوّر العامّ يقتضي توضيح انعكاساته في تحديد الاعتقاد الذي يصدر عنه عمل النفي وعلاقته بالاعتقاد الذي يصدر عنه عمل الإثبات كما يقتضي أن نستلزم منه ما يجب استلزامه في شأن العلاقة التي تكون للنفي بالخارج (بمعنييه الواقعي والذهني) أي عمومًا ما يحيل عليه النفي مقارنة بالإثبات وتحديدًا مع اقتضائه الإثبات. وهاتان المسألتان الأساسيتان لاكتمال التصوّر عن النفي سنتعرّض لهما في الفصل الثالث من هذا الباب عند تحديد "شروط عمل النفي".

الفصل الثاني

وسم النفي

www.books-all.net

«كل باب فأصله شيء واحد ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى»

(المبرّد، المقتضب، ج II، ص 46)

1. التمييز بين السلب والنفي

مِنَ الظواهر التي تبدو غريبة عند التخاطب ببعض التراكيب أو عند قراءة تعليقات النحاة والبلاغيين على بعض تلك التراكيب أو الألفاظ التي تتضمّنها إدراكُ المستعملين والدارسين للنفي دون أن يكون في تلك الأبنية لفظ من ألفاظ النفي حتى لكأنّ «رائحة النفي» كافية لحمل الكلام على أنه منفيّ. من ذلك الأمثلة التالية:

(1) قلّما يجيء زيد

(2) غيري بأكثر هذا الناس ينخدع

(3) أنا فعلت هذا

(4) أرجو أن تمدّني بتقرير مفصّل

(5) سيأتي زيد

(6) كأنّك هارون الرشيد في زمانه

وقد تعمّدنا تقديم أمثلة إثباتيّة لخفاء الظاهرة في الإثبات لكننا ننبّه إلى أنّ الظاهرة موجودة في غير الإثبات. ولئن كان النفي في (1) يستمدّ الدليل عليه من اللفظ "قلّ" وهو عند النحاة من ألفاظ النفي ويُستَمدّ النفي في (2)، وهو من بيت للمتنبّي كثيرا ما استشهد به البلاغيون، من العلاقة التي تقتضيها المغايرة بحيث إذا أضيفت "غير" إلى ما يزيل عنها الإبهام جعلت المضمون ثابتا لها و "نفته" عن الاسم المضاف إليه بموجب تلك المغايرة [1]. فإن النفي في بقية الأمثلة مختلف نوعًا مّا خصوصا من جهة مصدره.

ولكن رغم هذا الاختلاف فإن "قلّ" و"غير" لا يدلاّن في الوضع اللغوي على النفي.

فدلالة "قلّ" المعْجميّة على النفي لا تختلف في ذلك عن دلالة "زال" أو "انفكّ" لذلك فهما يصبحان بدخول النفي عليهما أيْ في "مازال" و"ما انفكّ" لإثبات استمرار

مضمون الجملة (ابن يعيش، ج 7، ص 106) ولا تختلف عن دلالة "كاد" و "أوشك" وغير ذلك ممّا نجده في المعجم.

أمّا دلالة "غير" وما تؤدّي إليه من تقابل معنوي لايختلف من حيث المبدإ عن دلالة صنو المغايرة في المبهمات التي تفتقر إلى الإضافة أعني دلالة المماثلة في "مثل"[2]. ومردّ ذلك، في ظننا، أن المماثلة شأنها شأن المغايرة تقوم على علاقة تستلزم المخالفة وقس على هذا "سوى" وهي أخت "غير".

وفي (3) نجد حالة الابتداء بالضمير على وجه التأكيد. ومن قواعد التوكيد أن يؤتى به في مقام الإنكار. وليس يخفى ما بين الإنكار والشكّ والنفي من صلات فمثل هذه التراكيب تقتضي على وجه من الوجوه النفي. وهو ليس نفيا واقعا في المقام (بالمعنى القوي للمقام) بل تدلّ عليه البنية التي يتصدّرها أيّ ضمير من ضمائر الرفع المنفصلة بالخصوص.

وفي (4) يندرج الفعل "أرجو" في مجموعة من الأفعال {أتمنّى، أرغب (في)، آمُلُ، أودّ، أسعى، أطمع...} يدلّ تركيبها النحويّ على أن مفعولها الموصول أو تأويله المصدري منفي غير واجب ولا واقع. وهذا يعني أن النفي دلالة من الدلالات المكوّنة لـ "أرجو" (ومجموعته) أو هي بعبارة كيبارسكي وكيبارسكي من «الأفعال غير التحقيقية» (Kiparsky&Kiparsky, 1971).

وتقوم "السين" في (5) دليلا على اقتضائها النفي بوجه من الوجوه. وهذه الدلالة على النفي نظاميّة من صلب معنى الاستقبال وماقد يلتبس به من وَعْدٍ وضمان. والسين في هذا صورة أخرى من مبدإ عام يتحكّم كذلك في (4) وأضرابها.

والتشبيه في (6) لا يدرك في بعض المقامات على الأقلّ إلا على أنه تشبيه سيق لنفي المشابهة على وجه التحديد والإلحاح على غير التشابه. فهو أقرب إلى "تتوهّم أنك..." أو "تظنّ أنك..." منه إلى "أنت قريب من..." أو "أنت مماثل لـ ......".

والإشكال العام الذي تطرحه علينا هذه الأمثلة وغيرها ممّا لم نذكر هو: كيف تدلّ (1 – 6) على النفي وليس فيها ألفاظ النفي؟

وفي هذه الصياغة للسؤال بعض السذاجة المصطنعة فهو يقوم على المقتضى التالي: يكون النفي بلفظ دالّ على النفي.

يمكننا هنا أن نوسّع مفهوم اللفظ إلى أقصى حدوده. فلنا أن نقصد بلفظ النفي حروفه وأفعاله. وبهذا المعنى لا يستقيم الحديث عن النفي في الجمل (1 – 6) ولنا أن

نقصد بلفظ النفي التراكيب والجمل التامّة (أي الكلام). وبهذا المعنى لا يستقيم الحديث عن النفي في الجمل السابقة. فتراكيب النفي تتميّز عادة بتعجيم الصدر منها بحرف عادة أو بفعلٍ إذا أخذنا ببعض الآراء التداولية التي نرفضها. وليس في ما ذكرنا تركيبٌ واحدٌ منفيٌ بل ان لهذه الجمل (خصوصا (3) و (4) و (5)) ما يقابلها في نظام التقابل البنيوي بين الإثبات والنفي.

إذن لا يمكننا الحديث في مثل (1 – 6) عن النفي ولكن لا يمكننا أيضا أن نخطّئ حدوسنا وحدوس المستعملين وملاحظات النحاة والبلاغيين. فلعلّ في تعبيرنا أو تعابير الدارسين ما يفسّر هذه المفارقة. وليس في الأمر غرابة بما أن لُغتنا التي بها نصف لغتنا كثيرًا ما تخاتلنا.

قبل أن نتقدّم نضبط المشكلة على النحو التالي: ماهو مصدر النفي الذي يدركه قارئ الجمل من (1) إلى (6)؟

ولنا في الإجابة عن هذه المسألة مسالك عديدة أبرزها مسلكان: أولهما مسلك علاقة المعنى باللفظ المعبر عنه وثانيهما مسلك أصناف الدلالات على النفي.

فإذا سلّمنا بأن ما ندركه من اللفظ هو معنًى فإن العلاقة التي تكون بين الألفاظ والمعاني ليست علاقة لفظ لفظ بمعنى معنى. فلئن كان لكل لفظ معنى جعل ليدلّ عليه فإن للتعبير عن المعاني بالألفاظ خصوصيّة أخرى. فلبعض المعاني ألفاظ وأقوال وعبارات تدلّ عليها وتختصّ بها. وليس لبعض المعاني الأخرى ألفاظ وصيغ تعبّر عنها تعبيرًا خاصًا. وهذا أصلٌ من الأصول العامّة التي أفصح عنها بعض المشتغلين بالمخاطبات واللغة منذ القديم إذ نجد الرازي مثلا (المحصول، ج 1، ص 66) يقول: «... الأقرب أنه لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ يدلّ عليه بل ولا يجوز لأن المعاني التي يمكن أن يعقل كل واحد منها غير متناهية» ونجد عند السجلماسي فكرة قريبة من هذه (المنزع البديع، ص 280) [3].

وإذا صحّ هذا التمييز فإن النفي الذي ندركه من (1 – 6) وما شاكلها هو «ضرب من النفي» لم يضع له الواضع الفاظًا تُعبّر عنه. أو ربما كان اختزالا لأكثر من جملة بعضها منفي. يدلّك على هذا إمكان تحليل (2) مثلا إلى:

(2) أ – أنا لا أنخدع بأكثر هذا الخلق

ب – أنت (وزيد وعمرو...) تنخدعون بأكثر هذا الخلق

ج – بكر وخالد وفاطمة لا ينخدعون بأكثر هذا الخلق.

ولا يهمّنا الآن أن نحدّد منزلة هذه الجمل من القول وضمنيّاته. بل يهمّنا أنْ نؤكّد أنّ الأمر متفشّ في اللغة في مختلف مستوياتها. فمن ذلك أن لمعنى العدد ألفاظًا دالّة عليه في التصريف وعلامات تسمه وله في المعجم أسماء خاصّة به. ولكنه في نظام الاشتقاق يظلّ معنى مسيطرًا على بعض الصيغ (اسم المرّة وصيغ المبالغة بالخصوص) دون أن يوسم بعلامة تدلّ عليه.

ومعنى العدد هنا يبيّن لنا أمْرًا آخر غير ماذكرنا إلى حدّ الآن في علاقة المعاني بالألفاظ. وهو أن المعنى الواحد قد يكون له لفظ خاصّ به في مستوى من المستويات النحويّة وليس له في مستوى آخر مثل هذا اللفظ.

وعكس معنى العدد في غياب وسم لفظي له في جميع مستويات النظام نجد معنى السببيّة. فلهذا المعنى في المعجم اسم دالّ عليه يندرج ضمن حقل معجمي للألفاظ الدالّة على السببيّة {سبب، علّة، نتيجة، شرط،...} ولكن معنى السببيّة يستخلص من أبنية إعرابية عديدة أبرزها بنية المفعول لأجله وبنية الشرط وهو معنى يستغل في بعض المجاز (وبالخصوص المجاز المرسل) على نحو قويّ بفضل الملازمات المعنويّة بين عناصر المعجم.

ولكن من أبرز الأمثلة على غياب الوسم اللفظي لبعض المعاني ما نجده في معنى الوجوب ومقابله الإمكان أو معنى المدح ومقابله الذمّ فهذه المعاني لا تتجسّد بلفظ دال عليها في أيّ مستوى من مستويات النظام باستثناء المعجم بداهة. ولكننا نعلم أن اللغة لم توضع «لأن تفاد بالألفاظ المفردة معانيها» (الرازي، المحصول، ج 1، ص 67).

وبعد هذه النظرة السريعة إلى نماذج من الصلات التي تقوم بين المعاني والألفاظ الدالّة عليها نرى أنّ النفي، إذا ثبت في الأمثلة (1 – 6) فإنه سيكون شيئًا شبيها بدلالة يمكن أن تتجسّد في مستويات من النظام مختلفة و في الآن نفسه بدلالة قد تعجّم وقد لا يكون لها وسم لفظيّ. فإذا ثبتت هاتان الخاصيتان فإن الأمثلة (1 – 6) ستكون متضمّنة، بوجه من الوجوه، لمعنى النفي ولكنه معنى غير موسوم معجميًا.

ونحتاج هنا إلى بعض التدقيقات. فقد سبق لنا أن اعتبرنا النفي قوّة إنشائية وأكّدنا أن خاصيّة هذه القوّة أنها موسومة معجميًا. ووجه الإشكال هنا أن "معنى النفي" إذا ثبت وجوده في مستويات أخرى من النظام فذلك يعني من بين ما يعنيه:

● أن قوّة النفي المقصودة بالأقوال ليست إلاّ تجلّيا إعرابيًا (له تبعات تداوليّة) لشيء آخر يولّد النفي الإنشائي

- أن «معنى النفي» حين يتجسّد في مستويات نحوية أخرى غير المستوى الإعرابي سيكون مختلفا عن المستوى الذي يظهر فيه معنى الاستفهام أو معنى التمنّي مثلا،

- أن إجراء كلمة نفي على مختلف هذه المستويات قد يؤدّي إلى اللبس في التمييز بين مايكون منه قوّة ومايكون معنى من المعاني المسيطرة في مستوى من المستويات.

فلمّا كان معنى النفي يتصرّف في مستويات من النظام مختلفة فيسيطر أحيانًا على ألفاظ وأقوال دون أن يتلفظ فيها بالنفي فإنّ قوّة النفي تعود إلى هذا المعنى للنفي وهو معنى أبسط يكوّن قوّة النفي ويسيطر عليها دون أن يكونا شيئًا واحدًا.

وبتعبير أوضح نحتاج إلى التمييز بين معنى النفي وقوّة النفي. فقوّة النفي تجلّ من تجلّيات معنى النفي ومعنى النفي يكوّن قوّة النفي كما يسيطر على معطيات أخرى في النظام غير قوّة النفي.

وإذا صحّ هذا التصوّر فليس لنا أفضل من عبارة "السلب" للتعبير عن معنى النفي الذي يتصرّف في مختلف المستويات النحوية، وربما كان العيب الوحيد في هذه العبارة أنّ اللسان جرى على استعمالها مترادفة مع النفي فإذا قمنا بتخصيص معناها على هذا النحو فربما كنا ممّن يقطعون الشعرة الواحدة إلى أجزاء.

ولكننا لا نجادل في المصطلحات ولا نضع لها وضعًا ثانيا بل ننبّه إلى أنّنا نقصد بالسلب:

(أ) – معنى أبسط من النفي باعتباره قوّة إنشائيّة

(ب) – معنى قد يوجد في الألفاظ والأبنية دون أن يتلفّظ به.

فإذا استقام هذا التمييز بين النفي قوّة إنشائيّة والنفي مقولة لغوية تتجسّد في أكثر من مستوى فلا مشاحّة في الاصطلاح لأننا لا نأبه كثيرًا لأن يسمّى التنكير والعدد والإمكان والطلب والحدث مقولات أو معاني. إلا في حالة واحدة، وهي أنْ نصطلح على أنّ المقولة دلالة لا لفظ يعبّر عنها والمعنى هو تجسّد مقولة من المقولات في لفظ مّا. ولكن هذا التمييز وإن كان حاضرًا في ذهننا فإننا لانشترطه في ما نقوله عن النفي. وأقصى ما نشترط هنا هو اعتبار التمييز بين:

- السلب باعتباره أبسط دلالة تسيطر على النفي

- النفي باعتباره تعجيما في أيّ مستوى من المستويات النحوية للسلب

• قوّة النفي باعتبارها الدلالة المقصودة من إنشاء القول أو إلقائه إذا عجّمت في صورة من صور تعجيم السلب لها خصائص سنعرض لها في ما بعد.

وبهذا الفهم فإنّ الأمثلة (1 – 6) لا تتضمّن قوّة النفي وليس فيها معنى النفي أي تعجيم السلب (بما في ذلك "قلما" و "غيري") أمّا ما يدرك فيها من "نفي" فهو عائد إلى تصريف دلالة السلب في مستوى من مستويات هذه الأقوال.

وتفضي بنا هذه الملاحظة إلى المسلك الثاني في الإجابة عن المسألة التي طرحناها. وهو المسلك المتعلّق بأصناف الدلالة على النفي. فمن البيّن أن (1 – 6) لا تدلّ على النفي دلالة صريحة بل دلالة ضمنيّة. وهذا ما يدفعنا إلى التفكير في وجود نفي صريح ونفي ضمني. وهو تقسيم وجيه لو لم نميّز بين النفي والسلب ولو لم يكن هذا التقسيم دالا على وجود أنواع من النفي في حين أننا نعتقد أن النفي نوع واحد. لذلك فإننا نرى الأمر عائدًا إلى صيغ مختلفة، لا تخصّ النفي بالضرورة بل تتميّز بعمومها في اللغة وانطباقها على غير النفي.

ونشير هنا إلى أنّ هذا الاصطلاح الذي نحدثه بين معنى مجرّد شديد التجريد، هو السلب، وضرب من الأعمال اللغويّة التي يدل عليها لفظ موضوع لها قد سبق لابن سينا (العبارة، ص 43) أن رفضه معتبرًا أنّ «النفي والسلب واحد (...) [و] التوقيف لم يدلّ على أنّ السلب موضوع لغير ما وضع له النفي بوجه ولا هو الاصطلاح العاميّ».

غير أن بعض اللغويين ذهب إلى شيء ممّا ذهبنا إليه وإن لم يكن هو. ففي الشريف (1993) تمييز ضمنيّ بين قيمة السلب باعتبارها قيمة تكوينية في الدلالة تتعامل وجوها من التعامل مع الإيجاب والإمكان وبين النفي باعتباره إنشاء شأنه شأن الإثبات والاستفهام..الخ.

وأوضح من هذا مانجده لدى الباحثة لواندفسكا (Lawandowska,1996) في سياق بحثها في النفي بحثا عرفانيا دلاليا من تمييز بين النفي وما يمكننا تعريبه بالسلب ("negativity") وبين قابلية السلب ("negatibility").

ولئن كان مفهوم قابليّة السلب لا يهمّنا كثيرًا لاتصاله بظاهرة الاختيار جدوليا لعنصر ما معجمي أو جملة في خطاب بإقصاء ما يكون مثلها في بابها فإن ما ترجمناه بالسلب يدل على ما نقصد إليه. فهي تعتبر السلب شيئا موجودا في أعمق مستويات اللغة مفردات وجملا وخطابا وأطرا معرفية وله تبعات وآثار عرفانية ولسانية في تنظيم القول. وتقصد به ظواهر جلّها معروف قبلها من قبيل اقتضاء بعض الأفعال لعدم التحقق واقتضاء بعض التراكيب لفضاءات ذهنية مضادّة بالمعنى الذي يذهب إليه

فوكونيي (Fauconnier,1984) وهي تتحدّث عن الشرط الامتناعي والافتراض وما تبنيه بعض الروابط اللغوية من فضاءات ذهنيّة. ولكنّ لواندفسكا رغم حديثها عن "عمق النفي" وهو عنوان كتابها، سمحت لنفسها بأن تقول (ص 29): «النفي (...) يمكن التعبير عنه دون مورفيم نفي مذكور صراحة وفي مثل هذه الحالات يوجد المفهوم الواسع للنفي» ومقابله عندها هو المفهوم الضيّق للنفي أي مايوافق عمومًا النفي عملا لغويًا. وبهذا يصبح التمييز الثنائي، حتى لا نقول الثلاثي المذكور أعلاه، من النوافل الاصطلاحية بما أنه يكفي الحديث عن نفي ضيق بواسم نفي ونفي واسع دون «مورفيم نفي». وقد يكون للباحثة أسباب وجيهة في الإطار العرفاني الذي تشتغل فيه وهو إطار لا يرى، في ما نعلم، للنظم دورًا محددًا بقدر ماهو في أفضل الحالات، عاكس لتمثلات ذهنية. غير أن النقد الأساسي الذي يمكن توجيهه للواندفسكا هو أنها لا تشتغل في مستوى التراكيب والخطاب والوحدات المعجميّة. فكل مافي عملها، إذا دققنا، إنما هو بحث في بعض "السمات السالبة" التي تكون في المعجم. وقد عبّرت تمر صفران (Sovran, 1998) عن هذا حين ركزت نظرها على تمثيل السلب لحقل دلالي أو اختراقه لمجموعة من الحقول الدلالية على نحو ما نجده من دور للسلب في تكوين المتقابلات المعجميّة وما يكون له من دور في تحديد دلالة الأسماء والأفعال. فما نجده للسلب هنا إنما هو بحث معجمي، مفيد ولا شكّ، ولكنه يقدّم أحيانا في غير المستوى اللغوي الذي يجب أن يقدّم فيه وكلامنا لا يعني أنّ هذه الظواهر التي تلاحظ في مستويات مختلفة من النظام والنظم لا يربطها رابط بل إنّنا نعتقد أن هذا الترابط قائم وينبغي إبرازه في نسق موحّد على ما حاول كليولي (Culioli، 1990) وغيره ولكنّ تمييز المسائل ومستوياتها هو الكفيل، في ظنّنا، بتحقيق هذه الغاية وهو ما بدا لنا غائبا في البحوث حول النفي.

ودون الدخول في تفاصيل تفيض عن حدود هذا البحث فإننا لاحظنا أن للسلب صورتين أساسيّتين يبرز فيهما في مستوى الإعراب وهذه الأمثلة توضّح جوانب مما نقصد إليه:

(7) لم تحبّ عزّة كثيرًا أبدًا

(8) إنما زيد بشر

(9) أ. الله نعبد وملكنا نبايع

فمن البيّن أن (7) يعجّم فيها السلب على نحو يجعل الصدر لحرف النفي فتحدّد بذلك قوّة الجملة ولكن (8) و (9 - أ) تمثلان توكيدا للإثبات ورد بصيغتين مختلفتين: صيغة الحصر وصيغة التقديم والتأخير. ولبادئ النظر لا دخل لهذين

التركيبين في الحديث عن النفي. ولكننا إذا أخذنا مأخذ الجدّ من حلّل "إنّما" إلى "إنّ" و "ما" (الاسترابادي، ج 1، ص 317) برز لنا النفي في هذه الصيغة.

وإذا لم نقتنع بذلك فإن دلالة (8) كثيرًا ما تترجم لدى النحاة والبلاغيين جميعًا إلى بنية أخرى هي أختها في القصر أقصد [ما، ... إلاّ...] بحيث نمثل لـ (8) بـ"ليس زيدٌ إلاّ بشرًا". فإذا صحّ هذا فإننا نكون في (8) أمام صيغة من الصيغ التي لا بدّ لفهمها من أخذ دلالة السلب بعين الاعتبار.

والمثال (9 - أ) وهو لبادئ النظر أبعد من (8) عن النفي، يمكن ترجمته إلى بنية [ما... إلاّ...] على نحو ما نجده في (9- ب):

(9) ب - لا نعبد إلا الله ولا نبايع إلا ملكَنا

ونحن بذلك لم نخرج عن معنى التوكيد ولكنّ لنا في هذا التوكيد تعاملا بين حرفين يسمان السلب هما "لا" و "إلاّ".

ونكتفي من هذه الملاحظات بتسجيل أمرين:

(أ) - أن السلب إذا عجّم بلفظ مخصوص يدلّ على النفي دلالة وضعية كان كما هو الحال في (7).

(ب) - أن السلب قد "يسهم" في تكوين دلالة بعض الأبنية {إنما، بنية التقديم والتأخير، "ما... إلاّ"...} دون أن تكون تلك الأبنية دالّة على النفي. ولكننا نسجّل إمكان ترجمتها إلى بنية يوسم فيها السلب. (وهذا شأن المثالين (8) و (9 - أ)).

غير أننا إذا حلّلنا النقطة الأولى (أ) وجدنا العبارة فيها تحتاج إلى تدقيق، نظرًا إلى وجود معطيات اختباريّة تدعو إلى ذلك. لننظر في الأمثلة التالية:

(7) **لم** تحبّ عزّة كثيرًا أبدًا

(10) أ - أحبت ليلى فتيان قريش **إلاّ** قيسًا

(11) كتب كولن ولسون "**اللامنتمي**"

(12) **ما** أنا **إلاّ** مواطن

(13) الحب الذي **لا يرى** الشمس يذوب

من الظاهر في هذه الأمثلة وجود ألفاظ مخصوصة تدلّ على النفي دلالة وضعيّة. وهي تمثل، إذا سلّمنا بأن المعنى البسيط للنفي هو السلب، تعجيما للسلب.

ولكن رغم ذلك فإن المثال (7) فحسب هو الذي يعتبره المتكلّمون بالعربية نفيا والبقية عندهم جمل إثباتية. وهذا يؤدّي إلى قولنا إن النفي تعجيم للسلب مطّردٌ، بما أننا لا نعرف جملة منفية لا حرف (أو فعل) نفي فيها، غيرُ منعكسٍ.

وتفسير هذه المعطيات بسيط في أغلبه. فحرف النفي في المثال (11) وهو أضعف الأمثلة يعجم السلب فعلا ولكنّه تعجيم يتصل بالمفردة فحسب. ومن الشائع أن لغات عديدة جعلت من الحرف المستعمل للنفي وسيلة لاشتقاق مقابلات معجميّة. وقريب ممّا نجده في (11)، إن لم يكن هو، استعمال بعض السوابق في الفرنسية مثل ("d é" او "des") أو (il-, im-, ir-) (انظر مثلا Boons، 1984) وكذلك في الانقليزية مثل "un-" (unlike) و "dis-" (dislike) (Jespersen، 1917 و Huddleston، 1988). ورغم أن هذه الطريقة في الاشتقاق ليست نظامية في العربية فهي ممكنة وقد شاعت في الكتابات الفنيّة والعلميّة ولكنّها لا تمثّل النفي بل هي مجرّد سلب للمقابل وتعادل "لا" في هذه الاستعمالات "غير".

والحرف "إلاّ" في (10) لا يمكن أن يكون إلاّ صورة معجميّة من دلالة السلب تولّد معنى الاستثناء (أو دلالة الاخراج) لا معنى النفي. وإن كانت ترجمته على وجه التمثيل إلى النفي ممكنة شريطة تحليل الكلام إلى جملتين كما هو بيّن في:

(10) ب - أحبّت ليلى فتيان قريش ولم تحبّ قيسًا

ونجد في (12) حرفين يعجمان السلب هما "ما" و "إلاّ" بهما وقع التخصيص والتوكيد.

أمّا في (13) فإن النفي ورد في صلة الموصول ومن المنتظر لمثل هذا الموقع، وهو أن يكون في مركّب جزئيٍّ ألاّ يجعل الجملة محمولة على النفي. فالحالة (13) شبيهة هنا بالحالة (11) في عدم اتصال النفي بالكلام كلّه بل بجزء منه. غير أن بينهما فرقًا. فالنفي في (11) هو طريقة من طرق الاشتقاق في حين أنه في (13) دخل على جملة (أي تركيب جزئي) يقتضيها الموصول. وهذا يعني أن (11) لا يمكنها مهما كان موقعها أن تكون نفيا في حين أن (13) باعتبارها جملة يمكن في مواقع أخرى غير موقع الحشو من المركّب الموصولي أن تكون نفيا.

والذي نخلص إليه من هذا التحليل الجزئي للأمثلة (7) و (10 - 13) أن من الخصائص التي يكون بها تعجيم السلب نفيا (لا استثناء أو توكيدًا مثلا) كون الكلام المتضمّن لحرف النفي مبنيًا من أوّله على النفي. لذلك لم يكن تعجيم السلب في (4) نفيا لأنه لاخراج خاصٍّ داخلٍ في عموم «فتيان قريش» من أوّل الكلام. ولذلك أيضا لم

تكن الجملة المنفية الصلة في (13) مؤدّية إلى سيطرة النفي على الكلام لأنها ليست الغرض من القول.

والمقصود ببناء الكلام من أوّله على النفي هو: أن يكون النفي أيْ وسمه بالحرف في صدر الكلام وأن يكون من ثمة الغرض منه. وهما خاصيتان تتطابقان في جلّ الأحيان ولكنّهما قد تختلفان أحيانًا. فيكون الكلام على النفي من حيث غرضه دون أن يتصدّر حرف النفي الكلام.

والحاصل من هذا أن النفي تعجيم للسلب بحرف دال على النفي وضعًا. ويشترط أن يكون هذا السلب في موضع الصدر وهنا يترابط على الأقلّ معطيان أساسيان في تعجيم السلب لتوليد النفي: (أ) مكانة صدر الجملة في تحديد المعنى (ب) تأدية المعنى في الأصل بحرف.

ونشير هنا إلى أننا سنهتم بخصائص العربية في وسم النفي دون مقارنة مع اللغات الأخرى. ولكن الدارسين (Dahl، 1979، Asher، 1994، ص 2770) استخلصوا من المقارنة بين عديد اللغات، وعددها عند دهل مائتان وأربعون لغة، أن أغلبها يعتمد وحدات حرفية ترتبط بالمحمولات أو بحروف منفصلة يقع بعضها في موضع قبل الفعل أو الفعل المساعد وبعضها الآخر بعد الفعل أو الفعل المساعد وبعضها الثالث يقع في الموضع الأوّل من الجملة أو الموضع الأخير. وسنرى أن العربية في عمومها لا تخرج عن هذا.

2. تعجيم الصدر بحرف النفي

لا يثير النفي في العربية مبدئيا أيّ إشكال من حيث تعجيمه. فقد خصّص له الواضع في النظام حروفًا تحدث معنى النفي في الكلام بعد أن تكتمل بنيته العامليّة. وخصّص له في النواسخ ناسخًا فعليا هو ليس إضافة إلى إمكان التعامل بين بعض النواسخ الفعلية وحروف النفي ({ماكان، لم يكن، لن يكون، ماصار، لا يصير...الخ}) لأداء فروق ووجوه تناسب مابين النفي والإثبات من تعامل بنيوي.

والذي نريده في هذه الفقرة هو النظر في قضية تتّصل بتفسير العلاقة بين موضع الصدر ومعنى النفي وخصائص الحرف. ومادّة هذا موجودة في كتب التراث ولكننا نستعيدها مركّزين على النفي تمهيدًا لمناقشة نظرية الأعمال اللغوية وموقف المستندين إليها من عمل النفي في الفصل الموالي.

من الاستعارات التي نجدها في كتب النحاة استعمال عبارتي "**الصدر**" و "**الذّيل**" لتحديد موضعين أساسيين من الكلام: موضع المعنى الذي ينبغي أن تحمل عليه الجملة والموضع أو المواضع التي تليه.

ويمثّل الصدر بالحرف أمرين أحدهما تغيير معنى الكلام والآخر التأثير في مضمون الكلام. أمّا "تغيير معنى الكلام" فيقتضي اعتبار الإثبات أصلاً وبقيّة أنواع الكلام بما في ذلك النفي فروعًا. والوجه في ذلك أن الإثبات لا يحتاج إلى واسم إذ يكفي في ذلك خلوّ الصدر من مغيّرات الكلام. وهو أمْرٌ مطّرد في لغات كثيرة وليست العربية في ذلك نشازًا. فتغيّر معنى الكلام يعني الانتقال به من الإثبات إلى غيره من المعاني.

ويقتضي هذا الفهم من جهة أخرى، أنّ الصدر موضع لتجلية قصْد المتكلّم من كلامه فهو بعبارة المحدثين موضع القوّة اللاقوليّة. ومن البيّن أن الأمثلة التي قدّمها المشتغلون بالأعمال اللغوية من أوستين إلى سورل وفندرفكن تبرز هذه الخاصيّة.

أمّا "التأثير في مضمون الكلام" فهو أمْرٌ يتصل بالبنية الإعرابية الدلالية. وله صور عديدة منها الأثر الإعرابي الذي يكون لمتغيّرات الكلام كالرفع والنّصب في النواسخ الحرفية والفعلية وما يترتّب عليها معنويا ومنها الأثر الدلالي كالانتقال من الخبر إلى الطلب أو من مجرّد الإثبات والنفي إلى توكيدهما.

ومن ميزات الصدر أنّه موضع لا يكاد يعجّم إلاّ بالحروف. يقول الاستراباذي (ج 4، ص 336): «كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفًا فمرتبته الصدر كحروف النفي (...) والتنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك». وهو رأي شائع وإن لم يكن صريحا دائما، لدى النحاة والبلاغيين جميعًا.

والسبب في ذلك على حدّ تفسير الاستراباذي (ج 3، ص 157، و ج 4، ص 336) يعود إلى مقتضَيات تخاطبية تتعلّق بالإبانة عن المقاصد. فعدم تصدّر مغيّر الكلام للكلام يؤدّي بالمخاطب إلى عدم التعرّف على قصد المتكلّم إذ هو يحمل الكلام على الخلوّ من المغيّرات. فإذا ذُكرت له وقد تأخرت عن موضع الصدر تردّد بين إرجاعها إلى أوّل الكلام وبين ترقّب كلام آخر يتسلّط عليه ذلك المغيّر ويؤثّر فيه.

وفي هذا الإطار النظري يكون حق النفي «صدر الكلام كغيره ممّا يغيّر معنى الكلام» (الاستراباذي، ج 1، ص 442).

إلاّ أننا نحتاج هنا إلى بيان السبب الذي يجعل الصدر يعجّم أساسًا بالحرف. والجواب عندهم واضح بسيط: «معنى الإنشاء هو بالحروف غالبًا» (الاستراباذي، ج 3، ص 49، وله صياغة أخرى، ج 4، ص 214: «والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف»). ونفسّر هنا الإنشاء وعلاقته بالنفي ثم تقييد الاستراباذي لكلامه بـ"غالبًا" معنى الحرف.

لا يخلو مفهوم الإنشاء من التباس والنقاش فيه قديما بالخصوص عند العرب وحديثا مع نظرية الأعمال اللغوية ثريّ لتعدّد المنطلقات والغايات من تحليل الظاهرة ولكن يمكننا الاطمئنان إلى أن الجامع بين التصوّرات العربية والغربية هو اعتبار الإنشاء «إحداثًا لمعنى باللفظ دون قصد مطابقة الكلام للخارج» (الاستراباذي، ج 4، ص 238، وشروح التلخيص، ج 1، خصوصًا تحليل الدسوقي في الحاشية، ص ص 164- 167). وميزة التعريف الذي نقلناه عن الاستراباذي تكمن في بيان التلازم بين المعنى الإنشائي ولفظه وبين الإنشاء والقصد. واللفظ في عبارة الاستراباذي، كغيره من النحاة والبلاغيين، لا يعني كلمة مّا أو الحرف الدالّ على الإنشاء فحسب بل يعني التركيب كلّه الذي يتلفظ به المتكلّم أي الملفوظ به على سبيل استعمال المصدر للدلالة على المفعول. ومن خصائص اللفظ بهذا المعنى أنّه وضعي أي «جعل (...) أولا لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئا عليه بين قوم» (الاستراباذي، ج 1، ص 21). وهذا الأمر على بساطته الظاهرة مهمّ جدًا في تحديد الإنشاء وفي ضبط طرق وسم القوّة اللاقوليّة خصوصًا إذا تذكّرنا تبرّم أوستين من غياب معايير نحويّة معجميّة للإنشاء (أوستين، المحاضرة السابعة 1970). فالمبدأ هنا بسيط وهو أن الإنشاء لا يحصل بدون اللفظ مما يعني أنّ الملفوظ يحمل معناه الإنشائي والأمارة على ذلك المعنى. ويستلزم هذا الفهم أن للمقاصد موضعًا في الكلام تتحدّد فيه وتستنتج منه. فخاصيّة الإنشاء مثلا أنه «لا يقصد به مطابقة الكلام للخارج» وعكسه الخبر. وهذا يقتضي أنّ المطابقة للخارج وعدمها أمور موجودة في الخبر والإنشاء جميعًا و«الفارق بينهما إنّما هو القصد وعدم القصد فالخبر لا بدّ فيه من قصد المطابقة أو قصد عدمها والإنشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولا لعدمها» (الدسوقي، الحاشية، ج 1، ص 166).

ورغم أن الإنشاء، مع توفّر شرط القصد وعدمه، يتحقّق باللفظ كلّه فإن اللفظ رشّح الصدر للتعبير عن هذا المعنى الإنشائي لأن الصدر موضع المغيّر والمؤثّر بحيث تفيض دلالته الإنشائية على المواضع التي ترد بعده وترتدّ (أو تتخزل "بعبارة الشريف" (1993)) تلك الدلالة المتفشية في اللفظ إلى الصدر.

ولكنّنا ندرس هنا النفي. فالكلام السابق بيّن بالنسبة إلى ما يسمّى في التصنيف النحوي والبلاغي الخبر والطلب أو الخبر والإنشاء بما أن الألفاظ الدالّة على الإنشاء مضبوطة حسب البلاغيين منذ السكاكي في المجموعة: {أ، ليت، يا، لام الأمر، لا الناهية} (ولمناقشة هذه المجموعة انظر السبكي، عروس الأفراح، باب الإنشاء) وهنا تخرج ألفاظ النفي عن مجموعة الحروف الدالّة على الإنشاء ومن ثمّة يخرج النفي كلّه عن قضيّة الإنشاء. غير أنّ للنفي هنا، مرّة أخرى، خاصيّة محيّرة. فحيثما كان حديث عن خصائص الأبنية الإعرابيّة والعلاقات بينهما (مثلا: نصب المضارع بعد {الواو، الفاء، أو}

أو الأبنية الدالة على عدم الوجوب) حشر النفي مع الحروف الدالة على الإنشاء. وحيثما كان حديث عن تصنيف للأبنية كان النفي صنو الإثبات في الخبر. والاجماع واقع في تصنيف النفي ضمن الخبر وواقع على اعتبار أبنية النفي أبنية تتصرّف إعرابيا ودلاليا تصرّف الأبنية الإنشائية. ولئن كان من الممكن إدخال النفي في مفهوم الإنشاء من هذه الزاوية فإنّ الإثبات سيظلّ ممثلا وحيدًا للخبر. ولكن تصوّر النحاة والبلاغيين العرب للمسألة كان أعمق. فقد ميّزوا بين الخبر والاخبار. ومجال التصديق والتكذيب (أي المطابقة) إنّما هو الخبر أما الاخبار فهو إيجاد للخبر بلفظ الخبر. فالخبر نفسه باعتباره بنية إنشاء أيضا ولا تنافي بين المفهومين (انظر الاستراباذي، شرح الكافية، في موضع الحديث عن أفعال المدح والذم ج 4، ص 238. وما نسبه الدسوقي في الحاشية، ج 1، ص 180 إلى السمرقندي من تصريح بأن «الاخبار ايضا إنشاء»).

وإذا صحّ هذا الفهم فإن الإنشاء هو كل إيجاد لمعنى باللفظ سواء قصد معه مطابقة الخارج أم لم يقصد. لذلك اعتبر التفتازاني أن الإنشاء «قد يقال على ماهو فعل المتكلّم أعني إلقاء مثل هذا الكلام كما أن الاخبار كذلك» (التفتازاني، المطوّل، والمختصر، ج 2، ص 235). بل إنّ في إطلاق الإنشاء على الكلام الذي لا يقصد منه المطابقة للخارج إشكالا سنعرض له في محلّه (انظر المغربي، ج 2، ص ص 235 - 237).

والحاصل من هذا أنّ الإنشاء هو إلقاء التراكيب وهو فعل يأتيه المتكلّم ويستوي في ذلك الخبر والإنشاء في المعنى التصنيفي. وبهذا المعنى يكون النفي والإثبات إنشاء بقدر ما تكون المجموعة {أ،...،لا الناهية} إنشاء.

وإذا عدنا إلى قاعدة وسم المعنى الإنشائي بالحروف وتقييد الاستراباذي لذلك بـ"غالبًا" فإننا نجد هنا أمرًا لطيفًا يعود بنا إلى التفكير في القسمة إلى خبر وإنشاء.

فإذا كان أمر الحروف بيّنا عموما في وسمها للإنشاء فإننا نجد تراكيب عديدة عدّت، مع خلاف بين النحاة والبلاغيين، إنشائية من ذلك بعض أفعال المقاربة وبالتحديد افعال الرجاء {عسى، حرى، اخلولق} وتركيبا التعجّب {ما افعله، أفعل به} وأفعال المدح والذم {نعم، بئس} والتقليل والتكثير {ربّ، كم}.

فهذه العناصر المعجمية تنتمي إلى قسم الأفعال أو إلى قسم الأسماء ورغم ذلك فهي في التشكل اللفظي على الأقل في الموضع المخصص للحرف.

وتفسير هذا عند النحاة بالخصوص والبلاغيين بالتّبع يعود إلى تصوّرهم للعلاقات بين أقسام الكلام وتعليلهم لها.

فمثلما يشابه الحرف الفعل إذا تضمّن معناه (مثال "ما" ومشابهتها "لليس") فإن الفعل قد يشبه الحرف. وهذه الحالة تقوم فيها المشابهة على اكتساب الفعل معنى الإنشاء الذي خصص له الواضع حرفًا. لذلك كانت "عسى" فعلا غير متصرّف بسبب تضمّنه لمعنى الإنشاء الذي استلزم إعطاء الفعل حكم الحرف "لعلّ" (ابن يعيش، ج 7، ص 116 مثلا). وفي هذا المسلك ينخرط تفسير افعال التعجب والمدح والذم.

أمّا كمْ فهي اسم سواء أنشأنا به الاستفهام أو التكثير. ولكنّه اسم يتضمّن معنى الإنشاء. فالمسألة إذن تقوم على ما يكون للاسم من معنى الحرفيّة أو مايكون منه للفعل كما أن للحرف على نحو مطّرد معنى الفعليّة. والمقصود بالمعنى هنا شيء مجرّد جدّا تعبّر عنه بعض النظريات بالمقولة. وبهذا نفهم لم اعتبرت أسماء الاستفهام والشرط مثلا «دالّة على معنى في أنفسها [بما أنها أسماء] ودالّة على معنى في غيرها [بما أن لها قوّة إنشائية]» (الاستراباذي، ج 2، ص 461، ومابين معقفين من عندي) ولِمَ يمكن للحروف أن تسدّ مسدّ الأفعال كماهو الحال في بعض نظريات النداء عند العرب ولِمَ عبّر النحاة والبلاغيون عن معاني الحروف بأفعال.

وإذا اتضح لنا:

- أنّ الإنشاء عامّ في الأبنية جميعًا إذا حملناه على معنى إلقاء الكلام خبرًا أو إنشاء
- وأنّ الصدر في الكلام هو موضع وسم الإنشاء
- وأنّ الحرف هو العلامة الدالّة على الإنشاء
- وأنّ ما يحقّ له التصدّر ولو من غير الحروف يتضمّن معنى الحرف.

فإنّنا نحتاج إلى فهم ما يرشّح الحرف لأن يكون المعبّر عن الإنشاء فيحتلّ من الكلام موضع الصدر.

من ثوابت المنوال النحوي العربي الأصل التالي الذي صرّح به الاستراباذي (شرح الكافية، ج 2، ص 471): «... أن عادتهم [أي العرب] جارية في الأغلب في كل معنى يدخل الكلام أو الكلمة أن يوضع له حرف يدلّ عليه (...) أو يوضع لـ [ـه] ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال» . وترتد إلى هذا الأصل جميع الحروف في العربية سواء أكانت للجرّ أم للعطف أم للشرط أم كانت مشبهة بالفعل.. الخ.

غير أنّ هذا الإطار العامّ يبيّن لنا افتقار الحرف إلى التركب مع غيره وغير الحرف قد يكون مفردًا وقد يكون جملة. ومن خصائص حروف النفي، بصفة عامّة،

أنها حروف تفتقر إلى الجمل لا إلى المفردات شأنها في ذلك شأن حرف الاستفهام أو التمني أو النهي مثلا. وإذا لم تكن في اللفظ جملة كما هو الحال في "لا" التي يجاب بها عن استفهام وجب تقدير الجملة. ونلاحظ عرضًا أن هذا الأمر يدعّم مرّة أخرى نظرية المبرّد في النفي باعتباره ترديدًا إذ يكشف لنا عن أساسٍ آخر نحويّ.

والمفارقة الأساسيّة في نظريّة الحرف في النحو والبلاغة العربيّين أن الحرف الذي يتميّز بتمثيله للإنشاء لاتكون له هذه القدرة التمثيليّة إلاّ إذا ركب إلى غيره أمّا إذا انفرد «فلا معنى له أصلا إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدلّ على أنّ في ذلك الشيء فائدة فإذا انفرد عن ذلك الشيء بقي غير دالّ على معنى أصلًا» (الاستراباذي، ج 1، ص 37). ولئن كانت حاجة الحرف إلى التركيب ليدل واضحة بما أن الألفاظ لم توضع، حسب مبادئ النحاة أيضا، إلا لتستعمل مركبة فإننا لسنا متيقّنين من أن الرضيّ يبالغ إذ يسلب من الحرف منفردًا كلّ معنى.

ولعلّ في تعريف الحرف ما يفسّر بعض الذي قصد الرضيّ وغيره من النحاة. فمن الثابت في تعريف الحرف أنّه يدلّ على معنى "لا في نفسه" أيْ يدلّ عليه في لفظ غيره فهو "موجب لمعناه" في ذلك اللفظ. ويقتضي هذا أن للفظ قبل تركّبه مع الحرف معنى فإذا تركب إليه الحرف أحدث الحرف في ذلك اللفظ معنى ينضاف إلى معناه الأصليّ (الاستراباذي، ج 1، ص 36) بحيث أن "ما" إذا تركبت إلى "قام زيد" جعلت "قام زيد" منفيا وأوجدت فيه معنى النفي فدلّ ذلك المضمون على معنى النفي. وهذه الفكرة إذا أردنا أن نعبّر عنها تعبيرًا أوضح تعني أن الحرف باعتباره ذا دلالة إنشائية تنتشر دلالته في مضمون اللفظ الذي تركّب إليه الحرف فيكون المضمون منفيًا في النفي ومستفهمًا عنه في الاستفهام ومطلوبا غير ممكن في التمنّي.. الخ. وبما أن أمر الكلام إذا دخلته الحروف وغيّرت معناه، ومنها حروف النفي، على هذا فإنّ ترشيحها للتعبير عن إنشاء الجملة وقوّتها اللاقولية وقصد المتكلّم من إلقائها يصبح، في ما نقدّر، ذا قيمة تفسيريّة مهمّة. غير أننا نترك البحث في أبعاد نظرية الحرف عند العرب وقيمتها لنركّز على قضيتنا في هذه الفقرة أي وسم قوّة النفي.

إنّ النتيجة البديهية التي يسلم إليها ماسبق من معطيات هو أن كلامًا ما لا يكون نفيا إلاّ إذا توفّر فيه الشرطان التاليان:

- وسم الصدر بحرف من الحروف الأربعة أو "بليس" الفعلية الحرفية
- أن يكون هذا الوسم في أوّل الكلام لا في حشوه.

وليست تخفى بساطة هذه القاعدة. ومأتى بساطتها أن لإنشاء النفي دليلا من اللفظ عليه ولا يحتاج إلى تخمين أو حدس لاكتشاف قوّة النفي اللاقولية. وهذا رأينا

في جميع الأعمال اللغوية. ولكننا إذا استحضرنا تصوّرات المشتغلين بالأعمال اللغوية وتصوّراتهم للنفي أضحت هذه البساطة أمرًا مطلوبًا الاستدلال عليه.

ويتطلّب موضع النفي وتصدّر حرف النفي للكلام شيئًا من التدقيق. فإذا أخذنا الأمثلة التالية:

(14) زيدًا {لم، لن، لا} أضربه

(15) زيدٌ {لم، لن، لا} أضربه

(16) زيدٌ ما ضربته

(17) ؟ زيدًا ما ضربته

لاحظنا أنّها جميعًا تتضمّن حروف نفي لا تتصدّر الجملة من جهة اللفظ. وهو أمرٌ يبرز بالخصوص في (15) و (16) أمّا (14) فاللفظ المنصوب في الموقع الأوّل يؤذن بأنه معمول قد تقدّم على عامله أوْ معمول لفعل مقدّر على أحد القولين في النحو العربي.

ولا يبرز الإشكال في (14) إلا إذا اعتبر المعمول متقدّمًا على عامله وما يتصل به من حروف النفي أما في حالة القول بالتقدير فنحن أمام جملتين يتصدّرهما إنْ تقديرًا وإنْ نصًا حرف النفي. ووجه الإشكال هو أنْ تكون قوّة الجملة النفيَ وأن لا يتصدّر حرف النفي الجملة. وحلّ الإشكال حسب المبادئ النحويّة هيّن بما أننا بتقديم "زيدًا" في (14) لم نغيّر معنى الجملة ولم نعجّم صدرها بحرف آخر ولا يمكننا حمل الكلام من أوّل الأمر على معنى ينقضه النفي في ما بعد. فجواز عملية تقديم المعمول مع النفي تسوغ كما ساغت في الإثبات ففي العلاقة التلازمية بين [لن ↔ سوف] ما يفسّر إمكان تخطّي العامل لها وفي دلالة [لم + مضارع] على المضيّ ما يجعل الحرف كالجزء من الفعل وفي عمل العامل في مابعد "لا" ما يسمح بعمله في ما قبلها (الاستراباذي، ج 1، ص 442، وابن يعيش، ج 7، ص 113). وهذا الأمر مهمّ في تفسير أبنية كثيرة أبرزها الأبنية التي تكون بنواسخ فعلية منفية أي مجموعة {مازال، مانفك، مافتئ، مابرح} على ما تحتمله من دخول {لم، لن، لا} عليها. فرأى جمهور النحاة على أن تقديم أخبار هذه النواسخ المنفيّة عليها جائز {قائما لم يزل زيد، منطلقا لن يبرح عمرو، خارجًا لايزال بكر... الخ} ولكن الخلاف وقع في خصوص "ما" بين تجويز تقدم الخبر المنصوب عليها («قائما مازال زيد») حملا لها على أخواتها وعدم تجويزه لاقتضائه تقديم ما يتعلّق بحرف النفي الذي يستوجب الصدارة عليه. فعدم جواز ذلك كعدم جواز تقديم "زيدًا" في مثل هذا الاستفهام " *زيدًا أضربت" (ابن يعيش، ج 7، ص 113). وهذا ما جعلنا نضع أمام المثال (17) علامة استفهام تتصل بمدى نحويّته.

ومهما يكن أمّر هذا الخلاف فما يهمّنا هو أنّ عملية التقديم والتأخير مع ظهور أثر العمل الذي للنفي لا تجعل العنصر المقدّم في صدر الجملة إلاّ على سبيل اللفظ لا المعنى ممّا يجعل قوّة الجملة في جميع الحالات هي قوّة النفي وممّا يعني أن الصدر موضع معنوي وليس موضعًا لفظيًا ولكنه قد يتطابق، ولعلّه الأصل الافتراضي، مع الموضع اللفظي.

غير أن هذا النقاش في حدّ ذاته ليس ذا أهمية كبيرة بالنسبة إلى تعجيم حروف النفي للصدر وإنما أهميته تكمن في أمرين:

أولهما أنّه يؤذن بتعامل النفي، قوّة لاقوليّة، مع ظواهر إعرابية دلالية يفيدها التقديم والتأخير فـ (14 - أ) مثلا لا تعادل دلاليا وتداوليا (14 - ب):

(14- أ) زيدًا {لم، لن، لا} أضربه

(14- ب) {لم، لن، لا} أضرب زيدًا

وثانيهما أن الحالات التي مثلنا لها بـ (15) و (16) حالات تطرح مشكلة جديّة حول تعجيم الصدر بحرف النفي. فهي حالات تقوم على بنية ابتداء وإخبار. وكان فيها الخبر جملة منفية. وإذا طبقنا قواعد تعجيم الصدر كانت الجملة كلّها إثباتًا لعدم تصدّر مغيّرات الكلام. لكنّ في الأخذ بهذا شيئا من عدم المناسبة بين قول نحويّ ينهب هذا المذهب وإدراك المتخاطبين العاديين لقوّة النفي في الجملة بحيث يعتبرونها جملة منفية. بل إذا طبّقنا اختبار الترجمة من العربية إلى الفرنسية أو الانقليزية لأدّى الأمر إلى بنية لفظية يتصدّرها اسم على وجه الابتداء ويكون خبرها جملة منفية أيضا، وهذا منتظر بداهة. ولكنّ المتكلّم بالفرنسية أو الانقليزية سيحمل قوّة الجملة المترجمة على النفي. لذلك علينا أن نجد تفسيرًا منسجما مع المبادئ التي استخلصناها في تعجيم النفي وتحديده ومتوافقا مع حدوس المتخاطبين «أمراء الكلام الواقعيين إنتاجا وفهما». وهذا ما نرجئه إلى الفقرة الخامسة من هذا الفصل.

3. "أنفي" في أول الكلام ومسألة الفعل الإنشائي

نتناول في هذه الفقرة العلاقة بين القولين (18) و (19) التاليين والفروق بينهما:

(18) لم يضرب زيدٌ عمرًا

(19) أنفي ضرب زيد لعمرو

ومن البيّن أنّ الإشكال يتعلّق في جزء منه بما يسمّى بالفعل الإنشائي باعتباره واسمًا للقوّة اللاقولية على حدّ تعبير سورل. ولكنّ للإشكال عندنا جانبا آخر. فقد أبرزنا في الفقرة السابقة أن الواسم الأساسي للقوّة اللاقولية في العربية وحسب المنوال النحوي العربي هو الحرف. والنفي لا يخرج عن هذا المبدإ. وهذا مالم تقله أي نظرية من النظريات التداولية في ما نعلم. بل إن في التركيز على الفعل الإنشائي منذ أوستين إحصاءً وتصنيفا وتحليلا ما يدلّ دلالة قاطعة على أنه عندهم يمثل معنى الإنشاء كما يمثل الحرف، في العربية ونحوها، معنى الإنشاء.

ويقتضي هذا منا النظر في علاقة حروف النفي (والحروف المغيّرة للكلام عمومًا) بما يؤدّي معناها من الأفعال ثم النظر في البنية المبدوءة بفعل إنشائي عامّة وبالفعل أنفي تحديدًا على ما في (19). لنخلص بعد ذلك إلى تقديم تصوّرنا عن العلاقة بين (18) و (19) والفروق بينهما.

وتقوم بين الحروف والأفعال والأسماء حسب المنوال النحوي العربي علاقات تداخل عديدة من جهتي اللفظ والمعنى (راجع الشريف، 1993، ص 557. باعتباره خطاطة تتضمّن برنامج عمل). وما يهمّنا منها هنا هو العلاقات بين الحروف والأفعال التي يمكن تصنيفها إلى صنفين أساسيين: صنف أول يقوم على المشابهة وصنف ثان يقوم على النيابة. وتبرز المشابهة بالخصوص في الحروف المشبهة بالفعل. ووجه الشبه الدلالي المعنوي يبرز في طلب {إن وأخواتها} لجزئين في الكلام مثل الأفعال المتعدّية. واستلزمت هذه المشابهة أن يكون في "إنّ" معنى "أكّدت" وفي "كأنّ" معنى "شبّهت" وفي "لكن" معنى "استدركت"... الخ. غير أننا نجد الوجه المقابل لمشابهة الحروف للأفعال وهو مشابهة الأفعال للحروف معنًى وهي المشابهة التي تفسّر بها إنشائية عسى في الرجاء ونعم وبئس وما إليهما في المدح والذم وجمود فعل التعجب ... الخ (ابن يعيش، ج 7، ص 143).

أما الصنف الثاني فدائر على مفهوم النيابة. فالحروف اختصارات للأفعال والجمل تؤدّي بأخصر لفظ معاني تلك الأفعال فتنوبها. وهذا المبدأ مطّرد في الحروف جميعًا سواء أكانت مغيّرة لمعنى الكلام أم لم تكن (ابن يعيش، ج 2، ص 15، وج 8، ص 7 مثلا). لذلك نترجم ما النافية إلى أنفي وهمزة الاستفهام إلى استفهم وحروف العطف إلى أعطف وحروف الجرّ بحسب معانيها (ألصق، ابتدئ... الخ).

ولهذا السبب لا يجوز حذف الحروف «لأن الغرض منها الاختصار واختصار المختصر إجحاف» (ابن يعيش، ج 8، ص 7). ويستلزم هذا أنّ وسم الصدر بحرف نفي، وهو ما يعنينا في هذه الفقرة، وإن دلّ على نيابة الحرف لـ"أنفي" فإنّ "أنفي" لا يُعوّضه إلا على سبيل التمثيل. فنظريّة نيابة الحرف عن الفعل والجملة لا تعتبر الأمر على وجه

التشارط بحيث أن "ما" تدل على "أنفي" وتعوّضها ولكن "أنفي" لا تعوّض "ما" والحجج على ذلك كثيرة. من أبرزها ما قيل في حروف النداء التي تنوب مناب "أدعو" أو "أنادي". فوجودها دليل على النداء في حدّ ذاته أي أن الكلام إنشاء للنداء ووجود الفعل الذي ينوبه دليل على وقوع إنشاء النداء أي أن الكلام على الإخبار بالنداء (ابن يعيش، ج 8، ص 7).

وقياس النفي على هذا يفضي إلى أن النفي يكون بحرف ويكون بما ينوب عنه الحرف. غير أن وجود الحرف يدلّ على النفي بنفسه لأنه ينشئ النفي ولنسمها دلالة نصيّة أمّا وجود الفعل فيدلّ على نفي المضمون بواسطة دلالته على النفي الذي تسلّط على ذلك المضمون ولنسمّها دلالة مستلزمة والأصل في هذا هو النظر في العلاقة بين الحرف الإنشائي والفعل الموافق له. فلئن كان كلاهما لفظًا فإن الحرف يدلّ على فعل المتكلّم أي إلقاؤه للنفي (أو غيره من الإنشاءات) أما الفعل فهو من الكلام نفسه.

غير أنّ هذا التمييز بين تعبير الحرف عن فعل المتكلّم وربط الفعل بنفس الكلام لا يفسّر العلاقة التي تقوم بين "ما" مثلا و "أنفي" كما أنه لا يفسّر لنا العلاقة بين ليت و"أتمنى" أو همزة الاستفهام و"أستفهم"... الخ. فحروف النفي لم توضع لفعل المتكلّم (أي إنشائه) وإنما هي وضعت على سبيل الاختصار للنفي في حدّ ذاته باعتباره حالة قلبية (أو عرفانيّة ذهنيّة بعبارتنا اليوم)، اعتقادية تدلّ على المخالفة. وإذا أدخلنا هذا الاعتبار، وهو متأت من نظرية الكلام النفسي التي أثرت تأثيرًا قويا في تصوّرات البلاغيين، فإن كلاً من "ما" و "أنفي" تشكّلان لفظيان موضوعان للدلالة على معنى النفي إذا تصوّرنا، أو افترضنا، وجود خارج ذهني (غير الخارج الواقعي المادي). لكن حلّ هذا الإشكال ممكن بطرق مختلفة. أولها، وهو ما يعنينا في هذا السياق، أن دلالة "ما" على "النفي القلبي" الاعتقادي متأتية من وضع هذا الحرف لأداء كلام منفي بحيث أن استعمال "ما" يكون لإنشاء النفي وإنشاء النفي يتحقّق بتحقّق هذا الحرف الدال على معنى النفي، وهو حلّ قريب مما اختاره ابن يعقوب المغربي بالنسبة إلى التمنّي (مواهب الفتاح، ج 2. ص 237).

وثانيها وهو عامّ، ومفيد لبقيّة العرض، أنّ النفي، معنًى قلبيا، من المعاني التي نحتاج إلى التعبير عنها تعبيرًا إنشائيا خالصًا يبيّن العلاقة بين اعتقاد المتكلّم المنشئ وبين مضمون الكلام (وهو كلام سبق إثباته إن واقعا وإن تصوّرا بالنسبة إلى النفي) ويكون ذلك بالحروف وتعبيرًا حدثيًا على وجه الاخبار عن ذلك التعبير الإنشائي. فتكون اللّغة قد وفّرت لنا في النفي نصب العلامة الدالّة عليه وتسمية عملية نصب تلك العلامة.

وإذا صحّ هذا التمييز بين الحرف والفعل في علاقتهما بالحالة الذهنية التي نسميها النفي فإنّ تعويض الفعل للحرف أو نيابته عنه غير ممكنة لأنّ دلالة الحرف

إنشائية خالصة ليست في الفعل أو قل إنها تحتاج إلى شروط عرفية مقامية ليست من صميم النظام. أما ما يوجد في النظام فهو استلزام الفعل "أنفي" لإنشاء النفي بالحرف دون أن يكون الفعل نائبا عن الحرف.

وهذا لا يمنع من النظر في ما يدعو المستعملين إلى حمل أشباه المثال (19) على النفي وفي ما دعا الباحثين في الأعمال اللغوية إلى إيلاء "الفعل الإنشائي" تلك الأهمية التي ألمحنا إليها. كما لا يمنع أيضا من النظر في خصائص مثل هذه الأفعال {أنفي، أتمنى، أرجو،..} التي تبدأ بها بعض الجمل.

ونحتاج في هذا السياق إلى العودة إلى أصل الإشكال كما طرح عند أوستين. فمن بين القضايا الأساسية التي اهتمّ بها أوستين قضيتان مختلفتان وإن كانتا مترابطتين. الأولى هي التمييز بين الإنشاء الأولي والإنشاء الصريح والثانية هي الاستعمال الإنشائي (أو الانجازي) للأفعال واستعمالها الوصفي الخبري.

وبقطع النظر عن تحليل أوستين لهاتين القضيتين فإن الثابت في محاضراته أنّ استعماله لعبارة "الإنشائي" ملتبس نوعًا ما فرغم إبرازه منذ المحاضرة الأولى أن الإنشاء لا يتعلّق بالأفعال بل بالجمل والكلام أو بعملية القول فإن مسار تفكيره اتجه خصوصا وبوضوح في المحاضرة الأخيرة نحو الأفعال التي تعبّر عن القوّة الإنشائية الصريحة أو يؤوّل بها الإنشاء الأولي. والحقّ أن كلام أوستين في هذا الباب لا يخلو من تردّد، وهو تردّد المكتشف، وغُموض، مأتاه، في ما نظنّ، اشتغاله على المعاني القلبيّة والتشكّلات اللفظية المعبّرة عنها. بيان ذلك أن أوستين بعد أن اختبر معايير معجمية ونحويّة للوصول إلى معيار مبسّط موحّد في تحديد الإنشائيات وجد نفسه في مأزق. وبعد أنْ صرّح بفشله في العثور على معيار نحويّ (Austin، 1970، المحاضرة السابعة) اكتفى بتقرير أمرين اعتبرهما وجيهين حدسيا أولهما أنّ الفعل الدالّ على الإنشاء ينبغي أن يكون مسندًا إلى المتكلّم ووجاهة هذا المعيار متأتية من كون الإنشاء عمل يقوم به متكلّم ما وثانيهما أن يكون هذا الفعل في صيغة دالة على الحاضر لأن الإنشاء متّصل بزمان التكلّم. من هنا فإن نقده للفرضية التي وضعها على أنّ الإنشاء يكون مسندًا إلى ضمير المتكلّم في المضارع المرفوع المبني للمعلوم نقْد مفيد لما أبرزه من حالات معاكسة ولكنّه لم يمسّ جوهر اختبار القول الإنشائي من خلال الفعل الإنشائي. وهذا في ما نظنّ الانزلاق الأساسي في نظرية الأعمال اللغوية. وهو انزلاق ناتج عن عدم التمييز بين الإنشاء باعتباره فعل المتكلّم والأثر اللفظي أو الكلامي الدالّ عليه. فمنطلق تفكير أوستين هو الأقوال أي إلقاء الكلام الإنشائي ثم انحصر شيئا فشيئا في الكلام نفسه بل في جزء منه هو الفعل الذي يتصدّر لفظا بعض الأقوال. وعليه كان قياس الأقوال التي لا فعل "إنشائي" يتصدّرها (أي الإنشاء الأوّلي بعبارة أوستين) فوقع

تقديره إن تمثيلا، كما هو الحال عند أوستين وإن بصفة نظاميّة بتأثير من بعض التوليديين (كاتز و بوسطال (Katz & Postal) وروس (Ross، 1970) بالخصوص). وما إن وقع هذا الانزلاق حتى أصبح التفكير في الأعمال اللغوية، في جانب كبير منه على الأقلّ، تفكيرًا في الأفعال الإنشائية. ومصداق ذلك ما نجده عند سورل (Searle, 1982) حين اعتبر كلّ قول مبنيًا بفعل إنشائي صريح أو مقدّر. ومن البديهي أنّ الباحثين في الأعمال اللغوية لم يقولوا البتّة أنّ الإنشاء يساوي الفعل الإنشائي ولكن طريقة تفكيرهم في الإنشاء تدلّ على أنّ الأمر كذلك أو قل إنهم يفكرون في الإنشاء من خلال التفكير في الفعل الإنشائي.

ولا يخرج سورل عن هذه الملاحظة رغم تمييزه القويّ نظريا بين العمل اللغوي ذي الطابع المؤسسي التكويني والتعبير عنه بلغة من اللغات أي اصطلاح من الاصطلاحات بحيث يكشف هذا الاصطلاح عن المؤسسة وقواعدها ولكنه لا يمثّلها. ولكن أليست خصائص الفعل الإنشائي التي أثرت تأثيرًا بالغًا في تحديد الإنشاء والأعمال اللغوية وواسم القوّة اللاقولية هي خصائص لغة من اللغات واصطلاح من الاصطلاحات؟ والسؤال الأهم: هل نحتاج حقًا إلى فعل يسم الإنشاء أو يقدّر لتمثيل القوّة اللاقولية؟

ننبّه إلى أنّ القصد من هذا السؤال يتجاوز مالاحظه الدارسون من تدخّل معطيات تحفّ بالكلام كالحركات وتقاسيم الوجه أو تنغيم الجمل.. الخ ممّا يؤثّر، في مقام المشافهة، في تحديد قوّة الأقوال كما لا نقصد ما نجده من ظواهر نظاميّة في العربية مثلا عند اضمار بعض الأفعال لإنشاء التهنئة أو الدعاء أو الشكر أو الإغراء أو التحذير[4] بل نقصد بالخصوص جانبا أكثر جذريّة نصُوغهُ على النحو التالي: هل في الفعل الإنشائي دلالة على الإنشاء حقًا؟

من المعطيات المهمّة في التصوّر النحوي والبلاغي حديث النحاة بالخصوص عن الفعل الإنشائي. وهم يقصدون به نفس مايقصد إليه التداوليون المحدثون أيّ إيجاد شيء في الكون بلفظ مّا دون قصد المطابقة أو عدم المطابقة. ومن المعايير التي وضعوها للفعل الإنشائي معياران أساسيان أحدهما هو أن «لا يسند فعل الإنشاء إلاّ إلى منشئه وهو المتكلّم (...) ولا يمكن اسناده لغير المتكلّم» (ابن هشام، هامش شرح المفصّل، ج 7، ص 14) والآخر أن يجيء في الأغلب بلفظ الماضي (الاستراباذي، ج 1، ص 346).

ونترك جانبا مقارنة هذين المعيارين بما عليه الدارسون منذ أوستين لنؤكّد أن هذا الفهم للفعل الإنشائي يتصل أساسا بما أسماه الاستراباذي بالإنشاء الإيقاعي

{بعت، اشتريت،...} أو ما اُصْطُلِحَ عليه بالعقود. ولكنّ الأمر لا يقتصر على الأفعال التي تنجز بها العقود فقد رأينا أن الحروف تترجم إلى أفعال تدلّ على معنى الإنشاء فيها وكلّ فعل «تضمّن ماليس له في الأصل وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل» (ابن يعيش، ج 7، ص 143) عبّروا عنه بفعل إنشائي مثل صيغ التعجب التي تترجم إلى "تعجّبت" ومن ذلك أيضا أسماء الأفعال "فأفّ" بمعنى "تضجّرت" و "أوّه" بمعنى "توجّعت" (الاستراباذي، ج 3، ص 83).

ومن هنا يمكننا أن نتساءل: متى يكون الفعل المسند إلى المتكلّم على مثال الماضي إنشائيا؟

الإجابة التي نستخلصها من كتب النحاة والبلاغيين، دون تحليل ودون توسّع، يمكن إرجاعها إلى وجود معنى إنشائي طارئ على ذلك الفعل. "فبعت" بصيغته الدالة على الانقضاء والاسناد إلى المتكلّم لا إنشاء فيه. ولكن إذا قصد به المتكلّم حصول بيع بغير هذا اللفظ كان اللفظ المستعمل مقصودًا به مطابقة الخارج وإذا حصل البيع في الحال بذلك اللفظ كان فعلا بلا خارج تقصد مطابقته فطرأ عليه، بمعونة القرائن والحال، معنى إنشائي (الاستراباذي، ج 4، ص ص 11- 12).

ومن البيّن هنا وإن لم يقل ذلك النحاة صراحة أن الأمر يتصل بإلقاء الجملة داخل مؤسسة اجتماعية مّا مثل مؤسسة التجارة بالنسبة إلى "بعت" و "اشتريت". وهذا مايجعل ربط الفعل الإنشائي بمثال الماضي يفقد قيمته الكليّة ليعبّر عن خصوصية اصطلاحية تاريخية. بل إننا نجد من الاستعمالات مايكون إنشائيا مبنيا للمجهول (فُتِحَت الجلسة...) فلا شيء يمنع من أن تَقْضِيَ عبارة "أبيع" أو "أشتري" أو "يبيع" (مسند إلى الغائب) الحاجة المقصودة من استعمالها لو توفّرت شروط اجتماعية لذلك أما تأويلها فتسمح به اللغة لأنها تتكهّن به من ذلك أن الاسناد إلى الغائب في "يبيع" هو ضرب من الالتفات في الضمائر من المتكلّم إلى الغائب بحيث يوضع هذا في الاستعمال موضع ذلك كما وضع الماضي في الترحّم والدعاء أو البيع موضع المستقبل أو الحاضر تفاؤلا أو تقوية لمعنى الإنشاء الطارئ.

ومؤدّى هذا الكلام أنّ كل فعل، ولا استثناء، مرشّح لأن يكون إنشائيا. وهو رأي لا يوافق عليه التداوليون. وهذا ليس بغريب لأن "بعت" و "اشتريت" عندهم لا يمكن أن يكون في ذاته إنشائيا وإنما فيه قوّة إنشائية مضمرة تُسيّره من قبيل "أوافق على البيع" أو "أقبل البيع" أو ماشابه. ولكنهم لم ينتبهوا إلى انه لا شيء في "أوافق" أو "أقبل" يدلّ على إنشائيته بما في ذلك مثال المضارع المرفوع والاسناد إلى المتكلّم فهما أمْران

موجودان في "أنظر" و "أرقص" و "آكل". ولا أحد صنف هذه الأفعال الثلاثة في صنف من أصناف القوى الإنشائية.

والسبب الذي يجعل جميع الأفعال، مبدئيا، مرشّحة لأن تكون إنشائية هو أن معنى الإنشاء ليس واقعا في دلالتها المعجميّة وإنما هو معنى طارئ بصورة من الصور ويبرز لأدنى مناسبة بين الكلام والمقام إذا توفّرت شروط اجتماعية تسمح باستعمال "آكل" أو "أرقص" استعمالا إنشائيا.

من هنا كان البحث في الأفعال الإنشائية وتصنيفها بحثا في بعض ما رشّحته اللغة واستعمله أهل لسان مّا في فترة من التاريخ محدّدة ولكنها فترة لا تمثل جميع ما ترشحه اللغة ومن ثمة لا تمثل الأفعال الإنشائية. بدليل أن كثيرًا منها ماعاد مستعملا لانقضاء شرطه التاريخي وكثيرٌ منها مستعمل ولا فعل يدلّ عليه أو يعوّضه.

وإذا ثبت تصوّرنا هذا لأمر الفعل الإنشائي فإن القسم الوحيد من الأفعال التي تبقى بصفة قارّة ثابتة معبّرة نظاميا عن الإنشاء في المعنى الذي يذهب إليه التداوليون المحدثون ولعلهم يبحثون عنه وفيه هو قسم الأفعال الدالة على المعاني الإنشائية التي تصبت الحروف أمارات عليها.

غير أن هذا الفهم لا ينسجم كذلك مع تصوّر المنوال النحوي العربي للعلاقة بين الحرف والفعل. فتمثيل أنفي، مجرّد تمثيل لـ {ما، لا، لن، لم} لا يعني أنها شيء واحد لأن في الفعل جزءا مما يدلّ عليه الحرف ولا يقوى قوته في التعبير عن ذلك الجزء. وأمّا تعويض أنفي، في الاستعمال، لـ {ما، لا، لن، لم} فهو تعويض يعود بنا إلى أصل الإشكال الذي طرحناه في علاقة (18) بـ (19).

وعمومًا فإن القول (18) «لم يضرب زيد عمرًا» قول منفي عجّم فيه الحرف "لم" النفي على نحو وضعي. أمّا القول (19) «أنفي ضرب زيد لعمرو» فهو قول إثباتي يشبه (19):

(19) - أ - أثبت ضرب زيد لعمرو

- ب - أعلمُ أن زيدًا ضرب عمرًا

- ج - أظنّ أن زيدًا ضرب عمرًا

(د) أرى أن زيدًا ضرب عمرًا

(هـ) أزعم أن زيدًا ضرب عمرًا

ولكننا قد نرى فيه اختلافًا عن (19 - و):

(19) - و - ضرب زيدٌ عمرًا

هذه الحالة الأخيرة أوضح لأنّ الفرق بين (19) و (19 - و) هو فرق بين جملتين تسيّرهما قوتا إثبات مختلفتان وإن كانتا صادرتين، بحكم الإثبات فيهما، عن يقين. فقوّة الإثبات في (19 - و) تتصل بتخصيص زيد بالضاربية وعمرو بالمضروبية. ولكنها في (19) تتّصل بتخصيص الاعتقاد الذي يصدر عنه المتكلّم بإزاء ضرب زيد لعمرو. فمجال (19 - و) هو "الحدث الواقعي" ومجال (19) هو الحدث الاعتقادي الذهنيّ الذي يتصل بدوره "بالحدث الواقعي". ولا تختلف (19) في هذا عن (19 - أ) لذلك ينبني كلاهما على اقتضاء (19 - و) بحيث يكون مضمونهما معلومًا، أو يفترض فيه ذلك، بين المتخاطبين [5] ويعني هذا أننا في (19) وشبيهتها (19 - أ) أمام جملتين تحتوي إحداهما الأخرى وفي (19 - و) نحن أمام جملة واحدة تشرح (19 - أ) القوّة التي تسيّرها وتعبّر (19) عن مخالفة ذلك الشرح وتلك القوّة. ونلاحظ أن هذا يوافق ما بين (18) و (19 - و) من تلازم يقتضيه مبدأ التقاول. وهو توافق وتواز يبيّن أن في الاختلاف، على ضآلته البادية، ما يكفي للتمييز بينها وتصوّر المقامات المناسبة لكل واحدة منها. ولكن قبل الوصول إلى هذا صنعنا في (19) أمثلة تمثّل أفعالا دالّة على اليقين (أعلم) أو الظنّ (أظنّ) أو الجزم في الاعتقاد (أرى) أو عدم الوثوق عادة (أزعم).

ومن البيّن أن هذه الأفعال تعيّن الاعتقاد الذي تصدر عنه كل جملة من الجمل السابقة. ومن البيّن أيضا أن هذه الأفعال القلبيّة ليست أفعالا إنشائية وإن شابهتها فهي لا تتضمّن معنى طارئا زائدًا على معنى الفعل. ولهذا السبب يمكن تصريفها لأنها لم تجمد جمود الأفعال التي تضمّنت معنى إنشائيا يقرّ بها من الحرف {نعم، بئس، عسى،... } كما يمكن إبطال عملها لفظا (أي يمكن تعليقها) أو إبطاله لفظا ومعنًى (أي يمكن إلغاؤها) لأنها لم تستوجب التصدير رغم تأثيرها في مضمون الجملة كما تؤثر الحروف «إجراء لها مجرى **سائر الأفعال**» (الاستراباذي، ج 4، ص 336). وتلتقي الأفعال التي تُسمّى إنشائية (أي "أثبت" و "أنفي" في الأمثلة التي ذكرناها) مع أفعال القلوب في أنها تعيّن القوى اللاقولية المسيّرة للجملة وتسمّي إنشاء الجملة كما عيّنت أفعال القلوب الاعتقاد فهي كما يقول ابن يعيش: «أمور تقع في النفس» (ج 7، ص 78) و «شيء وقع في نفسك لا شيء فعلتَه» (ابن يعيش، ج 7، ص 67). ومجراهما في هذا مجرى واحد بما أنّ الاعتقاد والقوّة اللاقولية من الأحداث الذهنيّة. ولكن السلوك الإعرابي للأفعال الإنشائية تعليقا أو إلغاءً مختلف عمّا نجده في أفعال القلوب. فهي إمّا أن تذكر وإمّا ألا تذكر وإذا ذكرت لزمت من الجملة أوّلها شأنها شأن الحروف.

وهذه الخصائص التي نجدها للأفعال التي تسمّى إنشائية تُغري، وقد فعلت، الدارس عمومًا بأن يعتبرها واسمات للقوى الإنشائية وتغري دارسي العربية بأن يعتبروها مساوية للحروف التي خصّصتْها العربية لوسم مغيّرات الكلام. فهذه الأفعال

تلزم الصدر أوّلا ولا يمكن حذفها ثانيا وإلا رجع معنى الكلام إلى الإثبات وتدلّ ثالثا على القوّة الإنشائية. غير أن هذا التوافق بين "الأفعال الإنشائية" والحروف المجعولة لوسم الإنشاء، على أهميته في تفسير خصائص الفعل الإنشائي ينبغي ألا يحجب الفروق الأساسية. وهي فروق مأتاها التمييز بين الخصائص النحوية لكل من الحرف والتمييز بين المعاني المتحققة بألفاظ مختلفة استنادًا إلى مبدإ قيام الاختلاف في اللفظ دليلا على الاختلاف في المعنى مهما كان هذا الاختلاف ضئيلا.

وتسمح لنا المقارنة بين:

(20) ظننت زيدًا قادمًا

(21) زيدٌ قادم

من جهة و (18) و (19) من جهة أخرى بالوصول إلى بعض ما نقصد إليه.

فأفعال القلوب تعلّق اعتقاد المتكلّم (ظنا أو علما وما بينهما من تنويعات) بمضمون مّا فتجعله مظنونا أو معلومًا الخ وكذا الأمر بالنسبة إلى "الفعل الإنشائي" فهو يتسلّط على مضمون ما ليجعله مثبتا أو منفّيا أو مطلوبًا. فالجامع بينهما أنّهما يصرّحان بموقف نفسي ذهني بإزاء مضمون ما.

ولكن وإن أمكن إلغاء الفعل القلبي أو إبطاله فإن الأمر بالنسبة إلى الأفعال الإنشائية أشدّ عسرًا إذا استثنينا الإثبات. وهو استثناء مردّه أن العربية لم تخصّص للإثبات حرفًا لوسمه. وهو ما يفسّر أيضا أنّ حذف فعل "أنفي" مثلا سيفضي إلى الإثبات كما يفضي إليه حذف فعل "أسأل" ("أستفهم") أو "آمر" أو "أنهي" بما أن عدم الوسم دليل على الإثبات.

لهذا فإن حذف الفعل الإنشائيّ في غير الإثبات لا يذهب بالقصد من وجوده فحسب بل يذهب بمعنى الجملة كلّها [6] ولكن من أين أتت هذه القدرة التي للأفعال الإنشائية على الدلالة على القوّة اللاقولية؟ نذكر فقط بأن "نفى" فعل لم يوضع للدلالة على قوّة النفي التي نجدها في حروف النفي فحقلاه المعجمي والدلالي أوسع مدى من النفي بمعنى قوّة النفي (Sovran, 1998). ومن باب أولى وأحرى ألاّ يكون "نفى" تعجيمًا لمعنى السلب ومقولته شأنه في ذلك شأن "سلب". وهذا ما يفسّر أنّ "نفى" ليس فعلا موضوعًا للنفي ودلالته هي دلالة أيّ فعل على الحدث. ولكننا حين ننظر في استعمالاته نجده دالاً أحيانًا على «شيء يقع في النفس» على حدّ تعبير النحاة فيكون "نفى" تسمية لهذا الحدث تقتضي كالأفعال المتعدّية فاعلا للحدث وما يتم به الحدث.

من هنا كان فعلا شبيها في برنامجه الإعرابي بـ "ضرب" و"أكل" و"فتح" وشبيها في دلالته المعجميّة على الحدث بـ "اعتقد" و "تذكّر" و "توهّم".

ويفضي هذا الفهم إلى أن دلالة "نفى" على قوة النفي إنما هي دلالة مستلزمة من المعجم باعتبار إحالة الفعل "نفى" على التصوّر الذي نسمّيه النفي كإحالة "طلّق" على التصوّر الذي نسمّيه الطلاق.

ولكن صادف في العربية على الأقل ؛، أنّ تصوّر نفى يمثل قوّة إنشائية ومعنًى مغيّرًا للكلام في حين أن طلّق لا يمثل ذلك ولا حتى شيئا قريبًا من ذلك.

وإذا تذكّرنا أن للقوى الإنشائية والمعاني المغيّرة للكلام حروفا وضعها الواضع لتؤديها فإنه لا شيء يحوجنا إلى إخراج "نفى" (وغيره من الأفعال الدالة على الإنشاءات) من سائر الأفعال وغضّ النظر عن خصائصه النحوية التي يشترك فيها مع بقيّة الأفعال وتضييق مجال استعماله بتخصيصه للدلالة على إنشاء النفي. فحتى دلالته على إنشاء النفي تظلّ رهينة سياق استعماله استعمالا "إنجازيا" إنشائيا لا وصفيا خبريًا.

وإذا سلّمنا بهذا فإننا نكون قَدْ قرّرنا أنّ (18) جملة منفيّة و (19) جملة مثبتة. ولكننا لم نفسّر الفرق بينهما.

ويعود الفرق عمومًا إلى الفروق بين تسلّط الدلالة الإنشائية لحرف النفي على المضمون وبين تعلّق الفعل الدال على الموقف النفسي للمتكلّم النافي بمضمون الجملة. لذلك تكون (19) المبدوءة بفعل إنشائي شرحًا وبيانًا بوجه من الوجوه لـ (18) الإنشائية.

فلم وفّرت اللغة هذين الأسلوبين للتعبير عن موقف ذهني واحد؟

علينا بدءًا أن نتثبت من أنّ هذين الأسلوبين يمثلان حقا موقفا ذهنيا واحدا. فلئن كانت (18) ("لم يضرب زيد عمرًا") تردّد مضمونا سبق إثباته ثم تنفيه فإنها تفعل ذلك ابتداء وموضوع الحديث هو التنبيه إلى مخالفة المخاطب في تمثله لحالة الأشياء في الكون. والحامل للمتكلم على إنشاء النفي هو أن يفيد المخاطب بمخالفته لما يعتقده في شأن ذلك المضمون.

أما (19) («أنفي ضرب زيد لعمرو») فهي تصرّح بالقوّة اللاقولية والاعتقاد الذي يصدر عنه المتكلم. فموضوع الحديث وما يخبر عنه المتكلّم فيها هو النفي الصادر عن يقين وليس هو المضمون مفعول "أنفي". والحامل للمتكلّم على التعبير عن اعتقاده النفي أن يفيد المخاطب بموضوع حديثه عن اعتقاده وأن يجعله المقصود من كلامه.

ويدلّك على هذا الفرق أن التركيب من قبيل (18) يمكن للمتكلّم أن يعلن أثناء الحديث أنه كان مخطئًا في تكذيبه للمخاطب ولكنه لا يستطيع أن يعلن أنه لم يكن صادرًا في خطئه عن اعتقاد النفي على ما نجده في (19). والسبب في ذلك أن التصريح بالقوّة الإنشائية في صيغة فعل هو كشف عن حقيقة العمل الذي أنجزه المتكلّم بقوله وهو دليل الصدور عن ذلك الاعتقاد عن وعي ويقين لا عن سهو أو ترجيح أو شك. ولهذا فإننا نجد في التصريح بالقوّة الإنشائية المسيّرة للجملة التزامًا وضربًا من التقرير والتوكيد لا نجده في وسم الحرف لإنشاء النفي.

وليس في هذا أي غرابة بما أن "الفعل الإنشائي" يعيّن القوّة اللاقولية المسيطرة في الجملة وفي هذا التعيين بيان لما قد يكون ملتبسا أو محتملا في الكلام لتضارب الدلائل أو عدم رجحان بعضها. فإذا قلت "أنفي" كنت بالاستلزام دالا على أنّك تخالف المضمون وكنت بالاستلزام قد أخبرت أنك لا تثبت ذلك المضمون ولا تطلبه ولا تأمر به الخ. وليس لك أن تقول بعد هذا الالتزام أنك تقصد غير النفي في حين أن قولا من قبيل (18) يمكنك التنصّل منه على اعتبار أن من قاله هو شخص غيرك وماأنت إلاّ حاك له ومردّد.

ونلحّ هنا على أنّ هذا الفرق يؤكّد أنّ "أنفي" ليس واسما للقوّة اللاقولية للنفي. وممّا يدلّ على ذلك إمكان نفي الفعل أنفي في:

(22) لا أنفي ضرب زيد لعمرو

وهي حالة لا تكون إلاّ ردًا على مَنْ قال أنك نفيت ضرب زيد لعمرو. ولك أن تعبّر عن النفي الذي في "لا" "بفعل إنشائي" آخر فيكون التحليل على قياس تحليل (19) وما الفرق إلا في المستويات باعتبار إدماج جملة في جملة أكبر منها واعتقاد في اعتقاد آخر. فالمبدأ واحد وهو النظر في الفعل العامل لا في معموله.

4. نظام حروف النفي والفروق بينها

خصّصت العربية، {ما، لا، لم، لمّا، لن، إن} لوسم النفي. وهي مجموعة منتهية مغلقة لايكون النصّ على النفي إلاّ بها. ويهمّنا في هذه الفقرة أن ننظر في ما بينها من فروق تبرّر وضع الواضع لها دون غيرها لتحديد ما تتضمّنه من توجيه دلالي للأقوال. فلئن كانت تشترك في دلالتها العامّة على قوّة النفي فإنها تختزن ما يحتاج إليه المتكلّم من طرق للتعبير عن المقامات المختلفة عند الاستعمال.

ونتبه هنا قبل تحليل الفروق بين حروف النفي إلى قضيتين مبدئيتين:

أمّا القضية الأولى فتتصل بدلالة الحروف عامّة وتنوّعها الشديد حتى أننا إذا تصفّحنا أيّ كتاب في حروف المعاني ككتابيْ الزجاجي والمرادي مثلا أو كتب النحو كمغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ناظرين في هذه الحروف ودلالتها وجدنا أنفسنا أمام ركام من المعلومات يعود جانب منه إلى الخلاف بين النحاة ويعود جانب آخر إلى قضايا تتصل بتوجيه الإعراب لبعض الشواهد القرآنية والشعرية ويعود جانب ثالث منه إلى مدى تأخر المؤلّف وجمعه لآراء عديدة وما إلى هذه الأسباب. ولكن السبب الأصلي في ما نظنّ عائد إلى أنّ ضبط دلالة مجرّدة محدّدة لحرف من الحروف سواء أكانت للنفي أم لغيرهْ (كالجرّ بالخصوص) والنظر في ما يتولّد عن تعاملها مع ما تتصل به من المعاني أمْرٌ، على وجاهته النظرية وقيمته في التحليل، كثيرًا ما يصطدم "بالشواذّ" أو ما يشبه الشواذّ. من ذلك مثلا، في ما يتصل بحروف النفي، ما يقوم من علاقات بين "ما" و"لم" على وجه الاستبدال كما في:

(23) لم يقم زيد أمس

(24) ماقام زيد أمس

ودلالتهما المشتركة على نفي الماضي. وما يقوم بين "لا" ولم" من تداخل في بعض الاستعمال على سبيل حمل "لا" على "لم" في مثل الشاهد المذكور في الكتب:

(25) لا صدّق ولا صلّى

(26) لم يصدّق ولم يصلّ

ورغم ما يعترضنا من حالات شبيهة بهذه فإن الأصل الذي نرى ضرورة التمسّك به هو افتراض وجود معنى أساسي في الحرف قابل للتعامل مع الدلالات التي تحفّ به فيتغيّر المعنى بموجب هذا التركيب للمعاني ولكن التغيّر لا يعني أن الحرف فقد ذلك المعنى الأساسي شأنه في ذلك شأن أيّ مكوّن كيميائي في تركبه إلى غيره داخل الأجسام يظلّ هو هو دون أن يبقى على حاله منفردًا. ولا بديل لنا عن هذا، مهما كانت صعوبة الحالات المشكلة وإلا جعلنا الشيء الواحد متعدّدًا دون سبب معقول (7).

وأمّا القضية الثانية فتتّصل بما قد يبدو من تناقض بين الحديث عن معان للحروف وبين اعتبار الحرف دالاًّ على معناه في غيره. والذي يبدو لنا هو أن القول بأن دلالة الحرف يوجدها في لفظ غيره [8] تبرز ما للحرف من دلالة علائقيّة خالصة فالحرف مجعول لإنشاء العلاقات بين الأسماء والأفعال والمركّبات. وهذه الدلالة العلائقية نجدها في غير الحرف ولكنها ليست خالصة فتشوبها أحيانا دلالة من الدلالات الاسمية أو الفعلية كما هو الشأن في الضمائر والصفات والظروف وأسماء الاستفهام.. الخ [9]. أما القول بأن للحرف معنى، كدلالة "ما" على النفي ودلالة الفاء على الجمع والتعقيب ودلالة "في" على الوعاء... الخ فيفسّرها الاستراباذي (ج 1، ص 37) بأن معنى الحرف «مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصليّ» معنى ذلك أن "ما" إذ تدلّ على النفي فإن لفظ "النفي" مدلوله هو النفي ولفظ "ما" مدلوله هو مضمون لفظ "النفي" لذلك فمعناهما واحد وإن اختلفت العلاقة بين اللفظ والمعنى [10].

وبعد هذا التوضيح فإن عموم الإشكال بالنسبة إلى حروف النفي ودلالتها لا يتصل بتعبيرها عن قوّة النفي ووسمها لها بل يدور على جانب دلالي لخّصه النحاة في الدلالة الزمانية التي تكون للحروف. وعلى أساس هذه الدلالات المختلفة وزّعوا حروف النفي بحيث تكون:

- "ما": لنفي الحال
- "لم" وأختها "لمّا": لنفي الماضي
- "لا" وأختها "لن" لنفي الاستقبال.

وإذا أضفنا التدقيقات التي وضعوها خصوصا بين {لم، لمّا} و {لا، لن} تحصّلنا على نظام متماسك في التعبير عن الدلالات الزمانية المختلفة وفي التمييز بين الاستعمالات المختلفة للأقوال المنفية.

إلاّ أنّ المبادئ التي نجدها في تحليل حروف النفي وتحقيق ما بينها من فروق تبرز في الانطلاق من العلاقة النظامية التقاولية بين النفي والإثبات بحيث أن تنوّع دلالات الإثبات الزمانيّة يستلزم في النفي، إذ يردّد الإثبات، نفس القدر من التنوّع وهو ما لخّصه النحاة في المبدإ التالي: «يكون النفي بحسب الإثبات». كما تبرز هذه المبادئ عند الإجراء في تدقيق مفهوم الزمان ومحتواه الدلالي.

تبيّنُ الأمثلة التالية العلاقات التي تجعل كل حرف من حروف النفي ردًا على مايقتضيه من إثبات (وهذه الصيغ أغلبها مأخوذة من سيبويه (ج 3، ص 117) ويرمز "↞" إلى علاقة الاقتضاء):

(27) أ - ما يفعل ↞ هو يفعل (وهو في حال الفعل)

ب - ما فعل ↞ لقد فعل

ج - ما زيد منطلق/منطلقا ↞ زيد منطلق

(28) لم يفعل ↞ فَعَلَ

(29) لمّا يفعل ↞ قد فَعَلَ

(30) أ - لا يفعل ↞ هو يفعل (والفعل غير واقع)

ب - (والله) لا يفعل ↞ (والله) ليفعلن

ج - لا رجل قادمًا ↞ رجل قادم

(31) لن يفعل ↞ {س/سوف} يَفْعَلُ

ونشير إلى أننا في هذا السرد للعلاقات بين النفي والإثبات قد أرجأنا النظر في الحالات المشكلة التي ذكرها النحاة إلى حين تحديد الدلالات الأساسية لحروف النفي من قبيل ما يبدو تنوّعا في دلالات حروف النفي أو استعمال أحدها في موضع الاخر واكتفينا بإثبات، حالة، لا المشبهة بليس. وذلك "لأناقة" العرض بإبراز التقابل بين "لا" في (30 - ج) و "ما" المشبهة بليس (الحجازية) في (27 - ج). وفي ما عدا هذا لا نجد إشكالا، وهو هيّن، إلا في اعتبار "ما فعل" أي (27 - ب) و "لمّا يفعل" أي (29) بنيتين للردّ على "قد فعل". و "لقد فعل" إذ يبدو التمييز غير مقنع.

ولكن ماهي مبرّرات اقتضاء أبنية النفي المذكورة لتلك الأبنية الإثباتية دون غيرها؟

للإجابة عن هذا التساؤل نحتاج إلى إبراز المعايير الضمنية التي يقوم عليها التقابل بين أبنية الإثبات والنفي هذه.

والمعيار الأوّل هو التمييز بين زمان الإنشاء وغيره، فزمان الإنشاء هو "الحال" بعبارة النحاة ويقصدون به زمان إلقاء الكلام. وهو لحظة زمانية تقتضي ما قبلها وما بعدها. ومبدئيا لا إشكال في تمثيل الزمان تمثيلا فضائيا بما أنّ بعض الدراسات

العرفانيّة (Jackendoff,1983) بيّنت أنّ التعبير عن الزمان يماثل التعبير عن الفضاء وإن كان فضاء خطيا مسترسلا منطلقه نقطة ما في الماضي ويتواصل مساره نحو نقطة ما في المستقبل. وبهذا فإن حروف النفي ترتبط إمّا بحيّز فضائي زماني هو زمان التكلم (ما / لا) وإمّا بما قبله (لم، لمّا) وإمّا بما بعده (لا، لن) على ما قد يوضحه هذا الرسم التقريبي الذي لا نأخذ فيه بعين الاعتبار بعض التدقيقات التي تكشف عنها المعايير الأخرى كما أننا نسمح لأنفسنا بتكرار الحرف "لا" في موضعين إلى أن نوضّح الإشكال فيه:

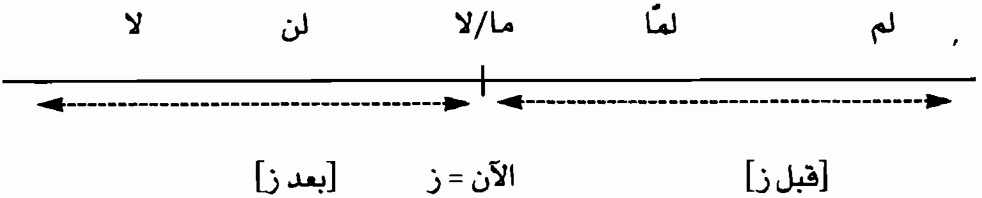

ومن المنتظر عمومًا أن نجد تقاربًا شديدًا على أساس التقابل بين "لم" و "لا" من جهة و "لن" و "لمّا" من جهة أخرى ومن المنتظر أيضا أن نجد أيضا علاقة بين "ما" و "لم" من ناحية نظرًا إلى أن إنشاء الزمان سرعان ما ينقلب ماضيا وعلاقة بين "ما" و "لا" من ناحية أخرى.

والمعيار الثاني هو وقوع الحدث أو عدم وقوعه (وجوب/عدم وجوب). وهذا المعيار متأت من التمييز بين ترشّح مثال الماضي للتعبير عن حدث وقع وترشّح مثال المضارع للتعبير عن الوقوع إذا كان في الحال وللتعبير، بقرينة، عن عدم الوقوع إذا كان في الاستقبال.

ومن المنتظر حسب هذا المعيار أن تكون حركة الزمان من "لم" إلى "ما" حركة دالة على الوقوع (والوجوب) والحركة التي بعد زمان التكلّم حركة دالّة على عدم الوقوع.

لذلك يمكن التكهّن بالتعامل بين ("ما" و "لم") و ("لم" و "لمّا") و ("لمّا" و "ما") من جهة وبين "لا" و "لن" من جهة أخرى.

والمعيار الثالث هو انقضاء الحدث وعدم انقضائه. وهو معيار متأت من وجهة نظر المتكلّم إلى الحدث على أنّه تمّ واكتمل أو هو بصدد الاكتمال. ويتداخل هذا الانقضاء مع خصائص معجميّة تميّز الأفعال من قبيل الأحداث التي يمكن أن تمتدّ في الزمان مثل "صلّى" و "كتب" و "طالع" والأحداث التي تقع دفعة واحدة مثل "سقط" و "عثر" و "ابتلع". ولكن في مثال الماضي ما يرشحه للتعبير عن الانقضاء وفي مثال المضارع ما يرشحه للتعبير عن عدم الانقضاء. والسبب في ذلك أن المضيّ في الزمان

صورة من انقضاء الحدث في حين أن اشتراك الحدث في الحال والاستقبال وهو ما يميّز المضارع، إضافة إلى تزامن حدث التكلّم والحدث موضوع الحديث يجعل المضارع غيْر منقض.

ومن المنتظر حسب هذا أن نجد فروقا أساسية بين "ما" في تعاملها مع صيغتي الماضي والمضارع وبين لا في تعاملها مع الصيغتين المذكورتين. أمّا "لم" (وأختها "لمّا") و "لن" فلشدّة اتصالهما بالفعل المضارع وتأثيرهما الإعرابي فيه جزمًا ونصبًا فإن دلالتيهما أشدّ استقرارًا.

واستنادًا إلى هذا نحلّل الأمثلة من (27) إلى (31).

يعبّر الإثبات في "هو يفعل"، بوجود قرينة تخصّصه للحال، عن إثبات حدث واقع غير منقض في زمان التكلّم أما لقد فعل في (27 - ب) فهي إثبات لحدث واقع منقض قبل زمان التكلّم مبدئيا. غير أن هذه التعليمات التي نجدها في البنية يمكن احتساب دلالاتها من صيغة الماضي فحسب. بيد أننا أمام تركيب له على الأقل خاصيتان:

الأولى وجود "لقد" وهي تتضمّن دلالة التقريب أي تقريب الماضي من زمان التكلّم الآن على ما يفعل المؤذّن في "قد قامت الصلاة" (ابن يعيش، ج 8، ص 147). وفرق بين الدلالة على حدث واقع منقض في مطلق الماضي وبين الدلالة على حدث واقع منقض في ماضٍ قريب من الحال. وإذا علمنا أن الحال كما لاحظ الاستراباذي (شرح الكافية، ج 4، ص 16) «هو ما على جنبتي الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن زمانًا أيضا أو الحدّ المشترك بين الزمانين» أمكننا أن ندرك شدّة القرب التي بين الماضي والحال بحيث يدخل المتكلّم ذلك الماضي في أقرب جنبتي الآن إلى الماضي.

والثانية أنّ التحليل التقاولي يجعل "لقد فعل" توكيدًا. وهو توكيد يتلقّى به القسم في الإثبات بحيث أن القول التام هو "والله لقد فعل". ويهمّنا من هذا أن مجرّد وجود التوكيد دليل على أنّ الحدث محلّ شك وإنكار. وهذه الدلالة المقامية التي نجد الدليل عليها في البنية النحوية تجعل الانقضاء الذي تدل عليه صيغة الماضي انقضاء صادرًا عن يقين بالنسبة إلى المتكلّم ومشكوكا فيه بالنسبة إلى المخاطب.

واستنادًا إلى خصائص الإثبات كان النفي بـ"ما" في (27 - أ) مفيدًا للنفي في زمان التكلّم. وهو نفي لحدث واقع غير منقض.

أمّا (27 - ب) فـ "ما" تنفي ما يقابلها من توكيد الإثبات لأنها من دون بقية حروف النفي «يتلقى بها القسم في النفي» (ابن يعيش، ج 8، ص 107). فتقدير القول هو "والله ما فعل" فيتحقّق "بما" الردّ على لقد التقريبية بما أنّ "ما" تتصل بزمان التكلّم

ويتحقق بتهيّؤِ "ما" لأن تقع في جواب القسم، علاوة على تقدير جملة القسم، الردٌّ على التوكيد.

وتشترك جملتا الإثبات في (28) و (29) في الدلالة بموجب مثال الماضي على الوقوع والانقضاء غير أن (29) تمتاز بوجود "قد" التي تقربّ الفعل من زمان التكلّم مقابل الإطلاق في (28).

وفي (29) شيء آخر يبرزه لنا التحليل التقاوليّ. فقولك "فعل" لا يكون إلا إخبارًا على سبيل الابتداء. أما قولك "قد فعل" فهو جواب عن سؤال سائل "هل فعل"؟ أو استباقا لسؤاله على وجْه التقدير لأنه ينتظر الفعل ويتوقّعه (سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 115، و ج 4، ص 223). من هنا تجتمع دلالتان هما: التقريب والتوقّع. وإذا صحّ هذا فإن التشابه الذي لاحظناه بين "ما فعل" و "لمّا يفعل" بحكم أنهما ينفيان "{قد/لقد} فعل" تشابه يبرز التحليل التقاولي أنه شكلي مادام سياق التخاطب يفصل بينهما على ما أبرزنا.

واستلزمت خصائص الإثبات هذه أن تكون "لم" و "لمّا" لنفي حدث قبل الآن ("نفي الماضي" بعبارة ابن يعيش وقلب معنى المضارع إلى الماضي بعبارة جلّ النحاة). غير أن هذه الدلالة الدنيا المشتركة بينهما يقع إثراؤها بدلالات أخرى تنضاف إلى "لمّا".

فبما أن دلالة "فعل" الزمانية تشمل جميع أجزاء الماضي فإن صنوها "لم يفعل" يشمل جميع أجزاء الماضي أيضا بل «يجوز انقطاع نفيها دون الحال» (الاستراباذي، ج 4، ص 83) وبما أن "قد فعل" تدل على ثبوت الفعل في أقرب جزء من الماضي إلى زمان التكلّم مع جواز أن يكون الفعل قد وقع قبل ذلك الجزء القريب من الحال فإن "لمّا" تدل على امتداد النفي «من حين الانتفاء إلى حال التكلّم» (الاستراباذي، ج 4، ص 82).

ومن الافتراضات التي قدّمها النحاة لتدعيم هذا المعطى الدلالي الزماني افتراض التركيب في لمّا من "لم" و "ما" بحيث تدل "لم" على نفي الماضي و "ما" على نفي الحال فتكون دلالتها بموجب هذا التركيب على النفي ممتدّة من الماضي إلى الحال. كما أن زيادة "ما" في "لمّا" توافق زيادة "قد" في الإثبات إذ الجامع بينهما هو الحال. وبهذا المعنى فإن "قد" نفسها تقرّب الفعل من الحال ولكنها تفيد أيضا امتداد الحدث من الماضي إلى الحال وهذا لم يقله النحاة على ما قرأنا ولكنّه غير مستبعد بما أن التوافق النظامي بين الإثبات والنفي وهذه الحروف يستلزمه.

ونجد في (30 – أ) الإثباتية فعْلاً غير واجب وغير منقضٍ ويدل على ذلك الفعل المضارع المخصّص بقرينة على عدم الوقوع تخرجه من الاشتراك مع الحال. أمّا (30 – ب) فوجود نون التوكيد وهي تصرف الفعل إلى الاستقبال ولام القسم يثبتان أن الفعل غير واجب وغير منقض بما أن التوكيد أليق بما لم يحصل (الاستراباذي، ج 4، ص 28).

وبناء على هذا كانت "لا" لنفي مابعد الآن في الحالتين مع فارق أنها تكون في مثل (30 – ب) حرفا يُتلقّى به القسم في الاستقبال كما يُتلقّى بـ"ما" في الحال.

وفي (31) علاقة واضحة بين "لن" و {سـ /سوف} فمثال المضارع شائع مشترك بين الحال والاستقبال ولكن من مخصصاته التي تجعله للاستقبال نجد حرفي التنفيس {س، سوف}. ومن ثمّة يكون الفعل غير واقع ولا منقض في المستقبل. لذلك كانت "لن" لنفي هذا الفعل غير الواقع وغير المنقضي بعد زمان التكلّم.

فاشترك "لا" و"لن" في هذه الدلالة الأساسية ولكنهما اختلفا في معنى التوكيد إذ أنّ "لنْ" أبلغ في نفي مابعد الآن من "لا". ولكنّ هذه الدلالة التوكيدية تحتاج إلى شيء من النظر.

فلنا أن نتبنّى فرضية الخليل، وقد رفضها سيبويه واعتبرها بعض النحاة ضربًا من علم الغيب، ومفادها أن "لن" مركبة من "لا" التي تنفي مابعد الآن و "أنْ" الناصبة. ومن المعلوم أنّ "أن" تكون عادة لما لم يقع وهي حرف استقبال. والأصل «أن الحرفين إذا ركّبا حدث لهما بالتركيب معنى ثالث لم يكن لكل واحد من بسائط ذلك المركّب» (ابن يعيش، ج 8، ص 112) والحاصل من تركيب "لا" و "أن" هو تكرار دلالة النفي التي نجدها في كلّ واحد منهما وتفسير دلالة النصب في "لن" المتأتية من "أنْ". وإذا استقام المعنى فإن التعامل الصوتمي بين الحرفين ليس من العسير تبريره. لذلك ومهما يكن موقف سيبويه، فإن لفرضية الخليل قيمة تفسيرية لا تُنكر بما أن كيمياء الحروف أعطت هذا الجسم الجديد. وحتى اعتراض سيبويه على الخليل يمكن إفساده بمبادئ سيبويه نفسها.

غير أن فرضية الخليل وإن فسّرت الفرق بين "لا" و "لن" بوجود التوكيد في الثاني فإنها، في نهاية الأمر لا تقول شيئا عن المدى الزماني لكل منهما بما أن التوكيد "معنى زائد"، على حدّ تعبير النحاة، يمكن حذفه دون المساس بالمعنى. ولعلّ المدخل الممكن هو ما سمي بـ"لن" الزمخشرية ونسبتها إلى الزمخشري تعود إلى أنه رأى في لن مالم يره غيره بل وناقشه غيره فيه. فالزمخشري رأى في "لن" معنى "الدوام" و"التأبيد" (وقد ردّه مثلا الاستراباذي، ج 4، ص 38، وابن هشام، مغني اللبيب، ج 1، ص 284، وقد ذهب إلى ردّ أنها

لتوكيد النفي أصلاً). وما يهمّنا هنا هو أن نتساءل عن الحدس الذي جعل الزمخشري يتحدّث عن "الدوام" و"التأبيد"؟

والذي أذهب إليه في هذا أن التفسير نجده في علاقة التقابل بين "لم" و "لا" من جهة و "لمّا" و "لن" من جهة أخرى. فإذا سلّمنا بأن "لم" لمطلق النفي [قبل الآن] فإن النظام يجب أن يوجد لها أختا في الزمان [بعد الآن] وأختها هي "لا". وصورة هذا تمثيلا هي:

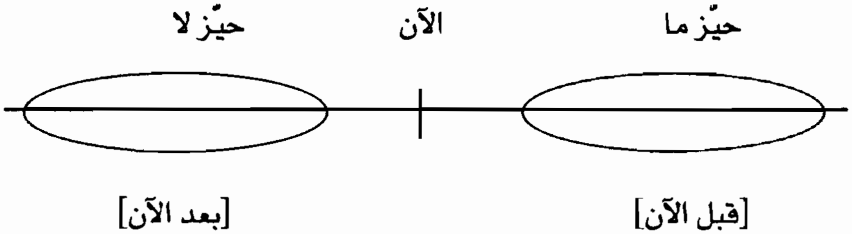

وإذا صحّ أن "لمّا" تمثّل امتداد النفي من لحظة الانتفاء في الماضي إلى أقرب لحظة من زمان التكلّم (على اعتبار الحال «آنات كثيرة متتالية» بعبارة الاسترابادي) فإن "حكمة الواضع" ستجعله حتما يوجد لـ "لمّا" أختا في الاستقبال. ولا يمكن أن تكون أختها إلاّ "لن" ولكنها ليست زمخشرية بل نظاميّة يتكهّن بها التصوّر اللغوي للزمان.

لذلك يكون الامتداد في النفي بـ"لن" من أقرب لحظة من زمان التكلّم ولا مانع من أن تكون لحظة التكلّم نفسها إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه النفي بحسب القرائن. فقد يكون ساعة، وقد يكون يومًا وقد يكون الحياة الدنيا وقد يكون الأبد المتطاول. وصورة هذا تمثيلا هي:

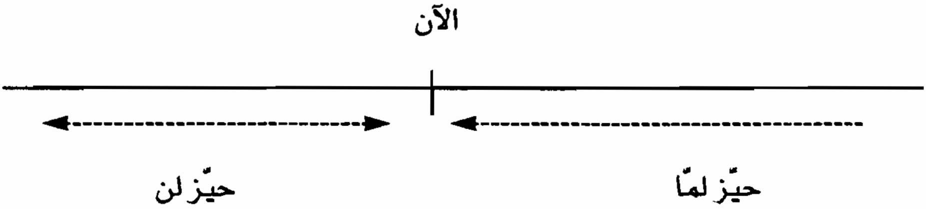

وإذا سلّمنا بهذا التوازي في مدى كل من "لمّا" و"لن" فلنا أن نفترض قياسًا على القائل بأن "لمّا" مركبة أيضا (سيبويه، ج 4، ص 223) من "لم" و "ما" لإفادة الامتداد من الانتفاء إلى الحال. ولم يكن الفرّاء في افتراضه وجود أصل واحد بين "لن" و "لم" وهو "لا" مع إبدال للألف نونا في "لن" وميما في "لم"، سواء عاضدته القواعد الصوتيّة أو خانته (ذكره الاسترابادي، مثلا، ج 4، ص 38) إلا معبّرًا عن حدس الربط بين حرفين مترابطين في النظام شديد الترابط.

وإذا استقام التصوّر السابق فهو يعني أنّ:

لم = نفي لحدث غير واجب منقض قبل زمان التكلّم

لمّا = نفي لحدث غير واجب منقض ممتد إلى زمان التكلّم

لن = نفي لحدث غير واجب منقض ممتد من زمان التكلم إلى ما بعده

ما = نفي لحدث واجب قد يكون منقضيا وقد لا يكون

لا = نفي لحدث قد يكون واجبا أو غير واجب وقد يكون منقضيًا أو غير منقضٍ.

إن هذه الدلالات الأساسية قدّمناها متدرّجة مما لا إشكال فيه {لم، لمّا، لن} إلى ما يمثل إشكالا أي {ما، لا}. فإذا افترضنا أن كليهما يمثل في خط الزمان الحال فكيف توجد اللغة حرفين لأداء فروق دلالية مبدئيا ولكننا نجد لهما معنًى واحدًا؟

ويزداد الأمر تعقّدًا إذا أدخلنا في النظر استعمالين قديمين هما "لات" و"إن" النافية وكلاهما له دلالة على النفي في الحال.

أضف إلى ذلك أن لـ{ما، لا} صلة بـ"ليس" وهو واسم فعلي - حرفي كما سنبيّن، من واسمات النفي تشابهه {ما، لا} أحيانًا فيعملان عمله. وليس هذه لفظها لفظ الماضي بما أنها لا تتصرّف إلا في الماضي ودلالتها كدلالة المضارع على الحال.

وهذا ما يجعلنا نتناول ظواهر التعامل بين هذه الحروف للتمييز بينها دلاليا وتبيّن الفروق الدلالية التي تحدث عنها.

نلاحظ في استعمال حروف النفي ظاهرة أولى أساسها تنزيل بعض الحروف منزلة بعضها الآخر من ذلك:

(32) أ - لم يقم زيد

ب - ماقام زيد

(33) أ - لم يصدّق ولم يصلّ

ب - لا صدّق ولا صلّى

فهذه الجمل يجوز استعمالها في مقام واحد على اعتبار أن (ب) في (32) و (33) بمنزلة (أ) في كل منهما (الجرجاني، المقتصد، ج 2، ص 1091). غير أن هذا التنزيل لا يؤدّي إلى التسوية بينهما.

فـ (32 – أ) تنفي، بمقتضى دلالة "لم"، في تعاملها مع مثال المضارع القيام في الماضي مطلقا. ولكن "ما" بدخولها على فعل ماضٍ تنفي حدث القيام في أقرب جزء من حيّز الماضي إلى الحال دون أن تبلغ الحال. لهذا فإن استعمال "ما" عوض "لم" يبرّره شدّة تصرّف "ما" من جهة وتعامل دلالتها على [الآن] مع دلالة الانقضاء في مثال الماضي دون أن ينفي هذا التقريب بينهما وإمكان الاستبدال خصائص كل قول من القولين.

والأمر في (33) مختلف شيئًا مّا. لأنّ "لا" لا تجعل الماضي مستقبلا كما هو الشأن في الشرط بـ "إن" بل تحافظ على دلالة الانقضاء فيه. وتفسير هذا أن "لم" حرف مختصّ بالدخول على المضارع دخولا يقلبه ماضيا فيكون اللفظ مضارعًا والمعنى ماضيا. أمّا لا فهي متصرّفة بحيث تنصب أمارة على النفي بصور مختلفة (نفي الجنس، النهي، عمل ليس) ولا تأثير لها في الأفعال سواء أكانت على مثال الماضي أم مثال المضارع. ولهذا أمكن استعمالها مع الماضي لتدل على ما تدل عليه "لم". فمختصر الأمر هنا أنه وقع حمل "لا" على "لم". أو اعتبار "لا" مخصّصة لمطلق النفي وهو ما سنعود إليه بعد حين.

ويشبه دخول "لا" على الماضي دخولها في مقام الدعاء:

(34) لا رحم الله زيدًا ←← رحم الله زيدًا

غير أنّ "لا" هنا تنفي كما هو الحال في (33 – ب) وليس فيها معنى الدعاء. وإنما يستفاد الدعاء من مقتضى الجملة كلّها. فعلى حسب الإيجاب في الدعاء كان النفي. وتفسير استعمال "لا" هنا في الدعاء يستمدّ من تفسير استعمال "الماضي" للدعاء. (انظر تحليل الشريف، 1993) وهو لدى النحاة وحسب إحدى الفرضيات الممكنة في اشتقاق الأعمال اللغوية غير المباشرة مجاز يوضع فيه الماضي موضع المضارع (ابن يعيش، ج 8، ص 109).

وتقوم بين "لا" و "ما" علاقة من نوع آخر. وهي علاقة تبرز في استعمالها ناسخين مشبّهين بـ"ليس" كما هو الحال في:

(27) ج – مازيد منطلقا

(30) – ج لا رجل قادمًا

ونحتاج هنا إلى النظر إليهما من خلال وساطة "ليس" باعتبار مشابهتهما لها. فليس فعل غير متصرّف حتى ذهب بعض الكوفيين إلى القول بأنها حرف. وهو خلاف

مفهوم بما أن لليس معنى الفعلية ومعنى الحرفية. أمّا الفعلية فمأتاها أنّ ليس تعني نفي الكون فـ «معنى ليس في الأصل ماكان ثم تجرّدت عن الدلالة على الزمان فبقيت مفيدة لنفي الكون» (الاستراباذي، ج 2، ص 185). وأمّا الحرفية فمأتاها أنها لا تعمل إلاّ النفي الذي توجده في لفظ آخر (أي الجملة بعدها) وهذا من سلوك الحروف. وفي وجود معنيْ الحرفية والفعلية في "ليس" نفهم صلتها بـ "ما" و "لا"[11]. أمّا صلتها بـ"ما" فتكمن في إفراغ دلالة النفي في ما بعدها في زمان التكلّم فتدل على الانتفاء في الحال وهي نفس دلالة "ما"[12]. وعند هذا الحدّ تستوي "ما" بلغتيها عند العرب. والفرق بين أن تكون ناصبة (الحجازية) أو غير عاملة (التميمية) هو فرق في دفع المشابهة بـ"ليس" إلى أقصى حدودها وليس لنا أن نرجح لأننا نجد في استعمالاتنا اليوم للعربية النزعتين. فعدم العمل في "ما" أصلٌ وإعمالها فرعٌ. ولكنهما في الحالتين يفيدان النفي في زمان التكلّم.

وأمّا صلة "ليس" بـ "لا" فأقل بداهة من صلتها بـ "ما". فمن النحاة من كان موقفه حازمًا: «والظاهر أنه لا تعمل لا عمل ليس لا شاذًا ولا قياسًا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبًا كخبر ما وليس» ومنهم مَنْ قال بوجودها ولكنه لم يضع لها ضوابط واضحة فاشتراط التنكير في الاسم وتقديمه على الخبر وعدم الفصل بين الحرف والاسم بغيره (ابن يعيش، ج 1، ص 109) يجد ما يناقضه في الشواهد المقدّمة وفي توجيه إعرابها. لذلك فمجرّد الشك في وجودها مع إمكان تأويلها حيثما وجدت على غير المشابهة لليس[13] دليل على عدم أصالتها والسبب في هذا أن عملها قليل وذكر خبرها قليل (ابن هشام، ج 1، ص 239).

غير أن الأمر الغريب حقا هو أن "لا" هذه المشبهة بليس لها نفس خصائص لا النافية للجنس. وما تشتركان فيه هو:

- أ - لا يتقدّم خبرهما على اسمهما

- ب - تلْغيان عادة إذا تكرّرتا («لا رجل ولا امرأة في الدار»)

- ج - يحذف خبرهما لأدنى قرينة

- د - لا تعملان إلا في النكرات (على خلاف في لا المشبهة بليس)

لذلك فإن قولا مثل:

(35) لا رجل في الدار

يدل بنصب "رجل" على أن "لا" نافية للجنس وبرفعه على أنها مشبهة بليس.

وهذا يشجعنا على إرجاع اللاّمين (على افتراض التيقن من وجود لا المشبهة بليس !) إلى لام واحدة لها قيمة واحدة. غير أننا نعلم أن أبسط ما تختلفان فيه يفرّق بينهما فإحداهما تنصب الاسم والأخرى ترفعه. وعند هذا الحدّ يكون افتراقهما. فإذا أوجدنا تبريرًا لهذا يكون افتراض وحدة اللام على الأقل في النافية للجنس والمشبهة بليس مقبولا.

فالنصب في لا النافية للجنس علامة على نفي الجنس عامّة. وهو يدلّ بالاقتضاء على نفي معنى العَدَد نظرًا إلى التدافع بين عدم الجنس وتعداده. أما الرفع فعلامة على العدد وأقلّ العدد إيجابًا واحدٌ وهو يدل بالاقتضاء على معنى الجنس.

وإذا صحّ هذا فإن الفرق بين لا النافية للجنس ولا المشبهة بليس فرق معنوي دلت عليه علامات الإعراب ومأتاه وجود الدلالة على الجنس والعدد في الاسم. ولكنّ إحداهما تبرز دلالة الجنس والأخرى تُبرز دلالة الوحدة (أي العدد). وهذا الذي صرّحنا به افتراض قديم ذكره ابن هشام (ج 1، ص 240) ودحض ببيت من الشعر لا يناقض، في قراءتنا له، الافتراض.

ومما يدلّ على صحّة هذه الفرضية اختبار الاضراب عن الجملة (35):

(35) لا رجلَ في الدار بل امرأة

(35) لا رَجُلٌ في الدار بل {رجلان، رجال}

فالاضراب كشف عن الجنس في (35) إذْ تسلّط النفي على الجنس دون العدد ولكنّه يتسلّط بالاقتضاء على العدد وكشف الاضراب عن العدد في (35) إذْ تسلّط النفي على العدد دون الجنس.

ويتواصل تصرّف "لا" على هذا النحو إلى أن يبطل عملها سواء أكانت للجنس أم للوحدة، عند تكرارها والسبب في ذلك أنّ "لا" في حقيقة أمرها مجعولة للنفي مطلقا أو لعلّها موضوعة للنفي في الحال. ومأتى دلالتها على نفي بعد الآن إنما هو اتّصالها بالمضارع بحيث تخلّصه إلى المستقبل بما أن دلالة المضارع على الحال دلالة أصلية لا تحتاج إلى قرينة ودلالته على غير الحال تحتاج إلى قرينة. وليس ثمّة من حروف لذلك إلا "ما" و "لا" وهما حرفان كثيرًا التصرّف. غير أن "ما" أدلّ على الحال من "لا" لذلك لم يبق في نظام الحروف إلاّ "لا" لأداء وظيفة التعبير عن نفي المستقبل. وهي في تركّبها إلى غير الفعل المضارع تستعيد معنى النفي المطلق. وهذا وجه آخر من وجوه ترشّحها للتعبير عن نفي الماضي في مثل "لا صدّق ولا صلّى" (33 – ب) ودخولها في الدعاء "لا رحم الله زيدًا" (34). وإذا صحّ هذا تكون "لا" أمّ الباب في حروف النفي

ويدلك على هذا الذي نزعم، علاوة على ما سبق، ترشّحها للجواب على الاستفهام جوابًا مناقضا لـ"نعم" بحيث تحذف الجمل بعدها فيجوز أن تكون بأي حرف من حروف النفي "لا، لم يفعل، "لا لا يفعل، لا لن يفعل، لا مافعل" الخ.

وإذا سلّمنا بأن الأصل في "لا" هو مطلق النفي وأنّ اتصالها بالمضارع المرفوع هو الذي يجعلها تدل على الاستقبال وجدنا هنا مشكلا ذكره ابن هشام نقلا عن ابن مالك ووجدنا في الآن نفسه حجّة إضافية على أن "لا" حتى مع المضارع لا تخلّصه آليا إلى الاستقبال. فحسب ابن هشام (ج 1، ص 244) خالف ابن مالك أكثر النحاة في أن "لا" تخلص المضارع للاستقبال ومثاله في ذلك:

(36) جاء زيدٌ لا يتكلّم

فهذا القول بإجماع النحاة صحيح حسن. ولكنهم مجمعون أيضا على أن الحال لا يقع في الصدر منه حرف استقبال.

والملاحظ أن اعتراض ابن مالك لا يستقيم إلا إذا اعتبرنا "لا" لتخليص المضارع إلى الاستقبال. غير أن هذه القاعدة لا تصحّ إلا بوجود شروط أخرى أبرزها أنّ المضمون الذي يدل عليه الفعل المضارع غير واقع. وليس في المثال (36) هذا الشرط الأساسي. فتحليل (36) إلى جملها المكونة لها يفضي إلى:

(36) جاء زيد وزيد لا يتكلّم

فالعلاقة بين الجملة الأساسية والجملة الحالية تقيّد نفي الكلام بمجيء زيد كما قيّدت الجملة الحالية المجيء بوصف لزيد فالحدثان متزامنان. لهذا فلا تدافع بين اعتبار "لا" في بعض التراكيب غير مخلصة للمضارع إلى الاستقبال، بما أنّ أصلها النفي واعتبارها نفيا للمستقبل مرتبط بقصد المتكلّم إلى عدم الوقوع في الحال.

وممّا تثيره "اللامات" وتنوّعها حرف النفي "لات" وهو من الأدوات التي مثّل اشتقاقها مشكلة لدى النحاة ولكن الجمهور على اعتبارها:

أ - مركبة من لا النافية وتاء مثل ثم وثمّت وهي للتأنيث والمبالغة (الاستراباذي، ج 2،ص 197)

ب - أنّها تعمل عمل ليس

ج - أنّها لا تعمل إلا في لفظة "الحين" مضافا إلى نكرة «لَاتَ حينَ مناص» (سورة ص / آية 3)

د – لا تستعمل إلا بحذف اسمها أو خبرها على حسب توجيه الإعراب في "حين" رفعا أو نصبًا.

غير أن من الافتراضات التي لم يتم تعمقها قديما وقدمها الاستراباذي (ج 2، ص197) على أنها دعوى غير ممتنعة افتراض أن "لات" هي "لا" التبرئة (أي النافية للجنس). ولهذا الافتراض دليل قوي هو وجوب التنكير في ما يضاف إليه "حين". وإذا استقام هذا فإن الرفع بعدها يكون على حذف الاسم "لات حينَ حينُ مناص" والنصب بعدها على حذف الخبر كقولك "لا حوْلَ".

وإذا استحضرنا شدّة تصرّف "لا" وأنها لمطلق النفي وصحّت صلتها بلا النافية للجنس ولا المشبهة بليس فإن لا أخت "ما" وشبيهة "ليس" تنخرط في نفس السلك مما يجنبنا كثرة الحروف أو بالأحرى يرجع تلك الكثرة في المعنى مع وحدة التشكّل اللفظي أو تشابهه إلى أصل واحد يتصرّف على وجوه كثيرة.

ومن الظواهر التداولية التي تحتاج إلى تفسير نحوي ما نجده في مثل هذه الحالات:

(37) لن يفعل هذا

(38) أ – لا يفعل هذا أبدًا

ب – لا يفعل هذا مطلقًا

(39) نحن في انتظاره ولمّا يأت

(40) أ – نحن في انتظاره ولم يأت بعدُ

ب – نحن في انتظاره ولم يأت إلى الآن

فلا شك أن (38) بمنزلة (37) و (40) بمنزلة (39) وهي استعمالات مسموعة تكاد تصبح اليوم بديلا عن "لن" و "لمّا" وهو أمرٌ يتصل بـ"لمّا" على وجه أخصّ حتى أننا ماعدنا نسمعها أو نقرأها إلا في بعض كتابات المتأدبين وقليلا ماتكون في كلامهم. وتفسير هذا الأمر يسير فدلالة "لن" على نفي مابعد الآن ابتداء من حال التكلّم إلى أي نقطة من خط الزمان يمكن أن يبلغها الحدث تجد التعبير عنها تحليلا بتركيبي "لا ... أبدًا" و "لا... مطلقا" وما شابههما فتخصّص لا للنفي وتعيّن الظروف أو المفاعيل المدى الذي يبلغه النفي.

وهذا شأن استعمال "لم... بعد" أو "لم ... إلى الآن". فهما صيغتان تحلّلان دلالة لمّا على امتداد النفي من نقطة ماقبل الآن إلى زمان التكلّم أي [الآن] . وهو ما يُفصح عنه "إلى الآن" بما فيه من دلالة "إلى" على انتهاء الغاية وغايته هي الظرف "الآن" كما يُفصح عنه الظرف المقطوع عن الإضافة "بعد" باعتباره من الغايات.

ولـ"لمّا" من هذه الناحية خصوصيّة تحتاج إلى بيان. فقد ذهب ابن السرّاج والفارسي (المقتصد، ج 2، ص 1092) وتبعه الجرجاني إلى أن لمّا تجري مجرى الظرف إذا وقع "الماضي الحقيقي" بعدها فيجازى بها لأنها على حدّ تعبير سيبويه «لوقوع أمر لغيره» (سيبويه، ج 2، ص 312) في مثل قولك:

(41) لمّا جئتَ جئتُ (من المقتصد، ج 2، ص 1092)

وهي بمنزلة التصريح بالظرف حين:

(42) حينَ جئتَ جئتُ

وبناء على وقوع لمّا موقع الاسميّة واعتبارًا للأصل القائل بأن «كل لفظ وقع موقعًا يقتضي الاسم حكم عليه بالاسميّة» (الجرجاني، المقتصد، ج 2، ص 1092) اعتبرها ابن السرّاج والفارسي والجرجاني، وربما غيرهم ممّن لم نحقّقه، ظرفًا.

وما يهمّنا من هذا هو الصلة المتينة بين احتمال "لمّا" لمعنى الظرفية وإظهار الظروف عند تحليله في بنية من قبيل "لم.... {بعد، إلى الآن،...}" فبين الامتداد الذي يدل عليه الظرف، مهما قصر زمانه، واقعيا، والامتداد الذي تعبر عنه "لمّا" ويبرز عند تعامل لم مع ظرف من الظروف ما يفسّر "التطوّر التاريخي"، إن صحّ التعبير، في استعمال دلالة "لمّا" تحليليا بعد أن كان استعمالها التأليفي طاغيًا.

ومن الظواهر التي نعدّها تداوليّة استعمال "إنْ" المكسورة الخفيفة في النفي. وقد نبّهنا بعض النحاة أنّها حرف نفي في لغة من لغات العرب هي لغة «أهل العالية» (ابن هشام، شذور الذهب، ص 193) (14).

وأوضح ما نجده في شأن "إنْ" أنّها:

أ - تنفي الحال مثل "ما"

ب - تدخل على الاسمية والفعلية وهي في هذا مثل "ما" أيضا

وهذا الشبه بين "إنْ" و "ما" هو الذي حمل المبرّد على القول بأنها تنصب الخبر أي تعمل عمل ليس معتمدًا في ذلك القياس لا السماع. بيد أن سيبويه يجعل المشابهة

تتوقف عند دلالة "إن" على النفي ولا تغيّر الكلام ولا تعمل فيه بما أن عمل "ما" للنصب في الخبر مجرّد لغة لا تمنع من الرفع (سيبويه. ج 3، ص ص 152 - 153). ومن هذه الناحية تشبه "إن" "لا" التي تشبّه بليس.

ولولا تواتر استعمال "إن" النافية في القرآن لقلنا إنها لغة وسكتنا. فاستعمالها في عربية اليوم في النفي منعدم لم نعثر عليه إلاّ في "أيام" طه حسين في الفصل الأخير من جزئها الأول. وهو ماجعل الناشر أو لعلّه المؤلف يشير في هامش إلى أنها "إن" النافية مما يدعّم غربتها عن لغة الناس اليوم.

غير أن اللافت للنظر في الآيات التي ذكرت فيها إن نافية هو وجود "إلاّ" بعدها. فجميع ما استشهد به ابن يعيش والزمخشري في "المفصل" وشرحه مثلا قائم على أسلوب الحصر "إن ... إلاّ" وقد نبّه ابن هشام إلى مثل هذا القول الذي ذهب إليه بعضهم وردّه بآيات ثلاث لاندري إن كانت "إنْ" فيها على النفي أو الشرط (مغني اللبيب، ج 1، ص 23).

وإذا ثبت اطراد استعمال "إن" مع "إلاّ" فهي في هذا شبيهة باستعمال "هل" مع "إلا"" في مثل «هل جزاء الاحسان إلا الاحسان» وهي شبيهة أيضا في تعاملها مع النفي، باستعمال "إن" للتوكيد مع ما في مثل قولك: «ما إن زيد قادم». والجامع بين هذه الأبنية هو تعامل حروف النفي في ما بينها لتوليد دلالة التوكيد وتعاملها مع الاستفهام "أ .... إنْ". («أتخرج إن أخصبت البادية») و «أ أنا إنيهْ؟» لتوليد الانكار. وبين التوكيد والانكار من الصلات مالا يخفى.

ورغم أننا لم نستقص الأمر فإن "إنْ" في الاستعمالات التي ذكرنا تبدو لنا صورة من صور "إنْ" الشرطية حين تحافظ على قيمة الشكّ أو عدم التيقن من الوقوع فيها (وهو صنو النفي) ولا تقتضي جملتين شرطًا وجوابًا(15).

والحاصل من التحليل السابق أن "لا" هو بمثابة العنصر الجوّال ("الجوكر") في حروف النفي ويتميّز بدلالته على الحال وقابليته لأن تتنوّع الدلالات التي تحدث من اتصاله بالمكوّنات الأخرى. فهو يتصل بالفعل الماضي والفعل المضارع ويتصل بالجملة كما هو الشأن في لا النافية للجنس وبالاسم في مثل عبارة «بلا ذنب» و «بلا جرم» ويكون جوابًا للاستفهام وحرفًا للنهي وجعله النحاة، لأمر مّا، حرف عطف يخرج مابعده من قصة ما قبله، على حدّ تعبير ابن يعيش (ج 8، ص 89). فهو أشبه مايكون بما سمّاه الشريف (1993) «بالعنصر الماهي» ولكن مجاله أضيق يقتصر على النفي فهو "العنصر النافي" الأساسي. ولسنا نريد أنْ ندخل في كيمياء الحروف وأسرارها التي تكاد تطابق إدراك المتصوّفة لبعض ما لا يرى ولا يقال. ولكننا لا نملك إلاّ أنْ نلاحظ ما لاحظه

القدماء وحاول بعض المعاصرين صياغته نظريا (الزناد، 1998) في شأن العلاقة بين "لا" و "لم" و "لمّا" و "لن" و "ليس" في تولّد هذه الحروف والحروف الأفعال من تعامل "لا" مع "ما" و "أنْ" و "أيس".

فإذا سلّمنا بصحّة هذه الملاحظات أمكننا أن نعتبر "الحال" الذي تدل عليه "لا" حالا مطلقا يتسع إلى جميع مافي جنباته، على حدّ تعبير الاستراباذي، ممّا يسّر له التحرّك نحو ماقبل الآن ليتصل بالماضي الواجب المنقضي ونحو مابعد الآن ليتصل بالمضارع غير الواجب وغير المنقضي وعلى هذا تكون "ما" دون اعتبار أنها داخلة على منظومة النفي وليست أصلية، (الزناد، 1998، ص 163) مقتصرة على أدنى مايكون من الحال. ويدلّ على ذلك أنها أقل تصرّفًا من "لا" إذ تتعامل مع ماقبل الآن دون مابعده لهذا إذا افترضنا التركب في الحروف فهي لا تبرز إلا في "لم" ولمّا".

أمّا "إنْ" إذا صحّ استعمالها للنفي، وهو ما نشك فيه شكا قويّا، فهي تمثل الإدراك للحال باعتباره نقطة سرعان ما تضمحلّ وهي حجة لا نستمدّها من المقارنة بين "ما" و "إن" بما أنني لا أملك في رصيدي من العربية التي تعلّمتها وقرأتها في الكتب وأمارسها مشافهة عند التدريس والكتابة "إن" هذه، بل نستمدّها من المقارنة بين التركيبين الحصريين اللّذين يسم الحرفان فيهما موضع الدلالة السالبة التي ينقضها "إلاّ" في تركيب "{ما، إن}... إلاّ...":

(43) ماهذا إلا بشر

(44) إنْ هذا إلاّ بشر

فالذي يبدو لنا أن "إنْ" تدلّ على حال "أضيق" و "أضعف" و "أسرع" من الحال الذي تدل عليه "ما". ولا نملك جهازًا يمكننا من أن نستدلّ على هذا الحدس لذلك نحيل القارئ على بحث الشريف (الشريف، 1993، ص 796).

أما ليس فلا تمثل إشكالاً في تعبيرها عن الانتفاء المطلق نظرا إلى ارتباطها بنظام النواسخ الفعليّة. كما أن "لات" إذا اعتبرناها "لا" المختصّة بالاحيان فإن دلالتها على النفي المطلق هي من دلالة "لا".

5. الخصائص الدلاليّة للتركيب المنفي الذي يتقدّم فيه الفاعل

لقد اشترطنا في اعتبار هذا التركيب أو ذاك دالاً على قوّة النفي أن يتصدّره حرف النفي. ولكننا في الآن نفسه اعتبرنا التركيب الذي يتقدّم فيه الفاعل المعنوي

www.booksall.net

على الفعل المنفي في الخبر تركيبا دالا على النفي كذلك. ونودّ في هذه الفقرة توضيح بعض خلفيات هذا الموقف بما أنه يمكننا أن نفترض ببساطة أنّ (45) جملة إثبات على اعتبار الصدر فيها غير موسوم بقطع النظر عن حدوس المستعملين:

(45) أ - زيد لم يفعل

ب - أنا مافعلت

ج - هو لن يفعل

د - أنت لا تفعل

وأنْ نحدّد خصائص تقديم الفاعل المعنوي والدلالات التي يحدثها مقارنة بـ (46):

(46) أ - لم يفعل زيد

ب - مافعلت (أنا)

ج - لن يفعل (هو)

د - لا تفعل أنت

وتمثّل العربية إحدى اللغات التي يكون الترتيب الأساسي للمكوّنات فيها هو [ف فا مف][16]. ولهذا الترتيب دور أساسي في تحديد عديد الخصائص الدلالية الإعرابية كالبؤرة وبنية الاخبار وتحديد الأدوار الدلالية.. الخ. ولكننا نهتم هنا بظاهرة واحدة وهي تقديم "الفاعل المعنوي". والمقصود بذلك أن ننتقل من شكل إلى آخر:

(47) أ - [ف فا مف] ← [فا ف مف]

ب - [ف فا مف] ← [مف ف فا]

ج - [ف فا مف] ← [ف مف فا]

ويبدو أن الإمكانين المتبقيين أي [فا مف ف] و [مف فا ف] محجّران في العربية لأسباب لا نحلّلها. فما يعنينا هنا تحديداً هو علاقة هذا التصرّف في ترتيب المكوّنات بموضع حرف النفي. فإذا نظرنا في الحالات التي تدخل فيها حروف النفي {لم، لما، لن، ما، لا} على الأفعال فإننا نجد الشكلين التاليين على اعتبار أن الشكل (47 - ج) يحافظ فيه الفعل على موقعه في رأس الجملة.

(48) أ - [فا ⌐ (ف مف)] : زيد لم يضرب عمرًا

ب - [مف ⌐ (ف فا)]: عمرًا لم يضرب زيدٌ

وإذا تثبّتنا فإن الشكل (48 - ب) لايحتاج إلى نظر كبير فالعنصر الأول فيه معمول للفعل بقرينة النصب، لذلك لا يطرأ أي مشكل هنا. فالمسألة في مثل (48 - ب) تدور على مايعرف في المنوال النحوي بمسألة اضمار العامل على شريطة التفسير إذ يستدعي النصبُ في بداية الكلام، سواء أكان الفعل منفيا أم غير منفي، تقديرَ الفعل الواقع بعد المنصوب. ويمكن التقريب بين هذا وبين الحالة (48 - ج):

(48) - ج - زيدٌ لم أضربه

فالحالة هنا واحدة بما أنّ "زيد" المرفوع هو مفعول في المعنى ولكن الفعل لم يعمل فيه لفظا بل عمل في الضمير بعده. ولكن إذا جاز السكوت عن الضمير كما في (48 - د):

(48) - د - زيد لم أضرب

على اعتبار أن الضمير في حكم المنطوق (ابن يعيش، ج 2، ص 30) فإن التمييز بينهما حذفا وذكرا يصبح دقيقا حتى إن قلنا بأن الموضع موضع معنى الضمير. ولكننا نقتصر على التثبت من المثال (48 - أ) والإشكال فيه أنّ العنصر الأوّل في الجملة ورد إسمًا والخبر مركبا فعليًا جاء الفعل فيه مجزومًا بحرف نفي. وهو تقاوليا وبصفة عامّة لا ندقّق فيها ردّ على من قال:

(49) زيد ضرب عمرًا

وتحليل هذه الجملة حسب مبادئ الإعراب يضعنا أمام جملة اسمية مادام المكوّن الأوّل فيها اسمًا. والمقياس في العربية أن نميّز بين الضربين من الجمل بطبيعة العنصر الأول و"المقولة" التي يندرج فيها. ويتعقد الأمر إذا أدخلنا في الاعتبار الشكل الآخر للجملة في العربية أي الاسمية وإمكانات نفيها:

(50) أ - زيد متكبّر

ب - ليس زيد متكبّرًا

ج - زيد ليس متكبّرًا

فتقاوليا إذا سلّمنا بأن (50 - ب) و (50 - ج) يمثلان ردًا فيبدو أنه من الأرجح أن يكونا ردًا على (50 - أ) فإذا كانا كذلك فهو يعني أننا أمام نفيين مختلفين يردّان على إثبات واحد. وهو ما قد يطعن في سلامة المبدإ النحوي (والمنطقي أيضا) القائل بأن لكلّ جملة منفية إثباتًا يقابلها والعكس بالعكس. غير

أننا نشير قبل هذا إلى أن تصنيف الجملة الاسمية يثير مشكلة كما هو معلوم في الدراسات العربية.

فالسائد اختزال تقسيمات القدامى إلى صنفين جمل فعلية وجمل اسمية (عاشور،1999،والشاوش 1999) (17). ومن لم يرض بوجود مدخلين للجملة، وهو رأي نشاطره، وجد حلين: الأول وعليه في ما يبدو الفاسي الفهري في بعض ما كتب قام على ما يسمى بالافتراض الرابطي والمقصود بذلك إرجاع الجملة الاسمية إلى الشكل [ف فا مف] بافتراض "كان" مخصصا في الرأس إذا تحقق كانت "كان وأخواتها" وإذا لم يتحقق الرابط "كان" كانت الجملة الاسمية "العادية" فجمع الفاسي الفهري (1985،ص ص 133 -135) ضربي الجمل في العربية في قاعدة واحدة تتكوّن بمقتضاه الجملة من "ف" قد يذكر وقد يضمر ومركب اسمي ومقولة كبرى. والحل الثاني هو ما اقترحه الشريف (1993) مبرهنًا على أن الجملة الاسمية أشدّ تعقيدًا من الجملة الفعلية بحيث تتطلّب دورتين كاملتين إحداهما لإنشاء المبتدأ والأخرى لإنشاء الخبر.

ونقرّ بأننا لا نملك إجابة عن العلاقة الاشتقاقية الممكنة بين البنية [ف فا مف] والبنية [مبتدأ + خبر] وإن كنا أميل حدسيا إلى اشتقاق الثانية من الأولى. ورغم ذلك فأساس هذا الاشتقاق مابين [ف فا] خصوصا وبنية الخبر من علاقة في اقتضاء اسم يكون مخبرًا عنه وخبرًا يكون فعلا أو مشتقا له دلالة حدثية وهو ما يدرك عند المقارنة بين قولك «قام زيد» وقولك «زيد قائم» وهو مدلول قول البلاغيين أن الخبر (ويقصدون الفعل والمشتق) لا يكون إلا أمرًا نسبيا إضافيا.

فإذا سلّمنا بهذا ولو جزئيا فإننا نكون أمام ثلاث مشاكل:

(أ) هل توجد علاقة بين تقديم الفاعل في جملة مشتقة من جملة فعلية منفية وتقديم المبتدإ على الخبر الذي يكون منفيا في الجملة الاسمية كما في (50 - ج) ؟

و (ب) ما الفرق بين (50 - ب) و (50 - ج) أعلاه وهل يمثلان ردًّا على إثبات واحد؟

و (ج) هل يمكننا إيجاد مبدإ موحّد في تفسير هذه العلاقات وربما غيرها مما يشبهها ولكنه لا يتضمّن نفيا بل قوّة إنشائية أخرى كالاستفهام أو التمني أو التخصيص.. الخ؟

ونضيف إلى هذا مشكلة أخرى نعتبرها متفرّعة عن السؤال (أ) وتتمثل في الحالة التي يوجد فيها تقديم للفاعل المعنوي على الخبر الفعلي ولكن حرف النفي واقع في الصدر من قبيل (51):

(51) أ - ما أنا فعلت ← ما فعلت

ب - ما زيد فعل ← ما فعل زيد

فلئن كانت مثل هذه الجمل منفية ولا شك فإنها تقيم علاقات مع أشباهها مما يكون حرف النفي فيه ألصق بالفعل من قبل العلاقات بين:

(52) - أ - ما أنا فعلت ← أنا ما فعلت ← ما فعلت أنا

- ب - ما زيد فعل ← زيد ما فعل ← ما فعل زيد

نبني إجابتنا على هذه المسائل على الأصل التالي الذي وضعه البلاغيون (الجرجاني، الدلائل ص ص 110و113، 128 و 135، السكاكي، مفتاح العلوم، ص ص 221- 224، القزويني، الايضاح، ص ص 59 -67، شروح التلخيص، ج 1، ص ص 396، 424):

(53) إذا قدّم الاسم الفاعل في المعنى على الفعل المنفي أفاد التوكيد أو التخصيص.

وتقوم هذه القاعدة على افتراض أن الترتيب الأصلي هو [ف فا مف]. وتوجد بين البلاغيين خلافات في تحديد إحدى الدلالتين أي التوكيد والتخصيص. وعموم الخلاف أن السكاكي يشترط أن يكون العنصر المقدّم (أ) ضميرًا و (ب) ويقدّر في الأصل تأخيره. فإذا حصل هذان الشرطان أفاد العنصر المقدّم التخصيص أما الجرجاني فمذهبه أن الضمير وغير الضمير مبدئيا[18] يحتمل التأويلين بحسب المقام. ولكن القزويني عمّم الأمر بحيث يمكن أن يفيد الاسم المعرفة ضميرًا أو غير ضمير التخصيص. وسبب الإشكال أن الابتداء بالنكرة يفيد كذلك التخصيص. ورأينا أن بين التوكيد والتخصيص صلة متينة جدًا على اعتبار أن التخصيص ردّ لخطإ في التعيين والتوكيد ردّ لشك المخاطب أو إنكاره وكلاهما يقتضي نفي ما يقابل المذكور. فيكون بذلك كل تخصيص مقتضيا للتوكيد ولكن كل توكيد قد يكون فيه تخصيص وقد لا يكون.

فإذا صحّ هذا الافتراض أمكننا أن نعتبر الفرق بين «لم يفعل زيد» و «زيد لم يفعل» فرقا من جهتين. الأولى أن «لم يفعل زيد» ردّ على من قال «فعل زيد» و «زيد لم

يفعل» ردّ على من قال «زيد فعل» أو «زيد وعمرو فعلا» فتنفي كلامه لتفيد أن غير زيد هو الفاعل أو أن زيدًا لم يشارك في الفعل.

فمثل هذا الردّ يقتضي أن الحدث واقع لا نزاع فيه وهو ما لا يقتضيه قول من قال «لم يفعل زيد». وإنما النزاع في تحديد الفاعل أقائم هو بالفعل وحده أم مشارك لغيره فيه بحسب ادعاء المتكلّم المثبت الذي يردّ عليه النافي.

ويشترك في هذا الفاعل المعنوي سواء أكان اسما أم اسمَ علمٍ أم ضميرًا. ولكن في الضمير بعضَ المميّزات التي تبرزها الجمل التالية:

(54) أ - أنت ما فعلت

ب - ما فعلت أنت

ج - ما فعلت

فأضعف هذه الجمل دلالة على التوكيد أو التخصيص هي (54 - ج) لانعدام القرينة عليهما. ولكن (54 - ب) تؤكد المخبر عنه (أو المحكوم عليه) في حين أن (54 - أ) تؤكد الجملة كلّها وتضيف إلى التوكيد احتمال التخصيص. أما وجه التوكيد فيها فهو تكرار الضمير مذكورا في أول الكلام ومقدّرا بعد الفعل وأما وجه التخصيص فهو تقديمه عن أصل رتبته بعد الفعل وذكره في أول الكلام على سبيل التبئير (أو "العناية والاهتمام" بعبارة سيبويه) وفي هذه الحالات جميعًا نجد الجملة منفيّة ولكن النفي في (54 - أ) مؤكد سواء اعتبرنا الكلام على وجه التخصيص أو لم نعتبره كذلك.

وينطبق الأصل (53) المذكور أعلاه على مثل الجمل التي يتقدّم فيها الضمير على الفعل وحرف النفي معًا أو يتقدّم على الفعل ويتصدّر حرف النفي الجملة كما في (55) مع الاشارة إلى أن هذين الاحتمالين لا يقعان مع جميع حروف النفي بما أن "لم" و "لن" حرفان يعملان في الفعل فيقتضي ذلك اتصالهما به وهو ما لا ينطبق على "ما" و "لا":

(55) أ - أنا ما فعلت

ب - ما أنا فعلت

ففي الحالتين نجد توكيدًا سببه تكرار الفاعل المعنوي مرّة مبتدأ في الكلام على وجه الإبراز (أو التبئير) ومرّة متصلا بالفعل. كما نجد اقتضاء الجملتين لوقوع الفعل. فما ينفى هو نسبة الفعل إلى الفاعل فحسب وهو ما يؤكده اختبار الاستئناف عطفا

على وجه التوكيد أو إضرابا حيث يكون التناقض في (56) ويكون الاستئناف سائغا دالا على القصد من النفي في (57):

(56) أ - * أنا ما فعلت ولا فعله غيري

ب - * ما أنا فعلت ولا فعله غيري

(57) أ - أنا ما فعلت بل فعله غيري

ب - ما أنا فعلت بل فعله غيري

ولكنّ بين الصيغتين فارقا دقيقا يكاد لا يدرك. فحسب مبدأ التقاول ينبغي أن تكون (55 - أ) و (55 - ب) ردّ ينّ على من قال (58 - أ) و (58 - ب):

(58) أ - لقد فعلت

ب - أنت فعلت

فينفي الفعل أوّلاً "ما فعلت" ويؤكد ثانيا بتقديم الضمير المنفصل الموافق للضمير المتصل. ففي الأمر عمليتان: نفي فتوكيد للنفي بما أن ما تستلزمه (58 - أ) (أي "لقد فعلت") هو أن يقول المتكلّم النافي "ما فعلت" وفي الحالتين نجد توكيدًا في الإثبات يردّ عليه بتوكيد في النفي.

أمّا في (58 - ب) فالكلام المثبت مبني من أصله على التوكيد بتقديم الضمير لذلك جاء النفي على قدر الإثبات توكيدًا بتوكيد. ومن هذه الناحية فإن (55 - أ) أقوى في النفي من (55 - ب) لأن المتكلّم قام بعمليَ نفي وتأكيد نفيه في حين أن قائل (55 - ب) اكتفى بالنفي.

وقريب من هذا ما ذكرناه في (50) التي نذكّر بها هنا:

(50) أ - زيد متكبّر

ب - ليس زيد متكبّرًا

ج - زيد ليس متكبّرًا

وليس في (50 - ب) تقديم وتأخير ولكن موضع "ليس" في رأس الجملة يوافق موضع الإثبات في (50 -أ) وهو ما يجعلها نفيا على شاكلة الإثبات وطريقته وجهته ولهذا لا يمكن لـ (50 - ج) أن تكون نفيا لـ (50 - أ) وإلاّ وقعنا في الترادف رغم اختلاف الترتيب. فإذا اعتبرناه مجرّد ترتيب في الذكر هدمنا مبدأ «النفي في الصدر» وإذا

سلّمنا بضرورة الفرق بين ما لا يتماثل لفظه وجب علينا تحديد الجملة المثبتة التي تقتضيها الجملة المنفية (50 – ج).

ومن البيّن أنّ (50 – ج) يمكن اعتبارها مشتقّة من الأصل (50 – ب) بموجب عملية تقديم للفاعل المعنوي للفعل الحرفي "ليس"، إذا سلّمنا بأن سلوكها في العموم سلوك الأفعال في حدود ما تسمح به دلالتها الناسخية الإنشائية. و علّة هذا التقديم هي التي تفسّر لنا مقابل (50 – ج). فاسم "ليس" (أو فاعلها إن شئت!) يقدّم لتوكيد النفي وهو يشتغل هنا اشتغال التوكيد بما أنه سيذكر بدءًا وسيكرّر مضمرًا بعد "ليس". فما يوافق (50 – ج) شيء قريب من (59):

(59) ؟ زيد هو متكبّر

وعادة ما يدخل ضمير الفصل على معرفتين فيؤكد الربط بينهما في الجملة الاسمية لذلك وضعنا علامة استفهام قبل الجملة. غير أن العادة جرت أن يكون توكيد مثل (59) بـ (60):

(60) إنّ زيدًا متكبّر

فإذا صحّ هذا فإن (50 – ج) ستكون ردًا على من قال (60) أو ما في قوته من التوكيد. ولنا طريقة أخرى في النظر لا تتطلّب منا اشتقاق (50 – ج) من (50 – ب) للوصول إلى المقابل المثبت (60). بل يكفي في ذلك اعتبار الجملتين المنفيتين في (50) ردًا على (50 – أ). ولتجنّب الترادف علينا أن نفترض أن (50 – أ) تؤدّي معنيين مختلفين بحسب النبر الدلالي فيها. فنبرها الدلالي العادي يجعل البؤرة فيها هي الخبر ("متكبّر") فيكون النفي الذي يوافقها هو النفي العادي (50 – ب). ولكن البنية المعنوية لـ (50 – أ) تحتمل أن يكون النبر الدلالي واقعا على المبتدإ. وهو حالة ممكنة نظريا واختباريا شريطة أن يكون في مقام التخاطب ما يدلّ على أن "زيد" و "غير زيد" متنازع في شأن اتصاف أحدهما بالخبر. وعلى هذا فإن جعل زيد البؤرة مؤذن بالتوكيد والتخصيص مادام في الأمر خلاف. وعلى هذا فإن تقديم "زيد" لنفي ما أكّد النبر الدلالي والتبئير وجعل ليس نافية للخبر مباشرة يوافق من حيث قوته التوكيدية التخصيصية ما يقصد من نبر المبتدإ دلاليًا.

ورأينا أن هذه الأعمال التي تكون بين الإثبات والنفي من توكيد وتخصيص وتبئير وتقديم وتأخير لا تقتصر قيمتها التفسيرية على الربط بين الإثبات والنفي، وهذا في حدّ ذاته ليس قليلا ولا هيّنا، بل يتجاوز ذلك إلى أعمال لغوية أخرى نرى تحليلها منسجما ومتوافقا مع القاعدة البلاغية (53) أعلاه. وهذه نماذج من الحالات التي نقصد إليها:

(61) أ - زيد هل كلمته؟

ب - زيد ما أبلغه

ج - زيد ليته يتكلّم

د - زيد لا تكلّمه

هـ - زيد لتكلّمه

و - زيد لعلّه سيتكلّم

وسنعود في فصل لاحق (الباب الثاني، الفصل الثاني) إلى جوانب أخرى من هذه القضية. إلاّ أنّ ما توفّره اللغة من توكيد للنفي لا يقتصر على تقديم الفاعل المعنوي. بل إن هذا الضرب من التقديم كثيرًا ما يلتبس بالتخصيص. لهذا وفّرت اللغة وسائل أخرى لتوكيد النفي.

6. توكيد النفي

تطرح مسألة التوكيد بالنسبة إلى النفي على حسب ما تطرح بالنسبة إلى الإثبات. وقد رأينا أثر هذا التناظر في المسائل التي تناولناها في الفقرة السابقة. ونخصّص هذه الفقرة للنظر أساسا في أهمّ صيغ تأكيد النفي وفي جانب ممّا يسمّى بالنفي المزدوج ومدى إمكانه في اللغة. إلا أن لتوكيد النفي مظهرًا آخر يتصل بالحروف نفسها قبل استعمالها. فمجموعة {لا، ما، لم، لمّا، لن} تختلف في درجة قوّتها وهو أمرٌ نجد الإشارة إليه، وإن لم تكن، واضحة في ما يتعلّق بدلالة "لن" على التوكيد. وقد وجدنا من الدارسين (الشريف، 1993، ص ص 627، 629) من حدّد درجات القوّة الإنشائية في هذه الحروف على النحو التالي: [لن > لم > لا > ما]. واعتمد، مقياسًا في تحديد قوّة الحرف، مدى توافقه مع الأدوات الإنشائية القويّة وهي بالخصوص "إنّ" و "إنْ" وهمزة الاستفهام. ولاحظ أن حروف النفي تقع بعد همزة الاستفهام ولكنها لا تقع بعد "إنّ". وعلّل ذلك بأن تعجيم الإيجاب أقوى من تعجيم السلب. كما لاحظ أن "أنّ" (وصنوها "أنْ") تمنع "لم" و "لن" ولكنها لا تمنع لا التي هي أضعف أدوات النفي (الشريف، 1993، ص 228) أمّا "إنْ" الشرطيّة فلا تقبل "لن" لأن "لن" أقوى أدوات النفي.

ونحن نوافق على ترتيب درجة *القوّة التي أسندها الشريف إلى حروف النفي* ولكننا لا نحتاج إلى الاختبارات - المقاييس التي اعتمدها في تحديد درجات **القوّة** الإنشائية. فما وصل إليه يعود في ظننا إلى أمْر بسيط مفاده أن أقوى حروف **النفي**

ماكان مختصًا زمانيا وأضعفها ماكان غير مختصّ. فحسب هذا المقياس سنجد أن {لن، لم، لمّا} أقوى من {لا، ما} ثم إذا أردنا أن نحدّد القوّة بين حروف كل مجموعة فإننا نجد أنّ نفي الاستقبال أقوى من نفي المضيّ بسبب عامل إنشائي هو درجة التزام المتكلّم بمضمون كلامه. فنفي وقوع حدث لم يقع بعد من الحال إلى نقطة ما غير محدّدة في الاستقبال أقوى من نفي حدث غير واجب منقض و "لم" و "لمّا" تنفيان شيئا منقضيا نفيا أقرب إلى أن يكون على وجه الحكاية بما أنّ الاستدلال عليه بالحجّة الواقعية ممكن نظريًا على الأقل أما نفي حدث لم يباشره فاعل بعد فهو أقرب إلى إيقاع ما ليس واقعا قبل التلفظ به. ونسلّم هنا بأن "لم" و "لمّا" متقاربان سواء اعتبرنا "لم" أقوى أوْ عكسنا الأمر. ولكننا أميل إلى اعتبار "لم" أقوى من "لمّا" نظرًا إلى أنّ إمكان الوقوع في "لمّا" لم ينقطع تمامًا في حين أنه في "لم" انقطع وتمّ.

أمّا الحرفان المتبقيان فالأرجح أن تكون "لا" أقوى من "ما". والسبب أيضا يعود إلى مقياس الاختصاص. فلئن كانت "لا" أشدّ تصرّفا من ما لاتصالها بالجمل والأفعال ماضية ومضارعة والنهي والاسم (إذا تأوّلنا لا النافية للجنس على أنها نفي للاسم وهو أمر يناقش) فإنها أخصّ بالنفي من "ما". فـ "ما" أشدّ تصرّفا من "لا" في غير النفي بما أنها تقع حرفًا وإسمًا وموصولا وتعجّبا واستفهاما ونفيا.. الخ ولهذا كانت "لا" على تصرّفها عنصرًا جوّالاً داخل النفي لا تبارحه فهي بذلك أخصّ من "ما" العنصر الجوّال الذي يقع على أيّ محلّ فيكتسب منه قيمته الدلالية والإعرابية كما بيّن الشريف (1993).

ولعلّ هذا ما يفسّر أن حروف النفي جميعًا تقبل أن يستأنف الكلام بعدها بـ "لن" على وجه التأكيد على ما نلاحظ في:

(62) أ - ما جاء زيد ولن يجيء

ب - ؟ لا يجيء زيد ولن يجيء

ج - لم يجئ زيد ولن يجيء

د *- لن يجيء زيد ولم يجئ

هـ *- لن يجيء زيد وما جاء

و * - لن يجيء زيد ولا يجيء

فالحالات (62 - د - و) ممتنعة بحكم أن ما يستأنف به الكلام بـ"لن" أضعف قوّة منها فلا يؤكّده. أما الحالات الأخرى فإن في (62 - ب) شيئا من الالتباس. فإذا قصد

بنفي المضارع بـ"لا" الفعل وهو في حال الوقوع (وما يقتضيه من عدم تمام الوقوع) فهو غير ممكن لأن اللام في الكلام تصرفه للاستقبال وإذا دلّ على الاستقبال فإنه سيبدو مساويًا لدلالة النفي بلن. غير أنّ هذا الاستئناف ممكن في صورة الاضراب بـ"بل" على اعتبار أن ما أضربت عنه أضعف ممّا بعد "بل" فيكون الفرق في درجة الالتزام التي تميّز "لن" عن "لا". وممّا يدعّم التحليل السابق أن أضعف حروف النفي تتطلّب في سياقات التوكيد حروفًا أخرى تتعامل معها لتحقّق معنى توكيد النفي.

والأصل في هذا هو بناء البلاغيين الخبر، نفيا وإثباتا، على علاقة التخاطب التي تقتضي أن يقوّى الكلام بحسب موقف المخاطب تردّدًا أو إنكارًا. لذلك احتاج الخبر المنفي إلى ما يؤكّده إذا تردّد المخاطب في الموافقة على مضمون النفي أو أنكر على النافي نفيه. ومن وسائل التوكيد التي درسها النحاة وذكرها البلاغيون نجد تعامل حروف النفي مع "الباء" و "منْ" بالخصوص. غير أن في قولنا حروف النفي شيئا من التعميم المخلّ. فحرفا الجرّ يتعاملان مع "ما" و "لا" و"ليس" على اعتبار علاقتها بـ "ما". ولهذا فلنا صيغة أولى تقوم على ضرب ممّا يمكن تسميته بـ"الأدوات المتقطّعة":

(63) أ {ما، ليس} "س" بـ"ص"

ب - ما زيد بقائم

ج - ليس زيد بقائم

وتزاد "الباء"[19] في الجملة الفعلية في المفعول خاصّة (ابن يعيش، ج 2، ص 115، الاستراباذي، ج 8، ص 24) ويفسّر النحاة هذه الزيادة تفسيرًا تقاوليا تكون التقابلات فيه على النحو التالي حسب ابن يعيش (ج 2، ص 116):

(64) أ - ما زيد قائما ⟵ إنّ زيدًا قائم

ب - ما زيد بقائم ⟵ إن زيدًا لقائم

وهذا التناظر أساسه اعتبار "ما" في مقابل "إن" واعتبار "الباء" في مقابل "اللام". ومهما يكن أمْرُ التفسير فهو يثبت السعْي إلى جعل النفي على قدر الإثبات وتوكيد النفي على قدر توكيد الإثبات.

وتمتاز "ما"، وهي أضعف حروف النفي قوّةً إنشائية، بتعاملها مع حرف الجرّ "منْ". وهذه العلاقة بين الحرفين مقيّدة بدخول "منْ" على النكرات كما في أمثلة النحاة:

(65) أ - [ما من (اسم نكرة)، (...)]

ب - ما من رجل يحبّ الإهانة

(66) أ - [ما ف (من) (اسم فاعل نكرة) (...)]

ب - ما جاء من {رجل/أحد}

ج - [ما ف فا من (اسم نكرة مفعول)]

د - ما ضرب زيد من {رجل/أحد}

وتفيد "ما" بتعاملها مع ابتداء الغاية إمّا استغراق الجنس وإما التوكيد (ابن يعيش، ج 2، ص ص 90 - 91، والاستراباذي، ج 4، ص 268).

ولئن كانت "ما" تنفرد دون "لا" بالتعامل مع حرف الالصاق "الباء" ويُشاركها في ذلك الفعل الحرفي "ليس" فإنها في تعاملها مع الحرف الدال على ابتداء الغاية تشترك مع "لا" دون ليس. غير أنّ "مِنْ" لا تظهر مع حرف "لا" وإن كانت دلالته في بعض السياقات حيث يَرد الاسم النكرة في سياق النفي بـ"لا" أو "ما" تقتضي وجود "منْ" لأسباب سنبيّنها في موضعها .(الباب الرابع، الفصل الثاني).

ولكن ما تنفرد به "ما" حقّا دون "ليس" ودون "لا" هو التعامل مع "إنْ" ولام الجحود لإفادة التوكيد حسب جمهور النحاة. فقولك «ما إن رأيته» هو توكيد لقولك «ما رأيته». وفي تفسير ابن يعيش (ج 8، ص 129) أنها تكون مؤكّدة في لغة بني تميم وتكون زائدة كافة لـ "ما" المشبهة بليس عن العمل في لغة أهل الحجاز. ولكنه يذكر رأيًا للفرّاء مفاده أنّ "ما" و "إن" حرفان للنفي على سبيل التأكيد زاعمًا أنها تكون مع "لا" كذلك مدعّما رأيه برواية من روايات بيت للنابغة الذبياني. وقد نبّه ابن يعيش (المرجع السابق) والاستراباذي (ج 2، ص 186) إلى أن لرأي الفرّاء، لو أخذ به، انعكاسات خطيرة. فهو يخالف المبدأ القائل بأن نفي النفي إيجاب وأضف إلى ذلك أنه يسمح بالجمع بين حرفين لهما معنى واحد. وفي كلا الحلّين إشكال [20].

أمّا تعامل "ما" مع لام الجحود فيكون في ضرب واحد من التعبير الذي ينفي فيه "ما" الناسخ "كان" على نحو ما نجده في (67):

(67) ماكان زيد ليحبّك

وقد قدّم الاستراباذي تفسيرًا طريفا لهذه اللام معتبرًا إياها نفس اللام التي نجدها في مثل قولك «أنت لهذه الخطة» وتقصد أنّ المخاطب مناسب لها جدير بها «فمعنى ما كنت لأفعل كذا ما كنت مناسبًا لفعله ولا يليق بي ذلك» (الاستراباذي، ج 4، ص 62).

ومن الوسائل التي تثير مشاكل مسألة تكافؤ الإيجاب ونفي النفي وهي مسألة قائمة على قاعدة صناعية منطقية يمكن التعبير عنها على النحو التالي:

(68) ض $\leftrightarrow \neg \neg$ ض

وقبل تحديد إمكانات تجسّد هذه القاعدة لغويا نشير منذ البداية إلى أن وجود نفيين متتابعين أمرٌ محال لغويا «فالنفي لا ينفي وإنما ينفي المثبت» (الجرجاني، المقتصد، ص 946). والسبب في ذلك أن موضع الصدر لا يحتلّه إلا واسم واحد وإذا تتابع واسمان فيجب أنْ يكونا مختلفين في دلالتهما على القوّة الإنشائية. كتتابع واسمي النداء فالتمني ("يا ليتني كنت الطبيب المداوي") أو واسمي الاستفهام فالنفي ("ألم تذهب بعد؟"). وهذا ما جعلنا نشكك في دلالة "إن" على النفي واعتبارها ضمن حروفه فالأصل اللساني القائل بأن العنصرين المتماثلين يعوّض أحدهما الآخر ولكن لا يتتابعان مفيد في هذه المسألة. ولعلّنا لا نجد. مع شيء من التعسّف في التعبير، إلا حالة واحدة يمكن أن يتتابع فيها نفيان وهي حالة من قبيل:

(69) ليس لم يذهب زيد

شريطة أن تكون قراءة هذه الجملة على الحكاية. وحينئذ فما ينفى هو إنشاء جملة النفي وهي لا تعني بالضرورة أن الحاصل إيجاب. إذ يمكن للمتكلّم النافي على الحكاية أن يستأنف كلامه معلّلا «لأنه لم يقع ذهاب أصلا ولا وجود لشخص اسمه زيد».

ولكن قد يذهب في الظنّ أنّ من أقرب الأشكال إلى قاعدة المناطقة (68) ما يكون في تركيب الحصر في العربية وإن كان هذا غير دقيق بما أن قاعدة نفي النفي لا توزّع النفيين منقطعين كما في الحصر «ما كذا إلاّ كذا». وحتى إذا سلّمنا بهذا، على علاّته، فإن الحاصل ليس إيجابًا بل هو توكيد للإيجاب. فمثل (70):

(70) أ – ما زيد إلاّ إنسان

ب – زيد إنسان

لا يتساويان في دلالتهما على الإيجاب بما أن (70 – ب) تكون ابتداء و (70 – أ) تكون ردًا على متكلّم أخطأ في تعيين الصفة أو الموصوف أو أنكر ما بينهما من علاقة. والمشكلة ليس في اللغة بل عدم الحاجة الصناعية لدى المناطقة إلى تمثيل التوكيد وعلاقات التخاطب. ولهذا فإن اللغة تحافظ على المشترك بين (70 – أ) و (70 – ب) ولكنّها تميّز بينهما بسبب تميّز وسمهما اللفظي وتميّز دلالتيهما. ومن ثمّة لا نعتبر أن

نفي النفي ممكن وإذا تأولنا بعض التراكيب على أنها من باب نفي النفي فإنها تكون مفيدة للتوكيد. وقد سبق ليسبرسن (Jespersen، 1917، ص ص 62، 80)[21] أن لاحظ عدم التوافق بين القاعدة المنطقية والاستعمال اللغويّ في لغات مختلفة. وتوصّل إلى أن النفي المزدوج يؤدّي وظيفة التوكيد. ولكن السؤال الأهم لم يولّد نفي النفي في اللغة توكيدًا للإيجاب لا إيجابًا؟ ولا يكفي هنا في التفسير مبدأ قيام التوكيد على التكرار فـ "إلا" في (70 – أ) لا تكرر دلالة "ما" كما أن "ما" يمكن تعويضها بـ "هل" فيبقى معنى التوكيد.

وإذا صحّ هذا فهو يعني أن "إلاّ" الثانية لا تنقض النفي الموجود في "ما" التي تتصدّر الجملة. وكيف يكون لها ذلك والعبرة في تحديد قوّة الكلام بوسمه في الصدر؟

ويبدو لنا أن الانطلاق من العلاقة الاقتضائية بين النفي والإثبات هي التي تفسّر لنا ما يقع عند تولّد التوكيد فإذا حلّلنا هذه العلاقة نجد:

(71) ما زيد إلا إنسان ⟵« * زيد إلاّ إنسان

نحتاج هنا إلى تصحيح التركيب المقتضي فهو يعني «زيد على صفات إلاّ صفة إنسان» أو بحكم العلاقة بين "إلاّ" و "غير" «زيد يتصف بمجموعة من الصفات غير صفة إنسان» فما يقع في الإثبات هو إخراج عنصر من مجموعة فإذا دخل النفي فإنه يتسلّط، حسب مبادئ سنوضّحها في موضع لاحق (الباب الثالث، الفصل الثاني) أساسا على العنصر الإنشائي ومنه الحروف. وهنا يتسلّط النفي على "إلاّ" فيصبح العنصر الذي أخرجته "إلاّ" هو العنصر الداخل في الكلام والمجموعة التي أخرجتْ منها "إلاّ" العنصر "إنسان" هي المنفيّة. وهنا تنقلب ببساطة العلاقة بين طرفي علاقة الاخراج بحكم تأثير النفي في عامل الاخراج "إلاّ". ولهذا لا يصحّ القول بأن "إلاّ" نقضت النفي الذي في صدر الكلام إلا إذا اعتبرنا النفي داخلا على الكلام قبل دخول "إلاّ" وهو ما يعسر تصوّره.

ولكن التعامل بين النفيين وإن كان في الأغلب الأعم دالاً على التوكيد فإننا نجد حالات أخرى يعبّر فيها هذا التعامل عن دقائق معنويّة. لننظر في المثالين التّاليين:

(72) أ – لا أعتقد أنه لن يأتي

ب – لا أشكّ في أنه لم يأت

إن الحاصل من (72 - أ) أن المتكلّم يعتقد أنّ المتحدّث عنه سيأتي ولكن الحاصل من (72 - ب) أن المتكلّم يعتقد أنّ المتحدّث عنه لم يأت. ولكن يوجد فرق بين (72) و (73):

(73) أ - أعتقد أنه سيأتي

ب - أشكّ في أنه لم يأت

ونتبّه هنا أنّ كثيرًا ممّن جعلناهم مخبرين لنا عن دلالة الجملة (73 - ب) وجدوا أنّ معناها هو اعتقاد المتكلّم في إتيان المتحدّث عنه. ولهذا الاختلاف في الحساب الدلالي دلالة كذلك. وقد يبدو الأمر مبنيا على تعامل نفيين. ولكن ما ينبغي أن نلاحظه أن النفي الأول فقط هو الذي يسيطر على دلالة الجملة أمّا النفي الثاني فهو من تركيب فرعيّ يقع داخل الصلة. ونحتاج هنا إلى أن نسلّم بأن "أعتقد" فعل يقتضي وقوع الحدث في المفعول و "أشكّ" يقتضي عدم وقوع الحدث في المفعول وكلاهما بحسب اعتقاد المتكلّم.

ولهذا فإن (72) ردّ على من قال:

(74) أ - لا أعتقد أنه لن يأتي ↞ أعتقد أنه لن يأتي

ب - لا أشكّ في أنه لم يأت ↞ أشكّ في أنه لم يأت

ووفق هذا فإن دلالة الجملة المثبتة في (74 - أ) الجزم بعدم وقوع المفعول عكس الأصل الذي يقتضيه الفعل "أعتقد". وهو أمرٌ مفهوم بحكم ورود "لن" في المفعول لهذا فإن النفي الذي يقابله هذا الإثبات أي (72 - أ) هو نفي للجزم بعدم وقوع المفعول.

وللمتخاطبين أن يسوّوا بين (73 - أ) و (72 - أ) ولكنّ الجملتين غير مترادفتين وقيمة النفي فيهما لا تتحدّد بالحاصل منهما دلاليا فمن باب الإفادة والبيان والمناسبة والاقتضاء اللغوي وما شئت من هذه المبادئ من الأولى استعمال (73 - أ) للتعبير عن الاعتقاد في وقوع الإتيان. ولكن التأثيرات الدلالية التي نجدها في (72 - أ) لا تحقّقها (73 - أ) البتّة. فهي تأثيرات متصلة بالتقاول لا بالمضمون المثبت أو المنفي. وقياسًا على هذا يمكننا النظر في العلاقة بين (72 - ب) و (73 - ب) و (74 - ب) فالأصل المتحكّم فيها واحد.

ورأينا عمومًا هو أنّ نفي النفي في اللغة لا يكون إلا توكيدًا لمضمون مثبت وإن لم نجد دليلا على التوكيد[22] فهو يحقّق تأثيرات دلالية تقاولية لا معنى في تحديدها

للحديث عن مضمون منفي أو مثبت. هذا إذا جارينا المناطقة في تعبيرهم. أمّا ما نعتقده لغويا فهو أن نفي النفي غير موجود ولكن يمكن أن نلحظ تعاملا بين معنى السلب في مستويات مختلفة من النظم وهذا التعامل لا يكون البتّة بين نفي ونفي أي بين عملين لغويين للنفي.

7. تذكير ببعض الأصول

نذكّر في هذه الفقرة بأهمّ الأصول التي بنينا عليها تصوّرنا لوسم النفي. والأصل الأوّل هو أن كل عمل لغوي أساسي مباشر ينبغي أن يوسم بحرف لأن الحرف هو الذي يمثّل الدلالة الإنشائية الخالصة. وقد مكّننا هذا الأصل من تحديد مجال دراستنا بما أنّ السلب، مقوليًا، يمثّل دلالة دنيا أساسية تشتغل في جميع مستويات النظام. ولكنّ وراء هذا الاختيار النظري والإجرائي الذي قمنا به إشكالا لم نتعرّض له مفاده تحديد المستوى اللغوي الذي يظهر فيه النفي عملا لغويًا، أهو المستوى التصريفي المعجّم أم قبل ذلك؟ وكيف يتعامل النفي مع السلب ويتعامل السلب مع بقيّة الأعمال اللغويّة الأساسية الأخرى على افتراض أن جميع هذه الأعمال تظهر عند تعجيم البنية التصريفية؟

ومن الأصول التي اعتمدناها في هذا الفصل أن الصدر موضع الإنشاء منه تنتشر الدلالة الإنشائية للجملة وإليه تنخزل. وهو أصل قديم ثابت لا جدال فيه وأكسبه الشريف (1993) قيمة جديدة حين جذّره في البنية الإعرابية على نحو يمثّل في اعتقادنا تجاوزًا فعليا لما شاب مفهوم القوّة الإنشائية من غموض وتردّد عائدين إلى أنه لم يكن مفهومًا نظريًا مؤسسًا نحويًا بل كان مفهومًا حدْسيًا. ولهذا الأصل تبعات ناقشنا على أساسها مفهوم الفعل الإنشائي مستدلّين على أنه لا يمثّل وسمًا لقوّة النفي.

ولتفسير السبب الذي جعل النظام النحوي يوفّر لمستعملي العربية أكثر من حرف للتعبير عن النفي اعتمدنا الأصل الذي ذكره المبرّد في المقتضب (ج III، ص 46) وأوردناه في رأس هذا الفصل. وهو أصل يخصّص في باب الحروف أصلا أعمّ اشتغل به النحاة وعبّروا عنه بطرق مختلفة وأجروه ضمنيا في جميع الأبواب بلا استثناء مفاده أنّه «من المحال أن يغيّر اللفظ لغير معنى» (الجرجاني، المقتصد، ج I، ص 108).

وقد استغللناه في جلّ فقرات هذا الفصل سواء لبيان نظام حروف النفي ودلالاتها أو لتحديد الفروق والوجوه عند التقديم والتأخير خصوصًا إذا قدّم الفاعل المعنوي على الفعل في الجملة المنفيّة وهي من الحالات المعقّدة التي توقع في الزّلل على بساطة تفسيرها.

www.books-all.net

الفصل الثالث

شروط عمل النفي

www.books-all.net

«Au signe "~ "rien ne répond dans la réalité»

Wittgenstein: Tractatus logico-philosophicus, 1961, p. 50

1. هل يمثّل النفي عملا لغويا؟

لم يدرس التداوليون النفي باعتباره عملا لغويّا قائما بذاته فحتى سورل (Searle, 1969, 1972) الذي ميّز بين نفي القوّة ونفي القضية، لا يذكره في الجدول الذي وضعه لتوضيح شروط أهم الأعمال اللاقولية واكتفى في نقده لأوستين (Searle، 1982، ص 50) بأن لاحظ أن الفعل "نفى" الذي صنفه أوستين في العَرْضيات (Expositifs) شأنه شأن "أثبت" و "لاحظ" و "استخلص" يمكن وضعه في الحكميات (verdictifs) نظرًا إلى ضعف مبادئ التصنيف التي اعتمدها أوستين. ونستثني هنا مقترحًا وحيدًا. في ما نعلم، قدّمه موشلار (Moeschler, 1996) ورغم هذا فإننا نجد كما ذكرنا في الفصل الأوّل ربطًا بين النفي والإثبات والخبر يوحي بأن خصائص عمل النفي هي خصائص عمل الخبر عامة والإثبات خاصّة. وبقطع النظر عمّا يعتقده المشتغلون بالأعمال اللغوية من أن النفي لا يختلف في شروط تحقيقه عن الإثبات أو إهمالهم له لنظرهم في قضايا أهمّ من قبيل إثبات إنشائية الخبر بالنسبة إلى أوستين أو قواعد تحديد الأعمال اللغوية بالنسبة إلى سورل أو ردم الهوّة بين التيار المنطقي الباحث عن العلاقة بين اللغة والكون وبين تيار البحث في اللغة الطبيعية واستعمالها في التخاطب بالنسبة إلى فندرفكن، بقطع النظر عن هذا فإن التساؤل عن خصوصية عمل النفي وإبرازها، إن كانت له خصوصية تُذكر، أمرٌ لا بدّ منه.

ومبدئيا يمكننا أن ننطلق من افتراضين أساسيين مختلفين بل متناقضين:

الأوّل: أن النفي صنو الإثبات في الخبر، ليست له خصوصيّة من حيث شروط تحقّقه عملا لاقوليا فشروطه هي شروط الإثبات التي حلّل أهمّها أوستين وضبطها الباحثون في الأعمال اللغوية بحسب الأنموذج الذي صاغه كل واحد منهم. وربما تكون الحجّة هنا أن ما بين الأمر والنهي مثلا من فوارق لا تمسّ جوهر الطلب على سبيل الاستعلاء أو التساوي أو التضرّع.

الثاني: أن النفي باعتباره ما "يقابل" (أو "يخالف"، "يناقض"، "يضادّ".. الخ) الإثبات لا يمكن إلاّ أن يختلف في شرط أو أكثر من شروطه عن "مُقابله". ولنا في هذا حجّة هي اختلاف الأمر والنهي في شرط أساسي هو طلب تحقيق المحتوى القضوي أو الكف عن تحقيق المحتوى القضوي.

ونشير هنا إلى أن صياغة الافتراضين على النحو السابق قد توحي بإمكان أن تكون الصياغة واحدة باعتبار البحث عن العام الجامع ثم عن الخصوصي المميّز. وهو أمرٌ مقبول مبدئيا لو كنّا ننظر في تصنيف الأعمال اللغوية تصنيفا عامّا. ولكننا نبحث في عمل لغوي، تشير كل القرائن، حدسيًا، إلى تميّزه ولكنّ القول لم يفصّل في شأنه. فسواء أصحّت الفرضيّة الأولى أم الفرضية الثانية فإن ما سنحصل عليه في الطريق، طريق الاستدلال والنظر، يبدو لنا مفيدًا، ولو إفادة جزئية، في فهم عمل النفي فهما أفضل يخرج به عن الإجمال وما فيه من إبهام إلى التفصيل وما يستتبعه من تخصيص وتفسير.

وقبل النظر في الفرضيّتين نشير إلى سبب اختيارنا مصطلح "العمل اللغوي" بدل مصطلح آخر قد يدلّ على المفهوم نفسه. فمفهوم العمل اللغوي باب من الأبواب التي فتحها صنف من البحث الفلسفي في اللغة. ولكن الفلاسفة لم يفتحوا إفريقية من جديد. فمفهوم الحكم (jugement) ليس جديدًا لا في التقاليد النحويّة والبلاغية والفلسفية الغربية ولا في التقاليد العربية. وكذا شأن كلمة "معنى" رغم تعدّد ما تحيل عليه. وقس على هذا عند العرب بالخصوص مفهوم الإنشاء و «المعاني التي ينشئها الإنسان في نفسه» على حدّ تعبير الجرجاني.

فيمكن ببساطة، ومن باب مبدإ تقليل الاصطلاحات ما لم تدع جدّة المفاهيم إلى توليدها، أن نكتفي بمصطلح معنى مثلا أو ما سمّاه البلاغيون "المعنى المراد" لأداء المقصود بالعمل اللغوي. فقد اشتغل هذا المصطلح في المدوّنة البلاغية العربية على نحو كافٍ للتعبير عن قضية الاستعمال الوصفي للكلام واستعماله الإيقاعي الإنشائي وأدّى، بوساطة مفهوم "مقتضى الظاهر" ومقابله "خلاف مقتضى الظاهر" ما في مشكلة العمل المباشر والعمل غير المباشر من قضايا. ولم يمنع تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء من معالجة قضية "إنشائية الخبر" وقضية "الفعل الإنجازي" أو "الإنشائي" على نحو من الأنحاء موفٍ بالغرض منهما في القديم.

أفلا يكون في استبدال مصطلح "المعنى المراد" في دلالته القديمة بمصطلح "العمل اللغوي" مجرّد اتباع لما درج عليه الدارسون اليوم مقتفين أثر فلاسفة اللغة؟

نلاحظ في هذا الصدد ودون توسّع أن هناك مصطلحات ينبغي إقصاؤها. أولها مصطلح "حكم" فهو لا يدلّ على ما يدلّ عليه مصطلح "عمل لغوي" لأنه يرتبط بالتصديقات إثباتا ونفيا ولا نعرف له مخرجًا ليشمل غير الأعمال الخبريّة كالاستفهام والأمر التمني.. الخ. وثانيها مصطلحا "غرض" و "قصد" نظرًا إلى أن التوافق بين "المعاني المقصودة" و "الأغراض" من جهة والأبنية المحقّقة لها من جهة أخرى ليس

قائما على التناظر قصدًا قصدًا بنية بنية وثالثها مصطلح جهة لأن له منذ أرسطو دلالات مخصوصة تتصل بالوجوب والإمكان والامتناع والاستحالة علاوة على ما طرأ عليه من تطوير لدى الفلاسفة المحدثين (راجع Lyons، (1990) و Asher، 1994 فصل Mood and modality و Larreya، 1984) فالمبحث غير المبحث وإن تشابها.

وإذا صحّ هذا فإن الأمر يبقى منحصرًا بين مصطلحي "العمل اللغوي" و"المعنى".

نذكّر هنا بمفهوم العمل اللغوي كما نجده عند أصحابه. فحسب سورل (Searle، 1972، ص 52) العمل اللغوي «هو إنتاج جملة نمطية أو إلقاؤها في ظروف معيّنة». ويستند هذا التعريف إلى فرضية مفادها أن التخاطب باللغة يستلزم أعمالا من طبيعة لغويّة. ووراء هذا فرضية أخرى مفادها أن الكلام شكل من أشكال السلوك الذي تسيّره قواعد ممّا يجعل نظرية اللغة، وبالتحديد اللغة في نظرية الأعمال اللغوية تنتمي إلى "نظرية العمل" (Searle، 1972، ص 53). فأن نتخاطب كما لاحظ ألّن Allen (Asher، ص 4141) يعني أننا نرغب في أن نؤثّر في من يسمعنا، إلا في ما ندر، بأن يوافقنا إذا أثبتنا ويجيبنا إذا سألنا وينصاع لنا إذا أمرنا ويعمل بما قلنا إذا نصحنا.. الخ. وهذا التأثير هو مظهر فحسب من المظاهر التي تدلّ على أننا ننجز باللغة أعمالا. فاتساع مفهوم "العمل" يمكّن من عقد التشبيه بينه وبين اللغة من جهات كثيرة لعلّ أبسطها النشاط البدني والعضوي للتصويت.

ومن هذه الناحية فإنّ "المعنى" لا يرادف العمل لأنه جزء من العمل اللغوي على أيّ وجه حملنا كلمة "معنى". فإذا أخذنا أقرب وجه إلى الفهم في هذا السياق، أي دلالة كلمة معنى على ما يقصد المتكلّم من كلامه إثباتا أو نفيا أو استفهاما فإن المعنى يصبح جزءًا ممّا ينجزه المتكلّم في القول (In + Locution) ويظهر عند الإنجاز اللفظي للكلام (Austin، 1970، ص 130). بل لعلّه يكون موافقا لمفهوم القوّة اللاقوليّة.

وإذا صحّ هذا فإن مفهوم العمل اللغوي أوسع من مفهوم معنى وهو يمكّن من التمييز بين مفاهيم مختلفة المستويات تشملها كلمة معنى وتترك للسياق بيانها. ومن هذه المفاهيم الغرض من الكلام (كالاثبات والاستفهام والأمر.. الخ) والدلالة اللفظية الإحالية (دلالة العناصر أو الوحدات المعجمية) والأثر الذي يكون للكلام (كالتوبيخ والاسترحام.. الخ) والقوّة (كالتمييز بين الخبر بنية ومعنى وإمكان إنجاز الدعاء أو التهنئة بواسطته).

ويترتّب على هذا أن نحدّد ما نقصد إليه من مصطلح عمل لغوي. فكثيرًا ما يستعمل للدلالة على:

(أ) عملية إنجاز قول في مقام ما (أي عملية القول في حدّ ذاتها)

(ب) القوى اللاقوليّة

(ج) المعنى الذي يدرك من كلام المتكلّم

(د) إنشاء البنية النحويّة المتكهّنة بالنقطة (أ) أعلاه [1].

ويمكننا أن نجد دلالات أخرى نختزل إليها العمل اللغوي كدلالته على الفعل الإنشائي في بعض السياقات من محاضرات أوستين (Austin، 1970) وربما في تأويل القائلين بالفرضية الإنشائية باعتبار العمل اللغوي سابقة (Pré fixe) فعلية مقدّرة وإن لم يقع التصريح بها (Ross، 1970، و Lakoff، 1976).

والحقّ أن هذه الدلالات جميعا باستثناء الدلالة (د) يفضي إليها تعريف العمل اللغوي ذاته. وهو ما نلمسه في التعريف الذي قدّمه ألّن (عن Asher، ص 4124، و ص 4127، و ص 4141 مع تنويعات بحسب الغرض):

«ينشأ العمل اللغوي حين يوجّه متكلّم/كاتب "ل" قولا "ق" إلى سامع/قارئ "ع" في المقام "م". والقوّة اللاقولية لـ "ق" (...) هي ما يفعله "ل" في "ق"، كأن يثبت شيئًا أو يطلبه أو يشكر شخصا أو يوقع وعْدًا أو يصدر حكما [في نزاع]».

ومن البيّن أن هذا التعريف يبرز الصلات بين المتخاطبين والقول والمقام وما يحقّقه المتكلّم بقوله. وهنا جملة من المشاكل نذكر منها مشكلة أساسية تتصل بالعمل اللغوي في علاقته بالنظام والاستعمال. يقوم التعريف الذي أورده ألّن على مفهوم القول (utterrance) بمعنى الإنجاز اللفظي وهذا يعني انطلاقا من اشتغال التداوليين على الاستعمال، أنه تعريف لا يقول شيئا عن علاقة هذه الإنجازات بالأبنية الإعرابية. وبيان ذلك في قضية الحال، وهي النفي، ما الصلة بين النفي في النظام النحوي واستعمال النفي؟ وكيف تنتظم العلاقة بين قوّة النفي في الوضع اللغوي بصرف النظر عن إنجازها المقامي وبين النفي الذي يحقّقه المتكلّم باستعماله قولا يتضمّن نفيا؟ وأهم ما وراء هذه الملاحظة تساؤل أخطر حول الأبنية المرشّحة للتعبير عن النفي في الاستعمالات المقامية.

فقد عبّر أوستين (Austin، 1970 بدءًا من المحاضرة الخامسة) عن تبرّمه من غياب معيار موحّد بسيط من النحو أو المعجم أو منهما معًا ويصرّح في المحاضرة السابعة (Austin، 1970، ص 107): «لقد أخفقنا في العثور على معيار نحوي يخصّ الإنشائيات» ولعلّ هذا الإخفاق عائد عمومًا إلى انزلاق في تفكير أوستين من البحث

في **القول الإنشائي** إلى البحث في **الفعل الإنشائي**. وقد يعود أيضا إلى تصوّره للنحو والنظام وإلى ما توقع فيه دراسة الأقوال المنجزة من تضليل ما لم يستند النظر فيها إلى تصوّر لعلاقتها بالنظام النحوي.

ولكن الأمر عند سورل يبدو مختلفا نوعا ما. فهو يصرّح بأن «الدراسة المناسبة للأعمال اللغوية هي دراسة للسان» في المعنى السوسيري (Searle، 1972، ص 54). وهو بذلك يختار موقفا لا يعود إلى الدراسة المقامية المحض على طريقة فتغنشتاين، كما ذكر، ولا يعود إلى الدراسة الدلالية (المنطقية)، وحجته في ذلك «أن كل عمل لغوي ممكن يوافق جملة أو مجموعة من الجمل الممكنة يمثل قولها حرفيا في مقام مخصوص تحقيقا لعمل لغوي» (Searle، 1972، ص 55). وهو موقف لم يصل إلى تجريد الأعمال اللغوية من الاستعمال المقامي ليفترض وجودها في النظام. فالأبنية أدوات تستعمل حرفيا أو بصفة غير حرفية (في حالة العمل اللغوي غير المباشر) ونظام القوى اللاقولية منفصل عن نظام الأبنية النحوية بدليل أننا لا نجد توافقا بينهما فيظل تحديد القوة اللاقولية ومن ثمة العمل اللغوي رهين الاستعمال المقامي. لذلك فالإشكال يظلّ قائما.

ولئن كان من الخطل، في ظننا، البحث عن تطابق بين نظام المعاني ونظام المباني أو تقييد المباني مبنى مبنى بالدلالة على معنى معنى فإننا نفترض أنّ للأبنية في مستوى ما من التجريد معنى إنشائيّا بالوضع (وهذه الفكرة تعود إلى الشريف 1993) يتميّز بخصائص تخاطبية مجرّدة ومرشّحا لأداء عمل لغوي ما يوافق معناها الإنشائي الوضعي أو يفارقه بقرينة أو علاقة من العلاقات التي تيسّر الانتقال من الوضع إلى غير ما يدلّ عليه الوضع. وسواء أسمينا هذا المعنى المقامي عملا قوليا مباشرًا أو عملا تخاطبيا على الحقيقة أو معنى أول وسواء أسمينا المعنى المقامي الطارئ عملا قوليا أو عملا لغويا غير مباشر أو مجازًا أو معنى ثانيا فلا بدّ من اعتبار خصائص البنية النحوية وخصائص العلاقة (أو القرينة).

2. تحليل أوستين للنفي والإثبات

يندرج النفي والإثبات في الصنف الخامس من أصناف الأفعال الإنشائية (الإنجازية) الصريحة التي تمثل عند أوستين القوى الإنشائية (Austin، 1970، ص 152). وهو الصنف الذي أسماه بالعرْضيات (expositifs) وهي تسمية اختارها عن مضض لأن مسمّاها يعسر تحديده. ولكن العرْضيات أفعال تستعمل عمومًا في أعمال العرض كالتفسير والمحاجّة والبيان (Austin،1970، ص 162) وهو مجال شديد التنوّع.

ولكن النفي والإثبات عنده من الأفعال التي تدلّ دلالة بالغة على العرضيات. لذلك يضعها في السلسلة الأولى التي تتضمّن «affirmer و nier و [state] و noter و décrire و classer و identifier» (Austin، 1970، ص 163).

غير أن هذا التصنيف لا يفيد شيئا نظرًا إلى إقرار أوستين نفسه بما فيه من لبس وتداخل واتساع. فهو خطاطة لمشروع أكثر منه تحقيقا لذلك المشروع. ولكن أهم آراء أوستين في النفي والإثبات تلتمس في المحاضرة الحادية عشرة.

فقد عالج أوستين إنشائية الإثبات باعتباره، كالتحذير أو الوعد مثلا، يتحقق به عمل لاقولي قابل للتوفيق قبوله للإخفاق لا للصدق والكذب (أو هما على الأقل أمران لا يتناقضان).

ومن بين الحجج التي استدلّ بها حجة استمدّها من اختبار الفعل الإنشائي الذي يصرّح بالإنشاء الأوّلي بحيث أن (2) تصريح بـ (1):

(1) Il ne l'a pas fait

(لم يفعل ذلك)

(2) J'affirme qu'il ne l'a pas fait

(أثبت أنه لم يفعل ذلك)

فما ننتظره، نحن الناطقين بالعربية، من تصريح بالنفي في (1) نجده عند أوستين تصريحا بالإثبات.

ولكن أهمّ ما في تحليل أوستين للإثبات والنفي هو النظر في شروط توفيقهما. فالإثبات عرضة لجميع ضروب الإخفاق التي تصوّرها (Austin، 1970، ص 52) ونستخلص من تحليل أوستين بعد تجريده من خصوصيات العرْضَ الذي قدّمه النقاط التالية باعتبارها تمثّل شروط نجاح عمل الإثبات:

(1) كل إثبات يفهم منه ضمنيا (يوحي) أن المتكلّم يعتقد في مضمون قوله (مثلما يوحي الوعد بأن المتكلّم ينوي تحقيق مضمون الوعد أو هو قادر على تحقيقه). ولكن يمكن أن يكون الإثبات عرضة «لعدم الصدق» وهو ما يجعله يخفق.

(2) كل إثبات يقتضي وجود مضمونه. وفي حالة انعدام المرجع يكون الخبر لاغيا باطلا. وهو في هذا شبيه بمن ينشئ البيع وهو لا يملك المبيع.

(3) كل إثبات يقتضي أهلية المتكلّم لإنجازه فلا يحقّ للمتكلّم أن يثبت ما لاحقّ له في إثباته إذا لم يكن في موقع يسمح له بذلك كأن يخبر عن عدد الأشخاص في غرفة مجاورة وهو لم يرهم. وهو في هذا شبيه بمن يتلفظ بالطلاق لزوجة جاره.

(4) كل إثبات يقتضي وجود مضمون مثبت لم يسبق قوله. ومن يثبت ما سبق أن وقع الإخبار عنه يكون كمن يعيد اللفظ بعبارة الموافقة على الزواج.

(5) كل إثبات يقتضي ألا يوجد عيب في الإنجاز كأن يقصد إثبات وجود قطة على الحصير فيقول «بطة» ممّا يعني أن الإثبات عرضة لضروب من الإخلال والتعثّر.

ونلاحظ أن هذه الشروط التي استخلصناها تمثل الوجه الآخر مما قصد إليه أوستين في تحليله لعوامل الاخفاق في الإثبات استدلالا على أنه في ذلك لا يختلف عن بقيّة الأعمال غير الخبرية وتأكيدا على إنشائية الخبر.

غير أن أوستين ينبّه إلى أن إنشائية الإثبات (بمعنى أنّ الإثبات إيقاع (to perform) أو إنجاز لعمل) تعود إلى أنّ موضوع البحث «ليس هو الجملة بل إنتاج قول في مقام خطاب» (Austin، 1970، ص 143). وتعود هنا الشبهة مرّة أخرى. ماالذي يحدّد القوّة اللاقوليّة؟

وجواب أوستين الضمني، وجلّ التداوليين، أن القوّة اللاقولية تنبثق عند القول أي من الاستعمال. فهي بهذا جماع علاقات التخاطب والأحوال المقامية أي متغيّرات المقام. فالقوّة مجهول في معادلة بين القول والمقام وليس لنا إلا الحدس لإعطاء ذلك العنصر المجهول قيمته (إثبات، أمر، تحذير... الخ) وإذا أضفنا إلى هذا غياب أيّ معيار نحوي معجمي (بعبارة أوستين) فإن الانفصام بين القول واستعماله والبنية وتحققها المقامي يصبح تامّا.

وننبّه بعد هذه الملاحظة إلى إمكان استغلال هذه المعطيات من جهتين الأولى: من جهة تحديد شروط عمل الإثبات (وصنوه النفي) والثانية من جهة خروج الإثبات عن قوّة الإثبات لاكتساب قوّة لاقولية جديدة بما أن كل إخلال بشرط من شروط الأعمال اللاقولية يخرجه إلى عمل آخر قريب منه شبيه به أو بعيد عنه مختلف.

ولكن نترك جانبا قضية عدم المباشرة في الإثبات والنفي لننظر في ما قدّمه أوستين من معطيات حول الإثبات.

تسمح لنا هذه المعطيات بإعادة صياغتها، على نحو شبيه بما نجده عند سورل من قواعد تضبط الأعمال اللاقوليّة:

- فالملاحظة الأولى حول اعتقاد المتكلّم في مضمون قوله تمثل **شرط الصدق** في قواعد سورل
- وتمثل الملاحظة الثانية حول اقتضاء الوجود بالنسبة إلى مضمون القول **الشرط اللازم**
- أما الملاحظة الثالثة حول ما أسميناه أهلية المثبت فتمثل جزءًا من **الشروط الأولية**
- أما الملاحظة الرابعة فتبدو لنا معبّرة عن جزء آخر من **الشروط الأوليّة** في الإثبات.

ونهمل هنا الملاحظة الخامسة لأنها إما أن تتعلّق بالمحتوى القضوي وإمّا أنها أمرٌ عرضي بدليل أن أي سياق تخاطب عادي ينبّه السامع على الخلل أو التعثّر كما لاحظ أوستين نفسه [2].

إنّ ما يعنينا من هذا هو مدى انطباق هذه "القواعد" و "الشروط" على عمل النفي. وما يسوّغ لنا إجراء هذه المقارنة إنما هو المثال الذي ذكره أوستين نفسه فنقلناه في هذه الفقرة (المثالان (1) و (2)) حيث اعتبر الفعل "أثبت" تصريحا بالقوّة اللاقولية لجملة تتضمّن نفيا أو هي على الأقل تفيد النفي. ونسلّم هنا لمقتضيات التحليل بأن ما استخلصناه من شروط يمثل فعلا شروط الإثبات. فحتى في صورة اعتبارها منقوصة أو غير دقيقة فإنها تكشف فعلا عن معطيات لا تخالف حدوسنا عن الإثبات.

غير أن ما اعتبرناه شرطَ صدقِ الإثبات عند أوستين يعسر إجراؤه على النفي لسببين على الأقل. أولهما أن مضمون النفي (أو قل المحتوى القضوي) هو نفسه مضمون الإثبات (أو محتواه القضوي) وممّا يفرّق بينهما أن ما يعتقده أحد المتخاطبين يخالفه الآخر. وثانيهما أنّ النافي لا يوحي نفيه بالاعتقاد في مضمون النفي بل بالعكس يوحي بأنه لا يعتقد فيه.

فإذا قال قائل «زيد في الدار» فردّ عليه معاند «ليس زيد في الدار» فإن مضمون النفي لا يمثّل المضمون الذي يعتقده المتكلّم (لنفترض أنه في هذه الحالة «زيد في الكليّة»).

وإذا صحّت هذه الملاحظة فإن الشرط الأساسي للإثبات عند أوستين لا يمكن أن يمثّل الشرط الأساسي للنفي. فإذا كان الإثبات يقتضي وجود مضمونه فإن اقتضاء النفي مختلف. فهو يقبل اقتضاء بعض التصوّرات في الجملة كوجود زيد مثلا ولكنه لا يقبل أن تكون العلاقة بين التصوّرات على النحو الذي ذكره المتكلّم (أو توهّم النافي أن مخاطبه قد ذكره) وفي جميع الأحوال يوجد إشكال لأن النفي لا يقول لنا على وجه التحديد ما المقتضى الوجودي المنفي بما أنه يردّد كلامًا سابقا وجميع مكوّنات ذلك الكلام قابلة ، احتمالا، لنفي اقتضائها. هذا إذا سلّمنا بإمكان نفي الاقتضاء الوجودي.

ويمكن إجراء الشرط اللازم المتصل بأهلية المثبت على النفي كما يجري على الإثبات. فمثلما يمكن لمخاطب أن يعلّق على كلام قائل: «لا يمكنك أن تقول هذا» بمعنى «لا يحقّ لك أن تقول ما قلت» يمكنه أيضا أن يعلّق على كلام ناف بما يلي: «لا يمكنك أن تنفي قولي» بمعنى «لا يحقّ لك أن تنفي ما قلت».

والسبب في ذلك أن هذا الشرط اللازم، في ما يبدو، شرط له أشكال مختلفة تتصل بأهلية كل من ينجز عملا لغويا. فكثير من الاستفهام الإنكاري («أأنت تقول هذا؟» مثلا) أو الردّ على الأوامر والنواهي أو التشكيك في العقود يفيد أنه «لا يحق لك أن {تأمرني، تسألني، تنهاني، تبيعني...}».

ويخالف النفي كذلك ما اعتبرناه في كلام أوستين جزءًا من الشروط الأولية في الإثبات. والأمر فيه بيّن. بما أنّ ما ينصّ عليه هذا الشرط الأولي هو شيء شبيه بما يسمّيه البلاغيون العرب «فائدة الخبر» (مقابل "لازم الفائدة") أي ألاّ يكون المخاطب عارفا بمضمون قولك فإذا ألقي إليه حصلت له منه فائدة. غير أن الأمر في النفي أكثر تعقيدًا. فهو يقتضي، نظاميا، وجود كلام سابق مثبت. وحتى الحالات التي تمثّل استراتيجيات خطابيّة كاستباق إثبات محتمل قد ينجزه أو يعتقده المخاطب لا تخرج، في ما نزعم، عن هذا الاقتضاء النظامي. لذلك فليس في مضمون النفي فائدة يحصل عليها المخاطب مبدئيا (أي في ماعَدَا حالات الاستباق). وإذا كان ثمّة من فائدة فهي تتصل بموقف المتكلّم النافي واعتقاده لا بمضمون نفيه ومحتواه القضوي.

ولكننا نشير في الآن نفسه إلى أنّ حالة الإخلال بهذا الشرط أي أن يكون المتكلّم عارفا بأن المخاطب يعرف مضمون الإثبات ورغم ذلك يثبته تنطبق على النفي.

والسبب بسيط وهو أننا خرجنا من فائدة الخبر إلى لازم الفائدة. ولا نظنّ أن أوستين يقصد إلى هذا.

3. مقترح سورل في تحديد النفي والإثبات

1.3. منزلة النفي ضمن صنف "الخبريات"

يندرج الإثبات والنفي في تصنيف سورل للأعمال اللاقولية (Searle، 1982، ص ص 39- 70) ضمن الخبريات (Assertifs) وهو صنف يتميّز بثلاث خصائص أساسية هي:

(1) **الهدف اللاقولي** وهو الذي يحدّد ما يسمّيه سورل في (Searle, 1972) بالشروط الأساسية مع الإشارة إلى أنه لايعني (لا تضمّنا ولا استلزامًا) ما يسمّى بعمل التأثير بالقول.

ثم إنه جزء من القوّة اللاقولية ولكنه لا يمتزج بها فالقوّة اللاقولية هي الحاصل من تعامل عناصر عديدة لا يمثل الهدف اللاقولي إلاّ عنصرًا منها (Searle، 1982، ص 41).

والهدف في الخبريات هو «إدراج مسؤولية المتكلّم (...) في وجود حالة من حالات الأشياء وفي صدق القضية المعبّر عنها» (Searle، 1982، ص 52) أي التزامه بصدقها.

(2) **اتجاه المطابقة** بين الكلمات المقولة والعالم (الكون) وهو اتجاه يتصل بالعلاقة بين الكون والمحتوى القضوي، مع الإشارة إلى أنّ هذا الاتجاه هو نتيجة الهدف اللاقولي وتحدّده القوّة اللاقولية (Searle، 1982. ص 42). ويمثّل هذا الاتجاه شرط المحتوى القضوي، وهو أمرٌ يتفاعل مع مقياس آخر ذكره سورل (المقياس عدد 8) الخاص بالمحتوى القضوي. وفي الخبريات يكون اتجاه المطابقة من الكلمات إلى العالم.

(3) **الحالة النفسية المعبّر عنها** وهي مقياس يعود إلى أن المتكلّم إذ يحقّق العمل اللاقولي لمحتوى قضوي مّا يعبّر عن موقفه وعن حالة نفسية تتصل بهذا المحتوى. وهو أمرٌ قائم بقطع النظر عمّا يضمره المتكلّم كأن يثبت وهو لا يعتقد في ما يثبت. وتمثّل هذه الحالة وهذا الموقف شرط الصدق بالنسبة إلى العمل اللغوي.

والحالات النفسية المعبّر عنها في الخبريات هي الاعتقاد في المحتوى القضوي الذي تصدر عنها الإثبات والأخبار.

ويلخّص سورل الخبريات في الصيغة الرمزية التالية: ⊢ ↓ ع (ض)

(حيث (⊢) = الإثبات و (↓) = اتجاه المطابقة من الكلمات إلى العالم و ع = الاعتقاد في "ض" و ض = المحتوى القضوي).

ورغم أن سورل لا يذكر النفي ضمن الخبريات فإنه الصنف الوحيد ضمن الأصناف الخمسة الذي يمكن أن ندرج فيه النفي. وإذا ثبت هذا فإننا نجد في الصياغة الرمزية التي تجسّم خصائص الخبريات مشكلة أولى أساسية. فلنا حلاّن إمّا أن نقرأ النفي على أنه إثبات على نحو ما وجدنا عند أوستين في المثالين (1) و (2) أعلاه.

وإمّا أن نبحث عن موضع للنفي في هذه الصياغة على اعتبار أنها صياغة عامّة قابلة للتخصيص.

والحلول الممكنة نظريا بالنسبة إلى هذين الحلين هي أن نضع رمز النفي (¬) في أحد المواضع التالية التي توافق المكوّنات الأربعة للخبريات و (نهمل بقيّة الاحتمالات التي يقع فيها النفي في أكثر من موضع وعددها رياضيا 16 ستة عشر):

(أ) ⊢ ↓ ع (¬ ض)

وتقرأ إثبات الاعتقاد في نفي المحتوى القضوي إثباتا تطابق به الكلمات العالم.

(ب) ⊢ ↓ (¬ ع (ض))

وتقرأ إثبات نفي الاعتقاد في المحتوى القضوي إثباتا تطابق به الكلمات العالم

(ج) ⊢ (¬ ↓ ع (ض))

وتقرأ إثبات أن الاعتقاد في المحتوى القضوي ينفي مطابقة الكلمات للعالم

(د) ¬ ↓ ع (ض)

وتقرأ نفي الاعتقاد في المحتوى القضوي نفيا تطابق به الكلمات العالم

إن هذه الأشكال، بقطع النظر عن البريرة التي تشوبها، تعود حسب أنموذج سورل إلى صنفين أساسيين. فلما كان الإثبات واتجاه المطابقة والاعتقاد يدور على القوّة اللاقولية وكان المحتوى القضوي يمثل ما تتسلّط عليه تلك القوّة فإن لنا نفيين ممكنين فحسب هما إما نفي القوّة اللاقولية ق و إما نفي القضية ض.

بحيث لا يخرج الأمر عن ¬ ق (ض) أو ق (¬ ض)

ولئن كانت الصيغة الثانية لا تقلق كثيراً بما أننا نستطيع إثبات مضمون سالب فإن نفي القوّة يثير جملة من التساؤلات. أهو نفي للاعتقاد؟ أهو نفي لاتجاه المطابقة؟ أهو نفي لقوّة الإثبات؟

نقصي هنا إمكانية نفي قوّة الإثبات لأن القوّة في تعريفها هي ما ينبغي أن يحمل عليه القول. وفي حالة الإثبات والنفي لا يمكن أن تكون القوّة إلا الإثبات أو النفي فهما يتدافعان وإلا أصبح القول بدون قوّة.

أمّا نفي الاعتقاد فيثير مشكلة من نوع آخر. فالاعتقاد يتصل بالمحتوى القضوي أي هو اعتقاد يقين مبدئيا سواء أكان المتكلّم يتصوّر وجود ذلك المحتوى أم عدم وجوده. لذلك فإن من يثبت ومن ينفي يعتقد كلاهما مبدئيا نفس الاعتقاد اليقيني والاختلاف هو في المضمون الذي يتصل به الاعتقاد. لذلك فإن نفي الاعتقاد، إن كان ذلك ممكنا، يرجعنا إلى الصورة الثانية حول نفي القضية.

يبقى نفي اتجاه المطابقة. والسؤال هو هل يعني نفي القوّة نفيا لاتجاه المطابقة؟

تمثيل هذه الإمكانية هو أنك حين تردّ على مَنْ قال: «جاء زيد» بـ «لم يجئ زيد» فإنك لا تنفي اعتقاده ولا تنفي إثباته ولكنك تنفي أن يكون كلامه موافقا لحالة الأشياء في الكون. أي تعتبر أن قوله مخالف للواقع.

إذا صحّ هذا فإن نفي اتجاه الموافقة والمطابقة يعني تحقيق عمل تكذيب. ويمكن لهذا الحدّ أن يطّرد وينعكس بحيث تقول:

(أ) نفي اتجاه المطابقة يعني تحقيق عمل تكذيب

(ب) وعمل التكذيب يعني نفي اتجاه المطابقة

والمشكلة هي هل يمثل كل نفي عمل تكذيب فحسب؟ أم أن عمل التكذيب ضرب من النفي محتمل وليس هو كل نفي؟ قبل مواصلة التحليل نلاحظ أنه إذا صحّ أن كل نفي هو عمل تكذيب فهذا يعني أن التكذيب لا يقول شيئا عن المحتوى القضوي ولا عن حالة الأشياء في الكون بل مداره على العلاقة بينهما. أما دلالته على مقابل ما قال المتكلّم (ضدّه؟ أونقيضه؟ الخ) فهي دلالة عقلية التزاميّة. فاعتقاد اليقين عند النافي لا ينصبّ على مضمون قضوي وليس فيه التزامٌ بوجود حالة من حالات الأشياء في الكون.

ويدلّك على ذلك ما يلي:

(3) - أ - زارني طيفها أمس في الحلم

- ب – لم يزرك (طيفها أمس في الحلم)

- أ – إذنْ مَنْ زارني (أمس في الحلم) ؟

- ب – لا أعرف

فالمتكلّم النافي وإن كذب مطابقة الكلام لحالة الأشياء في (كون) الحلم؛ فإنّه لم يلتزم بصدق المحتوى القضوي، وهذا بديهي، ولم يلتزم أيضا بصدق قضية أخرى تخالفها.

ويعني هذا التحليل، إذا ثبت في عمومه، أن الحالة (ب) المذكورة أعلاه غير ممكنة لأنها تقوم على نفي الاعتقاد والاعتقاد لا ينفى. وأن الحالة (د) إشكالية لأنها تلتبس بصورتين للنفي إحداهما لنفي القوّة والأخرى لنفي القضية بحسب حيّز النفي. أمّا الحالة (ج) فهي التي تولّد في ظننا التكذيب.

وللتثبّت من هذه الإمكانات ننظر في الحالة (أ) التي اعتبرناها مساوية للصيغة ق (¬ ض).

نذكر هنا أن تحليل دلالة هذه الرموز يعني أن المتكلّم يلتزم، بمقتضى إثباته، التزاما مبنيًا على موقف يقينيّ من أن ما في القول يطابق حالة الأشياء في الكون. و "ما في القول..." هو قضية منفيّة.

نتناول لبيان هذا الأمر مثالا ذكره سورل (Searle، 1972، ص 71) وإن لم يهتم بتحليله لأنه المثال العادي في النفي في حين أن سورل يبحث في مالم يقع تمييزه من قبل أي النفي اللاقولي:

(4) أ - توجد خيول

(4) ب - ⊢ (∃ س) (س هي خيول)

(5) أ - لا توجد خيول

(5) ب - ⊢ ¬ (∃ س) (س هي خيول)

(6) أ - توجد كائنات ليست بخيول

(6) ب - ⊢ (∃ س) ¬ (س هي خيول)

ما يقوله سورل من خلال هذه الأمثلة هو أن (5) و (6) نفيان ممكنان لـ (4) ولهما نفي ثالث يكون للعمل اللاقولي.

وإذا قرأنا النصّ الرمزي، بما أن الترجمة إلى العربية لا تبرز، خصوصا في (5) بناء الجملة على الإثبات، فإننا نجد أمرًا غريبًا في النصّ (5 ب) يتمثل في تجاور رمزي الإثبات والنفي بحيث تقرأ باللغة العادية على وجوه منها (مع إهمال التمييز بين القضية الوجودية "وجود س" والتمييز بينها وبين القضية التي يسند فيها المحمول إلى الموضوع):

(5) - أ - أثبت نفي وجود خيول

- ب - أثبت عدم وجود خيول

- ج - أثبت سلب الوجود عن الخيول

ولكن ماالذي يمنعنا من أن نقرأ هذه الرموز بطريقة أخرى من قبيل:

(5) - د - أنفي وجود خيول

وليس قصدنا هنا أن نرجع الرموز التي تسعى إلى دقة الحساب وأحاديّة المعنى إلى "فوضى اللغة العادية" وغموضها وعدم دقّتها ولكننا نقصد إلى أمرٍ يوافقنا فيه المناطقة أنفسهم. فمن الغريب عندهم وعندنا أن يتجاور نفي وإثبات إن لغويا وإن رمزيا[3].

ولتوضيح الأمر نقارن النص (5 ب) ومرادفاته اللغوية بالنصّ (6 ب) ومرادفاته اللغوية:

(6) أثبت وجود شيء وأنفي أن يكون هذا الشيء خيولا

وإذا صحّت هذه القراءة للنصين فإننا أمام قضية بسيطة مبدئيا ففي (5 ب) يتصل النفي بالموضوع وبالتحديد وجود الموضوع وفي (6 ب) يتصل النفي بنسبة الموضوع للمحمول مع إثبات وجود الموضوع.

وهذا الفرق في العربية نؤديه بـ

(5) لا خيلَ (موجودة)

(6) ليست الكائنات (الموجودات) خيولاً = ليست هذه خيولاً

ومهما يكن موقف المناطقة من هذا فالقواعد النحوية واضحة. فهي من جهة تميّز بين الصيغتين وهي من جهة أخرى تعتبرهما تصريفين لبنية واحدة.

أمّا وجه الجمع فهو أن لا النافية للجنس لا تدخل على المسند إليه أي على مكوّن واحد أو اسم واحد وإنما هي لنفي الكينونة عن الجنس وهو ضرب من نفي النسبة بحيث أن تحليل "لا خيل" يقابل تحليل "الخيل" إلى سور وجودي هو لام التعريف واسم مسوّر. وإذا كان هذا كانت (6 ب) وهي أوضح نفيا للنسبة أيضا أي نفي نسبة "الخيليّة" إلى الكائنات.

أمّا وجه الاختلاف بين البنيتين فلا يمكن للرموز أن تؤدّيه لأنه يندرج في إطار تقاولي بحيث تكون "لاخيل" جوابا عن "هل من خيل موجودة؟" ونفيا لـ "إنّ الخيل موجودة" حملا لـ "لا" على "إنّ" في العمل والتوكيد والاستغراق (ابن يعيش، ج 1، ص 105). أما "ليس" فهي نقض للاثبات في صيغة الجملة الاسمية فالأمر بذلك نظاميٌ وما تصوّره الرموز في ما نظنّ إنما هو جانب من الاختلاف لا يصل إلى تجريد الأبنية إلى أقصى درجات التجريد بحيث نرى المشترك ونضبط موضع التمايز والاستقلال بين بنية وأخرى.

وإذا ثبت هذا الذي قلنا عاد ما يسمّى بنفي القضية إلى صنوه وهو النفي اللاقولي واستوت المسألتان. ونذكر هنا أن تحليلنا لكلام سورل وما استتجناه من تمثيله للخبريات عند بحثنا في النفي قد أفضى بنا إلى ضرب واحد من النفي يكون فيه النفي تكذيبًا. والقياس حسب هذه المعطيات، بيّن: فإذا كان التكذيب هو عينه نفي القوّة كان نفي القضية هو نفسه نفي القوّة. فإن ما يستخلص هو أن نفي القضية تكذيب أيضا.

غير أننا إذا دققنا وجدنا فروقا بسيطة ولكنها أساسية. فقد استلزمنا من المعطيات التي ذكرها سورل أنّ النفي نفي لاتجاه المطابقة بين الكلمات والعالم وهو ما جعلنا نجد بذلك عمل التكذيب.

ولكن حسب الأمثلة التي ذكرها سورل وصلنا إلى أنّ النفي قد يتسلّط على وجود الموضوع وقد ينصبّ على نسبة المحمول للموضوع أي بعبارة أخرى قد يكون النفي لأحد مكوّني القضية. وهو أمرٌ لا ننفيه مادام احتمالا نظريا ورغم أننا نفترض أن نفي أيّ مكوّن يعود في التحليل إلى نفي النسبة كلّها.

ولكن ما يهمّنا هو أن الفرق بين ما سمّاه سورل بالنفي اللاقولي والنفي القضوي هو فرق، في ما بدا لنا، بين ما في النفي القضوي من تحديد لحيّز النفي وما في النفي اللاقولي من عموم وإبهام في خصوص حيّز النفي أي هو نفي للقضية كلّها بجميع ما تحتمله من أحياز للنفي.

وهذا يعني أن الحدس الذي حرّك سورل حدس صحيح ولكنه لا يدعو، في نظرنا، إلى تمييز نوعين من النفي بالنسبة إلى الخبر على الأقلّ مادمنا لم ندرس نفي بقيّة القوى اللاقولية كالوعد والأمر والتحية.. الخ [4].

2.3. تحديد النفي انطلاقا من تحليل سورل للإثبات

قدّم سورل (Searle، 1969، ص ص 66، 67، و Searle، 1972، الجدول في ما بعد ص 113) قواعد لمجموعة من الأعمال اللاقولية من بينها عمل الخبر (Asserter/Assert) والتصريح (dé clarer/to State) والإثبات (Affirmer/Affirm) وقد اعتبرها مترادفة أو متشابهة على الأقلّ بما أنه لم يشر إلى ما يخالف هذا الفهم. وإذا تذكرنا أن الخبر على حسب أحد الفهمين إما نني أو إثبات، وإما خبر منفي وخبر مثبت فإن شروط الخبر والإثبات ستكون مبدئيا هي شروط النفي عند سورل.

ونذكر هنا بأن شروط أيّ عمل لاقولي عند سورل تتحدّد حسب أربع قواعد هي:

(1) **شروط المحتوى القضوي**: وتتصل بخصائص المضمون الذي تعبّر عنه الجملة

(2) **الشروط الأولية أو التحضيرية**: (preparatory conditions) وتتصل عمومًا، على حدّ استقرائنا لشروط مختلف الأعمال التي ذكرها سورل، بجملة من المعطيات التي تتعلّق بالمتخاطبين وما بينهما من علاقات وتصوّرات مشتركة أو مختلفة ودوافع ومصالح... الخ.

(3) **شروط الصدق**: (sincerity) وتتصل باعتقاد المتكلّم وإرادته ورغباته ومواقفه أي عمومًا حالته الذهنية.

(4) **الشروط اللازمة (أو الأساسية)**: (Essential) وهي تحدّد الهدف اللاقولي.

وحسب هذه الشروط فإن للقوّة اللاقولية التي تسمّى خبرًا (إثباتا وتصريحا) القواعد الأربع التالية:

المحتوى القضوي - أيّ قضية ض

الشرطان الأوليان - 1. للمتكلّم أدلّة (أسباب ودواع، الخ) على صدق ض

2. ليس من البديهي لا للمتكلّم ولا للسامع أن السامع يعرف (لا يحتاج إلى تذكير بـ ... الخ) ض

شرط الصدق = المتكلّم يعتقد في ض

الشرط اللازم = تعدّ هذه القوّة التزاما بكون ض تمثّل حالة من الأشياء موجودة.

إذا قارنّا الشروط والقواعد التي وضعها سورل للخبر والإثبات والتصريح بما استخلصناه عند أوستين من معطيات بها يكون الإثبات إثباتا موفقا، وجدنا تشابها كبيرًا في شرط الصدق، أي اعتقاد المتكلّم في مضمون كلامه، وفي جزء من الشرطين الأولين، وهو الجزء المتعلّق بأهليّة المتكلّم، حسب تأويلنا لأوستين، والداعي إلى الإثبات والاخبار عند سورل، ووجدنا توافقا في الشرط اللازم يتّصل بالاقتضاء الوجودي للقضيّة المعبّر عنها، وإن كان مفهوم الالتزام غير صريح عند أوستين.

وربّما كان الفرق الوحيد بينهما قابلا للنقاش. ويتمثل في أننا اعتبرنا ما اشترطه أوستين من أنّ مضمون الإثبات غير مقول من قبل شرطا للمحتوى وهو عند سورل الشرط الثاني من الشرطين الأولين.

وهذا يمكن إصلاحه من جهتين، فنعدّل من تصنيفنا لملاحظات أوستين، فيوافق بذلك موافقة أكبر تصنيف سورل لشروط قوّة الإثبات، ثم نفترض أن جميع تلك الشروط عند أوستين يضاف إليها شرط المحتوى القضوي. وهو شرط بديهي، وليست له أيّ خصوصية، بما أنه لا يفترض إلاّ وجود قضية مهما كانت.

وقد يكون الأمر كما وصفنا فيكون فضل سورل الأساسي هو أنّه أثبت بطريقة منظّمة وشاملة جانبًا ممّا كان عند أوستين حدسيًا وعمّمه على جميع القوى اللاقولية. وهذا لا يهمّنا في عملنا كثيرًا.

وقد يكون الأمر عائدًا إلى أننا قرأنا أوستين بجهاز المفاهيم التي وضعها سورل. وهذا لا عيب فيه بما أنه وضّح لنا مالم يكن واضحًا. ولكنه لا يفيدنا أيضا في ما نحن بصدده.

وإذا سلّمنا بهذا التوافق بين التصوّرين، فإننا نستعيد نقدنا لتصوّر أوستين، وسنكرّر أنه لا يوضّح لنا شيئا عن عمل النفي. فنكون كمن يقطع الطريق ليجد نفسه يراوح في نفس المكان.

ولكن لما كنا لا نسبح في النهر الواحد مرتين، فإننا نجد في كلام سورل حول الإثبات والخبر والتصريح أمرين قد يبيّنان لنا جانبا من خصائص عمل النفي: أولهما يتعلّق بصلة القوّة اللاقولية بالفعل الإنشائي، والثاني يتعلّق بمستتبعات الكلام.

يبرز الأمر الأول في اعتبار سورل قوّة الإثبات وما يرادفه أي الخبر والتصريح متسلطة على "أي محتوى قضوي" دون تخصيص. والمسألة عند سورل ثابت من الثوابت فقد سبق له (Searle، و 1972، ص ص 68 - 70) أن ميّز بين العمل اللاقولي والمحتوى القضوي وبين الواسم القضوي وواسم القوّة اللاقوليّة منبهًا إلى أن المضمون الواحد "ق" قد تتعاقب عليه مختلف القيم التي تكون لـ "ق" ضمن الصيغة ق (ض) بحسب طرق وسم القوّة اللاقولية.

ومهما يكن النقد الذي يمكن أن يوجّه إلى سورل في هذا التمييز ومهما يكن قصوره عن الانطباق على أمثال جمل النداء في العربية أو الجمل القائمة على أسماء الفعل وما يشبهها في الفرنسية والانقليزية مثل "salut" و "thanks" فإنه تمييز مستقيم عمومًا بما أن القوى اللاقولية وما يسمها يوجدان خارج القضية.

وإذا كان مدار الأمر في تحديد العمل اللغوي على القوّة اللاقولية وكانت هذه القوّة يمثّلها الشرط اللازم فإن مجال النقاش يصبح محصورًا أكثر.

ولنفترض أن النفي قوّة لاقولية بالمعنى الذي يفهمه سورل على افتراض أنه يوافق النفي الذي نتحدّث عنه في هذا البحث، فلا شيء في حدوس المستعملين للغة ينافي ذلك وبما أن الدارسين للعربية نحاة وبلاغيين لا يختلفون في هذا. وعلى هذا الافتراض لا يمكن أن توجد هذه القوّة في القضية فوجود النفي في موضع غير موضع الصدر لايكوّن عملا لغويًا. إذن يلزم من هذا كلّه، حسب أنموذج سورل أن يكون النفي قوّة لاقولية، تضارع قوّة الإثبات.

وننبّه هنا إلى أن سورل لم يدرس المسألة مطلقا فأقصى ما عنده هو نفي القوّة اللاقولية (نفي الوعد، ونفي التحذير.. الخ) وهو أمرٌ مختلف تمامًا عن النفي باعتباره قوّة لاقولية. وننبّه من ناحية أخرى إلى أن لا شيء يدلّ عند سورل على أن نفي القوّة هو من باب تعامل قوّتين لاقوليتين كقولنا في العربية بتعامل الاستفهام والنفي لتوليد قوّة الانكار. بل إنّ كل شيء في تحليله يدلّ على أنه رجل منطق في اعتباره النفي رمزًا أوليا أيْ دالّةَ صدقٍ أو عاملا (opérateur, foncteur de vérité) يتسلّط على القضية ليحوّر من قيمة الصدق فيها بحسب صيغ في الحساب المنطقي مضبوطة تخضع لمبدإ بسيط مفاده أن قيمة ¬ ض هي عكس قيمة ض بحيث إذا كانت ض صادقة فنفيها كاذب وإذا كانت كاذبة فنفيها صادق.

والذي يدلّ على هذا عند سورل تمييزه بين الوعد ونفيه الذي يعني عدم الالتزام وبين الوعد بنفي المضمون أي ما تعبّر عنه الأقوال التالية:

(7) أ - أعد بأنْ أزورك غدًا

(8) أ - لا أعد بأن أزورك غدًا

(9) أ - أعد بألاّ أزورك غدًا

وهي توافق الصيغ الرمزية التالية حيث "و" ترمز للوعد:

(7) ب - و (ض)

(8) ب - ¬ و (ض)

(9) ب - و (¬ ض)

فـ (7 أ) و (9 أ) وعدان مبدئيا خصوصًا إذا كانت الزيارة في (7 أ) وعدم الزيارة في (9 أ) مما يرغب المخاطب في أن يتحققا. أمّا (8 أ) فهي **عكس الوعد** نظرًا إلى انتفاء الشرط اللازم للوعد وهو الالتزام بتحقيق مضمونه والتعاقد مع المخاطب في شأنه.

وإذا وسّعنا هذا التحليل إلى الخبر وبالتحديد الإثبات أمكننا أن نتثبت ممّا قلنا. فاستنادًا إلى نوعيْ النفي (النفي اللاقولي والنفي القضوي) عند سورل وإذا سلّمنا له بأن واسم القوّة اللاقولية في الإثبات هو "أثبت" فإننا نجد الإمكانيات التالية حيث "إ" رمز الإثبات:

(10) أ - أثبت أن الأرض مستطيلة [إ (ض)]

(11) أ - لا أثبت أن الأرض مستطيلة [¬ إ (ض)]

(12) أ - أثبت أنْ ليست الأرض مستطيلة [إ (¬ ض)]

وتأويل هذا حسب شروط الإثبات أن المتكلّم في (10 أ) و (12 أ) يتلزم بأن (ض) و (¬ ض) تباعًا تمثلان حالة من الأشياء موجودة. أمّا (11 أ) فهي تتصلّ من مسؤولية الالتزام بأن (ض) تمثل حالة من الأشياء موجودة.

ولكن ماذا لو اعتبرنا الجمل دون واسم قوّة الإثبات ووردت علينا لتحليلها في صيغ غير صريحة؟ نجد حينئذ ما يلي:

(10) ب - الأرض مستطيلة

(11) ؟ ب - ليست الأرض مستطيلة

(12) ب - الأرض ليست مستطيلة

وحسب شروط الإثبات لا نجد المتكلّم يلتزم بأن (ض) تمثل حالة من الأشياء موجودة إلا في (10ب) وهو أمرٌ منتظر بما أن قوّة القول إثبات.

ولكن هل يمكن أن نعتبر المتكلّم بـ (12ب) ملتزما بوجود شيء ما؟

والأهم من هذا أن القول (11ب)، وقد شككنا في تمثيله لـ (11أ) ملتبس إذا نظرنا إليه على أنه ينفي إمّا القوّة اللاقولية وإمّا المحتوى القضوي. ونفيه للمحتوى القضوي بالمعنى الذي يحمل عليه سورل هذا الضرب من النفي محال لأن (11ب) لا يساوي مبدئيا، (12ب) عند سورل. ولكنه في الآن نفسه لا يمثّل نفيًا للقوّة اللاقولية بما أنه نفي متسلّط على القضية «الأرض مستطيلة».

ولعلّنا هنا نكون أمام أمْر أساسي هو التالي: إن (11أ) لا تمثّل نفيا للقوّة اللاقولية بما أن تمثيلها (11ب) مشكوك فيه. والأهم من هذا أنه لا يمثل إثباتًا لمحتوى قضوي منفي بما أن (12ب) هي التي تمثل النفي القضوي.

وإذا استحال هذا فإنّ (10أ) و (11أ) و (12أ) تختلف تمامًا من حيث قواها اللاقولية ومضامينها القضوية بالخصوص عن نظائرها في السلسلة (10 ب - 12ب).

والسبب في ذلك، في ما نذهب إليه، هو أن الفعل الإنجازي (الإنشائي) "أثبت" لا يمثل واسمًا للإثبات كما أن أنفي وأتمنى أو أعد لا تمثّل واسمات الأعمال التي تسميها. فنحن أمام أقوال مختلفة نقبل منها أن تتساوى (10أ) و (10ب) على وجه التمثيل، والتمثيل فحسب، لا على وجه الترادف. وهو أمرٌ متصل بمناقشة الفعل الإنشائي (الإنجازي) في حدّ ذاته.

والأمر الثاني الذي نريد مناقشته يتعلّق بملاحظة عقّب بها سورل على قوّة الإثبات والخبر والتصريح. فقد لاحظ (1969، ص 66) أن أعمال الخبر والتصريح والإثبات لا ترتبط بإرادة الإقناع مقارنا إياها بالفعل "arguer" "prouver" (برهن، استدلّ...) بدليل أن الربط في (13) سائغ حسن وفي (14) قبيح غير سائغ لتناقضه:

(13) أثبت أن ض ولا أسعى إلى إقناعك

(14) ؟ أبرهن (أستدل ...) لك على أنّ ض دون أن أسعى إلى إقناعك

وليس قصدنا أن نناقش المثال، ولكننا نودّ النظر في ما أسماه سورل بدرجات الاعتقاد (Searle، 1982، ص 52) وما يتبعها من درجات في الالتزام بالمحتوى القضوي المعبّر عنه. وتفيد ملاحظة سورل في جعل الأفعال المعبّرة عن القوى اللاقولية داخل الخبريات تتروح من حيث الاعتقاد والالتزام بـ ض بين اتجاه نحو الصفر (قد يكون الاعتقاد منعدمًا) واتجاه نحو القوّة، وهو يقصد بهذا الفروق بين «أفترض أن ض» و «أجزم بأن ض» و «أقسم أن ض». مع الملاحظ أن هذا الاعتقاد والالتزام وثيقا الارتباط بالمطابقة مع الكون بالنسبة إلى الخبريات.

ويهمّنا هنا، ضمن هذه الزاوية في النظر، أن نحدّد درجة الاعتقاد في النفي

نهمل، لمقتضيات تبسيط العرض، قضية توكيد النفي بالقسم أو بجملة من التراكيب في العربية من قبيل {"ما... منْ"، "ما... بـ... " الخ} كما نهمل دلالة التوكيد الوضعية في حروف مثل "لن" لننظر في أصل الاعتقاد في النفي.

لمّا كان المتكلّم في الإثبات ضامنا بإثباته لمطابقة القضية لحالة الأشياء في الكون فما الذي يضمنه المتكلّم في النفي؟

الإجابة البديهية أن النافي يضمن هنا عدم مطابقة القضية لحالة الأشياء في الكون.

ننبّه إلى أمرين يثيرهما هذا التعبير الذي استعملناه أولهما أنه تعبير ولّدناه حسب قاعدة النفي عند المناطقة التي تجعل ┐ ض عكس ض. أي أن عدم مطابقة القضية لحالة الأشياء في الكون هي عكس مطابقة القضية لحالة الأشياء في الكون. ولكن إلى أيّ مدًى يعبّر هذا النفي الصوريّ عن حقيقة العلاقة بين الإثبات والنفي؟ وثاني الأمرين، إذا اعتبرنا أن الإثبات يتسلّط على أي قضية، واعتبرنا النفي يتسلّط على نفس القضية. كما يتسلّط عليها الاستفهام أوأيّ قوّة لاقولية مبدئيا، فإننا ننزلق هنا من حيث لا نشعر من النفي اللاقولي إلى النفي القضوي، بحيث أن الصيغة ┐ ض التي أردنا بها الرمز إلى قوّة النفي المخصصة للقوّة "ق" في دخولها على القضية ض ضمن ق (ض) لا تماثل إلا شكليًا

⊢ ض المخصصة للقوّة "ق" في الصيغة ق (ض).

نعيد إذن صياغة السؤال بطريقة أخرى: ماهو شرط الصدق بالنسبة إلى النفي؟ وماهو الشرط اللازم لقوّة النفي؟

نحصل بتطبيق قاعدة العكس المنطقي للإثبات على ما يلي:

	الإثبات	النفي
شرط الصدق:	المتكلّم يعتقد في ض	المتكلّم لايعتقد في ض
الشرط اللازم:	تعدّ هذه القوّة التزاما بكون ض تمثّل حالة من الأشياء موجودة	تعدّ هذه القوّة عدم التزام بكون ض تمثل حالة من الأشياء موجودة

وليس في هذا الذي استخلصنا أيّ عيب بل بالعكس فهو يبيّن لنا وجه التقابل بين النفي والإثبات. وهو يقينا تعقيدات في التحليل كثيرة بحيث أن التلازم بين النفي والإثبات ينحصر في التقابل بين الإيجاب والسلب فإذا كان الإيجاب صادقا يكذب سلبه وإذا كان كاذبا يصدق سلبه.

ولكن مشكلتنا لم تعد منذ أوستين على الأقلّ مشكلة تصديق وتكذيب، أو لنقل أنها أصبحت مشكلة من بين مشاكل أخرى لا شيء يدعو إلى حصر الخبر إثباتا ونفيا في معالجتها. ومنذ أوستين على الأقل أيضا، أصبحنا نعرف أنّ الصدق والكذب مفهومان معقّدان مرتبطان باعتبارات عديدة معرفية ومقامية تخاطبية وبتصوّرات تاريخية أو فردية تجعلهما نسبيّين رغم تجريدات المناطقة الدلالية.

والأهم من هذا أن البحث عن تبسيط التحليل، في خصوص النفي، لا يوافق تعقيد النفي في استعمالاته وإمكانات استعماله. لذلك فإن اختزال الأمر في علاقة العكس لا يوافق تنوّع الظاهرة.

فما معنى: «المتكلّم لا يعتقد في ض»؟ وما معنى «ألاّ يلتزم بصدق ض»؟

إن عدم الاعتقاد في ض يمكن أن يبرز في صيغ لغوية عديدة دون أن تكون تلك الصيغ صيغ نفي من ذلك:

(15) إن كان الغراب أبيض غيّر ريشه مرّة كل سنة

(16) قد يأتي وقد يذهب

(17) كأنك ملك ينصت إلى شهرزاد

وهذه الأمثلة، وغيرها كثير، تصدر بما فيها من إمكان واحتمال وتشبيه عن عدم اعتقاد دون أن تكون نفيا وهي في تعبيرها عن القضايا، لا تلتزم بصدقها ولا تضمنه ولا تتعهّد به.

ويدلّ هذا على أنّ "عكس الاعتقاد" الذي في الإثبات ليس هو النفي. أضف إلى ذلك أن بين الإثبات والاعتقاد صلة متينة دون أن يعني ذلك اتّحادهما. وهذا ليس بغريب مادمنا نجد في ما يشبه (15) و (16) و (17) "رائحة النفي".

وإذا دقّقنا المسألة بالنظر في بعض احتمالات النفي فإننا نجد في استعمالات منه ما يدلّ على أن المتكلّم النافي لا يعكس اعتقاد المخاطب ولا يتخلّى عن التزامه بصدق القضية المعبّر عنها. وهذان أنموذجان للتمثيل:

(18) ليس من فاز بأكثر من 99٪ في الانتخابات ذكيًا بل هو ذكيّ جدًا

(19) «لم يجيئوني الناس» بل «جاءني الناس» (على الحكاية)

ففي هذين المثالين تبيّن الجمل بعد الاضراب أحياز النفي. وهي أحياز مبهمة في الجمل المنفية لأنها تحتمل المكوّنات مكوّنا مكوّنا والعلاقات بين المكوّنات علاقة علاقة. لذلك يوجد مبدئيا، إذا سلّمنا بأن النفي عكسٌ للإثبات وتجاهلنا ما سبق لنا أن لاحظناه، عدم اعتقاد في "ض" يستلزم عدم الالتزام بصدقها. ولكنّ الاضراب يبيّن أنّ النافي حين جعل اعتقاده "موجبًا" أو عبّر عن "عكس القضية" بالإثبات أبرز أنه يعتقد في مضمون ما ينفيه بل يلتزم به أحيانًا التزامًا أقوى وأوكد (في (18) بالخصوص).

وإذا أخذنا هاتين الملاحظتين بعين الاعتبار فإن شرط الصدق والشرط اللازم لا يمكن أن يكونا في النفي على عكس ما نجده في الإثبات لأن مثل هذا التصوّر يجعلنا في أحسن الحالات:

- أ - نبسّط التحليل باعتماد الحساب الدلالي المنطقي

- ب - نعتبر الحالات التي ذكرنا في السلسلة (15 - 17) خارجة عن النفي أو "رائحة النفي" وهو ما يخالف الحدوس اللغوية ونعتبر الحالتين في (18) و (19) حالتين هامشيّتين نبحث لهما عن علل في غير قوّة النفي.

4. مقترحات أخرى في تحليل الإثبات والنفي

عَرَض ألّن (Asher، 1994، ص 4126) خمسة تصوّرات حول تحديد قوّة الخبر (to assert) والإثبات (to affirm) والتصريح (to state) والزعم (to claim)) وهي على ما بينها من اختلاف تبرز نماذج متشابهة في تحديد قوّة الأقوال الخبرية وشروطها. ولا شك أن سورل هو الذي فتح الطريق لتحديد القوى اللاقولية حسب شروطٍ قواعدَ.

وقد عرضنا تصوّر سورل ونعرض في هذه الفقرة خمسة تصوّرات أخرى في تحديد قوّة الخبر ومرادفاته. وهو عرض نقصد منه إلى استثارة المشاكل التي قد تيسّر لنا تحديد عمل النفي والنظر في المقاييس المعتمدة فيها ولا نقصد المقارنة بينها.

1.4. مقترح باك وهرنيش

ينبني مقترح باك وهرنيش (Bach &Harnish) على ثلاثة معطيات هي:

- أ - في القول ل يخبر المتكلّم م عن أن ض إذا عبّر م عن:

- ب - الاعتقاد في ض

- ج - القصد إلى أن يعتقد السامع ع في ض

ومن البيّن أن (أ) تمثل وصفا لعملية إلقاء الخبر وأن (ب) شرط تمهيدي للخبر وأنّ (ج) هي الشرط اللازم بعبارة سورل أو هي القصد اللاقولي (illocutionary intention).

ولباك وهرنيش تصوّر خاص «للقصد اللاقولي» إذ يعنيان به «القصد الانعكاسي» "reflexive intention". ومفاده أن قصد المتكلّم هو أن يدرك الشخص الذي يسمعه أن المتكلّم يريد منه قبول دور السامع فيكون المتلقي المقصودَ لمراد المتكلّم فيستجيب لذلك المراد (Asher، 4128). وبصرف النظر عمّا وراء هذا الفهم من قضايا فإنه فهم ينبّه إلى ضرورة التمييز بين التكلّم عن قصد والتكلّم غير المقصود به سامع مّا (كما في مقام الأحلام والكوابيس مثلا) والتمييز بين السامع المقصود بالكلام والسامع الحاضر في المقام دون أن يوجّه إليه الكلام. والمهمّ في هذا أن القصد اللاقولي أي جعل السامع يعتقد في المحتوى القضوي ينقل الإشكال من جهة المتكلّم والتزاماته التي ينشئها بالخطاب إلى شيء قريب من عمل التأثير بالقول وهو حمل المخاطب على الاعتقاد في القضية وبالاقتضاء في صدقها.

لا نناقش هنا المسألة بالنسبة إلى الإثبات ونفترض استقامتها رغم أن ضمان صدق القضية، كما هو الشأن عند سورل، والحمل على الاعتقاد فيها، كما هو عند باتش وهرنيش أمران مختلفان. فما يهمّنا هو التساؤل عن "القصد الانعكاسي" للمتكلّم النافي. وأكبر الظن أنه لا يكفي أن يكون مراده "حمل المخاطب على عدم الاعتقاد في القضية" أو شيئا آخر قريبا منه.

فما ينبغي أن يراعى في هذا الباب هو أن المتكلّم يردّد في جانب من نفيه كلام المخاطب المثبت. وإذا كان المخاطب المثبت يعتقد في "ض" وله أسباب ودواع تجعله يصدّق بها فليس من اليسير، بمجرّد ترديد كلامه ونفيه، أن يحمل على تغيير اعتقاده.

لذلك فإن كثيراً من الأقوال المنفية تحمل على أنها اعتداء صارخ على كرامة المخاطب ومصداقيته. ومردّ ذلك أيضا أن تنافر الاعتقادات، حتى في بسائط الأمور، يضع اعتبارات نفسية في الميزان تجعل النقد، وإن كان نزيها وعلميا وبمقاييس متفق عليها ويقصد به وجه الله، إن أمكن أن يكون لوجه الله فحسب، أمرٌ يقبل في العادة عن مضض. وهو يجعل النفي أيضا عملاً يحمل على العداء والعناد والطعن في الطرف المقابل.

وللمسألة جانب آخر. فالنفي عادة لا يقصد لذاته من حيث علاقة المتكلّم بالمخاطب. فهو إذا دققنا النظر لا يقول شيئا محدّدًا ولكنه بمثابة إعلان للاختلاف والتمهيد لشيء آخر يعبّر حقّا عن اعتقاد المتكلّم النافي عندما يصير مثبتا. فالنفي في هذا ضرب من الإبهام يحتاج إلى تفسير أو هو كلام غير تام يحتاج إلى إتمام.

وإذا راعينا هاتين الملاحظتين، أي ترديد المتكلّم لخطاب المخاطب قبل نفيه وحاجة النفي باعتباره مبهما أو كالمبهم إلى تفسير فإننا نستطيع أنْ نجد "القصد الانعكاسي" الذي يتحدّث عنه باك وهرنيش.

2.4. مقترح إدموندسن

يقوم مقترح إدموندسن (Edmondson) على معطيين أساسيين في تحليل الزعم (to claim):

(أ) إرادة المتكلّم: وتتمثل في أن يعتقد السامع بما يعتقده المتكلّم أي المحتوى الخبري للقول الذي أصبح الزعم بواسطته (أي القول) صادقا.

(ب) ما يحققه المتكلّم: وهو أمران: أولهما اعتباره أن الكلام الذي أنجزه يهمّ السامع ويعنيه وثانيهما التزامه بالاعتقاد في مقتضيات مضمون الزعم.

وإذا أعدنا صياغة هذه الشروط فإنّ إدموندسن في ما بدا لنا يلحّ على الجانب التعاقدي في القول الخبري. وهو تعاقد من وجهين أساسيين:

- تعاقد على الصدق بحيث أن ما يعتقده المتكلّم لا شيء يدعو مبدئيا إلى ألاّ يعتقده السامع وهو أمر يتصل أيضا بمقتضيات الكلام
- تعاقد على أن يقول المتكلّم ما يهمّ السامع.

وإذا صحّ تأويلنا لمقترح إدموندسن فإن التعاقد في النفي يحتاج إلى مراعاة بعض المسائل وأبرزها أن خصائص الاقتضاء في النفي متعدّدة بحيث يعسر ضبطها كما يلاحظ في الدراسات حول النفي والاقتضاء (Zuber, 1972, Gazdar, 1979, Levinson, 1983).

فالاحتمالات عديدة من بينها أن يصيب النفي المنطوق دون المقتضى ومن بينها أن "يعطّل" المقتضى دون أن ينفيه ومن بينها أيضا نفي المقتضى بنفي المنطوق. وهو أمرٌ معقّد سنعود إليه في دراسة حيّز النفي ولكننا ننبّه أنه إذا ثبت أن الاقتضاء الإعرابي للنفي هو الجملة المثبتة فإن النفي يكون للمقتضى دون غيره. وإذا ركبنا إلى هذا المقتضى الإعرابي أصناف الاقتضاء الأخرى التي تعتمد الخصائص المعجميّة للكلام والمعطيات المقامية فإن الاحتمالات تتضاعف ولكن في جميع الحالات لا يقول النفي شيئًا من هذه الاقتضاءات الوجودية (استنادًا إلى نفي مكوّن أو أكثر من المكوّنات المعجميّة في الجملة) ولا يقول شيئًا أيضا عن الاقتضاءات التداولية. فهي أمور تظلّ على إبهامها إلى أنْ يردف النفي بإثبات أو ما هو في منزلة الإثبات.

ومن المسائل التي نحتاج إلى مراعاتها عند تحليل النفي تحديد إرادة المتكلّم أي العقد الذي يبرمه مع المخاطب في شأن قبول المحتوى القضوي. فإذا اعتبرنا خاصيّة كون النفي ليس مجرّد تسلّط لقوّة لاقولية على مضمون قضوي قد تتسلّط عليه قوى أخرى فما هو، على أهميته في توحيد التحليل للقوى اللاقولية، إلا معطى شكلي تفسيري، فإننا نحتاج إلى الانطلاق منْ خاصيّة القضية في النفي وهي أنها ليست، في مقام النفي، قضية جديدة بل هي قضية يشهد كلام المخاطب السابق، حقيقة أو افتراضا، على وجودها. فهي قضية مقتضاة من قول سابق. لذلك لا يمكن أن يكون مدار الأمر على الاعتقاد فيها وقبولها أو عدم الاعتقاد فيها وردّها. فيكفي قول النافي لاستخلاص الردّ وعدم الاعتقاد ولا يحتاج في ذلك إلى إذعان المخاطب. وبناء على هذا لا يبدو لنا المحتوى القضوي في النفي أمرًا ذا شأن بحيث يطلب الاعتقاد فيه أو في ضدّه والقبول به أو ردّه. وقد يكون ذلك من تبعات ما أسميناه بالتقاول وما ينبني عليه من علاقات اقتضاء بنيويّ تقوم شاهدًا على الأصل التخاطبي للأبنية عمومًا وللنفي خصوصًا.

3.4. مقترح قزدار - لفنسون

قدّم لفنسون (Levinson، 1983، ص 277) تعريفا للخبر (Assertion) مستوحى من نظرية لقزدار (Gazdar) نقد بها فرضية في دراسة الأعمال اللغوية تقول بأن القوّة اللاقولية موجودة في بنية الجملة وتسمّى فرضية القوّة الحرفية (literal force hypothesis") ويقوم المقترح البديل لقزدار على معالجة أعمال الخطاب باعتبارها إجراءات مقامية. والمقصود بذلك أنها عمل تخصيص أو وظيفة (Function) يكون بها الانتقال من مقام إلى مقام على اعتبار المقام جملة من القضايا المحدّدة للاعتقادات والمعارف والالتزامات. ويعني ذلك أنه ما إن يقع التلفظ بقول

وأداء معناه حتى تتغيّر الافتراضات المقامية. ويعني هذا أيضا أن القول يحدث في المقام تغييرًا يمثل قوّته اللاقولية (Levinson، 1983، ص 276) وبالنظر إلى الخبر فإن التغيير الأساسي الذي يحدثه في المقام هو أن يضيف إليه التزام المتكلّم بالقضية.

وبناء على هذا التصوّر يكون الخبر:

«الاخبار بـ ض هو وظيفة من مقام يكون فيه المتكلّم م غير ملتزم بـ ض (وربما في نظرية قويّة للخبر، يكون فيه المخاطب ط غير عارف بـ ض) إلى مقام يكون فيه م ملتزمًا بتعليل صدق الاعتقاد في ض (وفي صيغة قويّة، إلى مقام يكون فيه ط عارفًا بـ ض)».

وانطلاقا من هذا التعريف للخبر نلاحظ أن المحور الأساسي فيه هو عملية الانتقال من عدم الالتزام بالمحتوى القضوي إلى الالتزام به. أي أن ما يضيفه الخبر إلى مجموع القضايا التي تكوّن المقام هو الالتزام بالقضية المعبّر عنها. والمقايسة، ولو كانت شكلية، فإن النفي سيكون حركة معاكسة من الالتزام بـ ض إلى عدم الالتزام بها. وهذا أمْر ينسجم مع ما قلناه، ولو ظاهريا، باعتبار أنه يبيّن التلازم بين النفي (وهو عدم التزام) وما ينبني عليه بالاقتضاء وهو الإثبات (أي الالتزام بالمحتوى القضوي).

ولكن هذا القياس يتوقف لأن ما لا نعرفه على وجه التدقيق عند قزدار هو حقيقة (ض) قبل قولها والالتزام بها في مقام الاخبار. أهي جزء من الفرضيات المقامية؟ أهي قضية معبّرة عن اعتقاد أو معرفة؟ وإذا استرسلنا في التساؤل فإن آخر السلسلة هو: هل تمثل ض حقا قضية؟ فمهما جرّدنا القضايا من مقامها ومهما سعينا إلى طمس علاقتها بمنشئها، تصوّرًا ذهنيًا أو ترميزًا فكريًا بالحروف اليونانية أو اللاتينية أو غير الحروف، فإنها تظلّ في أبسط تعريفاتها وأقربها للفهم والإفهام مضمونًا لما تخبر به. ولا أظنّ ليونز، على ما يتميز به من تدقيق وتحقيق، قد أخطأ حين عرّف القضية في سياق حديثه عن حساب القضايا (Lyons، 1978، ص 118) بأنها «ما تعبّر عنه جملة خبرية حين تقال هذه الجملة لتحقيق خبر». غير أن قزدار (Gazdar، 1979، الفصل 6 بالخصوص) يعتبر ض عنصرًا من التمثيل الدلالي لمجموع جمل اللغة الانقليزية كلّها في علاقتها بجميع العوالم الممكنة التي تصدق فيها تلك القضايا. ولكن رغم الشكلنة التي قدّمها قزدار فإن هذه القضايا لا تخرج في عمومها عما يسمّى بـ"المعرفة المشتركة" بين المتخاطبين أو "الفرضيات الخلفية". وأصل النقاش في شأنها انحصر، أو كاد، في التساؤل التالي: هل تمثل هذه القضايا والفرضيات المقامية معطيات ثابتة أمْ هي ممّا يبنيه المتخاطبون عند التخاطب؟ (Sperber & Wilson, 1996).

وفي الحالتين فإن أمر النفي يستقيم في تلازمه مع الإثبات ولكن افتراض ض قبل التخاطب بالنسبة إلى الإثبات ليس متأتيا من نفيها المحتمل بل من كونها، حسب تصوّر قزدار كما فهمنا عنه، من طابعها الإمكاني بما أنها معطى نظري مفترض وتمثيل دلالي من بين تمثيلات دلالية غير محدّدة بصفة نهائية.

وإذا صحّ فهمنا عن قزدار فإنه يمكننا التشكيك في أن ما يضيفه الإثبات إلى المقام باعتباره مجموعة من القضايا هو الانتقال من عدم الالتزام بـ "ض" إلى الالتزام بها. فهذا من باب انتفاء الملزوم لانتفاء اللازم. وهو يجري كذلك على النفي بما أن لازم النفي هو الإثبات حسب تصوّرنا للعلاقة النظاميّة بينهما. وإذا صحّ هذا القياس فإن النفي لا يمكنه أن يكون انتقالا من الالتزام بمحتوى قضوي إلى عدم الالتزام به. ولهذا الذي ذكرنا سببٌ آخر هو أن من يبرم الالتزام ثم ينقضه ليس متكلما واحدا بل متكلّمان ولعلّ مردّ ذلك في جانب منه على الأقل عند قزدار هو إقصاؤه لمفهوم قصد المتكلّم في تحليله للخبر.

وبناء على قولنا هذا فإنّ مقترح قزدار - لفنسون لا يقنعنا في بيان:

- التلازم بين النفي والإثبات (بما أن القضية المنطلق في المقام الأول قضية إمكانية لا دليل على وجودها غير الافتراض)
- طبيعة الوظيفة التقاوليّة للنفي (وللإثبات وإن كان أمره ثانويًا عندنا)
- الشرط اللازم للنفي (بما أن النفي لا يمثل عدم التزام).

4.4. مقترح ألّن

لمقترح ألّن Allen (Asher، 4126) مرتكزان أساسيان يحلّل إليهما وصفه للجمل الخبرية فالمتكلّم بها "يخبر بأن ض:

- أ - توجد دواع وأسباب لدى المتكلّم م حتى يعتقد في ض

- ب - يقصد المتكلّم على نحو انعكاسي أنّ القول ق سيُدرك على أنه سبب بالنسبة إلى السامع ع حتى يعتقد في أنّ (المتكلّم م يعتقد في) ض.

ومن البيّن أن مدار تعريف الخبر عند ألّن هو الاعتقاد: اعتقاد المتكلّم واعتقاد السامع. فالمتكلّم بإخباره يدلّل على أمرين: الأول أنه يعتقد في مضمون خبره والثاني أنه سيحمل السامع على الاعتقاد في أشياء محدّدة. ولئن كان الأمر الأول يجمع بين

الشرط الأولي وشرط الصدق عند سورل فإن الثاني يندرج في ما "للقصد الانعكاسي" عند باتش وهرنيش من رائحة التأثير بالقول.

أمّا السامع فهو يحمل على الاعتقاد في أمرين: الأول هو أن المخبر يعتقد في مضمون خبره والثاني وهو أن يعتقد هو نفسه في ما يعتقد فيه المتكلّم.

وعمومًا إذا ترجمنا هذا الحدّ للخبر، مع اعتباره حدًّا للإثبات على وجه التخصيص، إلى النفي فإن الأمر يستقيم شكليًا ولكنه يثير عددًا من القضايا.

فإذا سلّمنا بأن للمتكلّم دواعي وأسبابًا تجعله يعتقد في ض (أي العنصر - أ - من تعريف ألّن) فإن قيمة النفي لا تكمن في هذا الافتراض، الذي يبدو بديهيا، بل تكمن في أنه لايصرّح بهذه الأسباب والدواعي شأنه في ذلك عند الإثبات. فهذا الشرط، إن صحّ اعتباره شرطًا، أمرٌ ملازم لكل عمل لغوي تقريبا بما أن لمن يأمر أو يستفهم أو يتعجّب أو يتمنى... الخ دواعيه وأسبابه مع تغييرات تتصل بالاعتقاد الذي يصدر عنه كل عامل باللغة عملاً مّا. ألسنا نكون هنا أمام شرط أولّي عام جدًّا؟

وإذا سلّمنا بأن قصد المخبر على وجه النفي أن يجعل المخاطب يعتقد أن النافي لا يعتقد في مضمون الخبر فيتبعه في عدم الاعتقاد بذلك المضمون فإنّ في هذا التسليم دقيقة تحتاج إلى بيان.

فأن يكون القصد هو أن يدرك المخاطب أن المتكلّم النافي لا يعتقد في مضمون الكلام فهذا لا يحتاج إلى تفسير لبداهته وإن كنا نفضل تدقيق الأمر باستبدال مفهوم "عدم الاعتقاد" لعموميته كما سبق أن ذكرنا بمفهوم "المخالفة" أو ما يقاربه لأنه أقوى في توكيد التلازم بين الإثبات والنفي.

أمّا أن يكون من مقاصد المتكلّم النافي أن يتخلّى المخاطب عن اعتقاده في مضمون الخبر فله وجوه وصور كثيرة نذكر منها وجهين أساسيين:

أحدهما أن لا يكون المخاطب عالمًا بمضمون الخبر لأن الكلام المثبت الذي بنى المتكلم النافي كلامه على جهته قد قاله شخص آخر غير المخاطب وهو لا يعرفه أو لأن الثاني استبق به اعتقادًا قد يصدر عنه المخاطب ... الخ. ففي هذه الحالة قد يكون المخاطب موافقا للمتكلم في مخالفته للكلام المثبت المقول حقا أو المفترض: فلا شيء يدعو حينئذ إلى اعتبار تغيير اعتقاد المخاطب من الاعتقاد في ض إلى عدم الاعتقاد فيها جزءًا من شروط النفي.

ثانيهما أن يكون المخاطب هو قائل الكلام الذي ينفيه المتكلّم ومن ثمّة فهو ملتزم بمضمون الكلام وصادر فيه عن اعتقاد بما أنّ له أسبابًا دعته إلى

إثبات ما أثبت. وإذا سلّمنا بهذا فإنّ هذا الشرط يبدو إمّا من باب الثقة المفرطة في النفس التي يصدر عنها المتكلّم وإمّا من باب عدم الثقة في النفس التي يصدر عنها المخاطب الذي كان مثبتا. وفي الحالتين لا يمكن أن يكون مجرّد نفي مسلّط على محتوى قضوي سبق إثباته أن يغيّر الاعتقاد فأقصى ما ينتج عنه (مع إحاطة الأمر بكثير من حسن النيّة والتعاون الخطابي والتفاهم والثقة المتبادلة.. الخ أي إحاطته بجميع المثل التي لا توافق الواقع) هو الشك في المضمون القضوي للقول المنفيّ. ولا أظنّ أن الشك يساوي عدم الاعتقاد وإنما هو عنصر ضمن سلسلة لا تبلغ البتّة الانعدام المطلق في الاعتقاد. أمّا إذا تخلينا عن حسن النيّة وتوابعها وتصوّرنا الأمر في مقام قانوني (إن لم نقل مقام تخاطب عادي) فيمكننا أن نتصوّر صعوبة تحقيق هذا الشرط.

فإذا كان للإثبات والنفي دواع وأسباب فإن أبسط ما يستلزمه الشك المتولّد من النفي هو تقديم الأدلّة وعرض الأسباب التي تولّدت منه. وهذا أمرٌ يفوق منطوق بنية النفي ويتجاوز مقتضياتها ولكنه يقع في بعض ما يستلزمه النفي من ترابط مقالي.

5.4. مقترح وايرزبيكا

عالجت وايرزبيكا (Wierzbicka) الفعل أخبر (assert) ويقوم التعريف الذي قدّمته على أركان أربعة:

أ - أقول: ض

ب - أتصوّر أنّ بعض الناس سيقولون إن هذا غير صادق. ويمكنني أن أقول إنّ هذا صادق

ج - أفترض أن هؤلاء الناس يجب أن يروْا أنّ هذا صادق

د - أقول هذا لأنني أريد أن أقول ما أعرف أنه صادق.

ودون دخول في مقارنات بين مقترح وايرزبيكا والمقترحات الأخرى التي عرضنا فإننا نلاحظ أن المادة المقدّمة واحدة ولكن "اللهجة" تختلف نوعًا ما. فالنقطة (د) تمثل بعبارة سورل شرط الصدق والنقطة (ج) تكاد تماثل القصد الانعكاسي عند باك وهرنيش بما فيه من تأثير بالقول. أما النقطة (ب) فهي تبدو غريبة نوعًا ما ولكنها تلتقي حين ندقق النظر مع الشرط الأولي عند سورل باعتبار أن القضية عند الاخبار عنها (أو إثباتها) تتطلّب أسبابًا ودواعي للتصريح بها. غير أن "اللهجة" التي ذكرناها

تبرز في النظر إلى الاخبار والإثبات على أنّه "نزاع" و "جدال" بين المتكلّم و"الجمهور" (المخاطبين، السامعين..) حول صدق الخبر.

لذلك فإن منطلق القول المثبت هو افتراض تكذيبه والقصد من الإثبات وجوب تصديقه والشرط اللازم فيه التعبير عن صدق القول.

ومادمنا قد عبّرنا عن الإثبات عند وايرزبيكا باحتمال التكذيب ووجوب التصديق فإنها تبرز في تعريفها مقامًا تخاطبيا قويّا، ربما يكون أقوى من "بساطة" الإثبات حتى في مقامات الجدال والمنازعة على الآراء.

وبهذا الاعتبار يكون مقتضى الإثبات عند وايرزبيكا هو النفي مثلما اعتبرنا مقتضى النفي هو الإثبات.

ولئن بينّا استناد النفي إلى الإثبات بمعطيات نحويّة نظاميّة فإن هذه المعطيات نفسها تجعل كل إثبات محتملا، للتكذيب والنفي ولكنه مجرّد احتمال لا يمكنه أن يتجسّد، عكس النفي، إلاّ مقاميّا. والأصل القائل بأنّ إثبات الشيء لا يدلّ على نفي غيره صادق في هذه الحالة.

وهذا السبب بالذات هو الذي يجعل تعريف وايرزبيكا للفعل "أخبر" قابلا للانطباق على الفعل "أنفي" بتعديل بسيط لقيمة الصدق في التعريف أعلاه. وإذا قمنا بهذه العملية، اي ترجمة ما قيل عن الإثبات إلى مقابله النفي، فإن أقصى ما يمكن استنتاجه من التحليل هو تأكيد انبناء النفي على الإثبات. وهو أمرٌ قد وصلنا إليه، في ما نعتقد، دون الحاجة إلى فرضيات مقامية قويّة لأن النظام نفسه رشّح النفي في أعلى درجات تجريده، على ما اعتقدنا، للتعبير عن هذه المقامات. كما رشّح داخل النظام التعامل بين الإمكان الذي في الاستفهام والإيجاب الذي في الإثبات والسلب الذي في النفي.

5. مقترح موشلار في تحديد النفي وشروطه

يتميّز مقترح موشلار (Moeschler، 1996، الفصلان السادس والسابع) باهتمامه مباشرة بمدى وجود عمل لغوي يسمّى النفي وشروط تحقق النفي عملا لاقوليا.

ويهمّنا من عمل موشلار قبل عرض جوهر مقترحه أنه لا يعتبر أنّ أعمال النفي توافق أعمال عدم إثبات (actes de non-assertion) ومنْ ثمّة لا يمكن أن تكون شروط تحقق النفي عكس شروط تحقق عمل الإثبات (Moeschler، 1996، ص 110). ولكننا ننبّه إلى أنّ قصده من هذا غير قصدنا في ما قدّمنا وناقشنا بالنسبة إلى

المقترحات التي سبق عرضها في هذا الفصل. فموشلار يستمدّ دليله على ما يقول من كون النفي ليس نفيا لواسم القوّة اللاقولية للإثبات أي الفعل "أثبت" فحسب وهو يستند في هذا إلى تمييز سورل بين نفي القوّة ونفي المحتوى القضوي. ولكننا نسجّل مع موشلار، مبدئيا، الحرج الذي يبرز، اصطلاحا ومفاهيم، عند البحث في العلاقات بين الإثبات والنفي والخبر.

ولمّا كان موشلار قد انطلق من التمييز المبدئي بين النفي قوّة لاقولية مفترضة مطلوبًا تحديدها وبين نفي قوّة الإثبات، أي التمييز بين عمل النفي وعمل الإثبات السلبي (أو السالب) فقد سلّم بأن الوسم اللغوي للنفي لا يُظهر هذا الفرق. ونتج عن ملاحظته هذه التسليم بأن الوسم اللغوي يقوم أحيانا بدور العامل (opérateur) على ماهو عند المناطقة واختار أن يرمز إليه بالرمز المنطقي (¬) ويقوم أحيانًا أخرى بدور واسم قوّة النفي واختار أن يرمز إليه بالحرف الأوّل من الكلمة الفرنسية الدالة على النفي (N). ومالا يصرّح به موشلار ولكنه ضمنيّ في تصوّره ظاهرٌ في تحليله أن النفي اللغوي ملتبس على ما يذهب إليه المناطقة في شأن اللغة عامّة وبعض وحداتها التي تتميّز بقوّة إنشائية عند اللغويين والتداوليين وهي الحروف أساسًا. ويفضي به هذا التصوّر إلى قبول التمييز بين النفي الداخلي والنفي الخارجي أي نفي المسند في القول المثبت مقابل نفي الإسناد ويبرز هذا اللبس الملازم للنفي في المثال الذي استشهد به تمهيدًا لتحديد الفرق بين النفي وإثبات المضمون المنفي (أو الإثبات السالب):

(21) زيد ليس في بيته

(22) أ – عمل إثبات سالب: أثبت أن زيدًا ليس في بيته

ب – عمل نفي: أنفي أن يكون زيد في بيته

ووجه التمييز بينهما، على ما ذكر موشلار، هو أن الغرض من (22 – أ) «إثبات اعتقاد سالب وتثبيت عدم وجود حدث مّا» أما الغرض من (22 – ب) فهو «مرتبط بردّ فعل ذي طبيعة خطابيّة أو غير خطابية، يرمي إلى استئصال اعتقاد أو تصديق لحدث ما» (Moeschler، 1996، ص 111).

وقد يبدو هذا التمييز وهذا التصوّر عاديّين. وقد يذهب المرء للوهلة الأولى إلى أن موشلار لم يقم إلا بعجن نفس المادّة بطريقة أخرى. غير أن مثل هذا الاعتقاد لا يأخذ بعين الاعتبار أننا أمام تمييز يبرز، في ما نعلم، لأوّل مرّة في الدراسات الغربية. ويدلّك على هذا أنه تمييز مختلف عن التمييز بين النفي الداخلي والنفي الخارجي المنسوب إلى رسّل (Russel،1905) ومختلف عن التمييز بين نفي القوّة ونفي

المحتوى القضوي (سورل) ومختلف عن التمييز بين النفي الوصفي والنفي الجدالي (دكرو).

ولتحديد المستوى الذي يقع فيه هذا التمييز يهمّنا أن نشير إلى المعطيات التالية في كلام موشلار:

- أ - حافظ موشلار على التقابل بين قوّتي النفي (N) أو (ن) والإثبات (A) أو (إ) من حيث تصدّرهما للقول

- ب - ميّز بين النفي من حيث هو قوّة يجب أن نفهم على أساسها الجملة وبين نفي مضمون الجملة. فالنفيان اللذان حلّل إليهما (21) مختلفان من حيث موقعهما (أي صدر الجملة في تمثيلها الدلالي أو "ذيولها")

(ج) اعتبر النفي إمّا **إخبارًا** بعدم وجود شيء ما وإمّا **ردًا** على اعتقاد في وجود شيء ما.

وبالمقارنة مع غيره من الدارسين فإننا نجد أن النقطة (ج) تجعله قريبًا جدًا من تمييز دكرو بين النفي الوصفي (22 - أ) والنفي الجدالي (22 - ب) (Ducrot، 1972، و 1980، و 1984) ولكن النقطة (ب) لا تمثّل نفس التمييز الذي أقامه سورل (Searle، 1969، ص 30، 1972، ص 77) بين نفي القضية ونفي القوّة وإن تشابها. وما نجده في النقطة (أ) شيء لم يقله في ما نعلم غير موشلار. وإذا ربطنا هذه النقاط الثلاث أمكن لنا تقدير الإضافة التي قدّمها بقطع النظر عن قيمتها الإجرائية واستقامتها النظرية أو مدى وفائه لها في تحليله.

وقد دعّم موشلار هذا التمييز بالنظر في شروط كل عمل منهما (أي عمل النفي وعمل الإثبات السالب) استنادًا إلى أنموذج سورل وشبكة الشروط القواعد الأربع التي وضعها(Searle, 1969, 1972).

وقد تبيّن موشلار أن هذين العملين يلتقيان في بعض الشروط ويختلفان في شرطين، أما الالتقاء فهو واقع في:

- المحتوى القضوي: بحيث تتسلّط قوتهما على أيّ قضية ض
- شرط الصدق: وهو الاعتقاد في لا - ض (أي نفي المحتوى القضوي)
- الجزء الأوّل من الشرط الأوّلي: وهو أن يكون للمتكلّم سبب يدعوه إلى الاعتقاد في كذب المحتوى القضوي

أمّا الاختلاف فهو واقع من جهتين:

- الجزء الثاني من الشرط الأوّلي: فهو في الإثبات السالب «ض ليست محفوظة في ذاكرة المخاطب»

وهو في النفي: «ض محفوظة في ذاكرة المخاطب»

وبصياغة أبسط يكون الفرق بينهما كامنًا في أن المخاطب يعرف مضمون الكلام أو لا يعرفه.

- الشرط اللازم: يعدّ عمل الإثبات السالب التزاما بكون ض تمثل حالة غير موجودة ويعد عمل النفي إنكارًا لصدق ض.

لا نناقش هنا نقاط الالتقاء مسلّمين، مجرّد تسليم، بانطباقها على النفي. ونركّز الاهتمام على نقطتي الاختلاف وخصوصًا الشرط اللازم بما أن تحديد أيّ عمل لغوي يمثل في نهاية المطاف، إن لم نقل حصرًا، تحديدًا لشرطه اللازم.

وأوّل ما يلاحظ هو أن تحديد عمل الإثبات السالب جاء، في حقيقة أمره، مجرّد تعبير عن عكس الإثبات الموجب بما أن الفرق بينهما كامن في وصف المضمون بأنه موجود أو غير موجود. وهذا أمرٌ منتظر من جهة على اعتبار أن القوّة واحدة وهي الإثبات والاختلاف في المحتوى القضوي سلبًا وإيجابًا وهو غير منتظر من ناحية أخرى بما أنّ وجود حروف النفي في الأقوال بما لها من شحنة إنشائية لا تترك الإثبات على "صفائه" خصوصًا في لغة كالفرنسية، تقوم دائما على تقديم المسند إليه وتصدّره الجملة. ويبدو لنا هذا الشرط اللاّزم خاليًا من الطرافة لأنه وقع في ما نبّه إليه موشلار نفسه (Moeschler، 1996، ص 110) من أن النفي ليس مجرّد عدم إثبات أو إثبات للعدم. وفي الاستدلال على عكس هذا طولٌ نرجئه إلى حين الحديث عن تصنيف النفي (الباب الثاني).

أمّا تحديد الشرط اللازم للنفي، من حيث هو قوّة لاقولية مثل الإثبات وغيره من القوى اللاقولية، فالبارز فيه، على ما نجد عند موشلار هو الانتقال من "نفى" إلى "أنكر" (Refuser). وهو ما يجعلنا نفترض أمرين: أوّلهما أن النفي لايكون قوّة إنشائية إلاّ إذا كان على سبيل الإنكار وثانيهما أن ما حدّده موشلار هو الشرط اللازم للإنكار لا للنفي.

ولكلّ من الاحتمالين تبعات. فالاحتمال **الأوّل** يجعل النفي مجرّد واسم ملتبس كعامل النفي المنطقي يترك للسياق المقالي أو المقامي تحديد القوّة التي يمثلها. وهذه القوّة، بمعونة القرائن، هي قوّة الإنكار. ولم يترك موشلار الأمر معلّقا فقدّم في الجزء الثاني من الشرط الأوّلي قرينة معرفة المخاطب بالمحتوى القضوي (أي كون المحتوى محفوظًا في ذاكرة المخاطب).

وفي هذا أمرٌ يزعج وهو أن النفي لا يمكن أن يكون قوّة في حدّ ذاته بما أنه إذا وجد كان الإنكار وفيه أمر آخر "يبهج" وهو تقديم دليل آخر على صحّة نظريّة المبرّد في شأن ترديد النفي لكلام سابق.

وإذا أردنا التوسّع فإنه يمكننا أن نتساءل: هل يتحقّق الإنكار بأبنية أخرى؟ الإجابة البديهية استنادًا إلى النحاة والبلاغيين العرب هي نعم. بل أكثر مايكون الإنكار ببنية الاستفهام. والأغرب أنه يمكن أن يكون ببنية الإثبات أيضا في بعض المقامات.

ثم إن في المسألة معطى آخر وهو أن الانكار ليس عَمَلاً لغويًا أوّليًا موسومًا لفظيا بوسم خاصّ كالاستفهام والتمني والنفي. فهو من الأعمال التي تبرز بمعونة القرائن مهما يكن اللفظ مبدئيا ولا أظنّ اختزال النفي في الانكار مفيدًا لتحديد الإنكار ولا لتحديد النفي رغم التقارب بينهما. وأقصى ما يمكن قوله لتمشية كلام موشلار هو أن الإنكار بما فيه من دلالة على النفي يقتضي أن يكون محتواه القضوي، شأنه شأن النفي، ممّا سبق قوله، إن فعليًا وإن تصوّريًا، أو هو من القضايا الحاضرة المفيدة والمناسبة في مقام التخاطب (أي ما يسمّى بالمعرفة المشتركة بين المتخاطبين). ولكننا لسنا نرضى، إذا قبلنا تصنيف الأعمال اللغوية إلى أساسيّ موسوم باللفظ وفرعيّ غير موسوم، أن نقصر عَمَلاً لغويا أساسيا على عمل فرعيّ يمكن أن يتحقّق بغير ذلك الوسم اللفظي.

وإذا صحّ هذا الاعتراض فإن الافتراض الثاني، وهو أن يكون ما حدّده موشلار هو الشرط اللازم لقوّة الإنكار، يبدو ممكنا ولكننا لا ننظر فيه بالتفصيل. والسبب في ذلك أن الإنكار وإن كان يتعلّق بأيّ محتوى قضوي ويقوم على اعتقاد في كذب ذلك المحتوى فإنه لا يحتاج، كما ذكرنا، إلى واسم النفي ليتحقّق بما أنه يستخلص من دلالة اللفظ ودلالة الحال. بل نجد في الإنكار أكثر من هذا فهو في بعض الأبنية والاستعمالات اسم جامع لنوعين مختلفين أحدهما الإنكار في المعنى الشائع باعتباره ردًا لمضمون لا يعتقد فيه المتكلّم، وثانيهما الإنكار في معنى حمل المخاطب على الاعتراف بما يعرف، هو والمتكلّم أنه واجب ثابت ويسميه النحاة والبلاغيون التقرير بحيث أن النفي موجود في اللفظ (مثال ذلك: «ألم نشرح لك صدرك؟») ولكنه بموجب تعامل النفي والاستفهام تدلّ الجملة على الإثبات.

وعمومًا يبدو لنا تمييز موشلار بين إ (⌐ ض) (أي الإثبات السالب) و ن (ض) (أي عمل النفي) قائما على تصوّر وجود ضربين أساسيين من النفي ناتجين عن لبس في النفي ذاته. أوّلهما "نفي وصفي" وثانيهما "نفي جدالي" (أو "نفي ميتالغوي") على ما نجد عند دكرو وهورن (Horn, 1989, Ducrot, 1984). وهذا ممّا نشكّك فيه لأنه:

■ يخالف الأصل القائل بـ الاقتصاد في الوصف بإسناد أكثر من معنى للعنصر الواحد.

■ يدخل الاعتبارات المقامية الإنجازية المتنوّعة حيث نكون في مستوى مرشح للتعبير عن المقامات المختلفة دون أن يكون في ذاته متنوّعا مختلفا

■ يقوم على مبادئ في التصنيف والتنويع غير موحّدة.

وممّا يدلّ على ذلك أن موشلار نفسه (1996، ص ص 138 -143) ميّز ثمانية أنواع من النفي حاول إيجاد تحليل موحّد لها على أساس مخطط استدلالي شديد العمومية سنعود إلى مناقشته في موضع آخر (الباب الثاني، الفصل الثاني).

6. شروط تحقّق النفي عَمَلاً لغوياً

تبيّن لنا ممّا سبق عرضه ومناقشته أنّ قوّة النفي وشروطها من الأمور التي ظلّت عسيرة على التحديد. ولعلّ السبب الرئيسي في ذلك هو حمل شروط النفي المطلوب تحديدها على شروط الخبر عمومًا، باعتبار النفي ضربًا منه، وشروط الإثبات خصوصًا، باعتبار النفي صنوه. ففي هذا الحمل وهذه المقايسة تنتفي خصوصية النفي سواء سلّمنا بالتوافق بين مكوّني الخبر أو سلّمنا بعدم توافقهما. ووراء هذا نجد ما يفضي إليه اعتبار النفي فرعًا عن الإثبات من تضليل. فالنفي، حتى وإن سلّمنا بثانويته، من القوى الإنشائية التي تتميّز بوسم حرفي. وهو وسم يتصدّر الكلام، في الأغلب الأعمّ، وهذه الصدارة ليست من باب الزيادة التي يقصد بها تقوية الحكم الموجود في الكلام قبل دخول الحرف، إن صحّ أن من الحروف ماهو زائد، إنما هي من باب الزيادة التي تغيّر معنى الكلام. ولا أظنّ أن الخلاف، في ما عرضنا إلى حدّ الآن، واقع في هذا وإذا لم يكن الاتفاق على ما ذكرنا واضحًا صريحًا ولكنه واقع في تحديد التغيير الذي يحدثه دخول النفي على الكلام. فمداره، في أوضح التصوّرات وأكثرها تماسكا، وهو التصوّر الدلالي المنطقي، على مفهوم العكس. وهو مفهوم، لو دققنا، يتصل أساسًا بقيمتي الصدق {ك ، ص}.

لهذا فإنّ أيّ تحديد لقوّة النفي يحتاج إلى مراعاة أمرين أساسيين: الأوّل هو دلالة التغيير الذي يكون في الكلام بموجب النفي والثاني خصوصيّة قوّة النفي وسلوكها الإعرابي الدلالي.

وظننا أن أخذ هذين الأمرين بعين الاعتبار يمكّننا مبدئيا من أن نتجنّب بعض العيوب العامّة التي بدت لنا في ما سبق عرضه وأبرزها أربعة:

أ - اعتبار ألفاظ النفي ملتبسة تسلك في الجمل ضروبًا من السلوك مختلفة يكاد كل سلوك منها يمثل نوعًا من أنواع النفي أحصى منها موشلار (Moeschler, 1996) ثمانية أنواع والقائمة في ما يبدو ليست مغلقة! وافتراضنا هنا هو افتراض النحاة والبلاغيين: الأصل ألاّ يكون للحرف الواحد أكثر من معنى. ويعاضد هذا الأصل أن النفي من الأعمال اللغوية الأساسية التي تنجز بأبنية موسومة باللفظ. أمّا ما في النفي من تنوّع إنجازي، لا نشكّك فيه، فيحتاج إلى تحليل استنادًا إلى الأصل المذكور آنفا مع تلطّف في ربطه ببقيّة مكوّنات القول المعجميّة والمقالية والمقامية.

ب - اعتبار النفي إثباتا للسلب أو إثباتا لمضمون سالب. فمثل هذا الاعتبار يؤدّي، وقد فعل، إلى التغاضي عن التقابل الحدسي بين النفي والإثبات خصوصًا في مستوى القوّة اللاقولية التي تتصدّر الكلام.

ج - حصر قضيّة القوّة اللاقولية للنفي في «نفي القوّة اللاقولية». وهو أمر أدّى إليه تحليل سورل. فالنفيان عندنا مختلفان. فأن يكون الوعد التزاما ونفي الوعد عدم التزام وأن يكون الأمر إلزامًا بفعل ونفي الأمر (وهو غير النهي لأنه ينصبّ على واسم الأمر أي الفعل المضارع المرفوع المسند إلى المتكلّم) عدم إلزام بفعل.. الخ هو أمرٌ مختلف تمامًا عن تحديد النفي في حدّ ذاته. بل هو مختلف عن الإمكانية النظرية التي نعبّر عنها شكليًا بـ ¬إ (ض) (أي نفي إثبات القضية). فما نحتاج إليه هو أن ننظر إلى النفي (ن) كما ننظر إلى الإثبات (إ) والوعد (وع).. الخ حسب تصوّر سورل. ومالم نفعل ذلك فإن الخلط بين المسألتين سيؤدّي إلى الاستمرار في إهمال النفي وإيجاد تقابلات تهمّ القوى الإنشائية الأخرى.

د - استبدال الثنائيات التي حصر فيها النفي بثنائية أساسها نفي يمثّل قوّة ونفي للمضمون في كلام إثباتي (مقترح موشلار). فأقصى ما يؤدّي إليه، كما بينّا، إنما هو حصر النفي في معنى الإنكار. ممّا يعني أن النفي ليس قوّة أو قل، في أحسن التخريجات، هو قوّة لا تتجسّد إلاّ إنكارًا.

ولتحقيق هذا لن نعتمد آلات في النظر جديدة فنحن نسلّم بأن الشبكة التي اقترحها سورل بمداخلها الأربعة تفي بالحاجة وحتى المقترحات الأخرى التي قدّمت بعد سورل وعرضنا بعضها اعتمادًا على ألّن بالخصوص يمكن إرجاعها إليها رغم التباين في المنطلقات. بل إننا نرى أن شبكة سورل لم تستغلّ بعد إلى أقصى الدرجات. لهذا نسلّم بنجاعتها وكفايتها في وصف القوى اللاقولية عمومًا فنعتمدها في ما نقترح من وصف لقوّة النفي. ونشير عرضًا إلى أن شكلنة فندرفكن (Vanderveken, 1990, 1991) لا تفيدنا كثيرًا هنا لأنها تطرح قضايا التأسيس

المنطقي لحساب القوى اللاقولية ومجال حديثنا هو إثارة القضايا المبدئية للنفي. أمّا شكلنته على أهميّتها فإن "ثقل" الجهاز الوصفي الرمزي وتشعّبه سيصرفنا عن الاهتمام بالأمور الجوهرية. وننبّه من ناحية أخرى إلى أنّنا نتأوّل شروط سورل على أنّها تمثل لغويا المقتضيات الدلالية لإنجاز مبنى الفعل الذي نسمّي به العمل الذي ندرسه سواء أكان إثباتا أم نفيا أم أمرًا أم استفهامًا. وعلى هذا يمكننا أن نتساءل عن المستوى اللغوي الذي تندرج فيه شروط العمل اللاقولي عند سورل. غير أن المسألة بالنسبة إلينا واضحة: إمّا أن نبني شبكة جديدة تكون أقوى وهو ما يتطلّب منا درسًا مستفيضا يتجاوز حدود بحثنا واهتمامنا في هذا المقام للأعمال اللغوية وإمّا أن نتبنّى الشبكة الموجودة معتبرين أياها مبرزة لمقتضيات دلالية وربما تداوليّة (بلاغية) للأعمال اللغوية.

1.6. شرط المحتوى القضوي للنفي

«مضمون كلام سبق إثباته (أو قوله إن صراحة وإن ضمنيا)»

إن منطوق هذا الشرط بسيط فالمتكلّم النافي يعبّر عن الكلام الذي ينفيه بترديده في البنية الإعرابية [ج].

ومن البيّن أن تحديدنا للمحتوى القضوي على هذا النحو ينطلق من فرضيّة المبرّد ومبدإ التقاول كما حدّدناهما في الفصل الأوّل من هذا الباب. ويهمّنا هنا أن نذكّر بأمور ثلاثة أساسية:

- أ - أن النفي عندنا يشترط إطارًا تخاطبيا يكون فيه استئنافا للكلام لا ابتداء. ولسنا نقصد بالاستئناف والابتداء المفهومين النحويين فحسب. فكثير من النصوص تبدأ ماديًّا (أي الجمل الأولى المنطوقة فيها) بجمل منفيّة. بل نقصد بهذا ما يفترضه النظام نفسه من علاقة بين الاستفهام والإثبات والنفي. وهي علاقة، إذا سلّمنا مع الشريف (1993) بدائريتها وعلاقاتها ببقية الأبنية باعتبارها صورة من دائرية اللغة عامّة وتماسك النظام فإنها تعني أن لا كلام يكون ابتداء مطلقًا. وقد يوحي هذا بأن الشرط الذي ذكرنا ينقلب شرطًا عامًا. وهو أمرٌ لا يقلقنا، إذا صحّ وتدعّم نحويًا وخطابيا، ولكننا نعتقد أن النفي من القوى الإنشائية التي لا تكون إلاّ بناء على كلام سابق ملفوظ به صراحة أو مقدّر في الذهن، فلئن كان من الممكن بالنسبة إلى الإثبات أن يكون ابتداءً لإعلام السامع مالم يكن يعلم فإن النفي لا يقبل ذلك لأنه، حتى وإن كان ابتداء بالموضع، يقتضي سابق معرفة من المخاطب بمحتواه القضوي. ولم يخطئ موشلار عندما اعتبر مضمون النفي «محفوظًا في ذاكرة المخاطب» وما سيأتي سيزيد الملاحظة تدقيقا.

- ب - إن صياغة شرط المحتوى القضوي على هذا النحو يمكّننا من التمييز بين قوّة النفي ومضمون النفي الموجب بما أننا اشترطنا أن يكون المضمون قد «... سبق إثباته». وفي ظننا لا تستقيم شكلنة سورل للقوّة ومضمونها ق (ض) بالنسبة إلى النفي إلاّ بهذه الطريقة. نعم، نعلم أن هذا الشرط بهذه الصياغة يثير مشكلة الإثبات ذي المضمون المنفي. وهو أمرٌ عالجنا في الفصل السابق جانبا منه وسنعالج جوانب أخرى في غير هذا الموضع بما يوافق هذا الشرط.

- ج - إن سابقية الإثبات اعتبارية ولكنّها مفيدة إجرائيا سواء في تحليل النفي عمومًا أو في تحديد مضمونه. والصورة المثلى للنفي أن يقول المتكلّم على وجه الإثبات «الطقس جميل» فيجيبه النافي «ليس الطقس جميلا». وبناء على هذه الصورة، وهي متفشّية في التخاطب العادي وإن لم تكن الصورة الوحيدة، نستخلص أن مضمون النفي سبق إثباته ونعتبر هذا السبق اعتباريا إذا لم نسمع (أو نقرأ) القول الإثباتي.

لننظر في الحالات الثلاث التالية:

(23) ■ الشمس مشرقة

● ليس الطقس جميلا

(24) ■ الطقس جميل

● ليست الشمس مشرقة

(25) ■ الطقس جميل

● لا أرغب في الخروج إلى البحر

تمثّل (23) محادثة نجد فيها المتكلّم المثبت يعلّق إثباته بمضمون مختلف عن مضمون الكلام الذي جاء لنفي قوله السابق. وهو ما نلاحظه أيضا في (24).

غير أن العلاقة بين "إشراق الشمس" و "جمال الطقس" تقوم على ضرب من التلازم الاعتقادي بحيث أن إشراق الشمس مقتضًى من مقتضيات جمال الطقس ويلزم عنها كون الطقس جميلا.

وما وقع في القول (23) إنما هو انتقال في الردّ المنفي منْ نفي اللازم إلى نفي الملزوم كأن المثبت قال «الشمس مشرقة إذن الطقس جميل». فنظر النافي في ما يستلزمه القول وفي بعض ما يستتبعه لينفيه. ولا شكّ أن له في هذا غايات وأغراضًا، تجعل نفي اللازم مختلفا عن نفي الملزوم.

والذي وقع في (24) هو عكس ما سبق أي أن النفي ردّد مقتضى الكلام المثبت ولازمه.

ونجد في (25) صورة أخرى لا تختلف كثيرًا عن الصورتين السابقتين وإن كانت أخصّ. فالقول المثبت في (25) بمثابة "الحجّة" التي تقدّم لنتيجة مضمرة هي طلب الخروج (مع حفظ جميع الشروط الكافية مقاميا لفهم الطلب من إثبات جمال الطقس). أمّا النفي فقد وَرَدَ غير متصل بالمنطوق ومن ثمّة فهو لا يردّده ولكنه اتصل بالمطلوب. ومادام المطلوب لم يقل صريحًا ولم ينطق به فقد ردّده المتكلّم النافي على النحو الذي فهمه عن مخاطبه. مع الإشارة إلى أن للطلب (طلب الخروج إلى البحر مثلا) صورًا عديدة يمكن أن يصاغ فيها كالأمر والاستفهام عن الإرادة وإثبات الإرادة أو الرغبة ولكن النفي إذا تعلّق بالصيغ غير "الإثباتية" يترجمها عادة إلى صيغة إثباتية عند ترديده لمضمونها إلاّ في حالة النفي على الحكاية باللفظ والمعنى.

وتوجد لا محالة صور أخرى دالّة. فما قدّمنا هنا إنما هو نماذج لبيان مسألة سابقية الإثبات على وجه صريح أو ضمنيّ.

بقي أن الحالات التي ذكرنا تمثّل محادثة مباشرة بين المتخاطبين. ولكن ترديد مضمون الكلام السابق في الجمل المنفية يمكن أن يقع في المقامات التي لاتمثّل محادثة. وهو أمرٌ لا يناقض شرط المضمون القضوي إذا تصوّرنا الكلام، أي كلام، منذورًا للتخاطب وإذا سلّمنا بأن للمخاطب موضعا في الجمل يراعيه المتكلّم ويحاوره، وإن بصمت!، على ما تقتضيه قواعد التقاول. وبناء على هذه الملاحظة فإن الكلام الموجب الذي يردّد المتكلّم النافي مضمونه كلام مسند، عادة، إلى المخاطب على أنّه كلام سبق له أن قاله. وهذا المخاطب قد يكون قال الكلام. ولكن حتى إن لم يقله فيمكن افتراض ذلك على أنّه كان سيقوله. وأقصى الحالات، إذا لم يستقم هذا الذي ذكرنا وتبيّن بقرائن الأحوال أن المخاطب لم يقل ذلك الكلام، فإننا نفترض له قائلا قد قاله أو كان سيقوله.

وليس في هذا، تمحّل وإنما هو تصوّر لحالات ممكنة قد تكون بعيدة ولكنها ضروريّة للإجابة عن الأمثلة المضادّة المحتملة. وهو تصوّر يحاول أن يستثمر الاحتمالات المقامية عند الإنجاز للخطة التخاطبية التي رسمها النظام لبنية النفي.

بقي أن نشير إلى حالة قصوى أخرى تتمثّل في أن المخاطب قد يكون المتكلّم نفسه إذ يردّد كلامًا مثبتا سبق أن قاله.

2.6. الشروط الأولية للنفي

1. يعرف المتكلّم النافي أنّ صاحب الكلام المثبت يفضل ألاّ ينفى كلامه الموجب ولكنّ المتكلّم يعارض هذه الإرادة.

2. لا يمثّل نفي الكلام الموجب الذي يردده المتكلّمَ تعبيراً عن مضمون سلبي يصف حالة الأشياء في الكون سواء بالنسبة إلى المتكلّمَ أو المخاطب.

يمثّل الشرط الأولي (1) إبرازًا للتعارض بين منشئ النفي ومنشئ الإثبات. وهو تعارض واع مبدئيا. ومفهوم الوعي هنا متأتّ بالنسبة إلى "صاحب الكلام المثبت" من وجود ما سمّاه سورل في قواعده الإثبات بالدليل والسبب الداعي إلى إنشاء الكلام الإثباتي. وإذا كان الإثبات على هذه الصورة فإن النفي سيكون قائما مبدئيا على أدلّة وأسباب ودواع أقوى. فحدسيا أيسر على المتكلّم أنْ يثبت من أنْ ينفي. غير أنّ هذا كلّه يتمّ من وجهة نظر منشئ النفي فهو الذي يعرف، على وجه الافتراض التخاطبي، إرادة مَنْ يردّ على كلامه وهو الذي يعارض تلك الإرادة.

وقد اخترنا في صياغة هذا الشرط الأولي الأول عبارة "صاحب الكلام المثبت" لأنها أعمّ من المخاطب. ولتيسير تحليل ماوراء هذا الشرط من تصوّرات سنأخذ حالة يكون فيها المخاطب هو صاحب الكلام المثبت. وهي حالة قويّة مقاميًا باعتبارها تجعل التخاطب "مواجهة" (سواء بمعنى وجها لوجه أو بمعنى أقوى من ذلك) ولكننا سنعمل على إضعاف دلالتها المقامية المحتملة إلى أقصى حدّ حتى تصلح لقياس غيرها من الحالات عليها.

يعود موقف المخاطب كما يتصوّره المتكلّم النافي إلى أمرٍ بديهي مفاده أن نفي الكلام في جانب منه أساسي تكذيب لذلك الكلام. بمعنى أنه يعتبر مطابقة الكلام للخارج خاطئة. ولكنّ التكذيب كثيرًا ما يصبح تكذيبًا للقائل به. فيكون من آثاره ومستتبعاته الإساءة إلى المخاطب والطعن في شخصه. وهذا الانتقال من تخطئة المطابقة إلى إهانة المخاطب (أو إدراك الأمر على أنه إهانة) يجد تفسيره في الإثبات. فلا إثبات إلا إذا كان صادرًا لغويا عن يقين حتى في حالات الكذب والخطإ غير المقصود. وأساس هذا اليقين هو التطابق بين الكلام والخارج وهذا ما يفسّر صعوبة قبول النفي الصادر عن يقين مخالف. وهذا أيضا ما يفسّر أن نفي مخاطبك لقولك «لعلّ زيدًا جاء أمس» وهو قول صادر عن شك لا عن يقين فلا تحمله على محمل التكذيب بل ربما كنت له من الشاكرين على نفيه لشكّه في مطابقة الكلام للخارج.

أمّا موقف المتكلّم، أي إصراره على معارضة رغبة المخاطب صاحب الكلام المثبت، فيعود إلى أمرٍ آخر بديهي يشترك فيه، وهذا مهمّ جداً، مع المخاطب مفاده أن نكون صادقين في ما نقول. والصدق المطلوب من المتكلّم يُوافقه من جهة تواطؤ السامع إذا اعتقد في ما يسمع، ويوافقه من جهة أخرى إذا اعتقد في شيء آخر غير ما سمع إعلان مخالفته.

وليست الأمور على هذا النحو من المثالية، بحيث نتعاون مع المخاطب بالموافقة أو المخالفة، فالكذابون والمجادلون وأصحاب النوايا المشكوك فيها كثُر. واللغة وفّرت لهم ما وفّرته من أبنية النفي للصادقين والباحثين عن الحقيقة والمخلصين سليمي الطويّة. وهذه الحالات لا تفسد الشرط الذي ذكرنا لأنه شرط يشمل، في ظننا، الحالات جميعًا فلا دخل للنفي عن حقّ أو باطل أو النفي الكاذب (قياسا على الإثبات الكاذب) والصادق لسبب بسيط هو أن النفي عندنا لايكون صادقا ولا كاذبا ولا يعبّر عن حقّ ولا عن باطل كما سنبيّن في شرط الصدق.

ولهذا فإن المتكلّم في معارضته لإرادة صاحب الكلام المثبت قد يتعمّد التكذيب في مقام الجدال العقيم وقد يفترضه ليبني عليه بالاستدلال غيره، كما في بعض سياقات البحوث العلمية، وقد يقوله "بنيّة صافية" لأنه يعتقد أنّه يعتقده. ولكن قد يلطّفه بطرق مختلفة إذا أراد أن يتّبع بعض آداب المحادثة وأن يراعي مشاعر مخاطبه. فإذا كان يعتقد أنّ زيدًا لم يجئ وسمع من مخاطبه إثباته لمجيء زيد ولم يعتبر الأمر محتاجًا إلى غضّ الطرف. فيمكنه أن يُحقّق نفيه بصيغة من قبيل «أظنّ أنّه لم يجئ» تخرج النفي اليقيني مخرج الظنّ والتوهّم أو هي بالأحرى تقدّم الظنّ على أنه منطوق الإثبات وتؤكد بموجب ذلك وجود مقتضاه أو إمكان وجوده.

وفي هذا الذي ذكرنا فارق أساسي يقوم بين الإثبات والنفي فالمتكلّم المثبت يعتبر كلامه صادقا، أو هو بالأحرى يرغب في أن يصدّقه المخاطب، وإن كان يعرف أن إثباته محتمل للتكذيب. ويجد في البنية النحوية ما يدعّم ذلك بما أن الصدق، كما اتفق على ذلك النحاة والبلاغيون والأصوليون من ضرورة اللفظ والكذب احتمال عقلي له .
أمّا المتكلّم النافي فهو الذي يجعل الإمكان العقليّ متحققا باللفظ: لفظ النفي. ولكن الإشكال كامن في أن القول المنفيّ من الزاوية اللغوية بل المنطقية كذلك ليس صادقا ولا كاذبا. فهو يسند قيمة الكذب، إن جاز التعبير للكلام المردّد الذي يسبق إثباته دون أن يكون فيه دليل على صدقه ولا على كذبه. وهو أمرٌ غريب فعلاً نرجئ عرض تصوّرنا له إلى شرط الصدق.

ولكننا ننبّه إلى أن مبدأ التعاون الغرايسي (Grice,1975) في عمومه لا يعدو أن يكون صورة من هذا المبدإ النحوي. فمثاليته هي صورة من مثالية البنية النحوية الصادقة أساسا والمحتملة عرضيا للكذب بحسب متغيّرات مقامية تخاطبية لا دخل فيها للخارج بمعنى الأمر الواقع بالضرورة.

وعمومًا يمثل الشرط الأوّلي الأوّل بعض ما يستلزمه شرط المحتوى القضوي إلا أنه يركّز على تعارض الإرادتين بين منشئ النفي ومنشئ الإثبات.

ويمثل الشرط الأوّلي (2) توسيعًا لفكرة ضمنية في الشرط الأوّلي (1) أبرزنا جانبا منها في ما سبق. ومحتوى هذه الفكرة هو: إذا كان مضمون الكلام المنفي معروفًا لدى المتخاطبين بموجب ترديده فإن النفي لا يعبّر عن مضمون موجب ولا سلبي في علاقته بحالة الأشياء في الكون.

وأصل الإشكال في هذا الذي ذهبنا إليه هو أن النفي كثيرًا ما اعتُبر إثباتا لمضمون سلبي في مقابل الإثبات المعبّر عن مضمون موجب. ومالم نفهمه ونقتنع به هو كيف يكون المحتوى القضوي الذي يمثّل حالة من الأشياء في الكون (أي الخارج وواقع الأمر) عدميًا أي ممثلا لعدم الوجود؟ وحدسنا هو أننا نستطيع الإحالة الخارجية على الموجود، ونستطيع طلب غير الموجود شريطة تصوّر وجوده تصوّرًا إمكانيا أو استحاليا. ولكنّنا لا نستطيع الإحالة على غير الموجود. وإذا سلّمنا مع المناطقة وبالخصوص سورل بتركّب القضية من إحالة وحمل فإن النفي لا يتّصل بالإحالة (وهو التعبير المنطقي عن كون الذوات لا تُنفى) بل يتصل بالحمل ونفي الحمل هو نفي لنسبة من النسب ولا نعرف تحديدًا للأشياء بنفي نسبة من النسب إليها إلاّ إذا كان ذلك على وجه الردّ على مَنْ قال بذلك أو توهّم ذلك أو اعتقد المتكلم النافي أن أحدًا سيقول ذلك أو قاله أو توهّمه..الخ. ولهذا لم يصحّ عند المناطقة حدّ الأشياء بسلبها. وإذا سلّمنا بهذا، فإن النفي لا يثبت شيئا سالبا ولا موجبا. ولعلّ وراء هذا جانبا نفسيا مفاده أننا ندرك الوجود أما العدم فهو عندنا لا يدرك إلا باعتباره غيابًا لموجود كان أو يتوقع وجوده فلم يوجد. فنحن «لا ندرك إلاّ ماله خصائص إيجابية أما النفي فهو ليس عملية متصلة بالادراك» على ما استخلص بياجي (Piaget، 1974. ص 165). وهذا الذي وصل إليه بياجي ومساعدوه يشجّعنا على المضيّ قُدمًا في توضيح علاقة النفي بالكون وإبرازها في صيغة أوضح وأدقّ.

فرغم بساطة هذه الفكرة التي ضبطت لنا الشرط الأوّلي الثاني، فهي مفيدة بالنسبة إلى ما سيأتي من تحليل للنفي. فمن فوائدها التمييز بين نفيين مختلفين من قبيل:

(26) لم يأت زيد

(27) أنفي إتيان زيد

بحيث تكون (26) نفيا لمضمون موجب سابق واقعًا أو اعتبارًا وتكون (27) إثباتًا لمضمون موجب يستمدّ مفهوم النفي فيه من دلالة المعجم لا من القوّة اللاقولية ولا من المحتوى القضوي. ولكن تمام هذه الفائدة يكون بإدخال جملة من قبيل:

(26) زيد لم يأت

في هذا النسق وتحليلها بما يناسب ما ذكرنا عن بناء النفي على كلام سابق.

ومن فوائدها أيضا أنها تخلّصنا من اعتبار النفي عكسًا للمضمون الموجب بحيث أن نفي «وقف زيد أمس» لا يعني بالضرورة «وقف زيد اليوم» أو «قبل أمس» ولا يعني، من باب أولى وأحرى «جلس زيد اليوم» أو أمس أو غير ذلك. فلا دليل على هذا لا في اللفظ ومنطوقه ولا في متضمّناته وفحواه اقتضاء واستلزامًا. ولمثل هذا التصوّر انعكاسات غير خافية على قضايا الربط مع النفي واحتمالاته الواسعة جدًّا.

وإذا صحّ هذا التصوّر للشرطين الأوليّين فإننا نلاحظ الأمرين التاليين انطلاقًا من مقارنة النفي بشروط الإثبات الأولية كما حدّدها سورل واستخلصناها من أوستين وغيره من الباحثين:

أ) أشار أوستين إلى ما أسميناه بأهلية المتكلّم وما عبّر عنه سورل بوجود أدلّة للمتكلّم كي يثبت ما أثبته. أي أن يكون المتكلّم قادرًا على تعليل ما قال إذا طلب منه ذلك. وقياسًا عليه يمكننا أن نتحدّث عن أهليّة النافي ووجود أدلّة ودواع لديه كي ينفي. وقد ذكرنا في سياق آخر أن هذا الشرط عام جدًّا. ولعلّ عموميته متأتية من كونه شرطًا ما قبليا مفترضًا. والأهم من هذا أنه شرط يستدلّ عليه عندنا من وجود بنية الإثبات أو النفي وعليهما تقاس بقيّة الأبنية. ولكن ما يميّز النفي في هذا الإطار هو أنّه كلام يحتاج إلى تعليل أكثر من حاجة الإثبات إليه. فحسب استراتيجية بناء الإثبات يحتاط المثبت باستباق استفهامات المخاطب الضمنية فيوفّر في كلامه ما يحتاج إليه، مبدئيا وعلى مقتضى الظاهر، كي يتقبّل منه لذلك فالاستفهام الذي يعقب به الإثبات إذا قيل يحمل عادة على التوضيح والبيان والتفسير ولا يدلّ مبدئيا على التشكيك والتكذيب وما شابه ذلك. أمّا السؤال الذي يعقّب به على النفي، إن لم يسارع المتكلّم النافي إلى تعليل نفيه، فهو قرينة على المخالفة وطلب للانتقال من إبهام النفي إلى تفسيره بما يجعل ما في اعتقاد المتكلّم النافي مضمونًا إيجابيا.

(ب) إذا سلّمنا بأنّ النفي يردّد كلامًا سابقا واستحضرنا شرط جدّة مضمون الإثبات بالنسبة إلى أوستين وسورل (مع غضّ الطرف عن مشكلة الفائدة ولازم الفائدة كما حدّدها البلاغيون العرب) فما الجديد الذي يضيفه النفي؟ من الثابت عندنا أنّ النفي لا يقدّم للمخاطب أيّ فائدة جديدة أي أنه لا يقدّم له أي محتوى قضويّ لا يعرفه وهو ليس تذكيرًا بشيء يعرفه. وهنا يحتاج الأمر إلى تفكير. فالمثبت يقدّم في إثباته معلومة جديدة مبدئيا أو يذكّر بها أو يفترضها.. الخ والمستفهم يطلب معلومة والآمر الناهي يطلب تحقيق فعل أو تركه والمتمني يطلب ما يعرف أنه غير ممكن... الخ ولا نجد ضمن الأبنية شبيها بالنفي إلاّ النداء في صدر الكلام إذا اكتفينا باعتباره تنبيها يبنى عليه الكلام ولم نر فيه طلبا لشيء هو الاقبال أو ماكان في منزلته. ونكتفي في هذا السياق بهذا الحدّ من المقارنة بين النفي والنداء بالخصوص مرجئين استنتاج ما يمكن استنتاجه من المقارنة بينهما إلى موضع لاحق.

3.6. شرط الصدق

«إعلان المتكلّم عن مخالفته لاعتقاد المخاطب»

يمثّل شرط الصدق بالنسبة إلى النفي أعسر شرط من شروطه. فإذا كان المثبت يعتقد في محتوى إثباته وكان الطالب عامّة يرغب في أن يحقق المخاطب مطلوبه وإذا كان الناصح يعتقد أن مضمون نصحه مفيد للمخاطب ويعتقد المحذّر في عكس ما يعتقده الناصح... الخ على ما ذكر سورل (1969، ص 66 -67) فإن مشكلة من ينفي تكمن في كونه لا ينفي محتوى قضويا يتحمّل مسؤولية النسبة فيه بين إحالته وحمله بقدر ما ينفي مضمون كلام غيره.

فإذا افترضنا أن النافي يعتقد في عكس مضمون نفيه أيْ "لا - ض"، كما ذهب إلى ذلك موشلار، فإننا نكون أمام جملة من المشاكل أبرزها أن هذا الفهم يرجعنا إلى الفهم المنطقي للصدق بحيث أن "لا - ض" صادقة لأن "ض" كاذبة. والعكس صحيح. وهذا لا يمثّل عندنا اعتقادًا بقدر ماهو حكم مستخلص من الحساب المنطقي. وهو حكم يقارن بين تمثيلين لحالتين من حالات الأشياء في الكون. لذلك هو موقف ثالث وليس تعبيرًا عن اعتقاد، وهو موقف رجل المنطق الذي يقضي بين الأقوال لا موقف المتخاطبين الذين يتفاعلون بتبادل الأقوال ضروبا من التفاعل (الشريف، 1993). ثم إننا إذا سلّمنا بهذا الفهم المنطقي فإنّ "لا - ض" يمكن، كما بيّن بعض الدارسين (Lyons, 1978) ألا تكون صادقة أيضا. يكفي في ذلك أنّ التضادّ اللفظي إذا كان قائما على التدرّج فنفيت أحد طرفيه لا يفضي بك النفي إلى

صدق ضدّه. مثال ذلك أن من يقول «لا أكره زيدًا» لم يقل لا لفظا ولا عقلا «أحبّ زيدًا» ومن قال «ليس ثمن هذه البضاعة مرتفعا» لم يقل إن ثمنها بخس منخفض. وعلى هذا القياس.

وإذا نظرنا إلى الاعتقاد في "ض" بالنسبة إلى الإثبات على أنه اعتقاد صادر عن يقين فإنه من الصعب اعتبار الاعتقاد في "لا – ض" اعتقادًا صادرًا عن يقين أيضا. فهذا الكلام لا يصحّ إلاّ إذا اعتبرنا النفي إثباتًا لمحتوى قضوي سالب. وقد عبّرنا عن شكنا في هذا مستندين إلى أنّ النفي لا يمثّل عمليّة إدراك للكون. فاليقين الوحيد الممكن إذا سلّمنا بصدور النفي عن اعتقاد يقيني، يتعلّق بعدم مطابقة الكلام المثبت الذي يردّده النافي في خطاب النفي لحالة الأشياء في الكون. ومهما يكن التعبير الذي نختاره لوصف هذه الظاهرة فإنّ البيّن، عندنا، أن النفي **يشكّك** في مطابقة مضمونه للواقع. وهو أمرٌ مقبول إذا تذكّرنا أن المضمون منسوب إلى شخص آخر غير المتكلّم. وهذا التشكيك يفضي إلى التكذيب إذا سلّمنا بأن التكذيب يتسلّط على العلاقة بين الكلام والكون.

ومن اليسير بهذا الفهم أن تنخرط في هذا السلك بعض المصطلحات والتصوّرات الأخرى. فالقول بأن النفي انتزاع يعني مايلي: لما كان الإثبات إيقاعًا للعلاقة بين عمدتي الكلام (ومتمّماته أيضا) أيْ اعتبارها موجودة واقعة فإن النفي ينتزع هذا الوجود والوقوع وبانتزاعه للعلاقة بين عمدتي الكلام (ومتمّماته). وهو أمرٌ صاغه المناطقة برموزهم صياغة تقوم على الوصل بالنسبة إلى الإثبات والفصل بالنسبة إلى النفي باعتباره ناتجا عن تعامل النفي مع الوصل. وهي صياغة جعلوها لتركيب القضايا ولكن لا شيء عندنا يمنع ولو لمجرّد التمثيل والتقريب من إجرائها على القضايا الأولية أو البسيطة بحيث إذا افترضنا القضية (ض) والموضوع (ع) والمحمول (ل) إثباتا ونفيا وجدنا:

(28-أ) ض ↔ ع ∧ ل

(28-ب) ¬ ض ↔ ¬ (ع ∧ ل) ↔ ع ∨ ل

والمهمّ ممّا سبق هو الربط بين عملية التشكيك التي تولّد التكذيب ومسألة قيام هذا التشكيك على يقين ما. فلئن كان التشكيك لا يثير أيّ إشكال لشدّة وضوحه في النفي فإن موضوع اليقين يظلّ غير محدّد. أهو يقين في عكس ما أثبته المثبت من علاقة بين الكلام والكون؟ أهو يقين في مضمون آخر غير المضمون الذي قيل؟

ولكن هل يحتاج من يشكّك في كلام غيره إلى يقين؟ ألا يمكن أنْ يصدر الشك عن ظنّ أو توهّم أو افتراض؟

ولتعميق الإشكال نلاحظ أن النفي لا يقول شيئا عن الاقتضاءات الوجودية بالخصوص، وغير الوجودية عمومًا، في الجملة التي يتسلّط عليها. فلا هو ينفيها ولاهو يثبتها. فكل شيء ممكن مع النفي. وما يدلّ عليه هذا أن النفي لايدل بمنطوقه ولا بـ"معقوله" على يقين ما بل الأغرب من ذلك إمكان محافظته على جميع مقتضيات الكلام الذي ينفيه الوجودية على الأقلّ مما يعني أن التقابل بين مضمون النفي ومضمون الإثبات ليس تقابلا جذريًا مع إمكان كونه كذلك في بعض الاستعمالات.

ولعلّ هنا بعض ما ييسّر لنا فهم مشكلة اليقين في النفي: من أين نعرف، متكلمين ومحلّلين للكلام، أن النفي حافظ على بعض الاقتضاءات الوجودية وغير الوجودية أو حافظ على جلّها أو نفاها كلّها (إن كان هذا ممكنا)؟ سبق لنا أن أشرنا إلى الإبهام الذي في النفي وقلنا إنه محتاج إلى تفسير. وتفسير النفي هو الجملة التي بعده إذا كانت متعلّقة، بوجه من الوجوه، بغرض الحديث في الجملة المنفية. ولنسمّها، دون تعليل، جواب النفي (قياسا بالخصوص على جواب النداء) بحيث أن التسلسل في الخطاب يمكن أن يكون على النحو التالي:

(29أ) ج إثباتية ← جملة منفية ← جواب النفي (الإثباتي مبدئيا)

فمكوّنات (29أ) جمل مترابطة غرضيا ويمكن أن نمثّل لها:

(29ب) هذا قطار ← ماهذا قطار ← إن هو إلاّ سيارة فخمة

ولكن نستطيع أن نجد علاقة أخرى تقوم مباشرة بين جملة الإثبات وجواب النفي دون المرور بالتصريح بالنفي ولكن التقابل بين الجملتين يقتضي تقدير النفي والمخالفة كما يقتضي الخطاب تقدير المنادي في صدر الكلام.

(30أ) -أ- ج إثباتية ← جواب النفي

(30) - ب - هذا قطار ← إن هو إلا سيارة فخمة

- ج - جاء زيد ← جاء عمرو

- د - أحبّ ليلى ← تحبّ عزّة

لا نحلّل هنا ما أسميناه بجواب النفي (الباب الثالث، الفصل الثالث)، فما يعنينا منه الآن هو بيان أن موقف المتكلّم النافي واعتقاده ويقينه يبرز في جواب النفي ولا يبرز في الكلام المنفي. ولهذا أسباب تعود إلى شدّة اتصال جملة النفي بمقتضاها

الإثباتي من جهة وبما تستلزمه من جواب لها من جهة أخرى. ويؤدّي هذا الوضع بجملة النفي إلى أن تكون غير ذات مضمون. فمضمونها هو مضمون الجملة المثبتة التي تردّدها وما يقابل هذا المضمون المردّد هو مضمون جواب النفي.

وإذا ثبت هذا التصوّر فإنه يلزم منه أمرٌ أساسي نظن أنه يجيب عن كل ما سبق طرحه من مشاكل بالنسبة إلى شرط الصدق. وهذا الأمر هو أنّ الجملة المنفية هي محض إنشاء للنفي مهما كان محتواها القضوي. أي أنها نفي بلا محتوى قضوي. وممّا يدلّك على هذا إمكان اختزالها إلى الحرف "لا".

ويلزم من هذا أيضا أن دلالة جملة النفي هي دلالة الحرف "لا" على المخالفة ومن هنا يبرز السبب الذي جعلنا نعتبر شرط الصدق بالنسبة إلى النفي كامنًا في التصريح بالمخالفة. ففي (30) أعلاه يوجد معنى النفي من خلال العلاقة بين الجمل ولكنّها دلالة مستلزمة وليست دلالة وضعيّة.

4.6. الشرط اللازم

«تُعدّ قوّة النفي انتزاعاً للنّسب التي أوقعها المثبت بين مكوّنات الكلام»

نبيّن لتحليل هذا الشرط أهمّ المفاهيم المستعملة فيه ودورها في تحديده.

استعملنا الإيقاع ومقابله الانتزاع في معنى خاص نسبيا. فتعريف الإيقاع عند السوقي مثلا (الحاشية، ج 1، ص 164) هو «إدراك الوقوع» ومطابقة التعلّق بين طرفي القضية للواقع. أما الانتزاع عنده فهو «إدراك اللاوقوع» وعدم مطابقة التعلّق بين طرفي القضية للواقع. وكلاهما مرتبط بالتصديق. وهذا الارتباط هو الذي يجعل مفهوم النسبة مقصورًا على الإسناد أي النسب التامّة دون النسب الناقصة التقييديّة (كالاضافة) أو الوصفية (كالنعت).

أمّا ما وضعناه في الشرط اللازم فهو يختلف عن هذا الذي ذكره السوقي في بعض التفاصيل. فالنسب عندنا تشمل بداهة النسبة الإسنادية وغيرها من النسب التي يشتمل عليها الكلام دون أن يكون مجعولا للدلالة عليها. وفي هذا تحسّب لاحتمالات النفي التي قد تصيب مركبا نعتيا أو إضافيا مثلا دون النسبة الإسنادية في حدّ ذاتها. غير أن لمفهوم النسبة كما استعملناه دلالة قريبة من مفهوم العلاقة النحويّة التي تقوم بين مكوّنين، مهما كانا، من مكوّنات الجملة سواء ربطناهما، على ما يقتضي تماسك الجملة بغيرهما من العلاقات أو فصلناهما، على ما تقتضي بنية الجملة ومراتب عناصرها فيها، عن غيرها من العلاقات. وقد يكون المؤدّى واحدًا بحيث أن انتزاع

نسبة (أي علاقة) ما هو انتزاع للعلاقات جميعًا ولكننا نرجئ هذا إلى دراسة حيّز النفي.

وبهذا التدقيق يكون الإيقاع والانتزاع بمعنى أبسط ممّا هو عند الدسوقي: فالإيقاع هو إيجاد النسبة - العلاقة بين مكوّنين من مكوّنات الجملة والانتزاع هو فصم هذا العلاقة - النسبة، ولئن كان إيجاد النسبة ضربًا من تخصيص الكلام للتعبير عن النسبة الذهنية بين المتصوّرات والنسبة الخارجية بين الموجودات تعبيرًا يقصد إلى المطابقة فإن انتزاع نسبة من هذه النسب لا يُقصد به التعبير عن واقع ما تعبيرًا مطابقيًا. والسبب في ذلك سببان: نحوي يعود إلى أن النفي يجري على مضمون إثبات سابق وإدراكي يعود إلى أن النفي لا صلة له بإدراك الواقع. وبهذا يكون المثبت يمثل بقوله، أو يعتقد أنه يمثل، الخارج ويطابقه بكلامه أمّا النافي فهو لا يتصل بالواقع ولا يجري كلامه عليه.

وإذا صحّ هذا فإن النافي لا يلتزم بشيء تجاه صدق القضية أو كذبها. ولا يضمن لا مطابقتها ولا عدم مطابقتها ولا يعكس مضمون ما ينفيه بما أن العكس ليس تعبيرًا عن مضمون واقعي وقد يبدو هذا الموقف مغاليا مفرطا في المغالاة. وهذه بعض الأمثلة التي توضّح جوانب مما نقصد إليه:

(31) لم يكن زيد بطلا بل كان بطل الأبطال

(32) لا أحبّك حبًا شديدًا بل أحبّك حبًا (عن موشلار)

(33) ليس زيدٌ شاعرًا بل الشاعر زيد

فالنافي بعد نفيه يعتقد بوجه من الوجوه في القضية التي ينفيها ويصدّقها ويضمن مطابقتها ولا يعبّر عن عكسها وإنما يدخل في هذا كلّه بعض التدقيقات على النسب. فينتزع في (31) نسبة البطولة إلى زيد ليعيد في جواب نفيه نسبتها إليه بعد أن وجد لغرض ما علاقة إضافة إلى الأبطال وينتزع في (32) نسبة الشدّة إلى الحبّ على وجه تخصيصه بنوع منه ليجعله مطلقا قابلا للشدّة ولغيرها وقد تكون أقلّ منها أو أكثر. وهو أمْرٌ متروك للمقام وتوجيه الكلام حجاجيًا. وينتزع في (33) نسبة الشاعريّة إلى زيد ليقصرها على زيد.

وهذه الأمثلة وغيرها تبيّن، في ما نقدّر، أن سلوك النفي يتجاوز بساطة العامل المنطقي للنفي وانفتاحه على احتمالات أوسع من العكس أو النقض. ولكننا ننبّه أيضا إلى أن للنفي حدًّا آخر يبلغه بيسر وهو حدّ العكس والنقض فلك أن تقول:

(34) لم يأت الغول. فلا يوجد غول

(35) لم يأت الغول بل أتى علاء الدين

(36) لم يجلس زيد بل وقف

وهذه الحركة التي تتراوح بين مطلق النفي والتكذيب والإنكار وبين التصديق بالتسبة الإسنادية وما يتبعها من نسب مع فروق ووجوه لا يؤدّيها الحساب المنطقي (الحالة 33 مثلا) هي التي تمثّل في ظننا خصوصيّة النفي ووفرة احتمالاته وماله من طاقات على التلعّب بالكلام والاعتقادات.

5.6. الخصائص العامّة لعمل النفي

إنّ الفكرة الأساسية التي تبلورت من خلال النظر في شروط النفي هي أن النفي لايقول شيئًا عن حالة الأشياء في الكون. وترجمة ذلك في مستوى التصوّر أن النفي لا مضمون (محتوى قضويًا) له. وعلى هذا تترتّب نتائج كثيرة. منها أن النفي لا يمثّل التزامًا بمضمون موجب ولا سالب بل هو شاهد على أن غير المتكلّم هو الذي يلتزم، على وجه الاقتضاء، بالمضمون الذي ينفيه المتكلّم.

ومنها أن النفي لا يقدّم للمخاطب فائدة (مضمونا جديدًا) حول الكون وأحوال الأشياء فيه بل يشكك في العلاقة التي أقامها غيره بين الكلمات والعالم على أساس التطابق والتوافق.

ومنها أن النافي لايقول شيئًا محدّدًا عن المضمون الذي ينفيه فيحتمل أن يكون قابلا للمحتوى القضوي كله ويمكن أن يرفضه كلّه ومن هذا يتولّد إبهام النفي. ولكن الأهمّ من ذلك أن جملة النفي تنخزل في حقيقة أمرها إلى "شيء" قويّ جدًّا إنشائيا ومفرغ من الدلالة القضوية. وهذا "الشيء" هو الحرف: حرف النفي.

وتؤدّي هذه الحرفيّة إلى إبهام يستلزم تفسيرًا وهو ما أسمينّاه جواب النفي (الباب الثالث، الفصل الثالث).

من هنا يبرز التساؤل التالي: إذا كان النفي **لا** يمثل حالة من حالات الأشياء في الكون فما علاقته بالصنف الذي أسماه سورل بالخبريات وأوستين بالعرْضيات؟

إذا صحّ أن النفي:

■ يعبّر من جهة الهدف اللاقولي عن حالة نفسية ذهنية هي المخالفة

■ ليس فيه من جهة علاقة المطابقة بين الكلمات والعالم اتجاه مطابقة

■ يقتضي من جهة المحتوى القضوي محتوى الإثبات مع خصوصية أنه محتوى منسوب ضمنيا (بالاقتضاء) إلى غير المتكلّم.

فإن هذه الخصائص تقرِّبُ النفي من الإفصاحيات (Expressives، والترجمة لميلاد، 1999) أكثر من الخبريات. ويستقيم أمْر هذا التقريب إذا لاحظنا أن الشرط اللازم يكاد يختزل في التعبير عن حالة نفسية وذهنية هي المخالفة بحيث تخصّص هذه المخالفة أيّ مضمون قضويّ منسوب إلي غير المتكلّم النافي ومن ثمّة لا تتصل بحالة الأشياء في الكون فتنعدم علاقة المطابقة مع الخارج في الاتجاهين. ولكنّ النفي يقتضي لملء هذا الفراغ مضمونَ القول الذي سبق إثباته[5]. وليس هذا بغريب خصوصًا أن الدارسين وضعوا ضمن الأفعال الواسمة لأعمال إفصاحية أفعالا قريبة معنويا من الفعل "أنفي" وأهمّها في الانجليزية (ولها نظائر في الفرنسية) "deplore" و "disapprove" و "protest" و "reprove" (Vanderveken، 1990، ص ص 216، 217، و 1991، ص ص 164، 165).

هل يعني هذا إخراج النفي من الخبريات وإدراجه في الإفصاحيات؟

لا تهمّنا هذه القضية في عملنا لأننا لا نبحث عن التصنيف. ولكن إذا أخذنا المسألة بجدّ فيمكن قلب السؤال وطرحه بطريقة أخرى: هل يوجد فعلا صنف الإفصاحيات؟ أعني هل يوجد سبب وجيه لتخصيص مجموعة من "التلّفظات" و "الأفعال الإنشائية" بقسم يسمّى الإفصاحيات؟ أليست هذه الإفصاحيات أخبارًا انتقلت بمعونة القرائن المقاميّة والمقاليّة إلى الإفصاح عن حالات نفسية وذهنية بدل الإخبار عنها؟ ويدلّك على هذا أنّه لا يوجد للإفصاحيات سند في الأبنية وطرق وسمها، وهو مالاحظه سورل (Searle، 1982، ص 57) وفندرفكن (Vanderveken، 1988، ص 200، و 1990، ص 213) حيث اعتبر القوّة اللاقولية الإفصاحية «كيانا نظريًّا» (theoretical entity) وحالة قصوى في المنطق اللاقوليّ.

وإذا ثبت أن الإفصاحيّات في حدّ ذاتها مشكلة وإن كانت تتميّز بجملة من الخصائص تميّزها عن الخبريات فإن السؤال الذي انطلقنا منه يصبح سؤالا شكليًّا إن لم نقل لاغيا.

فما يهمّنا، فعْلاً، هو أن خاصيّة قوّة النفي هي وقوعها بين حدّين: حدّ التعبير "الإفصاحي" عن حالة ذهنية نفسية هي المخالفة وحدّ التعبير عن حالة الأشياء في

الكون وهو حدّ يتأتى للنفي من ارتباطه المتين بالإثبات. ولكن النفي لا يعبّر عن الكون إلا من خلال وقوعه وتسلّطه على مضمون الإثبات الممثل بمضمونه للخارج.

وأكبر ظنّنا أن الدراسات حول النفي اهتمت بالحدّ الثاني دون الأوّل وهو حدّ أدّى إلى ما أدّى إليه مما ناقشنا ونقدنا في ما سبق.

وعلى هذا فإن عمل النفي يستمدّ خاصياته من انحصاره في إعلان المخالفة ومن "فراغه الإحالي". وهما خاصيتان تحتاجان إلى بعض التوضيحات.

لقد ذكرنا في فقرة سابقة أن الوظيفة الأساسية التي ينهض بها عمل النفي هي التكذيب. وللتكذيب صور عديدة أبرزها أن تثبت ما يكذّب إثبات مخاطبك سواء أكان الإثبات عاديا أم إثباتا يحمل الدلائل على تقابل موقف المتخاطبين مثلما نجد ذلك في تراكيب القصر والتوكيد ولكن أقوى التراكيب التي وفرتها اللغة للإفصاح عن موقف التكذيب وإعلانه هو تركيب النفي. ولهذا فإن مقام النفي هو نفسه مقام القصْر. ولا تَطْعَنُ في هذا الفروقُ بينهما بما أن القصر لا يكون إلاّ بما يدل على النفي صراحة (مثلا [ما ...إلاّ] [إنما...]) أو اقتضاء (مثل تعريف كل من المبتدإ والخبر أو تقديم ما حقه التأخير). وعموم ما يستحق التكذيب في الحالات التالية:

أ - إشْراك ما حقّه الإفراد من الصفات والموصوفين

ب - الوصف بما لايوافق "الواقع" (حالة الأشياء في الكون، عالم الاعتقاد...)

ج - عدم التعيين (في الصفة أو الموصوف)

إن هذه الحالات الثلاث تتنوّع داخلها بحسب الافتراضات المقامية تنوّعًا كبيرًا جعل البلاغيين يوجدون جهازًا معقدًا مدقّقا لتحليلها وربط الاعتقادات بعالم الخطاب والتراكيب المناسبة لها(6).

وفي هذا الإطار يمكن تحديد الاعتقاد الذي يصدر عنه النفي. فإذا كان الإثبات بناء مخصّصا للعلاقات بين مكوّناته فإن النفي تكذيب لهذا التخصيص يمهّد لاستبداله بتخصيص جديد وهذا التخصيص الجديد يسجّل أمارة دالّة على التخصيص الأول وأخرى دالّة على إكذابه. وهذا الترابط هو الذي يفسّر العلاقة بين الإثبات والنفي، باعتباره ردًّا وترديدًا لإثبات سابق وتركيب القصر باعتباره ردًّا على إثبات سابق وتخصيصا جديدا وهو ما يصوّره التلازم التالي في (36):

(36) أ - زيد كاتب ⟷ ما زيد كاتب ⟷ ما زيد إلاّ شاعر

ب - زيد وعمرو شاعران ⟷ ما زيد وعمرو شاعران ⟷ ما شاعر إلاّ زيد

إن هذه العلاقات التلازمية تمثّل الترابط المتين الذي ذكرناه كما تمثل دور النفي في إلغاء التخصيص الأول تمهيدًا لتخصيص جديد. لذلك فإن تركيب القصر يمثل دائما بنية تأليفية تحلّل إلى إثبات ونفي أمّا تركيب النفي فهو، بحكم التقاول، بنية ترديديّة تشير إلى بنية الإثبات وهي بنية تحتمل إثباتًا جديدًا يوضّح السبب الذي لأجله وجد النفي وهذه البنية هي التي تبرز في جواب النفي.

ولئن كان تركيب القصر صادرًا عن اعتقاد يقين يتصل بالخارج من جهة وبمضمون كلام المخاطب من جهة أخرى وكان الإثبات صادرًا عن يقين في خصوص الخارج فإن النفي سيصدر عن يقين أيضا ولكنه يقين لا يتصل بالخارج (بالكون أو بحالة الأشياء فيه) بل بمضمون الإثبات السابق. ولهذا اعتبرناه إعلانًا للمخالفة يمكن أن يختزل في دلالة حرف النفي الإنشائية. وهذا ما يطرح علينا مشكلة الفراغ الإحالي بما أن مقتضى الكلام السابق أن النفي لا مرجع له.

وقد بيّنت الدراسات المتعلّقة بالاكتساب اللغوي والمعالجة النفسية للنفي أمرين أساسيين أولهما أن النفي أضعف إخبارًا من الإثبات وثانيهما أن إدارك النفي أعسر من إدراك الإثبات (7).

فقد توصّل فريق بحث بإشراف بياجي درس التناقض من جهة العلاقات بين الإثبات والنفي إلى أن الإثبات سابق للنفي في جميع مستويات السلوك. فإدراكيا لا يمثّل النفي عملية إدراك وحسيا حركيا لا وجود لضروب من النفي الباطني (endogènes) وإنما يكون السلوك قائما على إبعاد ما يحول دون الوصول إلى هدف إيجابي. ويظل الحكم السلبي الأوّلي في بداية مرحلة تكوّن المفاهيم وثيق الصلة بالإثبات أو بعنصر موجب سابق. وهنا تحديدًا تبرز صعوبة إدراك النفي. فهو يقتضي من الأطفال خصوصًا إعادة بناء الإثبات وتصوّره، ولو على وجه الافتراض، ثم نفيه ولكن هذه العمليّة في الاستعمال العادي للنفي تكون جزءًا من المقام (Caron، 1983، ص 189). بيد أنّ هذه النتيجة رهينة طرق القيس التي يعتمدها الدارسون النفسيون خصوصا الوقت اللازم للإجابة عند اختبار الأقوال من حيث خزنها في الذاكرة أو عملية إدراكها. ولسنا متأكّدين من أنّ المقصود واحد. من ذلك أن دو بواسن باردي (De Boysson - Bardies, 1976) درست بعض الأفعال ذات "السمة الدلالية السالبة" من قبيل "فقد" و "نسي" وأفعالا إنشائية مثل "نفى" و "منع" والحاصل من عملها أن وظيفة النفي متغيّرة ولكنها لا تمثل ما يمثله النفي عاملا منطقيا. وما يعنينا هنا هو ما تذهب إليه

دو بواسن - باردي من تسوية بين استعمال النفي تركيبًا واستعمال وحدات معجميّة تعتبرها مكافئة دلاليا للنفي الإعرابي. وإذا كان المنطلق هو هذا فلنا أن نقدّر ما تنطوي عليه النتائج التي توصّلت إليها من مشاكل. فالأفعال الإنشائية أو الأفعال ذات السمة السالبة لا يمكنها أن تكون ممثلة لعمل النفي ولا للنفي لأنه يلزمها حينئذ أنْ تبحث عن النفي في "جاء" وما يقتضيه هذا الفعل من كون الجائي لم يكن هنا، حيث يتكلّم المثبت. ولا نقصد بهذا إلى إقْصاء النفي (أو بالأحرى السلب) من المعجم ولكن أردنا التنبيه إلى أن الخلط بين العمل اللغوي و "السمات الدلالية"، تترتّب عنه نتائج يعسر علينا الاطمئنان إليها.

ولعلّ أكثر ما تفيده الدراسات النفسية هو تحديد الوظائف المختلفة للنفي. ونجد هنا ثلاثة مقترحات ليست بالضرورة متناقضة: أولها مقترح بلوم "Bloom" (ذكره Horn، 1989، ص 162) ويقوم على تصنيف ثلاثي يتمثل في عدم الوجود (أيْ غياب شيء أو انقطاع عمل ما) أو الردّ (لشيء موجود في المقام) أو الإنكار (لإثبات سابق) وثانيهما مقترح براون "Brown" (ذكره Lyons، 1990، ص 396) وهو تصنيف رباعي أوله عدم الوجود وثانيه الردّ وثالثه إباء الإطاعة ورابعه الدحض. وقد لاحظ ليونز أن الأصناف الثلاثة الأخيرة تقوم على مفهوم عام هو الردّ وثالثها مقترح أونتنتشي وفلتيرا "Antinucci & Volterra" (ذكره Caron، 1983، ص 192) وهو يقوم على اعتبار الوظيفة الأساسية للنفي هي الردّ على قول موجب صريح أو ضمنيّ.

وبقطع النظر عن مدى صحّة هذه التصنيفات فإن المعطى الثابت فيها أنّها لا تقول بأنّ النفي يقدّم محتوى قضويا يصوّر حالة الأشياء في الكون ويستتبع ذلك أن مفهومي الصدق والكذب المنطقيين لا يتدخلان هنا بقدر ما يتدخل مفهوما الموافقة والمخالفة في التمييز بين الإثبات وردّ الإثبات أي النفي (Lyons، 1990، ص 396).

ويمكن تدعيم هذا الذي وصل إليه دارسو النفي من زاوية نفسية باعتبارات أخرى دلالية. من بينها أن ضعف المحتوى الخبري للنفي يعود إلى أن المنفيات الممكنة لا حصر لها سواء في الكون الخارجي أو في عالم الخطاب أو في عالم الاعتقاد. لذلك يتعامل النفي مع الإثبات الذي يردّه لسدّ الفراغ الإحالي بطرق سنرى أبرزها عند دراسة حيّز النفي. ولكن يمكننا عند هذا الحدّ من البحث أن نقول عمومًا في شأن هذه المسألة إنّ اقتضاء النفي للإثبات واستلزامه لجواب عنه مثبت هو الذي يجعل من النفي تركيبًا أساسيا أثرى من الإثبات وأكثر تعقيدًا. وهذا أيضا هو الذي يرشّح النفي لأداء وظائف خطابيّة أساسية في المحاجّة باعتبارها احتمالات في الربط النصّيّ والتعبير عن تعارض الاعتقادات دون البتّ من خلال الإحالة الخارجيّة في صدق القول أو كذبه.

عرضنا في هذا الباب تصوّرنا للأساس الإعرابي الدلالي الذي يقوم عليه النفي ووضعنا المقاييس التي تتحدّد بها الجملة المنفيّة والشروط الدلاليّة لتحقّق عمل النفي.

فقد اعتبرنا تركيب النفي مقتضيا نظاميا لتركيب الإثبات اقتضاء يجعل الوظيفة الأساسيّة للنفي وظيفة ردّ على كلام سابق واقع أو مفترض. وهذا الأساس الإعرابي الدلالي للنفي ترتّب عنه التشكيك في إحاليّة النفي بالخصوص كما ترتّب عنه التقريب بين النفي والتراكيب الإنشائية وتدقيق علاقته بالإثبات تدقيقا يمنع في نظرنا حمل خصائص النفي على خصائص الإثبات كما يمنع، مبدئيا، أن يكون النفي مجرّد نقض للإثبات على وجه الحصر وشروطه عكس شروط الإثبات نظرًا إلى ما اعتبرناه فراغًا إحاليا يميّز النفي.

وجعلنا هذا الفهم لتركيب النفي نحدث تمييزًا بين النفي و"معنى النفي" أو "السلب" على اعتبار النفي ضربًا من ضروب تعجيم دلالة السلب المجرّدة. ولهذا التمييز انعكاسات كثيرة لعلّ أبسطها عزل تركيب النفي عن بقيّة التراكيب التي يدرك فيها معنى النفي دون أن تكون محقّقة لعمل النفي. ومنها أيضا تحديد مجال البحث وموضوعه بما يجنّبنا ضروبًا من الخلط بين المستويات وقعت فيها، ما نقدّر، دراسات كثيرة.

ومكّننا تصوّر العلاقة بين السلب والنفي من تحديد تركيب النفي على أساس أنّه الجملة التي يعجّم صدرها بحرف من حروف النفي على نحو يجعل النفي تركيبا أوّليا مباشرًا.

واستنادًا إلى هذا الفهم نقدنا مفهوم "الفعل الإنشائي" الذي قال به فلاسفة اللّغة وبعض اللغويين، وعملنا على استخراج النظام الذي يفسّر سبب تعدّد واسمات النفي في العربية. وهو نظام قائم على توفير ما يحتاج إليه المتكلّم عند التعبير عن الدقائق المعنويّة بتراكيب النفي المختلفة. وجعلنا هذه الحروف في نظام مرتّب من حيث قوّتها.

واستنادًا إلى تصوّرنا لتركيب النفي نظرنا في أهمّ الحالات التي قد تطعن في حدّنا للنفي. وهي حالات ترتبط بالتقديم والتأخير خصوصًا تقديم الفاعل المعنوي عن الخبر الفعلي إثباتا ونفيا بمختلف صوره الممكنة. وناقشنا، إضافة إلى ذلك، مفهوم نفي النفي الذي قال به المناطقة نافين هذا الإمكان في اللغة ومستخلصين ما

استخلصه غيرنا في غير العربية أن ما يشبه نفي النفي في اللغة لا يدلّ إلاّ على التوكيد. ثم عرضنا، باحثين في شروط تحقّق عمل النفي، جملة من الآراء التي تنتسب إلى نظرية الأعمال اللغوية عند مؤسّسيها ومَنْ طوّرها من الباحثين. وناقشناها مبرزين أنّ شروط النفي لم تدرس البتّة، في حدود اطلاعنا، وأنّ الربط بين النفي والإثبات في الخبر كان الغابة التي منعت من رؤية أشجار النفي في تميّزها عن أشجار الإثبات.

وبعد أن سلّمنا بالمقاييس التي وضعها سورل في تحديد الأعمال اللغوية مع تأويلها تأويلا خاصًا عملنا على ضبط شروط تحقّق عمل النفي على أساس ما اعتبرناه علاقة نظامية اقتضائية بين النفي والإثبات. وما لاحظناه من فراغ إحالي يميّز النفي فيقرّبه من الأعمال الإفصاحيّة فيجعله إعلانًا عن مخالفة الاعتقاد الذي تصدر عنه الجملة المثبتة المقتضاة.

ولم نكن لنصل إلى تحديد هذه الشروط لولا تنوّع الآراء التي قدّمها الباحثون في إطار نظريّة الأعمال اللغويّة ولولا تمسّكنا ببعض الأصول المعتمدة، داخل المنوال النحوي والبلاغي القديم، في تحديد دلالة التركيب وما يحقّقه المتكلّم بها.

الباب الثاني

النفي: واحد أم متعدّد؟

www.books-all.net

«Il est lourd de distinguer deux sortes de négation».

Frege (1971), p. 207

من السمات التي تكاد تميّز النفي التباسه الذي جعل الناظرين فيه فلاسفة ولغويين يصنّفونه إلى أزواج وثنائيات. ويعود هذا الالتباس، في جانب منه، إلى ما سمّي في الدراسات بحيّز النفي (أو مدى النفي) [1].

ويتّصل الالتباس بعلاقة عامل النفي {لا، not, ne} بمنفيّه. وهو أمرٌ لا يكشف عنه التمثيل الشائع للقول المنفي بـ :

(1) ⌐ ق

فمثل هذا التمثيل يوحّد النفي على اعتبار أنّ القضية متغيّر لدالّة هي النفي عند فريغه، ومنذ تطوير منطق القضايا، وهو تمثيل يستجيب لمنطق القضايا وقيمه الثنائيّة لكنّه يغضّ الطرف عن مشاكل حقيقية كان أرسطو قد أثارها استنادا إلى تحليله لمكوّنات القضية وتركيبها. لذلك فالتمثيل الأقرب لحقيقة النفي عند أرسطو هو :

(2) - أ- س (ليس ب)

- ب - س هو (لا - ب)

(حيث س = الموضوع وب = المحمول ولا - ب = اسم غير محصّل)

غير أنّ قراءة الصيغة (1) يمكن أن تؤدّي إلى تأويلين مختلفين يقتربان من (2 - أ) و (2 - ب) على النحو الذي فعله رسّل (Russel، 1905) بجملة " ليس ملك فرنسا أصلع".

فمدار المسألة إذن على اعتبار النفي عاملا قضويا يأخذ جهة الإسناد وكيفية تعلق المحمول بالموضوع بعين الاعتبار، أو عاملا حدّيًا يعمل في المحمول. وهذا الوصف غير دقيق نظرًا إلى فوارق دقيقة تركيبية ودلالية في تحديد القيم والمعاني التي ترمز إليها (2) بصيغتيها. وهو أمرٌ وثيق الصلة بالنماذج المنطقية واللغوية من قبيل منطق الحدود ومنطق القضايا واستناد هذا المنطق إلى نظام ثنائي القيم (ص، ك) أو ثلاثي القيم (ص، ك، م) (م = محايد) أو (ص، ك فـ) (فـ = فراغ).

وللمسألة وجوه عديدة بحسب المنطلقات (المنطقية الدلالية أو التركيبية أو التداولية) والمسلّمات (النفسيّة والماورائية والأنطولوجية الوجودية) (يراجع في ذلك

Horn (1989) الفصل الثاني بالخصوص). والمهمّ عندنا أن نتساءل عن مدى وجاهة ما انتشر من ثنائيات في تصنيف النفي من قبيل(2):

(3) نفي المحمول / نفي الاسم المحصّل (أرسطو)

(4) نفي خارجي / نفي داخلي (رسّل)

(5) نفي الاسناد/ النفي الخاص (يسبرسن)

(6) نفي الجملة / نفي المكوّن (كليما)

(7) النفي الوصفي / النفي غير الوصفي (دكرو، هورن)

والغريب أن النفي قابل للإثراء بتقسيمات أخرى يمكن توليدها استنادا إلى قضايا تطرحها الأقوال أو التصوّرات غير السائدة في الدراسات. فلنا أن نتحدث على مذهب بعض البلاغيين والنحاة عن :

(8) نفي القيد / نفي المقيّد

(9) نفي الحقيقة / نفي المجاز

(10) نفي الانشاء / نفي القضية

(وما في (10) هو أمرٌ مختلف عن نفي الفعل الانشائي مقابل نفي القضية عند سورل).

وبهذا فعموم الإشكال يمكن أن يتلخّص في النقاط التالية :

- أ - ما مدى وجاهة هذه التصنيفات ؟ وما قيمتها في تحديد حيّز النفي؟

- ب - هل تدلّ على أن النفي ملتبس متعدد الدلالة وإن كان يجمعه وسم خطي واحد في المنطق وضروب من الوسم اللفظي موحّدة في الدلالة في العربية مثلا؟

- ج - ولم يكاد النفي يختصّ بهذا اللبس دون بقية الأعمال اللغوية إذا استثنينا إلى حدّ ما، انقسام الاستفهام إلى تصوّر وتصديق في العربية (وله نظائر في غير العربية)؟

ونهدف في هذا الباب إلى الاجابة عن هذه الأسئلة إجابة تمهّد لنا السبيل إلى بناء تصوّر يعيد للنفي وحدته على نحو نرجو أن يحقق على الأقل أمرين اثنين : أولّهما

إثبات أن تكثير معاني الحروف لا يقوم دليلا على تعدّد متأصّل فيها، على اعتبار أن كثيرا من الدلالات لا تعود إلى لبس جذريّ في االوسم اللفظي بل إلى أسباب عديدة منها تداخل المستويات في القول وتعاملها واقتضائها لمتضمّنات لا يصرّح بها.

وثانيهما التمهيد لإيجاد مقياس دقيق في ضبط حيّز النفي قادر على تفسير أصول الثنائيات المذكورة أعلاه وتفسير ما اعتبره الدارسون "أمثلة صعبة" وقادر على إبراز التفاعل بين منطوق النفي ومقتضياته.

وهذا الباب منظّم على النحو التالي: نعرض في الفصل الأوّل مقترحين أساسيين يعتبر أوّلهما دلاليا منطقيا ويعود إلى أرسطو وإن كانت له صور أخرى لدى اللغويين مثل يسبرسن (Jespersen, 1917) وكليما (Klima, 1964) ونقد جاكندوف له (Jackendoff, 1972) ويُعتبر ثانيهما تداوليا يبدو أن دكرو أوّل من صرّح به وطوّره هورن (Horn, 1989). وسيكون هذا العرض محاورة لهذه المقترحات نقصد من ورائها الاستدلال على صعوبة الأخذ بأيّ تصنيف منها.

أمّا الفصل الثاني فنخصّصه للاستدلال على وحدة النفي. وهي وحدة نجد كثيرًا من المناطقة يقولون بها وإن كان موقفهم "التوحيدي" هذا يوافق في أحسن الأحوال الحساب المنطقي الدلالي أكثر ممّا يوافق الوظائف المختلفة التي يؤدّيها النفي في التخاطب باللغة. ونختم هذا الفصل الثاني بإبراز ما نعتقد أنّه أسس لغوية تقوم عليها وحدة النفي. وهي أسس نستمدّها من مفهوم البنية العاملية ومفهوم العمل اللغوي.

www.books-all.net

الفصل الأوّل

تصنيف النّفي

www.books-all.net

"لو أمكن أن يُتعلّم المنطق بفكرة ساذجة إنما تلحظ فيها المعاني وحدها لكان ذلك كافيا ولو أمكن أن يطّلع المحاور فيه على ما في نفسه بحيلة أخرى لكان بغنى عن اللفظ».

ابن سينا : المدخل : ص 22

« ينبغي أن تكون عين عقلك مقصورة

على المعنى وموجّهة إليه لا إلى الأشكال اللفظية»

الغزالي : معيار العلم ص 130

1. تمهيد : نتناول في هذا الفصل تصنيفين للنفي أحدهما دلالي والثاني تداولي وهما التصنيفان الأساسيان السائدان حتى لدى اللغويين وإنْ في أشكال أخرى. ونقصد بالتصنيف الدلالي للنفي تحليل المناطقة بما أنّ المنطق بحث في الدلالة الصدقية التي تكون للأقوال. لذلك فمصطلح دلالة في هذا الفصل أضيق من استعمالنا له في بقيّة الفصول. ولا نرغب في طرح قضية العلاقة بين الدلالة المنطقية والدلالة اللغوية النحوية، ولكننا نحتاج إلى تبرير حديثنا، في بحث أردناه لغويا، عن تصنيف المناطقة للنفي. فلئن كان رجل المنطق يودّ لو أمكنه الاستغناء عن اللفظ في دراسته للفكر كما صرّح بذلك ابن سينا فإن النتائج التي يتوصّل إليها في النفي وغير النفي تقتضي، عنده لا عندنا، أن تنطبق على محاوراتنا ومخاطباتنا. فلا يمكن عندنا أن يكون العقل قد أوجد للمنطقي نفيا مخالفا، في دقته وضبطه، لما أوجده لعامّة لناس من نفي لا يتورّع المناطقة، أحيانا، عن تخطئته واعتباره تحريفا لقوانين العقل ن قبل استعمال الناس في بعض اللغات للنفي المزدوج على سبيل توكيد النفي بدل لإثبات (Jespersen، 1997، ص ص 62، 80) على ما نفترض المسلّمة/المبرهنة القائلة أن نفي النفي إثبات :

$$(11) \quad \neg \neg ق \leftrightarrow ق$$

وسواء كان هذا الاختلاف عائدًا إلى عدم كفاية الوصف اللغوي لهذه الظاهرة أو لى أمرٍ عرضي في لغة من اللغات أو إلى حدوس مجموعة من المتكلّمين فإن الثابت نّ للشكل اللفظي مهما جرّدناه ورتّبناه في مستويات دورا في تحديد الدلالة التي يبحث نها المنطقي كما يبحث عنها اللغوي رغم اعتقاد ابن سينا أن «لا اعتبار في صناعة لمنطق بما يكون بحسب لغة لغة ووضع وضع» (العبارة، ص 20/19).

وإضافة إلى ذلك، فإن أمنية ابن سينا لم تشفع له في أن تعتبر بعض مباحثه في "العبارة" لدى مؤرّخي المنطق مباحث لغوية بحيث «تكاد تكون دراسته للقضايا في جملتها لفظية لغوية» وأن يكون حديثه في بعض المسائل «أقرب إلى النحو وفقه اللغة منه إلى المنطق» (مدكور، مقدمة كتاب "العبارة"). وهذا ما لوحظ أيضا عند أرسطو في تردّده بين اللفظ والمعنى إلى حدّ اعتبار هذا التردّد"عيبا عامّا في منطق أرسطو" (مدكور، مقدمة المقولات، ابن سينا ص 24).

وبسبب هذا نعتقد أن النظر في بعض أعمال المناطقة حول النفي سيضيء لنا جوانب من المسألة كما أنّ اختبار نتائجهم ومكافحتها بما يستعمله الناس وجرّده النحاة قد يكشف عن حقائق حول اشتغال النفي.

وقد اخترنا أنْ ننظر من بين أعمال المناطقة في نظرية سيطرت على امتداد قرون وهي نظرية أرسطو للنفي من خلال نصّه أولا وصياغته العربية عند ابن سينا وابن رشد ثانيا.

لذلك فإن عرضنا للتصنيف الدلالي للنفي ليس من باب التأريخ للقضية لدى المناطقة وتحليل دقائقها ومقتضياتها الفلسفية [3]. فهو أمر يتجاوز معرفتنا وطاقتنا ولا يدخل في أغراض بحثنا. ولكننا رغم ذلك سنستغلّ تصوّر أرسطو وجها من الاستغلال يسمح لنا ببناء قولنا في النفي على قوله فيه.

2. النفي المحصّل والنفي المعدول

يعرض أرسطو (Aristote, Catégories، ابتداء من ص 55، ابن سينا، المقولات، ابتداء من ص 241، ابن رشد، المقولات، ابتداء من ص 61) تصوّرا للمتقابلات فيصنّفها إلى أربعة أصناف :

(أ) المتضايفان : كتضايف الابن والأب وتضايف الضعف والنصف.

(ب) المتضادان : كتضادّ الخير والشرّ والزوج والفرد

(ج) الملكة (أو القنية) والعدم : كالأعمى والبصير

(د) المتناقضان : كزيد جالس وزيد ليس بجالس.

وأهمّ ما يلاحظ في هذه المتقابلات أن التناقض هو الوحيد الذي يقوم على تقابل القضايا في حين أن بقيّة أصناف التقابل هي مقابلات تتصل بالألفاظ المفردة.

وينجرّ عن هذا أن تقابل القضية الموجبة الإثباتية والقضية السالبة المنفية يجعل إحداهما صادقة بالضرورة والأخرى كاذبة بالضرورة. (Catégories, Aristote ،65، ابن رشد، المقولات، ص ، ص 64، ابن سينا، المقولات، ص 258).

ومن البديهي حينئذ أن تكون بقيّة المتقابلات رهينة تركّبها لتكتسب إحدى قيمتيْ الصدق. ولكنّها حتّى في هذه الحالة تحتاج إلى قيد إضافي يتمثّل في اقتضاء وجود الموضوع الذي تحمل عليه المتضادّات أو المتقابلات من طريق الإضافة أو من طريق الملكة والعدم. فقولك :

(12) سقراط مريض

(13) سقراط سليم

«ليس يكون أحدهما أبدًا صادقا أو كاذبا إلا متى كان الموضوع المتصف بأحدهما موجودًا» (ابن رشد، المقولات، ص 65، Catégories, Aristote، ص 65)
وبالمقابل إذا كان سقراط معدومًا فإن (14) كاذبة و(15) صادقة أبدًا :

(14) سقراط مريض

(15) سقراط ليس مريضًا

وذلك لأن «السلوب كلّها تصحّ عن المعدومات» (ابن سينا، المقولات، ص 258) وهي قضية سنعود إليها مع رسّل وتحليله "لملك فرنسا الأصلع".

ومن الضروري عندنا التأكيد في هذا السياق على أن التضاد في "المقولات" لا صلة له بالسلب والإيجاب، بمعنى إثبات نسبة المحمول للموضوع أو نفيها عنه، وإنما هو يتّصل بمقابلات داخل المعجم وهو أمرٌ يلاحظ إذا سلّمنا بأن حديث أرسطو في "المقولات" عن ضروب التقابل حديث يرتبط بما يعرف بمنطق الحدود في حين أن النفي والاثبات، باعتبارهما عنده أحكاما، يتصلان بالقضايا. إلا أن بين المنطقين ترابطا دقيقا يكشف عنه تصوّره للقضية وتماسك مكوّناتها.

فالقول عند أرسطو، وبالتحديد القول الجازم الذي يمثل موضوع كتاب العبارة هو الذي يتصف بالصدق والكذب وهو الذي يكون موجبا أو سالبا (De l'interprétation p. 84) ورغم تفصيل القول الجازم إلى بسيط ومركب وشموله لدى الشرّاح للحملي والشرطي فإننا سنكتفي بالنظر في القول الجازم الحملي البسيط فعليه قياس بقية الأصناف.

1.2. النفي وتركيب القضية

إن شرط قيام القضية عند أرسطو وجود **موضوع** يوجب له **محمول** أو يسلب عنه مع **نسبة** تربط بينهما. وهذا الرابط يسمى "الكلمة الوجودية" (ابن سينا، العبارة، ص 37) و"الرابطة" وبهذا تكون صورة القول الجازم :

(16) أ يوجد ب

ولهذه الرابطة مشاكل خصوصية وأهمية كبرى. أما المشاكل فتتصل باختلاف اللغات. فاليونانية لغة تفتقر، حسب ابن سينا، إلى استعمال الكلمات الوجودية "التي تدلّ على نسبة وزمان من غير أن يتحصّل فيها المعنى المنسوب إلى الموضوع غير المعيّن إلا ماكان الأصل بعينه كلمة" (ابن سينا، العبارة، ص 37).

ولما كانت مثل هذه الصياغة (16) غير سائغة في العربية، إلا على وجه التمثيل، فقد حاول العرب من شرّاح أرسطو تجاوزها بطريقتين :

الأولى: اعتبار الرابطة في القضايا إما مصرّحًا بها وموجودة بالفعل " كما يوجد الأمر فيما عدا لسان العرب" وإما مضمرة موجودة بالقوّة «كما يوجد الأمر في الأكثر في لسان العرب» (ابن رشد، العبارة، ص 88).

الثانية : اعتبروا بعض العبارات العربية أشبه بالرابطة وجعلوها في حكم الأدوات فتكون بالاسم مثل «زيد **هو** حيّ» أو بالكلمة (أي الفعل في اصطلاح المناطقة) مثل «زيد **كان** كذا» «زيد يوجد (أو موجود) حيوانا» (ابن سينا، العبارة، ص 37 و 39، وابن رشد، العبارة، ص 88).

ورغم أن ابن سينا وابن رشد لا يعرفان اليونانية فقد استخلصا هذا الأمر وحاولا التلطّف في إجرائه على الأمثلة. بل إن ابن سينا استأنس في هذه المسألة بمعرفته بالفارسية حيث يقول : «وأمّا لغة الفرس فلا تستعمل القضايا خالية عن دلالة على هذه النسبة إما بلفظ مفرد كقولهم فلان جنين هست أو هي أو هو وإما بحركة كقولهم جنين ويفتحون النون من جنين فتكون الفتحة دالّة على أن جنين محمول على فلان» (ابن سينا، العبارة، ص 39/40).

ولهذه المسألة في تحديد القضية أهمية من جهتين على الأقلّ : أولاهما أن التتالي اللفظي لا يكفي وحده للدلالة على وجود ارتباط بين الموضوع والمحمول وعلاقة تجمعهما. ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما ضربه ابن سينا (العبارة، ص 38) :

(17) حيّ ذو رجلين

(18) السماء الأرض العنقاء الدائرة

فـ (17) تعداد لأوصاف تدل على معنى واحد أما (18) فهي بريرة ينعدم فيها الرابط.

أما الجهة الثانية فهي دور هذه الرابطة في تحديد القضية السالبة. وعموم المسألة هو : هل يمكن سلب الرابطة ؟ لنا أن نتصوّر نظريا، وشكليا، تسلّط السلب على المعاني الثلاثة للقضية بهذه الصورة :

(16) أ يوجد ب

(16') ⌐ أ يوجد ب

(16") أ ⌐ يوجد ب

(16"') أ يوجد ⌐ ب

وهذا يعني أن دخول السلب يرجع مسألة التمييز بين دلالة الرابطة على النسبة ودلالة ترتيب الألفاظ عليها في اللسان العربي على الأقلّ إلى نقطة الصفر كما يقال. ويدلّك على هذا نصّ أرسطو نفسه في العبارة ونصّ شرّاحه العرب.

فأرسطو يميّز بين الاسم المحصّل (fini) والاسم غير المحصّل (indéfini). مثال الأول قولك "الإنسان" و"عادل" ومثال الثاني قولك "لا إنسان" و "لا عادل" (الفصل العاشر، ص 105، Aristote, De l'interprétation، وابن رشد، العبارة، ص 101). وينتج عن هذا في القضايا الثنائية :

(17) (أ) الإنسان يوجد

(ب) الإنسان لا يوجد

(ج) لا إنسان يوجد

(د) لا إنسان لا يوجد

وننبّه هنا إلى أن "يوجد" في الأمثلة (20) محمول وليس رابطة.

وأنّ عبارة "لا - إنسان" ليست نفيا للجنس على ما يقتضي الاستعمال العربي بل هي "اسم لما لا اسم له"(De l'interprétation، ص 104) أي أنه ليس قولا ولا نفيا (De l'interprétation، ص 80).

كما ننبّه إلى أنّ "غير المحصّل" يلحق حسب أرسطو الاسم كما يلحق الكلمة (الفعل) بيد أنّ ابن رشد يعلّق على ذلك قائلا : «... لكن الكلمة الغير المحصّلة لم تجر العادة باستعمالها في أمثال هذه القضايا أعني الثنائية وذلك أنه ليس يتميّز فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل إذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف العدل ولذلك ليست توجد في الألسنة التي تستعمل فيها المعدولة قضية ثنائية تكون الكلمة فيها معدولة» (ابن رشد، العبارة، ص 101).

ومن البديهي أن هذا يعني إسقاط التركيبين (20 - ب) و (20 - د). وقد لاحظ ابن سينا الأمر ثم أضاف إلى تعليقه على دخول حرف السلب على المحمول تعليقا على دخول حرف السلب على الاسم يقول : «بعض حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدلّ على السلب وبعضها على العدول فيشبه أن يكون لفظ "ليس" أولى بالسلب ولفظ "غير" أولى بالعدول» (العبارة، ص 79).

وسنعتبر إشارة ابن سينا الأخيرة مجرّد مسألة تقنية تتصل بتمثيل الفكرة نظرا إلى ضعف وسائل الترميز في المنطق القديم ولكنّ لها أبعادا أخرى سنعود إليها بعد حين. إلاّ أنّ الإشكال يبرز بوضوح أكبر في القضايا الثلاثية القائمة على تركيب [موضوع + رابطة + محمول]. فموضع حرف السلب سيكون محدّدا لتسلّطه على الرابطة أو دخول الرابطة على حرف السلب.

ولئن كانت احتمالات التوليف داخل القضايا الثلاثية بين السلب والإيجاب والتحصيل وعدم التحصيل في الموضوع والمحمول تنتج على الأقلّ ضعف ما نجده بالنسبة إلى القضايا الثنائية أي ثماني حالات (انظر ابن رشد، العبارة، ص 102) فإنّ المفيد منها من حيث علاقة حرف السلب بالرابطة، أربع قضايا هي :

(21) أ - زيد يوجد عادلا

ب - زيد ليس يوجد عادلا

ج - زيد يوجد لا - عادلا

د - زيد ليس يوجد لا عادلا

وتمثّل (أ) الموجبة البسيطة وتقابلها (ب) السالبة البسيطة. أمّا (ج) فهي الموجبة المعدولة وتقابلها (د) السالبة المعدولة.

ويعني ما سبق أن التصوّر الأرسطي يقتضي مبدئيا وظاهريا وجود ضربين من النفي أحدهما له الصورة :

(22) [أ ليس هو]

زيد ليس عادلا

وللآخر الصورة :

(23) [أ هو لا - ب]

زيد لا عادل

(على اعتبار : (أ) موضوعا و (ب) محمولا و (هو) رابطة و (لا - ب) اسمًا غير محصّل و (ليس) حرف سلب و(لا -) حرف عدل).

ولا بدّ هنا من التساؤل عن العلاقة بين (22) و (23) وما يكون للأوّل منها من إيجاب وما يكون للثاني من سلب على اعتبار أن "للإيجاب الواحد سلبًا واحدًا" (ابن سينا، العبارة، ص 70).

يقارن أرسطو في "التحليلات الأولى" (Aristote, Premières analytiques، ص ص 203/194، وابن رشد، القياس، ص ص 496/492) بين مجموعة من الأقوال القائمة على التمييز بين السوالب البسائط والسوالب المعدولات أساسا. ومن أبرز هذه الأمثلة التي مثل بها ابن رشد في السياق نفسه نجد :

(24) - زيد خيّر

(25) زيد ليس بخيّر

(26) زيد لا خيّر

(27) زيد ليس هو لا خيّر.

والإشكال حسب أرسطو هو : هل أنّ نفي الحدّ المحصّل أي (25) يعادل إثبات الحدّ غير محصّل أي (26) ؟ وهل إن إثبات الحدّ المحصّل أي (24) يعادل نفي الحدّ غير المحصّل (مثل (27)) ؟

وإجابة أرسطو قاطعة: كلّ زوجين من هذه الجمل الأربعة لا يدلّ على معنى واحد. ثم إن نفي (24) هو (25) وليس (26). أي أن الموجبة البسيطة تقابلها السالبة البسيطة لا الموجبة المعدولة. وممّا يدلّك على هذا الاختلاف حسب أرسطو أنّ الصيغة [أ هو لا - ب] (أي الصورة المجرّدة من (26)) موجبة شأنها شأن الصيغة [أ هو ب] (أي الصورة المجرّدة من (24)). لذلك لا يمكن أن تكون الموجبة مقابلة للموجبة.

ثم إذا افترضنا أنّ الصيغة [أ هو لا ب] أي (26) وزانها وزان قولك الذي يكون على الصيغة ([أ ليس هو ب] أي (25) بحيث يتساويان ومن ثمة فإنهما تصلحان مقابلا لـ (24)، فهذا يعني أن زيدًا يجب أن يكون إما عادلا وإما ليس بعادل وقياسا عليه تكون الأشياء كلّها إما على صفة وإما ليست على تلك الصفة. "وهو بين أنّ الأشياء المعدومة وكثير من الأشياء الموجودة لا يصدق عليها أنها بيض ولا أنها لا بيض وأما أنها بيض أو ليست ببيض فيصدق على جميع الأشياء" (ابن رشد، القياس، ص 272). وهذا الاستدلال يفضي إلى ضرورة التمييز بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة من جهة والسالبة المعدولة والسالبة البسيطة من جهة أخرى. وعند هذا الحدّ فإنّ الصيغة [أ هو لا – ب] عند أرسطو صيغة موجبة بدورها وتقابلها في السوالب الصيغة [أ ليس هو لا – ب].

والحاصل من تمييز أرسطو أنّ لنا صيغتين أصليتين موجبتين هما [أ هو ب] و [أ هو لا – ب] ويدخل على كليهما حرف السلب ليسلب المحمول أي (هو ب) أو (هو لا – ب) عن الموضوع.

وإذا صحّ فهمنا لنصّ أرسطو وشرّاحه فإن أرسطو لا يقول بوجود ضربين من النفي بما أنّ الصيغتين (22) و(23) أعلاه مختلفتان إحداهما سالبة والأخرى موجبة وبما أن [أ هو ب] و [أ هو لا – ب] صيغتان موجبتان.

غير أن هذا التقرير يظل مجرّد تأويل لمنطق أرسطو استنادًا إلى منطق القضايا ولا يفسّر سبب عناية أرسطو بالحدّ غير المحصّل.

والذي يبدو لنا من كلام أرسطو في "التحليلات الأولى" (الكتاب I الفقرة 46، ص 194) أن هذه العناية بالأسماء والكلمات غير المحصّلة تعود أساسًا إلى ضرورة الاحتياط من الغلط عند القياس خصوصًا في فهم نقيض القضية موضع النظر عند البرهنة. فما لم يتحقق المرء عند القياس من المتناقضات زلّت به القدم لا محالة وإضافة إلى ذلك فإن أخذ الألفاظ غير المحصّلة بعين الاعتبار مفيد للمنطقي من زاوية النظر في العلاقات بين القضايا المتقابلة. وقد وصف ابن رشد في "العبارة" (ص 104/102) لوحًا لضروب التلازم بين القضايا البسيطة والمعدولة من جهة والقضايا العدمية من جهة أخرى سواء أكانت موجبة أم سالبة والجزء الذي يهمّنا من هذا اللوح يمكن تقديمه على النحو التالي :

الإنسان يوجد عادلا (موجبة بسيطة)	أ	ب	الإنسان ليس يوجد عادلاً (سالبة بسيطة)
الانسان ليس يوجد لا عادلا (سالبة معدولة)	ج	د	الانسان يوجد لا عادلا (موجبة معدولة)

ويشرح ابن رشد العلاقات بين (أ) و (ب) و (ج) و (د) شرحا يهمّنا منه ما يلي :

أولا : لا تلازم بين القضايا الموجودة في عرض الصفح أي (أ) و (ب) من جهة و (ج) و (د) من جهة أخرى فهي متقابلة تقابل السلب والإيجاب بحيث إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى.

ثانيا : (ج) تلزم عن (أ) واللزوم هنا يعني أن السالبة المعدولة تصدق إذا صدقت الموجبة البسيطة. ولكن الحالة المعاكسة غير ممكنة لأن قولك «الإنسان ليس يوجد لا عادلا» يصدق على العادل وعلى منْ "لا يتصف لا بالعدل ولا بالجور وهو الصغير وعلى الإنسان الذي ليس بمدني" (ابن رشد، العبارة، ص 103). والنتيجة الملحوظة من هذا أنّ السالبة المعدولة أعمّ من الموجبة البسيطة. ووجه العموم هنا أنها تصدق في حالات أكثر من الحالة التي تصدق فيها الموجبة البسيطة.

ويعني هذا أن نفي الاسم غير المحصّل أعمّ من إثبات الاسم المحصّل. وهي فكرة سنستغلّها في موضع آخر. ومثاله أن قولك «ليس لا عادلا» أعمّ من قولك "عادل" أي أنه يشمل العادل وغيره مما لا يقال عنه عادل ولا غير عادل.

ثالثا : تلزم السالبة البسيطة أي (ب) عن الموجبة المعدولة أي (د). فتصدق (ب) إذا صدقت (د) والعكس غير صحيح لأنّ قولك «الإنسان ليس يوجد عادلا» يصدق على الجائر وعلى ما ليس بجائر ولا عادل في حين أن قولك «الإنسان يوجد لا عادلاً» يصدق على الجائر فحسب كما ذكر ابن رشد ومن ثمّة فإن السالبة البسيطة أعمّ من حيث الصدق من الموجبة المعدولة.

ويعني هذا أن نفي الاسم المحصّل أعمّ من إثبات الاسم غير المحصّل.

رابعا : الأهم من الوصف السابق هو أنّ السالبتين سواء أكانتا معدولة أم بسيطة أعمّ مِنَ الموجبتين. وهي نتيجة منتظرة بما أنّنا في جميع الحالات أمام نفي "أقوى" يتصل بالمحمول والرابطة «يوجد – » وليس بالمحمول فحسب أي "لا – س" (حيث "س" كلمة محصّلة).

وللباحث في تلازم القضايا والأخبار ودورها في البراهين وتركيب الأقيسة أن يقدّر ما لهذا التمييز من قيمة. أمّا ما يهمنا نحن، من منطلق لغويّ، فهو النظر في هذا التمييز وهذه الملازمات المعنوية نظرة لغوية قد تفسّر لنا الأصول النحوية للآراء السابقة. وإن لم تفسّر لنا ذلك، فإنها توفّر لنا على الأقل صياغة لغوية لها.

2.2. حول مفهوم الاسم غير المحصّل

يبدو الاسم غير المحصّل للعربي غير سائغ. ولكن الأمر ليس مجرّد ذوق لأن القضية تحتاج إلى بعض التدقيقات. فإذا غضضنا الطرف عن تحوّل السابقة "لا" في مثل "اللاّعدالة" و "اللاّجدوى" و "اللاّإنسانية" إلى طريقة من طرق اشتقاق الأسماء السالبة عند انعدام المقابل أو عند عدم استحضاره، وإذا اعتبرنا هذه الظاهرة متّصلة بتطوّر العربية تاريخيًا ربّما بفعل الحاجة إلى التعبير عن نصّ أرسطو وغيره من النصوص التي تستعمل الأسماء غير المحصّلة فإننا ننبّه إلى أن المسألة تتجاوز خصائص اللغة اليونانية. فمن البيّن أن هذا الضرب من الاشتقاق موجود في لغات أخرى مثل الفارسية بشهادة المناطقة العرب العارفين بهذه اللغة (انظر مثلا الغزالي، معيار العلم، ص 85، وابن سينا على ما ذكرنا سابقا) كما هو موجود في لغات عديدة اليوم مثل الفرنسية والأنقليزية على ما وصف نحاتهما. وهذا يدلّ على أن المسألة تتجاوز عند أرسطو مجرّد التمثيل باللغة في ثياب الرموز المنطقية بل إن العربية ليست خلْوًا من هذا كما يوحي به تبرّم شرّاح أرسطو من حرف العدل أحيانًا وكثرة تنبيهاتهم عليه (الغزالي، معيار العلم، ص ص 84 -85) إلى حدّ جعل ابن رشد يجزم بأن «هذا النوع من الكلم (يقصد بالكلمة الفعل غير المحصّل) غير موجود في لسان العرب كما كان الاسم غير المحصّل غير موجود» (ابن رشد، العبارة، ص 85). وقد ذكر سيبويه (الكتاب، ج 2، ص 302) حالات من تركّب الاسم المضاف إليه مع حرف النفي "لا" واشتغالهما اشتغال الاسم الواحد كقولك "أخذته بلا ذنب" و "غضبت من لا شيء" و "ذهبت بلا عتاد". وقد يكون هذا الاستعمال "للاسم غير المحصّل" استعمالا خاصًّا مقيّدا بالمضاف إليه (أي المجرور). غير أن ما يهمّنا من ملاحظة سيبويه تمثيله لدلالة ما سبق من التعابير بما تفيده "غير" بحيث يكون معنى الأمثلة أعلاه هو "أخذته بغير ذنب" و "بغير شيء" و "بغير عتاد". وهذا يعني كما لاحظ السيرافي في شرحه (الكتاب، ج 2، ص 302) أن "لا" في هذه السياقات «استعملت في معنى غير لما بينهما من الاشتراك في الجحد لأن غير مسلوب عنها ما أضيفت إليه».

ولهذا كان ابن سينا محقا حين افترض أن حرف السلب في العربية هو ليس وحرف العدل هو "غير" (ابن سينا، العبارة، ص 79) (4).

والذي يعنينا من هذه المقارنة أنّ المقصود بالاسم المحصّل هو ما تفيده المغايرة من دلالة على السلب أي النفي المقُولي لا الإنشائي. فلزوم غير للإضافة يجعل الدلالة الحدثية في الفعل أو في الصفة توجد بالغير وتسلب عن المضاف إليه "فإذا قلت : مررت بغير صالح فغير هو الذي مررت به وصالح لم تمر به وقد سلب من غير

الصلاح الذي هو لما أضيف إليها" (السيرافي، بهامش "الكتاب"، ج 2 ص 302). وإذا سلّمنا بهذا فإن لـ "غير" دلالة أقرب إلى دلالة الأسوار والجهات و"العوامل والروابط المنطقية" بما أن معناها محدّد بإبهامها وبشروط استعمالها واقتضاءاتها والاستدلالات الممكنة منها.

وبهذا التوضيح النحوي لدلالة المغايرة، إضافة إلى افتراض أن حرف العدل في العربية هو "غير" أساسًا واستعمال "لا" في الأسماء غير المحصّلة إنما هو من باب استعمال كلمة في معنى كلمة أخرى لاشتراك بينهما، نفهم سبب اعتبار أرسطو القضية المعدولة موجبة كما نفهم سبب اعتنائه بها . فأما كونها موجبة فلأنّ غير وما يضاف إليها تجريان بعبارة النحاة مجرى الاسم الواحد وهو في موضع الخبر الذي يكسبها دلالة الصفة فتصلح لأن تكون محمولاً أي خبرًا عن المخبر عنه (الموضوع).

وأمّا كونها سالبة فلأنّ المغايرة تقتضي في دلالتها سلب المضاف إليه وهذا ما يخبرنا به النظام النحوي فلا حاجة إذن إلى تبرير الغزالي للعدل على أنه عدول عن قانون القضية وإبرازها في صيغة سلب وهي إيجاب ولا حاجة أيضا إلى مقارنة مثل قولك في العربية «زيد غير بصير» بترجمته إلى الفارسية حتى نثبت أنها موجبة (الغزالي، معيار العلم، ص ص 84 - 85).

ولكن السؤال الأهم: هل تمثّل المغايرة سلبًا؟ لا شكّ أنّ السلب من الدلالات التي تفيدها المغايرة ولكن إفادتها إياها من طريق التركيب الاضافي بما أن "غير" تقتضي الاضافة ليُسلَب عنها المضاف إليه ولكن التركيب كله موجب لا سالب.

وهذا المعنى، أي معنى المغايرة، هو مقصد أرسطو نفسه وما فهمه شرّاحه أيضا رغم استعمال "لام السلب". وقد فهم الغزالي (معيار العلم، ص 84) ذلك وعمل على تفهيمه حين قارن بين :

(28) زيد ليس بصيرًا

(29) زيد غير بصير

(30) زيد أعمى

فلئن كانت (28) سالبة و (30) موجبة فقد تساءل عن (29) أهي موجبة أم سالبة؟ ويستدلّ على الأمر استدلالا يخلص به إلى الأمر الشائع في كتب المنطق هو أن (29) موجبة معدولة. غير أنّ في مقارنة الغزالي بين العربية والفارسية ما يدلّ على أن الاسم

غير المحصّل في الفارسية يدلّ ما يدلّ عليه الاسم الدال على العدم. أي أنّ "غير بصير" تعني "أعمى". وهنا، وبقطع النظر عن موقف الغزالي الذي يميل إلى اعتبار مثل هذا التساوي أمرًا مختلفا فيه بحسب اللغات (معيار العلم، ص 86)، تطرح مسألة ما يعرف في المصنفات المنطقية بالقضايا العدمية. وهي في تعريف ابن رشد (العبارة، ص 103) «القضايا التي يدلّ اسم محمولها إمّا على العدم (...) مثل قولنا "الانسان جاهل" وإمّا على أخسّ الضدّين مثيل قولنا "الانسان جائر"».

والسؤال الذي طرح منذ أرسطو هو هل يساوي قولك «غير بصير» مثلا قولك «أعمى»؟ لا تهمّنا إجابة المناطقة في حدّ ذاتها فهي تقوم على الملازمات في الصدق (انظر ابن سينا، العبارة، ص ص 83، 87، وابن رشد، العبارة، ص ص 103، 105) على نحو شبيه بما اختصرناه عند المقارنة بين البسائط والمعدولات سلبًا وإيجابًا. أمّا المهمّ عندنا فهو حصر المقارنة بين البسائط والمعدولات والعدميات في العلاقات الممكنة بينها لغويًا والمبادئ المفسّرة لهذه العلاقات.

3.2. في الانتقال من السالبة البسيطة إلى الموجبة المعدولة

نتساءل في هذه الفقرة عن العلاقات الممكنة بين الأمثلة (28 – 30).

فإذا نظرنا في الصلة بين "ليس بصيرًا" و "غير بصير" فإن إجابة المناطقة تميّز بينهما من جهتين : الأولى أن إحدى العبارتين تدلّ على سلب نسبة المحمول إلى الموضوع والأخرى لا تدل عليه بما أنّ حرف السلب لا يقوم مقام حرف العدل ولا يقوم حرف العدل مقام حرف السلب فـ «كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئا غير الذي يرفعه الآخر» (ابن رشد، العبارة، ص 106).

والثانية أن إحدى العبارتين مركبة فيها صدق وكذب والأخرى لا صدق فيها ولا كذب غير أنّ ابن سينا ربط بينهما بقدر ما ميّز فاعتبرهما (المقولات، ص 241-242) يشتركان في تقابل النفي والاثبات وإن كان أحدهما بسيطا (غير بصير مثلا) والآخر مركبا. أما الوجه الثاني من الاشتراك فيكمن في "أنه ليس فيهما إشارة إلى وجود خارج بل اعتبار أحكام عقلية" (ابن سينا، المقولات، ص 242).

استنادًا إلى هذه المعطيات المستمدّة من أرسطو وشرّاحه يمكننا أن نميّز بين (28) و (29) على أساس أن الأولى تمثّل نفيا للإسناد أو للنسبة والثانية، بضرب من التساهل في العبارة تمثّل نفيا للمكوّن[5]. ولكن الطريف عندنا أن المستعمل العادي للغة ينتقل بسهولة من (28) إلى (29) على أساس أن "غير بصير" شرح لـ "ليس بصيرًا".

وهذا الانتقال يعني أنّ نفي الاسناد يؤوّل، غالبا على الأقلّ، تأويلا موضعيا بتحديد عنصر أو مكوّن من مكوّنات الجملة. وهذا المكوّن هو أساسًا الخبر سواء كان فعلا أو صفة دون المخبر عنه.

وإذا جارينا أرسطو في تنبيهاته ومقارناته وسلّمنا بأن (29) موجبة فإن العملية التأويلية التي يتم بمقتضاها الانتقال من نفي الاسناد إلى نفي المكوّن تمثّل انتقالا من صيغة سالبة إلى صيغة موجبة أو بعبارة أقرب إلى قصدنا تمثّل انتقالا من عمل النفي إلى عمل الاثبات. وخاصيّة هذا الانتقال نقل النفي من عموم الجملة إلى عنصر مخصوص داخلها. وممّا يدلّ على صحّة هذا الحدس لدى المستعمل العادي امتحانان :

أولهما إذا اعتبرنا الجملة على أساس امتحان العطف أو التفسير وجدنا العطف يفضي إلى ضرب من التكرار ووجدنا التفسير سائغا إلى حدّ ما :

(28) أ-؟ زيد ليس بصيرًا وزيد غير بصير

ب - ؟ زيد ليس بصيرًا أي أنه غير بصير

ثانيهما إذا اعتبرنا الجملة على أساس امتحان الاضراب أو الاستدراك وجدنا ذلك غير جائز لأنهما يفضيان إلى التناقض بين مقتضى (28) ومنطوق (29).

(28) ج * زيد ليس بصيرًا لكنه غير بصير

د - * زيد ليس بصيرًا بل غير بصير

يبدو لنا أن ما يقع عند الانتقال من (28) إلى (29) إنما هو تضييق من الحيّز الواسع للنفي بتحديده وتدقيق العنصر الذي يتسلّط عليه النفي. لذلك نسمّى هذه العملية "بتضييق حيّز النفي". مفترضين أنها عملية أساسية في اللغات الطبيعية.

وننبّه هنا إلى وجود حالات لا تنسجم ظاهريّا مع هذا التصوّر ذكر بعضها المناطقة وذكر اللغويون أكثرها. وسنعود إليها في موضعها. ولكن الثابت عندنا أن عملية "تضييق حيّز النفي" عملية أساسية في تأويل النفي وتحديد حيّزه.

وللمسألة وجه آخر ذكرنا ما بدا لنا أساسيا منه في ما سبق وهو اعتبار المناطقة أن (28) أعمّ من (29). وقد نبهنا إلى «**أن نفي الاسم المحصل أعمّ من إثبات الاسم غير المحصل**» وأن السالبة البسيطة (مثل (28)) أعمّ من الموجبة المعدولة (مثل (29)). ولا تحتاج هذه العلاقات، في ظننا، إلى استدلال يستند إلى قوانين الصدق والكذب وقواعد اللزوم المنطقية. فالمسألة، في ما نظن، محسومة لغويا، قبل أن يُستدلّ عليها منطقيا، بما أن حيّز (28) أوسع من حيّز (29). بل إن "ليس" (أي حرف السلب)

أقوى إنشائية من "غير" (أو "لا" حرف العدل بعبارة المناطقة). ففي "غير" دلالة اسمية حرفيه وفي "ليس" دلالة فعلية حرفية وفي نظام الاشتقاق للأفعال عموما قوّة أكبر من الأسماء (الشريف 1993، ص 557 مثلا). أضف إلى ذلك أن "ليس" ممّا يدخل على الجمل في حين أن "غير" (وأختها "لام" المغايرة التي يستعملها المناطقة) مما يفتقر إلى الاضافة إلى الأسماء.

ويبدو أن أرسطو وشرّاحه ضيقوا من النفي كثيرًا حين جعلوه يتسلّط عمليا على المحمول فحسب. ولهذا التضييق مظهران : أولهما أننا إذا سلّمنا بأنّ للقضية أطرافا ثلاثة هي الموضوع والمحمول والرابطة أو النسبة فإن أعمّ نفي لا يمكنه أن يكون للمحمول بل للرابطة. ومأتى اقتصارهم نظريا على النسبة وعمليا على المحمول ربطهم الوثيق بين الرابطة والمحمول بحيث أنّ النفي يتسلّط على " ـــ يوجد كذا" أو ـــ هو كذا" ويؤوّل على أنه نفي نسبة المحمول للموضوع وهو بحسب أمثلتهم والاستدلالات الممكنة منها نفي للمحمول. ويدلّك على هذا أنهم لن يقبلوا قولا مثل القول (31) رغم تأكيدهم أن التقديم والتأخير لا يمسّ من محمولية المحمول وموضوعية الموضوع (ابن رشد، العبارة، ص 110).

(31) ليس زيد بصيرًا بل البصير زيد.

وهو ما تقبله لغتنا الطبيعية في مثل "أنت الحبيب" و"الحبيب أنت". فهذا عندهم كلام محرّف يخرق شروط التناقض.

وما نلاحظه عند المناطقة هو تطبيق عملية تضييق حيّز النفي بالانتقال من نفي النسبة إلى نفي المحمول.

وثاني المظهرين أن أرسطو كان أقرب، في ما نتوهّم، إلى حدسه اللغوي منه إلى التجريد الرياضي في تناوله للنفي واحتمالاته. فإذا كانت القضية تتركّب من {أ، ب، ج، د} على افتراض أنها من ذوات الجهات مثلا فإن دخول حرف السلب يحتمل على الأقلّ التسلّط على أيّ عنصر منها بما يعني أنّنا أمام أربعة احتمالات في النفي. وإذا أدخلنا مقاييس أخرى في القضية يتحقّق بها التماسك الدلالي، فإن الاحتمالات أقوى. وإذا افترضنا أن النفي قد يتسلّط على أكثر من مكوّن أو عنصر في آن واحد، فلنا أن نتصوّر الإمكانيات المفترضة التي لم يذكرها أرسطو ولا شرّاحه المسلمون.

ويبدو هذا الأمر لأوّل وهلة مناقضًا لعملية تضييق حيّز النفي. ولكن، بين الاقرار باتساع حيّز النفي على نحو يتجاوز تصوّر أرسطو وبين ملاحظة التضييق الذي يقوم به المخاطب العادي وقام عليه تصوّر أرسطو، لا وجود لتناقض. فالفرق بينهما

كالفرق بين تعدّد الأشجار في الغابة وتركيز المتجوّل فيها نظره على شجرة أو مجموعة من الأشجار، أو هو كالفرق بين تعدّد احتمالات التوليد من أصوات الجذر الواحد، واستعمال المتكلّم لبعض من تلك الإمكانات.

والمفيد من هذه الملاحظات أن أيّ تصوّر للنفي وأحيازه يجب أن يراعى حقيقة تعدّد احتمالاته. فقد يكون تصوّر أرسطو للنفي تصوّرًا واقعيا أقرب إلى حدس المستعملين للنفي ولكن واقعيته هي مصدر قوته وضعفه في آن واحد. فحالات كثيرة لا تجد تفسيرها داخل هذا التصوّر الأرسطيّ.

4.2. في الانتقال من الموجبة المعدولة إلى العدمية

لاحظنا في ما سبق أن جوهر عملية الانتقال من (28) إلى (29) هو تضييق حيّز النفي وحصره في عنصر. ومهما يكن وصفنا لهذا العنصر (أي اسم غير محصّل، اسم معدول، المضاف إلى "غير"... الخ) فهو موجود في حالة تقابل بالاضافة إلى عنصر آخر غير مذكور.

فلئن كان (¬ ق)، إذا سلّمنا بأنه تجريد لـ (28) أعلاه ونظائرها، يقابل (ق) على سبيل مقابلة السلب للايجاب عند المناطقة فإنّ التساؤل عمّا يقابل (¬ س)، وهو تجريد لنفي العنصر على نحو ما نجده في (29) أعلاه ونظائرها، يصبح تساؤلا مشروعا.

ولتحديد هذا التقابل، بحسب نظام المتقابلات عند أرسطو، فإنه سيكون تقابلا معجميا ولا شكّ. ولكنه لا يدخل عنده ضمن تقابل الملكة والعدم ولا ضمن تقابل التضادّ ولا ضمن تقابل التضايف. وإذا أضفنا إلى هذا أن كلّ اسم محصّل، قابل مبدئيا لأنْ يسلب فإن الاشكال يصبح أكبر. ولكن علينا في هذا الإطار أن نأخذ فكرة ابن سينا مأخذ الجدّ حين قال إن المتقابلين بالسلب والايجاب سواء أكانا مركّبين أم غير مركّبين لا يشيران إلى خارج بل يقومان على "اعتبار أحكام عقلية". والأهمّ من هذه الفكرة الدافع إليها. فقد رأى ابن سينا أن اللاّفرسية مثلا لو كانت «شيئا له وجود بوجه لكان الماء فيه سلوب موجودة بالفعل لا نهاية لها لأنها ليست بحجارة ولا مثلث ولا ثنائية ولا رباعية ولا أمر من الأمور التي لا تتناهى» (ابن سينا، المقولات، ص 242).

ورغم وضوح الفكرة عموما في هذا الشاهد فإن انتقال ابن سينا من مضمون جملة الشرط التي في كلامه إلى مضمون جملة الجواب يجعل ما كان واضحا غير خال من لبس.

ففي جملة الشرط تساؤل ضمنيّ عن معنى "اللاّفرسية" أي ما تحيل عليه في الخارج. والإجابة التي تقيّدها دلالة لو الامتناعيّة هي أن "اللاّفرسية" لا خارج لها.

أما في جملة الجواب فقد منع أن يكون "للماء" (وهو اسم محصّل) مرادفات من السوالب أي الأسماء غير المحصّلة لامتناع أن يكون للاسم غير المحصّل خارج مع قيود سنذكرها في موضعها.

لذلك فصيغة الجملة هي "يمتنع أن يكون للاسم المحصّل مرادفات من الأسماء غير المحصّلة لامتناع أن يكون للاسم غير المحصّل خارج".

فوجه الامتناع هو أنّ للاسم المحصّل معنى محصّلا (أي له خارج) وليس للاسم غير المحصّل معنى محصّل أي خارج لذلك يمتنع أن يرادف غير المحصّل المحصّل أي يمتنع أن يرادف مالا خارج له ماله خارج.

وإذا سلّمنا بهذا فإنّ مضمون الشاهد أعلاه لا يجيبنا عن قضيتنا فهو يركّز على استحالة الانتقال على أساس الترادف من العنصر (ع) وهو في هذه الحال "الماء" إلى صور كثيرة من (لا – س)، وهي في أمثلة ابن سينا لا – حجارة ولا – مثلث ولا ثنائية ولا – رباعية ...الخ. أما قضيتنا فهي على العكس من ذلك إذ تتصل بالانتقال من (لا – س) إلى العنصر المجهول (ع).

والأصل عند المناطقة أن الاسم غير المحصّل كثير الاحتمالات بما أنه لا يدلّ على معنى محصّل «فقولنا لا إنسان قد يدلّ على الحجر والسماء والبقر وبالجملة على كل شيء ليس بإنسان فليس له معنى محصّل وإنّما هو دليل على نفي الانسان لا على إثبات شيء» (الغزالي، معيار العلم، ص ص 50، 51).

ومؤدّى كلام الغزالي هو مؤدّى الضمني في كلام ابن سينا. والفرق أن أحدهما منع علينا الانتقال من ع إلى لا – س والآخر منع الحركة المعاكسة من لا – س إلى ع. ولكنهما في واقع الأمر يحلاّن لنفسيهما ما يحجران على الآخرين. فالغزالي نفسه هو الذي أوحى لنا بالمقارنة بين العدمية "زيد أعمى" و الموجبة المعدولة "زيد غير بصير" وابن سينا ينتقل من إحدى صيغ (لا – س) وهي "لا عادل" إلى ما يوافقها في "ع" أي "جائر" بل يتعمّق الأمر ويقتفي الأثر بالبحث في علاقات اللزوم بينهما (ابن سينا، العبارة، ص 84). وكلاهما يفعل ذلك أسوة بصاحب الأرغانون.

ويفيدنا كلام الغزالي في كونه من حيث المبدأ العام يعتبر أنّ لا إنسان تدلّ دلالة إمكانية احتمالية على أشياء متباعدة كالحجر والسماء والبقر وكل ما ليس بإنسان ولذا نتساءل كيف أمكنه في المثال الذي ضربه عن القضية العدمية أن ينتقل من "غير بصير" إلى "أعمى" والحال أن هذه كتلك؟ لِمَ لَمْ يقل إن "غير بصير" قد تدلّ على "التقوى" و "الشجاعة" و "الحب" وعلى كل شيء مما لا صلة له بالبصر؟.

وهذا أيضا ما لاحظناه عند أرسطو وابن سينا وابن رشد في انتقالهم من الاسم غير المحصّل إلى الاسم العدمي. وهم في ملاحظتنا هذه لم يعودوا مناطقة بل مخبرين لنا عن سلوك المتكلّمين العاديين وإن كانوا أحدّ وعيا من المتخاطبين بلغة الناس الطبيعية. ولكنهم في مثل هذه الحالات يستوي الذين يمارسون حكمة اللغة على السليقة والذين يدّعون في اللغة حكمة وفلسفة.

وهب أنّ لانهائية عناصر المجموعة التي تمثل إبدالات (ع) حقيقة لغوية. فكيف يصطفي المرء "لغير بصير" كلمة "أعمى" و "لغير عادل" كلمة "جائر"؟. وكيف أمكن لأصحاب المعاجم أن يترجموا أحيانا الأسماء غير المحصّلة في لغة ما بأسماء محصّلة في لغة أخرى مثلما نقل صاحب "المنهل" "irréel" ، بوهمي وخيالي و "immodeste" ببذيء وسفيه ومثلما جعل صاحب "المغني الأكبر" "unhappy" تؤدّى في العربية بمغموم ومتكدّر وبائس وكئيب و "ungenerous" بخسيس ولئيم وبخيل وشحيح ؟

وظاهر المسألة أن ليس في الأمر أيّ سرّ. وإنما هو وجه من وجوه تطبيق مبدإ التضادّ في المعجم على نحو يختزل الضدّ إلى نفي ضدّه. بحيث أنّ الجائر هو نفي للعادل والعادل هو نفي للجائر والخير هو نفي للشرّ والعكس بالعكس. وهو أمرٌ ينسحب أيضا على بقيّة المتقابلات وإن بدرجات مختلفة لا يوليها المستعمل العادي للغة كبير اهتمام في أغلب الأحيان.

فمن وجوه استغلال هذه الآلية أن غير البصير هو الأعمى وغير الأعمى هو البصير بالنسبة إلى تقابل الملكة والعدم وكذا القياس في الجاهل والعالم. وربما بدا المتضايفان أقلّ قبولا لهذا الضرب من التقابل المبني على نفي الاسم. فمن العسير القبول بأن نفي الأب هو الابن أو العكس بالعكس وإن كان الأمر أكثر مقبولية بالنسبة إلى تضايف الضعف والنصف لأن غير النصف قد يكون الكلّ وقد يكون الضعف وغير الضعف قد يكون الكل وقد يكون النصف. وهذا لا يحسم إلا متى تثبتنا من وضوح فكرة الاضافة في حدّ ذاتها لدى أرسطو على ما نبّه إبراهيم مدكور (مقدّمة المقولات لابن سينا، ص 24).

ولنسمّ هذه العملية، أي عملية الانتقال من (لا - س) إلى (ع) "عملية تحصيل الاسم غير المحصّل" بمعنى إعطاء الاسم غير المحصّل معنى محصّلا. ونثير هنا قضيتين أساسيتين، الأولى أن هذه العملية التي تمكّننا من الانتقال من (29) "زيد غير بصير" إلى (30) "زيد أعمى" تناظر عملية تضييق حيّز النفي التي تمكّننا من الانتقال من (28) "زيد ليس بصيرًا" إلى (29) "زيد غير بصير". ويجرّنا هذا التناظر إلى ملاحظة ثانية مفادها أن اتساع احتمالات المرادف الموجب (ع) بالنسبة إلى الاسم غير المحصّل يُناظر اتساع احتمالات النفي في القضية.

ونحتاج في هذا السياق إلى تدقيق العلاقة بين (لا - س) و (ع).

فلئن كانت لا - س كثيرة الاحتمالات فإن الوقوع على العنصر (ع) المناسب تحكمه بعض القيود، وقد حاول المناطقة على ما فهمنا عنهم ضبط هذه القيود وتناقشوا في بعضها وإن بدوا يتحدثون عن مسائل غير مسألة الانتقال من (لا - س) إلى (ع). من ذلك مثلا ما يقوله ابن سينا :

«شرط المتقابلين أن يكونا في موضوع واحد جنسي أو نوعي على أنهما فيه لا عليه» (ابن سينا، المقولات، ص 249).

ومثاله إن أحسنّا الفهم أن "لا - إنسان" في مقابلتها سلبا وإيجابا "لإنسان" تُقصي بطبيعتها السماء والحجر. لذلك فإن أقرب ما يحصّل به معنى لا إنسان هو حيوان. ومن المشكلات التي تناقش في شأنها المناطقة وعرضها ابن سينا تحديد المتقابلات على أساس الاضافة بما أن "الحرارة وحدها لا تكون ضدّا بل تكون حرارة فقط بل إنما تصير ضدّا بالقياس إلى البرودة وهي إذا أخذت بالقياس إلى البرودة ضدّا كانت مضافة ..» (المقولات، ص 249). وقد استدلّ ابن سينا استدلالا مطوّلا (المقولات ابتداء من الصفحة 249) لإبطال هذه الفكرة مؤكدا أن المتقابل أعمّ من المتضايف.

ولسنا نجادل في شأن هذا الحدس الذي جعل بعض المناطقة يجدون في علاقة الاضافة ما يوحّد المتقابلات. فقد يكون صادقا وقد يكون كاذبا إذ تتصل المسألة بجوانب صناعية منطقية لا رأي لنا فيها. ولكن لفت انتباهنا من هذا النقاش ضعف مفهوم التقابل وقصوره عن استقطاب مختلف وجوه التقابل فهو لا يفسّر الأسباب الدلالية والذهنية التي تجعل البرودة تضادّ الحرارة أو العمى يقابل على سبيل العدم البصر.

وفكرة الإضافة توحي بأن التقابل لا يقوم في المعجم على نحو مطلق بل لا بدّ له من معايير تحدّد هذه العلاقات. فغياب هذه المعايير يجعل كل مدخل معجمي في تقابل مطلق مع المداخل الأخرى. وإذا نظرنا إلى هذه الملاحظات والاعتراضات نظرة لغوية فإن الصلّة المحتملة بين (لا - س) و (ع) لا يمكنها أن تكون إلا مسيّرة بمنطق الحقول المعجمية وما يكون بينها من تداخل وتمايز.

فللوصول إلى "جائر" من "لا عادل" مثلا نحتاج إلى تصوّر حقل للألفاظ التي تشترك في معنى يجمع بين الجور والعدالة وما هو قريب منهما. وداخل هذا الحقل يجري السلب المولّد للأسماء غير المحصّلة. وللمسألة جانب فني دقيق يتصل بتحديد

مفهوم الحقل المعجمي وآخر إجرائي يتصل بضبط هذا الحقل أو ذاك ولكن المهمّ عندنا أنّ هذه المقابلات مقابلات لفظية دلالية ترتبط بحقول معجمية ومرتّبة على نحو يجعل من {س$_1$، س$_2$،...س$_n$} تتعامل في ما بينها في مستوى المعجم ضروبا من التعامل بحيث أنّ (لا – س$_2$) مثلا يمكن أن يكون التعبير السالب عن (س$_5$) و (س$_1$) تمثل التعبير الموجب عن (لا – س$_3$) دون أن يعني ذلك ترادف العنصرين. وإضافة إلى هذا فإن معطى ما من معطيات المقام قد يتدخّل لضبط المقابل الذي يترجم إليه لا – س. فالآية التي تصف النبيّ يوسف «ما هذا بشرا» إذا طبقنا عليها مبدأ تضييق حيّز النفي أصبحت تفيد "هذا لا – بشر" ومقابل "لا بشر" الأقرب إلى الخطور بالبال معجميا هو "حيوان" غير أن موضوع السورة وسياق التعجّب من فرط جمال النبيّ يوسف يمنع جميعا هذا المقابل ويصطفي لـ"لا – بشر" عنصرًا من حقل الكائنات هو "ملك" فتردف جملة النفي بجملة توكيد "إن هو إلا ملك كريم". وإن كان من المفيد في دراسة النفي في الاسم أن نضبط هذه "المصفاة المعجمية" وأن نشير إلى هذه «السدّادات» فإنه من المفيد كذلك أن نساير النفي في احتمالات خرق هذه السدّادات والمرور بجانب المصفاة. وسنرى في موضع لاحق قيمة هذه المرونة والحاجة إليها.

والأساسي في حديثنا عن علاقة (لا– س) بـ (ع) هو أنّ الاتساع الأصلي لمجال (ع) وكثرة احتمالاته من جهة وإمكان استصفاء عنصر ما أنسب من غيره بما يحدّ من اعتباطية الاختيار من جهة أخرى من الظواهر المميّزة للنفي عامّة. ولكنّ لها نظائر وأشباها في معطيات لغوية يتعامل فيها السلب والايجاب من ذلك مثلا أن المبادئ المسيّرة للانتقال من (لا – س) إلى (ع) لا تختلف عن المبادئ التي تسيّر عملية إخراج المستثنى من المستثنى منه. فلا يمكنك أن تستثني "حمارًا" من "القوم" ولا "تفاحة" من "الناس" إلا إذا ركب المتكلّم المجاز ومن ثمّة يكون قد حافظ على التناسب الدلالي بين المستثنى والمستثنى منه.

ومن ذلك أنك حين تريد أن تقارن بين زيد وشيء آخر لتفضّل أحد الشيئين لا يمكنك أن تجعل زيدًا "أفعل" الديناصورات أو النجوم أو الطاولات إلا إذا كنت شاعرًا ترى ما لا يراه غيرك.

ومن ذلك أيضا أنه لا يمكنك أن تعطف على زيد لتخبر عن ظنّه أنّ ليلى مريضة، في مثل قولك «*يظنّ زيد والحائط أنّ ليلى بالعراق مريضة». فغياب شرط التناسب يمنع مثل هذا الربط.

ولنا أن نقيس على "الواو" بقية الروابط وإن كانت تتميّز عنها بمعان تجعل لها خصائص تخالف مجرّد مطلق الجمع، ولنا أن نقيس أيضا ما فيه معنى العطف كالحال.

ووجه التقريب بين الاستثناء والتفضيل والعطف بالخصوص والعلاقة بين (لا س) و (ع) هو أنها جميعا تقتضي مغايرة بقدرما تقتضي تناسبا يحقّقه جامع ما. فمثلما يمكنك مبدئيا وصوريا أن تستثني أي شيء خاص من أي شيء عام وأن تفضل أي شيء على أي شيء وأن تعطف أي شيء على أي شيء يمكنك كذلك أن تجعل (لا- س) تدلّ على أي شيء. غير أنّ واقع الأمر يفرض قيودًا على الاستثناء بحيث لا تخرج من المستثنى إلا ما كان بسبب من المستثنى منه وقيودا على التفضيل فتكون بين المفضّل والمفضّل عليه مشاكلة وقيودا على العطف بحيث لا تعطف إلا إذا كان بين المعطوف والمعطوف عليه جامع يجمع بينهما ويحقّق لهما التناسب الكافي.

وما الحقل المعجمي إلا معطى ملموس يجسّد، بحسب الأغراض، الحاجة إلى الجامع والمناسبة بين الألفاظ المرشّحة لأن تمثل العنصر (ع).

وهنا حقيقة أخرى تحتاج إلى بيان. فلما كانت العلاقة بين (لا – س) و (ع) أشبه بالترادف بحيث تتطلّب المغايرة في اللفظ وتقتضي المناسبة في المعنى فإنّ هذين الشرطين قد يتحقّقان بطريقتين تتمثّل الأولى في وجود تناف حقيقيّ بين (س) و (ع) بحيث أنّ دخول"لام المغايرة" أو "غير" يفضي بصفة شبه آلية إلى الضدّ. أمّا الطريقة الثانية فتتمثّل في وجود تناف بحسب اعتقاد المتكلّم أو المخاطب. فلك أن تقول «ليس زيد مطربا بل هو رجل» فغير المطرب قد يكون عازفا أو ملحنا أو راقصا أو ما أشبه ذلك مما يتصل بالفن ولكن إذا كان امرؤ ما يربط في وهمه بين "المطرب" و "الرجل" ربطا على أساس التنافي حتى وإن لم يحمل الكلام على دلالاته الحافّة (كارتباط الطرب بالتخنث) أو معانيه الوصفية الضمنيّة (كمعنى الرجولة في الرجل) فإن القول يصبح سائغا مقبولا. فضديّة "الرجل" "للمطرب" هنا تتحدّد على نحو نسبيّ إضافيّ يتّصل بتصوّرات المتكلّم وعالم اعتقاده أما إذا أدخلنا المجاز في الاعتبار، وهو ضرب من الاعتقاد، فإن الحالات ستكون أكثر تنوّعًا.

ولئن كانت الطريقة الأولى في ضبط ما يوافق (لا – س) خاضعة لقواعد تكوين الأضداد في المعجم ومن ثمّة فهي أوضح وأكثر بداهة فإن الطريقة الثانية أقرب إلى الانجاز المقامي للنصوص وأعلق "بعالم الخطاب" وحقوله الدلالية.

وإذا صحّ وصفنا السابق للعلاقة بين (لا – س) و (ع) فهذا يعني أنها علاقة تسيّرها قواعد نحوية معجمية لم توصف الوصف الكافي بعد في ما نعلم وليست علاقة قائمة على الفوضى والاعتباطية بما توهمُ بذلك نصوص المناطقة.

وإذا سلّمنا بهذا فإن الانتقال من (29) إلى (30) أي من "زيد غير بصير" إلى "زيد أعمى" انتقال طبيعي مسيّر بقواعد نحويّة معجميّة.

وقد ركّزنا في ما سبق على الجانب المعجمي وذكرنا في فقرة أخرى دلالة المغايرة والحاصل من الجمع بينهما أن الاضافة اللازمة لغير تقتضي أن يكون المحمول على زيد هو الغيرية وغير المحمول عليه هو المضاف إليه أي بصير. ولما كان غير البصير بمنزلة الاسم الواحد فإن الانتقال من التركيب الاضافي إلى الاسم المفرد ممكن إمكان الانتقال من الاضافة إلى الاسناد على نحو شبيه بهذا: (مستوحى من الشريف، 1993، ص 172)

(32) إسناد ↔ إضافة ↔ صفة ↔ اسم

وهذا هو جوهر التحليل الجامع للأمثلة (28) و (29) و (30)

ففي قولك "زيد ليس بصيراً" إسناد أمكننا التعبير عنه تعبيرا إضافيا بواسطة أقرب الأسماء المفتقرة إلى الاضافة إلى النفي في قولنا "زيد غير بصير" وانتقلنا بمعونة المعجم من هذه الاضافة الدالّة على المغايرة إلى الصفة "زيد أعمى".

وإذا صحّ هذا الوصف فإن فكرتي تضييق حيّز النفي وتحصيل الاسم غير المحصّل تجدان أساسًا نحويًا يفسّرُ حدوس المتكلّمين ويؤكّد أنهم لم يستجيبوا من باب الصدفة لهوى مشترك بقدر ما شغّلوا آلية الملازمات بين الأبنية النحوية.

ولا غرابة، أن نجد للقضية البسيطة السالبة وللاسم غير المحصّل بنية متماثلة وخصائص متشابهة مادام الانتقال من الاسناد إلى الاسم ممكنا نحويا، وأهمّ هذه الخصائص:

أ) كلاهما يحتمل مبدئيا وصوريا أشياء لا متناهية رغم هذا اللاتناهي الذي لاحظه الغزالي وابن سينا في الاسم غير المحصّل ولم يلاحظه أرسطو وشرّاحه في بنية القضية السالبة.

ب) كلاهما "حكم عقلي" بعبارة ابن سينا وتأويلها عندنا خلوّها من معنى محصّل أي من الإحالة والتّعيين في الخارج.

ج) كلاهما يقوم في بنائه على سلب الإثبات سواء بتكذيب إثبات القضية الموجبة أو بنفي الاسم المثبت.

د) كلاهما يحتاج إلى صيغة موجبة يترجم إليها سواء أكان ذلك لتضييق حيّز النفي أم لتحصيل الاسم غير المحصّل.

إن هذا التشابه لا يمكن أن يكون كذلك من باب الصدفة فمثلما يفهم السامع من قولنا "ليلى ليست جميلة" أنّ "ليلى قبيحة" يفهم كذلك من "ليلى قبيحة" أنها "غير

جميلة". وهذا الحدس، مهما تكن إمكانات تخطئته في بعض المقامات، صحيح عمومًا. وما يفسّر صحّته هو ما يفسّر إمكان خطئه كما سنبيّن في موضع لاحق.

5.2. تأليف وآفاق

إن حديث أرسطو عن النفي في كتاباته المنطقية أثرى ممّا عرضنا. وقد تعمّدنا عدم النظر في بعض ما أثاره من مسائل من قبيل تأثير النفي في ذوات الأسوار وذوات الجهة، وشروط صدق القضايا ذات الموضوع المعدوم أو الموضوع الغريب، كما تعمّدنا إهمال بعضها الآخر ممّا له صلة بالنفي والإثبات، ولكن فائدته عندنا محدودة، ونقصد بالخصوص التناقض والتضادّ وما يعرف بعد أرسطو بقانون الثالث المرفوع. أمّا ما ركّزنا عليه فهو مفهومه الأساسي للجملة المنفية بعبارتنا أي القضية السالبة ومايبدو لأوّل وهلة تصنيفا ثنائيا للنفي على أساس نفي للنسبة ونفي للاسم أي ما يكوّن الاسم غير المحصّل.

والذي نعتقد أن نظرنا في متن أرسطو المنطقي وبعض شرّاحه قد أوصلنا إليه هو أن النفي، بصنفيه أو قل بمستوييه، "حكم عقلي" وليس تعبيرا عن خارج. فعدم التحصيل يتصل بالاسم عنده بقدر ما يتصل بالقضية عندنا. وهو أمرٌ كنّا قد حلّلناه في الباب الأول عندما نظرنا في علاقة النفي بالاثبات من جهة والخارج واعتقاد المتكلّم من جهة أخرى سعيًا إلى ضبط شروط تحقّق عمل النفي. وقد أدّى هذا إلى اتصاف النفي بعدم التخصيص أو الإبهام. وهو إبهام جعله شديد الاتساع من حيث حيّزه ومداه سواء من جهة الاسم المحصّل أو من جهة القضية المنفية في عمومها.

والذي يبدو لنا هو أن إبهام النفي واتساع حيّزه يفضيان بالمتخاطبين عند تأويله إلى العمل على ضبط المنفي وتحديده سواء بتضييق حيّز النفي (بالنسبة إلى القضية السالبة) أو بتحصيل الاسم غير المحصّل (بالنسبة إلى القضية المعدولة).

ولا تمثّل هاتان العمليتان مرحلتين مختلفتين أو تجريان على ضربين مختلفين من النفي. بل هما، في تصوّرنا، نقاط متصلة من مسار تأويلي موحّد يقوم على ما يمكن تسميته بعملية "قلب النفي إثباتا". وهي عملية أساسها تخصيص غير المخصّص وتفسير المبهم وتحصيل غير المحصّل.

فإذا كانت العلاقة الأساسية المولّدة للنفي هي اقتضاؤه للاثبات على ما وصفنا في الباب الأول فإن تميّز النفي بإبهامه وضعف إحالته على الخارج وكثرة احتمالاته يجعل من عملية تأويله تستند إلى البحث عن مكافئ دلالي إثباتي له. فقولك "ليس زيد

طويلاً" تستخلص منه "زيد قصير" كما نستنتج منْ "زيد غير طويل" الجملة "زيد قصير" أيضا. فكل سالبة بسيطة (أو نفي عام يتصل بالنسبة الاسنادية في تعبيرنا اللغوي) تترجم إلى موجبة معدولة (أو نفي يتصل بعنصر من الجملة) وكل موجبة معدولة تترجم إلى قضية عدمية (وهو عمل إثبات عاديّ بنيويًا وخصوصيته، إن كانت، معجمية) وهذا الرسم يمثل لهذين المسارين معًا:

(33) إثبات ↞ نفي نسبة ← نفي عنصر ← إثبات

(مقتضًى) (مستلزم)

فالإثبات هنا حاضر في تكوين النفي اقتضاء وفي تفسير النفي استلزامًا والفرق بين الاثباتين بعبارة المناطقة هو الفرق بين الموجبة البسيطة (حيث المحمول فيها اسم وجودي) والموجبة العدمية (حيث المحمول فيها اسم عدمي) وإن كان العكس ممكنا نظريا. أمّا عندنا فلا فرق إلا في أنّ الاثبات الثاني المستلزم سيكون مقابل الاثبات الأول المقتضى. على ما نجده في التمثيل التالي:

(34) زيد طويل ↞ ليس زيد طويلا ← زيد غير طويل ← زيد قصير

ونشير هنا إلى ما يلي:

أ) إن التجريد المذكور في (34) يمثل متضادّين ولكن جميع صور التقابل سواء أكانت متكهّنا بها معجميا أم محدّدة سياقيا انطلاقا من عالم الخطاب تظل ممكنة. بل إن من وجوه التقابل ما يكون أقلّ وضوحا من هذا الذي نمثل به.

ب) إن ما ذكرناه في (33) مسار تقريبي يجعلنا مثلا ندرك أن الاثبات المستلزم "زيد قصير" يمثل نفيا للاثبات المقتضى "زيد طويل". فيمكن لمتكلّم ألا يمرّ بالنفي ويعبّر عن اعتقاده إثباتا دون الحاجة إلى النفي. ورغم ذلك فإن الحدس العام الذي يجعل الاثباتين متناقضين ويحوّل أحدهما إلى موجب والآخر إلى سالب قد يجد تفسيره في هذا المسار الذي ذكرناه. لذلك علينا ألا نستغرب مثلا الانتقال مباشرة من نفي النسبة إلى الإثبات المستلزم لأن ما بينهما (أي نفي العنصر) ليس ضروريا.

ولكن الحدس الذي يرى في نفي العنصر مراوحة وتردّدًا بين الإثبات والنفي يجد تفسيره أيضا في هذا الاسترسال.

ج) علينا أن نتصوّر حالات يتوقّف فيها هذا المسار التأويلي عند نقطة ما من نقطتي السلب بحيث يكتفي المتكلّم مثلا بنفي ما أثبته المخاطب وهي حالة ستؤوّل مقاميا على أنها مجرّد عناد مأتاه انتماء المتكلّم إلى برج الثور مثلا! أو يكتفي المتكلّم اضطرارا بنفي العنصر لأنه لا يجد في لغته المقابل الموجب لـ "لا - س" أو "غير - س" أو رغبته في ترك المبهم على إبهامه وعدم تحصيل معنى الاسم غير المحصّل لأمْرٍ في نفسه لا في المعجم.

إلا أن الأهمّ من هذا هو أننا جارينا أرسطو وشرّاحه في حالات كثيرا ما لا تطرح على اللغويين مشاكل كثيرة. والأمر هنا عائد إلى أننا سلّمنا مع أرسطو بنفي النسبة ثم نفي الاسم. والسؤال الأخطر هو: كيف تحدّد الجملة العنصر الذي يتسلّط عليه النفي؟ وماالذي يضمن لنا أن المتكلّم النافي يرمي من وراء قوله:"لم يضرب زيد عمرًا" مثلا إلى أن المقصود هو نفي أن يكون المضروب عمرًا وليس نفي كون الضارب هو زيد أو ليس نفي فعل الضرب أصلًا؟

فالمثال الذي عالجناه بسيط وهو يستدعي منّا تحديدًا أوضح للقيود المُتَحَكِّمة في المسار التأويلي الذي وصفنا عناصره الأساسية بيد أن اتساع حيّز النفي وإبهامه يستدعيان الاحتياط لاعتبارات عديدة ولحالات كثيرة لا نعرف على وجه التحديد أهي خاضعة لنفس القواعد التي حاولنا وصفها أم هي خاضعة لقواعد أخرى؟

وسنعود إلى هذه المسائل في موضعها (الباب الثالث). ولكننا نشير إلى أن ما وصل إليه أرسطو على أنه تصنيف دلالي يمكن اعتباره من حيث شكله المتصل بتكوين القضية وتركيبها تصنيفا إعرابيا خصوصا إذا قارنّا صنفي النفي عند أرسطو بصنفي النفي عند يسبرسن (Jespersen، 1917، ص ص 42، 55) أي النفي الخاص (Special negation) ونفي النسبة (Nexal negation). أما النفي الخاص فهو نفي العنصر الواحد سواء بواسطة السوابق التي تلتصق بالاسم المحصّل أو بجعل الاسم مسبوقا بحرف النفي (مثل: "no longer", "not happy") وأما نفي النسبة فهو نفي للتعلّق بين فكرتين موجبتين. ورغم ما يدخله يسبرسن في أثناء بحثه من تدقيقات من قبيل إمكان التأليف بين الضربين من النفي في قول واحد وما يثيره من مشاكل فإن عموم التصوّر لا يختلف عمّا نجده عند أرسطو.

ومن المقترحات التي قدّمت لتصنيف النفي وتوحيده في آن واحد على أسس إعرابية نجد مقترح كليما (Klima، 1964) في فترة مبكرة من تطوّر النظرية التوليدية. وعموم مقترح كليما أن النفي يدرج في الجملة بواسطة مكوّن هو "المكوّن نفي" (The constituent *neg*).

ويدرج هذا المكوّن في الأساس بواسطة قواعد مركّبيّة. إلاّ أنّ وجوده في هذا المستوى العميق يستلزم جملة من التحويلات الإجبارية بحسب المواقع الممكنة التي قد يحتلّها "المكوّن نفي" في البنية السطحية بما أنّه مكوّن يتميّز بحركيّته وقدرته على الاقتران بمكوّنات مختلفة في مشجّر الجملة المنفية. فقد يكون رأسا للجملة فيكون النفي نفيا للجملة وقد يقترن بمركّب اسمي أو ظرف فيكون النفي نفيا للمكوّن. والفرق بين هذين الضربين هو فرق في الاشتقاق الإعرابي للبنية السطحيّة من البنية العميقة. وحسب هذا التصوّر فإنّ حيّز النفي يتسع إذا اقترن بالجملة كلّها ويضيق إذا اقترن بمكوّن وهذا الضيق والاتساع يرتبطان بتحديد مجال عمل "المكوّن نفي" «فما يبنى مع المكوّن نفي» يكون تحت سيطرة ذلك المكوّن. ولهذا تكون الجملة كلّها في نفي الجملة تحت سيطرة النفي على عكس ما نجده في نفي المكوّن.

وإذا تجاوزنا الخصائص الفنية والمنطلقات النظرية لعمل كليما، وهو عمل تأسيسي في المدرسة التوليديّة، وتجاوزنا ما أثاره من مناقشات أبرزها في ما نعلم مناقشة جاكندوف التي تنبّه إلى بعض المشاكل ولكنها لا تنسف التقسيم الثنائي فإن عمل كليما يناظر، من وجوه كثيرة، مقترح أرسطو. فبقطع النظر عن خصائص كلّ عمل فإنّ الحاصل بعد التشذيب والتقريب بين المصطلحات يبدو لنا واحدًا. وربما يعود ذلك إلى بداهة الظاهرة المدروسة وحركيّة حرف النفي كما بيّن كليما. فهل يعني هذا أن التصنيف الدلالي لدى أرسطو لا يعدو أن يكون تصنيفا إعرابيا راعى فيه خصائص التشكّل اللفظي أكثر مما راعى خصائص الدلالة؟ أم يعني أن تصنيف كليما تصنيف دلالي صِيغَ بعبارات النحاة؟ ما نستطيع الجزم به أن مفهوم كليما، شأنه شأن يسبرسن، للنفي واسع جدًا يجمع بين النفي معنى مجرّدًا قد يوجد في لفظ لا دليل فيه على النفي وبين النفي عملا لغويا وإن لم يصرّح بذلك. وإذا سلّمنا بوجود "المكوّن نفي" فإننا لا نفهم كيف يمكنه أن يتجسّد سطحيا دون أن نميّز بين دلالة مجرّدة للنفي لا توسم بالضرورة ودلالة توسم بحرف دائما.

3. التصنيف التداولي للنفي

1.3. تمييز دكرو بين النفي الوصفي والنفي الميتالغوي

ميّز دكرو في مرحلة أولى من كتاباته بين النفي الوصفي والنفي الميتالغوي (Ducrot، 1972، ص 38) وبين الوصفي والجدالي (Ducrot، 1973، ص 123) أحيانا أخرى. ومفاد هذا التمييز أن النفي الوصفي يمثل "إثباتا لمحتوى سالب دون إحالة على إثبات مناقض له" (Ducrot، 1973، ص 124). وعبارة وصفي هنا نقصد بها وصف حالة الأشياء في الكون.

أمّا النفي الميتالغوي (ويسمّيه أحيانا الجدالي) فهو "يوافق عملا قوليا للنفي فيرد على أنه دحض لقول موجب يناظره" (Ducrot، 1973، ص 123) وتمثيل هذا حسب دكرو (1972، ص 38) هو:

(35) لا سحابة في السماء

(36) ليس هذا الحائط أبيض

فالقول (35) يصلح في الغالب لوصف حالة السماء في حين أنّ القول (36) كثيرًا ما يستعمل لإبراز مقابلته لإثبات السابق:«هذا الحائط أبيض» مع الإشارة إلى أن المخاطب قد لا يكون قال هذا القول ولكن المتكلّم يسنده إليه في مقام مّا كأن يكون يخاطب بـ (36) دهّانا اتفق معه على دهن الحائط بالأبيض ولكنه لم يفعل ذلك.

وممّا يحتاج إلى تنبيه في تصوّر دكرو لهذا التصنيف الثنائي:

(أ) أن النفي الجدالي (أو الميتالغوي) يتسلّط دائما على الجملة كلّها في حين أن النفي الوصفي قد يكون نفيا للجملة أو نفيًا للمسند. ومن ثمة فإنّ إيجاد قرينة نحوية إعرابية على هذا التمييز يكاد يكون أمرًا ميؤوسا منه.

(ب) ومما يدعّم التنبيه السابق (أ) أنّ الاستعمال الوصفي لنفي الجملة المنفية لا يمنع من أن تكون لها دلالة على النفي الميتالغوي إذا توفّر مقاميا ما يدلّ على أنّ مثل القول (35) ورد على سبيل الردّ على رأي سابق لدحضه (Ducrot، 1972، ص 38).

(ج) ليس من البيّن عند دكرو أهو يقصد بهذا التصنيف التمييز بين "ضربين من النفي" كما ذهب في (Ducrot، 1973، ص 123) أم التمييز بين "وظيفتين مختلفتين" للنفي داخل اللغة الطبيعية كما يذهب في (Ducrot، 1972، ص ص 37، 38). وما وراء هذا التساؤل هو: هل يفترض دكرو أن النفي ملتبس بحكم احتماله لوظيفتين تتحددان سياقيا أم يقصد وجود نوعين مختلفين من النفي يوافق أحدهما ما نجده عند المناطقة القائلين بوظيفة الصدق (أي النظر إلى نفي القضية) ويوافق الآخر التصوّر غير المنطقي القائل بالتمييز الجذري بين النفي عاملا قضويا صدقيا والنفي المرتبط بعملية القول نفسها أو ما يمكن اعتباره نفيا بلاغيا تخاطبيًا؟ وإذا صغنا السؤال حسب جهاز التحليل الذي يعتمده دكرو في غير حديثه عن النفي فإننا نقول: هل يرتبط النفي الوصفي بالمكوّن اللغوي ويرتبط النفي الميتالغوي (الجدالي) بالمكوّن البلاغي؟

ومهما تكن الإجابة على هذه الأسئلة التي ولّدناها من تصوّر دكرو للنفي فإن النتيجة الثابتة التي يمكن استنتاجها من صريح قوله ومقتضياته أن الجملة المنفية ملتبسة تحتمل قراءتين: إمّا "قراءة داخليّة" يتسلّط فيها النفي على المسند فيكون وصفيا مبدئيا وإمّا "قراءة خارجية" يتسلّط فيها النفي على الجملة كلّها فيكون النفي وصفيا أو ميتالغويا. ولكن ماهي المقاييس الممكنة للتمييز بين النفيين؟

من الإجابات الصريحة عند دكرو (سواء في 1972، ص ص 38 - 40، أو في 1973، ص ص 128- 129) أن النفي الوصفي يمكن اختباره بمحافظته على مقتضيات الجملة وبالخصوص المقتضيات الوجودية وتسلّطه على المنطوق في الجملة.

في حين أن النفي الميتالغوي قد يصيب المقتضيات، بما في ذلك الوجودي منها، فيلغيها. وقد يصيب المنطوق في الجملة.

ويعني ما سبق أن الجملة:

(37) ليس ملك فرنسا أصلع

تقرأ على نحوين أحدهما وصفي كما في (38) ينفي المنطوق ويحافظ على المقتضى الوجودي والآخر ميتالغوي كما في (39) يلغي المقتضى الوجودي.

(38) ليس ملك فرنسا أصلع بل هو ذو شعر كثيف

(39) ليس ملك فرنسا أصلع لأنه لا وجود لملك فرنسا.

ونجد عند دكرو مقياسا ثانيا للتمييز بين نوعي النفي، وإن كان أضعف من المقياس السابق، مؤدّاه أن النفي الوصفي قول على الأشياء والنفي الميتالغوي، ومن هنا جاءت التسمية، قول على قول (Ducrot، 1972، ص 38).

ويبدو لنا أن المفهوم الأساسي الذي قاد دكرو في هذه الصيغة الأولى التي طرح فيها النفي هو مفهوم الردّ.

فمن الوظائف الأساسية التي يضطلع بها النفي الردّ على أقوال المخاطب لذلك كان تردّده بين استعمال وصف "الجدالي" بما يقتضيه من حضور المتجادلين ووصف الميتالغوي بما يقتضيه من كلام على كلام الآخرين. أضف إلى ذلك أن سياق النفي في الاقتضاء ومدى محافظة النفي عليه عند تسلّطه على الجملة أو إبطاله إيّاه قد أثّر تأثيرًا بالغًا في هذا التصوّر.

وطوّر دكرو ابتداء من (Ducrot & al، 1980، ص ص، 49 -55) تصوّره للنفي. ويبرز هذا التطوير في إلحاحه أولا على الطابع الحواري (المتعدّد الأصوات) للقول المنفي.

فكلّ قول له الصورة "لا - ق" يمثل عملين قوليين أحدهما إثبات صادر عن قائل أوّل والثاني ردّ ودحْض لهذا الاثبات صادر عن قائل ثان. وإلحاحه على طابع المواجهة بين القائلين بما يخلع على النفي صيغة حادّة.

وهذه الظاهرة عنده تمثّل لغويًا حلاً لمشكلة التعبير في آن واحد عن وجهتي نظر مختلفتين وعالمين فكريين متباينين وصوتين متعارضين (Ducrot & al، 1980، ص 55). وقد مهّد له هذا المنطلق الحواري إيجاد تصنيف ثلاثي للنفي لم يعد فيه النفي الجدالي مرادفا للنفي الميتالغوي مقابل النفي الوصفي بل أصبح التصنيف ثلاثيا. والحاصل منه (Ducrot، 1984، ص ص 217 - 218):

أ- النفي الميتالغوي: وهو نفي يناقض اللفظ نفسه الذي أخرج به كلام فعلي قد قيل. فهو قول منفي يهاجم متكلّما قال المقابل الموجب.

ولهذا النفي خاصيتان أولاهما أنه نفي يبطل المقتضيات ويلغيها. كقول القائل ردًا على من قال «كفّ زيد عن التدخين»

(40) لم يكف زيد عن التدخين، فهو في الواقع لم يدخن البتّة طيلة حياته

وثانيتهما أن له قيمة إعلاء من الصفة في مثل قولك:

(41) ليس زيد ذكيا. إنه عبقري.

ب - النفي الجدالي: وهو النفي الذي يعارض به المتكلّم رأيا معاكسا لرأيه صاغه المخاطب صياغة إثباتية. ولكن قد لا يكون المخاطب المثبت موجودًا فعلا وإنما يبرز المتكلّم النافي صوتَه في ضرب من المسرحة للقول. وخاصية هذا النفي أنه "يوافق جلّ الأقوال المنفيّة" (Ducrot، 1984، ص 217) ويحافظ على المقتضيات أضف إلى ذلك أنّ له قيمة الحطّ من الصفة بما يجعل نفي الذكاء عن زيد يعني أنه إنسان عادي إن لم نقل غبيًا.

ج - النفي الوصفي: وهو النفي الذي يكون تمثيلا لحالة الأشياء في الكون دون أن يقدّمه قائله على أنه يعارض خطابًا آخر. ويضيف دكرو إلى هذا خاصيّة أخرى يكون بمقتضاها النفي الوصفي مشتقًا من النفي الجدالي،

كالاستقوال وهو الاشتقاق من القول على سبيل النحت في الغالب (délocutifs) في مثل قولك "حمدل" من "الحمد لله" (Ducrot, 1984، ص 218) [6].

ولأول وهلة يمكننا أن نرى في هذا التصنيف الثلاثي طبقًا جديدًا مستخرجًا من خليط قديم. وبالفعل فقد لاحظ دكرو أن النفي الجدالي والميتالغوي في الصيغة الثانية ليسا سوى تفريعين لمفهومه القديم للنفي الجدالي. ولكن يمكننا أن نرى أيضا محافظة على النفي الميتالغوي وتفريعًا للنفي الوصفي إلى ضربين أحدهما يصف الكون والآخر يردّ على كلام سابق دون أن يلغي مقتضياته. ومهما يكن من أمْر فإن توضيح مقاييس هذا التصنيف مفيدة في فهم المقصد منه وتقييم وجاهته.

والذي يبدو لنا من استقراء نصّ دكرو أنه اعتمد معيارين أساسيين في التصنيف:

أحدهما: معيار اعتبار القول المنفيّ ردًّا على مخاطب، حقيقي موجود في الواقع أو متصوّر، وهو ما يشترك فيه النفيان الجدالي والميتالغوي في مقابل النفي الوصفي الذي لا يمثّل ردًّا.

ثانيهما: معيار إلغاء المقتضى وهو ما يميّز الردّ بالنفي الميتالغوي من الردّ بالنفي الجدالي.

ويفضي تطبيق هذين المعيارين إلى تحديد ضروب النفي الثلاثة على النحو التالي:

- أ- ن ميتالغوي = (+ ردّ) (+ إلغاء المقتضى) (+ مُتكلّم حقيقي موجود في الواقع)

- ب - ن جدالي = (+ ردّ) (- إلغاء المقتضى) (- متكلّم حقيقي موجود في الواقع)

- ج - نفي وصفي = (- ردّ) (- إلغاء المقتضى) (- متكلّم حقيقي موجود في الواقع)

إلاّ أن هذا الرسم التوضيحي يبرز أن النفي الوصفي أصبح محدّدًا بالسلب ومن ثمّة فهو كل نفي لم يؤوّل ميتالغويا ولا جَداليا. وهذا يستدعي بعض الملاحظات والتدقيقات.

يخالف الحديث عن النفي الوصفي في الفصل الذي خصّصه دكرو لدراسة تعدّد الأصوات (1984،Ducrot) روح الفصل كلّه. فإذا كنا نجد تعدّد الأصوات في ضروب كثيرة من الأقوال الموجبة فكيف يمكن الا نجده في أكثر الأبنية استدعاء "للأصوات" الأخرى وهو النفي في أبسط ما يمكن للدارس أن يصوّره عليه؟ بل إنّ تحديده للنفي الوصفي بالإيجاب على أنه حديث عن الكون يصبح أفضل رغم أنّ هذا

الاتجاه في الفهم لا يناسب كون الاحالة في النفي، على ما نتصوّر ويتصوّر كثيرون، لا تكون على الكون مباشرة.

وما زاد الطين بلّة أن مفهوم "الاستقوال" غير واضح هنا. فهل يقصد به مجرّد الايحاء بوجود صوت مقابل موجب؟ إذا كان كذلك فما الفرق بين تصوّر نفي يردّ فيه المتكلّم على مخاطب وهمي ونفي يوحي فيه المتكلّم بوجود مخاطب وهمي؟

ولعلّ المبرّر الوحيد للإبقاء على النفي الوصفي، بعد اعتباره مشتقًّا من النفي الجدالي، إنما هو الخوف من قطع شعرة معاوية مع التصوّر الإحالي للنفي. فمن الأبسط نظريا افتراض أولويّة النفي الوصفي على النفي الجدالي لا العكس بما أن للنفي عند دكرو وظيفة وصفية وقد يؤوّل ميتالغويا أو جداليا في سياق مّا وبما أن النفي ملتبس عنده قابل للقراءتين.

غير أن نقطة الضعف هذه تمثل من ناحية أخرى نقطة قوّة. فإرجاع النفي الوصفي إلى النفي الجدالي في سياق دراسة تحاول ترسيخ مفهوم التقاول (أو تعدّد الأصوات بعبارة دكرو) يدلّ دلالة ضمنية على أنّ لهما أصلاً واحدًا مشتركا. وهذا الأصل الواحد هو اقتضاء النفي لصوتين: صوت مثبت وآخر يردّ عليه. حتى وإن كان ذلك على نحو استقوالي ولنسلّم لدكرو بذلك شريطة أن يسلّم لنا بأن الانتقال من "بسم الله الرحمان الرحيم" إلى "البسملة" يوافقه الانتقال من "البسملة" إلى ما تحلّل إليه.

وبناء على هذا لنا أن نقرّر بأن النفي الوصفي شأنه شأن النفي الجدالي يحافظ على المقتضيات وله قيمة حطّ من الصفة المنفية كما لاحظ موشلار (Moeschler. 1996، ص 122) ولكن هذه الملاحظة تصبح بديهية بما أن التلازم بين النفي الجدالي (الأصل) والنفي الوصفي (المشتقّ) من جنس التلازم الذي سلّمنا به بين البسملة و "بسم الله الرحمان الرحيم".

وإذا سلّمنا بهذا فإن إرجاع النفي الميتالغوي إلى النفي الجدالي يصبح ممكنا بل يسيرًا. فهو نفي قائم بدوره على الردّ وتعامل الصوتين المثبت والنافي. وهذا الإرجاع رهين أمرين. أولهما اعتبار التمييز بين متكلّم حقيقي واقعي (في النفي الميتالغوي) وآخر متصوّر موجود في الخطاب (في النفي الجدالي) تمييزًا لا يغيّر مطلقا من حقيقة كون النفي ردًّا على مخاطب ما. وثانيهما التأكّد من أنّ مشكلة إلغاء المقتضى تستحقّ فعلا التمييز بين نفي يحافظ على المقتضى وآخر يبطله.

لننظر في المثالين اللذين قدّمهما دكرو عن ضربي النفي:

(40) لم يكفّ زيد عن التدخين (فهو في الواقع لم يدخن البتّة طيلة حياته)

(41) ليس زيدٌ ذكيّا

ومبدئيا إذا غضضنا الطرف عمّا يوجد بين قوسين في (40) فلا شيء يميّز المثالين. ولكننا إذا أضفنا إلى (42) وهو عند دكرو نفي جدالي تعليلا للنفي من قبيل «فزيد غير موجود» أو «فزيد مجرّد وهم في أذهان النحاة» أصبح النفي ميتالغويا لأنه يلغي المقتضى الوجودي. وإذا صحّ هذا فإن مشكلة إلغاء الاقتضاء أو الإبقاء عليه أمرٌ لا يتصل إلا بسياقات محدّدة للنفي. ولا يمكن أن نبني أنموذجا للنفي أو تصنيفا يستند إلى حالات مخصوصة بقدر ما نحتاج إلى أنموذج أبسط ولكنه يشمل تلك الحالات المخصوصة. ومن هنا فلا شيء في بنية النفي من حيث وسمه ولا من حيث شروط تحقّقه عملاً لغويا، بما في ذلك المحتوى القضوي، يستدعي التمييز بين نفي ميتالغوي وآخر جدالي.

والمهمّ من عرضنا السريع لتصوّر دكرو للنفي ما يلي:

- أ - لا يستند تصنيف النفي عند دكرو إلى خصائص إعرابية أو دلالية وإنما هو تصنيف يلحّ على استعمالات ممكنة للنفي سواء استُعْمِلَ لتمثيل الكون (النفي الوصفي) أو لردّ قول سابق منجز أو مفترض (النفي الجدالي والنفي الميتالغوي).

- ب - يمكن بمقتضى ما في الملاحظة السابقة اعتبار التصنيف الذي قدّمه دكرو تصنيفا تداوليا نظرًا إلى تدخل المكوّن البلاغي (علاقات التخاطب بالخصوص وقوانين الخطاب في بعض الحالات كقانون الإعلاء وقانون الحطّ) في تحديد دلالة القول، ونظرًا كذلك إلى اهتمامه بالعلاقة بين منطوق القول ومقتضاه في تحديد القول.

- ج - يؤدّي اعتبار تصنيف دكرو للنفي تصنيفا تداوليا إلى التسليم عنده بأنّ النفي ملتبس. ولكنه التباس تداولي، يتّصل بالاستعمال المقامي المحتمل للقول المنفيّ وليس التباسا دلاليا (بين قراءة داخلية وأخرى خارجية مثلا).

- د - بدا لنا تحليل دكرو للنفي مبنيا على تصنيف للنفي يفوق الحاجة. فخصائص كل صنف، كما أراد توضيحها، لا تمنع إرجاع أحدهما إلى الآخر مع الإلحاح على أن الخصائص الأساسية للنفي موجودة في ما أسماه "بالنفي الجدالي". فما قام به دكرو هو تكثير دلالة حرف النفي رغم إقراره بأنّ المورفيم ("ne ... pas") في الفرنسية «لا يسم، شأنه شأن علامة النفي في اللغات المنطقية، إلاّ قلب القضية إلى نقيضها» (Ducrot، 1984، ص 216).

أما موقفنا من هذه المعطيات فنرجئه إلى حين النظر في تصنيف آخر قريب مما اقترحه دكرو بل مستوحى منه.

2.3. تصنيف هورن للنّفي إلى وصفيّ وميتالغويّ

ينطلق هورن (Horn، 1989، الفصل 6) من الصيغة الأولى لتصنيف دكرو للنفي وهو مدين له في استعمال هذا المصطلح (1989، ص 374 و 425) ولكنه وسّع مجال استعمال النفي الميتالغوي ليشمل ظواهر لم يذكرها دكرو. والاختلاف بينهما أهمّ من هذا كما سنبيّن.

والنفي الميتالغوي عند هورن طريقة بأيدي المتكلّمين: «يعلنون بها إحجامهم عن إثبات شيء على نحو معيّن أو قبول إثبات شخص آخر له على ذاك النحو» (Horn، 1989، ص 375).

وهنا يشمل النفي الميتالغوي الأقوال القائمة على الردّ: ردّ أقوال قالها متكلّمون سابقون في نفس المقام أو ردّ لتصحيح خطاب سابق قاله المتكلّم نفسه. ويشمل هذا الضرب من النفي ظواهر عديدة منها إلغاء المقتضى كما في (43) أدناه ونفي الاستلزام التخاطبي (44) ونفي الجوانب التصريفية النحويّة (45) أو النطقية التصويتية (46) أو الإعرابية (47) أو الأسلوبية المرتبطة بمناسبة الكلام للمستوى الاجتماعي أو نوع الخطاب (48) أو نفي وجهة النظر (49): (الأمثلة إمّا مترجمة حرفيا عن هورن أو مستوحاة منه):

(43) لم يجتهد لحلّ المشكلة..فقد كانت سهلة بالنسبة إليه

(44) من تكون السيدة التي رأيتها معك الليلة الفارطة؟

- ليست سيدة إنها زوجتي

(45) لم تقطع زيد الخبر بل لم يقطعه

(46) لم يتّكئ زيد على العِرْصَة بل اتكأ على العُرْصة

(47) لم يضرب زيدًا عمرًا بل ضرب زيدٌ عمرًا

(48) لم أمارس الحب مع هذه المرأة بل جامعتها

(49) أ - لست أخته. إنه أخي

ب - ليس الانتصار هو كل شيء. إنه الشيء الوحيد.

إنّ هذه الأمثلة جميعًا تردّد كلام المخاطب لتنفي فيه إمّا مكوّنا من المكوّنات الضمنية (المقتضى أو الاستلزام التخاطبي ووجهة النظر إلى حدّ ما) أو مكوّنا يتصل بالتّشكّل اللفظي للكلام المردّد على نحو يصحّحه.

وإذا دقّقنا النظر في هذه الأمثلة وجدنا أنّ النفي فيها لا يتسلّط أساسًا على المحتوى القضوي. فالمتكلّم لا ينكر صدق القضية ولا يرفض شروط صدقها. لذلك فإنه لا يقول أنّ "ق" كاذبة بل يردّ كما لاحظ هورن (Horn، 1989، ص 421) على القول المعبّر عن القضية، أو استلزاما من استلزامات الخطاب أو الطريقة التي أخرج عليها وصيغ بها. فشروط صدق الجمل المنفية التي تتضمّن كلام المخاطب والجمل المثبتة التي تمثّل قول المتكلّم تكاد تكون واحدة في الأمثلة (40 - 49).

ويقترح هورن بعض المعايير لتحديد النفي الميتالغوي. من ذلك أن بعض اللغات وإن كانت لا تميّز بين النفي الوصفي والنفي الميتالغوي من حيث الوسم فإنها تجعل، أحيانا، للنفي الميتالغوي تركيبًا يؤدّي دومًا وظيفة الردّ على المخاطب. فالفرنسية مثلا تضع "non (pas)" مباشرة قبل الوحدة المعجمية المحدّدة للغرض من النفي فيُؤوّل النفي آليا على أنه نفي ميتالغوي (عن هورن، ص 437):

Il est non pas Francais mais Belge (50)

وإذا سلّمنا بهذا فإنّ مشكلة إيجاد معيار نحوي إعرابي للنفي الميتالغوي تظل قائمة. فالبنية الأساسية للنفي في الفرنسية أي "ne ... pas" وإبدالاتها (أي "ais/rien-" "(ne)... point/aucun/personne/jam") تحتمل الوظيفتين الوصفية والميتالغويّة معًا.

ولعلّ للمسألة جانبًا يتّصل بوصف هذه البنية نفسها فهي بنية تقوم على النفي "non... pas" والاضراب (mais) ممّا يرشّحها لأن تكون من أبنية التخصيص والقصر (cleft sentence)[7] على ما ذكر البلاغيون العرب بالنسبة إلى القصر بالنفي والإثبات. لذلك فالأرجح عندنا أن هذا المقياس التركيبي ضعيف وهو مركّب إمّا يقبل التقسيم إلى جملتين وإمّا يكون تأليفيا يقبل التحليل إلى نفي وإثبات فيتعامل مع بقيّة أبنية التخصيص والقصر.

إلاّ أن أقوى حجّة يقدّمها هورن للتمييز بين النفي الوصفي والنفي الميتالغوي هي "اختبار إدماج العنصر المنفي"[8]. (Horn، 1989، ص 393). والمقصود بذلك الانتقال من بنية (ليس س) (أي السالبة البسيطة بعبارة المناطقة) إلى البنية (لا - س) (أي الموجبة المعدولة).

The king of France is {not happy/unhappy}- there isn't any king of France - أ - (51)

- ب - ليس ملك فرنسا سعيدًا - فلا وجود لأي ملك لفرنسا

- ج - *ملك فرنسا غير سعيد - فلا وجود لأي ملك لفرنسا.

ومن البيّن أن الأسلوب العربي يستسيغ القول (51 - ج) بحيث يكون اختبار هورن غير صالح للعربية. إلا أن الفكرة التي قصد إليها هورن هي كون النفي الميتالغوي يجري في مستوى نحوي أو بلاغي غير المستوى الذي يجري فيه إثبات الجملة التي يردّ عليها. مثال ذلك: (عن هورن 392):

(52) لا أعتقد أنهم سينتصرون. أعلم أنهم سينتصرون

فما ينفيه المتكلّم ليس الاعتقاد الذي عبّر عنه المتكلّم المثبت حين قال «أعتقد أنهم سينتصرون» بل ما يقتضيه هذا الاعتقاد من عدم تأكّد وتحقّق في الواقع لذلك كان الربط بـ"أعلم" لأنها تقتضي التحقّق من الوقوع وإن كان الأمر مستقبليا. لذلك فإن المقابل الموجب المنتظر للنفي " لا - أعتقد" وهو "أجهل" أو "أشك" يبطل سياقيا. فالانتقال من "ليس س" (أو حسب تمثيل هورن (xn't)) إلى لا - س أو (X {im, dis...Un,}) يتعطّل لأن النفي الميتالغوي لا يتسلّط على عنصر من القضية بل يتسلّط على القول كلّه في حين أن شرط إدماج العنصر المنفي هو أن يكون "العنصران مكوّنين مباشرين داخل نفس مستوى التحليل" (هورن، ص 393).

وإذا صحّ الاختبار الذي اقترحه هورن فذلك يعني أن مبدأ تضييق حيّز النفي الذي حددناه عند النظر في تحليل أرسطو لا ينطبق على جميع الحالات. وهو ما يبرز إذا حاولنا تطبيقه على الأمثلة المذكورة في (43 - 49). فلئن أمكن الحصول على نتيجة مّا بشيء من الصعوبة أحيانًا (والركاكة أيضا!) (كما في 54 - ب أدناه) فإنه يصبح أقرب إلى التناقض في مثل (53) أدناه:

(53)؟ لم يضرب زيدًا عمرًا ← ضرب غير "زيدًا" عمرًا ← ضرب زيدٌ عمرًا

(54)! ليس الانتصار هو كل شيء ←الانتصار هو غير "كل شيء" ← الانتصار هو الشيء الوحيد

غير أن فشل التطبيق الآلي لتضييق حيّز النفي من جهة أخرى لا يعني شيئا من الناحية الاختبارية. والسبب بسيط فجميع الأمثلة (43 - 49) التي تعتبر ميتالغوية تحدّد في ما تستأنف به جمل النفي فيها عنصرًا مّا يتسلّط عليه النفي. ففي (43) نفي الاجتهاد وما يقتضيه من صعوبة لتعويضه بـ"سهلة جدًا" وفي (44) نفي "السيدة" وما فيها من عموم لتخصيصها بالزوجة وفي (45) نفي مطابقة تاء المضارعة في الفعل مع

القائل المذكّر بجعل التاء ياء وفي (46) نفي "العرصة" بكسر العين وتعويضها في الايجاب "بالعُرصة" بضمّ العين. وفي (47) نفي "زيدًا" المنصوب وإثبات لـ"زيدٌ" مرفوعا وفي (49) نفي نسبة الأخوّة إليّ وإثباتها له أو نفي أن يكون الانتصار "كل شيء" وتعويضه بـ"الشيء الوحيد".

وبناء على هذا فإن اتصال النفي الميتالغوي بالقول كلّه لا يعني واقعيًا أنّه لا يتسلّط على عنصر مّا. فإبهام ما ينفيه النفي الميتالغوي لا يختلف في شيء عن إبهام ما ينفيه النفي الوصفي. وما يجمع بينهما في هذا السياق أنّ كليهما يفتقر إلى تحديد عنصر (وربما أكثر نظريًا) يتسلّط عليه النفي.

ولعلّ ما يفسّر تعطّل آلية الانتقال من "ليس س" إلى "لا – س". وقد بيّنا في الفصل الأوّل أن لهما خصائص واحدة، أمْران: أحدهما أن (X n't) صيغة تصريفية إعرابية لـ X في اللغة الأنقليزية في حين أن السوابق الدالّة على النفي المتصلة بعنصر معجمي مّا في مثل (Un - X) هي صيغ اشتقاقية [9]. ومن البديهي ألاّ نجد في الصيغ الاشتقاقية بالضرورة ما يعبّر عن جميع الصيغ التصريفية الإعرابية. غير أن ما قد يدعّم فكرة هورن أن الانتقال من بنية الإسناد المنفي إلى بنية إضافة "غيْر"، وقد اعتبرناهما في العربية البديل عن الصيغة الاشتقاقية، لا يفي كذلك بالحاجة في تحديد العنصر الذي يتسلّط عليه النفي في الحالات التي يعتبرها هورن من النفي الميتالغوي.

فنحن إذن أمام إشكال نصوغه على النحو التالي: لمّا كان النفي الميتالغوي، حسب هورن، يتصل بالقول كلّه فإنه لا يمكن إدماج العنصر المنفي أو بالأحرى إجراء اختبار الإدماج، ولكننا لاحظنا اختباريا أن تحديد العنصر المقصود من هذا النفي المتصل بالقول ممكن من خلال أمثلة هورن نفسه.

ويترتّب عن هذا أمران على الأقلّ أوّلهما أن النفي الميتالغوي شأنه شأن النفي الوصفي يصطفي عنصرًا ما من القول المنفي لينفيه وثانيهما أنّ بعض الخصائص تبدو مثبتة لوجود ضرب من النفي متميّز عن النفي الوصفي.

لنر ما يوجد في مثال من أمثلة هورن التي ضربها تبيينًا للنفي الميتالغوي وهو المثال (47) الذي نعيده هنا:

(47) أ – لم يضرب زيدًا عمرًا بل ضرب زيد عمرًا

إذا طبّقنا عليه مبدأي تضييق حيّز النفي و "تحصيل الاسم غير المحصّل" بقلب السالبة موجبة تحصّلنا على ما يلي:

(47) ب - لم يضرب زيدًا عمرًا ⟵ ضرب غير "زيدًا" عمرًا ⟵ ضرب خالد عمرًا.

ومن البيّن أن النتيجة التي وصلنا إليها لا توافق ما يقتضيه تطبيق المبدأين المذكورين أعلاه. والسبب، حين ندقق أننا نحتاج إلى قراءة نتراجع فيها من الحاصل (out - put) إلى المعطى (in - put):

(47) ج - ضرب زيد عمرًا ⟵ لم يضرب زيدًا عمرًا ⟵ ضرب زيدًا عمرًا

فإذا كانت "ضرب خالد عمرًا" في (47 - ب) الصياغة الاثباتية للقول المنفي "لم يضرب زيدٌ عمرًا" (مع غضّ الطرف عن اللحن) التي هي بدورها ردّ على من قال "ضرب زيد عمرًا" فإن المثال (47 - ج) يمثل بدوره ردًا على من قال "ضرب زيد عمرًا" (مع غضّ الطرف عن اللحن) ولكنه ردّ لا يتعارض فيه رأيان بل يتّفقان. فلسنا هنا أمام تصادم آراء. وهو ما ينطبق كذلك على المثالين (45) و (46) مع فروق لا يعسر تحليلها وإن كانت عموما من قبيل ما لاحظناه من خلق المتكلّم لتعارضات بحسب عالم الخطاب.

أمّا المثال (43)، وهو إلغاء للمقتضى فقريب منه المثال (44) الذي يمثّل نفيا لاستلزام تخاطبي. فكلاهما نفي لدلالة ضمنية تتصل في تصوّرنا بالدلالات المحتملة للعناصر المعجمية. فزوجة لا تقابل سيدة تقابل ضدّ لضدّه أو نقيض لنقيضه وليس في المثال ردٌّ لخطإ وإنما هو تخصيص للفظ عامّ يزيل عنه الشركة. فلئن كانت السيدة غير الزوجة فإن الزوجة سيدة أيضا فبينهما عموم وخصوص إضافة إلى ما في "سيدة" من تنكير و "زوجتي" من تعريف.

والفكرة الأساسية التي نودّ الإلحاح عليها هنا أنّ أمثلة النفي الميتالغوي التي ذكرنا أبرزها لا تخضع في قيامها على الردّ على معارضة رأي المخاطب معارضة كليّة.

فمضمون الإثبات الذي يردّ عليه المتكلّم هو عمومًا مضمون الإثبات الذي تترجم إليه جملة النفي. وهذا يصدق على أمثلة هورن (44 - 49) باستثناء (43) حيث يتم إبطال المقتضى وإلغاؤه. ولعلّ هذا ما يفسّر اقتصار هورن على المثال (43) في تحديده للنفي الميتالغوي.

وفي هذا الذي ذكرنا دقيقة ننطلق فيها مما حدّ به هورن نفيه الميتالغوي ونضيف إليها شيئا جديدا قديما. فمجمل رأي هورن أن النفي الميتالغوي

(أ) ردّ على كلام حقيقي (وهو في هذا مثل دكرو في صيغته الثانية)

(ب) ويؤدّي، في أحايين كثيرة وظيفة تصحيح (Rectification) (Horn، 1989، ص 374)

(ج) وهو نفي يمكن شرحه بـ "أنا أعترض على ق" ("I object U") حيث "ق" أو "U" قول لغوي أكثر منه قضية مجرّدة (المرجع نفسه ص 377).

وحسب هذا الفهم يمكننا أنْ نعتبر النفي الميتالغوي، في الجزء الأساسي منه على الأقل، نفيا على الحكاية.

فـ (47) مثلا تصبح:

(55) لا تقل "ضرب زيداً عمراً" بل قل "ضرب زيدٌ عمراً"

وعليها قياس بقيّة الأمثلة (44 – 49) مع استثناء النفي الذي يلغي المقتضى.

وإذا تجرّدنا من حيثيّات المثال، دون إهمالها تماماً، فإن هذا النفي للقول يحتمل أشياء كثيرة. منها نفي الضرب مثلا أو نفي صدوره عن زيد أو نفي تحمّل عمرو له. بل إنه قد يحتمل نفي أشياء لم يذكرها هورن من بينها الصورة الخطيّة كأن يكتب تلميذ "عمرُوا" بدل "عمراً". والمشكلة هنا هي أن النفي تسلّط على "زيداً" ولكنّه لم يتسلّط عليه لاثبات الضرب لغيره (أخوه أو غلامه) أو لإثبات الضرب إلى مثنّاه (ضرب الزيدان) أو جمعه (الزيدون) أو لإثباته إلى مؤنثه (إن كان يقبل التأنيث !) أو التعريف باللام (إن كان في هذا التعريف دلالة يقصد إليها المتكلّم) أو لإخراجه من التعريف (زيد مّا) أو لنعته (زيد الطويل) وغير ذلك من المعاني الممكنة التي تكوّن دلالة "زيد" أو تخصّصها. فما نجده في المثال (47) هو تسلّط النفي على إعراب زيد وهو معنى من معانيه بما أن المتكلّم المثبت لم يميّز دلالته على الفاعلية عن دلالته عن المفعولية. وفي الأمر احتمالات أخرى غير الاحتمال الذي اختاره هورن. فلا شيء يمنعنا من أن نقول "لم يضرب زيداً عمراً بل ضرب زيداً عمرٌو" فيكون النافي قد ذهب إلى ضرورة التمييز بين الفاعل والمفعول بما أنّ الفعل لم يستوف دلالته نظرا إلى اقتضائه للفاعل وذهب أيضا إلى الحفاظ على تقديم المفعول لأمر ما يحدّده المقام ويدلّ عليه تأخير الفاعل.

وإذا صحّ تحليلنا لهذا المثال، ومن الممكن إجراؤه على بقية الأمثلة التي تبدو مختلفة، فإننا نكون قد أرجعنا ما يبدو نفيا ميتالغويا إلى احتمال بسيط من احتمالات كثيرة يتضمّنها دخول النفي على الأقوال والجمل. فيكون النفي المصحح للإعراب أو الصّرف أو الأصوات بل الخطّ إن لزم الأمر متكهّنا به بنيويا ولا يحتاج إلى تمييز ضرب مخصوص من النفي، نسميه النفي الميتالغوي للإحاطة به وتفسيره.

وإذا دقّقنا فإن الاقتضاء لا يخرج عن هذا الذي نزعمه. غير أن ما يستحق التنبيه حقّاً هو: هل يختلف النفي عن الحكاية (وقد جعلناه اختباراً يعبّر عن مفهوم النفي الميتالغوي) عن النفي العادي؟

يتطلّب هذا السؤال المقارنة بين:

(57) لم يضرب زيد عمرًا بل ضرب زيد خالدًا

(56) لم يضرب زيدًا عمرًا بل ضرب زيد عمرًا

(55) لا تقل "ضرب زيدًا عمرًا" بل قل "ضرب زيد عمرًا".

ونعتبر (55) تمثيلا لـ (56) بما أنّنا نقرأه قراءة يسند فيها الخطأ إلى متكلّم حقيقي ويصحّحه متكلّم ثان. غير أن الأمر يقف عند التمثيل لأن نفي القول في (55) أشدّ تعقيدا من نفي الجملة في (56) وهو تعقيد مأتاه تركّبها واحتمالات النفي فيها.

أمّا (57) فيمكن تحليلها على ما تقتضيه المقاولة ولكننا بنينا تصوّرنا للنفي على أنّه قائم على "التقاول". لذلك فالتقاول تأليفي والمقاولة تحليلية. والذي عندنا أن (56) كذلك قائمة على التقاول لا المقاولة. لذا فلا فرق عندنا بين (57) و (56) إلاّ في القصد من النفي وإن كان اللحن في (56) يرجّح تسلّط النفي على "زيدًا" لذلك فهو مثال أوضح من حيث حيّز النفي فيه من المثال (57) عكس ما تتكهّن به ثنائية النفي الوصفي والنفي الميتالغوي. يدلّك على هذا أن (57) قبل الاضراب لا شيء فيها يدلّ على العنصر الذي سيكذّبه المتكلّم في حين أن أيّ قارئ له أدنى معرفة بقواعد النحو سيسلّط النفي قبل الاضراب في (56) على الخطإ الإعرابي حتى وإن كان للمتكلّم بـ (56) إضراب آخر يحقّق به مقاصد أخرى.

وقد ذكرنا في بداية هذه الفقرة أن الاختلاف بين هورن ودكرو أكبر من مجرّد توسيع مجال تطبيق مصطلح "نفي ميتالغوي". فرغم اشتراكهما في التصنيف (عمومًا) وقبولهما بوجود أكثر من دلالة لواسمات النفي اللغوية فإن موقف هورن يمثل إلى حدّ كبير ضربا من التوفيق بين الاتجاهين الأساسيين في دراسة النفي ونقصد الاتجاه الدلالي المنطقي القائم على شروط الصدق والاتجاه التداولي غير القائم على شروط الصدق. وهذا الموقف الوسطي صريح عنده وبارز من سياق تحليله وطريقة عرضه للمسائل يقول (Horn، 1989، ص 443) في خاتمة الفصل السادس المخصّص للنفي الميتالغوي «ردًا على السؤال المطروح في عنوان مقال (Atlas، 1981): «هل "لا" منطقيّة» (Is not logical?) أجاب البعض بـ"نعم" والبعض الآخر (ومنهم أطلس نفسه) بـ"لا". وقد استخلصت أن الاجابة الوحيدة الشافية الكافية يجب أن تكون "أحيانا" وذلك حين يشتغل [حرف النفي] وصفيًا أكثر ممّا يشتغل ميتالغويًا» ويقول أيضا في نفس الصفحة: «إن كان من البيّن أن النفي في اللغة الطبيعية ليس دائما منطقيًا فينبغي أن نعترف (...) كذلك بأنه ليس دائما غير منطقيّ».

إن هذه النتيجة التي وصل إليها هورن تمثل صفوة موقفه بقدر ما تمثل رغبته في أن يجمع في منوال واحد جميع الحالات التي تمثّل النفي.

ولئن كان هورن يقبل التحليل الدلالي للنفي أي تحليله من جهة شروط الصدق فإنه يرفض أن يكون النفي ملتبسا دلاليا فمصدر الالتباس عنده تداولي رهين استعمال القول المنفي وصفيا أو ميتالغويا (Horn، ص 377). ونتجاوز هنا القضايا التي يثيرها مفهوم "اللبس التداولي". فلئن لاحظ بعض الدارسين ما يشوبه من غموض (مثلا: Foolen، 1991، ص ص 230، 231) فإن البعض الآخر (Moeschler، 1996، ص ص 132، 133) تأوّل هذا اللبس، استنادًا إلى مفاهيم سورل (Searle، 1982) على أنه متّصل بالمقابلة بين المعنى الذي يقصد إليه المتكلّم والمعنى الذي تدلّ عليه الجملة.

وما يعنينا نحن، رغم ضعف مفهوم اللبس التداولي، أن موقف هورن هذا يترتّب عليه أن بعض الاستعمالات التي يوافق فيها النفي اللغوي النفي المنطقي لا تعني أن الرمز المنطقي (~) يكافئ تمامًا {لا، non, not...}.

ومثل هذا التصوّر ينقضه هورن بالتمييز (استنادًا إلى غرايس Grice،1975) بين صدق القضية وإمكان إثباتها (Horn، 1989، ص 377). فالنفي قد يصيب شروط صدق القضية ولكنه قد يصيب أيضا إمكان إثباتها. والمقصود بإمكان الإثبات أنْ يكون القول مناسبا أو العمل اللغوي المتحقق ناجحًا موفّقا على معنى التوفيق لدى أوستين مثلا ففي قولك (مستلهم عن هورن ص 416):

(58) لم ينجب قيس وليلى طفلا وتزوجا - لقد تزوجا وأنجبا طفلا

ما وقع نفيه هنا لا صلة له بالمحتوى القضوي وإنما هو متّصل بدلالة الترتيب الممكنة في الواو. فرغم أن الواو تفيد مطلق الجمع فإنّ الزواج سابق عقلا على الإنجاب لذلك يعترض المتكلّم بنفيه على مناسبة ترتيبه في القول للمعطوف والمعطوف عليه والحال أن القاعدة المنطقيّة في الوصل لا تميّز بين:

(59) أ- ق ∧ ض

ب - ض ∧ ق

وربّما كانت اللغة كذلك فعدم موافقة الترتيب في العطف لمقتضيات العقل أو المقصود في أمور الزواج والإنجاب لا يغيّر شيئا من إمكان استعمال الانجاب فالزواج أو الزواج فالانجاب لأن القرينة لغويا قائمة هنا ولا خوف مبدئيا من اللّبس إلا إذا كان المجتمع يقبل علاقات حرّة مثمرة قد تشفع بزواج.

ولهذا يذهب هورن (ص 415) إلى التمييز بين:

(60) أ - ليس {مناسبا، صحيحا} (ق)

ب - ليس يصدق (ق)

وتوافق الصيغة (60 - ب) النفي الوصفيّ في حين توافق الصيغة (60 - أ) النفي الميتالغوي. وإذا سلّمنا، مع هورن بهذا، فهو يعني أن النفي الميتالغوي لم يعد يخضع للتحليل على أساس الصدق. فيصبح واسم النفي موافقا من جهة للرمز (في بعض الاستعمالات) ومخالفا له من جهة كونه عاملا ميتالغويا غير منطقي.

وهو أمرٌ لا يمكن التثبّت منه في عدم خضوع إنشاء القول عند أوستين وسورل لشروط الصدق فحسب بل كذلك في قصور شروط الصدق عن تفسير النفي المتّصل بالجوانب الصوتيّة أو الصرفيّة أو النحويّة أو الأسلوبيّة. والأمر الثاني الذي يترتّب عن اعتبار هورن مصدر اللّبس في النفي تداوليًا هو أن تعطّل القراءة الوصفيّة للنفي يفضي آليا إلى قراءته ميتالغويًا. فاللّبس الذي يفترض وجوده في واسم النفي بين كونه عاملا دلاليًا وكونه عاملا ميتالغويًا يخلق نوعا من تقسيم المهامّ بحيث ما لا يصدق عليه العامل الدلالي (المحدّد لوظيفة الصدق بجعل "ق" "لا - ق" أو نفي المحمول "لا - ق") (و "ق" هنا قضية) يطبّق عليه العمل الميتالغوي وشرحه "اعترض على ق" (وهي هنا قول) (Horn،1989، ص 419).

ومجمل الأمر عند هورن أن:

- النفي الوصفي يتسلّط على شروط صدق القضية والمقصود بذلك أن وظيفة هذا الضرب من النفي تكمن في قلب قيمة صدق المقابل الموجب وهو المعنى الوحيد للقضية المنفية عند المناطقة.

- النفي الميتالغويّ لا يتسلّط على شروط صدق القضية بل يتجاوزها ليتسلّط على شروط تحقق القول.

4. مستويان للنفي أم ضربان منه ؟

هل يتحدّث هورن عن ضربين مختلفين من النفي أم يميّز نفيا واحدًا يجري في مستويين مختلفين؟

إن ما يدفعنا إلى طرح هذا التساؤل هو كلام هورن نفسه. فهو يربط النفي الوصفي بالقضايا (بمعناها المنطقي عنده) ويربط النفي الميتالغوي بالأقوال. وهو أصل التمييز الذي ذكرناه له بين الصدق وإمكان الإثبات، أو بين الصدق والتوفيق (felicity) أو الملاءمة والمناسبة (appropriateness).

فلئن كانت القضية تجريدًا ذهنيًا لا تزيده رموز المناطقة إلا إيغالا في التخلّص من لغة الناس التي يتخاطبون بها فإن مجرّد التمثيل لـ "ق" بـ "جاء زيد" ولنقيضه

"ـــــق" بـ "لم يجئ زيد" يخرجنا من القضية وإبهامها إلى "غموض" كلام الناس و "التباسه" و "عدم دقته" واحتمالات استعماله على ما يتّهم به المناطقة ما به نتخاطب فنتفاهم أو نختلف. لذلك فلا قضية عندنا، إذا تحدّثنا ولو عن كلام مجرّد، إلا وهي وثيقة الصلة بشروط قولها.

وننبّه إلى أنّنا لا ننكر على المناطقة، وأنّى لنا ذلك!، صناعتهم ولسنا كذلك نناقشهم في طرق تمثيلهم أو تعبيرهم عن أفكارهم بنفس القدر الذي يرفض فيه اللغويون أن يناقشهم غيرهم في الأمثلة التي يصنعونها. فإن هي إلا أمثلة وصور وتجريدات. غير أنّ ما يحتاج إلى موقف صريح هو إلى أيّ مدًى يمكن تحليل قول، أي قول، بعد تجريده من جميع خصوصياته المقامية دون أخذ إنشائه، في أقصى صوره تجريدًا، بعين الاعتبار؟ ثم كيف يمكن بعد ذلك قصره على مدى مطابقته للخارج مع إهمال مقاصد منْ يقصد إلى المطابقة وأحيانا إلى عدم المطابقة؟

وأكبر ظنّي، أن خلاصة درس أوستين، حتى لا نعود إلى البلاغيين العرب، هي الالحاح على استحالة هذه العملية لأيّ دراسة جديّة للكلام.

فأقصى ما يمكن في تمشية التمييز بين القضية والقول أن نعتبر العلاقة بينهما علاقة مستويات في التجريد تكون بمقتضاها القضية في منزلة أعلى تكتفي بتمثيل المحتوى الاحالي (بمعنى أبعد عن التحقّق اللفظي المقامي) والقول في منزلة أدنى يعبّر عن المحتوى الاحالي بقدر تعبيره عن الجانب الانشائي.

وإذا سلّمنا بهذا، وهو إلى حدّ ما توفيق لا نتمسّك به، فإنّنا لا نقبل تمييزًا لا يراعي الفرق في التجريد لأنه يؤدّي إلى المقارنة بين أمرين مختلفين بحيث لا يبرز الاتصال ولا يستند الانفصال، إن وجد، إلى سند حقيقي.

فإذا كان (ــــ) ذا دلالة وحيدة على النفي في مستوى القضية فما الذي يجعل {لا، ne, not ...} متعدّدة الدلالات في مستوى القول؟ ألا يعود الأمر إلى أن "لا" مثلا تشتغل اشتغال (ــــ) حين نجرّدها لمقتضيات الصناعة المنطقية والتمثيل فيها وتشتغل أكثر من ذلك إذا حلّلنا الأقوال المتنوّعة ونبّهنا على الاحتمالات المقامية التي وقع اصطفاؤها وحللنا ظروف التخاطب؟

هل يعني ذلك أن المركب H_2O يفقد خصائصه التي حلّلها الكيمياويون وهم يجرّدون الماء حين يكون داخل إناء مملوء ماء؟ وهل يعني أنّ النون بخصائصها الصوتية في سياق الوقاية تختلف عن النون التي تكون في الزيادة وعنهما في التنوين؟ أم نحتاج في كل مرّة نجد فيها النون إلى الحسم سياقيا حتى نقول إنها النون ذات الخصائص كيت وكيت؟

"ـــــق" بـ "لم يجئ زيد" يخرجنا من القضية وإبهامها إلى "غموض" كلام الناس و "التباسه" و "عدم دقته" واحتمالات استعماله على ما يتّهم به المناطقة ما به نتخاطب فنتفاهم أو نختلف. لذلك فلا قضية عندنا، إذا تحدّثنا ولو عن كلام مجرّد، إلا وهي وثيقة الصلة بشروط قولها.

ونتبه إلى أننّا لا ننكر على المناطقة، وأنّى لنا ذلك!، صناعتهم ولسنا كذلك نناقشهم في طرق تمثيلهم أو تعبيرهم عن أفكارهم بنفس القدر الذي يرفض فيه اللغويون أن يناقشهم غيرهم في الأمثلة التي يصنعونها. فإن هي إلا أمثلة وصور وتجريدات. غير أنّ ما يحتاج إلى موقف صريح هو إلى أيّ مدًى يمكن تحليل قول، أي قول، بعد تجريده من جميع خصوصياته المقامية دون أخذ إنشائه، في أقصى صوره تجريداً، بعين الاعتبار؟ ثم كيف يمكن بعد ذلك قصره على مدى مطابقته للخارج مع إهمال مقاصد منْ يقصد إلى المطابقة وأحيانا إلى عدم المطابقة؟

وأكبر ظنّي، أن خلاصة درس أوستين، حتى لا نعود إلى البلاغيين العرب، هي الالحاح على استحالة هذه العملية لأيّ دراسة جديّة للكلام.

فأقصى ما يمكن في تمشية التمييز بين القضية والقول أن نعتبر العلاقة بينهما علاقة مستويات في التجريد تكون بمقتضاها القضية في منزلة أعلى تكتفي بتمثيل المحتوى الاحالي (بمعنى أبعد عن التحقّق اللفظي المقامي) والقول في منزلة أدنى يعبّر عن المحتوى الاحالي بقدر تعبيره عن الجانب الانشائي.

وإذا سلّمنا بهذا، وهو إلى حدّ ما توفيق لا نتمسّك به، فإنّنا لا نقبل تمييزاً لا يراعي الفرق في التجريد لأنه يؤدّي إلى المقارنة بين أمرين مختلفين بحيث لا يبرز الاتصال ولا يستند الانفصال، إن وجد، إلى سند حقيقي.

فإذا كان (ـــ) ذا دلالة وحيدة على النفي في مستوى القضية فما الذي يجعل {لا، ne, not ...} متعدّدة الدلالات في مستوى القول؟ ألا يعود الأمر إلى أن "لا" مثلا تشتغل اشتغال (ـــ) حين نجرّدها لمقتضيات الصناعة المنطقية والتمثيل فيها وتشتغل أكثر من ذلك إذا حلّلنا الأقوال المتنوّعة ونبّهنا على الاحتمالات المقامية التي وقع اصطفاؤها وحللنا ظروف التخاطب؟

هل يعني ذلك أن المركب H_2O يفقد خصائصه التي حلّلها الكيمياويون وهم يجرّدون الماء حين يكون داخل إناء مملوء ماء؟ وهل يعني أنّ النون بخصائصها الصوتية في سياق الوقاية تختلف عن النون التي تكون في الزيادة وعنهما في التنوين؟ أم نحتاج في كل مرّة نجد فيها النون إلى الحسم سياقيا حتى نقول إنها النون ذات الخصائص كيت وكيت؟

ولكن علام تدلّ المشكلة التي لأجلها طرح هورن، مقتفيا أثر دكرو، وجود نفيين؟

نذكّر قبل ذلك بأن المشكلة الأساسية هي وجود استعمالات لا تنفى فيها النسبة ولا المحمول بل تنفى فيها عناصر ضمنية كالمقتضيات والاستلزامات الخطابية أو عناصر شكلية دلالية كالأصوات أو التراكيب أو التصريف ... الخ.

وإجابة عن السؤال السابق: هبْ أن "النفي المنطقي" "الوصفي" يتسلّط أساسا على النسبة وإذا لم يكن ذلك فيتسلّط على العنصر. وهبْ أنه إذا تسلّط على العنصر قد يلغيه أو يلغي بعض دلالاته (على العدد، أو الجنس، أو العموم أو الخصوص أو الإعراب أو التصريف أو التنكير... الخ). وهب أنه إذا تسلّط على النسبة فقد يلغي النسبة أصلا أو بعض ما تضمره من دلالات أو علاقات نحويّة داخل تركيب ما (كالإضافة، أو النعت، أو البدل ... الخ).

إذا تصوّرنا هذه الامكانات فإننا نكون، بطريقة مّا، أمام ركام من الاحتمالات في النفي. بعضها يتّصل بالدلالات الصريحة وبعضها الآخر بالدلالات الضمنيّة وبعضها بالمحتوى المعجمي للعنصر وبعضها الآخر بما فيه من معان (أو "سمات") تكوّنه.

وإذا سلّمنا بهذا التصوّر فإنّنا لم نعد نرى فرقا بين "نفي وصفي" يكذّب فيه المتكلّم صدق القضية أي مدى صحّة حمل محمول على موضوع وبين "نفي ميتالغوي" لا يتّصل بصدق القضية بل بمدى ملاءمة استعمال هذا القول أو ذاك. فافتراضنا السابق جعل جميع هذه الإمكانات واردة. أمّا ما ينقصها فأمران: سبر هذه الاحتمالات ثم تنظيمها على نحو يمكّننا من التكهّن بالعنصر المنفيّ.

ويمكن تدعيم هذا الاتجاه في نقد التصنيف إلى نفي وصفي ونفي ميتالغوي على مذهب هورن من زاوية أخرى. فإذا افترضنا مع هورن أن حرف النفي ملتبس دلاليًا وإذا سلّمنا معه بأن القراءة الأولى الوصفية إذا تعطّلت برزت القراءة الميتالغوية، فإن تحديد القرائن التي بها تتعطّل القراءة الوصفيّة فتفرض علينا القراءة الميتالغويّة يصبح متأكّدًا.

لقد سبق لنا أن بينّا ضعف القرينة اللغويّة في تحديد النفي الميتالغوي لعدم شمولها وبينا أنّ صعوبة اختبار إدماج العنصر المنفي منتظرة اعتبارًا لصعوبة الانتقال في جميع الأقوال من البنية التصريفيّة الإعرابيّة إلى البنية الاشتقاقيّة. ولكن ما يتبقّى من قرائن ينحصر في أمرين: إمّا القرينة المقاليّة ونقصد بها الجملة التي يستأنف بها النفي وإمّا القرينة المقاميّة ونقصد بها مختلف المعطيات المحدّدة لاستعمال القول.

أمّا القرينة المقاليّة فهي عمليًا ما استخدمه هورن من وسائل في ضبط الغرض من النفي. فجميع الأمثلة التي ذكرناها عنه في (43 – 49) لو حذفنا منها الجمل المثبتة فيها لعادت الحيرة في تحديد الغرض من النفي جَذَعةً أبدًا. فلولا هذه الاحتمالات التي يصحّح بها هورن ما تردّده الأقوال المنفية من كلام المخاطبين لما استطاع نقد المحاولات السابقة له. وهذا ما لاحظه فولن (Foolen, 1991) معتبرا سلاح الاختبارية الذي يشهره هورن في وجه دارسي النفي هو الذي مكّنه من العثور على حالات في النفي واستعمالات منه لغوية لم تكن تؤخذ قبله بعين الاعتبار كالنطق والمعطيات الصرفيّة والأسلوب. وهذا ينبّهنا إلى أمرين أساسيين: أحدهما أن النفي ملتبس شديد الالتباس لا من حيث الحرف الذي يسمه بل من حيث كثرة احتمالاته والقصد منه. وثانيهما وهو الأهمّ، أنه يحتاج إلى قول موجب يفسره أي يحدّد عُنصُرًا من الحيّز الذي يتسلّط عليه. ونحن نقدّر هذه الصعوبة ولكننا لا نقبل حلها بافتراض وجود نفيين لأن هذا لا يمثّل حلاً فالإبهام واقع سواء اعتبرنا النفي ضربًا واحدًا أو ضربين أو ثلاثة أضرب أو ما شئت من الأضرب والأنواع.

أمّا القرينة المقاميّة فتصلح أحيانا لتحديد المقصود بالنفي أهو وصف لحالة الأشياء في الكون أم مجادلة للمخاطب أم تصحيح لأمر ممّا قاله. فمبدئيا لا يمكن لنفي يقوله أستاذ لطالبه في درس الصوتيات وفي شأن مخارج الحروف إلا أن يكون تصحيحا لخطإ وليس يقصد منه الجدال أو غيره.

والمقام يعين ربّما في تحديد المقاولة وإرجاع الأقوال مثبتها ومنفيّها إلى أصحابها وتحليل ما بينها من تفاعل. غير أن هذا بدوره غير كاف، لأنّ المقام الذي يحدّد النفي الميتالغوي يصلح كذلك لتحديد الإثبات الميتالغوي أيْ استعمال الإثبات بقصد الردّ مثلا. غير أنه لا حاجة بنا، في ما نظنّ، إلى هذه القرينة المقاميّة في النفي بما أن النفي نفسه مهما تكن بساطته تقاولي يردّد كلام المخاطب ويردّ عليه.

إلاّ أنّ في حديث هورن عن النفي الميتالغوي ما ينبّهنا، مرّة أخرى ومن زاوية جديدة نسبيًا، إلى اتّساع حيّز النفي. والجديد في هذا الاتّساع أنّه بقدر ما يتسلّط على المكوّنات الظاهرة في القول فهو يتسلّط كذلك على مكوّناته المضمرة سواء أكانت اقتضاء أم استلزامًا خطابيًا ويتسلّط على عناصر جزئيّة من مادّة القول النحويّة. غير أنّ هذا لا يبرّر مرّة أخرى الخروج بالواسم الواحد إلى أكثر من معنى.

وإذا سلّمنا مع هورن، من جهة أخرى، بأولويّة النّفي الوصفي. فإنّ هذه الأولويّة مشكوك فيها على ما لاحظ بنفسه وحسب ما ذكر من دراسات حول الاكتساب اللّغوي (Horn، 1989، الفصل 3). فمن الناحية الانطولوجية تثبت الدراسات النفسيّة أن النفي

يبدأ رفضا وصدًّا لدى الصبيان ثم يتطوّر إلى نفي قائم على وظيفة الصدق. غير أن النماذج المنطقيّة رسّخت عكس هذا المسار النفسي. ومهما يكن من أمر هذه الأولويّة فإنّ بساطة "النفي الوصفي" تفتقر إلى الكفاية النفسيّة. والسبب في ظنّنا نصوغه بغير لغة علماء النفس: لا وجود إلا لنفي واحد له خصائص ترديد كلام مخاطب متصوّر أو حقيقي وردّه. وسواء أسمينا هذا النفي الأصلي نفيًا جداليًّا، على ما يذهب إليه دكرو أو نفيًا ميتالغويًّا على ما يذهب إليه هورن أو أسميناه ببساطة النفي (بدلالة اللام على الاستغراق) فإن خصائص النفي واحدة.

والمشكلة في أنّ وصفه وصفًا كافيًا يتطلّب مواجهة ما فيه من إبهام وما يترتّب عن هذا الابهام من احتمالات في تحديد العنصر المنفيّ وما يحتاج إليه ضبط المنفيّ من تنظيم وترتيب.

الفصل الثاني

«توحيد» النفي

«النظم والترتيب في الكلام (...)

عمل يعمله مؤلِّف الكلام في معاني الكلم (...)

وهو بما يصنع في سبيل من يأخذ الأصباغ المختلفة

فيتوخّى فيها ترتيباً تحدث عنه ضروب من النقش والوشي»

الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 359

1. مسألة توحيد النفي

عرضنا في الفصل السابق التصوّرين الأساسيين في تفريع النفي إلى صنفين أو ثلاثة. وهو تفريع يمكن أن نجد له أسسا إعرابية تتصل بالمواقع التي يظهر فيها حرف النفي وهي تنحصر في موقعين إمّا رأس الجملة وإمّا مركّب من الجملة. وهذا الوصف غير دقيق كما سنبيّن بما أن بعض النفي يكون في رأس جملة ولكن الجملة المنفية كلّها تقع صلة موصول ممّا يجعلها نفيًا للمكوّن. ويمكن أن نجد للتفريع أسسا دلالية على اعتبار أن نفي المحمول أو النسبة الإسنادية يفيد مالا يفيده نفي الاسم. وهو تصنيف غير دقيق كذلك بما أن الاحتمالات الرياضية للنفي تفترض إمكان نفي أي نسبة مهما كانت وصفية أو إضافية وليس النسبة الاسنادية فحسب. ويمكن أن نجد لتفريع النفي أسسا في الاستعمال والتداول بما أن النفي يتنوّع بتنوّع المقصد من إنشائه والوظائف التي يضطلع بها القول المنفي وهو ما يرتبط بالعلاقات الممكنة بين القول المنفي والكون واعتقاد المتكلّم. إلاّ أن هذا التفريع إذ يرى الاختلافات يغفل عن أمْر بسيط جدًا مفاده أنّنا أمام معنى واحد هو النفي قد تتعدّد المقاصد منه مقاليا ومقاميا ولكنه يظلّ هو هو.

ولسنا نزعم أن ما في هذه التصنيفات خاطئ، ففيه كثير من الظواهر التي لولا اجتهاد الباحثين لما تفطّنا إليها ولكن اعتراضنا على هذا التصنيف يستند إلى مبدإ بسيط جدًا مفاده أن الألفاظ لا تتزايد ويعني في قضية الحال أن حروف النفي لا تتعدّد معانيها وأنّ المعاني لا تتزايد بتكثير معاني الألفاظ بل تتزايد بالنّظم والتأليف. لذلك فشأن لفظ النفي شأن بقيّة الألفاظ لا تتزايد وما الصور المختلفة التي لاحظها الباحثون إلا ضروب من النظم لا تعني أنّ لفظ النفي تعدّد بقدر ما تعني أنّ لفظ النفي حافظ على معناه واستعمل في ضرب من التأليف والتركيب جعله يبدو على معنى غير

معناه الأصلي. فالنفي في ذلك كلفظ "الأسد" عندما يكون في استعارة. فإمّا أن نرى "أسدًا" واحدًا له مدلول واحد ولكنّه في الاستعمال الاستعاري يدلّ على الأسد الحقيقيّ بلفظه ويدلّ بالتركيب فيه على الشجاعة. وإمّا أن نرى "أسدين" منذ المدخل المعجمي أحدهما حقيقي يطابق لفظه معناه والأخر يدلّ على غير معناه الحقيقي.

وسنقدّم في هذا الفصل بعض ما يجلو هذه المسألة، في ما نقدّر. فمن ناحية نجد مقترحات دلالية منطقيّة وتداوليّة لتوحيد النفي، نقول في شأنها من الآن إنّها كمن يلغي إمكان استعمال "الأسد" في مقال مجازي أو كمن يبحث عن وحدة شكلية للنفي بعد أن جُعل ضروبا وشُعبا كثيرة. ونقدّم من ناحية أخرى تصوّرنا لوحدة النفي وهو تصوّر يستند إلى أمرين اثنين أولهما البنية العامليّة وثانيهما انشداد القول إلى عمل لغوي واحد.

2. مقترحات لتوحيد النفي

نعرض في هذه الفقرة ثلاثة مقترحات أولها لفريغه (Frege, 1971) وأساسه إرجاع النفي إلى الإثبات وثانيهما لبعض دارسي الدلالة (Kempson، 1975، و Gazdar، 1979) دراسة منطقية تداولية تقوم على عدم تكثير دلالات الحروف والعمل على صياغة حلول تداولية تستند إلى حكم المحادثة لما يبدو تعدّدًا في المعنى. وثالثهما مقترح موشلار الذي صنّف النفي، عمليًا، إلى ثمانية أصناف ثم أراد إرجاعه إلى مخطّط استدلالي واحد.

1.2 . مقترح فريغه: توحيد النفي بإرجاعه إلى الإثبات

يبدو تصوّر فريغه (Frege،1971، ص ص 215/170) للعلاقة بين النفي والإثبات عمومًا وللنفي على وجه الخصوص مخالفًا للتقاليد المنطقية (الأرسطية) ومفاد هذا التصوّر أنّ الاثبات والنفي يجتمعان عنده في عبارة واحدة هي الحكم على وجه يمنع جعل النفي مقابلا للإثبات.

ويطرح فريغه مجموعة من التساؤلات الأساسية لبيان تصوّره:

- أ - هل يوجد ضربان من الحكم في النفي والاثبات؟

- ب - هل النفي جزء من الحكم أم جزء من الفكرة التي يفترضها الحكم؟

- ج - متى يوجد التقابل بين فكرتين؟

ومن البيّن أنّ في كلام فريغه ما يحتاج إلى تدقيقات في المفاهيم التي يستعملها. فالفكرة عنده هي ما يمكن أن نسأل عن صدقه أو كذبه (Frege، 1971، ص 173) مع التنبيه إلى أنها، تكون تامّة التركيب والأجزاء وتكون صادقة حتى قبل إدراكها (ص 205) والحكم هو ما يكون صادقا أو كاذبا بحسب المناطقة ولكنه يوافق عند فريغه الفكرة لا من حيث إدراكها بل من حيث الاعتراف بصدقها. لذلك فبين الفكرة والحكم علاقة وثيقة. فعند الحكم يتم الاعتراف بصدق فكرة مّا وهذا الاعتراف في حدّ ذاته هو الحكم (ص 21، هامش 1).

لكن ولئن كانت الصيغة التي يتم بها التعبير عن الحكم هي القضية الاثباتية فإن الفكرة يمكن التعبير عنها دون الحكم عليها أي دون الاعتراف بصدقها. وهذه الحالة التي تبدو غريبة نجدها في الاستفهام مثلا.

ويترتّب عن هذا إمكان عزل الحكم عن الفكرة وعزل التعبير عن صدق القضية عن التعبير عن الفكرة. والمثال الواضح عن ذلك إمكانية اشتراك استفهام ما وإثبات ما في مضمون هو الفكرة واختلافهما في الاثبات والطلب ويفضي هذا، حسب فريغه، إلى التمييز داخل القضية المثبتة بين: (1971، ص 175)

- إدراك الفكرة أو عمل التفكير
- الاعتراف بصدق الفكرة أو الحكم
- تجلّي هذا الحكم أي الاثبات.

أما داخل الاستفهام فيميز فريغه (1971، ص 196) بين:

- طلب الحكم
- المضمون (الفكرة) موضوع الحكم أو "معنى القضية المستفهم عنها".

ولعلّ في الربط بين الاستفهام والاجابة الممكنة عليه ما يفسّر العلاقة بين النفي لاثبات في تصوّر فريغه.

فلمّا كان الاستفهام يمثّل طلبَ تعرّفٍ على صدق فكرة مّا أو دحضها فإن الإجابة غي أن تكون واضحة لا لبس فيها.

وهذه الإجابة سواء كانت موجبة أو سالبة ستكون إثباتًا قائما على حكم (ص 1!) والفرق بينهما أن الإجابة الإثباتية عن استفهام مّا تدلّ على أن معناه هو الفكرة. ا الاجابة المنفية فتدلّ على أن معنى الاستفهام ليس فكرة.

وهنا إشكال يتطلّب توضيحا. فالمجيب، مثبتا أم نافيا، يحتاج إلى إدراك معنى القضية المستفهم عنها وهذا المعنى لا يمكنه أن يكون فكرة لأن وجود الفكرة رهين وجودها صادقةً. ومن هنا يتضح أن "الفكرة" في الاستفهام ممّا يقتضيه التعبير لأنها ليست فيه صادقة. فما يقع عند الاستفهام إنما هو إدراك فكرة مّا دون الحكم بصدقها (ص 198/197).

وعند هذا الحدّ يُبرز فريغه أنّ من الأسئلة ما يطرح وهو يتطلّب عند فحص الصدق إجابة سالبة «فيجب أن يكون من الممكن لعدّة أفراد يسمعون نفس القضية المستفهم عنها أن يدركوا نفس المعنى ويعترفوا بكذبه» (Frege، 1971، ص 199).

ولتوضيح هذه المعطيات المبدئية في تصوّر فريغه نقدّم مثالا من الأمثلة التي ضربها:

(1) هل أضرم المتهم النار عن عمد في البيت؟

لنفترض أن الاجابة ينبغي أن تكون سالبة لأن المتهم لم يضرم النار في البيت متعمّدًا «فكيف يمكننا قول(ها) في قضية إثباتية» (ص 207)؟

يجيب فريغه بحسب افتراضين ممكنين:

الأول، أن التعبير عن الانكار أو الدحض، على افتراض أنه حكم مخصوص مختلف عن الاثبات، يجب أن يوافق ضربًا مخصوصًا من الاثبات.

وهذا الضرب المخصوص هو استعمال عبارة من قبيل "من الخطإ أن.." أو "من الكذب أنّ.."("il est faux que...") بحيث تكون الاجابة عن (1) هي:

(2) من الكذب أن يكون المتهم قد أضرم النار عن عمد في البيت.

الثاني، أن التعبير عن الانكار أو الدحض، على افتراض وجود طريقة واحدة في الحكم، سيكون ذا قيمة إثباتية ومثاله:

(3) المتهم لم يضرم النار عن عمد في البيت.

ولا يخفى أن الافتراض الأوّل يقوم على ترجمة حرف النفي إلى مدلوله الإحالي الموجب أما الافتراض الثاني فالوجه فيه حسب فريغه هو اعتبار واسمات النفي جزءا من التعبير عن الفكرة. وإذا استحضرنا أن الفكرة عنده هي ما يعترف بصدقه وأن هذا الاعتراف هو الحكم عينه فإن الفكرة التي يمثل النفي جزءًا منها تمثل حكمًا.

بيد أنّ فريغه يتخلّى عن الافتراض الأول القائم على ترجمة حرف النفي إلى تعبير موجب عنه لأسباب نظرية وأخرى إجرائية [1].

أما الأسباب النظرية فتتمثل في كون افتراض طريقتين في الحكم يتطلّب أوّلا إثباتا للموافقة وثانيا إثباتا آخر للمخالفة لا ينفصم عن عبارة "من الكذب "أن" أو "من الخطإ أن.." ويتطلّب ثالثا قول حروف النفي في القضايا دون إثباتها.

أما الأسباب الإجرائية فيمثّل لها فريغه ببنية الشرط وما تستلزمه من استدلالات. فقولك (4) غير قابل للترجمة إلى (5):

(4) إن لم يكن المتهم في برلين عند وقوع جريمة القتل فإنه لم يرتكب الجريمة.

(5) * من الكذب أن يكون المتهم في برلين عند وقوع جريمة القتل...

بما أن الصيغة (4) ستكون ذات قيمة إثباتية والحال أن المقدّم والتالي في صيغة الشرط لا يقالان على أنهما صادقان من ذلك أن قانون العكس (contraposition) يفترض إمكانية جعل نقيض الشرط تاليا ونقيض التالي شرطا دون المساس بصدق القضية فييسّر لنا الانتقال من (7) إلى (8):

(7) إذا كان زيد أكبر من عمرو فإن زيدًا أكبر من خالد

(8) إذا لم يكن زيد أكبر من خالد فإنّ زيدًا ليس أكبر من عمرو

ولهذا تأثير بالغ في الاستدلالات الممكنة ومدى صلاحيّتها.

والذي قاد فريغه إلى التخلّي عن افتراض وجود طريقتين للحكم هو بحثه عن اقتصاد أكبر في العناصر المنطقية الأولية وما يعبّر عنها لغويا والحرص على تحليل أشدّ نفاذًا يمكّن من فهم أوضح (ص 209). لهذا فإن افتراض وجود طريقة واحدة في الحكم لا يتطلّب إلا وجود (1) الإثبات و (2) لفظ النفي.

ويعني الاقتصاد في التعبير عن الأفكار، في نهاية الأمر، الاقتصاد في قوانين الاستدلال. «فلكل فكرة توجد فكرة أخرى تناقضها (ولنا أن نقول أيضا فكرة تقابلها) بحيث يقال عن فكرة ما إنها كاذبة عندما يقال عن الفكرة المناقضة لها إنها صادقة. والقضية المعبّرة عن الفكرة المناقضة تبنى انطلاقا من التعبير عن الفكرة الأصلية وبواسطة كلمة النفي» (Frege، 1971، ص 209 وما يوجد بين قوسين هو الهامش 1 من نفس الصفحة).

غير أن السؤال الأساسي الذي يحتاج إلى إجابة هو: كيف يمكن تمثيل النفي باعتباره تركيبا بين فكرة أصلية وحرف نفي؟

ينبّه فريغه إلى أن عبارة "التركيب" وما تقتضيه من "أجزاء" و "كل" قد توحي بغير ما يقصد إليه. فلا تحتاج الفكرة عنده إلى أي متمم "فهي كل تامّ" (ص 212) في حين أن النفي ناقص يفتقر إلى فكرة تتمّمه. وإذا اعتبرناهما عنصرين فإن العلاقة بينهما هي علاقة تكميل. ويقترح فريغه لذلك تمثيلا لغويا أساسه، في أبنية العربية، النسبة الاضافية المعنوية سواء بالتصريح بمعنى حرف النسبة «نفي لـ...» أو عدمه «نفي...». فقولك «ليس زيدٌ طويلا» يناقض الفكرة "زيد طويل" وهو ما يعبّر عنه تمثيل فريغه «فكرة "ليس زيد طويلا"» هي نفي لفكرة "زيد طويل" أما النفي بأل التعريف فهو التعبير المناسب عن كون "نفي..." والفكرة المتمّمة لها يمثلان فكرة. وهذا ما يعني أن «نفي فكرة ما هو إذن بدوره فكرة ويمكن له أن يُستعمل ثانية لتتميم نفي ما» (ص 211).

وبالعودة إلى التساؤلات التي ذكرناها في بداية هذه الفقرة فإن مقترحات فريغه في شأنها واضحة وملخّصُها:

- أ - يوجد ضرب واحد من الحكم يشمل النفي والاثبات

- ب - النفي جزء من الفكرة التي يفترض الحكم وجودها

- ج - يوجد التقابل بين فكرتين عندما نكوّن بواسطة كلمة النفي والفكرة الأصلية قضيّة.

وبقطع النظر عن المشاكل اللغوية التي تثيرها الإجابتان (أ) و (ب) خصوصا فإننا ننبه إلى أن الاجابة (ج) تمثل محتوى قانون التناقض منذ أرسطو. فالفكرة الأصلية ولنمثل لها بـ "ق" وحرف النفي ولنمثل له بـ (~) يكوّنان الفكرة المناقضة لـ "ق" بحيث يكون لنا:

(9) ق ⇔ ~ ق

فصدق (ق) يلزم منه كذب (~ ق) والعكس بالعكس. ويجرّ هذا منطقيا إلى إلغاء قانون التضادّ عند فريغه بحيث لا يمكن أن يوجد المتضادان معا وأن يرتفعا معا. وهو أمرٌ منتظر بما أن جميع الأقوال أصبحت عنده إثباتية. غير أنّ لهذا التصوّر الذي تبناه فريغه استتباعات أخرى تتصل بمسائل النفي والكذب والنفي وما يسلبه من الإثبات والنفي.

فمن الأسئلة الأساسية عنده: هل إنّ الفكرة الكاذبة هي فكرة غير ذات وجود؟. تستند إجابة فريغه عن هذا السؤال إلى موقف ينظر إلى القضية الكاذبة من جهة وظيفتها في الاستدلال. يقول (Frege، 1971، ص 200) «علينا أحيانا أن نقبل بفكرة كاذبة لا على أنها صادقة ولا شكّ بل لأنه لا مناص منها: أولا باعتبارها معنًى لقضية استفهامية وثانيا حين تكون جزءا من وصل شرطي وثالثا في النفي».

ويعني هذا بالنسبة إلى النفي بالخصوص أن الحكم، أي التصديق أو التكذيب، لا يغيّر من تركيب الفكرة ولا يجعلها شيئا آخر فقد رأينا أن النفي يتركب مع الفكرة الأصلية دون أن يمسّ منها فتظلّ صادقة وهذا شأن الفكرة الكاذبة إذا دخلها النفي.

والحاصل كما يقول فريغه (ص، 202) أن «النفي لا يجعل اللافكرة فكرة كما أنه لا يجعل الفكرة لا فكرة». وذلك لأنّ القضية السالبة تعبّر شأنها شأن الموجبة عن فكرة.

ويبدو لنا أن الأساس الذي بنى عليه فريغه تصوّره لعلاقة النفي بالفكرة من جهة وبالكذب من جهة أخرى هو إرجاعه للنفي إلى الاثبات بحيث يكون لنا إثبات موجب وإثبات سالب (رغم أن هذا التمييز عند فريغه خال من كل معنى وقيمة Frege، 1971، ص 204) على نحو يحافظ على وحدة الفكرة المعبّر عنها في القضية على ما يبرزه لنا استدلاله على أن النفي لا يحطّم الفكرة.

فمن المسائل الأساسية في تحليل القضايا السالبة مسألة ما إذا كان النفي يهشّم أجزاء القضية. فلما كانت القضية مركبة من أجزاء فإن تحطيمها يعني تحليل الكل إلى أجزائه. ويشبه فريغه هذا التصوّر بقضية مكتوبة على ورقة تقطع إربا إربا بالمقصّ على نحو يجعل كل قطعة تحمل عبارة من العبارات التي تؤدّي الفكرة وإذا ألقينا بها للريح انعدم التركيب. ويعترض فريغه على هذا الفهم لوظيفة النفي من جهتين: الأولى أن حرف النفي مدرج ضمن ترتيب للكلمات لم يتغيّر ويمكن التعرّف فيه على الفكرة الأصلية بما يعني أن النفي لا يغير من ترتيب القضية. ويضرب على هذا مثل النفي المزدوج (ص 202):

(10) جبل بوقرنين أعلى من الهملايا

(11) جبل بوقرنين ليس أعلى من الهملايا

(12) ليس يصدق أن جبل بوقرنين ليس أعلى من الهملايا

وإذا افترضنا أن (11) تهشم الفكرة الموجودة في (10) فلا يبقى منها إلا الحطام فعلينا أن نقبل بأن يكون النفي الثاني في (12) سيفا قادرا على تثبيت ما كان قد قطع من أعضاء (ص 202).

أما الجهة الثانية فهي تحديد ما يفصله النفي . فهو لا يحطم أجزاء الفكرة أو أجزاء القضية بما "أن بنية الفكرة توافق تركيب القضية" (ص 201) وهو لا يهشم أشياء العالم الخارجي فهي بمنأى عن النفي ولا تأثير له عليها ولا التمثّلات المرتبطة بالعالم النفسي للنافي لأنها ذاتية لا يمكن أن تكون أساسا للحكم وقد نبّه فريغه إلى أن فكرة التحطيم في مقابلتها للبناء تعود إلى التصوّر الشائع القائل بأن الحكم إنشاء لترتيب وعلاقات داخل الفكرة. في حين أن موقفه هو يقول بأن وحدة أجزاء الفكرة سابقة للحكم بما أن الإنسان يقوم بعمليتين مختلفتين هما من ناحية إدراك الفكرة وهي صادقة حتى قبل إدراكها ومن ناحية أخرى الاعتراف بصدقها (Frege، 1971، ص 205 - 206).

وعند هذا الحدّ من التحليل يجذّر فريغه تصوّره "لاثباتية النفي" إن صحّ التعبير، برفضه للتمييز بين حكم موجب وحكم سالب أو بعبارته هو بين أفكار موجبة وأخرى سالبة فهو "تمييز أقلّ ما يقال عنه إنه بلا نفع في المنطق" (ص 203). ويدلّك على هذا، حسب فريغه، أنه يعسر عليك أن تميز الفكرة السالبة من الفكرة الموجبة في القضايا التالية:

(13) المسيح غير مائت

(14) المسيح يعيش أبدًا

(15) ليس المسيح غير مائت

(16) المسيح مائت

(17) لا يعيش المسيح أبدًا

ومن أدلّة فريغه أيضا أن النفي لا يتسلّط، كما هو معلوم، على الفعل (أو الكلمة بعبارة المنطق الأرسطي) حيث يوجد المحمول فحسب بل قد يكون جزءا من الموضوع في مثل قولك «لا إنسان (أو لا أحد) يتجاوز المائة عام». ويستخلص من ذلك: «قد يرد النفي على نحو أو آخر في قضية دون أن تكون الفكرة مع ذلك فكرة سالبة» (ص 204).

نتبّه هنا إلى أننا اكتفينا بعرض فكرة فريغه ولا نخفي أننا لم نفهم أدلته ولم نتبين كيف أمكنه أن يصل من تساؤلاته حول القضايا (13 - 17) إلى النتيجة التي نقلناها في الشاهد أعلاه. وأقصى ما نقدر عليه لتمشية كلامه أمران: أولهما أننا لم نتخلص في قراءتنا لفريغه من حدوسنا اللغوية واللغه عنده «لا تقدّم أيّ عون ثابت للمسائل المنطقية» وثانيهما، وهو الأهمّ، أن ما يفسّر موقف فريغه هو تصوّره لعلاقة حرف النفي بالفكرة الأصلية. ففي الأمثلة (13 - 17) نجد قضايا موجبة (وهي 14 و 16) وأخرى سالبة بسيطة (وهي 17) وثالثة موجبة معدولة (وهي 13) ورابعة سالبة معدولة (وهي 15).إذا استعملنا مصطلحات المنطق الأرسطي. وعلاوة على ما تثيره من مشاكل ضمن التصوّر الأرسطي نفسه فإن فريغه يعرض عنها تماما لأن موقفه من النفي قائم على رفض فكرة كون النفي يصيب كلمة من القضية. فما ينفى فعلا عنده إنّما هو مضمون القضية برمّته.

لذلك فأن تنفي يعني عنده أن "تنتج قضية تناقضُ الفكرةُ فيها فكرةَ القضية الأصلية" (Frege، 1971، ص 210). وهو ما يبرز في قولك "هذا الرجل غير معروف" والمثال لفريغه، باعتبارها تقول: إن فكرة "هذا الرجل معروف" كاذبة. ومن الغريب أن هذا التناول القائم على منطق القضايا لم يمنع فريغه من القول "لا أنفي أن يكون النفي أحيانا منحصرًا في جزء من القضية" (ص 210) وهي عبارة لا تخلو، في تقديرنا، من غموض: أيقصد بذلك القبول بوجود ضرب من النفي يتسلّط على القضية كلها وضرب آخر يمكن أن يتسلّط فيه على جزء (أو حدّ أو لفظ) منها؟ أم يقصد أنّ حالة نفي جزء من القضية لا يغيّر من الأمر شيئا بما أنها تظل الفكرة فيها مناقضة للفكرة الموجودة في القضية الأصلية؟

أمّا القصد الممكن الأول فلا نراه موافقا لتصوّر فريغه كله وأمّا القصد الممكن الثاني فعلاوة على ما يطرحه التسليم به من قضايا في الاستدلال والانتقال من فكرة إلى فكرة فإنه لا يوافق بناء فريغه لمنطق القضايا.

وإذا صحّ فهمنا لمقال فريغه فهو يعني أنّه وحّد النفي فعلا ولكن هذا التوحيد كان بتجاهل خصائصه التي تميّزه عن الإثبات وبنفي وجوده عمليًا بما أنه أدرجه ضمن الحكم والحكم هو الإثبات الذي يقتضي الاعتراف بصدق القضية. واستنادًا إلى هذا فإنّ موقف فريغه يندرج كما لاحظ هورن (1989، ص ص 73 - 79) ضمن تيّار لا يقول بأنّ النفي عمل لغويّ وهو أمرٌ منتظر من منطقيّ.

فإذا اتّفقنا على أنّ فريغه بنى تصوّره على إدخال النفي ضمن القضية واعتبار قولها هو الذي يكسبها قوّة إثباتية فإنّه يكون قد أرجع النفي إلى الإثبات ولكنه وضع

بنور نقد تصوّره. فقد نبّه، وليس له إلاّ أن يفعل ذلك، إلى أنّ النفي ناقص والفكرة تامّة. وإذا طبّقنا هذا على الإثبات، ورمزه عند فريغه هو (⊢) وجدنا الإثبات ناقصًا، كذلك متمّمه هو الفكرة وعليه قياس بقيّة ما نسمّيه اليوم بالقوى الإنشائية. ولا نظنّ أن تمييزه بين الفكرة التي تكون صادقة دائما والحكم الذي هو اعتراف بصدق الفكرة، وإدراك الفكرة يمنع من هذا الفهم. ولمّا كان النفي عنده شيئًا آخر غير الحكم وغير إدراك الفكرة لم يبق له إلاّ أن يكون ضمن الفكرة. فالتناظر بين الإثبات والنفي والاستفهام قائم ولا سبيل إلى نكرانه، فهو عندنا من البسائط التي ينبغي أنْ تنطلق منها النماذج لتفسيرها وتفسير تعاملها في ما بينها.

2.2. مقترحات تقوم على إعمال "موسى أكام"

من المقترحات الدلاليّة المنطقيّة القائمة على اعتبار النفي واحدا ما نشأ من نقد دلالي لالتباس النفي وبالخصوص لتمييز رسّل بين حيّز ضيق للنفي وآخر واسع.

ونذكّر هنا بأنّ رسّل (1905) اعتبر جملة من قبيل (1):

(8) ليس ملك فرنسا حكيما

جملة ملتبسة إذ تحتمل سلب المحمول عن الموضوع وتمثّل حيّزًا ضيقا للنفي وتمثيلها الرمزي في (9) وتحتمل سلب الوجود (وبالضرورة سلب العلاقة الحملية) وتمثّل حيّزًا واسعا للنفي وتمثيلها الرمزي في (10) (التمثيلان عن Gazdar، 1979، ص 64).

(9) ∃ س [ملك (س) ∧ ¬ ∃ص [ص ≠ س ∧ ملك (ص)] ∧ ¬ حكيم (س)]

(10) ¬ ∃س [ملك (س) ∧ ¬ ∃ ص [ص ≠ س ∧ ملك (ص)] ∧ حكيم (ص)]

ويعتبر النفي في (9) نفيا داخليا لوقوع السلب فيه داخل حيّز السور الوجودي بحيث أن ترجمته اللغوية هي: "يوجد ملك لفرنسا ولا يوجد شخص غيره يكون ملكا لفرنسا وملك فرنسا غير حكيم". على نحو يثبت وجود هذا الملك. أما النفي في (10) فهو نفي خارجي لا نفي يقع خارج القول المسوّر بحيث يتسلّط على الموضوع على نحو يكذب وجود ملك لفرنسا وترجمته اللغوية هي: "ليست هي حالة كون (أ) يوجد ملك لفرنسا و (ب) لا يوجد شخص غيره يكون ملكا و (ج) هو حكيم".

وهنا يبرز أمرٌ أساسي يكشف عن علاقة تصوّر رسّل هذا للنفي بمسألة الاقتضاء. فالقراءة الخارجية تجعل النفي يلغي المقتضى في حين أن القراءة الداخلية

تحافظ عليه. والقضية (8) ومقابلها الإثباتي الممكن عند رسّل قضيتان كاذبتان. وسبب ذلك أن الجملة:

(11) ملك فرنسا حكيم

تتركب من ثلاث قضايا هي:

(أ) يوجد ملك لفرنسا

و (ب) لا وجود لشخص غيره يكون ملكا لفرنسا

و (ج) هو حكيم.

وكذب إحدى القضايا يؤدّي إلى كذب القضية المركّبة كلّها.

غير أنّ ما يحتاج إلى تنبيه في زحمة تشابك المسائل بين ضروب النفي والاقتضاء هو أن النفي عند رسّل يظلّ عاملا منطقيا ثنائي القيمة والمشكلة الوحيدة التي يثيرها هي التباسه من حيث مداه وحيّزه.

ويصبح الأمر مشكلا حقّا، بالنسبة إلى التصوّرات المنطقية الثنائية القيمة ابتداء من نقد ستراوسن (1977) لرسّل وما تفرّع عن هذا الموقف من تصوّرات.

فستراوسن لا يعتبر (8) ملتبسة ويقتصر على شيء قريب من تمثيلها (9) أي النفي الداخلي ذي الحيّز الضيق. وتعبيره اللغوي حسب ستراوسن هو:

(12) ملك فرنسا غير حكيم

ووجه الخلاف الأساسي في نقد ستراوسن لرسّل هو أن (8) عنده ليست صادقة ولا كاذبة إذا كان مقتضاها الوجودي («يوجد ملك لفرنسا») كاذبا.

وقد ولّد موقف ستراوسن هذا تصوّرين أساسيين: يذهب أحدهما (Keenan) إلى قيمة ثالثة تضاف إلى الصدق والكذب وهي قيمة الحياد ويذهب الآخر (Van Fraasen) إلى الخلوّ من قيمة الصدق (Truth-value gap).

وقد أدّى هذا، حسب قزدار (Gazdar، 1979، ص 65) إلى التمييز بين ثلاثة أنواع لعامل النفي يجملها في ما يلي:

(13) ن$_1$ ق صادقة إذا (أي إذا وفقط إذا) كانت ق كاذبة ويكون كاذبا في ما عدا ذلك

(14) ن$_2$ ق صادقة إذا كانت ق كاذبة وتكون كاذبة إذا كانت ق كاذبة

(15) ن$_3$ ق صادقة إذا كانت ق غير صادقة وتكون كاذبة في ما عدا ذلك.

وهذا ما يجعل للنفي ثلاثة ألواح للصدق مختلفة. أولها يوافق عامل النفي المنطقي بحيث يكون صدق الموجبة مستلزما لكذب السالبة والعكس بالعكس (عن Kempson،1975، ص 95)[2].

(16)

ق	— ق
ص	ك
ك	ص
— (ص V ك)	— (ص V ك)

وقد ربطت كامبسن هذا اللوح بما يسمّى في استعمالات اللغويين النفي الوصفي ويوافق مايعرف بالنفي الداخلي.

واللوحان الثاني والثالث يتّصلان بالنفي الخارجي ورمزه عند كامبسن (   ) وهو أعسر تحديدًا لذلك نجد له مقترحين:

(17)

ق	¬ ق
ص	ك
ك	ك
— (ص V ك)	ص

(18)

ق	¬ ق
ص	ك
ك	ص
— (ص V ك)	ص

وما يجمع اللوحين والتعريفين للنفي الخارجي أنهما يتنافيان مع اللوح المنطقي النموذجي ويمثّلان تعريفين يعتمدهما اللغويون للتمييز بين الدحض والانكار (¬ ق) (أو النفي الخارجي) والنفي الوصفي أو الداخلي (— ق).

فالقول (19):

(19) لم يأسف زيد لمرض ليلى

يصدق بشرطين منفصلين: إمّا ألا تكون ليلى موجودة (وهو الدحض الموافق لـ (¬ ق)) وإما أن يكون زيد لم يأسف عليها (وهو النفي الداخلي الموافق لـ (— ق)).

ومشكلة هذه التصوّرات، حسب كامبسن أنها تفترض التباسا في النفي دون أن تقدّم الدليل على أن للنفي مثل هذا التوزيع الحرّ (Kempson، 1975، ص 96). فلا يمكن ألا يكون بين (¬) و (ـــ) علاقة. ففي حين يبرز ما تستأنف به الجملة المنفية من نفي للمقتضى الوجودي أننا أمام نفي دحض خارجي:

(20) لم تقع عينا زيد على ملكة سبأ لأنه لا وجود لهذا الشخص

فإن ما يشبه هذه الجملة (20) يظلّ متردّدا بين نفي للدحض وآخر للوصف كما هو الشأن في (21):

(21) لم تقع عينا زيد على ملكة سبأ لأنها لم تحضر الحفل

ووجه اللبس الممكن أن النفي الذي جيء به للتعليل يحتمل بدوره نفيا للمقتضى. وما يستنتج من ذلك أن العامل (¬) يشمل، حسب كامبسن، «مفهوم الردّ (أو الدحض) ولذلك له قيمة تفسيرية مستقلّة تماما عن عامل النفي الوصفي» (ص 97) وما تلمّح إليه كامبسن هو أنّ هذه القسمة لا أساس لها اختباريا. أمّا نظريا فإن تبعات القول بوجود عامل للردّ والدحض في اللغة الطبيعية ينضاف إلى العامل المنطقي خطيرة.

فمما يترتّب عن ذلك إمكانية وجود أكثر من طريقة من طرق اللبس في كل جملة. وتستدلّ كامبسن على فكرتها هذه باستعمال جملة إثباتية للردّ والدحض (Kempson،1975، ص 97).

(22) (أ) لم ينجح زيد في الامتحان

(ب) نجح زيد في الامتحان

و (ب) المثبتة جملة تدحض صدق القول (أ) وتردّ عليه. وإذا سلّمنا بأن (¬ق) في اللغة تمثّل الردّ والدحض فإن القول (22 ب) ينبغي وصفه دلاليا كما يلي:

(23) ¬ (ـــ (زيد نجح في الامتحان))

ولكن إذا انقلبت المحاورة عنادًا بحيث يصرّ المتكلّم (أ) على أن زيدًا لم ينجح فيردّ على قول (ب) زيد نجح (مع تواصل العناد) فإننا نتحصّل على شيء شبيه بما نجده في (24) و (25):

(24) ¬ (¬ (ـــ (زيد نجح في الامتحان)))

(25) ¬ (¬ (ـــ (ـــ (نجح زيد في الامتحان))))

ومن البيّن أن إنكار قول منفي مختلف عن الردّ على إنكار قول مثبت وهما مختلفان عن إثبات قول موجب (Kempson، 1975،ص 98).

ونلاحظ أن موقف كامبسن من اللبس الدلالي في النفي يستند إلى الاستدلال على عدم قيامه على ساق. فاللغة لا تحتاج إلى منطق خاص وهي كذلك لا تحتاج إلى منطق متعدّد القيم. فيكفي عندها المنطق الثنائي لتحليل اللغة الطبيعية (Kempson،1975، ص 100). وهذا التصوّر المبدئي هو الذي قادها إلى اعتبار الاقتضاء علاقة دلالية لا تختلف في اللغة الطبيعية عن علاقة اللزوم أو الاستلزام (entailment) وإلى اعتبار النفي الوحيد هو النفي المنطقي.

وفي نفس هذا السياق يقدّم قزدار (Gazdar،1979) حججا أخرى على أن النفي الذي نجده في اللغة الطبيعية هو نفس النفي المنطقي.

ولكن هل تساوي (¬) المجموعة {لا، ne, not}؟

إن الموقف الدلالي لا يفصل بين النفي والعوامل المنطقية الأخرى كالشرط والوصل والفصل فهي أكثر تجريداً ولا يمكن النظر إليها إلا بعين الدلالة الخالصة لا بعين الأوضاع اللغوية المخصوصة. لذلك فإن الرمز (¬) لا يمكن أن يعرّف ويحدّد بأيّ تشكّل لفظي للنفي في أي لغة من اللغات الطبيعية بل هو يتحدّد حسب قزدار (Gazdar، 1979،ص 64) «بعنصر من البنية العميقة، أو التمثيل الدلالي». غير أن العلاقة بين النفيين المنطقي واللغوي وإن كانت تقوم على إعلاء النفي المنطقي، لشدّة تجريده، فإنها تقوم من جهة أخرى على افتراض أن النفي اللغوي محدّد بالنفي المنطقي. ومادامت الحجج القوية على التمييز بينهما منعدمة فإن النفيين لا يمثّلان إلا ظاهرة واحدة موحّدة.

إلا أن هذا الموقف التوحيدي لا يمكن لمنطقي مثل رسّل أن يعترض عليه ولكنه، في الآن نفسه، يقول بوجود نفي داخلي وآخر خارجي يميّز اللغة الطبيعية.

ويحتجّ قزدار (ص ص 65 - 66) على مثل هذا الفهم للنفي بأن اللغات الطبيعية لا تمتلك نوعين أو أكثر من واسمات النفي على نحو يبيّن اللبس الدلالي الذي عرضه رسّل في التمثيلين الدلاليين (9) و (10) ويزيله[3]. وهذه الإجابة المبدئية يزيدها قزدار تدقيقا على نحو يجعل النفي في (8) مثلا عاملا منطقيا ثنائي القيمة يدخل على الجملة كلّها وله بالتّبع حيّز واسع. فالشكل المنطقي لـ (8) هو ما يوجد في (10) أعلاه.

وننبّه هنا إلى أن موقف قزدار هذا يقوم على إقصاء ظاهرتين أساسيتين: الأولى إمكانية الحيّز الضيق وما يوافقه من تمثيل دلالي يكون فيه النفي واقعا في حيّز السور

الوجودي على ما يبرز في (9) أعلاه. وهو موقف لا نجد له علّة معقولة إذا استثنينا ما يقتضيه منطق القضايا من دخول النفي على القضية. وهذا في تقديرنا غير كاف. والثانية تجاهل ما يسمّيه المناطقة العرب بالنفي المعدول. فقد اكتفى في هامش (Gazdar، 1979،ص 66) بالاشارة إلى أن نقاشه لا يشمل الموجبة المعدولة.

وإذا دقّقنا فإن توحيد النفي عند قزدار قام على إلغاء مشكلتين أساسيتين من المشاكل التي جعلت النفي ملتبسا. فهو يتجاهل الحيّز الضيق للنفي بما يعني أنه تجاهل الحالة التي يكون فيها الموضوع معدوما بعبارة المنطق الأرسطي أي كذب المقتضى في حين أنّ هذه الحالة، على ما نعلم، هي التي أدّت إلى التفكير في منطق غير ثنائي القيم.

أمّا تجاهل النفي المعدول فيعني تجاهل أكثر أنواع النفي بداهة وهي أن يتسلّط النفي على المحمول فيتولّد من نفي المحمول نقيض المحمول. أو ما عبّرنا عنه بتضييق حيّز النفي. وهذا التجاهل يجعل النفي محتملا لجميع الإمكانات دون أن يخصّص أيّا منها بحيث يؤدّي اختبار صيغه النفي الخارجي على ما نجده في (10) إلى إمكانية نفي جميع المكوّنات في القضية بما في ذلك مقتضياتها دون تحديد المقصود فيها بالنفي.

ولمّا استقام لقزدار إرجاع بنية النفي إلى تمثيل واحد أمكنه أن يقول بثقة: «أبسط إجابة ممكنة عن السؤال: ماهي الخصائص الدلالية للنفي في اللغة الطبيعية وأدقها هي: عامل النفي في اللغة الطبيعية هو عامل النفي المتسلّط على الجمل والمحدّد بالدلالة الثنائية الموحّدة» (Gazdar، 1979، ص 66).

ولاعيب في هذا الاختزال إلا ارتباطه بفهم آخر لوظيفة النفي في اللغة الطبيعية. فإجابة قزدار عن سؤال: لم كان للغة الطبيعية عامل نفي؟ تتلخص في أن أي لغة تخلو من عامل النفي ستكون منقوصة. والسبب هو أن النفي يصلح لتحديد عوامل وروابط أخرى فلا يمكن تحديد الفصل والوصل أو الشرط مثلا بالايجاب فحسب بل يجب إدخال النفي في الاعتبار. كما أنه من المفيد، أن نحدّد إثبات ق (⊢ ق) على أنه نفي لنفي ق (¬ ¬ ق) في حين أن العكس غير ممكن.

إلاّ أننا لسنا متأكّدين، في هذا السياق، من أن ما يتحدّث عنه قزدار هو النفي في "اللغة الطبيعية". فكلّ ما ذكره عن وظيفة النفي هنا إنّما يصلح للحساب المنطقي الذي يشتغل على دلالات بسيطة مجرّدة وصيغ تتركّب افتراضيا.

وعمومًا فإن موقفي كامبسن (1975) وقزدار (1979) موقفان يقومان على "مبدإ موسى آكّام المعدّل"(4). كما صاغه غرايس. وهو مبدأ مفاده الرغبة عن تكثير دلالات المورفيم الواحد والبحث عن حلّ تداولي له يخضع للمبادئ العامة المسيّرة للمحادثة.

وإذا أضفنا إلى ذلك إرجاع علاقة الاقتضاء الدلالي إلى العلاقة العامّة الاستلزاميّة فإنّ إمكانيّة اعتبار النفي ملتبسا تصبح منعدمة. فلا وجود لعلاقة اقتضاء دلالي ومن ثمة فإنّ التساؤل عن صدق القضية التي يكون مقتضاها معدومًا لا يمكنه أن يفضي إلى قيمة ثالثة سواء أكانت محايدة أم فارغة من قيمة الصدق. وبهذا يخرج النفي عن الالتباس واحدًا موحّدًا في اللغتين الصناعيّة المنطقيّة والطبيعيّة اللغويّة.

3.2. مقترح موشلار لتوحيد النفي

ترتكز معالجة موشلار (1996) للنفي قصد توحيد النظر إليه على مقاربته بحسب مخطط استدلالي محدّد من المفروض أن ينطبق على جميع ضروب النفي التي استخرجها الدارسون قبله وبحسب تحليل إجرائي يفترض أنّ النفي محدّدٌ بجملة من التعليمات والتوجيهات.

ويستمدّ موشلار المخطط الاستدلالي الذي يعتمده في تحليل النفي من تحليل قايس وزويكي (Geis& Zwicky, 1971) لـ "إن" الشرطية. ومختصر تحليلهما أنّ "إن" الشرطية تنزع مقاميًا إلى أن تُؤوّلَ على أنّها تشارط على ما نجده في:

(26) إن ق ك ← إن لا–ق لا– ك

وهذا الانتقال من الشرطية إلى التشارطية يسمى عندهما «استدلالا مستدعى» (invited inference) (5). فبدل "إن ق ك" نجد "ك إذا وفقط إذا كانت ق". ومن المعلوم أن لوحي الصدق الخاصين بالشرط والتشارط لوحان مختلفان على ما نلاحظ في :

(27) (أ) لوح الشرط

ق	ض	ق ← ض
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ك	ك	ص

(ب) لوح التشارط

ق	ض	ق ↔ ض
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ك
ك	ك	ص

يفضي تطبيق لوح الصدق الخاص بالشرط إلى أمرٍ مقبول لغويا. فإذا هدّد أبٌ ابنه إن عاد بعد العاشرة ليلا بمعاقبته وإن عاد الابن قبلَ العاشرة فسيكون مطابقا للقاعدة المنطقية غير موافق لقاعدة استعمال "إن" اللغوية.

(28) إن عدت بعد العاشرة عاقبتك

(29) إن عدت قبل العاشرة عاقبتك

فحسب لوح الصدق الخاص بالشرط نجد أن كذب المقدّم (جملة الشرط) يجعل الشرط كلّه صادقا مما يتولّد عنه العقاب حتى وإن عاد قبل العاشرة (كما في 29). لذلك فإن المخاطب يؤوّل الشرط تشارطا حتى لا تصدق إلا الحالتان اللتان يشترك فيهما المقدّم والتالي (أو الشرط وجوابه) في الصدق أو الكذب.

والمهمّ من هذا أن معالجة القول المنفي لا - ق يفرض مقام تأويل يتكوّن من فرضيّة مقاميّة ذات الصيغة إن ق ك.

والمهمّ من هذا في تحليل موشلار للنفي أنّ:

(أ) الأقوال المنفية لا - ق تفرض تحليلا يأخذ بعين الاعتبار فرضيّة مقاميّة تتخذ صورة الشرط (إنْ ق فـ ك)

(ب) وهذا الشرط إن كان فيه المقدّم (ق) منفيا استلزمنا تداوليا نفي التالي (لا - ك) على ما تبيّن الصياغة التالية:

(30) **المعطى:** لا - ق

إن ق ك

الحاصل: لا - ك

ويقدّر موشلار أن هذا المخطط العام القائم من جهة على افتراض بنية شرطية مكوّناها مثبتان ومن جهة أخرى على افتراض أن نفي المقدّم يؤدّي إلى نفي التالي، مخطط ينطبق على جميع ضروب النفي سواء أكان نفيا وصفيا أم جداليا أم ميتالغويا تُنفى فيه القوّة اللاقولية أو يُلغى فيه المقتضى أو الاستلزام التخاطبي أو عملية القول على ما يبرز في تلخيصنا للأمثلة التي حلّلها مكتفين منها بنماذج مما يعتبر "حالات صعبة" في النفي.

والمثال الأول الذي نقدّمه (أي 31) يعتبر من أمثلة النفي الجدالي الذي يؤدّي وظيفة تصحيح قول سابق. وهو تصحيح يخفّض الصفة المنفية. وله نظير في النفي الميتالغوي يؤدّي وظيفة الترفيع في الصفة المنفية وإعلائها (المثال 32):

(31) ليس زيد كبيرًا. إنه صغير

(32) ليس زيد كبيرًا. إنه ضخم

ويجري المخطط الاستدلالي المذكور في (30) هنا على الوحدات المعجمية بحيث تكون (31) على النحو التالي:

(33) كبير (س، بالنسبة إلى ص) ← غير - صغير (س، بالنسبة إلى ص)

وإذا سلّمنا بهذه القاعدة فإنّ القاعدة التي أجريت في (31) للحصول على كبير لتصحيحها بصغير هي:

(34) غير - كبير (س، بالنسبة إلى ص) ← صغير (س، بالنسبة إلى ص)

وليس يعسر التكهّن بتحليل (32) ولكن في اتجاه يفضي إلى الترفيع من الصفة بدل التخفيض منها على ما نرى في:

(35) كبير (س، بالنسبة إلى ص) ← غير ضخم (س، بالنسبة إلى ص)

(36) غير - كبير (س، بالنسبة إلى ص) ← ضخم (س، بالنسبة إلى ص)

ولكن يكفي أن نقارن بين مقدّمي (34) و (36) حتى نتبيّن الطابع الاعتباطي لهاتين القاعدتين. فما الذي يجعلنا نختار هذه أو تلك في ما تُستأنف به جملة النفي؟ وقد نبّه موشلار (Moeschler، 1996، ص 140) إلى هذه المشكلة واقترح مبادئ أخرى للخروج من هذا الاشكال لا نعرضها هنا لأنّها، في نظرنا، لا تفسّر شيئًا. فهي لا تمنع كما لاحظ موشلار نفسه من وجود قاعدة قد توضع لغرض ما في سياق مخصوص مثل:

(37) كبير (س، بالنسبة إلى ص) ← غير ضئيل (س، بالنسبة إلى ص)

وهذا ما يضعف من مقدرة مثل هذه القواعد على التكهّن بالمقصود من النفي. غير أن لنا على هذا اعتراضين أساسيين. أولهما أننا لا نرى صلة بين هذه "القواعد" المعجمية "الموضعية"، إن صحّ التعبير، وبين القاعدة العامة (30) التي قصد موشلار توحيد ضروب النفي على أساسها. فنحن هنا لسنا أمام بنية شرطية يحوّل فيها السامع الشرط إلى تشارط بسبب نفي المقدّم. ويدلّك على ذلك أن البنية العامة

للاستدلال (إن صحّ اعتباره استدلالا) في "القواعد" (31) و (34) و (32) و (36) و (37) لا تخرج عن "لا - ص ⟵ س" أو "ص ⟵ لا س" (حيث أنّ {ص، س} صفات لا قضايا). أمّا ثاني الاعتراضين فهو أنّنا نستطيع الوصول إلى احتمالات أدقّ تجمع {كبير، صغير، ضخم، ضئيل} للوصول من نفي أحد هذه العناصر إلى عنصر آخر منها إذا بنينا الأمر على حقيقة كونها تمثّل ألفاظًا تنتمي إلى حقل واحد يتصل بالألفاظ الدالّة على الحجم فنفترض أن نفي صفة منها يستلزم إمكان إثبات ما يغايرها تاركين للاستعمال المقامي اصطفاء العنصر المغاير مفترضين بناء للأزواج داخل الحقل الواحد تقوم على التضاد المعجمي بحيث يكون لنا {كبير، صغير} و {ضخم، ضئيل}.. الخ. وهذا ما يمنع وجود قاعدة مثل (37) إلاّ باعتبارها تقيم تلازمًا سياقيا بين "كبير" و "ضئيل" يفسّره انتماؤهما إلى حقل معجمي واحد.

ونلاحظ هنا أن ما قدّمناه من نقد لهذين الأنموذجين من تحليل موشلار ينطبق، مع حفظ الفوارق المتأتية من خصوصيات الأمثلة، على تحليله للنفي الميتالغوي القائم على دحض استلزام تخاطبي أو استعمال النفي للاعتراض على عملية قول. فالشكل الجامع لها غير موافق للقاعدة (30) لقيامه على تضاد ينشأ في سياق مخصوص بين عنصر موجب يُسْتَلْزَمُ منه ضدّه السالب.

غير أننا نجد لدى موشلار أنواعًا أخرى من النفي سعى إلى توحيدها وفق القاعدة (30) وهي تتعلّق بالنفي الوصفي والنفي الجدالي القائم على الاستدراك والنفي اللاقولي ونفي المقتضى.

ونعرض هنا مختصرًا لتحليل حالة إلغاء المقتضى في (38):

(38) لا آسف لموت زيد بما أنّه في صحّة جيّدة.

ومن البيّن هنا أن ما به علّل المتكلّم النفي يفضي إلى تضارب بين اقتضاء النفي لموت زيد واقتضاء التعليل لعدم موته. وهذا المثال يدعو إلى استحضار الفرضية المقامية التالية:

(38) (أ) آسف لموت زيد

(ب) - المتكلّم يأسف لـ ق

- إذا كان المتكلّم يأسف لـ ق إذن ق موجودة

وحسب قاعدة النفي المستدعى وصياغتها الخاصة بالنفي على ما ذكر موشلار في القاعدة (30) نتحصّل على:

(39) **المعطى:** لا يأسف المتكلّم لـ ق

إن كان المتكلّم يأسف لـ ق إذن ق موجودة

الحاصل: ق ليست موجودة

ولا فائدة هنا في إطالة النقاش بما أنّ كل نفي إذا طبقنا عليه، شكليا المخطط (30) سيفضي بنا إلى إلغاء المقتضى فكل ق (أي كل قضية) تقع في حيّز الفعل المنفي تكون بموجب (30) قضية منفية. وهي نتيجة غريبة جدًا. والأغرب من ذلك أن المثال المستعمل يعود إلى الدراسات التي تناولت الأفعال التي تقتضي مفعولا متحقّقا (Kiparsky & Kiparsky, 1971) لا يتغيّر صدقه سواء تسلّط عليه الاثبات أو النفي. غير أن السبب في ذلك يعود إلى تحليل موشلار نفسه. وهو تحليل من مطاعنه أنه غير وفيّ للقاعدة (30) فنحن أمام حالة يمكن تمثيلها بـ «إن ق فـ ق» بحيث أن المقدّم والتالي واحد. علاوة على أنّ واقع الأمر هو نفي ق التي يفترض أنها تال في الشرطية والتي تمثل المقتضى الكاذب. فالمعطى هو التالي المنفي لا المقدّم المنفي على ما يفترض "الاستدلال المستدعى" في الشرطية. ولسنا هنا نجادل في مدى استقامة هذا "الاستدلال" المتحرّر أكثر ممّا يجب ولكننا نقصد إلى بيان أنّ المخطط الاستدلالي الذي ذكره موشلار وعوّل عليه في توحيد النفي مخطط لم يجد ضربا من ضروب النفي ينطبق عليه بصفة واضحة ودون تعديلات تستوجبها خصوصيات الأمثلة المحلّلة.

والذي يبدو لنا من تحليل موشلار أنّه اكتفى بمفهوم عامّ جدًا للاستدلال زاده غموضا على غموض (انظر: Jayez 1988، ص 15). لذلك جاءت تحاليله بحثا موضعيا، وثيق الصلة بالأمثلة، عن ملازمات مناسبة لهذا القول أو ذاك. فجعل، صنفي النفي الأساسيين عند جلّ الدارسين أي الوصفي والميتالغوي، أصنافا ثمانية على عدد الحالات التي استخرجها الدارسون قبله وجمعها هورن في تأريخه للنفي بدل أن يوحّد ما تفرّق منها.

يستند موشلار في تحليل النفي باعتباره إجراءً إلى عمل سبربر وولسن (Sperber & Wilson، 1986 و 1990) في تقسيمهما للعبارات إلى ما يخضع لشروط الصدق و ما لا يخضع لها وإلى ما يعبّر عن مفاهيم أو متصوّرات وما يعبّر عن إجراءات. وبحسب التوليف بين هذين المدخلين في التصنيف نتحصّل على أربع إمكانيات هي:

(1) تراكيب (عبارات) مفهومية تخضع لشروط الصدق

(2) تراكيب (عبارات) مفهومية غير خاضعة لشروط الصدق

(3) تراكيب (عبارات) إجرائية خاضعة لشروط الصدق

(4) تراكيب (عبارات) إجرائية غير خاضعة لشروط الصدق.

وحسب موشلار ما يمنع النفي من أن يكون في صنف من الأصناف الخاضعة لشروط الصدق أن بعض استعمالاته لا توافقها ويقصد أساسا النفي الميتالغوي.

ولا يمثّل النفي، عنده، ما يعبّر عن مفهوم أو متصوّر لأنّ ذلك يعني إمكانية إسناده دلالة واحدة وهو ما يتعارض مع ملاحظة كثرة استعمالاته وصفيا وميتالغويا والفرق فيه أساسا بين تكذيب المحتوى القضوي وردّ إثبات سابق و"الردّ" و"التكذيب" لا يعبّران عن مفهوم واحد.

لم يتبق له إلا أن يرى في النفي "عبارة إجرائية غير خاضعة لشروط الصدق". ويعني ذلك أن عبارات النفي ليست لها دلالة معجمية وهي لا تحيل على مسمّى أو تمثيل ذهني كما هو الحال في الأسماء مثلا. والمقصود بالدلالة الإجرائية للنفي أن العبارة الدالة على النفي تتضمّن جملة من التوجيهات والتعليمات التي تمكّن السامع ومحلّل الكلام من تأويل القول وتحصيل دلالته من خلال جملة من الإجراءات لاحتساب المعنى.

نشير عرضا إلى أن المقصود مما سبق، هو بيان كون النفي، بعبارة اللغويين، حرفا دلالته في غيره والمقترح هو كيف نحدّد آلية تأويلية لضبط دلالة الحرف في علاقته بغيره؟ ومن أدلّ الأمثلة على ذلك بالنسبة إلى مستعمل العربية ضبط دلالة حروف الجر سياقيا. متى نعتبر الباء للإلصاق ومتى نعتبرها للوسيلة ومتى نعتبرها للأجليّة؟

ويفيدنا هذا التقريب في بيان أنّ المقاربة الإجرائية لا تعدو أن تكون اعترافا ضمنيا بخلوّ حروف النفي من الدلالة الاحالية. وهذا ما يجعلها، عند التحقيق، ملتبسة يزيل عنها الاستعمال المقامي اللبس. وهذا التنبيه ضروري لأن منطلق موشلار هو توحيد النظر إلى النفي وافتراض أنه خاضع لإجراء واحد ومخطط استدلالي موحّد. ويبدو لنا أنه لم يقم في حقيقة التحليل إلا بتدعيم فرضية تعدّد النفي. ويدلّنا على هذا الذي نزعم بناؤه لمشجّر إجراء النفي (Moeschler، 1996، ص 145). وهو مشجّر لا نعيد رسمه هنا ونكتفي بوصف الأساسي منه:

(أ) - يقوم المشجر على جذر هو لا ق

(ب) - تمثل كل ورقة من المشجر استعمالا من استعمالات النفي الثمانية (على حسب تحليله وفق المخطط الاستدلالي).

(ج) - يتمثل الإجراء في الانطلاق من نفي ق (أي أ) للوصول إلى القراءة المناسبة (أي ب). وإذا لم يفض مسار ما من هذه المسارات إلى القراءة المنشودة عاد المحلّل إلى جذر المشجر ليسلك مساراً آخر وهكذا دواليك حتى يبلغ مبتغاه.

(د) - كل عقدة من المشجر تمثل شرطا من شروط الاستعمال أي وصفا لخصائص المقام. كأن يكون على صورة لا ق، ق (ويقصد بها الأمثلة من قبيل س ليس ص بل ج).

(هـ) - بعد توضيح خصائص المقام تتدخل قواعد التأويل أو القيود الموضوعة على تأويل التمثيل الرمزي للقول كما في (د).

ويبيّن لنا هذا الوصف المقتضب لإجراء النفي حسب موشلار كيفية اقتران التحليل الاستدلالي الذي عرضناه في الفقرة السابقة مع التحليل على أساس التوجيهات والتعليمات المضمّنة في النفي.

ولا نناقش هنا وجاهة التحليل الإجرائي ولا مدى مناسبته للنفي دون غيره من الحروف الواسمة للقوّة الإنشائية (ونقصد بالخصوص {الهمزة، لام الأمر، لا الناهية...}). ولكننا نكتفي بالإشارة إلى أنّ مختلف الاستعمالات التي يفضي إليها إجراء النفي قد جمعت في الرسم الذي وضعه موشلار تحت ثلاثة عناوين جامعة لجملة من الاستعمالات. وهذه العناوين هي: (النفي الوصفي، النفي الميتالغوي والنفي الجدالي). ولا عيب في هذا ولكننا لا نتبيّن العلاقات بينها ولا نفهم الحركة التي تفسّر جمع كل الاستعمالات في رمز مجرّد هو "لا ق" الذي ينشر نشرا متداخلا مشوّشا في عبارات رمزية مشكوك في دقتها وتسمّى بعد ذلك بثمانية أسماء لتجمع بعد هذا النشر وتلفّ في عناوين ثلاثة.

ولا نظنّ أننا ربحنا بتحليل موشلار الاستدلالي للنفي باعتباره إجراء اقتصاداً أكبر في الوصف بما أن التصنيف الثلاثي للنفي على ما استقرّ عند دكرو (1984) عاد ثانية للظهور. والذي يفسّر هذا في تقديرنا أن المخطط الاستدلالي الذي اعتمده موشلار، علاوة على ضعفه في التعبير رمزيا وانعدام القيود الدقيقة فيه، لا يعدو أن يكون تعبيرا عن اقتضاء النفي لاثبات سابق. وقد أسماه استناداً إلى بعض مفاهيم سبربر وولسن بالفرضية المقامية. ولكن أهي بالفعل فرضية مقامية في المعنى القويّ للمقام أم أنها فرضية نظامية نحوية؟

وإذا تجاوزنا هذا نجد موشلار في اعتماده على "الاستدلال المستدعي" يحاول استيعاب ما يُستأنف به النفي أو ما يقدّمه المتكلّم بعد جملة النفي على سبيل التعليل. فعلاقة التشارط الذي أراد استيعابها لا تعدو أن تكون من جهة أولى علاقة اقتضاء النفي للإثبات كما ذكرنا ومن جهة ثانية علاقة استلزام النفي لجملة بعده. وهي الجملة التي اعتبرنا في ما سبق أنها عادة ما تمثل "تحصيلا لغير المحصّل" أي التعبير الموجب المبرز للدلالة الاحالية عن النفي باعتباره لا يحيل على الخارج إلا من خلال القول المثبت الذي يردّ عليه. غير أنّ هذا الربط الذي قام به موشلار لم يراع ما بين الإثباتين، المقتضى من النفي والمستلزم عنه، من فرق تخاطبي. فقد جمع بين صوت المخاطب (المعبّر عن المقتضى المثبت) وصوت المتكلّم النافي وقد عبّر إيجابًا عن أمر ذي صلة بنفيه.

وإذا كان أثر المخطط الاستدلالي على هذا القدر من البلبلة فإنّ بناء الضروب التي يحاول الأنموذج المعتمد توحيدها سيفشل حتما لأنه يستند أساسًا إلى ما يُربط به النفي استئنافا أو تعليلا. وهذا يعني ضمنيا وصراحة أن النفي في حدّ ذاته، وإذا فصلنا عنه ما بعده، ملتبسٌ كثيرُ الاحتمالات. وهذه الاحتمالات نفسها قد تتحقق سياقيا، إذا أردف المتكلّم نفيه بإثبات وقد لا تتحقق فتعود المسألة إلى نقطة الصفر فنجد أنفسنا حينئذ أمام المسارات الممكنة لإجراء النفي. وهي مسارات لا يمكن مبدئيا أن تدفعنا إلى ترجيح أحدها على الآخر.

ونضرب على ذلك مثالين مأخوذين من موشلار وهما المثالان (31) و (38) اللذان نعيدهما هنا للتذكير:

(31) ليس زيد كبيرًا إنه صغير

(38) لا آسف لموت زيد بما أنه في صحّة جيّدة.

وقد ذكرنا أن موشلار يعتبر (31) خاضعة لمخطط استدلالي أساسه الانتقال من "كبير" إلى "غير صغير" بحيث أن نفي كبير تعني إيجابا إثبات مقابله "صغير". ونذكر هنا بأن المثال كما صنعه موشلار هو الذي دلّ على هذا وما المخطط الاستدلالي المذكور إلا محاولة لتمثيل هذا القول وأضرابه. ولكن لو انطلقنا من "ليس زيد كبيرًا" فحسب فلا شيء يمنعنا مبدئيا من القول:

(40) ليس زيدٌ كبيرًا ولا صغيرًا بما أنّه ميت

فيكون المنفي هنا هو المقتضى الوجودي في الجملة. وهو ما قصد إلى إبرازه في المثال (38) حيث ينفي "الأسف" بما أن المأسوف عليه معدوم كما يدلّ على ذلك

التعليل. ولكن هذا التعليل نفسه يمكن إذا اكتفينا بأصل الجملة المنفية أن نغيّره فنكون أمام نفي آخر لا يمسّ المقتضى ولا يلغيه:

(41) لا آسف لموت زيد بل أكاد أموت حزنًا عليه

فما اعتبره موشلار مقتضى للجملة وهو "موت زيد" لم نلغه هنا بل حافظنا عليه وجعلنا النفي يتسلّط على الفعل لأنه أضعف في التعبير عن حقيقة مشاعر المتكلّم تجاه زيد رحمه الله.

ويمكن إجراء، ما قمنا به في هذين المثالين، على بقية الأمثلة التي ذكرها موشلار. وإذا صحّ ما ذهبنا إليه فهو يدلّ على أنّ إجراء النفي كما وضعه موشلار لا يقدّم أيّ مسار ممكن للوصول إلى تحديد المقصود بالنفي فجميع المسارات، مادمنا لم نحدّد ما يكون بعد جملة النفي، متساوية في إبهامها.

3. في أنّ وحدة النفي من وحدة النظم

ينبني تصوّر النفي تقاوليا على التسليم بأنّ النفي يدخل على كلام عمل بعضه في بعض ليردّه (بالمعنيين ترديدًا ودحضًا). وقد أبرزنا أنّ هذا المنطلق يعني أن بين النفي والإثبات السابق له جانبًا مشتركًا هو «الكلام الذي عمل بعضه في بعض» وآخر مختلفًا وهو القوّة التي يكتسبها الكلام من النفي أو الإثبات والقصد الذي يقصد إليه المتكلّم. غير أنّ هذا الوصف يحتاج إلى تدقيقات. فالتمييز بين النفي والإثبات يجب ألاّ يخفي عنّا وحدة بناء الكلام مطلقًا من جهتين على الأقلّ:

- أ - البناء النحوي وتكوين القول بمختلف أحيازه
- ب - العمل اللغوي وتحقّق القوّة الإنشائية.

1.3. وحدة البناء العاملي

نسلّم بأنّ تكوين الأقوال خاضع لمبادئ نظرية العمل والإعراب ومن مقتضيات هذه النظرية (عاشور، 1999، الشاوش، 1999) أن القول بناء معنوي يحدثه المتكلّم بالعقد والتركيب وما العمل النحويّ الذي ينجزه المتكلّم إلا إنشاء لبنية عامليّة يتوفّر فيها على الأقل عامل ومعمول على أساس التلازم بين وجود التركيب ووجود العامل الذي يتسلّط على معمول أو أكثر. وتمثل هذه الآلية الدلالية التركيبية أنموذجًا يفسّر تكوين المحلاّت الإعرابية في الجملة ويفسّر ما يكون بينها من علاقات.

ويعني هذا أن عمل الكلام بعضه في بعض (وهو من عبارات سيبويه) يضمن للقول بنيته النحوية وقيامه بنفسه. وسواء تصوّرنا الأمر على نحو يكون فيه القول مكوّنا من عامل وما يقع في حيّز ذلك العامل أم على نحو يتركّب فيه القول من إسناد به تحصل الفائدة ومتمّمات تمثّل زيادة في الفائدة، فإننا نحتاج إلى التمييز بين مستويات أبرزها إثنان (الشاوش، 1999، ص ص 173، 175). أحدهما كلّيات الإعراب وأشكاله المجرّدة قبل التعجيم، وهي «معاني النحو»، والثاني تعجيم تلك الأشكال وملؤها بالعناصر المعجميّة التي يختارها المتكلّم، أي «معاني الكلم». ومثال هذا التمييز الفرق بين (42) وتصريفاتها المعجميّة في (43):

(42) فعل الفاعل مفعولا

(43) (أ) ضرب زيد عمرًا

(ب) # أحبّها # وتحبّني # ويحب ناقتها بعيري # (المنخّل اليشكري)

(ج) طوى الجريرة خبر (المتنبي)

(د) # قد طلبنا # (فلم نجد لك في السؤد والمجد والمكارم مثلا) (البحتري)

ولا شكّ أن البحث في العلاقة بين (42) و (43) يثير من القضايا الإعرابية الكثير كالتقديم والتأخير (43 – ج) والحذف (43 – د) وخصائص المركّبات التي تملأ المحلات الإعرابية والإعراب التقديري (43 – ب) وغير ذلك كثير.

ولكن ليس هذا ما يعنينا من المسألة. فسؤالنا هو: ما المشترك بين النفي والإثبات (وغيرهما من أصناف الأبنية) عند بناء القول؟

إذا عدنا إلى (43 –أ) أعلاه فإننا نجد حركتين أساسيّتين في فهم تكوّن هذه الجملة. تتمثل الحركة الأولى في تكوين الفعل ضرب وهو العامل في الجملة لحيّزين (أ) حيّز الفاعل و (ب) حيّز المفعول. فهي حركة انتشار لدلالة الفعل "ضرب" وما يقتضيه لتمام معناه من فاعلية ومفعولية على نحو يمكن التمثيل له (حسب طريقة التمثيل التي استعملها الشريف (1993)) بما يلي:

(44) ضرب زيد عمرًا

فالسّهمان اللذان ينطلقان من الفعل ضرب يبرزان شدّة تعلّق الدورين الدلاليين للمنفّذ والمتحمل بالفعل وهو تعلّق يوافق أيضا الحركة الشكلية المجرّدة للعمل النحوي. بما أن الفاعل نحويًا وافقه معجميًا منفّذ حيّ كما وافق المفعول متحمل حيّ على ما

تفترض دلالة ضرب الحقيقية مقابل دلالتها المجازية في «ضرب في الأرض» و «ضرب موعدًا» وما أشبه ذلك.

وإذا تجاوزنا القضايا الخصوصية التي تثيرها مشكلة العلاقة بين البنية العاملية المجرّدة والبنية الدلالية المعجّمة للتركيز على ما يشغلنا في هذه الفقرة، فإننا ننبّه إلى أنّ صور التمثيل للجملة السابقة يمكن أن تكون بطريقة أخرى تدلّ على مواقف أخرى داخل نظرية العمل والإعراب (مثلا: الانباري، الانصاف، ج 1) من ذلك:

(45) ضرب زيدًا عمرًا

فهذا التمثيل يجعل محلّ المفعول متولّدًا عن الإسناد بطرفيه وليس متولّدًا عن الفعل فحسب وهو اختلاف عائد إلى ما ذكرناه أعلاه من أنه يمكننا داخل نظريّة العمل والإعراب أن نتصوّر البنية العامليّة على أنها عامل وأحياز أو نواة إسنادية ومتمّمات. ولكن يمكننا تصوّر الأمر على نحو ثالث بحيث يكون تأويل (44) «وقع ضرب ونفّذ الضرب زيد. وتحمّل الضرب عمرو» أما تأويل (45) فهو «وقع ضرب من زيد وتحمّل عمرو الضرب الذي نفّذه زيد».

أمّا النحو الثالث في التأويل فهو «تحمّل عمرو الضرب الذي نفّذه زيد». ولغويا تبدو هذه التأويلات متقاربة غير أنّ قيام (44) على ثلاث جمل و(45) على جملتين وما أضفناه إليهما على جملة واحدة يبيّن درجات في التحام المكوّنات الإعرابية الدلاليّة المعجميّة مردّه في ظننا أن (44) تركّز على العامل ودوره في إنشاء الأحياز و (45) تركّز على أهميّة النواة الإسنادية وما أضفناه إليهما يركّز على شدّة تعلّق مكوّنات الجملة. لهذا فلا تضارب بين الاختيارات الثلاثة.

وللبنية العاملية حركة ثانية معاكسة لحركة العمل وهي الحركة التي أسماها الشريف (1993) حركة التعيين بحيث أن ما يوافق (44) و (45) في التعيين هو:

(46) - أ - ضرب زيد عمرًا

- ب - ضرب زيد عمرًا

ولئن كانت الحركة الأولى حركة تمثل العمل النحوي كيفما تصوّرناه، فإن الحركة الثانية هي نفسها الحركة التي بنى عليها الجرجاني تصوّره للنظم وأسماها «التعليق النحويّ» يقول: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض» (الدلائل، ص 4) وهذا الشاهد لا يدلّ على شيء ممّا نقصد دون تفسيره في سياقه من الرسالة التي أسماها «المدخل في دلائل الاعجاز» (الدلائل، ص ص 3،

11). فقد سلّم الجرجاني بأقسام الكلم الثلاثة ثم استنتج وجوه التعلّق بينها فأعاد بناء جميع المركّبات النحوية، وهنا بيت القصيد، على أساس علاقة الثاني بالأوّل بحيث يكون تعليق الاسم بالاسم خبرًا أو حالا أو صفة أو مضافا... الخ ويكون تعليق الاسم بالفعل فاعلا أو معمولا (بأنواعه). ولا يخرج نسبيا عن هذا، في غير العطف الذي يشرك الثاني في عمل العامل في الأوّل إلا الحرف فهو يتوسّط أحيانًا ويتعلّق بمجموع الجملة أحيانًا أخرى.

وبناء على هذا فإن لمفهوم تعليق الكلم دورًا أساسيا في تكوين القول والربط بين مكوّناته وبناء العنصر على العنصر.

ولكن ما العلاقة بين العمل النحويّ والتعليق النحويّ؟

ذكرنا أعلاه أنهما حركتان متكاملتان إحداهما تنشر قوّة العامل لفظيا كان أو معنويا على أحياز الجملة والأخرى تحقّق تماسك العناصر في ما بينها وتربطها بمنبعها العاملي. غير أننا نرى الأمر على وجه آخر لا يخالف ماذكرنا ولكنه يحدث تمييزًا بين العامل النحوي باعتباره جملة من الاحتمالات وبرنامجًا دلاليا قابلا للتحقّق معجميا على وجوه لا حصر لها على ما نجد بين (1) أعلاه و (2) بجميع تصريفاته التي ذكرنا والتي لم نذكر أيضًا وبين التعليق النحويّ باعتباره العلاقة العينيّة المتحقّقة معجميًا. فليس التعليق النحوي احتمالات بل حقائق عينيّة.

ننبّه إلى أن هذا التمييز قد يبدو غريبا. فهو غير موجود في التراث النحوي العربي، على ما نعلم. ولكن غرابته هذه لا تختلف عن غرابة مفهوم التعليق عند الجرجاني. فدلالته في ما رأينا من كتب التراث النحوي منذ سيبويه بعيدة عن المعنى الذي استعمله الجرجاني في الدلائل.

ولكن لهذا التصوّر أصداء في التراث النحوي والبلاغي. لعلّ أبرزها التمييز بين الإعراب والمعنى عند التفسير. فمن عبارتهم «هذا تفسير معنى» و «هذا تفسير إعراب» أيّ أنه تفسير يأخذ بأسباب الصناعة أو بأسباب العلاقات المعنويّة التعليقية بين العناصر المعجميّة. فقد يكون الإعراب أي البنية العاملية مختلفة عن المعنى المطلوب. من ذلك ما جاء في التفاسير حول قوله: (إنه على رجعه لقادرٌ يوم تبلى السرائر) (الطلاق، 9/4). فمقتضى المعنى تعليق الظرف بالمصدر ولكن الإعراب يمنع ذلك لوجود قاعدة عدم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبيٍّ (الزركشي، البرهان، ج 1، ص 309، الرازي، مفاتيح الغيب، الآيـة، ابن عاشور، التحرير والتنوير، الآية).

ولكنّ الأمر لا يقتصر على مثل هذه الحالات التي يتنازع فيها القول أصول الصناعة ومقتضيات التعليق بل يتجاوز ذلك إلى ضرب من تحديد التعليق باعتباره ترتيبا في المعنى للإعراب. يقول السكاكي (المفتاح، ص ص 273، 274) «الإعراب لا ينتظم الكلمات كقولك ضرب زيد اللصّ مكتوفًا إلا بعد أن يكون هناك تعلّق ينتظم معانيها. فإذا وجدت الإعراب في موضع قد تناول شيئًا بدون الواو كان ذلك دليلا على تعلّق هناك معنوي فذلك التعلّق يكون مغنيا عن تكلّف تعلّق آخر».

ونستدلّ على ما ذهبنا إليه أن النظم عند الجرجاني لا تطرح فيه مسألة صحّة بناء الجملة وصواب إعرابها فهي من تحصيل الحاصل قبل الحديث عن النظم إذ يتحدّث في غير باب «تقويم اللسان والتحرّز من اللحن وزيغ الإعراب» (الدلائل، ص 98). لذلك يلحّ على أن النظم إعمال للذهن وكدّ للرويّة وبحث عن اللطائف بالفكر.

ومن البديهي أن البنية العاملية وإن كانت توفّر صواب الإعراب فإنها لا توفّر مازاد على الصواب أيْ ما ليس مشتركا بين المتكلّمين بالعربية، من فضل ومزيّة و"دقّة فهم" و"قوّة ذهن" و "شدّة تيقّظ" على حدّ تعبير الجرجاني. لذلك لا بدّ من البحث عن مأتى آخر للنظم الذي به تتفاضل الأقوال غير البناء العاملي. وقد وجد الجرجاني هذا في نقطة الاتصال بين معاني الأبنية النحوية المجرّدة (معاني النحو) ومعاني الوحدات المعجميّة (معاني الكلم). فلا الأبنية المجرّدة محقّقة للمزية ولاخصائص الوحدات المعجمية مفسّرة للفضل في الكلام. وإنما المفسّر لهما هو «توخّي معاني النحو في معاني الكلم» (الدلائل، ص 361، وغيرها كثير مثل 362، 364، و 391، 392، و 405 و 442، و 525).

وإذا تركنا جانبا قضية المزية في علاقتها بالنظم وعدنا إلى ما يهمّنا في هذه الفقرة فإننا نجد أنّ مفهوم النظم يقوم على جملة من القضايا أبرزها:

(أ) - التميّز بين مستويين أساسيين: المستوى المجرّد والمستوى المعجّم وبيان الصلة بينهما بالخصوص

(ب) - تمثل الأقوال شبكة من العلاقات النحوية

(ج) - إعطاء مفهوم النسق والترتيب في الأقوال دلالة تجاوز مجرّد «ضم الشيء إلى الشيء» «وتوالي الألفاظ في النطق»

(د) - جعل البنية اللفظية وسمًا للبنية الدلالية المرتّبة على ما يقتضيه العقل والفكر

(هـ) - جعل ما تقتضيه عملية التفكير والتعقّل عملية قائمة على إيجاد علاقات الاخبار والوصف والاضافة والاشراك والاخراج والشرط وما إلى ذلك (الدلائل، ص 416)

(و) - لا يعمل الفكر في الألفاظ مفردة بل يعمل فيها ملتبسة بمعاني النحو بحيث إذا اختار المتكلّم فعلا فإنه يختاره مرتبطا منذ البداية بمعمولاته التي ينفّذها برنامجه الإعرابي وإذا اختار اسما فإنه يختاره ليجعله مبتدأ أو خبرًا أو صفة أو فاعلا أو مفعولا (الدلائل، ص 410).

ويفضي الجمع بين هذه اللّمع من القضايا المكوّنة لمفهوم النظم إلى تأكيد تلاحم الجملة الواحدة. لذلك نجد عند الجرجاني في الدلائل تشبيها للمتكلّم بالصائغ إذ يذيب الذهب أو الفضة (الدلائل، ص ص 412-413) فيصهرها لتصبح قطعة واحدة. لذلك يستخلص: «إذا قلت ضرب زيد عمرًا يوم الجمعة ضربًا شديدًا تأديبا له فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلّها على مفهوم هو معنى واحد لا عدّة معان كما يتوهّمه الناس» (الدلائل، ص 413).

إنّ هذا الكلام يكتسب قيمته بمقارنته مع بعض التصوّرات المرتبطة بما يسمّى "مشكلة الإسقاط" (projection problem) وما يتصل بها من مفهوم "التأليف" (composition) (مثلا: Frege، 1971، بالنسبة إلى المناطقة و Katz & Fodor، 1964، ص ص 479-518، بالنسبة إلى اللغويين وإن كان المفهوم منتشرًا انتشارًا واسعًا). .مفاد هذا المبدأ، وهو مطبق على المعجم وعلى التركيب، أن معنى الكلّ (الكلمة أو القضية أو الجملة) هو وظيفة تأليفية لمعاني الأجزاء (معانم المفردة وحدود القضية البسيطة أو القضايا المركّبة أو المركّبات المكوّنة للجملة).

وظاهريّا ليس في هذا الفهم ما يعاب. فنحن كلّما حلّلنا كلاّ وجدنا له أجزاء. وهو أمر منتشر منذ أرسطو سواء في بحثه عن المقولات أو في تفكيكه للقضايا ومكوّناتها. وهو مانفعله أيضا حين ننظر في مكوّنات الجمل ونرجعها إلى مركّبات. فنحن أمام ظاهرة البسائط والمركبات التي تسيّر كل تحليل.

غير أن هذا الظاهر يخفي لنا من المزالق الكثير. فالمثال الذي وضعه الجرجاني في الشاهد أعلاه إذا طبقنا عليه مبدأ التأليف فإن دلالته الاثباتية ستكون مجموع دلالة إثبات الضرب وإثبات فاعلية زيد وإثبات مفعولية عمرو وإثبات زمانية يوم الجمعة...الخ. فكأنّ المخبر بهذه الجملة يخبر عن معاني الكلمات. ووجه الاعتراض هنا أنّ الكلمات وضعيّة يشترك في العلم بها المتخاطبان لذلك لا يمكن أن تكون محلّ الفائدة والقصد.

أضف إلى ذلك أن مثل هذه النظرة لا تبرز "وجوه التعلّق" على حدّ تعبير الجرجاني بين مختلف المكوّنات. فتضيع بذلك معاني النحو التي تمثل سدى الجملة والأصل الكامن وراء هذا أنّ المفردات لم توضع إلا لتفيد داخل التركيب وإفادتها تكون بموضعها من الجملة وعلاقتها ببقيّة المكوّنات. فمفعولية "عمرو" لا تنفصل عن فاعليّة «زيد» بإسناد الضرب له كما لا تنفصل عن اعتبار يوم الجمعة زمانًا للضرب الواقع على زيد وبيان نوع ذلك الضرب والغاية التي لأجلها كان. وهذه كلّها إذا جرّدناها من خصائصها المعجميّة الإحالية أحكام نحويّة ونسق مخصوص لا يبرزه مبدأ التأليف كما وصفه القائلون به. بل إن لنا حجّة أقوى على فساد مبدإ التأليف، وهو أشبه «بضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق» على حدّ تعبير الجرجاني (الدلائل، ص 49)، مفادها أنّ مبدأ التأليف قاصر عن بيان الفروق والوجوه بين:

(47) ضرب زيد عمرًا يوم الجمعة ضربا شديدًا تأديبًا له

(48) يوم الجمعة ضرب زيد عمرًا ضربا شديدا تأديبا له

(49) ضرب زيد عمرًا

(50) ضرب زيد

(51) وقع ضرب

فما تثبته الجملة (48)، بحسب مبدإ التأليف، هو نفسه ما تثبته الجملة (47). ولا نرى كيف يمكن لهذا المبدإ أن يبني الفرق بين تقديم المفعول فيه لغرض من الأغراض وبين تأخيره إلى موضعه. ولك أن تجري هذا على أيّ مكوّن من مكوّنات (47) التي تقبل تغيير الرتبة.

والأهمّ من ذلك أنّ الأخذ بمبدإ التأليف سيجعلنا نرى بين (47) من جهة و (49 - 51) من جهة أخرى دلالة مشتركة.وهو اشتراك يسوّغ وجوده استعمال نفس الوحدات المعجميّة. ولكننا إذا اعتبرنا أن التغيير في اللفظ، بالحذف أو الزيادة، دليل منصوب على تغيّر المعنى فإننا أمام حلّين: إمّا أن نعتبر الجمل (47 - 51) مختلفة من حيث معناها وإمّا أن نعتبر أن بينها اشتراكا دلاليا والفرق كامن في أن في بعضها زيادة فائدة لانجدها في الأخرى فيكون ترتيب الفائدة وزيادتها متصاعدًا من (51) إلى (47) دون اعتبار (48). وهذان الحلاّن غير متضاربين مبدئيا.

إذا أخذنا بالحلّ الأوّل وجدنا أن:

- الجملة (51) تفيد إثبات الضرب مطلقا دون الحاجة إلى تخصيصه بفاعله أو مفعول من مفعولاته. والنكتة هنا أن الفعل المتعدّي وقد قصد الحديث عن وقوعه انتقل إلى صيغة مصدرية تفيد مطلق وجود الحدث.

■ الجملة (50) تفيد إثبات الضرب ملتبسا بفاعله لأنك لا تقصد إلى مطلق الضرب بما أنك خصّصته بإسناده إلى منفّذه ولم تقصد إلى بيان المتحمّل له لذلك طويت ذكره. والنكتة هنا أن الفعل المتعدّي عومل معاملة الفعل اللازم بحيث لا تحتاج إلى تقدير مفعول له (الدلائل، ص ص 153-154)

■ الجملة (49) تفيد إثبات الضرب ملتبسا بفاعله ومفعوله لأنك لا تقصد إلى مطلق الضرب ولا إلى بيان منفّذه بل تقصد إلى أنّ حدث الضرب الذي نفّذه زيد تحمّله عمرو. والنكتة هنا أن تنفيذ البرنامج الدلالي للفعل ضرب والأدوار الأساسية التي يقتضيها هو الذي يحقّق غرض المتكلّم دون الإمكانين (51) و (50).

■ الجملة (47) تفيد «إثباتك زيداً فاعلا ضربا لعمرو في وقد كذا وعلى صفة كذا ولغرض كذا» (الدلائل، ص 414) والنكتة هنا أن المتكلّم بـ (47) (لِنَنْسَ ولو إلى حين أنه مثال مصنوع !!) قصد إلى تقديم أقصى ما يراه ضروريا من المعلومات لمخاطبه في المقام الذي تصوّره.

■ الجملة (48) تفيد فعلا ما تفيده (47) ولكن تقديم المفعول فيه فيها يدلّ على أن المتكلّم إمّا قصد إلى إبراز الزمان لأهميته بالنسبة إلى المخاطب وتوقّعاته أو المتكلّم واستراتيجيته التخاطبية وإمّا قصد إلى الردّ على من أخطأ في تحديد الزمان أو أنكر أن يكون يوم الجمعة فقدّمه لتخصيصه أو توكيده. (للنظر في قضايا مرتبطة بمثل هذا التحليل يراجع المغربي، ج 2، ص 122).

وعلى هذا النحو فإنّ الحلّ الأوّل، وهو منسجم مع تصوّر البلاغيين ويمثل إلى حدّ كبير تحليل الجرجاني للأمثلة (47 - 51) يلقي بظاهر اليد بمبدإ التأليف. إلاّ أن الحلّ الثاني وأساسه ضمّ الفائدة إلى الفائدة في كلام النحاة وتقسيماتهم لمكوّنات الجملة وما يوهم بصوابه، يحتاج إلى نظر.

ويقوم هذا الحلّ على أصل مفاده أن «كل مازاد على جزئي الجملة (...) زيادة في الفائدة» (الجرجاني، الدلائل، ص 533). والأمر يتعلّق كما بيّن بالمفاعيل بما أنها تمثل فضلات تتضاف إلى مابه تكون الجملة أي المسند والمسند إليه. ولمّا كانت المفاعيل زيادة في الفائدة فهي تقبل، على ما نرى في بعض التدريبات اللغوية التي تقدّم إلى المتعلّمين، الحذف لاختصار الجمل إلى نواها الاسنادية والزيادة لتوسيع الجمل. وهو ما يعني أنها تحقّق فائدة منفصلة عن الإسناد.

ووجه الاعتراض على هذا الفهم أن قصد المتكلّم بجملة يتعدّى فيها الفعل إلى مفعول به مثلا غير قصده بجملة يطوي فيها ذكر المفعول وإن كان الفعل في دلالته

المحتملة متعدّيًا. والأصل في ذلك هو أنك «كلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذي كان» (الدلائل، ص 534) ومثله في تأدية هذا الأصل قول الجرجاني: «من شأن الجملة أن يصير معناها بالبناء عليها غير الذي كان» (الدلائل، ص 536) ويجري هذا الأصل على جميع أصناف التراكيب. من ذلك أنّ التراكيب الوصفيّة، التي يكون فيها الموصوف اسم جنس أو مصدرًا تمثل أنواعًا وأصنافا مختلفة يقوم كل واحد منها برأسه ويضرب الجرجاني (الدلائل، ص ص 192- 193) على ذلك مثال "الرجل" الذي يمثل اسم جنس فإذا وصف "بظريف" أو "طويل" أو "قصير" أو "شاعر" أو "كاتب" تنوّع وصار كل نوع منه "شيئا على حدة وتستأنف في اسم الرجل بكل صفة تقرنها إليه جنسيّة» (الدلائل، ص 192) وهذا شأن "العلم" إذا وصف "بالضروري" أو "المكتسب" أو "الجليّ" أو "الخفيّ".

لذلك فإنّ معنى الوصف ليس زيادة على معنى الموصوف ولكنه إذ يكون وصفًا ينتج عنه شيء جديد ومعنى مختلف عن المعنى الذي كان قبل الوصف شأنه في ذلك شأن الأجسام الكيميائية إذ تصهر فينشأ جسم جديد.

ويبرز الأصل الذي ذكره الجرجاني في المركب الذي رأسه مشتق من المشتقات العاملة عمل الفعل سواء أكان مصدرًا أو غير مصدر كتنوّع الضرب إلى "الضرب بالعصا" و"الضرب بالسيف" (الدلائل، ص ص 193-194) وفي الحال، خصوصا إذا كان جملة، نكتة تجعله يختلف إلى حدّ عما ذُكِر في المفاعيل والمركّبات الوصفيّة والمركّبات الشبيهة بالإسناد. فأصل الحال أنه زيادة معنى إلى معنى الاخبار السابق. فهو عند الجرجاني خبر ولكنّه، على عكس خبر المبتدإ، ليس جزءا من الجملة (الدلائل، ص 173 و 212 - 213). والفرق بينهما أن خبر المبتدإ به تكون فائدة الجملة وأمّا الحال فهو زيادة في الفائدة (6).

وممّا يدلّ على أنّ الحال استئناف وإثبات جديد إمكان دخول الواو عليه لتربط بين إثباتين وتضمّ الجملة إلى الجملة كما هو الشأن في العطف بين الجمل عمومًا. وهي عند المحققين نظير الفاء في جواب الشرط إذ تربط بين جملتين على غير سبيل العطف. غير أنّ هذه الواو قد تحذف في بعض الحال. وليس هذا الحذف بغريب لأنه نظير حذف الفاء في الجزاء (الجرجاني، الدلائل، ص ص 214 - 215).

وهذه الحركة التي تجعل الحال استئنافا موصولا أحيانًا ومفصولا أخرى تؤدي إلى جعله في حكم المفرد أحيانًا (كما في المثال (52) المأخوذ عن الجرجاني) وفي حكم الجملة الاستئنافية (كما في المثال (53)):

(52) (أ) – جاء زيد يسرع

(ب) - جاء زيد مسرعًا

(53) جاء زيد وهو يسرع

والفرق بينهما حسب الجرجاني (الدلائل، ص ص 213، 214) أن (52) تجعل الاخبار واحدًا. ويدلّك عليه إمكان الانتقال من الإسناد إلى الاسم أمّا (53) فما فيها من ضمير عائد على فاعل الاثبات الأول يُحقّق بمقتضى هذا التكرار ضربا من الانفصال والمغايرة كما لو صرّح بمفسّر الضمير («جاء زيد وزيد يسرع»).

ولكن (52) وبالخصوص (53) تمثل فيهما الجملتان الحاليتان فائدة زائدة على فائدة الإسناد على معنى مخصوص لا ينقض وحدة النّظم. فكون "يسرع" و"هو يسرع" تمثلان في الأصل جملا تحقّق فوائد يحسن السكوت عليها. ولكن عدم استقلالهما في موضعهما من (52) و (53) متأتّ من تعليقهما بجملتين أخريين جاء الحالان فيهما لتقييدهما. ويدلّ على ذلك أننا أمام درجات في شدّة التعلّق أوضحها وأقواها (52 - ب) ثم (52 - أ) ثم (53). ومعيار "شدّة التعلّق" هنا قوّة الرابط. فالضمير في "مسرعا" يربطه بما قبله وكذلك يسرع وإن كانت تنزع إلى الاستقلال لقوّة الحدثية فيها واقتضائها للفاعلية مقارنة باقتضاء الفاعلية في اسم الفاعل "مسرعًا" للحدث.

أمّا (53) فهي أضعف ربطا لوجود "الواو". «فالأصل الذي لا يعدل عنه مالم تمسّ الحاجة إلى زيادة ارتباط هو الضمير» (التفتازاني، المختصر، ج 3، ص 124، ويراجع كذلك النقاش حول قوّة الربط في الضمير والواو بشروح التلخيص، ج 3، ص ص 124- 126). وأدلّتهم على ذلك أن الضمير دون الواو يربط الخبر بالمبتدإ والنعت بالمنعوت.

وبناء على هذه المعطيات حول جملة الحال يبرز أننا لسنا أمام إخبارين منفصلين بل أمام إخبار واحد تتعلّق مكوّناته بعضها ببعض حتى في صورة وجود العطف. وفي المثال الذي ذكرناه ما يفتح الباب أمام إجراء التعلّق بين جمل النصّ المستقلّ بعضها عن بعضها سواء أكانت قائمة على الوصل أو الفصل. فوحدة البنية العاملية بين جملة الحال والجملة التي تتضمّن ذا الحال يمكنها أن تفسّر كذلك انفصال الجملتين على ما نلاحظ في (54) حيث أردنا من التنقيط أن يعلن الصمت بين الجملتين عند تنغيمهما:

(54) - أ - جاء زيد. هو يسرع

- ب - جاء زيد. يسرع

- ج - جاء زيد. مسرعًا (على إضمار النواة)

- د - جاء زيد. كان يسرع

- هـ - جاء زيد. إنه يسرع (تجوز بالتنقيط وبدونه وبالواو على معان)

والأصل في ذلك أنّ المركّبات في الجملة الواحدة يحصل منها مفهوم واحد ومعنى واحد ولا يتجزّأ المعنى على عدد تلك المركبات أمّا الجمل التي تكون أخبارًا للمبتدآت أو أحوالا لخبر سابق أو صفات وما إلى ذلك فوزانها وزان ما تنعقد به الجملة من مركبات ولكن دلالتها تكون من دلالة الجملة الواحدة. وهذا يجري على الحال، على ما رأينا، كما يجري على الشرط وعليه قياس العطف والاستئناف وصلا وفصلا.

ومردّ هذا الالتحام بين أجزاء الكلام وتراكيبه المختلفة إنما هما حركة العمل النحوي من جهة وحركة التعليق النحوي من جهة أخرى.

واستنادًا إلى المبادئ والتصوّرات السابقة نفهم كيف يردّ النفي ويدحض «كلامًا عمل بعضه في بعض» حتى أصبح "كالكلمة الواحدة" لشدّة التعلّق وقوّة الامتزاج بين مكوّنات القول. إلا أن هذا التصوّر للأمور وإن اقتضى دخول النفي على كلام سابق فإن في علاقة حرف النفي بما يدخل عليه خصائص لا بدّ من بيانها.

نذكّر، مجرّد تذكير، بأن عمل النفي لا يكون إلاّ بالحرف أو ما فيه معنى الحرف (أي "ليس"). ولأن الحرف يحتاج إلى غيره فإن حروف النفي تدخل على الجمل. واستنادًا إلى هذه المعطيات الأوّليّة فإن العلاقة بين حرف النفي و«الكلام الذي عمل بعضه في بعض» هي من باب تعلّق الحرف بمجموع الجملة (الجرجاني، الدلائل، ص 6). وهو في هذا لا يختلف عن الاستفهام أو التمني أو الشرط أو التوكيد.. الخ.

ولو كان الإثبات يكون بحرف لجعلنا الجميع في سلك واحد. غير أنّ معنوية الإثبات لا تمنع من تصوّر الاشتراك في هذه البنية الثنائية مادام هذا التصوّر لا يناقض الظواهر بل يبيّن لنا أننا أمام حقيقتين إحداهما تتصل بتكوين الجملة وبنيتها العاملية الداخلية والأخرى تتصل بتحديد القصد من الجملة وبنيتها العملية اللغوية (نسبة إلى العمل اللغوي) سواء أسمينا هذه البنية حكما أو خبرًا مقابل إنشاء أو قوّة للجملة.

ولهذا فإننا نرى العلاقة بين حرف النفي وما يدخل عليه هذا الحرف علاقة تعليق كذلك يكون فيها الحرف متعلّقا به والجملة متعلّقا على ما يبرز في هذا التمثيل (55):

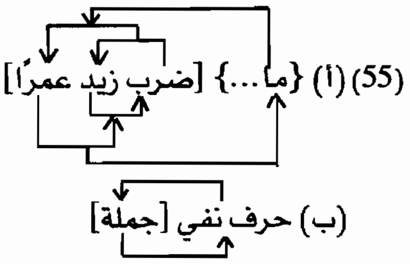

(ج) 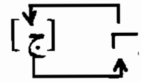

وفي ما مثلنا به في (55 -أ) بيان لكون حروف النفي تدخل بعد أن يعمل الكلام بعضه في بعض. وهو تمثيل لرأي النحاة جميعًا دون استثناء سواء صرّحوا به كالمبرّد والجرجاني أم لا. أمّا ما يوجد في (55 - ب) فهو يبرز أنّ النفي يعمل في الجملة وأن الجمل تتعلّق بحروف النفي وحين نصل إلى درجة أقوى في التجريد كما في (55 - ج) فإن مفهوم عمل حرف النفي في ما بعده أي الجملة ليس بالضرورة عملاً يترك أثرًا لفظيا في عناصر معموله فهذا الضرب من العمل ممكن بدليل ما تتركه "لم" من جزم ولا النافية للجنس من أثر النصب. ولكن عمل حرف النفي قد يكون معنويا كعمل الاستفهام الذي لا ينصب ولا يرفع ولا يجر ولا يجزم .

ولذلك فإن العمل الذي نقصده هنا عمل معنويّ خالص لا يتصل بالأثر اللفظيّ الذي يتركه ولكنه يتصل بتغيير دلالة الجملة كلّها وانتقالها من التهيّؤ للإثبات بحكم أن الإثبات لا حرف يسمه، إلى تحقّق النفي.

ولعلّ في هذا الفهم للعلاقة بين حرف النفي ونسق الجملة التي يدخل عليها معنى النفي ما يفسّر فكرة فريغه (Frege، 1971، ص 202) عن إحكام بناء القضية المنفية. فلا شيء في النفي يذهب أدراج الرياح لسببين أولهما أن الجملة التي يدخلها النفي ليست كلمات ضم بعضها إلى بعض فترتّبت تلقائيًا بل هي نظام عاملي متين وثانيهما أن دخول النفي وتصدّره للجملة لم يكن لتحطيمها بل لتعليق الجملة به فالذي زاد بالنفي إنما هو علاقة جديدة وليس فصما للعلاقات الموجودة.

وإذا عدنا إلى أصل القضية التي أثرناها في هذه الفقرة فإننا نجد أن النفي مبدئيا شأنه شأن الإثبات لا يكون نفيًا للعناصر المكوّنة للقول أو لبعض ما يقع في أحيازه أو للفائدة التي تزاد إلى الكلام. والقياس هنا واضح. فإذا كان قولنا عن (2 - أ) «ضرب زيد عمرًا» في بداية هذه الفقرة دالا على «تحمّل عمرو للضرب الذي نفّذه زيد» وليس دالا على إثبات الضرب فإثبات فاعلية زيد فإثبات مفعولية عمرو أو ما يشبه هذا ممّا لا يدلّ على وحدة النظم فإنّ القول:

(56) ما ضرب زيد عمرًا

لا يتسلّط فيه النفي على الضرب ولا على زيد ولا على عمرو بل يتسلّط على ضرب مخصوص وهو الضرب الواقع من زيد وقد تحمّله عمرو.

ننبّه هنا دون تحليل، لأننا سنعود إلى المسألة في فقرة أخرى، إلى أن هذا الذي ذكرناه دستور ينطبق على جميع الجمل مهما كانت قوّتها الإنشائية بما في ذلك

الاستفهام رغم انقسامه في المنوال النحوي إلى استفهام عن المكوّن (استفهام التصوّر) واستفهام عن الجملة أو الاسناد (استفهام التصديق).

وأكثر مستلزمات هذا التصوّر وضوحا التشكيك في انقسام النفي من حيث تركيبه إلى نفي خارجي وآخر داخلي (رسّل) والنفي المحصّل والنفي المعدول (أرسطو) ونفي للمكوّن وآخر للجملة (دجاكندوف - كليما) وما هو مشتقّ من هذه المقابلات من قبيل نفي القضية ونفي القوّة (سورل).

ولكن ما يقع التشكيك فيه شكا أقوى هو تصنيف النفي دلاليا وتداوليا إلى نفي وصفي وآخر غير وصفي (جدالي وميتالغوي لدى دكرو وميتالغوي فحسب لدى هورن) فهذا التصنيف ثنائيّه وثلاثيّه لايراعي البتّة أن النفي يتعلّق بمجموع الجملة وقد عمل بعضها في بعض ومن ثمة فهو تقسيم لا يستند إلى أسس نحوية بقدر ما يستند إلى دلالة منفصلة عن تراكيبها وألفاظها التي تؤديها وهي دلالة تسند بالخصوص إلى بعض احتمالات التأويل الموجودة في الاستئناف الممكن للجملة المنفية ويتركها رهينة الانجازات في مالا يحصى من المقامات.

وإذا صحّ ما ذهبنا إليه فإن وحدة النفي لا تعود إلى ما فيه من مضمون سالب يعبّر عن حالة من حالات الأشياء في الكون لا يمكن أن يعبّر عنها الإثبات على ما في موقف فريغه (1971) ولا يعود إلى وحدة السلب المنطقي التي يرمز إليها بـ (¬) مع عدم قيام دليل على اختلاف السلب اللغوي عن السلب المنطقي على بعض ما في موقفي قزدار (1979) وكامبسن (1975) بل يقوم أساسًا على وحدة عملية توخّي المعاني النحويّة والأحكام النحويّة والوجوه والفروق في ما بين معاني الكلم. ومن هذه الناحية، ناحية النظم، لافرق بين تكوين القول المثبت أو المنفي أو المستفهم عنه أو المتمنّى به.

2.3. وحدة العمل اللغويّ

يبدو حديث الجرجاني عن وحدة الإثبات في مثل قولك «ضرب زيد عمرًا» وعدم تعدّده بديهيا فلست تضم إلى إثبات الضرب إثباتَ "زيد" فإثباتَ "عمرًا" بل قد يبدو الفرق بسيطا قائما بين نظرة تأليفية ترى القول في وحدته المنجزة وأخرى تحليلية تفكك النصوص إلى مكوّناتها والمركّبات إلى عناصرها. فكأن الأمر "منهجي"، كما يُنعت، محدّد بزاوية النظر وغرض الدارس أهو بحث عن تركّب المركب من بسائط أم عن التركيب الحادث بتلك البسائط؟

غير أنّ الأمور، إذا تصوّرناها على هذا النحو، تفقد مفهوم النظم ووحدة القول كلّ قيمة. فممّا ينبغي على نظريّة النظم أن تجيب عنه الإشكالُ التالي: هل يمكن أن

يكون في القول أكثر من عمل لغوي واحد؟ وهل يعني التسليم بتعدّد الأعمال اللغوية نفيا لوحدة القول؟

نتبّه إلى أن عبارة «أكثر من عمل لغويّ واحد» لا تخلو من لبس يتّصل بمصدر هذا التعدّد فنحن نحتاج إلى التمييز بين:

- أ - أن يكون للقول الواحد معنى تحدّده البنية النحوية ومعنى يتحدّد بالشروط المقاميّة لاستعمال تلك البنية. ومثل ذلك أن يكون القول إثباتا ولكنّنا نستعمل في مقام أوّل للدعاء وثان للسخرية وثالث للتحذير. ومثله أيضا أن تُشْرِبَ الاستفهامَ معنى التقرير أو الإنكار أو الالتماس.

وهذا الضرب من تعدّد الأعمال اللغوية يطرح في الدراسات اليوم على أنه تمييز بين العمل اللغوي المباشر والعمل اللغوي غير المباشر (Searle، 1982) أي أن يكون القول دالا لغويا، من خلال وسم قوّته الإنشائية على عمل يفهم من ظاهر اللفظ ولكن قصد المتكلّم الذي يُسْتخرج بمعونة القرائن والفرضيّات المقامية مغاير لما يفهم من اللفظ.

- ب - أن يكون في صدر القول الواحد ما يدلّ على عمل لغوي وفي حشوه ما يدلّ على ما يُغايرُه. ومثل ذلك أن نرى في مثال النحاة «أمّا زيد فأضربه» إثباتا أو ما هو قريب من الإثبات (كتوكيده) بحكم أن الصدر واقع فيه أمّا" التي لا تدخل مبدئيا على الإنشاءات بل تؤكد الاخبار ولكن صيغة الأمر في الخبر تجعلك تتردّد في اعتباره خبرًا وترجّح أن يكون أمرًا.

وإذا ربطنا هذا بالنفي فإن الإشكال يكون على وجهين : الوجه الأول أن نتساءل عن الأعمال التي تتحقق بأبنية النفي في مقامات لا ترجّح مجرّد "عمل النفي المباشر" إن سلّمنا بالقسمة الجاري بها العمل وهي قضية عامّة لا تهمّنا في هذه الفقرة وإن كانت في حدّ ذاتها لا تخلو من مشاكل. ولكنها على أيّ حال ليس فيها مساس بوحدة العمل اللغوي وليس فيها ما يدلّ على تعدّد الأعمال اللغوية فشأنها شأن المجاز في تركّبه مع الحقيقة فيدل فيه المعنى على المعنى استدلالا ولكن القول المجازي وإن تعامل مع القول الحقيقي المفترض فإنه يوجّه القول نحو المجاز لا الحقيقة فمدار الأمر على التعبير المباشر أو غير المباشر بحسب قصد المتكلّم وحتى إذا قصد ترك السامع متردّدًا بين الحقيقة والمجاز فهو قصد أيضا لا يجعل تعدّد المعنى في القول إلا احتمالا ممكنا فلا يضيّقُ المنوالُ، أيّ منوال، ممّا وسّعت فيه اللغة وراعت به احتياجات المتخاطبين في مالا يحصى من المقامات.

أمّا الوجه الثاني من الإشكال فهو أكثر جديّة وأعلق بما نحن بصدده. لذلك سنعنى بتحليل أبرز ما يطرحه من قضايا.

نجد في تحاليل النحاة (الاستراباذي، شرح الكافية، ج 1، ص 38 و94 و 238، سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 127، 128، و ص 138، و ج 3، ص 71، 73، على سبيل المثال، وانظر الشاوش، (1999) قسم 3، الباب 6، وقد اعتمدنا على الأمثلة التي استخرجها هو للاستدلال على العلاقة بين استقلال الجملة ووحدة العمل اللغوي) جملا تثير ضروبا من الإشكالات:

(57) - أ - زيد والله لأضربنّه

- ب - زيد كم مرّة رأيته

- ج - عمرٌو هلاّ لقيته

- د - بل أنتم لا مرحبًا بكم

- هـ - أما زيد فاضربه

(58) جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

(59) - أ - علّم الإنسان مالم يعلم

- ب - أيحسب أن لم يره أحدٌ

(60) - أ - إنّه من يأتنا نأته

- ب - ليس من يأته يُحببْه

- ج - قد علمت أنّ من يأتني آته

تبيّن لنا هذه الأمثلة والشواهد أننا أمام صيغ لغوية يتحقق فيها وسم لفظي لأكثر من عمل لغوي. فالمجموعة الأولى من (57 - أ) إلى (57 - هـ) تطرح مشكلة عامّة مفادها: أنَحْمِلُ القصد من القول على ما نجد في صدر الكلام من دلالة على الإثبات بموجب انعدام واسم عمل لغوي آخر أم نحمله على ما نجده في أخبار الجمل الخمس من توكيد للإثبات أو استفهام أو تخصيص أو دعاء أو أمر؟

ونثير عموما مشكلة أخرى، هي التي تناولها النحاة، تتصل بمدى جواز الاخبار بالجملة الطلبيّة على اعتبار أن الخبر يقتضي احتمال الصدق والكذب والطلبية لا تحتملها. ولسنا نهتم هنا بمقترحات النحاة في هذه القضية ولكننا نشير عموما إلى أن تأويلهم للأبنية الطلبية حتى يجوز الاخبار أو الوصف بها من قبيل تقدير "مقول فيه.." أو "يقال عنه..." في مثل (58) «جاؤوا بمذق (مقول عنه) هل رأيت الذئب قط» (ابن هشام

مثلا، مغني اللبيب، ج 1، ص 272) تقدير لا يمكن إجراؤه ببساطة على الأمثلة المذكورة في (57) رغم أن العلاقة بين المنعوت ونعته كعلاقة الخبر بالمبتدإ.

ونجد في المثالين المذكورين بـ (59) مركبين منفيين في حشوي جملتين إحداهما وهي (59 -أ) إثباتية والأخرى وهي (59 - ب) استفهامية إنكارية. وهو ما يدعونا إلى التساؤل عن إمكانية افتراض عمل لغوي رئيسي (أو أولي) وآخر فرعي (أو ثانوي).

أمّا في (60) بأمثلته الثلاثة فيطرح علينا قضية الربط بين البنية العاملية الإعرابية ووحدة العمل اللغوي. فإذا كانت جملة الشرط وجملة الجزاء في (60 - ج) معمولين "لأنّ" والمركب كلّه معمولا للفعل علم، وهذا مما يذهب بالجزاء على تعبير سيبويه (الكتاب، ج 3، ص 71)، فإنّ (60 - أ) إذا تأولنا الضمير معمول "إن" فيها على أنه ضمير شأن يجعل الجملة الشرطية تحافظ على وحدتها العاملية لأن الحرف العامل "إن" "شغل بشيء" على حدّ تعبير سيبويه فلم تتخطّ قوّته هذا الحاجز ليعمل في جملتي الشرط والجزاء. ولكن هل يعني ذلك أنها تمثل العمل اللغوي الأساسي في القول؟ وبين هذين المثالين يتراوح المثال الثالث (60 - ب). فالقراءة التي تفترض اضمار الاسم تجعل المثال قريبا من (60 - أ) فيبقى الجزاء والقراءة التي لا تفترضه تقرّبه من (60 - ج) على أنه معمول لـ "ليس" فيذهب الجزاء.

وقد رأى الشاوش (1999، ص 629) أن إعمال الناسخ (أو العامل عموما) في جملتي الشرط والجزاء يذهب بالجزاء "عملا ومعنى" وإعماله في الضمير يجعل الشرط والجزاء خبرًا للناسخ فيظلّ الجزاء قائما عملا ومعنى. وننبّه إلى أنّ استدلال الشاوش ورد في سياق الإلحاح على أن الخبرفي الاسمية هو الذي يحدّد العمل اللغوي. وهو في هذا الاستدلال يبحث عن حلّ لما يبدو له عدم توافق بين بنية المبتدإ والخبر (أي الجملة الاسمية). وسيطرة معنى آخر غير الاخبار (كالاستفهام أو التخصيص أو الأمر.. الخ على ما نلاحظ في (57) أعلاه) على دلالة الجملة.

ونجد في ما اقترحه الشاوش تماسكا ولطفا في الاستدلال أوصله إلى جملة من التقريرات من قبيل «في الجملة الواحدة عمل لغوي واحد» و «الجملة صيغة لغوية ينجز بها عمل لغوي واحد». أمّا نظائر الجمل التي نجدها في (57) فالعمل فيها يتحقّق بالخبر في الجملة الاسميّة فيكون اخبارًا إذا كان الخبر اخبارًا ويكون طلبًا إذا كان الخبر طلبيا (الشاوش، 1999، ص ص 624، 628).

وهذا الموقف أو الحل الذي ارتضاه الشاوش يناقش من جهات كثيرة.

فإذا أخذنا المثال (60) أنموذجًا فلا بدّ لنا أن نستنتج أن الجملة تحقق عمل الشرط وهو ما يوافق إعرابيا أن (60 - أ) و (60 - ب) جملتان شرطيتان. وهذا ما لا يقول به معربٌ واحد بما في ذلك الشاوش نفسه. ونحن لم نقوّله شيئا ولكن افتراضه أنّ الخبر يوجه معنى الكلام ويحدّده يدعو إلى هذا الاستنتاج. ولا يختلف معنا في أن (60 - أ) توكيد إثبات و (60 - ب) بقراءتيها نفي (وإن كان لا يعتبر النفي والتوكيد من الأعمال اللغوية الأساسيّة). وحتى إذا سلّمنا بهذا فإن إعمال الناسخ أو عدم إعماله لا يذهب بمعنى الشرط وجزائه في الجملة فهو يُدْرَكُ إدراكا قويا لتجسمه عامليا في الجملة رغم أنه لايسيطر على دلالة الجملة. وهذا أمرٌ لا يختلف في شيء عن إدراكنا للنفي في (59 - أ) و(59 - ب) [7].

ويضعف عندنا، الأصل الذي حاول صياغته في شأن تحديد الخبر للعمل المسيطر في القول من جهة قصوره عن تفسير الفروق والوجوه بين الأمثلة التالية:

(57) - أ - زيد لأضربنّه

- ز - والله لأضربنّ زيدًا

(61) - أ - زيد ليس كريما

- ب - ليس زيد كريما

(62) - أ - زيد كالعلم

- ب - كأن زيدًا علم

إن (57 - أ) و (61 - أ) و (62 - أ) أمثلة ذكرها الشاوش في سياق توسيعه لمجال تطبيق الأصل الذي يتحدث عنه ليشمل ما يسميه الأعمال غير الأوّليّة. وهذه الأعمال عنده تضمّ النفي والتأكيد والتشبيه.. الخ.

وإذا كنا لا نشكّك في وجود «معنى» التوكيد والنفي والتشبيه في هذه الجمل، وأنّى لنا ذلك، فإننا لا نستطيع أن نقبل أن يكون التوكيد في (57 - أ) محدّدًا للعمل فيها دون التوكيد في (57 - ز) ولا نستطيع أن نرى في (61 - أ) نفيا لانراه في (61 - ب) ولا نستطيع في (62 - ب) ألاّ نقف على التشبيه والحال أنه فيه في صدر الكلام ممّا يجعله أوضح وأقوى منه في (62 - أ). ولكننا لا نعرف موقف الشاوش من الفروق بين هذه الأزواج وإن كنا نقدّر أنّه من القائلين بأن التقديم والتأخير وتغيير الترتيب في الجملة مما يغيّر المعنى فيؤثر لا محالة في بنيتها الدلالية وفي العمل اللغوي الذي يتحقّق بها. وبقطع النظر عن صحّة القول بثانوية النفي أو التوكيد أو التشبيه، ولنسلّم له بذلك، فإن كون الخبر في (61 - ب) و (62 - ب) مثبتا لا يعني أنه وجّه الجملة وجهة الإثبات وحدّد العمل اللغوي فيها بأن نقله من النفي في (61 - أ) إلى الإثبات في نظيرتها ونقل التشبيه في (62 - أ) إلى الإثبات.

ولكن أضعف ما في مقترح الشاوش تعارضه مع أصل بنى عليه، في بحثه، تصوّرَه للخبر. فقد سبق له قبل صياغة مبدإ تحديد الخبر للعمل في الجملة الاسمية أن نقل عن الجرجاني (الشاوش، 1999، ص 619) أن الخبر معنى مغاير للمخبر به والمخبر عنه. والسياق الذي ذكر فيه الجرجاني هذا التمييز هو سياق الردّ على من حصر معنى الخبر في دلالة المخبر به (أي ما يساوي عند الشاوش خبر المبتدإ) بما أنه كلمة من الكلم المنظومة ملحّا على وحدة النظم ووحدة العمل اللغوي.

ومهما يكن اختلافنا مع الشاوش فقد طرح تساؤلا أساسيا (الشاوش، 1999، ص ص 651 -652) نتبنّاه لأنه في صلب ما يشغلنا في هذه الفقرة وقدّم حلاً نناقشه فيه لأنه لا يمكننا من تحليل الوجوه والفروق بين الجمل.

ونصوغ التساؤل على النحو التالي: «لمّا كان المتكلّم يثبت وينفي ويستفهم ويتمنى وينادي.. الخ. وكان يستعير ويشبّه ويبدل ويضيف ويؤكّد ويصف ويسند ويقدّم ويؤخر ويحذف ويظهر ويضمر.. الخ، ولمّا كان عدد من هذه الأعمال قد يجتمع في الجملة الواحدة فهل يعني هذا أن (أ) كل ما ينتج عنه معنى جزئيا كان (بدل، نعت، إضافة، ..الخ) أو كلّيًا (استفهام، نفي، إثبات.. الخ) يمثل عملا لغويا؟ وأنّ (ب) تعدّد الأعمال في الجملة الواحدة يبطل وحدة العمل اللغوي؟».

ويبدو تساؤل الشاوش، لأوّل وهلة، من باب حشر النحاة أنوفهم في ما يختصّ به التداوليّون وفلاسفة اللغة، أو قل، بصيغة مهذّبة، هو من باب التأويل النحويّ لمعطيات لا دخل للنحو فيها بما أنها تتحدّد في مستوى التخاطب باللغة واستعمال المتكلمين لها لتحقيق مقاصدهم والإفصاح عن نواياهم. وما يبرّر هذا أننا لم نسمع قطّ، أو على الأقل، ليس من المتداول الحديث عن عمل التعريف أو التنكير أو الجرّ وعمل الإضافة وعمل العطف وعمل الحذف وما إلى ذلك. ولكن ما المانع من تصوّر الأمور على هذا النحو؟

فلو عثر أوستين في أثناء بحثه على معايير نحويّة للأعمال اللغوية، وقد أعلن إخفاقه في هذا المسعى على خيط من هذه الخيوط لجاء بناؤه لنظريته على غير الصورة التي أخرجها عليها. وأوضح منه سورل. فهو يتحدّث مثلا عن عمل الحمل (Predication) وعمل الإحالة (reference) المكوّنين للعمل القضوي (Searle، 1968، ص 26 و ص 72 و ص 97 على سبيل التمثيل). ومن البيّن هنا أن التحديدات المنطقية هي التي تسيطر على سورل ولو كان لغويا لفصّل للمقصود بعمل الاحالة داخل الأعمال القضوية إلى المركبات الاسمية المختلفة التي تتحقق بها الاحالة وسمّاها تركيبا تركيبا أي عملا عملا ولفصّل القول في عمل الحمل وما يكون منه بعمل الفعل بحسب أصناف

الأفعال (الاعتقاد، المقاربة.. الخ) وما يكون بعمل الحرف (عمل الجرّ، عمل العطف .. الخ) وما يكون بما يعمل عمل الفعل من المشتقات.

وإذا صحّت هذه الافتراضات فإن المسألة تتجاوز "حشر الأنوف" و "التأويل" إلى أمّر أخطر. فإذا كان العمل اللغوي هو الوحدة الدنيا للتخاطب وإذا كانت هذه الوحدة الدنيا توافق عمومًا الجملة على ما نبّه سورل (Searle، 1969) فإن الجملة في مستوى النظام شبكة من العلاقات النحوية معقّدة وفي تجسّدها اللفظي نظام مركب ناتج عن توخي معاني النحو في معاني الكلم على نحو يجعل المدخل النحوي إليها غير المدخل الدلالي، وتحديدًا جانب القصد الذي تشير إليه عبارة «أصغر وحدة دلالية في التخاطب». فمفهوم العمل اللغوي أقوى احتمالا من مفهوم القصد لأنه يفترض كلّ ما به تدلّ في حين أن القصد جزء من هذه العملية المعقّدة بقطع النظر عن قيمته في تحديد العمل اللغوي المتحقّق بالجملة. ثم إن ما يتحقّق بالعمل اللغوي "شيء" يتجاوز أحيانًا ما تقصد إليه أو ما تعرّف إليه مخاطبك وهو ينصت إليك.

ما نصل إليه من هذا التنبيه هو افتراض أن جميع "الأعمال" التي يقوم بها المتكلّم لتكوين الأبنية وإنشاء العلاقات تمثّل أعمالا لغويّة يتوفّر فيها جانب القصد إلى معنًى ما. فإذا كنا نرى صلة متينة نحويا سواء قبل التعجيم أو بعد الوسم المعجمي بين:

(64) إسناد ↔ نعت ↔ إضافة

على ما توضحه (64):

(64) قدم زيد ↔ زيد القادم ↔ قُدوم زيد

وإذا كنا نرى مع هذه الصلة فروقا في الدلالة تجعلنا نعتبر "قدم زيد" إثباتا ونرى في "زيد القادم" وصفًا وفي "قدوم زيد" إضافة فهذا يعني أننا حققنا بها أعمالا مختلفة بما أن قصدنا من إنشاء الإسناد غير قصدنا من إنشاء النعت أو الإضافة.

فإذا صحّ هذا فإن المتداول في الأدبيات التداولية لم يعد محددًا لنا في فهم العمل اللغوي. ولكن ماالذي نربح ومالذي نخسر من هذا "التوسيع" لمفهوم العمل اللغوي؟. أمّا عن الربح فيكفي التذكير بأنّ مثل هذا الفهم هو الذي يسّر للشريف (1993) بفضل شكلنته للبنية التواجدية الإنشائية الإحالية الخروج من ميتافيزيقا القوّة الإنشائية وماكان يكتنفها من طابع غيبيّ ليرجعها إلى أساس نحوي إعرابي متين. فلم يعد العمل اللغوي مستعصيا على قواعد الإعراب كما هو الشأن عند أوستين، أو منبنيا على تصوّر مبدئي للغة باعتبارها مؤسسة ونظامًا دون أن يتدخل في تحديد خصائص العمل اللغوي كما هو الشأن عند سورل. إلاّ أن هذا الفهم لأمر العمل اللغوي يجعل

الجملة الواحدة شبكة من الأعمال اللغوية على عدد العلاقات النحوية. ومن البديهي أن يكون تعدّد الأعمال اللغوية ملازمًا للجملة.

وهذا التعدّد ليس سلبيا مطلقا. فهو الذي يفسّر لم ندرك في الجملة الواحدة أحيانا، على ما نرى في الأمثلة (57 - 60) إثباتا واستفهاما أو إثباتا وأمرا أو إثباتا ونفيا أو استفهاما ونفيا أو نفيا وشرطا.. الخ. فهذا "الاحساس" مبرّر نحويا وليس مجرّد توهّم أو "شعور خادع". وهو الذي يفسّر لنا إدراكنا أحيانا للإثبات والتشبيه في آن واحد أو للاثبات والاستعارة دون أن يعني ذلك أننا أمام مستويين مختلفين يتطلبان تحليلين منفصلين نسمّي أحدهما مستوى معاني النحو والآخر مستوى البيان. فالدرس الأساسي في نظرية النظم لدى الجرجاني وما اقترحه السكاكي من علاقات بين المعاني والبيان والاستدلال هو التركيز على وحدة العمليات المعنويّة والبيانية بقطع النظر عن التصنيف المدرسي.

ولكن الإشكال الحقيقي هو: كيف نوفّق بين حقيقة تعدّد الأعمال اللغوية بتعدّد العلاقات النحويّة وبين حقيقة أنّ ما يدرك من الجملة هو قصد واحد صادر عن حالة ذهنية اعتقادية واحدة؟

يقترح الشاوش الحلّ التالي:

- التمييز بين الأعمال الأوليّة والأعمال غير الأولية (الشاوش، 1999، ص ص 633، 634، و ص ص 651، 652)
- خاصيّة الأعمال الأوليّة أنه لا «يمكن أن يجتمع منها في الجملة الواحدة إثنان أو أكثر» ويقصد بذلك ماهو من قبيل الاستفهام والإثبات والأمر والنهي والتعجّب والنداء مما يعني أنّ الجملة الواحدة يتحقق بها عمل أوّلي واحد
- خاصيّة الأعمال غير الأوليّة أنه «يمكن أن يجتمع منـ[ها] في الجملة الواحدة إثنان أو أكثر» (نفسه، ص 651). وهذا من قبيل الإسناد والابدال والاضافة والتعريف والحذف والاستعارة والتشبيه... والنفي!.

نلاحظ أن هذا التصنيف لم يشفع بتفسير للأسباب التي تجعل هذا العمل أوليا أو غير أوّلي. فإذا أخذنا بمقياس إمكان الجمع بين العملين، مجرّد الجمع !، فنحن واجدون نماذج منه في الأعمال الأوليّة التي لا تجتمع كما في (65) و (66):

(65) - أ - سواء عليهم أفعلت أم لم تفعل

- ب - ما أبالي أقمت أم قعدت

(66) من يدعوك إلى ضرب زوجتك ألْقِمْه حجرًا

(67) ألا ماء أشربه!

فقد اجتمع في (65 - أ) الإثبات والاستفهام واجتمع في (66) الإثبات والأمر. وحتى داخل التصوّر الذي اشتغل به الشاوش في جعل الخبر محدّدًا للجملة فإنه وإن أمكن له أن يرى في (66) أمرا فإنه يستحيل عليه أن يقبل بأن تكون (65 - ب) استفهاما. ننبّه على أننا لا نقول بوجود عملين لغويين يحدّدان (65 - أ) و (66) فكلاهما عندنا إثبات ولكننا ذكرنا المثالين لبيان إمكان اجتماع "عملين أوليين".

ويتدعّم ما ذهبنا إليه بالمثال (67) وهو مأخوذ من الشاوش، وقد رأى فيه تراكبا لثلاثة أعمال لغوية هي الاستفهام والنفي والتمني. وإذا تركنا النفي جانبا، لأن الشاوش يعتبره عملا غير أوّلي فإنّ الجملة (67) تجمع، في ما يتصوّر، بين الاستفهام والتمني وهما عملان أوّليان.

وقد ذكر الشاوش في سياق تبريره لاعتبار النفي معنى غير أوّلي مقياسا مفيدا هو «إمكان تركّب المعنى إلى غيره. بل إن تركّب الأعمال غير الأولية فيما بينها وتركب[ها] إلى واحد من المعاني الأولية» (الشاوش، 1999، ص 635) من خصائص صنفي العمل.

وإن كنّا نقبل التقسيم الذي يقترحه الشاوش إلى أعمال أولية وأخرى غير أولية فإننا نختلف معه في تدقيق يتصل بمقياس تحديدها وينجرّ عنه اختلاف في التصنيف لا نعيره اهتماما.

والذي يبدو لنا أنّ مقياس التصنيف الأساسي هو ما يكون له (أ) حرف يسميه و (ب) تكون له الصدارة و (ج) يؤثر في معنى الجملة كلّها، وما لا يكون له ذلك.

وهذه الشروط الثلاثة لا بدّ من اجتماعها. لأن الجرّ مثلا يكون بالحرف ولكن الأصل فيه التركيب إلى المجرور فحسب بحيث لا يؤثر في معنى الجملة كلّها (أي انعدام الشرط (ج)) ووجوده في الصدارة (أي الشرط (ب)) في مثل قولك «في بيتنا رجل» إنما هو وجود في الذكر من جهة ولا يتجاوز المركب الاضافي. فالجرّ عمل لكنه لا يكون إلا غير أوليّ. وننبّه أيضا إلى أن تدقيق التصنيف يحتاج إلى أن ندخل بعض القيود من قبيل افتراض الوسم بالحرف أو مافيه معنى الحرف تحسبا لأمثال "ليس" في النفي وأمثال "بئس"، و "نعم" في المدح الذمّ ومن قبيل التمييز بين الخبر الفعلي والخبر الاسمي تحسبا لحالات تقديم الضمير أو الاسم عموما تخصيصا أو توكيدا. هذا دون أن ندخل في دقائق العمل المباشر والعمل غير المباشر.

ويعاضد هذا المقياس الأساسي مقياس التركّب إلى المغاير. فانتقال الاستفهام من صدارة الجملة إلى حشوها مع وجود عامل في الرأس لا يقلب العمل الأصلي إلى عمل غير أولي ولكنه يخرجه من السيطرة على الجملة كلها إلى السيطرة على جزء منها فيكون العمل محدّدا بما يقع في الصدر.

والتمييز هنا تمييزان: ماهو أولي وماهو غير أولي بموجب الوسم بالحرف والصدارة والتأثير في معنى الجملة وماهو أساسي وماهو ثانوي بحسب الموقع من التركيب.

فالاستفهام في (65) مثلا عمل أوّلي تشهد عليه همزة الاستفهام ولكنّه لم يكن أساسيا لأنه لم يحتل موقع الصدر. فقد شُغِلَ الصدر بالاثبات في (65 - أ) وبالنفي في (65 - ب) وأصبح الاستفهام معمولا يجري مجرى الاسم الواحد مما جعل النحاة يسمون الهمزة "همزة تسوية" فاقتربت من الموصولات.

وننبّه هنا إلى وهمين ممكنين: (أ) وجود أعمال غير أولية توسم بالحرف وتتصدّر الجملة وتؤثر فيها و (ب) وجود حالات يحدّد فيها الخبر فعلا العمل الأولي في الجملة على ما وصف الشاوش وناقشناه فيه.

غير أن هذه الحالات تفسّر بما لايناقض التصوّر الذي قدّمناه. فإذا أخذنا الأمثلة التالية:

(68) - أ - كأن زيدًا أسد

- ب - كأنّ زيدًا قائم

- ج - كأنك بالفرج آت

(69) - أ - زيد لتضرب رأسه

- ب - زيد لا يحبّ الشعر

- ج - زيد كم مرّة لاقيته (؟/!)

نلاحظ أن في (68) حرفا له الصدارة ويؤثر في معنى الجملة. فدلالة هذا الحرف هي التي تحدّد العمل اللغوي المسيطر عليها. والإشكال هنا في معاني استعمال "كأن" للتشبيه. لكنّ ذلك لا يعني أن جميع هذه الجمل (68 - أ) و(68 - ب) و (68 - ج) سيكون العمل المتحقق بها هو عمل التشبيه. وهو مالا يوافق حدوس المستعملين نفسها. فـ (68 - ب) تفيد الظن وماهو قريب من الظن (كالترجيح) ولا نستخلص منها التشبيه

البتّة. أمّا (68 – ج) فقد اعتبر الكوفيون (ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1، ص 192) أن معناها في مثل هذا السياق هو التقريب. فلا يبقى إلا المثال الأول مفيدا للتشبيه. وحتى إفادة "كأنّ" للتشبيه تخضع لقيد أن يكون الخبر اسما جامدا. ومما يفيد في هذا أيضا افتراض بعض النحاة أن "كأن" مركبة من حرف الجرّ و "إن" بما يعني أن (68 - أ) أصلها (70): (ابن هشام، مغني اللبيب،ج1 ،ص 191)

(70) إن زيداً كالأسد

وهو ما يبرز تنازعا بين دلالة التوكيد في الصدر ودلالة التشبيه في الحشو. ولكن عيب هذا التحليل أنه لا يراعي الفروق بين التركيبين وتغير النظم بالتقديم والتأخير رغم وحدة دلالة التشبيه فيهما (راجع تحليل الجرجاني للمثالين (68 - أ) و (70) في الدلائل، ص ص 258 - 265).

والمشكلة التي نطرحها لا تتّصل، في ما يبدو، بتنوّع استعمالات "كأن" بل بفهم دلالتها. فلا اختلاف بين التشبيه والظن والتقريب. فالتشبيه تقريب بين شيئين يقع في الاعتقاد ولا يتجه نحو الخارج والظنّ بدوره تقريب يقع في الاعتقاد دون أن يدعي مطابقة الواقع والتقريب نفسه ظنّ من المتكلّم لا يزعم فيه المطابقة. لذلك تعود الأمثلة الثلاثة الموجودة في (68) إلى الإثبات الإمكاني في أقصى درجاته تجريداً وما دلالة التشبيه إلا دلالة عارضة مقامياً قد تُقصد، بالاثبات الإمكاني وقد لا تُقصد. لذلك فإن العمل المسيطر على الجمل في (68) هو عمل الإثبات في بعض تنويعاته المتصلة بالاعتقاد الذي يصدر عنه المتكلّم.

أمّا الحالات التي نجدها في (69) فتطرح إشكالا دقيقا. وقد قدمنا مقترح الشاوش في شأنها ونقدناه بما بدا لنا. ولكننا نقدم هنا تصوّرنا للمسألة.

فـ (69 – أ) بالنسبة إلينا أمرٌ وإن لم يتصدّر الأمر الجملة، و (69 – ب) نفي وإن كان في الخبر، و (69 – ج) استفهام أو تعجّب مصدره الاستكثار بحسب تنغيمنا لهذه الجملة.

ويعني هذا الفهم أننا لم نحفل بخلوّ الصدر من الوسم اللفظي الذي يدل بحسب المقياس الذي ذكرناه على الإثبات ولم نحفل ظاهريا كذلك بالصيغة العامّة للتركيب الاسمي القائم على ابتداء واخبار. أضف إلى ذلك أننا نلتقي مع الشاوش في اعتبار الاخبار الموجودة في (69) محدّدة للعمل اللغوي دون أن نقول بذلك.

استنادًا إلى مبادئ النحاة والبلاغيين يبدو لنا الأمر عائدًا إلى تأويل بنية يكون المبتدأ فيها اسما والخبر خبرا فعليا وقد سبق لنا النظر في المسألة (الباب 1، الفصل 2) ونكتفي هنا بإبراز الجوانب المتصلة بتعامل الدلالات في الجمل الثلاث.

يقوم التحليل على افتراض أنّ "زيد" عنصر مقدّم عن رتبته الأصلية. وهذا التقديم من باب تنبيه المخاطب على حدّ تعبير سيبويه (الكتاب، ج 1، ص 127) ومن باب تقديم «الذي بيانه أهم» (الكتاب، ج 1، ص 34) ومن باب الابتداء «بما هو معروف عنده [أي المخاطب] مثله عندك» (الكتاب، ج 1، ص 48). ولا تضارب بين هذا فأنت لا تنبه إلا على معلوم معروف ولكن حديث الأهمية في الإبانة بالتنبيه على هذا المعلوم هو الذي يحتاج إلى تحديد.

فقد حدّد البلاغيون منذ الجرجاني أن تقديم المسند إليه يفيد إما تخصيصه نفيا للانفراد أو نفيا للمشاركة وإمّا تأكيده وتقويته للردّ (القزويني، الايضاح، ص 60، 61، وشروح التلخيص، ج 1، ابتداء من ص 396). وفي جميع الحالات فإن التأكيد ملازم للتخصيص بمقتضى التكرار التركيبي.

لذلك فنحن أمام ثلاثة أعمال لغوية في الأمثلة (69): (أ) عمل التخصيص و (ب) عمل التوكيد و (ج) العمل الذي يبرز في الخبر.

ولكن لا يعني ذلك أنّ دلالة الخبر هي التي وجهت العمل اللغوي. بل يعني أنّ (69 – ب) مثلا توكيد للنفي في مقام يقتضي التخصيص في حين أنّ «لا يحبّ زيد الشعر» مجرّد نفي لا تخصيص ولا توكيد فيه.

أمّا الأمر في (69 – أ) فهو مؤكّد أيضا لموجب من موجبات التخصيص المحدّدة مقاميا وعلى ذلك قياس الاستفهام (أو التعجب) في (69 – ج) وإن كان الحديث عن استفهام مؤكد أو تعجب مؤكد يدعو إلى الاستغراب رغم أنه لا يخرج عن منطق النظام فإن قولنا استفهام مخصّص لردّ الخطإ في التعيين أو تعجب مخصص لنفس السبب مما يُقْبل ويُستَساغ لأنه يناسب ما يقتضيه الحال.

ولعلّ ما يدعّم هذا التحليل أنه يجنّبنا النقود الثلاثة التي اعترضنا بها على تحليل الشاوش. فهو (أ) يفسر لنا الفروق بين المؤكد وغير المؤكد و (ب) يجنّبنا حصر الخبر بمكوّناته في المخبر به ممّا يحافظ على وحدة النظم و(ج) يجنبنا تأويل الجملة على غير القصد الأساسي منها دون إهمال إمكان تعدّد الأعمال فيها.

وإذا كان تحليلنا سليما فإنه يلزم منه، جوابا عن التساؤل الذي شاركنا فيه الشاوش وأعدنا صياغته:

أ - أن لكل علاقة إعرابية وجها دلاليا يجعلها تحقق قصدا من مقاصد المتكلّم لذلك فهي تمثل عملا لغويا.

ب - أن من الأعمال مالا تُسَمَّى به الجملة كلها لأنه يتوقف عند المركبات الجزئية (مثال: الاضافة والنعت والاسناد والبدل... الخ) أو لأنه من الأعمال التي بها تتحقّق بعض الفروق الدلالية نتيجة التصرّف في عناصر الجملة على نحو من الأنحاء (مثال: التخصيص والحذف والاظهار والاضمار والتقديم والتأخير.. الخ).

ج - من الأعمال ما يكون اسما للجملة كلها لأنه يوسم بالحرف ويتصدّر الجملة «فيوثر في معناها» وهي الأعمال المعروفة الشائعة في أبواب الانشاء في كتب البلاغة [8] يضاف إليها الإثبات وصنوه النفي.

د - تقوم العلاقة بين الأعمال التي تسمّى الجملة كلها (ولنسمّها الأوّلية) والأعمال التي لا تسمى إلا مركبا داخل الجملة (ولنسمها غير الأولية) على (أ) الادماج و (ب) السيطرة.

هـ - التمييز بين ما تحدّده الصيغ اللغوية وما يتحدّد بتعامل الصيغ اللغوية مع القرائن المقامية على ماهو معمول به في تدريس الدلالة بكلية الآداب بمنوبة من تمييز بين العمل اللغوي المحدّد نحويًا وبقطع النظر عن المقام وبين العمل القولي المحدّد باستعمال هذه البنية النحوية أو تلك في مقام مخصوص.

(1) - فكل عمل غير أولي يكون مُدمَجًا داخل عمل أولي

(2) - وكل عمل أولي يسيطر على الأعمال غير الأولية

(3) - قد يسيطر عمل أوّليّ على عمل أوّليّ آخر

(4) - إذا سيطر عمل أوّلي على عمل أوّلي آخر فلا يصبح عملا غير أوّلي بل نعتبره عملا أوليًا غير مسيطر

(5) - كل جملة لا بدّ أن يوجد فيها عمل لغوي أولي واحد مسيطر

(6) - نسمي العمل الأولي المسيطر عملا رئيسا

(7) - ونسمي العمل الأولي غير المسيطر عملا ثانويا.

ونشير في هذا السياق، دون تحليل، إلى أن لمسألة تعدّد الأعمال اللغوية وجها آخر لا نعالجه هنا. ولتوضيحه نضرب المثال التالي:

(71) رحم الله المتنبّي

هب أنك قلت (71) بعد أن ذمّك "ناقص" جوابًا على ما اتهمك به وهب أنه فهم عنك قصدك كما فهمه شخص ثالث معكما. وهذه الافتراضات لإزالة حالة سوء الفهم التي تجعل أحد أطراف المحادثة يحمل كلامك على اللّغو فلا يجد له المقام المناسب لتأويله. فإذا سلّمنا بهذا فإننا نجد في (71) (أ) عملا لغويا أساسيا هو الإثبات و (ب) عملا ثانيا هو الدعاء و (ج) عملا ثالثا هو ذمّ المخاطب.

هذا مع غضّ الطرف عن أعمال أخرى بعضها مرتبط بعملية القول مثل "عمل الردّ" وهو من الأعمال الأساسية في المحادثة وبعضها الآخر مرتبط بضمنيات القول مثل عمل الاستشهاد بالمتنبي ضمنيا وبعضها الآخر يمثل جانبا ممّا قلت وهو عمل الايماء أو الايحاء من خلال اسم المتنبي وأنت تقصد بيتا من شعره وأعمال من قبيل عمل الاقتضاء وعمل الاحالة.. الخ.

ورغم ذلك فإن السؤال المطروح هو أي الأعمال الثلاثة يمثل العمل المسيطر؟ إن الإجابة البديهية وفق ما قدّمنا من معلومات عن المقام هي عمل الذمّ. ولكن ماذا لو اعترض المخاطب الذي ذممته وهمّ بك ليضربك صارخا «أو تعيّرني بالناقص...؟» فمن الحلول التي قد نستعملها أن تنكر أنك ذممته مفسرا له أنك لا تقصد من دعائك للمتنبي شيئا آخر غير ذلك الدعاء.

وما يهمنا من شجارك أنّ هذه الإمكانية في التراجع تجعل تحديد العمل المسيطر أحيانا رهين تحليل المحادثة وخصوصا إذا لم يكن من الأعمال المحدّدة ببنية لغوية مصطلح عليها أو استعملت بنية أخرى للدلالة على عمل لا تدل عليه تلك البنية في الأصل.

وعلى هذا المثال قس حالات أخرى من قبيل:

- أن تسأل زميلك، وقد بدأ يذمّ بعض المسؤولين فخفت عليه لأن من الحاضرين من لا يعمل بقاعدة "المجالس بالأمانات" : «هل أصلح لك رئيس القسم جدول أوقاتك؟»

ففي هذه الحالة نجد أنفسنا أمام استفهام وطلب ضمنيّ بتغيير الموضوع وتحذير نستنتجه من المقصد العام الذي سعيت إليه باستفهامك.

وإذا سلّمنا بمثل هذه الظواهر، وهي عادية، في التخاطب تكثر أو تقل بحسب المقامات، وجدنا التعدّد قائما من جهة علاقة الكلام بمقامه وخرجنا من المقاصد التي تحصل استدلالا من البنية النحوية وشروط استعمال الأقوال لتحقيق هذا العمل أو ذاك إلى مقاصد تحصّل في كثير من الدراسات الحديثة بالاستدلال المقامي حسب قواعد في المحادثة أو "حكم" (Grice, 1975) أو "قوانين للخطاب" (Ducrot, 1972, 1984) أي عموما استنادًا إلى قواعد بلاغية.

وبقطع النظر عن مدى وجاهة هذه "الحكم" أو "القوانين" البلاغية ومناسبتها لتحليل مثل هذه الظواهر فإن تعدّد الأعمال اللغوية مرتبط بالاستعمال المقامي الشديد الخصوصية وليس مرتبطا بالبنية النحوية. إذ لاوجود لجملة "نمطية" ملتبسة من حيث العمل اللغوي المتحقق بها وإن كانت تحتمل مقاميا عدّة استعمالات. ولكن حقيقة تعدّد الأعمال اللغوية، والوجه الثري منها، يبرز عند الاستعمال (9).

وعند هذا الحدّ لا بدّ لنا من أن نستعيد تساؤلا أجبنا عنه جزئيا وهو: إذا كنا نسلّم بتعدّد الأعمال اللغوية في القول الواحد فهل يعني هذا نفيا لوحدة القول؟

لتدقيق إجابتنا السابقة ومفادها أن القول نحقق به عملا لغويّا واحدًا علينا أن نستحضر من جهة التمييز بين الأعمال الأولية والأعمال غير الأولية وما يرتبط بها من تمييز بين الأعمال الأساسية والأعمال الثانوية وأن نستحضر من جهة أخرى التمييز بين تعدّد الأعمال اللغوية داخل البنية النحوية وتعدّدها عند استعمالها في المقام.

واستنادا إلى هذه الضروب من التمييز فإن المقصود بوحدة العمل اللغوي المتحقق بالقول الواحد إنما هو العمل اللغوي الأوّلي الأساسي. فداخل هذا العمل الأولي تدمج جميع الأعمال غير الأولية. وما هذا الادماج إلا الوجه الدلالي للادماج العاملي لمختلف المركبات في تركيب واحد. فمهما تعدّدت مكوّنات الجملة، أي مركباتها، فهي عناصر من بنية واحدة تكتسب وجودها من وظيفتها داخل تلك البنية. وقياسا عليه فمهما تعدّدت المكوّنات الدلالية للجملة فهي عناصر من بنية معنوية واحدة تنصهر في عمل أولي أساسي. والآلة التي تحقق وحدة القول تركيبا ودلالة إنما هي النظم.

وإذا انطلقنا من مفهوم النظم فإنه يلزم عنه بالنسبة إلى القضية التي نعنى بها في هذا الفصل:

- أ - أن نسبة الكلام إلى المتكلّم به أو مؤلّفه نسبة أساسها ما توخّاه في معاني الكلم المكوّنة للقول من معان نحويّة. يقول الجرجاني (الدلائل، ص 362):

«اعلم أنا إذا أضفنا الشعر أو غير الشعر من ضروب الكلام إلى قائله لم تكن إضافتنا له من حيث هو كلم وأوضاع لغة ولكن من حيث توخّى فيها النظم».

- ب - إن التأليف والترتيب يتحقق بهما القصد المخصوص الذي على أساسه ننسب الكلام إلى واضعه. يقول الجرجاني (الدلائل، ص 364): «لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هنا قصد إلى صورة وصفة إن لم يقدّم فيه ماقدّم ولم يؤخّر ما أخّر وبدئ بالذي ثنّى به أو ثني بالذي ثلّث به لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصفة (...) فينبغي أن تنظر إلى الذي يقصد واضع الكلام أن يحصل له من الصورة والصفة».

- ج - إن الغرض من الكلام والعمل اللغوي الذي وَضَعَ واضعُ الكلام اللفظَ لتحقيقه إنما هو مدلول يستدلّ عليه من مجموع الكلام. يقول الجرجاني (الدلائل، ص 441): «لا يخفى على من له أدنى تمييز أن الأغراض التي تكون للناس (...) لا تعرف من الألفاظ [يقصد من الدلالة المعجمية الوضعية] ولكن تكون المعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلّة على الأغراض والمقاصد».

- د - لما كان الغرض من الكلام يستخلص من مجموع الكلام الذي رتب على نحو يتحقّق به هذا القصد أو ذاك وبهذا القصد الناتج عن ذلك الترتيب يجوز لنا نسبة الكلام إلى قائله فإنه يستحيل أن يكون كلامان منسوبان إلى قائلين أو متشابهان في اللفظ متفقيْن مطلق الاتفاق «حتى يكون المفهوم من [هذا] هو المفهوم من [ذاك] لا يخالفه في صفة ولا وجه ولا أمر من الأمور» (الجرجاني، الدلائل، ص 261).

وهذا أصل عظيم يصلح مثلا للردّ على من يسوي بين النفي وتفسيره الإثباتي وعلى من يسوّي بين النفي المزدوج والإثبات وعلى من يعتبر الفرق بين النفي والإثبات مجرّد فرق في التعبير عن حالة واحدة من حالات الأشياء في الكون.

إنّ هذه المبادئ التي حاولنا طيلة هذه الفقرة توضيحها هي التي تمثّل عندنا الأساس النحويّ والدلاليّ لوحدة النفي. وهي وحدة لا تمثّل شذوذًا لأن ما ينطبق على النفي ينطبق على غيره منَ التراكيب والأعمال اللغويّة. فنحن لم "نوحّد" ما كان مجزّأ بل ذكّرنا بأن التجزئة التي نجدها في الدراسات لا تستند إلى أسس إعرابية تجيزها ولا إلى أسس دلاليّة تقتضيها. وما يدعّم ما ذهبنا إليه أنّ النفي في هذا لم يعد "حالة

خاصّة" تتطلّب "أدوات خاصّة" في تحليلها بل هو جزء من النظام مرتبط بما في النظام ارتباطا يمكّن مفهومُ النظم بوجهيه الإعرابي والدلالي من بيانه وتنزيله منزلته من تراكيب اللغة والأعمال اللغويّة التي تتحقّق بها.

تناولنا في هذا الباب قضية أساسيّة في جلّ الدراسات المتعلّقة بالنفي إعرابًا ودلالة وتداولا. ومدارها على مدى انقسام النفي إلى أصناف.

فبينّا أن أقدم تصنيف، ساد وانتشر قديما، وهو تصنيف أرسطو للنفي أراده صاحبه تصنيفا دلاليا فوجدناه موافقا، إن لم نقل مطابقا، للتصنيف الإعرابي الذي ظهر في بعض مقترحات التوليديين. ووجدناه بالخصوص منبّها، بعد مساءلته والنظر في المقاييس المعتمدة فيه، على ضرب من التعامل داخل حيّز النفي بين احتمالين رياضيين أحدهما يتصل بنفي النسبة والآخر بنفي المكوّن. فاستخلصنا أنّ هذا التصنيف لا يعدو أن يكون إبرازًا لوجه من وجوه حركيّة قوّة النفي داخل حيّزها. وهي حركيّة تقوم على أسس نحويّة وليست حركيّة اعتباطيّة.

أمّا التصنيفات التي اقترحها التداوليون فقد نبّهتنا إلى ظواهر كثيرة توجد في الكلام ولكننا لا نعي بها عادة، إلاّ عند دخول النفي على الكلام. وهي ظواهر تبيّن تعقّد بناء الجملة وتعامل المكوّنات جميعًا مهما كانت بساطتها في تكوين دلالة الكلام. والنفي في هذا بمثابة الكاشف عن هذه الدلالات التي تكاد تخفى. غير أن خفاءها في الإثبات لم يستدع مشكلة تصنيف الإثبات، على ما نعلم، فكان ذلك عندنا دليلا على أن صنوه النفي لا يحتاج إلى تصنيف مادام التوازي بينهما وبين بقيّة التراكيب في النظام قائما.

ومقابل هذا عرضنا بعض المقترحات التي أراد بها أصحابها، من منطلقات مختلفة ولغايات متنوّعة، إثبات وحدة النفي.

فقد وحّده فريغه بإرجاعه إلى الإثبات ووحّده بعض المناطقة التداوليين على أساس أن النفي المنطقي ورمزه كافيان للتعبير عن خصائص النفي اللّغوي أمّا الحالات التي تبدو "شاذّة" خارجة عن الحساب الدلالي المنطقي فأعملوا فيها "موسى أكّام" لتُفَسِّرَها مقاميا ووحّد بعض التداوليين النفي، توحيدًا شكليًا، على أساس يبدو في ظاهره "استدلاليا" ولكنّه لا يستقيم منهجيًا على أيّ معنى حملنا مفهوم "الاستدلال".

وختمنا مناقشتنا لهذه المقترحات، ما كان منها مصنّفًا للنفي وما كان موحّدًا، بالتذكير بأهمّ مبادئ نظريّة العمل والإعراب ونظريّة النظم التراثيّتين. فداخل هاتين النظريّتين لم نجد نحويًا واحدًا ولا بلاغيًا واحدًا يقترح تصنيفا للنفي. وهو موقف لم نحمله إلاّ على وعيهم بأنّ وحدة النفي من وحدة بناء الكلام ووحدة بناء الكلام من وحدة النظام المولّد له. وهذا ما حاولنا إبرازه استنادًا إلى بعض أصول النظريّتين المذكورتين.

الباب الثالث
حيِّز النفي

www.books4all.net

نعمل في هذا الباب على تقديم تصوّرنا لأعسر مسألة في دراسة النفي، وهي تحديد حيّزه لتبيّن قصد النافي من نفيه. وللاستدلال على هذا التصوّر ننطلق في فصل أوّل من مشكلة عامّة لا تخصّ النفي بل تتصل بجميع الأعمال اللغوية. وأساس هذه المشكلة طريقة تحديد الغرض من الكلام والفائدة التي تتحقّق به. وهو ما يسمّى في الأدبيات بالبؤرة. وهو معطى يحتاج إلى تحديد المستوى الذي يتنزّل فيه بقدر ما يحتاج إلى تحليل تعامله مع مستويات الإسناد والإخبار والحديث وضبط علاقته بالتقييد والتخصيص في الكلام. وذلك للوصول إلى مبادئ يمكن على أساسها تحديد البؤرة في النفي وغير النفي من ضروب الكلام.

ونعطف على هذا بفصل ثان نريد منه تحديد الخصائص العامّة لحيّز النفي، متسائلين عن السبب الذي جعل الدارسين يعتبرون حيّز النفي مشكلة والحال أن لا خصوصيّة للنفي في هذا المجال فشأنه شأن بقيّة الأعمال اللغويّة خاضع لبنية معنويّة مشتركة. وسنستعيد في هذا الفصل ما حلّلناه في الفصل الأوّل لندقّق موضع الإشكال في النفي.

أما في الفصل الثالث فسنقترح أمرين أساسيين في بحثنا: أولهما تركيب تلازميّ بين جملة النفي وما تُستَأنَفُ به وهو تركيب أسميناه بالنفي وجوابه استنادًا إلى المفهوم النحوي القديم وثانيهما سلّميّة معيّنة للعناصر المرشّحة، داخل حيّز النفي، لأن يتسلّط عليها النفي.

الفصل الأوّل

المراتب الدلاليّة في الكلام وتحديد البؤرة

"القيد محطّ القصد نفيا وإثباتا"

الدسوقي: حاشية السعد، ج 1، ص 32

1. إشكال البنية المعنويّة للكلام

بيّنّا في موضع سابق أن وحدة النفي من وحدة الجملة في بنائها العاملي وانشدادها إلى قوّة إنشائية واحدة مسيطرة عليها (الباب الثاني، الفصل الثاني) ونريد في هذا الفصل أن نبيّن أمرين أساسيين يمثّلان تمهيدًا لدراسة حيّز النفي:

الأوّل، أن الجملة بناء ذو مراتب دلالية لا تتساوى فيه جميع العناصر المكوّنة لها سواء في أقصى مستويات التجريد أو في ألصقها بالإنجاز المقامي.

الثاني، وهو مترتب عن الأول، أن لكل جملة، بمقتضى نظمها، غرضًا إليه يقصد المتكلّم ويمثّل تحديده وجهًا أساسيا من وجوه بيان ما للجملة من مراتب في الدلالة.

وعلاوة عن هذين الهدفين فإننا سنقدّم في الأثناء تصوّرنا، وما نتبنّاه من تصوّرات حول بعض المفاهيم المتصلة بتحديد النسبة المعنوية للقول خصوصا منها مفاهيم الابتداء (أو التصدير) (topic) والبؤرة والاقتضاء (focus/presupposition) والمعلومة الجديدة والمعلومة القديمة (Given/new) إضافة إلى مفاهيم أخرى مثل القيد والحيّز والتخصيص.

ولا يخفى أنّنا أمام خليط من المفاهيم والتصوّرات يصعب التأليف بينها تأليفا يبيّن ما يربط بعضها ببعض من علاقات وهو ما لاحظه دارسون قبلنا (Ducrot & Schaeffer 1995). إذ أننا أمام حدوس قويّة مفيدة لكنها تبدو في غالب الأحيان مفاهيم غير نظرية. أضف إلى ذلك أن بعضها اعتبر تركيبيًا محدّدا بالمواضع داخل الجملة (مثل الابتداء والاخبار (topic / comment) وعُدّ بعضها الآخر وظيفيا أو دلاليا (مثل البؤرة والمقتضى) وجعل بعضها الثالث نفسيا أو خطابيا نصيًا (مثل المعلومة القديمة والمعلومة الجديدة). فتعدّد المستويات واختلافها يعسّر أمر تبيّن الصلات بينها.

وإذا استحضرنا ضروب التمييز الإعرابي والدلالي المألوفة في الأنحاء مثل العمدة والفضلة وبنية الإسناد والبنية الحملية والبنية المحورية (في المعنى التوليدي) والخصائص الدلالية للتعدية واللزوم... الخ تأكّد لدينا مدى تعقّد الظواهر الدلاليّة التي تفيد أن الكلام ذو مراتب ومدى صعوبة تبيّن العلاقات بين ما يعود إلى مركّبات

من الجملة ينظر إليها من زوايا مختلفة وبين ما يعود إلى الوظائف التخاطبية المسندة إلى تلك المركّبات داخل "النصّ" وفي "عالم الخطاب".

ويمكننا عموما إرجاع المقترحات الموجودة في شأن البنية المعنوية للكلام إلى ما يتّصل بالمكوّنات الأساسية التي لا يكون بدونها كلام أصلا ومازاد عن هذه المكوّنات. وما نقصد إليه هنا هو شيء قريب من التمييز بين النواة الإسنادية والمتمّمات. غير أننا سنرى أنّ هذا التقسيم غير مناسب للظواهر المدروسة ورغم ذلك نتخذه منطلقا لتوضيح المفاهيم التي نرغب في توضيحها.

ونقصد بالبنية المعنوية هيئةً يحدثها التأليف بحسب الغرض الذي يقصد إليه المتكلّم على حدّ ما وضّح الشيخ عبد القاهر الجرجاني (الدلائل، ص 250) وهذه الهيئة تتجسّد لفظيا في تنظيم ما للمكوّنات النحوية وترتيب مخصوص للعناصر المعجمية. وهو فهم إنْ دقّقنا فيه النظر وجدناه تعبيرًا آخر عن مفهوم "مطابقة الكلام لمقتضى الحال" الذي تعرّف به البلاغة (القزويني، الإيضاح، ص 11). فالخصوصيّات التركيبيّة التي يشتمل عليها الكلام من تقديم وتأخير وذكر وحذف وتعريف وتنكير الخ وجدت في الكلام من باب مراعاة الاعتبارات المقامية المناسبة. فالكلام إذا سلّمنا بهذا الفهم "يعكس" و"يُصوّر" مقامه ويلزم عن هذا من جهة أخرى أن المتكلّم يخرج قوله ويكيّفه على نحو يجلو به مقاصده وهذه المقاصد، في ضرب من الدور والانعكاس، يستدلّ عليها من تصرّف المتكلّم في أصول الكلام وأحكامه وقوانينه.

واعتقادنا أن هذا المدخل أساسي في بيان ما يربط بين المفاهيم التي ذكرنا أبرزها أعلاه. وفي بيان العلاقة بين البنية النحوية ودلالاتها المقاميّة المحتملة سواء سمّينا ذلك "بنية محورية" (في غير المعنى التوليدي) على حدّ تعبير ليونز (Lyons، 1990، ص 132) أو "تأثيرات تداولية" على حدّ تعبير سبربر وولسن (Sperber & Wilson، 1989، ص 303 و 1996، ص 203) أو ما إلى ذلك من التعابير القريبة والمتشابهة "كبنية الاخبار" و "دينامية التخاطب".

فمن الثابت أن للترتيب والنسق، تقديما وتأخيرًا، دورًا محدّدًا في ضبط البنية المعنوية ومراتبها إلا أنّ تدقيق تصوّرنا للترتيب والنسق والأسلوب وإعطائه مضمونًا نحويا واضحا كفيل في ظننا بتحويل هذا الحدس العام إلى أداة نظرية للتحليل الدلالي.

2. دور الترتيب في بيان المراتب الدلاليّة في الكلام

تبرز الأمثلة التالية الجوانب الأساسية من المفاهيم المعتمدة في تحليل قيمة العناصر المكوّنة للكلام ووظيفتها الدلاليّة والتخاطبيّة:

(1) - أ - زيد المنطلق

- ب - المنطلق زيد

(2) - أ - زيد أسد

- ب - الأسد زيد

(3) - أ - تزوج قيس ليلى

- ب - ليلى تزوج قيس

يمكن النظر إلى هذه الأمثلة من زوايا مختلفة. فما نجده في (1) إعرابيا علاقة إسنادية يفيد تغيير الترتيب فيها أن المسند والمسند إليه يتغيّر بحسب موقعه من الجملة. وهو أمرٌ يتدعّم بتساوي المكوّنين في التعريف على نحو يجعل ما تقدّم منهما مسندًا إليه يحتل توزيعيا محلّ المبتدأ وما تلاه مسندا يحتل محلّ الخبر. وهذا النظر إلى الأمور يعني أنه إذا تساوى المبتدأ والخبر في التعريف فأيهما تقدّم فهو المبتدأ. ومن المواقف النحوية القديمة ما يجعل أعرف المعرفتين مبتدأ والآخر خبرا (السبكي، عروس الافراح، ج 2، ص 100) ومنها (سيبويه مثلا، الكتاب، ج 1، ص 49) ما يترك للمخاطب حرية اختيار المبتدإ والخبر منهما. ولكن هذه "القواعد" غير كافية. فممّا يقتضيه نظام الجملة الاسمية قيود دلالية أخرى من قبيل أن يكون الخبر وصفًا والمبتدأ دالاًّ على ذات. ويستلزم الأخذ بهذا القيد أن يكون زيد في (1 - أ) و (1 - ب) على السواء مبتدأ مهما تكن رتبته. وهو أمرٌ يزيل الفرق بين القولين والحال أنه فرق قائم ينبغي تفسيره وبيان الوجه منه.

غير أن دلالة المسند إليه على ذات والمسند على وصف مما لا يمكن التشكيك فيه. وهو يبرز بوضوح في الجملة الفعلية حيث يكون للفعل موضع الابتداء. وإذا صحّ هذا فيعني أننا أمام تمييزين أولين أساسيين. يتعلّق أحدهما بالتمييز في مستوى أعلى من التجريد بين المسند والمسند إليه. وهو تمييز يمكّننا من تعيين موضوع الكلام (أي المسند إليه) وما يخبر به عنه ذلك الموضوع (أي المسند). ويتدعّم هذا التصنيف بقيد آخر دلالي مفاده أن المسند إليه يكون جزئيا خاصا والمسند كلّيًا عامًا والجزئيّة والكلّيّة هنا متأتّيتان من دلالة الجزئي الخاصّ على متعيّن ودلالة الكلّي العامّ على علاقة أو "أمر نسبي" على حدّ تعبير القدماء أي غير مستقلّ بل مفتقر إلى ما يضاف إليه. لذلك لا فرق في هذا المستوى بين توزيع ما يسم عنصري الاسناد في الجملة الفعلية وفي الجملة الاسمية.

أما التمييز الثنائي بين المبتدأ والخبر فألصق بالتشكّل الموضعي اللفظي للكلام بحيث يكون الأوّل مبتدأ والثاني خبرًا. وهو تمييز يبرز بوضوح في الجملة الاسمية لأنه يتوافق فيه عادة تحديد المواضع وتعيين الوظائف النحوية. غير أنّ عبارة الخبر استعملت في الجملة الفعلية على اعتبار النهل وإن تقدّم موضعًا فهو خبرٌ عن الفاعل أو نائبه. أضف إلى ذلك أن الابتداء الوظيفي شيء آخر غير الموضع. ولا نقصد بذلك حالات تقدّم الخبر على المبتدأ فحسب بل نقصد بالخصوص حالات تقديم الخبر في اللفظ مع أن النيّة به التأخير.

ومهما يكن من أمْر فإن هذا التمييز الثاني يمكن التعبير عنه بطرق مختلفة نكتفي بذكر ثلاث منها: فإمّا أن نُعتبر الابتداء مفهوما موضعيا فيكون الابتداء بالاسم أو بالفعل متساويين فيسقط بذلك مفهوم الاخبار على اعتبار أن ما بعد الفعل لا يمكن أن يكون اخبارًا عن الفعل فهو اللفظ الأعم والنسبي (أي الإضافي) والأفضل في هذه الحالة الحديث عن "التصدير" أي موضع الصدارة من الجملة. وإمّا أن نعتبر التصنيف إلى جملة فعلية يتقدّم فيها الخبر (أي الفعل) وإسميّة يتأخر فيها الخبر تصنيفا قائما على اختلاف في توزيع ما يسم المسند والمسند إليه. وهو حلّ فاسدٌ لعدم انطباق القسمة على صنفي الجمل في العربية إضافة إلى أنه لا يبرز شيئا من المراتب الدلالية ولا يكشف عن الفروق التي تكون بالتقديم والتأخير. وأمّا الحلّ الثالث فهو أن نحافظ على الالتباس في عبارة الابتداء ليدلّ في الاسمية على البداية بالمسند إليه وعلى الوظيفة التي يكتسبها الاسم مع اعتبار حالات التقديم والتأخير الوجوبية أو الاختيارية مشتقة من بنية أصلية وليدلّ في آن واحد على العنصر الذي يصدّر به الكلام سواء أكان فعلا أو اسمًا.

ولا يخلو هذا الحلّ الثالث من مشاكل نظرية واختبارية وهو أقرب إلى إرجاء المشكلة من جهة أن التصوّر العام يقبل إمكان الابتداء بما شاء المتكلّم [1].

غير أن ما يشفع لنا هذا الاختيار حرصنا على عدم تعقيد المصطلحات بإضافة أزواج جديدة لا تكشف شيئا جديدًا. فيمكننا أن نختار مثلا من سيبويه (ج 1، ص 80) مفهوم "البناء على الشيء" لنتحدّث عن "المبنى عليه" موسّعين من الاستعمال توسيعا يجعله يشمل المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية. كما يمكننا أن نستغلّ مجاز الرأس فنتحدّث عن رأس الجملة مقابل ذيولها.

فما يعنينا فعلا هو أن ننتبه إلى أن:

(أ) لموضع الابتداء في الكلام دلالة

(ب) ولما بعده دلالة مغايرة

(ج) وهذا الاختلاف في المواضع يمثل مراتب معنويّة لها أبعاد مختلفة.

وإذا عدنا إلى المثالين في (1) فيمكننا أن نلاحظ التوافق بين المسند إليه والمبتدإ من جهة والمسند والخبر من جهة أخرى. وحلّ الاشكال المتعلّق بضرورة أن يكون الخبر وصفا والمبتدأ دالا على الذات (أي الحالة (2 – ب) حيث "زيد" دالّ على الذات) يقوم على تأويل المبتدإ والخبر. فـ"المنطلق" يجوز الابتداء به هنا على معنى "الشخص الذي له الانطلاق") (القزويني، الإيضاح، ص 101 وشروح التلخيص، ج 2 ص ص101- 103). وفي الأمر وجه آخر هو أنّ "المنطلق" بمنزلة الموصول وصلته على اعتبار أن وزانه وزان قولك "الذي له الانطلاق". فيعبّر بذلك عن دلالة الذات. أمّا زيد "فيجوز الاخبار به على معنى صاحب اسم زيد" (القزويني، الايضاح، ص 101) فهذا التقدير يجعل الخبر دالاّ على التسمية بزيد فيقبل أن يضاف إلى الغير.

وإذا سلّمنا بهذا الوصف بدأ الفرق بين (1 – أ) و (1 – ب) يتّضح. وإذا أضفنا إلى هذا اختيار سيبويه (الكتاب، ج 1، ص ص47-48 مثلا) للعلاقة بين المبتدأ والخبر صار الأمر أوضح. فعنده أنك «تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر» و«بما هو معروف عنده [أي المخاطب] مثله عندك فإنّما ينتظر الخبر» حتى «ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة».

وصياغة هذه الفكرة بلغة بعض المعاصرين على وجه التقريب والتأنيس بين المفاهيم أنك تبدأ بالقديم (أو المعلومة المشتركة في مقام مّا بينك وبين مخاطبك) وتخبر بالجديد (أو المعلومة التي يجهلها مخاطبك فتقدّمها إليه). فهذه القسمة مجهول – معلوم هي عينها القسمة قديم – جديد في ما يسمّى البنية الإخبارية عند هاليداي (Lyons، 1990، ص ص 139-140) وعند هذا الحدّ يتطابق المسند إليه مع المبتدأ مع المعلومة القديمة أو "المعروف" عند المخاطب كما يتطابق المسند مع الخبر مع المعلومة الجديدة أو "المجهول" عند المخاطب. وعلى هذا يكون المعروف في (1 – أ) هو "زيد" وفي (1 – ب) هو "وجود شخص منطلق" والمجهول في (1 – أ) هو الانطلاق وفي (1- ب) صاحب الاسم.

ومن البديهي أن يكون ما ابتدئ به في الجملتين وما كان معلوما بين المتخاطبين موضوعًا للحديث بينهما أي متحدّثا عنه والآخر متحدّثا به.

وبهذا يكون الترتيب في الجملتين دالاّ:

(أ) بالموضع على أنّ الثاني أهمّ من الأوّل

(ب) بقرينة المعروف والمجهول يوفّر معلومة جديدة لا يعرفها المخاطب

(ج) يمثّل في الحديث، ما يرغب المتكلّم في تبليغه لمخاطبه.

وقد لاحظ الدارسون أنه من الأرجح تقديم العنصر الذي يمثّل موضوع الحديث والابتداء به وجعله الأول في رتبة العناصر حتى أن هاليداي شبّهه "بالمشجب" الذي يعلّق عليه الخطاب" (ذكره Lyons، 1990، ص 139 و Collins، 1991).

وما يلاحظ، في الوقت نفسه، أن الأمر أيسر في المثالين اللّذين ذكرنا ولكن هذا التوافق ليس آليًا لأسباب كثيرة.

فقد يكون المتحدّث عنه عنصرًا من غير النواة الإسنادية كما هوالشأن في (4):

(4) الصيف ضيّعت اللبن

فالابتداء هنا بالاسم بتقديمه تقديما على نيّة التأخير وإن جعله المتكلّم متحدّثا عنه واقعا من حيث الرتبة أولا في الكلام فهو لا يوافق البتّة المعلومة القديمة أو المعروف عندك مثله عند مخاطبك على حدّ تعبير سيبويه. بل الأرجح أن يكون العنصر المقدّم هو المجهول تخاطبيا ونأتي به في أول الكلام معدولا به عن موضعه لأسباب تخاطبيّة.

ومن ذلك أيضا أن تقدّم المتحدّث عنه ليس شرطا ضروريا ولا لازما لتحديده فقد يقدّم عن رتبته دون أن يتصدّر الجملة كما في قولك (5):

(5) - أ - ضرب عمرًا زيدٌ أمس

- ب - ضرب أمس زيدٌ عمرًا

- ج - ضرب زيد أمس عمرًا

فالمتحدّث عنه في (5 - أ) هو "عمرًا" بدليل تقديمه ولكنه في (5 - ب) و (5 - ج) هو "أمس" لتقدّمه عن رتبته الأصلية على الفاعل والمفعول ثم على المفعول به.

ولكن من أخطر ما يجعلنا نشكك في التوافق بين الابتداء الموضعي والمتحدّث عنه والمعلومة القديمة أننا نجد حالات معاكسة تمامًا.

فإذا سلّمنا بأن (2 - أ) "زيد أسد" يمثّل التوافق الذي ذكرناه مع تصحيح الكلام من حيث علاقة المبتدأ بالخبر فيه على أنه المقصود بالخبر هنا، كما هو شائع معروف، هو معنى الأسدية فإن (2 - ب) تحتمل تأويلين على الأقلّ. تأويل أوّل يكون

المعروف فيه هو "الأسد" والمجهول هو زيد. وهو أمرٌ ممكن، علاوة على أنّ البنية النحويّة تدعّمه مبدئيا، إذا افترضنا مقامًا يجيب فيه المتكلّم عن سائل سأل عمّن قام بدور الأسد في مسرحية مّا. فمثلما يُنْزَعُ القناع، قناع الأسد عن الممثل ينزع المتكلّم عن الأسد قناعه ليكشف اسمه. ولا يهم بعد هذا تصحيح الكلام لرفع الالتباس فيه والانتقال من المحذوف إلى المذكور فيكون المقصود بالأسد، دور الأسد في المسرحية أو ما شابه ذلك.

أما التأويل الثاني وهو الذي يتبادر إلى الذهن فمفاده أننا أمام تشبيه مقلوب على منوال "غرة الصباح وجه الخليفة". وفي هذه الحالة فإن المتحدّث عنه هو "زيد" وهو في الترتيب اللفظي خبر الجملة ومتأخّر أما المتحدث به فهو "الأسد" أو "معنى الأسدية" رغم تقدّمه الذي يدفعنا إلى افتراض أنه معلومة قديمة. ففي هذا التشبيه نجد أنّ ما يقدّم وإن كان شكليا مسندا إليه مبتدأ وكان مخبرًا عنه قدّم ليستفاد عنه الخبر فإنه في "عالم الخطاب" الذي يبنى بالتشبيه المقلوب تنقلب العلاقة ليصبح المخبر عنه محدثا به والمخبر به محدّثا عنه [2].

ويقدّم لنا المثال (3) حالة أخرى يتوافق فيها التقديم مع إبراز المعلومة الجديدة بحيث يكون ما بعدها "خبرًا" عنها. وهو حالة يستوي فيها التقديم على نية التأخير والتقديم لا على نيّة التأخير [3]. والقرينة المميزة لهما إمّا الرفع على الابتداء والاخبار بالفعل العامل في الضمير العائد على المبتدإ أو النصب مع ترك الضمير دليلا على أن العنصر المقدّم حافظ على حكمه النحويّ (أي المفعولية). وقد وصف سيبويه (الكتاب، ج 1 ص 34، وص ص 80-81 مثلا) مثل هذا التقديم بأصل أسماه التقديم للعناية والاهتمام يقول: «.. كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى وإن كان جميعا يهمّانهم ويعنيانهم». وهو ما اهتمّ به المحدثون باستعمالهم لمصطلح بؤرة (Focus) [4].

ورغم أنه يصعب التشكيك في الصلة الوثيقة بين جدّة المعلومة من جهة والبؤرة من جهة أخرى فإن التناظر بينهما غير قائم. فاختباريا لا يعسر أن نجد معلومة جديدة تقدّم، ضمن استراتيجية نصيّة ما، على أنها قديمة. وهو أمرٌ لاحظه بعض من درس الاقتضاء. فكم من مقتضى يفترض أن العلم به مشترك بين المتخاطبين يكون في حقيقة النصّ والخطاب معلومة جديدة. وقد يكون لهذا تفسيرات من قبيل استعمال هذه الاستراتيجية لطمأنة المخاطب ثم البناء على ما اطمأن إليه كقولك له «لو كانت قصيدة رمبو عن يوغرطة قوية لاشتهرت وانتشرت» ومخاطبك لا يعرف أن لرمبو قصيدة عن يوغرطة، ومن قبيل استعمالها لوضع المخاطب ضمن إطار تخاطبيّ يفرض عليه القبول بمقتضيات لا تنسجم مع مواقفه فإذا قبل الإطار تهافتت حججه. وفي

هذه الحالة هل يمكن اعتبار هذه المعلومة الجديدة المقتضاة أو المقدّمة على أنها مقتضاة بؤرة للكلام؟

ومن المشاكل التي يطرحها الربط بين البؤرة والمعنى المجهول (أو المعلومة الجديدة) تحديد الغرض من الكلام حين لا نجد تقديما أو تأخيرا على ما نلاحظه في الترتيب "العادي" للجملة (3 - أ). فالحدس العام يذهب إلى أن الغرض من جملة "تزوج قيس ليلى" هو العنصر الأخير فيها أي "ليلى" وهو ما يحدث مفارقة تتمثل في كون "ليلى" بؤرة للجملة سواء بقيت في موضعها الأصلي أو تقدّمت عليه مهما تكن نية المتكلّم (أي على نية التأخير أو على نيّة تغيير الحكم).

وممّا يزيد الأمر تعقيدا أن بعض المقامات تحتمل بقرائن صوتمية تتصل بالنبر خصوصا والإنجاز الصوتي للكلام، أن يكون أي عنصر من العناصر الثلاثة للجملة، إذا نبّر، بؤرة. وهي حالة سنعود إليها في فقرة لاحقة بالتوضيح.

وإذا بحثنا عن بؤرة الكلام في الأمثلة (1 - 2) وجدنا، حدسيا، أن الأصل المتحكّم في ذلك هو أن يكون العنصر الدالّ على البؤرة خبرًا. ويعود هذا إلى أنّنا أمام جمل تكتفي بالنواة فيها. ومن المبادئ الأساسية أنّ المسند أهمّ من المسند إليه وأن الفائدة في الخبر، باعتبار أنّه يحمل المعلومة الجديدة وأن المبتدأ معروف لدى المتخاطبين. غير أن إحدى قراءتي (2 - ب) (أي «الأسد زيد») تعدّل من هذا الاطلاق على اعتبار أن البؤرة هنا تتصل بالمبتدإ الذي يفترض أنه معلوم لا بالخبر.

وإذا صحّت تحاليلنا الجزئية للأمثلة (1 - 3) فإننا نستخلص منها ما يلي:

(أ) يعسر أن نجد توافقا مطردا بين بنية الاسناد وبنية الابتداء (على أيّ معنى حملنا هذه العبارة) من جهة وبين بنية الاسناد وبنية الاخبار (معلوم ومجهول) من جهة أخرى.

(ب) يعسر أن نجد توافقا مطردا بين بنية الحديث (متحدث عنه ومتحدث به) وبنية الإسناد من جهة وبنية الاخبار من جهة أخرى وبنية الابتداء من جهة ثالثة.

(ج) لا نجد توافقا مطردا بين تقديم المتحدث وتقديم العنصر الممثل للبؤرة في الكلام.

(د) لا نجد توافقا مطردا بين تأخير المتحدث به وكون الخبر بؤرة في الكلام.

(هـ) لا نجد توافقا مطردا بين اعتبار البؤرة معلومة جديدة وكون المعلومة الجديدة بؤرة للكلام.

إن هذه النتائج سلبية. ولكن السلب فيها يتّصل بالتوافق المنتظر بين مستويات مختلفة للكلام. وهو ليس سلبا مطلقا بل هو سلب يتسلّط على قيد الاطّراد. ويعني هذا أنّنا نفترض حالة "عادية" "أصلية" تتوافق فيها المستويات التالية:

(أ) مستوى الاسناد: أي المسند إليه والمسند

(ب) مستوى الابتداء: أي المبتدأ والخبر (الفعلي والاسمي)

(ج) مستوى الاخبار أي معلوم ومجهول

(د) مستوى الحديث أي متحدّث عنه متحدّث به

(هـ) مستوى التبئير أي "ما ليس بؤرة" والبؤرة

ومن خلال الأمثلة التي قدّمناها نجد في (1 - أ) ما يجسّد هذا التوافق فالعنصر الأول فيها كان مسندا إليه مبتدأ معلومًا يمثّل متحدّثا عنه والعنصر الثاني مسندا خبرًا يقدّم فائدة يجهلها المخاطب ويتحدّث بها عن موضوع حديثه وهو بهذا المعنى البؤرة التي قصد إليها المتكلّم من كلامه.

ويمكننا أن نفترض، أنّ هذا التوافق أصلٌ في البنية النحويّة التي يقوم توزيعها على مبتدأ فخبر. ومن البيّن أنّ حالات التقديم الوجوبي للخبر لداع من دواعي التقديم لا تمسّ هذا الأصل بل هي تفسّر به. وإذا استثنينا حالة التشبيه المقلوب (أي (2 - ب): "الأسد زيد" في احدى قراءتيه) وحالة التقديم على نية التأخير (من قبيل "منطلق زيد") فإن الأصل الذي ذكرناه لا يطرح أيّ مشكلة. بل هو أصلٌ يمكن الاستناد إليه في ردّ المتشابهات إلى قاعدة نحويّة دلاليّة تفسّرها ومعالجة قضايا من قبيل ما يكون فيه "الموضوع" بحسب المناطقة أي المبتدأ معدومًا وما يتصل به من مشاكل أصبح "ملك فرنسا الأصلع" مثالا كلاسيكيا عنها. إضافة إلى ذلك فإن هذا الأصل هو الذي يمكننا من التفطّن إلى بعض "الألعاب البلاغية" والاستراتيجيات النصّية من قبل جعل غير المعلوم معلومًا بموجب الابتداء به والربط على المقتضى بدل المنطوق. ونزعم كذلك أنّ الجملة الاسمية لا تختلف في هذا التوافق عن الجملة الفعلية التي تكتفي بالعناصر الأساسية فيها ونقصد بذلك البنيتين (6) و (7) بحسب لزوم الفعل وتعدّيه:

(6) ف فا

(7) ف فا مف به [5]

ففي البنية (6) يكون المسند الفعلي خبرًا عن الفاعل وحديثا عنه ويمثل غرض المتكلّم من كلامه. ويعدّل الأمر نسبيًا في البنية (7) على نحو يجعل المكوّنين (ف) و

(فا) يحافظان على التوزيع القائم بينهما من حيث بنية الإسناد وبنية الابتداء وبنية الحديث. ولكن البؤرة تخرج عن الفعل لتستقرّ في موضع المفعول به الذي يتمّ به معنى الفعل.

ونشير هنا إلى أن المتحدث به في مثل البنية (7) هو دائما الفعل ولنا أن نختار إلحاق المفعول به بالفعل لشدّة تعلّقه به أو عدم إلحاقه. وفي كلتا الحالتين لا نرى مانعًا مادمنا قد سلّمنا بأن المفعول به يمثل بؤرة الكلام. والأرجح عندنا أن نلحق المفعول به وغيره من المتممات على اعتبار أنها تمثل حديثا متّصلا [6] مادام هذا الإلحاق لا يؤثر في تحديد بؤرة الكلام.

ننبّه هنا أيضا إلى أنّ كل مفعول (غير المفعول به) ينضاف إلى الشكلين الأساسيين (6) و (7) من أشكال الجملة الفعلية لا يغيّر مما ذكرنا شيئا عدا نقل البؤرة إلى آخر عنصر مفعول دون تفاضل بين الخصائص الدلالية لهذه المفاعيل. وسنعود إلى هذه المسألة في الفقرة اللاحقة.

وإذا سلّمنا بهذه المبادئ فإن أيّ تغيير لبنية الابتداء يطرأ على الشكلين (6) و (7) سيؤدّي إلى تغيير في أبنية الاخبار والحديث والتبئير ولكنه لن يمسّ بنية الإسناد.

فشكليًا نجد أن الاحتمال الوحيد للبنية (6) هو (8):

(8) فا ف

وهو شكل نحافظ على تميّزه عن بنية المبتدأ والخبر لخصوصية فيه تتمثّل في كون الخبر فعليًا. ومردّ ذلك أننا نفترض أنّ (8) مشتقّة دائما من (6) بواسطة عملية الابتداء ببناء الفعل على الاسم. وهذا الاسم يفترض فيه أن يكون مرفوعًا يعود عليه ضمير في الخبر مصدّر أو مصرّح به. ونحن نسلّم بهذا بقطع النظر عن الشروط التي وضعها السكّاكي في تقديم الفاعل المعنويّ وخلاصتها (6) (السكاكي، مفتاح العلوم، ص ص 221-237 والقزويني، الإيضاح، ص 65):

- أ - كون العنصر أصله التأخير
- ب - تقدير كونه قدّم لفاعلية في المعنى فقط
- ج - ألاّ يمنع مانع من التخصيص

لذلك لا نشترط أن يكون العنصر المقدّم ضميرًا ولا منكّرًا بل نجعل الأمر مطلقًا في ما يصلح أن يكون فاعلا معنويا مهما تكن خصائصه الصرفية النحوية.

ونجد شكليا ثلاثة احتمالات بالنسبة إلى البنية (7) هي:

(9) فا ف مف به

(10) مف به ف فا

(11)؟ مف به فا ف

نترك جانبا الصورة (10) لأنها لا تؤثر إلاّ في البؤرة وسنعود إليها في الفقرة اللاّحقة.

أما الحالة (11) فالأرجح أنها احتمال عقلي وتمثيل لا يتكلّم به في العربية وإن كان في بعض اللغات يمثّل الترتيب الأصلي والسبب في ذلك أنّ قولا مثل (12):

(12) ؟ عمرًا زيدٌ ضرب

يشتمل على تقديمين أحدهما للفاعل المعنويّ الذي أصبح مبتدأ والثاني للمفعول. ولما كان تقديم أيّ عنصر يجيء لغرض ما فإن في تقديم عنصرين في آن واحد تدافعا. وهو أمرٌ لا يمكن التشكيك فيه إلا إذا ثبت اختباريا إمكان أن تكون للقول الواحد بؤرتان وإمكان أن يكون العنصر الواحد بؤرة أي جديدًا مجهولا ومحدّثا عنه في آن واحد. وهي حالة لا نقصيها مبدئيا ولكن تصوّرها وتصوّر احتمالاتها المقامية لا يخلوان من عسر. إلا أنّنا سنقدّم مثالا عنها في ما سيأتي.

أضف إلى ذلك أنّ تقديم "زيد"، على افتراض أن (11) ومثاله (12) مشتقان من الشكل (7)، سابق لا محالة عن تقديم المفعول به. وإذا قدّم الفاعل المعنوي وأصبح مبتدأ فإنه يعسر خروج المفعول عن مجال عمل الفعل حتى إذا وُجد ضمير يشغل به الفعل كما في (12 – أ):

(12 – أ) ؟ عمرًا زيدٌ ضربه

والاحتمال الثالث من احتمالات تغيير الترتيب في البنية الدلالية للفعل المتعدّى أي الشكل (9) (فا ف مف) هو صورة مطابقة للشكل (8) الذي يمثل تقديم الفاعل المعنوي والاخبار بالفعل.

وأهمّ تغيير يلزم من تقديم الفاعل المعنوي في (8) و (9) هو جعل المسند أي (الخبر الفعلي) معلومًا و "المبتدأ" مجهولاً ويترتب عنه أنّ بؤرة الكلام واقعة في ما ابتدئ به لا في ما أخبر به عنه.

والسبب في ذلك أن تقديم الفاعل المعنوي يكون لغرضين أساسيين أولهما

التخصيص وثانيهما التقوية حسب البلاغيين (راجع مثلا: القزويني، الايضاح، ص 60، ص 100، ص 115 مثلا). والمقصود بالتخصيص هنا ردّ خطإ في اعتقاد المخاطب لإزالة الشركة أو نفي زعم من المزاعم. فإذا كان المخاطب يعتقد أن "عمرًا" و "زيدًا" ضربا خالدًا أو في مقام ثان أنّ عمرًا انفرد بضرب خالد أمكنه أن يصحّح كلامه بمثل القول (13):

(13) زيدٌ ضرب خالدًا

ويدلّك على مناسبة (13) للمقامين أنك تستطيع أن تستأنف باختبار التوكيد كما في (14) و (15):

(14) - أ - زيد ضرب خالدًا لا عمرٌو

- ب - زيد ضرب خالدًا وحده

(15) زيد ضرب خالدًا لا غيره (أي لا غير زيد)

أمّا غرض التقوية والتوكيد فيبرز ممّا يلزم عن تقديم الفاعل من تكرار للفاعل المعنوي في المبتدإ وفي ما يعود على المبتدإ من ضمير بعد الفعل.

لذلك فنحن أمام قاعدتين أساسيتين: (7)

(أ) يلزم عن التقديم الفاعل المعنوي التخصيص

(ب) يلزم عن التخصيص بتقديم الفاعل المعنوي التوكيد

وترجعنا هاتان القاعدتان إلى مفهوم القصر البلاغي وإلى أبنية التخصيص وتعامل الإثبات المؤكّد مع الإثبات المخصّص بمقتضى مبدإ التقاول. والمفيد من هذا العرض المقتضب للخصائص الأساسية للبنيتين (8) (فا ف) و(9) (فا ف مف) أن التوافق فيهما قائم بين بنية الحديث وبنية الإخبار وبنية التبئير أساسًا. والأهمّ هو أن المتحدّث عنه يصبح هنا هو البؤرة وهو المجهول (أو المعلومة الجديدة) استنادا إلى الاعتبارات المقامية ومقتضى الحال. أمّا التوافق بين الأبنية الثلاث السابقة وبنيتي الابتداء والاسناد فهو توافق شكلي لأن الرهان دائر في مستوى ارتباط البنية بسياقها التخاطبي وليس قائما من جهة تشكّلها العاملي أو توزيعها اللفظي. وإذا غضضنا الطرف عن اختلاف المستويات هذا لإجراء التقسيمات إجراء واحدًا فإننا نكون أمام حالة يكون فيها المبتدأ المسند إليه بؤرة للكلام. وهو احتمال نظري تحقّق في هاتين البنيتين مثلما تحقّق في بنية التشبيه المقلوب.

ولكن علينا أن نلاحظ في الآن نفسه أن الشكل (فا ف مف) يجعل المفعول به

في مستوى ثان باعتباره جزءا من المتحدث به وينزع عنه وظيفة البؤرة . وهذا هو مصير أيّ مفعول آخر قد يكون في الجملة التي يتقدّم فيها الفاعل المعنويّ. إلا إذا افترضنا إمكان توفر بؤرتين في الكلام الواحد وهو افتراض بعيد بالنسبة إلينا.

وإذا صحّ تحليلنا السابق فهذا يعني أن مردّ عدم اطّراد التوافق بين مختلف المستويات الدلاليّة ليس أمرًا اعتباطيًا وإنّما هو عائد إلى خصائص تتّصل بدلالة التراكيب واحتمالاتها المقاميّة ومدى مناسبتها لمقتضيات الأحوال.

فكلّما كانت البنية بسيطة (بمعنى أنها أصلية غير مشتقّة من بنية أخرى) كان التوافق فيها بين مستويات الإسناد والابتداء والاخبار والحديث والتبئير قائما.

وكلما كانت البنية مشتقّة من بنية أخرى اشتقاقا يقوم ترتيب العناصر فيه دليلا على وجوده كان احتمال انعدام التوافق بين المستويات المذكورة أقوى.

وكلّما كانت البنية المشتقّة أعقد من حيث تشكلها العامليّ أو يقوم تعقد الترتيب فيها دليلا على ذلك (حالة (فا ف) و (فا ف مف)) كان توزّع الوظائف الدلالية والتخاطبية بين المستويات المختلفة أعقد وأعسر عند الضبط.

وكلّما كانت البنية البسيطة منها والمعقّدة، رهينة اعتبار مقامي مخصوص (كالتشبيه المقلوب مثلا) كان تشكّلها اللّفظي على غير ما تقتضيه دلالاتها المقاميّة فتقوى بذلك إجراءات تصحيح البنية (أي الاستدلالات الممكنة) للوصول إلى ما به تتوافق هيئة الجملة وصورتها مع القصد من تحقيقها، ولهذا تأثير لا محالة في مختلف الوظائف الدلاليّة والتخاطبيّة التي تضطلع بها عناصر الكلام.

ويعني ما سبق أيضا، من جهة أخرى أنّ لهيئة الكلام وشكله، باعتبار العربية لغة تقوم على تنسيق الكلام فيها وتشكيله اللّفظي (configurationality) [8] دورًا أساسيا في تحديد الدلالة عمومًا وتنظيم مستوياتها المختلفة على وجه الخصوص.

غير أن هذا الفهم للتشكّل اللّفظي لا يستقيم إلا إذا اعتبرنا ما يكون في الكلام من ترتيب أبرزنا بعضه في الأشكال (6 - 11) نتيجةً لتوخّي معاني النحو في معاني الكلم. أي أنّ النسق والترتيب بتقديم هذا اللّفظ وتأخير الآخر إنما هو أمرٌ أحدثه المتكلّم لموجب وهذا الموجب هو بيان غرض من الكلام تؤدّيه هذه الصورة ويختلف عن غرض آخر يؤدّى بصورة أخرى (الجرجانيّ، الدلائل، ص ص418- 419، وص 468 مثلا). وهذا مدلول عبارة القدامى أنّ تغيّر اللفظ دليل على تغيّر المعنى. ومن البديهي أن المعنى المقصود هنا لا يتمثّل في المعنى المعجميّ للكلمات ولا في المحتوى القضوي، فقد تشترك جملتان في مدلول ألفاظهما وفي شروط صدقهما، ولكن المقصود

بالمعنى هو دلالته على قصد المتكلّم من كلامه وما يجعله بالترتيب تقديما وتأخيرًا دليلا على موافقة كلامه لمقتضى الحال.

ولهذا السبب كانت الأشكال الوظائفية المجرّدة المختلفة مرشّحة للتعبير عن اختلافات في الوظائف الدلالية والتخاطبيّة التي تتوزّع على مختلف مكوّنات الجملة. وهو ما يجعل الكلام "حركيًا" "ديناميًا" بحسب مقتضيات التخاطب. وهذه "الدينامية" الدلاليّة هي التي تفسّر عدم وجود "توافق مطّرد" بين مختلف المستويات. فلو كانت مختلف الأبنية الاسنادية والابتدائية والاخبارية...الخ ثابتة "لنفد الكلام" بمعنى استحالة تعبير الكلام عن مقاصد المتكلّم واستحالة بناء المتكلّم لكلامه على ما تقتضيه الفروق والدقائق التخاطبية، ورغم هذه الحركيّة الملازمة لتشكّل الكلام لفظيًا فليس الأمر فوضى مطلقة.

فإذا تأمّلنا الأشكال التالية:

(16): - أ - مبتدأ خبر

- ب - ف فا

- ج - فا ف

- د - ف فا مف

- هـ - فا ف مف

- و - مف ف فا

- ز -؟ مف فا ف

فإنّنا نجد استقرارا مطلقًا، لعلّه الحدّ الأدنى اللاّزم لقيام الكلام، للوظيفتين الدلاليتين: المسند والمسند إليه مهما يكن التشكّل اللّفظي للكلام فلما يدلّ على الذات وظيفة المسند إليه ولما يدلّ على علاقة (أو "أمر نسبي" "إضافي") وظيفة المسند. أمّا وظيفة الابتداء فهي وظيفة دلالية إذا نظرنا إليها باعتبار البنية الأصلية بحيث تحافظ على موضع الصدارة سواء في الجملة الاسمية (16 - أ) أو الجملة الفعلية (16 - ب) و(16 - د) وهي وظيفة تخاطبية إذا نظرنا إليها باعتبار أن العنصر المبتدأ به عنصر منقول عن موضعه الأصلي لغرض تخاطبي (أي الصور (16 -ج) و (16 - هـ) و (16 - و) و (16 - ز). ويشمل هذا حالة التشبيه المقلوب وما شابهها.

أما وظيفة الاخبار فيمكن صياغتها في قاعدة بسيطة ملخّصها: إذا كانت البنية

أصلية فإن العنصر المجهول (الجديد) هو المسند. وإذا كانت البنية مشتقّة فإن العنصر المزال عن موضعه هو المجهول (الجديد).

أما وظيفة الحديث فتتطابق مع وظيفة الاخبار حين تكون البنية أصلية على نحو يكون فيه المعلوم هو المتحدّث عنه والمجهول هو المتحدث به ولكن العلاقة تنقلب في الأبنية المشتقّة ليصبح المجهول هو المتحدّث عنه.

ومن جهة أخرى نجد المبادئ نفسها تتحكّم في تحديد العنصر الذي يضطلع بوظيفة البؤرة.

وإذا صحّ هذا فإن عدم التوافق الذي بدأنا به هذه الفقرة متأتّ من أنّ الأمثلة التي انطلقنا منها، متعمّدين، لم تكن على نسق واحد وأسلوب في النظم واحد. وهو ما جعلنا نبيّن أن تعقّد المشاكل ناتج عن تعقّد الأبنية وأنه يمكن إيجاد حلول للأمثلة المضادة إذا بنينا التصوّر على أسس نحويّة من جهة وربطناه بما تحتمله الأبنية من إنجاز مقاميّ من جهة أخرى.

ولهذا رغبنا عن تقديم تعريفات للمصطلحات المستعملة في هذه الفقرة [9] واكتفينا بعرض المفهوم منها. فنحن نقبل جميع التعريفات المقترحة بما أنها تُعبّر في ما اعتقدنا عن حدوس أكثر مما تعبّر عن تصوّر نظريّ متماسك [10].

ومهما تكن صعوبة القضايا التي تطرحها المراتب الدلاليّة في الكلام، وقد اعتمدنا في أمثلتنا على الإثبات فحسب، فإن الوعي بها من صلب الاهتمام بحيّز النفي: أي ماالذي ينفيه المتكلّم في جملة منفيّة يردّ بها على جملة، مقولة أو متصوّرة، مسندة إلى مخاطب ما ؟

فإذا كان في الكلام مراتب بعضها تمثّل عناصر تقع في خلفيّة الكلام وأخرى أماميّة بارزة فما تأثير هذا التنظيم الدلاليّ للمعنى في تحديد حيّز النفي ؟

وإذا كان للترتيب اللّفظي، باعتباره دليلا على مقاصد المتكلّم، قيمة في تحديد دلالة القول المثبت فهل ينبغي للقول المنفيّ أن يتّبع النسق المعنويّ للكلام الذي يردّه ؟

وإذا كان النفي، في بنيته الإعرابية يكون من جهة البنية الإعرابية للقول المثبت فهل يطّرد هذا التوازي في البنية الدلاليّة؟ أم يمكن أن يكون النفي في المعنى على غير مقتضى النفي في اللفظ؟

إن هذه الأسئلة وغيرها ممّا سنطرح تكتسب قيمتها إذا استحضرنا التصنيفات القائمة للنفي خصوصًا منها التصنيفات التداوليّة.

إلا أنّنا نحتاج قبل ذلك إلى الإجابة عن أمرين أساسيين أولهما: كيف نحدّد بؤرة الكلام (إثباتا ونفيا وغيرهما)؟ وما العلاقة بين مفهومي البؤرة والحيّز ؟

3. العلاقة بين التقييد والتخصيص والبؤرة

نحلّل في هذه الفقرة جانبًا من المراتب الدلالية للكلام مركّزين على مفهوم البؤرة. وسنعتمد في توضيح تصوّرنا لهذا المفهوم على تحليل الكلام الإثباتي على افتراض أن الاثبات أصلٌ إن شئت منهجي اعتباري وإن شئت "واقعي" بمعنى أنّ له من الكفاية النفسية ما يجعله أصلاً. وفي كلتا الحالتين هو أصل، حسب التصوّر التقاوليّ الذي انطلقنا منه، للنفي يمكن بتحديده تحديد حيّز النفي وبؤرته. ورغم تداخل المسائل بين النفي والإثبات فسنحاول تخليص مسائل الإثبات على أن نعود إلى النفي في الفصل اللاحق تحليلا لخصائصه حيّزًا وبؤرة وضبطًا لما يمكن استخراجه من قواعد في ذلك.

ونفترض في بناء الإثبات أنّه بناء يرتكز على عمليات التخصيص. ونقصد بالتخصيص بقطع النظر عن تعدّد استعمالات المصطلح في المتن النحوي والبلاغي [11]، إفراد بعض الكلام بحكم عما قد يشاركه فيه. وهو فهم موافق للمعنى اللّغوي في مثل قولك "خصّ زيد عمرًا بورثته" أي أفرده من دون جميع الورثاء المحتملين بتركته (يوافق هذا ما ذهب إليه من البلاغيين السبكي، عروس الأفراح، ج 1، ص 255 وما ذهب إليه من النحاة الاستراباذي، ج 1، ص 234 [1,2]) ويقابل التخصيص بهذا المعنى الشيوع والتّعميم.

ونحتاج هنا إلى توضيح أمرين أساسيين: أولهما المقصود بالشيوع الذي يخصّصه الإثبات وثانيهما الوسائل اللّغويّة التي تتوفّر للمتكلّم كي يخصّص إثباته.

تفيدنا بعض تصوّرات النحاة في بيان مفهوم الشيوع والعموم. فهم يميزون بين التخصيص والتوضيح تمييزًا يقوم على:

– أ – أن التخصيص "تقليل للاشتراك الحاصل في النكرات"

– ب – و "التوضيح" (...) رفع الاشتراك الحاصل في المعارف أعلامًا كانت أو لا"

(الاستراباذي، شرح الكافية، ج 2، ص ص 288/287، ومثله في التفتازاني، المطوّل، ص 92/91، ولعلّه نقله عن الاستراباذي)

وهنا تمثيل لهذا التّمييز:

(17) رجل فاضل

(18) زيد العالم

فالنكرة في (17) تحتمل من حيث الوضع كل فرد من الرجال. غير أن وصف "رجل" بـ"فاضل" أوجد نوعًا مستأنفا من الرجال على حدّ تعبير الجرجاني (الدلائل، ص 192) ولكنه لم يرفع الاحتمال مطلقا بل حصره في الفضلاء من الرجال.

أما "زيد" في (18) فهو علم مشترك بين من يتّصف بالعلم ومن لا يتّصف بالعلم والوصف رفع الاحتمال والاشتراك رفعا كلّيا.

ولهذا التمييز صلة بعلاقة اللّفظ بالمعنى وعلاقتهما بالخارج الذهني أو العياني لا نتعرّض لها هنا [13]. غير أن العلّة وثيقة بين التوضيح والتخصيص فكلاهما يرتبط بالوصف والوصف عندهم يكون للتوضيح كما يكون للتخصيص بالمعنيين اللذين حدّدهما الاستراباذي. وهذا ما جعل النحاة يطلقون "التخصيص على ما يهمّ تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال فالوصف في النكرات يقلّل الاحتمال والاشتراك والوصف في المعارف يرفعه بالكلّية" (التهانوي، فصل التخصيص).

وما يهمّنا من هذه التوضيحات أنّ التخصيص تخصيص للشيوع سواء أكان ناتجا عن اشتراك أم عن احتمال ومؤدّاهما في نهاية الأمر واحد بما أن الاشتراك احتمال واقع والاحتمال اشتراك ممكن. وقد استقرّ في الأدبيّات البلاغيّة أنّ "اختصاص الشيء بوصف إنّما يعتبر بالنسبة إلى ما تتوهّم مشاركته فيه" (المغربي، مواهب الفتاح، ج 2، ص 114).

ونُنبّه إلى أنّ مفهوم التخصيص، على ما نجده عند النحاة، يكاد يقتصر على المركّبات الوصفيّة وإن استعمل عند الحديث عن الإضافة ولكنّنا نعلم أنّ اهتمام البيانيين تركّز على التخصيص الذي يكون في الأبنية التي درسوها في أبواب القصر من مصنّفاتهم. وإذا ثبت أن أبنية القصر تقوم على تعامل بين بنيتين إحداهما إثباتيّة والأخرى منفيّة أو اختزال البنيتيْن مثبتة ومنفيةً على ما أشرنا في مواضع سابقة فإنّ مفهوم التخصيص يجري في مستويات مختلفة من التركيب أبسطها وأوضحها المركّبات الوصفية وأشدّها تعقيدًا ودقّة ما يقوم بين الجمل من تأليف واختزال أو تحليل وانتشار.

أمّا موضوع هذه الفقرة فيتّصل كما ذكرنا بالجملة الإثباتيّة في حدّ ذاتها باعتبارها مسارًا من العمليات التخصيصيّة.

ولبيان هذا المسار نحتاج إلى مفهوم آخر وثيق الصلة بالتخصيص وهو مفهوم **القيد** [14] ويعرّفه التهانوي في "الكشّاف" بأنّه "الأمر المخصّص للأمر العام" (ج 2، ص 1178) وإذا أخذنا بهذا التعريف فإن القيد هو الوسيلة التي يقع بها تخصيص العموم

أيّ تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال. وبالعودة إلى (17) و (18) فإنّ النعت فيهما قيد على المنعوت. وقريب من هذا الفهم ما ذكره ابن سينا في سياق تمثيله لمفهوم القيد. يقول: «الأقوال قد تتركّب على سبيل تركّب الحدود والرسوم بأن تأتي بعضها مقيّدة لبعض وهي التي تصلح أن تورد بين أجزائها لفظة الذي كقولنا الحيوان المائت فإنه يصلح أن يقال فيه الحيوان الذي هو الناطق الذي هو الميّت» (ابن سينا، العبارة، ص 31). ومن البيّن أن هذه التراكيب التقييدية تراكيب وصفيّة.

إلاّ أننا نجد ما يخالف هذا الفهم. فمنّ البلاغيين من ميّز بين القيد والتخصيص على أن "الإضافة والوصف من المخصّصات" و "معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيّدات" (التفتازاني، المختصر، ج 2، ص 92).

وأصل هذا التمييز الاشكال التالي (شروح التلخيص، ج 2، ص 92): لما كان الاسم يقبل الشيوع فإن الوصف يخصصه بما أن التخصيص تقليل الشيوع ولكن الفعل لا شيوع فيه بل فيه إطلاق لأنه يدلّ على ما يفهم منه وهو الحدث أي "الماهية المطلقة" على حدّ تعبير القدماء والمطلق يُقيّد بالمعمولات.

وعلى هذا المعنى فإن التمييز بين التقييد والتخصيص وجيه.

ولكن الاستعمال جرى أيضا على اعتبار الوصف مثلا، وهو من المخصّصات حسب التمييز السابق قيدًا ويمكن إذا قبلنا باختبار الموصول الذي اقترحه ابن سينا أن نتثبّت من ذلك بواسطته.

والعلاقة بين التقييد والتخصيص مفهوميًا أقوى من مجرّد استعمال المصطلحات. فثمة بين شيوع الاسم الذي يقتضي التخصيص بالوصف وإطلاق الفعل الذي يقتضي التقييد بالمعمولات مقولة تجمع بينهما سواء سميناها إبهاما أو عمومًا أو ما شابه ذلك.

وإذا انطلقنا من هذه المقولة ولنسمّها العموم وجدنا أن تخصيص الاسم يكون بوصفه وتخصيص الفعل بتقييده، مبدئيا، بمعمولاته. ولكن الاسم المخصص يمكن أن يتركّب إلى الفعل فيكون معمولا من معمولاته. فهو من حيث تركيبه الوصفي أو الإضافي تخصيص بالوصف أو الاضافة ومن حيث علاقة مجموع المركّب بالفعل تخصيص بالتقييد.

وإجمالا فنحن أمام أربعة احتمالات (الدسوقي، الحاشية، ج 2، ص 92):

(أ) إمّا أن نعتبر التقييد مرتبطا بعلاقة المعمولات بالفعل والتخصيص مرتبطا بالاضافة والوصف

(ب) وإمّا أن نعتبر التقييد مرتبطًا بالإضافة والوصف ونجعل التخصيص للمعمولات

(ج) وإمّا أن نعتبر كل ذلك تخصيصًا

(د) وإمّا أن نعتبر كلّ ذلك تقييدًا.

إلا أن هذه الاحتمالات تركّز على الاصطلاح وما كان لهذه الاحتمالات أن توجد لولا متانة العلاقة بين التقييد والتخصيص. فالوصف تقييد للموصوف ووظيفته تخصيصيّة كما أنّ المفعول تقييد للفعل يخصّصه. فيكون التقييد بذلك الوسيلة التي بها يتحقّق التخصيص. فيرفع الاحتمال ويقلّل الاشتراك.

وعلى هذا فإنّ القيد هو العنصر اللغوي الذي يمثّل تخصيصا لعنصر لغوي آخر عام والتخصيص هو إخراج عنصر لغويّ ما منْ الاشتراك أو الاحتمال. يقول الاستراباذي في هذا المعنى: «تقييد الشيء بالشيء تخصيص له وأن المقيّد به غير خاص وحده» (الاستراباذي، ج 3، ص 9). وإذا دقّقنا النظر فإنّ هذا الفهم يضعنا في صلب الوظيفة البيانية للغة باعتبارها إعرابًا عمّا في الضمير وتبليغًا للمقاصد.

ولاختبار المفاهيم السابقة من جهة وتوضيحها من جهة أخرى وبيان دورها في تحديد البؤرة من جهة ثالثة ننظرْ في الأمثلة التالية:

(19) جاء زيد

(20) جاء زيد أمس

(21) جاء زيد أمس طالبًا أمواله

(22) جاء زيد أمس طالبًا أمواله ساخطًا في وجهي.

نلاحظ أن هذه الجمل الفعلية لا تمثّل مبدئيا إشكالا من حيث ضبط القيود فيها فالمفاعيل جميعها قُيود. ولكن هل يعني هذا أن (19) وقد خلت من المفاعيل لا تقييد فيها؟

تقتضي الإجابة عن هذا السؤال افتراض أن الخبر (بالمعنى العام الجامع للصفة والفعل) قيد على الاسم. وفي هذه الحالة يفقد القيد معنى التخصيص. بما أنّ الفعل لا يخصّص زيدًا ليرفع عنه الاشتراك أو الاحتمال.

ولا يمكن الأخذ بمفهوم تقييد الفعل لفاعله (أو الخبر للمبتدإ) إلا في حالة واحدة عرضها علماء أصول الفقه وتناقشوا فيها. وملخصها السؤال التالي: هل يدلّ إثبات الشيء على نفي ضدّه؟ (15).

يقول الرازي متسائلا: «تخصيص الشيء بالذكر هل يدلّ على نفيه عمّا عداه؟» (المحصول، ج 1، ص 83) وهو ما يسمّيه الغزالي المفهوم و «معناه الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عمّا عداه» (المستصفى، ج 2، ص 191) وهو ضرب من ضروب الدلالة الالتزامية حسب الرازي، لا تقتبس من صيغة اللفظ بل من فحواه وإشارته (الغزالي، المستصفى، ج 2، ص 186) ونعيد صياغة سؤال الأصوليين بالنسبة إلى تخصيص الفعل للفاعل أو تخصيص الخبر للمبتدإ على النحو التالي: هل يقيّد الفعل أو الخبر الفاعل أو المبتدإ فيفردْه عمّا قد يشاركه؟

والإجابة الممكنة انطلاقا من المثال (19) هي أن حدث المجيء يحتمل مقامات مختلفة أبرزها:

(أ) أن زيدًا كان منه حدث المجيء

(ب) أن غير زيد كان منه مجيء

(ج) أنّ غير زيد لم يكن منه مجيء.

وهذه المقامات الدنيا تجعل للقول (19) دلالات ثلاثًا مختلفة. ففي المقام (أ) لا دليل على أن غير زيد جاء أو لم يجئ لذلك فهو لا يمكنه أن يدلّ بالاستلزام على نفي ما عداه.

وفي المقام (ب) من المحال أن تدلّ (19) على أن غير زيد لم يجئ وإذا افترضنا أن المتكلّم يعلم أن غير زيد جاء فالسؤال يصبح متعلّقا بسبب تخصيص زيد بحديث المجيء. ونحتاج هنا إلى اعتبارات مقاميّة لتفسير استراتيجية المتكلّم ومقصده من الحديث عن زيد دون غيره. وإذا افترضنا أنه لا يعلم بمجيء غير زيد فإنه يكون متحدّثا بـ (19) حديث من تحدّث في المقام (أ).

أما في المقام الثالث (ج) فإن القول (19) لا يفيد كذلك نفي المجيء عن غير زيد لأنه لا دليل على ذلك في اللفظ ولا في المعنى. ولكن توجد حالة ممكنة يكون فيها هذا الاثبات لا على نفي المجيء عن غيره وهي حالة اعتقاد المتكلّم عن صواب أو عن خطإ أن مخاطبه يعتقد في اشتراك زيد مع غيره في المجيء. وهنا نكون أمام حالة من الاثبات التقاولي التي يردّ بها المتكلّم على مخاطبه بإضمار جملة النفي أو ما يقوم مقامها [16].

ولهذا السبب أساسًا فإنّنا لا نعتبر الخبر قيدًا على المبتدإ مخصّصا له ولا نرى في الفعل قيدًا على الفاعل (أو نائبه) مخصّصا له. ولكنّنا لا نجادل في الاصطلاح إذا ذهب ذاهب إلى أن الخبر سواء أكان صفة أم فعلا يمثّل قيدًا على الاسم. فالمهمّ أنّه قيد لا يخصّص. وقاعدتنا في ذلك هي القاعدة التي صاغها الجرجاني (الدلائل، ص 544): «من حكم كل ما عدا جزئيّ الجملة الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر أن يكون تخصيصا للمعنى المثبت والمنفي» ويقتضيْ هذا الفهم حصر القيود المخصّصة في المفاعيل والمركّبات التقييديّة (وصفية وإضافية). ويبرز هذا التصوّر بالخصوص في الأمثلة (20 - 22) أعلاه. إذ أن ما يميّز كل واحدة منها هو عدد القيود فيها. فقيد الزمان في (20) هو غير قيدي الزمان والأجلية في (21) وهما غير قيود الزمان والأجلية والحالية في (22). وإذا قارنّا بين هذه الأمثلة الثلاثة (20 - 22) والمثال (19) وجدنا أن التدرّج في ترتيبها قائم على نسبة الفوائد الحاصلة من الكلام. فمجيء زيد في (19) وإن كان كافيا في مقام مّا، فهو قد يثير جملة من الأسئلة لدى المخاطب عن زمان المجيء، ومكانه وغايته وحالة الجائي وكيفية المجيء ووسيلته الخ. وكلّما تحقّقت الإجابة عن سؤال من هذه الأسئلة المحتملة نقص الشيوع والاطلاق في الفعل.

ويثير هذا الفهم بعض المشاكل أولّها وأبرزها مدى وجاهة فهم المفاعيل على أنها إجابات عن استفهامات. وإجابتنا عمومًا أن القاعدة المعروفة بوضوح منذ المبرّد حول علاقة الاخبار بالاستفهامات والتلازم بين الأبنية المختلفة خصوصًا منها الإثبات والنفي والاستفهام وتفسير النحاة للتراكيب الجزئية والمحلات المختلفة على أنها إجابات تستبق استفهاما قد يخطر ببال المخاطب، جميعها تدعونا إلى أخذ هذا الاتجاه في الفهم مأخذ الجدّ. فرغم أن الأبنية مجرّدة ولها قوانين وقواعد في تولّدها فإنها في الآن نفسه منذورة للتخاطب واستيعاب مختلف الدقائق المقامية. فالزمان مثلا احتمال مجرّد تخصص له اللغة محلاً في التراكيب وصيغة في الاشتقاق ووسائل للتعبير عنه عند التصريف ووحدات في المعجم وعلى المتكلّم أن يختار منها ما يلائم مقاصده ويناسب خصائص المقام الذي يتحدّث فيه.

ومن المشاكل التي يثيرها هذا الفهم سلّميّة المفاعيل، وقد قدّمت مقترحات عديدة في ذلك (الفاسي الفهري، 1986، ص ص 85-97، المتوكل 1986 ص ص 33-35 و Lyons، 1990، الفصل 6 -3). ونشير إلى أن هذه القضية لا تهمّ فكرة التخصيص بالتقييد. ولكننا ننبه إلى تمييز يبدو لنا مهمّا في النحو العربي بين مفاعيل في الفعل دليل عليها وأبرزها المفعول المطلق والزمان وأخرى لا دليل عليها في الفعل. ولعلّ أكبر إشكال يطرح يتصل بالمفعول به الأوّل والثاني. فلا شك أنّ في الفعل دليلا عليهما. والإشكال هو هل يعتبران تقييدا للفعل يخصّصه أم لا؟ والإجابة التي نقترحها مبدئيا

هي أن المفعول قيد على الفعل يخصّصه بدليل إمكان حذفه وطيّ ذكره عندما يقصد المتكلّم التركيز على معنى الفعل وإطلاق الحدث لا على تمام معناه كما في قولك «الله يحيي ويميت» و «زيد يحلّ ويعقد ويأمر وينهى» (الجرجاني، الدلائل، ص 154).

وبهذا المعنى الذي سبق للتقييد فإن دور القيود في الجملة يكون "لتربية الفائدة" على حدّ تعبير البلاغيين (توضيح المفهوم ومناقشته في شروح التلخيص، ج 2، ص ص 32-34). والمقصود بذلك أن الاقتصار على النواة الاسنادية كما في (19) أعلاه لا يفيد إلا مطلق نسبة الفعل إلى فاعله لأن الفعل يقتضي على وجه الاحتمال الزمان (كما في (20)) والأجلية (كما في (21)) والحالية (كما في (22)) وغير ذلك من الدلالات التي توضّحه وتعيينها يخرج الكلام من الاحتمال إلى التحقّق ومن الإجمال إلى التفصيل ومن إطلاق الحديث إلى تخصيصه وتوضيحه. وكلما خُصّص معنى من المعاني تحقّقت فائدة من الفوائد فهو إجابة عن سؤال محتمل وكلما تحقّقت إجابة نقصت الاستفهامات. يقول المغربي: «المعنى كلّما ازداد فيه الخصوص ازداد تمامه وكماله» (مواهب الفتاح، ج 2، ص 93).

وسواء تصوّرنا الفعل برنامجا دلاليا محتملا يقبل نظريا الملء اللفظي لجميع محلاته وتعيين الدلالات الممكنة فيها أو تصوّرناه مشهدًا يلتقط منه المتكلّم ما يراه مناسبًا فيعبّر عنه فإنّ حركة الكلام حركة بيانيّة أداتها القيود وأثرها الانتقال من مطلق الحديث إلى خصوصيّاته.

وإذا سلّمنا بهذا الفهم للتخصيص في علاقته بالحدث الأساسي في الجملة وبافتراض أن الحدث مطلق تخصّصه القيود فإن في الأمر دقيقة تحتاج إلى بيان. هل توجد في الجملة قيود أخرى غير المفاعيل والتراكيب التقييديّة؟

وتوضيح المقصود بهذا السؤال يبرز في المثال التالي:

(23) أمس جاء زيد طالبًا أمواله

يبيّن لنا المثال (23) أن المتكلّم قيد مجيء زيد بقيدين هما الزمان والسبب. ولكنه قدّم في الآن نفسه قيد الزمان وجعله متحدثا عنه يبدأ به الكلام. والسؤال حينئذ أيّ القيدين أهمّ؟ والمقصود بالأهمية هنا ما يتحقّق بهذا الكلام من فائدة يجهلها المخاطب. ويتصل الإشكال بعملية التقديم ودلالته. فالقول (23) يقتضي أن سبب مجيء زيد متفق عليه بين المتخاطبين ولكن ما يحتاج حقا إلى تخصيص إنّما هو الزمان. وما تقديمه هنا إلا دليل على أن المتكلّم ومخاطبه مختلفان في تحديد زمان الحدث. لهذا فهل نعتبر في الجملة قيودًا ثلاثة أولها قيد السببية وثانيها قيد الزمان وثالثها قيد التقديم؟

نلاحظ هنا أن للتخصيص في مثل (23) وجهين: أحدهما تخصيص إطلاق الحدث وهو واقع سواء قدّم المتكلّم "أمس" أم أخّرها والثاني تخصيص تخاطبي يفرد الزمان ويميّزه عن أزمنة أخرى قد يكون المخاطب توهّمها أو اعتقد فيها.

وإذا صحّ هذا الوصف فهو يعني أنّ التقديم والتأخير مثلا من المخصّصات. وإذا خطونا خطوة أخرى لنربط بين التقديم والتأخير من جهة وما يمكن أن يؤدّي معنى التخصيص المرتبط به وهو "إنّما" و"ما.. إلا" والعطف بلا وبل ولكن من جهة أخرى، وإذا ربطنا بين احتمال التقديم للتخصيص والتقوية ووصلنا بين معنى التقوية ومعنى التوكيد بمختلف أنواعه فإننا نكون قد وقفنا على أنواع أخرى من القيود المخصّصة مثل القصر والحصر والعطف والاستدراك والإضراب والتوكيد وإذا توسّعنا أكثر فإنّ غير ذلك من المعاني النحوية تصلح لأن تكون قيوداً. والوجه في ذلك أنها معان تزاد أوّلا على أصل الجملة (أي المبتدأ والخبر والفعل والفاعل) وتخصّص ثانيا شيئا ما فيها. وهذا "الشيء" الذي تخصّصه يرتبط مباشرة بالحدث المحتاج إلى تخصيص عمومه وإطلاقه ولكنه يرتبط بما يكون في علاقات التخاطب من اعتقادات تتراوح بين إشراك غير المشارك أو توهم مشاركته أو الاعتقاد الجازم في مشاركته وما إلى ذلك من الاعتقادات الممكنة التي يحتاج المتكلّم بحسب اعتقاد المخالف إلى تخصيصها.

ولا نريد في هذا السياق أن نميّز على ما يوحي به العرض السابق بين "تخصيص دلالي" يتصل بتقييد المطلق في الجملة و "تخصيص تخاطبي" يتصل بتقييد اعتقاد المخاطب إن صحّ التعبير. فلا ننسى أن المتكلّم هو الذي يقيّد بالمفاعيل كما يقيّد بالتقديم والتأخير مع القصر والعطف...الخ. وأنّ التقييد التخاطبي يتصل كذلك بتقييد المطلق في الجملة كما أن التقييد الدلالي قد يمثّل إجابة عن استفهام محتمل إضافة إلى إمكان استعماله دون تقديم أو تأخير مثلا لتصحيح اعتقاد المخاطب وتقييده على ما وضّحنا في ما أسميناه بالإثبات التقاولي.

إنّ ما يهمّنا في هذه الفقرة، كما ذكرنا، هو التمهيد لدراسة حيّز النفي وعلينا ألاّ نهمل جميع الاحتمالات التي قد يكون لها تأثير في تحديد هذا الحيّز بما أن "القيد في الكلام ناظر إلى نفي ما يقابله" على حدّ تعبير التفتازاني (المطوّل، ص 85) والنفي، عندنا، ناظر إلى الإثبات الذي يقابله. فإذا وجد قيد مخصّص من أيّ نوع فينبغي أخذه بعين الاعتبار لاحتساب دلالة النفي النحويّة.

والذي يجعلنا نذهب هذا المذهب افتراض آخر في عملنا مفاده: لما كان "التخصيص بحسب المفهوم لازما للتقييد مطلقا" (السيد الجرجاني، حاشية السيد على المطوّل، ص 55) فإن القيد المخصص هو البؤرة في الكلام. وهو مبدأ سائد منتشر عند

الجرجاني في الدلائل وفي المصنّفات البلاغية بعده على خلاف سنحلّله في موضع آخر من البحث. يقول الشيخ عبد القاهر: «ما من كلام كان فيه أمرٌ زائد على مجرّد إثبات المعنى للشيء إلاّ كان الغرض الخاص من الكلام والذي يقصد إليه ويزجّى القول فيه» [17] (الدلائل، ص 280). إلاّ أنّ مفهوم الغرض في عبارة الشيخ، وهو يرادف مفهوم البؤرة في التعبير الحديث، يحتاج إلى وقفة لتوضيحه بما أنه مفهوم مركزي في هذا الباب من عملنا.

4. تحديد بؤرة الكلام

لعلّ "الحقيقة" الوحيدة التي يجمع عليها الدارسون للتبئير هي أنّ المتكلّم عند بناء كلامه يجعل، على نحو مّا، جزءًا من الكلام بارزًا ليكون موضع عنايته وموضع اهتمام المخاطب. فهذا الجزء يمثّل محلّ الفائدة ومناط القصد و"المعلومة الأساسية" (NØLKE، 1994، ص 128) التي يريد بيانها. وهذه "الحقيقة الدلالية" حاضرة سواء في التعريفات التركيبية الإعرابية (Von Stechow & Uhmann، 1986 وإحالاتهما، Chomsky، 1975، ص ص 38، 55) أو الصوتمية النغمية (prosodique) (Chomsky، 1975، Morel، 1992، عن NØLKE، 1994، ص 128) أو الدلاليّة الإعرابية (Jackendoff، 1972، Rochemont، 1986، Rochemont & Culicover، 1990) أوالدلاليّة التداوليّة (Martin، 1992) أو الدلاليّة العرفانيّة (Sperber & Wilson، 1996).

والسؤال الأساسي إذن، هو كيف نحدّد هذا المعطى الدلالي في الكلام؟ وما صلته بمختلف المراتب الدلالية في القول؟

ممّا يقتضيه مفهوم البؤرة، باعتباره مكوّنا من مكوّنات الجملة تحديد ما ليس بؤرة أيّ بقيّة المكوّنات التي لا نعتبرها تمثّل مناط القصد ومحلّ الفائدة. وقد اختار التوليديون مثل جاكندوف (Jackendoff، 1972) وشومسكي (Chomsky, 1975) أن يصطلح عليه بالاقتضاء فجاكندوف (1972، ص 230) يربط البؤرة بالمعلومة التي يعتبرها المتكلّم غير مشتركة بينه وبين السامع ويربط المقتضى بما يقدّر المتكلّم أنّه مشترك بينه وبين المخاطب.

وهذا التقابل بين البؤرة والمقتضى غير موفّق، في ظنّنا، لأنّنا نعتقد أن المقتضى هو مكوّن لا يوسم بالضرورة لفظيا ويمثّل علاقة استلزام نحويّ أساسا (الشريف، 1993) في حين أن "المقتضى" الذي يتحدّث عنه جاكندوف وشومسكي هو بقيّة العناصر اللّفظيّة في الجملة عدا البؤرة. غير أن لاستعمالهما وجهًا آخر قد يسوّغ لهما هذا الاختيار سنذكره بعد حين. وعمومًا إذا افترضنا أن في الكلام عنصرًا واحدًا

يمثّل بؤرة وعنصرا واحدا يمثّل متحدّثا عنه وأن البؤرة قد تطابق المتحدّث به وقد تكون جزءًا من المتحدّث به فإنّ مفهوم الاقتضاء كما استعمله شومسكي وجاكندوف يتهافت. فلا يمكن للمتحدّث به خصوصا إذا تضمّن البؤرة فتمايزا أن يكون مقتضى وإلا انعدمت الفائدة من الكلام.

ونفضّل من حيث الاصطلاح شيئا شبيها بما اختاره سبربر وولسن (Sperber & Wilson، 1996، ص 209). فقد اعتمدا استعارة فضائية ليتحدثا عن الاستلزامات الخلفية (background implication) والاستلزامات الأمامية (foreground implication): حيث تمثّل البؤرة المعلومة الأمامية التي يبرزها المتكلّم مقابل ما يجعله في خلفية الكلام وإن كان لهذا التقابل عندهما أبعاد أخرى سنعود إليها.

أمّا التمييز الذي نقترحه فلا يقوم على التقابل بل على الاحتواء. فالبؤرة جزء من الكلام وعنصر منه لا يتحدّد إلاّ داخله ويرتبط ببقيّة مكوّناته بموجب وحدة بناء القول. لذلك فهو علاقة نسبيّة (إضافية) تمكّننا من إسناد وظيفة البؤرة لهذا العنصر ونزعها عن بقيّة العناصر وما يدعّم هذا أن البؤرة، في الحالات المعاكسة والصعبة التي يطرحها الدارسون، يمكن أنْ "تنتقل" ويتغيّر موضعها بحسب عوامل دُرس بعضها وفي بعضها ما يحتاج إلى تدقيق وأحيانًا إلى تعمّق. ولهذه الأسباب نكتفي بعبارة "بؤرة الكلام" وإذا أردنا لها مقابلا فليكن بقيّة الكلام عامّة دون تحديد.

ويستلزم هذا أنّ البؤرة متّصلة بالعمل اللغوي الذي يحقّقه المتكلّم ولا يمكن فصلها عنه. فهي تُقيّد من الكلام مطلقا أو تميّز مشتركًا أو تخصّص عامّا و "لا يتصوّر تخصيص شيء لم يدخل في نفي ولا إثبات ولا ماكان في سبيلهما من الأمر به والنهي عنه والاستخبار عنه" على حدّ تعبير الجرجاني (الدلائل، 545). والعمل اللغوي هو الذي يمثّل الأصل الدلالي الذي يشدّ الكلام بعضه إلى بعضه كما يسند في الآن نفسه لكلّ عنصر في القول وظيفته ضمن مراتب الدلالة. ولا تشذّ عن هذا وظيفة البؤرة.

غير أن من خصائص البؤرة، وهو افتراض منا لم نجد ما يخالفه، أن تكون موسومةً باللفظ مذكورةً في الكلام. وهو ما زيّن لبعض الدارسين تحديدها لفظيّا من جهة النبر والتنغيم خصوصًا في اللغات التي خطا التحليل الصوتمي للكلام فيها خطوات كبيرة مثل الانقليزية.

1.4. مقترح شومسكي في تحديد البؤرة

يذهب شومسكي، إلى حدّ كبير، هذا المذهب الصوتمي في تحديد البؤرة (Chomsky, 1975) فقد عرّفها على أنّها: «المركّب الذي يتضمّن مركز التنغيم» (نفسه،

ص 40، وص 41، وص 53). ومعنى ذلك أن البؤرة تتحدّد في مستوى البنية السطحيّة (يوم كان لهذا المفهوم ومقابله معنى في النظريّة التوليديّة) وعلى وجه التحديد في المكوّن الصوتمي للنحو. ويضرب شومسكي على ذلك الأمثلة التالية:

(24) أ - is it JOHN who writes poetry?

(أ**زيد** هو الذي يكتب الشعر؟)

ب - it isn't JOHN who writes poetry

(ليس **زيد** هو الذي يكتب الشعر)

ج - No, it is Bill who writes poetry

(لا، عمرو هو الذي يكتب الشعر)

ويفترض شومسكي أن "جوهن وبيل" (أو صنويهما "زيد وعمرو" العربيين) هما اللّذان يُسند إليهما "النبر الأساسي ويمثّلان النقطة القصوى في المنحنى النغمي (نفسه، ص 39). وهو ما يعني أنهما موضع البؤرة. في مقابل مقتضى الجملتين أي "شخص ما يكتب الشعر". وهو مقتضى مشترك بين (24 أ) - (24 ج) بما أن (24 ج) جواب عن (24 أ) وتوكيد لـ (24 ب). ويعني ذلك أن التمثيل الدلالي لـ (24) هو (25):

(25) [الذي يكتب الشعر] زيد

وحسب هذا التمثيل الدلالي فإن البؤرة هي «المحمول في القضية المهيمنة على البنية العميقة» (نفسه، ص 40).

غير أن شومسكي يستدل على صعوبة تحديد البؤرة في مستوى البنية العميقة خصوصًا حين تكون الجمل شديدة التركيب ويضرب المثال التالي:

({was he }

(26) (warned to (look out for (an ex-convict (with (a red (SHIRT))))))

{he wasn't}

وكل مركّب موجود بين قوسين: أي

(أ) Shirt: قميص

(ب) a red shirt: قميص أحمر

(ج) with a red shirt: ذي قميص أحمر

(د) an ex-convict with a red shirt: سجين سابق ذي قميص أحمر

(هـ) look out for an ex-convict with a red shirt: يبحث عن سجين سابق ذي قميص أحمر

(و) warned to look out for an ex-convict with a red shirt: تنبيهه بأن يبحث عن سجين سابق ذي قميص أحمر.

يمكن أن يتضمّن مركز النبر فيكون من ثمّة البؤرة في الجملة. ويعني هذا أن تحديد البؤرة في اللفظ قد يتّسع وقد يضيق فيشمل عدّة مركّبات متداخلة وقد يشمل عنصرًا من مركّب. والعوامل المتسبّبة في ذلك كثيرة منتشرة لم يقع حصرها. ويذكر شومسكي نماذج منها دون أن يقصد إلى تصنيفها أو ضبطها. من ذلك:

(26م) a. did John give the book to **Bill**

أ - (هل أعطى زيد الكتاب لعمرو)

b. did John give Bill the **book**

ب - (هل أعطى زيد عمرًا الكتاب)

(27) a. I didn't CATCH him

(أ) (لم **أقبض** عليه)

b. I didn't catch **Bill**

(ب) (لم أقبض على **زيد**)

(28) Brutus killed caesar

قتل بروتوس قيصر

ففي (26) لا يوجد فرق بين الجملتين من جهة البنية العميقة ولكن توزيع البؤرة والمقتضى فيها مختلف والأمر المحدّد في ذلك هو مركز النبر.

أمّا في (27 - أ) فإن البؤرة قد تكون الفعل "قبض" وقد تكون الفعل والضمير المفعول معًا (catch him). وهو ما يلاحظ كذلك في (27 - ب) حيث يمكن أن تضيق البؤرة فيكون "بيل" بؤرة وقد تتّسع لتشمل الفعل والمفعول.

ولئن كانت (28) تقوم على بؤرة هي بيان المقتول (أي قيصر) لتحديد ما فعله بروتوس أو قتيل بروتوس وتخصيصهما فإنها قد تصلح أيضا، إذا كان موضع البؤرة هو الفعل "قتل"، لبيان ما فعله بروتوس لقيصر.

وينبّهنا شومسكي هنا إلى أن الأمثلة التي عالجها تتميّز بـ :

(أ) أنّ تنغيمها "عادي" رغم غموض هذا المفهوم

(ب) عدم وجود وسائل نحوية تستدعي تنغيمًا يكسب بعض العناصر المعجمية وأحيانا بعض المقاطع منها سمات تعبيرية أو تخصيصية (نفسه، ص 38، الهامش 21 و ص 50).

ومفاد التنبيه الأول أن المثال (24 - أ) يمكن أن نسند داخله البؤرة في مواضع مختلفة فهو يحتمل:

(24) (أ) **أزيد** هو الذي يكتب الشعر؟

(د) أزيد هو الذي **يكتب** الشعر؟

(هـ) أزيد هو الذي يكتب **الشعر**؟

فإذا سلّمنا مع شومسكي أن الحالة (24 - أ) هي التي تمثّل المنحنى النغمي العادي فإنّ الحالتين (د) و (هـ) تفرضان منحنى أخر لا نعرف أينضاف فيجاوز المنحنى العادي أم يبطله فيحلّ محلّه؟ وقد اعترف شومسكي بغموض هذه المسائل.

أمّا التنبيه الثاني فيتّصل على ما فهمنا بما تحدثه بعض الأبنية (كأبنية التخصيص) مثلا من تغيير في موضع البؤرة أو ما تحدثه بعض التراكيب كالتفضيل أو "الاخبار بالذي... أو بناء الكلام على متحدّث عنه واحد وتكثير ما به يتحدّث" من تغيير في التركيب يؤثّر في ضبط البؤرة. وهو ما نلاحظه في:

(29) ما قتل قيصر إلا **بروتوس**

(30)؟ الذي فعله بروتوس بقيصر هو **القتْلُ**

(31) John is more concerned with AFfirmation than with CONfirmation (عن شومسكي، ص 52)

(زيد أشدّ اعتناء **بالإ**ثبات منه **بتوكيد** الإثبات)

وبقطع النظر عن الهدف الذي رسمه شومسكي في مقاله الذي يتعرّض فيه

للبؤرة والمقتضى فإن خلاصة موقفه يمكن حصرها في (Chomsky، 1975، ص ص 52، 53):

(أ) أنّ قواعد التأويل الصوتمي هي التي تحدّد البؤرة عند التنغيم العادي للكلام

(ب) أن بعض العمليات النحوية قد تسم بعض المركّبات بنبر تعبيري أو تخصيصي

(ج) في الحالتين (أ) و (ب) تكون البؤرة هي المركّب الذي يتضمّن مركز المنحنى النغمي مع قيد يتّصل بالحالة (ب)

(د) أن التأويل الدلالي للجمل ولمفهومي البؤرة والمقتضى بالخصوص ضروريّ لتفسير كيفيّة بناء الخطاب وعلى وجه أعمّ كيفيّة استعمال اللغة

(هـ) "البؤرة هي مركّب يتضمّن مركز النبر والمقتضى عبارة نتحصّل عليها باستبدال البؤرة بمتغيّر".

نشير إلى أنّنا أهملنا في عرضنا لموقف شومسكي دور الاستفهام في تحديد البؤرة وما يقوم بين الإثبات والنفي والاستفهام من علاقة في هذا المستوى. وأفكاره هذه هي أساس مقترحه في (د) أعلاه. غير أننا سنعود إلى القضية بشيء من التفصيل بعد حين.

ولعلّ الأمر الأساسي الذي يحتاج إلى توضيح هو العلاقة بين البنية النحويّة والمكوّن الصوتمي وكون البؤرة دلالة. وقد أشار شومسكي إلى أن وصف البؤرة وصفا نحويا خالصا أمرٌ متعذّر ولكنه نبّه في الآن نفسه إلى أن للبنية النحويّة دورًا ما في ذلك (Chomsky، 1971، ص 39، هامش 22). أما "البنية العميقة" الدلالية فتتدخّل في ما يتجاوز الجملة لتأويل الخطاب بمعنى ما يقوم بين الجمل من علاقات والاستعمالات الممكنة للغة. ولا شيء يدل على أنّ الموقف التوليدي قد تغيّر وإن تغيّرت تقنية التعبير عنه في نظرية الربط والتحكّم (Rochemont، 1986، Culicover & Rochemont، 1990).

وهذا الموقف من الصعب قبُوله بالنسبة إلينا. ولا يعود ذلك إلى ضعف التحليل الصوتمي للعربية،أو صعوبة تحديد النبر فيها فلو كان الأمر مقتصرًا على هذا لاعتبرنا الإشكال كامنا في عدم كفاية وصف العربية قديما وحديثا. أضف إلى ذلك أن ما يسمّى "النبر العادي" غير واضح ولا دقيق حتى في اللغات التي يتوفّر فيها مبدئيّا وصف مقبول عمومًا مثل الانقليزية أمّا الفرنسية فدور النبر فيها أضعف ممّا لوحظ في

الانقليزية. ولكن الإشكال يبرز حين نلاحظ أنّ الجملة الواحدة قد يسند فيها النبر إلى أكثر من عنصر (كما هو الحال في المثال (26) عن شومسكي) أو ينتقل بحسب التلفّظ وسياقه من عنصر إلى آخر (كما هو الحال في الأمثلة (24 - أ) و (24 - د) و (24 - هـ) عن شومسكي كذلك).

ويبدو أن الأمر مرتبط بما سبق أن لاحظناه وهو أنّ البؤرة تقتضي الوسم اللّفظي. ولكن لا يعني ذلك في ما نعتقد أنّ البحث عن البؤرة يتحدّد بالتشكل الصوتي للكلام وإن كان من الممكن أن يكون له دور مّا. وهو دور نقدّر أنه لا يتجاوز القرينة، مجرّد القرينة، التي تتطلّب قرائن أخرى إذا لم تكن كافية.

غير أن بعض ما يوضّح هذا الاعتراض يوجد في مفهوم شومسكي للاقتضاء[18] وبالتحديد في تمثيله الدلالي. فهل يكون من باب الصدفة أن يختار في تمثيل الاقتضاء بنية "الاخبار بالذي.." (المقتضب، ج 3، ص 99 وما بعدها، ابن السرّاج، ج 2، ص 269 وما بعدها، الأسترابادي، ج 2، ص 42 وما بعدها) على ما هو بيّن في (25) أعلاه؟ الا يمكننا بمقتضى هذه البنية اللغوية أنْ نولّد من نفس الألفاظ تراكيب أخرى تبرز عناصر أخرى غير العنصر الذي يُبرزه المثال (25) من قبيل:

('25) [الذي كتبه زيد] الشعر

("25)؟ [الذي فعله زيد للشعر] الكتابة

فإذا نظرنا في هذه التمثيلات وجدناها تقتضي ببساطة أن يكون العنصر المنبور خبرًا وهو محطّ الفائدة وصلة الموصول معلومة معروفة أو يفترض أنّ المخاطب يعرف منها ما يعرفه المتكلّم وهي في الكلام مبتدأ. وبهذا المعنى فإن النتيجة التي يصل إليها شومسكي في تمثيل العنصر المنبور دلالية وليست صوتميّة. فنحن أمام حالة يتوافق فيها الخبر والبؤرة ولا يمكن للنبر الصوتمي إلا أن يقع على الخبر.

وما لم نفهمه في مقترحات شومسكي، رغم إدراكنا لدفاعه عن البنية السطحية أمام تهديدات القائلين بالدلالة التوليديّة وبناء نحو على أساس دلالي، هو حصره "للعمليات النحويّة الخالصة" والعبارة له في دور هامشي على اعتبار أنّها تخلق منحنى نغميًا جديدًا ومن ثمّة بؤرة تخالف المنحنى النغمي والبؤرة في التنغيم العادي.

وإذا تتبّعنا هذه العمليات النحويّة التي يتحدّث عنها وجدنا أن أبرزها جمل التخصيص (cleft sentence) وأشباهه (pseudo-cleft). فما يميّز هذين الضربين من التركيب قيامهما دلاليا على توزيع للمعلومات القديمة المعروفة والجديدة المجهولة

على الجملة [19]. وانبناؤهما تركيبيًا على وجود مركّب موصولي "relative clause" مبتدأ أو خبرًا. حتى اصطلح عليها بـ "it - clefts" و "WH - clefts" على ما نلاحظه في الجمل التالية (Collins، 1991، الفصل 1):

(32) a.Tom offered Sue a sherry

(أ) قدّم طوم لسيو الرّاح

b. what Tom offered to Sue was a sherry

(ب) ما قدّمه طوم إلى سيو هو الرّاح

c. it was a sherry that Tom offered Sue

(ج) إنه الرّاح ما قدّمه طوم إلى سيو

d.The one who offered Sue a sherry was Tom

(د) الشخص الذي قدّم لسيو الرّاح هو طوم

e. It was Tom who offered Sue a sherry

(هـ) إنه طوم مَنْ قدّم لسيو الرّاح

ولا شكّ أنّ بين هذه الجمل في (32) فروقا دلالية وأغراضًا مختلفة لا نحلّلها هنا. ولكن ما يعنينا منها أن المكوّنات الموصولة في هذه التراكيب تمثل ما يسمّيه شومسكي المقتضى والمكوّن الموجود خارج الموصول يمثّل بؤرة الكلام. وهو نفس التركيب الذي استعمله شومسكي للتمثيل الدلالي للمقتضى والبؤرة.

وإذا كان "الرّاح" في (32 – أ) حيث الجملة "عادية" هو المكوّن المنّبور فإن هذا المكوّن أصبح في (32 – ب) و (32 – ج) على ما بينهما من اختلاف عنصرا خارج المركب الموصولي ومن ثمة فهو، سواء تقدّم أو تأخّر، بؤرة الكلام.

وتفيدنا (32 – د) و (32 – هـ) أن الجمل العادية التي لا يتوافق فيها النّبر الصوتمي والبؤرة (أي ما يشبه في أمثلة شومسكي (24 – أ) مقارنة بـ (24 – د) و (24 – هـ) لا يمكن التعبير عن البؤر فيها بأبنية التخصيص على ما لاحظناه في ('25) و("25).

ولكن ما يحتاج، حقًّا إلى تفسير هو مسوّغات الانتقال من بنية إلى أخرى. فلا يبدو لنا الأمر متصلا باشتقاق بنية من أخرى فهذا ممكن دائما إذا سلّمنا بأن الأبنية

متماسكة داخل النظام فما نقصده هو الداعي إلى الانتقال من "جملة عادية" إلى بنية من أبنية التخصيص.

والذي يجب في تقديرنا إقراره هو أنّ أبنية التخصيص تمثّل أقوى ما يسم البؤرة. وهو وسم تركيبي وليس صوتميا، ولا يهمّنا أن يتطابق الوسمان أو أن يختلفا. أضف إلى ذلك أن الوسم الصوتمي للبؤرة، إذا سلّمنا به، يمكن التعبير عنه تركيبيّا ببنية من أبنية التخصيص، وهو موقف شومسكي عمليا لا نظريا، في حين أن الوسم الصوتي لا يعبّر عن البؤرة الموسومة تركيبيّا. وإذا كان الأمر كذلك فلعلّنا نحتاج إلى درجات في وسم البؤرة. وسواء أخذنا بهذا أم رفضناه فعلينا أن نعترف بأن الوسم الإعرابي سيكون في أعلى هذا السلّم المقترح.

بل نزعم أن "الجمل العادية" توسم البؤرة فيها تركيبيّا قبل وسمها صوتميا. ففي أمثلة كولينز التي ذكرناها نجد أن (32 – أ) يمثل "الرّاح" فيها الغرض من الكلام ووسمه التركيبيّ هو تأخره في الذكر على اعتبار أنّه آخر مفعول في الكلام أي آخر قيد من قيود الجملة. وما وقع في بنيتي التخصيص وشبه التخصيص إنما هو إبراز هذه البؤرة على نحو يجعل "مقتضى" الكلام أي بقيّة الكلام الذي لا يمثل البؤرة صلة للموصول. وهذا ما يفسّر في ظنّنا أن بنية الإخبار بالذي أو ما شاكلها (بما أن بعض العناصر كالنعت والمضاف الخ ممّا حدّده النحاة العرب بدقّة لا يمكن الاخبار عنها بالذي) بنية تصلح للتعبير عن المقابلة بين البؤرة وما ليس بؤرة ولك أن تسمّيه مقتضىً أو مركّبا موصوليا أو معلومة قديمة أو استلزاما خلفيا أو أساسا (NØLKE، 1994، ص 105) فلا مشاحّة في الاصطلاح.

وما يحتاج إلى تفسير ايضا هو السبب الذي يجعلنا نستطيع في الجملة الواحدة أنّ نوجد بؤرًا مختلفة فنعبّر عنها ببنية تخصيصيّة تبرز وحدة معجمية أو مكوّنا من مكوّنات الجملة على أنه البؤرة. فما دمنا لا نجد هذا التفسير فإن الاخبار بالذي يبدو لعبة شكلية وتمحّلا من تمحّلات النحاة يصلح في أحسن الحالات للتعليم ولا علاقة له بحقيقة الاستعمال [20]. وإذا أخذنا مثالا من الأمثلة التي ذكرها شومسكي، بعد الانتقال به من الاستفهام إلى الإثبات لتبسيطه تحصّلنا على:

(33) أ – يكتب زيد الشعر

ب – الذي يكتبه زيد الشعر

(34) أ – يكتب زيد الشعر

ب – الذي يكتب الشعر زيد

(35) أ - يكتُب زيد الشعر

ب -؟ الذي يفعله زيد (هو) كتابة الشعر

نلاحظ أنّ التمثيلات في (ب) تبرزُ العنصر المنبّر في الجمل (أ). فتجعلها اخبارًا عن الذي وما في صلته. لذلك اعتبرناها تمثيلات لأننا لم نحدّد النبر الصوتمي في الجملة (أ) إلا خطّيًا بتسطيره.

كما نلاحظ ان (35 – ب) غير مقبولة لغويا وتفسير ذلك أنّ الفعل ونحوه لا مدخل له في المبتدإ والخبر، فرغم أن الفعل خبرٌ إلا أنه لا يكون محدّثا عنه كما أشار إلى ذلك ابن السرّاج (الأصول، ج 2، ص 271). فهل يعني هذا أنّ النبر الصوتمي أو الدلالي لا يمكن أن يقع على الفعل في الجمل البسيطة و "العادية"؟

للإجابة على ذلك نحتاج إلى تفسير ممكن لانتقال البؤرة في (33 - 35). فكونها في (33) واقعة في المفعول فهو أمرٌ منتظر بما أن المفعول قيد على الفعل ولا نعرف ما صلة ذلك بالنبر الصوتي، أهما يتطابقان أم يختلفان. ومهما تكن الإجابة فلنفترض التطابق خصوصا أن القائلين بالنبر كثيرا ما يجعلونه واقعا على آخر عنصر من الكلام اي في يمين الجملة الأعجمية ويسارها في العربية.

ولكن كيف نفسّر نبر "زيد" في (34 - أ) ؟ بإمكاننا أن نتصوّر حالة معروفة في التخاطب اليومي ومنتشرة في الخطب انتشارها على السنة منْ درّسنا وعلى لساننا حين ندرّس وهذه الحالة هي تشديد المتكلّم على كلمة مّا وأحيانًا على مقطع من كلمة. وهذا التشديد كثيرًا ما يكون للفت الانتباه إلى أهمية تلك الكلمة المشدّدة فنخصّها في التصويت بدرجة أعلى ممّا تخصّ به ما يجاورها في السلسلة الصوتية. وذلك لبيان فائدتها إذ غالبًا ما تكون تحمل معلومة جديدة يريد المتكلّم تبليغها أو معلومة قد تكون معروفة ولكنه يقصد إلى ترسيخها على وجه التوكيد. وبإمكاننا أيضا أن نتصوّر مقامات يكون فيها التشديد الصوتي للإعلان عن تمسّك بموقف وإقراره أو تصحيح خطإ من المخاطب بإبراز ضدّ المكوّن الذي أخطأ فيه.

فمن المقامات المحتملة لـ (34 - أ) حيث زيد عنصر منبّر أن يكون القائل يردّ على مخاطب صدر عنه القول (36):

(36) يكتب عمرو الشعر

فسواء حملت (34 – أ) (سيكتب زيد الشعر) على أنه توكيد لما سبق له أن قاله أمام إنكار المنكر، ولكنه توكيد أخرج على غير مقتضى الظاهر (أي دون مؤكّدات) أو

حملته على أنه تصحيح لما جاء في (36) على اعتبار أن المخاطب أخطأ في تعيين فاعل الكتابة، كما لو أنه أجاب في (36) بـ (37):

(37) لا يكتب عمرو الشعر بل زيد

فإنّنا أمام إثبات تقاولي[21]. وشأنه شأن كل إثبات تقاولي يتصل بنيويا، وبصفة منظمة قابلة للتقعيد، بأبنية التخصيص فتكون (37) التي هي صورة مخصّصة بالإثبات والنفي لـ (34 - أ) يمكن التعبير عن دلالتها بـ (38) أو (39):

(38) لا يكتُب الشعرَ إلاّ زيدٌ

(39) إنما يكتب الشعرَ زيدٌ

وإذا كان تحليلنا مناسبًا فهو يعني أن الاختصاص في (38) و (39) أيْ في بنيتي "ما .. إلا" و "إنما" ليس إلاّ وسمًا إعرابيا للاختصاص الذي في (34 - أ) وقد عبّر عنه صوتيًا. وهذا الاختصاص، حقا، غير عادي من جهة اللفظ لأن الموضع الأساسي للبؤرة في الإثبات العادي (أي غير التقاولي عندنا) هو المكوّن الأخير الذي يقيّد الفعل أي المفعول ولكن لما كان الفعل والمفعول ممّا يقع في صلة الموصول (أو "المقتضى" في تعبير شومسكي) فإن العنصر الجديد هو خبر "الذي" وهو محطّ الفائدة وبؤرة الكلام حيث يتوافق المحدّث به والبؤرة.

وإذا ثبت هذا الذي نزعم فإن ما لاحظه شومسكي من استحالة اتخاذ بنية الاخبار بالذي تمثيلا لثنائية البؤرة والمقتضى لاستحالة أن تعبّر عن جميع المواضع الممكنة للبؤرة يصبح غير ذي معنى. فقد لاحظ أن المثال (40): (وهو المثال عدد (45) في (Chomsky، 1975، ص 42):

(40) { was it } {(a) an ex convict with a red SHIRT} that he was
{it wasn't} {(b) a red shirted EX-CONVICT } warned to look out for
{(c) an ex-convict with a shirt that is RED}

لا يستجيب لبنية دلالية عميقة واحدة. ويستمدّ حجته على ذلك من تعدّد احتمالات النفي والردّ الموجب (بالإثبات) على ما ينفي في الكلام كما يستمدّها من عدم تطابق الاستفهام والنفي وانردّ الإثباتي على الاستفهام إلا بشيء من التصنّع. وإذا تذكرنا (أ) أن البنية العميقة (أو التمثيل الدلالي للجملة) هو أمرٌ ينبغي أن يكون، عنده مشتركا بين الإثبات والنفي والاستفهام و (ب) أن البنية العميقة تتحدّد ببنية الاخبار بالذي أو ما شابهها و (ج) أن البؤرة هي المحمول في القضية المهيمنة على البنية

العميقة فإن المشكلة التي يطرحها شومسكي لا تكمن على ما نرى في عدم توافق الإثبات والاستفهام وإنما تكمن في أن تمثيل مختلف البؤر الممكنة في القول (40) عسير أو مستحيل أو مصطنع بسبب القيود الموضوعة على الاخبار بالذي. ونضرب على هذا مثلاً فمما يحتمل أن يكون في (40) بؤرة المركّب (red SHIRT) (أي قميص أحمر) ومما يُحتمل في النفي استبدال هذه البؤرة عند الإجابة على النفي بجملة إثباتية تتضمّن المركّب (red TIE) (أي ربطة عنق حمراء). والصعوبة هنا تكمن في التساؤل التالي: هل يجوز الاخبار بالذي عن المنعوت وفصله عن النعت؟ والحال أن القاعدة لا تجيز ذلك وإن أمكن التعبير عنه فسيكون كما قال شومسكي عن حق "مصطنعا" وكما رأينا مثالا عنه في (35 – ب) (؟ "الذي يفعله زيد هو كتابة الشعر").

وهذا ما نلاحظه كذلك في مركّبات من قبيل (catch him) والتردّد بين اعتبار النبر واقعا على الفعل أو على الضمير. فزيادة على عدم جواز الاخبار عن الفعل فإن الضمير، وهو من المضمرات يعسر الاخبار عنه نظرًا إلى اقتضاء البنية ضميرين أحدهما في المركب الموصولي والآخر في الخبر فإذا أحال الضمير على الضمير فأين مفسّره؟

وعمومًا فإننا نعتقد أن حالات التردّد في تحديد البؤرة، أو بالأحرى احتمالات تحديد البؤرة، تعود إمّا إلى أنّ بعض المركّبات التي يمكن اعتبارها مخصّصة للكلام ومن ثمة بؤرًا يتعذّر تمثيلها الدلالي بواسطة بنية الاخبار بالذي لأسباب تتّصل بقواعد نحويّة. وإمّا إلى أسباب تقاولية تخاطبية تجعل المتكلّم يغيّر موضع النبر على وجه الإبراز والتخصيص. وفي الحالتيْن فإن الآليات المولّدة للبؤرة لا تعود إلى الأصوات بل إلى معاني النحو ودلالات التركيب وما الصوت إلاّ جرس ينبّه إلى ما ينشئه التركيب من معنى وعلينا هنا أن نأخذ تعبير النحاة والبلاغيين حول تبعيّة اللفظ للمعنى وأنّ الألفاظ "خدم" له و "وعاء" بأكثر ما يمكن من الجديّة.

ومن القضايا المتصلة بما سبق الربط الذي يقيمه دارسو التبئير بين الاستفهام والإثبات والنفي ربطا واضحا وبين هذه الأبنية والتمثيل الدلالي ربطا خفيا. وهو اختيار بيّن عند شومسكي أيضا. ولكن استثماره استثمارًا أخصب نجده في عمل سبربر وولسن.

2.4. بنية الاستفهام وضبط سلّم التبئير

تعتبر البؤرة لدى سبربر وولسن (Sperber & Wilson، 1996، ص ص 202-217 و 1989، ص ص301 -326) أثرا من الآثار الأسلوبية شأنها شأن الاقتضاء وبنية الحديث

وبنية الاخبار.. الخ. والمقصود بذلك عندهما أن الصورة القضوية للكلام تكون لها استلزامات وآثار مقامية تداولية مختلفة وهذه الاستلزامات، عندهما، أساليب. وقد ذكرا قضيتين مهمّتين تمثلان ملاحظتين وحدسين أساسيين لدى الدارسين:

(أ) لتحديد البؤرة في قول خبري علينا أن نحدّد الاستفهام الذي يجيب عنه الخبر. وهو مبدأ قديم في النحو عبّر عنه بوضوح المبرّد بقوله «الاخبار جوابات عن استفهامات».

(ب) لما كان من المتعذّر القبول بوجود أكثر من بؤرة في الكلام وكان الواقع الاختباري يفرض وجود احتمالات عديدة للتبئير فإن الافتراض الشائع هو اعتبار التبئير سلسلة متراكبة من البؤر ذات درجات مختلفة في الظهور والبروز يكون أصغرها أبرزها.

ولتوضيح هاتين الملاحظتين ننظر في المثال التالي (Sperber & Wilson، ص 203):

(41) Susan went off to see the foot Ball match

(ليلى ذهبت لتشاهد مقابلة كرة القدم)

فحسب الملاحظة (أ) يمكن لـ (41) أن تكون إجابة عن أسئلة مختلفة:

(42) - أ - أيّة مقابلة ذهبت ليلى لتشاهدها؟

- ب - ماالذي ذهبت ليلى لتشاهده؟

- ج - اين ذهبت ليلى؟

- د - ماذا فعلت ليلى؟

- هـ - ماذا وقع؟

وخاصيّة هذه الاستفهامات أنها من باب الاستفهام التصوّري. فجواب أيّ استفهام منها يمثّل البؤرة كما أن البؤرة تضبط استنادًا إلى اختيار مكوّن وجعله مستفهما عنه.

وانطلاقا من الملاحظة (ب) فإن الخبر كلّه في (41) الانقليزية يحتمل أن يمثل بؤرة الجملة [22]. ويثير تعريبها على النحو الذي ذكرناه إشكالا. فالأرجح في الترجمة

المعتمدة لـ (41) أن يكون المركّب "لتشاهد مقابلة كرة القدم" بؤرة الكلام. وحتى في الصيغة الانقليزية فإن التشكيك في مدى تمثيل الفعل الأساسي للبؤرة قائم (Wilson & Sperber، 1996، ص 204).

والمهمّ أنّ لنا على الأقل المكوّنات التالية التي تحتمل أن تكون بؤرًا. وهو ما نرمز إليه بالأقواس:

(41) ذهبت ليلى (لتحضر (مقابلة (كرة القدم)))

فالقوسان الأولان يمثلان الجواب في (42 - ج) والقوسان الثانيان يمثلان الإجابة على (42 - ب) والقوسان الثالثان يمثلان الإجابة على (42 - أ) وبشيء من الاصطناع نعتبر الجواب عن (42 - د) هو "ذهبت لتحضر مقابلة كرة القدم" والجواب عن (42 - هـ) هو الجملة كلها. ومأتى الاصطناع هو أنّ الحالة (42 - هـ) تفترض في التعبير عنها شيئا من قبيل ضمير الشأن وأن الحالة (42 - د) تقتضي إدخال الفعل في البؤرة مع مفعوله الدال على الأجلية على أن يفصل الفاعل المتعلّق به، شديد التعلّق صرفيًا ونحويا، عن الفعل.

وعرضا نشير إلى أن هذه الصعوبات مفيدة لأنها تجعلنا نتساءل: هل يمكن أن يكون الفعل بؤرة في الكلام؟ ومتى؟ أي ماهي القيود التي توضع له؟ وهل يمكن أن تكون الجملة كلّها موضع البؤرة؟ ولهذا التساؤل الأخير نظير طرحه نولكه (NØLKE، 1994، ص 133) وهو: هل يمكن أن توجد جملة بدون بؤرة؟

والمهمّ مما سبق أن هذه البؤر المحتملة المتداخلة تمثل بنية متراتبة ومتدرّجة تحتاج إلى تفسير. وقد اختار سبربر وولسن استنادا إلى قاعدة أن أصغر مكوّن في سلسلة التبئير هو أبرز المكوّنات أي هو موضع البؤرة، جعل كرة القدم بؤرة لـ (41). وهو اختيار يحتاج إلى نقاش.

وتقوم النظريّة المفسّرة للحدسين السابقين، ولغيرهما، حسب سبربر وولسن، على تصوّر لعملية تأويل الكلام يستند في الآن نفسه إلى تمثيل تركيبي وآخر منطقي دلالي. ويتمثّل هذا التصوّر عمومًا، ودون استعارة الجهاز الاصطلاحي كلّه، في النظر إلى تأويل الجملة من زاوية السامع. فإذا سمع المتكلّم اسما افترض له خبرًا إمّا مركبا اسميًا وإمّا مركّبا فعليًا وإذا سمع فعلا افترض له مركّبا اسميًا أو أكثر بحسب ما يقتضيه الفعل.

ويعتبران أنّ الاسم والمركّب الاسمي والفعل والمركّب الفعلي (أو الإسنادي) مقولات إعرابية تمثل متغيّرات قيمها الكلمات. وبالتوازي معها نجد مقولات منطقية

دلالية تمثل بدورها متغيّرات تسند إليها التمثّلات والمفاهيم. ويعبّر عنها بألفاظ عامّة **من قبيل "شخص مّا"**، "شيء ما"، "فعل شيئا ما". وتمثيل ذلك أنّ لقولك "قيس قبّل ليلى" **تمثيلين** أحدهما إعرابي (43) والآخر دلالي منطقي (44):

(43):

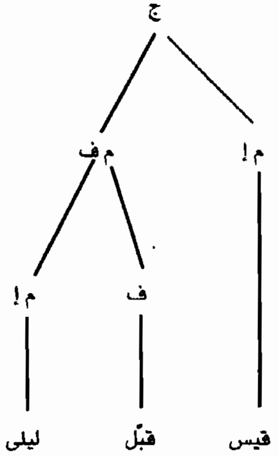

(44):

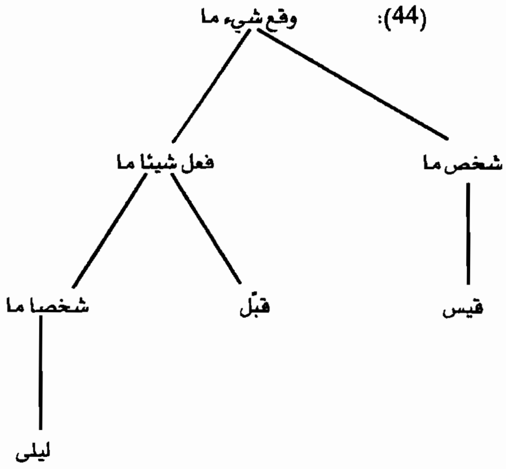

فمن الناحية الإعرابية أو الدلالية القضوية يمكن للسامع أن يضع افتراضات على وجه الاستباق قبل أن يُتمّ المتكلّم كلامه وتقوم هذه الافتراضات بدور أساسي في إزالة اللّبس وتحديد الإحالة.

وهذا ما يفسّر أن قولك "قيس" مثلما تنتظر بعده مركّبا إسناديا أو وصفيا تنتظر بعده دلاليا "فعل شيئا مّا". وإذا كان اللفظ الثاني بعد المبتدأ فعلا متعديا فإننا ننتظر إعرابيا فاعلا ومفعولات كما ننتظر "بعد قيس قبل" دلاليا أن نجد "شخصا مّا".

وإذا تركنا جانبا بعض القضايا الجزئية المتّصلة بهذا التصوّر مثل تعيين المسمّى واحتمال التباسه والافتراضات الخاطئة الخ فإن الافتراضات على وجه الاستباق تتأكّد في الكلام وتكون مترابطة في ما بينها بحيث يتضمّن أحدُها الآخر ويستلزمه.

ويكوّن مجموع هذه الفرضيات سلّما يقتضي كل عنصر فيه العنصر الذي يسبقه ويقتضيه العنصر الذي بعده. مثال ذلك أن السلّم الذي ينشأ في (44) هو (45):

(45) – أ – قيس فعل شيئا ما/ماذا فعل قيس؟

– ب – قيس قبّل شخصا مّا/ من قبّل قيس؟

– ج – قيس قبّل ليلى.

فكل افتراض يشفع باستفهام والافتراض الذي بعده يقدّم الإجابة المناسبة عن السؤال السابق ويثير بدوره استفهاما جديدا. فإذا اكتملت الجملة وأجاب المتكلّم عن الأسئلة التي من المفترض أن يطرحها المخاطب يمكن مواصلة السلسلة باستفهامات أخرى تمكّن من تحقيق أقوال أخرى كما هو بيّن في المثال التالي:

(45) - هـ - قيس قبّل ليلى/ متى فعل ذلك؟

ويستلزم هذا التصوّر تنزيل البؤرة في سُلّم تبئيري يتمثّل في العلاقات الاقتضائية الاستلزامية بين مختلف المكوّنات المرشّحة لأن تكون بؤرة أي جميع المكوّنات التي يمكن استبدالها بمقولة منطقية عامّة (شخص ما، فعلٌ ما، شيء ما.. الخ). وتمثّل هذه المكوّنات القابلة للتعميم الدلالي مجموعة مرتبة تتحدّد فيها البؤرة بالنبر التبئيري (focal stress). وهذا العنصر المنبّر تبئيريًا سيكون له أثر "مقامي" ممّا يجعله استلزاما أماميًا في القول[23]. وبهذا يعرّف سبربر وولسن البؤرة على أنها «أصغر مكوّن تركيبي يؤدّي استبداله بمتغيّر منطقي إلى جعل القول استلزاما خلفيا أكثر منه استلزاما أماميًا» (Sperber & Wilson، 1996، ص 209). ويبدو لنا أن فهم موقفهما يرتبط وثيق الارتباط بصيغة التفضيل في هذا التعريف. فهي تؤكّد نسبيّة البؤرة أي أنها بؤرة بالإضافة إلى غيرها. وفي هذه الإضافة يكمن الإشكال كلّه. فقد أقرّا أن التمييز بين الاستلزامات الخلفيّة والأماميّة لا يقوم بأي دور في وصف الجملة لغويًا واعتباره تمييزًا وظيفيًا (أي دلاليًا) (Sperber & Wilson، 1996، ص 210). أضف إلى ذلك أنّ هذه الاستلزامات لا ترتبط بالمتكلّم فلا هو يعرف ولا هو يبالي بالحدود بين الأمامي منها والخلفي فالمسألة بيد السامع واجتهاده بل إن المتكلّم لا يحتاج إلى نيّة معيّنة أو قصد مخصوص في شأن توزيع الاستلزامات في القول (Sperber & Wilson، 1996، ص ص 209-210).

إنّ هذه الفكرة منتظرة في نظرية المناسبة التي صاغها سبربر وولسن فهي نظرية تأويلية تعلّل القول انطلاقا من وجهة نظر السامع. ولكن المفارقة تكمن في أن البؤرة هي بؤرة مؤلف الكلام أمّا السامع فقد يجتهد للتعرّف إليها وقد يكسل أو يقصّر. وفي هذه الحالة لا نعرف بالضبط أيكون للقول بؤرة أم لا؟ والأرجح أن في الكلام بؤرة سواء توصّل إليها المؤوّل أو لم يتوصّل. وفي هذه المفارقة على بداهتها بعض ما يشكك في مقترح سبربر وولسن. وما يعنينا من مقترحهما أمورٌ ثلاثة: أولّها اختبار الاستفهام وعلاقته بالبؤرة وثانيها تقييم مفهوم سلّم التبئير وثالثها التمثيل الدلالي المنطقي للاستلزامات الأمامية والخلفية وهي أمور مترابطة متداخلة على ما لاحظنا.

أمّا التمثيل المنطقي فيقوم على استبدال أيّ مكوّن من الجملة باسم مبهم عامّ. وهذا الاستبدال في حقيقته لا يعدو أن يكون استبدالا للخاصّ المعيّن باسم يمثل بلغة

المناطقة المقولة التي يندرج فيها أيّ جنسه ونوعه. وهو ما سوّغ لصاحبي نظرية المناسبة الحديث عن تمثيل منطقي. وتجعلنا هذه الملاحظة نتساءل ألا يكون "قيس" أخصّ من "شخص مّا" و"قبّل" أخصّ من "فعل شيئا" بقدر ما نجد "القطّ" في حقل الكائنات أخصّ من الحيوان؟

ألا تكون العملية التي قاما بها في التمثيل الدلالي للخبر عملية معكوسة. أيّ أنهما عوّضا الخاص بالعامّ ثم رأيا في الخاص تخصيصًا للعامّ؟ فإذا كان هذا فمن البديهي أن يريا البؤرة في أيّ موضع من الجملة يستبدلان اللفظ المعيّن بمتغيّر دلالي. ومن البديهي بالتبع أن تحتمل الجملة أكثر من بؤرة بمقتضى إمكان التعبير عن جميع عناصرها بمتغيّرات منطقية. ولكن الإشكال يكمن في أن الألفاظ الدالّة على البؤر في التصوّر السابق تخصّص مبهماتها ومتغيّراتها ولا تخصّص في الجملة شيئا، كما يخصّص العدد "5" مثلا في معادلة مّا "س" أو "ع" أو "ط" ولكنه لا يخصّص شيئا في نسق المعادلة ذاته.

وإذا دقّقنا أكثر في هذا التمثيل المنطقي وجدناه تمثيلا نحويا فهو أقرب إلى ما يعرف لدى اللغويين بالأدوار الدلاليّة أو اللّزوم والتعدية أو "التعلّق" "valence" والأبنية الإسنادية عمومًا. والحقّ أنه من العسير أن نقيم تناظرًا بين المقولات التركيبية التي حدّداها والمقولات المنطقية التي ضبطاها (راجع التمثيلان (43) و (44) اعلاه). ولكن ما يجمع بينهما حقًّا هو المعاني الوظيفية. "فشخص مّا" تمثيل معجمي يمكن التعبير عنه بتجريد أقوى دلالة وتركيبا في قولنا الفاعل أو المفعول أو المكان أو الزمان .. الخ وربما استعملنا المنفّذ والمتحمّل والوسيلة... الخ وهو تمثيل قابل للحساب الدلالي والنحويّ عكس "المقولات المنطقية" الحدسيّة. وإذا سلّمنا بهذا فإن التمثيل الدلالي الذي يتحدّث عنه سبربر وولسن إنّما هو تمثيل يحدس فكرة انتظام المحلات في الجملة وترشّح بعضها عند الملء المعجمي لاستيعاب الأسماء وبعضها الآخر لاستيعاب الأفعال.

والإشكال الحقيقي لا يكمن في هذا وإنما يكمن، على وجه التحديد، في جعل المخاطب، بموجب الفرضيات التي يستبق بها بقيّة الكلام، متحكّما في تحديد البؤرة. فالمخاطب هو الذي يخصّص ما في الكلام من تعميم مأتاه "المقولات المنطقية" وهو الذي يعيّن البؤرة سواء تردّد في ذلك أم حسم أمْره. ولا عيب في هذا. فهو يصوّر لنا أحيانًا العمليات الذهنية التي يجريها المحلّل على الكلام، لكن العيب هو أن تفترض نظرية تداولية عرفانية مثل نظرية المناسبة أن المتكلّم إذْ يتكلّم ينزل كلامه منجّمًا ويترك البؤرة في قوله بيد مخاطبه. وهو رأي لا يستقيم إلا إذا تخلّيا عن فكرة انشداد الكلام إلى قوّة إنشائية تسيّره وتركنا جانبا وحدة بناء القول وائتلاف مكوّناته بالنظم

ولم نميّز بين اعتبار الجملة بنية متراتبة دلاليا واعتبارها فوائد يضم بعضها إلى بعض على قدر المفاهيم التي تعوّض المقولات المنطقية وليست تأليفا يكون دفعةً واحدة.

وإذا كان تشكيكنا في وجاهة التمثيل الدلالي على النحو الذي حدّده سبربر وولسن صحيحًا فإنّ سلّم التبئير، وهو سلّم يبنيه المخاطب، يصبح مشكوكا فيه أيضا. إلا أن الحدس الذي بدا لنا في حديثهما عن سلّم التبئير يتمثّل في محاولة تفسير إمكانية تعدّد البؤر في القول. وهي إمكانية نظرية من جهة ولكنها عمليا، أي في التخاطب، محدودة جدًا. أما كونها إمكانية نظرية فيعود إلى المبدإ السابق الذي يتحكّم في التمثيل الدلالي. فبما أن الاستفهام حرّ وبما أن كل قيمة دلالية مجسّدة لفظيا يمكن استبدالها بمتغيّر دلالي وكل متغيّر دلالي يمكن أن يكون موضوع استفهام يطلب تخصيصه فإن الأقوال جميعًا تصبح سلسلة من الجوابات على قدر سلسلة الاستفهامات التي نصنعها إلى الحدّ الذي يصبح معه الكلام كله مسألة. وإذا واصلنا السلسلة فلا مانع من أن تخرج آليّة الاستفهام منّ حدود التمثيل المنطقي (وهو تمثيل للمحتوى القضوي) لتفيض على قوّته الإنشائيّة وسبب إنشاء هذا الإثبات أو ذاك التعجّب وزمانه ومكانه الخ. وأمّا أنها ذات بعد عملي وإن كان محدودا فيعود إلى أننا نتردّد فعْلاً، أحيانًا، في ضبط بؤرة الكلام. وهي حالات من قبيل التردّد في المركّبات الوصفية أو التقييدية بين اعتبار النعت مثلا بؤرة أو المنعوت أو مجموع المركّب النعتي في مثل "الرداء الأحمر" هو البؤرة وبين اعتبار المضاف أو المضاف إليه بؤرة أو المركّب الإضافي كلّه في مثل "مقابلة كرة القدم" (ونقصد التركيب بمركبيه الإضافيين) هو البؤرة. والذي يدفعنا إلى مثل هذا النقد أنّ الأمور ليست دائما على هذا القدر من الغموض ولا نحتاج أحيانا إلى أيّ سلّم تبئيري. فعن أيّ سلّم نتحدّث في أبنية التخصيص وشبه التخصيص أو في أبنية التوكيد أو عند التقديم للتخصيص أو التقوية أو في بعض التراكيب العربية (ولها أشباه ونظائر في غير العربية) مثل التركيب بـ "أما" و "لكن" و "بل" و "حتى" (التي تكون لما يستبعد وقوعه) و "إلاّ" (التي للاخراج) وغيرها كثير.

إن إيجاد سلميّة ما مفيدة في تحديد البؤرة شريطة أن تراعى الحالات التي تكون فيها البؤرة موسومةً بوضوح إعرابيًا. وإلا فإننا سنترك المسألة للمخاطب ونعتبرها أمرًا لا يتحدّد إلا تداوليا، وهو ما لا نقبله. فمادام الإعراب قد وسم لنا البؤرة في بعض الأبنية ومادمنا ننتقل في شرح الكلام بالكلام قصد تحديد بؤرته من بنية إلى أخرى حسب قواعد نحويّة، قد لا تكون واضحة مضبوطة، ولكنها ولا شك موجودة تحتاج إلى ضبط، فإنّنا نفترض وجود آليات إعرابيّة لوسمه حتى في الحالات التي يبدو فيها تحديد البؤرة حرًا. ولهذا فإن ما نحتاج إليه في دراسة التبئير إنما هو الوصول إلى

أدلّة عليه في البنية النحوية. ونحن نفترض وجودها لسبب بسيط يستند إلى تسليمنا بأن مقاصد المتكلّم دلالة تستنبط استنادا إلى أمارات وعلامات يتّبعها في قوله. وهو فارق أساسي بين تحليل البؤرة من وجهة نظر المخاطب وتحليلها من وجهة نظر المتكلّم. ولما كان سلّم التبئير مرتبطا بالتمثيل الدلالي من ناحية وباختبار الاستفهام من ناحية أخرى فإننا لا نعرف على وجه التدقيق، أيّ عنصر يمكن للاستفهام أن يبرزه حين يتعلّق الأمر بالأبنية التي اعتبرناها في العربية واعتبرها الدارسون في الأنقليزية (مثلا Collins،1991 وKonig، 1991وRochemont & Culicover، 1990) والفرنسية (مثلا NØLKE، 1994، ص ص 136، 140) أبنية يسم الإعراب فيها البؤرة، فمن ناحية لا نحتاج إلى الاستفهام إلا إذا لم نجد دليلا في القول على البؤرة. فسلّم التبئير يفترض أن آخر كلمة في الجملة هي موضع البؤرة، وهنا تعوّض قرينة الرتبة الاستفهام مثلما تعوّضه خصائص التركيب في أبنية أخرى. فعلينا لذلك أن نحدّد المجال الذي ينطبق فيه اختبار الاستفهام حتى نتبيّن قيمته ونجاعته الإجرائية وما يدلّ عليه عند الدارسين.

وللوصول إلى ذلك نذكر بأن الاستفهام المقصود في هذا الاختبار هو استفهام التصوّر أي استفهام عن مكوّن ومن المفيد في هذا السياق أن نتذكّر تصوّر النحاة لأسماء الاستفهام. فهي عندهم كنايات عن معيّن غير محصور (الأستراباذي، ج 3، ص 148). والأهمّ من ذلك أن الوظيفة الدلالية الأساسية لاسم الاستفهام هي الاختصار وهو ما يوضّح المثال التالي:

(46) – أ – من قبّل ليلى؟

– ب – أزيد أم عمرو أم بكر أم خالد أم قيس أم عدنان أم وائل قبّل ليلى؟

وتقدير الهمزة (أم الباب في الاستفهام) مذهب سيبويه[24]. وبهذا المعنى يلتقي استفهام التصوّر مع استفهام التصديق بما أنه لا شيء يمنعنا من فهم (46 – ب) على النحو التالي:

(46) – ج – أزيد قبّل ليلى أم عمرو قبّلها أم بكر قبّلها .. الخ؟

لكن لمّا كان المركّب "قبّل ليلى" مشتركا بين مختلف الاحتمالات (ولتسمّه إن شئت مقتضى) وقع التركيز على المختلف فيه أي الفاعل المعنويّ. وهذا يستلزم اعتبار (46 – أ) مشتقّة من (46 – ب) التي هي بدورها مشتقّة من الأصل (46 – ج). غير أننا حين نتعمّق الأمر نجد بين استفهام التصوّر واستفهام التصديق، رغم الصلات الاشتقاقية بينهما، فرقا أساسيا يبرزه المثالان التاليان:

(47) – أ – أزيد قبّل ليلى أم عمرو تزوّج هند؟

– ب – أزيد أم عمرو قبّل ليلى؟

وهذا الفرق يكمن في أن (47 – ب) تطلب تعيين أحد الفاعلين لتردّد السامع بينهما في حين أن (47 – أ) يطلب فيها السائل تعيين احدى الجملتين. فكلا المثالين يضع المخاطب المسؤول في موضع العارف القادر على الاختيار بين احتمالين أو أكثر. ولكن الاحتمال في المثال الأول يتصل بحدثين وفي الثاني بشخصين. وهذا التحليل، لشدّة بساطته، لا نظنّه يثير جدلاً. غير أن ما يترتّب عليه، في تقديرنا، خطير.

فإذا سلّمنا بأن الاستفهام اختبار أساسي في تحديد البؤرة فإن السبب الذي يجعله كذلك غير متفق عليه. فشومسكي (1975) يستعمله دون تبرير واضح وإن كنا نستشف من تحليله أن السبب كامن في أنّ استفهام التصوّر: (أ) يتضمّن قسمًا مستفهمًا عنه وآخر يكون بالضرورة مقتضى و (ب) لا يثير المكوّن موضوع الاستفهام أي إشكال من حيث النبر والمنحنى النغمي و (ج) يحدّد بالتالي عند الجواب عنه نفيا وإثباتا ما يوافق العنصر المنبور ومالا يوافقه. أما سبربر وولسن فإضافة إلى أنّ اختيار الاستفهام في تحديد البؤرة حدس عامّ منتشر فإن التمثيل المنطقي الدلالي والفرضيات الاستباقية تقوم أساسًا على العلاقة بين الاستفهام وجوابه.

إلاّ أنّ الأمر لا يبدو لنا، استنادًا إلى ما ذكرناه عن دلالة اسم الاستفهام، على هذه الصورة. فميزة اسم الاستفهام أنّه يمثّل بابًا (او جدولا بمعنى Paradigme) للاختيار بين احتمالات قد تكثر وقد تقلّ بحسب ما بين المتخاطبين من معلومات مشتركة. ويعود ذلك إلى أن اسم الاستفهام كناية عن مسميات مختلفة يطلب من المخاطب تخصيصها بسبب التردّد فيها. وهو أيضا مبهم يحتاج إلى توضيح وتفسير. وما البؤرة إن لم تكن تقييدًا لمطلق أو تخصيصا لعامّ أو تفسيرًا لمبهم؟ ومن هذه الناحية (أي دلالة اسم الاستفهام وعلاقته بمفسّره) فإنّنا لا ننتظر من المكوّن الذي "يعوّض" الكناية إلاّ أن يكون بؤرة في الكلام.

وللمسألة وجه آخر نحصره في التساؤل التالي: إذا كان الاستفهام يحدّد بؤرة الكلام في جوابه فماهي البؤرة في الجملة الاستفهامية؟

قد تبدو الإجابة من باب خلع الأبواب المفتوحة غير أن انشغال الدارسين بالبؤرة في غير الخبر جعل مثل هذا التساؤل يكاد لا يطرح (مثلا: المتوكل، 1986). فمن البيّن أن الغرض من الاستفهام التصوّري هو الاستفهام نفسه. وإذا سلّمنا بهذا فكيف يكون المبهم بؤرة والحال أن البؤرة تخصيص؟ والذي نذهب إليه هو أننا دون الحاجة إلى افتراض بنية

منطقية يتوافق فيها الخبر، نفيا وإثباتا مع الاستفهام نعتبر اسم الاستفهام، على ما فيه من عموم وشيوع وإبهام بؤرة لأنّ القوّة التي تسيطر على التركيب قوّة طلبيّة وهذا الطلب في الاستفهام تحديداً هو طلب حصول غير الحاصل في الذهن "لتفصيل مجمل أو تفصيل مفصّل" على حدّ تعبير السكاكي (مفتاح العلوم، ص 302، 303). وفي جميع الحالات يكون التخصيص حاضراً إلا أنه تخصيص مطلوب بوساطة الاستفهام.

وإذا صحّ تحليلنا هذا فهو يعني أنّ اختبار الاستفهام يصلح لتحديد بؤرة الكلام لأنه:

- أ - يتطلّب بدوره تخصيصا

- ب - يقوم على مستفهم عنه موسوم تركيبيا باسم استفهام أو بتقديم العنصر المستفهم عنه في العربية وغير العربية (ونقصد بالخصوص المركّبات بـ "- wh" في الانقليزية و "- Qu" في الفرنسية).

- ج - يقيم علاقة متينة، وإن كانت خفيّة مع بعض أبنية التخصيص (25) التي تتميّز كذلك بأن العنصر الممثّل للبؤرة فيها موسوم تركيبياً.

وفي اختبار الاستفهام ضربٌ من الدوريّة. وهي دوريّة منتظرة بحكم العلاقات التشارطية بين الأبنية (الشريف، 1993) ولكنها حين تترك للمخاطب المحلّل عند تحديد البؤرة تصبح من باب الدور والتسلسل أي الاستدلال غير المنتج. وبالفعل فقد رأينا أن البؤرة حين تترك بيد المحلّل تصبح سُلّما يكادُ يشمل جميع مكوّنات الجملة. غير أنّنا وإن كنا لا نشكّ في قيمة الاستفهام في التأويل الدلالي لتنزيل الكلام في مقام التخاطب فإن هذه القيمة تبرز أساسا في فهم تكوين الدلالة باعتبار أن استراتيجية بناء الجملة تقتضي من المتكلّم تصوّر المخاطب وأسئلته والإجابة عنها لبلوغ درجة في الإبانة كافية لفهم القول الفهم المناسب (راجع الباب الأول، الفصل الأول). ومن هذه الزاوية الاستفهامية الا يكون من الأرجح، والأقوى تفسيرًا، اعتبار البؤرة جوابًا، من بين جوابات أخرى، عن استفهام يعتقد المتكلّم أن مخاطبه سيطرحه؟ فما يدعّم هذه الزاوية في النظر أن المتكلّم هو الذي يتصرّف في الاطلاق والتقييد. فمتى يقصد إلى التوضيح والتخصيص يقيّد المطلق العام في كلامه ومتى يقصد إلى الاطلاق والتعميم يطوي المخصّصات والقيود. وأوضح الأدلة على ما نقول معنى الحذف وبعض فوائده في الكلام.

وإذا عدنا إلى الربط الذي ذكرناه بين استفهام التصوّر واستفهام التصديق نجد الحالات التي يكون فيها الاستفهام تصديقا قائمة على نفس المبادئ التي يقوم عليها

استفهام التصوّر. فما يطلبه المتكلّم المستفهم إنّما هو تعيين إحدى الجملتين مثلما طلب في غير التصديق تعيين أحد المكوّنات المكنّى عنها. وإذا كان العنصر المعيّن في الجواب عمومًا تخصيصا ومن ثمّة بؤرة في الكلام أفتكون الجملة التي عيّنها المتكلّم في جواب الاستفهام كلّها بؤرة؟ وفي هذه الحالة أيّ إطلاق تخصّصه الجملة؟

يمكننا أن نتصوّر الأمور بطريقتين: الأولى أن نسلّم بإمكان أن تكون الجملة كلّها في بعض المقامات، ومنها مقام استفهام التصديق المتردّد بين جملتين، بؤرة الكلام. والثانية أن نعتبر في مثل هذه الحالة وجود بؤرتين إحداهما خارجية تتّصل بالعلاقة بين الاستفهام وجوابه والأخرى داخلية تتّصل بمكوّنات الجملة نفسها.

ويبدو لنا الحلّ الثاني أقوى ونقول به دون تحليل [26]. غير أننا نشير فقط إلى أنّ ما يدعّم هذا الاختيار هو وجود مستويين نحويين مختلفين تتحدّد فيهما البؤرتان. إحداهما ترتبط بالاستفهام وجوابه فتكون الجملة تخصيصًا للمحتمل في الاستفهام وترتبط الأخرى بمستوى الجواب في حدّ ذاته باعتباره بناء متراتبا يتضمّن بالضرورة توزيعًا للوظائف الدلالية ومن بينها وظيفة البؤرة. وهو أمرٌ يجري كذلك في استفهام التصديق الذي لا يتصل بجملتين.

3.4. أهمّ المبادئ في تحديد البؤرة

وبعد هذه التوضيحات والمناقشات يمكننا صياغة بعض المبادئ (وربما القواعد) في تحديد البؤرة.

فالبؤرة مكوّن دلالي أساسا يمثل تخصيصًا في الجملة كما ذكرنا. لذلك فإن اعتماد النبر قاصر عن تحديده لسببين على الأقل: أولهما وجود تراكيب لا يمثل النبر فيها أيّ دور في تحديد البؤرة وإنما هو خاضع لخصائص إعرابية وثانيهما أن النبر لاتصاله بالإنجاز الصوتي للكلام، مقياس غير ثابت. فيمكن للمتكلّم أن ينبّر مكوّنا لا ينتظر حسب قواعد النبر مهما كانت دقّتها أن يكون بؤرة. وفي هذه الحالة فإن تفسير عدم التوافق بين النبر المنجز والنبر المتوقّع تفسير دلالي صوتي بما أنّ تغيّر النبر قرينة على أن العنصر المنبور موضوع تخصيص يستدلّ عليه مقاميًا.

واستنادا إلى هذا فقد افترضنا أن الدليل على البؤرة يطلب من التركيب. بما أن تراكيب عديدة إمّا أن تكون دالّة على التخصيص فتسم البؤرة بتقديمها أو تأخيرها، وإمّا أن خصائصها الدلالية تفرض تعيين البؤرة ونقصد هنا بالخصوص دلالة استفهام التصوّر. وفي جميع الحالات يمكن تمثيل البؤرة بتركيب دالّ على التخصيص نظرًا إلى

ما يقوم بين الأبنية من تشارط ييسّر الانتقال من تركيب إلى آخر. وهو الحل الذي نقترحه لما أسميناه بالإثبات التقاولي.

أمّا في الجمل "العادية" ونقصد بها الأبنية التي لا دليل فيها تركيبيا على البؤرة ولا تأويل لها تقاوليا فإن البؤرة إمّا أنْ تتوافق مع الخبر أي المتحدّث به بما أنه محطّ الفائدة وإمّا أن تكون في العنصر المقيّد للكلام.

ولمّا كانت القيود قد تقلّ وقد تكثر فإن آخر قيد مذكور هو الغرض من الكلام. وعلينا هنا أن نأخذ بعين الاعتبار التوسيع الذي ذكرناه لمفهوم القيد. فهو لا ينحصر في المفاعيل بل يشمل كذلك التقديم والتأخير والحذف والتكرار بالخصوص، فمن أمثلة التقديم الذي يُغيّر موضع القيد ومن ثمّة موضع البؤرة نجد:

(أ) تقديم الفاعل المعنوي حين يكون الخبر في الجملة الاسمية مركّبا إسناديًّا.

(ب) حالات تقديم المفعول مهما كان عن الفعل

(ج) حالات تقديم مفعول من المفاعيل بعد الفعل عن الفاعل أو المفعول به خصوصا إذا وجدت في الجملة قيود (مفاعيل) أخرى (مثال: أهدى زيد أمس عمرًا جبّة لأنه يحبه) ومن أمثلة التكرار جميع الحالات التي يكون فيها توكيد لفظي أو معنوي لمكوّن من مكوّنات الجملة.

أمّا الحذف فيبرز دوره بالخصوص في الحالات التي يكون فيها القصد إلى عدم التخصيص من قبيل أن يذكر الفعل المتعدّى دون مفعوله أو مفعوليه لإرادة التعميم. وتفسير هذه الظاهرة أن ذكر المفاعيل يخصّص ويكون أحدها (أي آخرها) بؤرة الكلام. ولمّا حذف العنصر الدالّ على البؤرة وحذف ما يمكن أن يعوّضه أي ما قبله في الرتبة لم يبق إلا الفعل وفاعله. ولمّا كان الفاعل لا يكون غرضًا إلا إذا تقدّم في الرتبة أو خصّص تقاوليًّا[27] فإن الفعل نفسه سيصبح بؤرة الكلام.

ونشير عرضا إلى أن إمكانيّة أن يكون الفعل هو المكوّن المنبور في الإثبات التقاولي إمكانيّة مختلفة عن حالة الحذف. فكون الفعل في هذه الحالة موسومًا صوتيًّا يفسّر بوجود علاقة تخصيصية بين الفعل المذكور وأفعال أخرى محتملة.

أمّا الحالة التي يكون فيها الفعل بؤرة، بلا جدال ولا تأويل، فهي حالة النواسخ وأفعال الاعتقاد. "فكان وأخواتها" قيود على الجملة على أي محمل حملت دلالة النواسخ وأفعال المقاربة لا تختلف في هذا عن "كان" وقس على ذلك أفعال الاعتقاد فجميعها قيود على الجملة تبدأ بها وتحدّد الغرض فيها (انظر الباب الرابع، الفصل الأول).

ويتوسّع مفهوم القيد ليشمل بعض المكوّنات التي سمّيت في لغات أخرى "بالكلمات الوظيفية" ("function words") أو الكلمات ذات الدلالة الحرفيّة العلاقيّة (words syncategorematic) أو الأدوات الدالّة على البؤرة (Focus particles) (Konig, 1991). وتشمل هذه "الكلمات" جملة من الظروف (في نهاية الأمر/أخيرا) والمتممات (مفعول مطلق، حال من قبيل: وحده، أيضا، بالخصوص/خصوصا، تحديدا، إضافة إلى ذلك).

ونضيف إليها الأسوار {كل، بعض، كثير....}. فمن خاصيّة هذه الكلمات أنها تمثل دليلا على موضع البؤرة التي عادة ما تكون على يمينها أو يسارها مباشرة. مع الإشارة إلى أن رتبة هذه المكوّنات غير محفوظة مما يجعلها شديدة الاحتمالات تركيبيا. ولعلّ هذا بعض سرّ قيامها دليلا على البؤرة وقيدًا في الجملة. غير أننا حين نتأمل بدقة التراكيب التي تتضمّن مثل هذه "الكلمات" نجد أنها ألفاظ يؤتى بها في التركيب لغرض التخصيص على ما تلاحظ في الجملتين التاليتين: (عن Konig، 1991)

(48) - أ - رأيت زيدًا كذلك / أيضا

- ب - رأيت شخصا آخر غير زيد

(49) - أ - اشترى زيد فقط سيارة

- ب - لا أحد غير زيد اشترى سيارة

فالمقتضيان في الجملتين (ب) يفيدان أن استعمال {كذلك، أيضا، فقط....} كان لغرض التخصيص بما أن في المقال ما يدلّ على تردّد في رؤية غير زيد أو على مشاركة شخص آخر لزيد. لذلك كانت "لذلك"/"أيضا" و "فقط" أدلّة حصرت لنا موضع الاحتمال ومن وراء ذلك موضع التخصيص.

وتثير هذه "الكلمات الوظيفية" إشكالا حول عدد القيود في الجملة ونقصد بذلك الحالات التي نجد فيها تقييدين يبرزان عنصرين أراد المتكلّم لفت الانتباه إليهما وجعلهما محلّ عناية واهتمام. لننظر في الجملة التالية (عن Konig، ص 14 مع بعض التحوير):

(50) أ - يوم الاثنين يزورني من بين جميع الأصدقاء زيد.

نجد في (50 - أ) بؤرة أولى هي "يوم الاثنين" بما أنه مفعول تقدّم عن موضعه وجعل في رأس الجملة مما يدلّ على كونه قيدًا مخصّصًا للكلام بعده. غير أننا نجد إضافة إلى ذلك قيدًا آخر على الفاعل يرشحه لأن يكون بؤرة الكلام بما أنه يفصّل مجملا

ويخصّص عامًا (الأصدقاء ←زيد) وفي تقديم المفعول الدالّ على مصدر الشيء ("من بين جميع الأصدقاء") دليل على هذا التخصيص. فهل يعني هذا أن للجملة بؤرتين؟

مبدئيا لا نحتاج إلى قيد على عدد البؤر وإن كنا حدسيا "نستثقل" تخصيص أكثر من عنصر. ولكن الحالات من قبيل (50 - أ) تبيّن لنا وجود تخصيص يقتضي مقاميًا وجود موضعين للاشتراك والاحتمال أحدهما يتصل باليوم والثاني بفاعل الزيارة.

ولكن يمكن قراءة (50 - أ) بطريقة أخرى. فيعتبر ما بعد "يوم الاثنين" بما فيه من تخصيص "مقتضى" أي معلومة مشتركة بين المتخاطبين سبق تخصيصها قبل إنجاز (50- أ) واعتبار (50 - أ) تخصيصا جديدًا. وقد تكون الأمور على صورة أخرى. لكن ما يعنينا من هذا الترتيب إيجاد "سلّم" ما في تحديد البؤر. فأبرز قيد في (50 - أ) هو ما ابتدئ به الكلام فنعتبره البؤرة الأساسيّة ويعتبر القيد الثاني المقيّد للفاعل بؤرة ثانوية. ويدلّك على هذا أنّك لو اعتمدت اختبار الاستفهام فإنك مجبر على إلقاء استفهامين تصوّريين وعليك أن ترتبهما من قبيل:

('50) ب - متى [يزورك من بين جميع الأصدقاء س]؟

(ج) من [يزورك من بين جميع الأصدقاء]؟

وقد يكون في هذا دليل على قلّة جدوى اختبار الاستفهام عند تحديد البؤرة. بل إن البؤرة في الاستفهام نفسه قد تتعدّد بحسب المقامات. وهو ما نلمسه في (51 - أ):

(51) أ - منْ ضرب منْ؟

وهو سؤال ممكن يحدّد للجملة الواحدة مكوّنين يطلب تخصيصهما فيقومان دليلا على إمكان تعدّد البؤرة. غير أن في ترتيبهما ما يدلّ على أنّ المطلوبين مرتّبان بحيث يطلب "بمن" الأولى تحديد الفاعل وبمن الثانية تحديد المفعول بحسب مقتضيات الترتيب العادي لذلك يعسر أن نعتبر الإجابة من قبيل (51 - ب):

(51) ب - عمرًا ضربه زيد

إلاّ إذا قمنا باستدلالات تنطلق من التركيب العادي (ف فا مف) ثم يشتقّ منها (مف ف فا) على وجه استباق إنكار منكر. أما تقديم الفاعل على الفعل ومفعوله (فا ف مف) فممكن على سبيل اتباع الجواب للاستفهام وعلى اعتبار أن ما يطلب تخصيصه أوّلا هو الفاعل.

وفي نفس السياق، سياق إمكان تعدّد البؤر، نطرح مرّة أخرى مشكلة احتمال أن

تكون الجملة كلّها بؤرة. وقد قرّرنا أعلاه أن هذه الحالة تفترض وجود بؤرة خارجيّة هي الجملة كلّها وبؤرة داخليّة هي القيد في الجملة. وقد ربطنا التوزيع إلى داخلي وخارجي بعلاقة الجواب باستفهامه. ولنا من السياقات ما يشبه ذلك مع اختلاف أساسي وهو تقدير الاستفهام بدل التصريح به. والمثال (52) أنموذج عن ذلك:

(52) لم يتبادل الفلسطينيون والإسرائليون العنف بل أقام الإسرائيليون للفلسطينيين مجزرة.

فما بعد "بل" كلّه مبدئيا بؤرة الكلام بما أنه يقابل ما يوجد قبل "بل". فالجملة الثانية تعارض تقاوليا مقتضى الجملة الأولى (أي الإثبات الذي تردّ عليه) وتؤكد دلاليًا ما يستلزمه نفيها. ولكن في الجملة الثانية نجد بؤرة داخليّة تخصّص ما في الفعل "أقام" من إطلاق (أقام حفلا، أقام مأدبة... الخ). وهذه البؤرة هي "مجزرة".

وتثير هذه القضيةُ قضيةً أخرى كنّا قد لخّصناها في التساؤل التالي: هل يمكن أن توجد جملة بدون بؤرة؟ يجيب بعض الدّارسين بالإيجاب (NØLKE، 1994، ص 133) ويحصرون ذلك في الأقوال التحليليّة. وهي القضايا الصادقة أبدًا في عرف المناطقة وإن كانوا يعتبرون ذلك استثناء. والمثال الذي قدّمه نولكه هو:

(53) أربعة هي الجذر المربع لستة عشر

(quatre est la racine carrée de seize)

ولهذه الأمثلة نظائر تقوم على المطابقة التامّة بين المبتدإ (أو الموضوع) والخبر (أو المحمول) بحيث لا يكون المحمول أعمّ من الموضوع. ونقصد من هذه النظائر ماهو من قبيل:

(54) أنا أنا وأنت أنت

والأصل في مثل هذه الأمثلة أن يتوافق فيها الخبر والمتحدّث به وبؤرة الكلام. وهو ما يعني أنّ "الجذر المربع لستة عشر" و "أنا" الثانية و"أنت" الثانية بؤرٌ. وإذا سلّمنا بأنها بؤر فيعني أنها تخصّص المتحدّث عنه والحال أنها تُساويه. غير أنّ هذا التساوي واقع من جهة الإحالة الخارجية و"الماصدق" بعبارة المناطقة لذلك تعتبر هذه القضايا تحليليّة. أمّا تخاطبيًا فللجمل في (53) و (54) احتمالات أخرى. فقولك "أنا أنا" لا ينحصر الإشكال فيه في أنّ الخبر يقتضي الا يكون معلومًا وأنت هنا تخبر عن معلوم بموجب اتحاد المبتدإ والخبر معنى ولفظا. فالقاعدة تقول بضرورة البحث عمّا يوافق الأصل في الاخبار [28]. لذلك فتأويل (54) أنه "أنا" المتحدّث عنه على ما تعرفه أنت

من منزلة وصفة سواء كنت معظما نفسك أو مكتفيا بحقيقتك. وعلى هذا قياس "أنت أنت" سواء كنت محقّرا أو معظّما أو ما شئت من الأغراض [29].

إلا أن هذه الطريقة في الفهم لا تستقيم في المثال (53). ورغم ذلك فإننا يمكن أن نسمعها ممن يدرّس الصبيان الرياضيات أو لمن يخطئ في تحديد الجذور. كأن يقول متعلم أن ثلاثة هي الجذر المربع لستة عشر أو يسأل عن الأربعة في مقام تحديد الجذور المربعة لمختلف الأعداد. ففي مثل هذه المقامات يكون لـ (53) فائدة وتتحصر الفائدة في الخبر ومن ثمّة تكون لها بؤرة. ومما يدلّ على ذلك إمكان الانتقال بها من صيغتها القضوية "الخام" إلى صيغة تقاوليّة من قبيل:

(53) – أ – La racine carrée de seize est quatre

– ب – C'est quatre qui est la racine carrée de seize

– ج – La racine carrée de seize n'est que quatre

ولا نظنّ القضية في (53 – أ – ج) قد تغيّرت فهي دائما قضية تحليلية لكنّها إذ وسمت البؤرة فيها تركيبيّا تحقّقت بها دلالات تخاطبيّة تجاوز محتواها القضوي.

الفصل الثاني

الخصائص العامّة لحيّز النّفي

www.books4all.net

1. مفهوم الحيّز عامّة وحيّز النّفي خصوصا

من الشائع أنّ مصطلح الحيّز[1] من اصطلاحات المناطقة إذ يرتبط عندهم بتحديد عمل بعض الروابط والأسوار داخل الصيغ المنطقية.

ولتوضيح ما يقصد إليه المناطقة بهذا المفهوم نقدّم مثالا عرضه كواين (Quine، 1973، الفصل 21) لبيان أهمية تحديد حيّز الأسوار:

(1) "الحيوان" كتاب ومقلق

(2) "الحيوان" كتاب و"الحيوان" مقلق

ويعتبر كواين أن (1) و (2) قولان يعوّض أحدهما الآخر بمعنى أنهما مترادفان في الاستعمال اللغوي العادي. ولكن إذا جرّدنا هذا القول من بعض خصوصياته اللفظية بحثا عن التركيب الأكثر تجريدا معتمدين مفهوم السور الوجودي المعبّر عنه لغويا بـ "يوجد شيء ما س بحيث أن..." (أي ما يرمز إليه بـ $\exists$ (س)) فقلنا:

(3) شيء ما كتاب ومقلق

(4) شيء ما كتاب وشيء ما مقلق

لوجدنا أن التطابق بين (1) و (3) من جهة و (2) و (4) من جهة أخرى هو من باب الصدفة. ووجه الصدفة هنا أن الصيغتين (3) و (4) لا تتطابقان في مثل (5) و (6) بل هما من المحال لوضوح التناقض فيهما:

(5) شيء ما مربّع ودائري

(6) شيء ما مربّع وشيء ما دائري

ويبني كواين على هذا ضرورة تحديد حيّز السور "شيء ما" بغية تخليص التحليل المنطقي مما يشوب لغة الناس الطبيعية من لبس. والوسيلة المعتمدة في تحديد هذا الحيّز هي الأقواس على ما نلاحظ في (7) (والنقطة تعني رابط الوصل):

(7) ($\exists$ س) (س كتاب) ● ($\exists$ س) (س مقلق)

وما يهمّنا من هذا التحليل أن حيّز السور هو العنصر (س) دون غيره وأن الوسيلة الكفيلة ببيان هذا الحيّز هي تقنية التقويس.

وتبرز هذه الأهمية في مختلف الصيغ المنطقية الممكنة ففي:

(8) ∀ س : ق (س)

(9) ¬ (ق (س))

(10) ¬ (ق ∧ ض)

(11) (¬ ق ∧ ¬ ج) ∨ ¬ (ط ∨ ض)

نجد أن حيّز السور الكلّي في (8) هو "س" أمّا في (9) فحيّز النفي هو (ق (س)) كلّه ولكنّه في (10) يعمل في الوصل بين القضيتين (ق) و (ض) وفي (11) نجد أنموذجين لحيّز النفي أحدهما يقتصر على القضيتين (ق) و (ج) كل على حدة ويشمل الآخر صيغة الفصل بين (ط) و (ض).

وبهذا تكون الأقواس ذات قيمة في تحديد أحياز العوامل المنطقية والأسوار. وهي قيمة ترتبط بالخصوص بتحليل دلالة الصيغ المنطقية. فثمّة فروق دلالية أساسية بين احتمالات تركيب من قبيل:

(12) لم يأت زيد وعمرو وخالد

وهذه الاحتمالات يمكن أداؤها في التمثيل المنطقي اعتمادا على الأحياز الممكنة إذ نجد من بين القراءات التي تقبلها (12) القراءتين التاليتين:

(13) ¬ (أتى زيد ∧ أتى عمرو ∧ أتى خالد)

(14) ¬ (أتى زيد) ∧ ¬ (أتى عمرو) ∧ ¬ (أتى خالد)

فـ (13) تنفي الربط على أساس المصاحبة ويكفي أن ينتفي مجيء أحد الثلاثة ليصدق النفي. أمّا (14) فتقتضي نفي إتيان كل واحد. وهذا التمييز بين القراءتين تحدّده في نظر المناطقة الأقواس الضابطة لحيّز عامل النفي.

غير أننا، نجد في اللغة الطبيعية بعض التراكيب التي تسمح بتعيين مختلف القراءات دون الحاجة، بداهة، إلى طرق اصطناعية من قبيل الأقواس فـ (14) مثلا يمكن تأدية الفرق بينهما وبين (13) بـ (15):

(15) لم يأت زيد ولا عمرو ولا خالد

وهذا يعني أن للغة طرقها في أداء الفروق بين أحياز العوامل والأسوار وربما تكون هذه الأقواس في اللغات المنطقية والرياضية صورة مما في اللغة من وسائل لإزالة ما يعتبر عند المناطقة لبسا جوهريا في لغة الناس[2].

وعلى هذا يتّصل الحيّز عند المناطقة بعامل منطقي سواء أكان رابطا أم سورًا. وحيّز العامل هو «الجزء من الصيغة [المنطقية] التي يعمل فيها [العامل]» وتنصّ عليه عادة الأقواس (Lyons، 1978، ص 125). وقريب من هذا التعريف ما ذكره مولّر (Muller، 1991، ص 101) إذ يقول «حيّز عامل ما هو المجال (domaine) الذي يمكن لهذا العامل أنْ يعمل فيه (كأن يربط متغيّرا مثلا)».

ومن المفيد أن نلاحظ أن في تعريف ليونز لحيّز العامل استعمل عبارة "جزء من الصيغة" في حين استعمل مولّر عبارة "مجال". ونجد في تعريف نولكه (NØLKE، 1994، ص 101 وقد استلهمه من مولّر) مزيد بيان بأن أصبح المجال بمقتضاه "مجال تعلّق" (domaine de dépendance)(3).

ولا تنافر بين هذه العبارات فالحيّز باعتباره مجالا هو جزء من صيغة منطقية وخاصيّة هذا المجال أنه ينبني على علاقة إضافة بمعنى أن "س" تتحدّد بعلاقتها بعنصر آخر. وهذه العلاقة تحتمل تأويلين، أما التأويل الأوّل ومثاله الأسوار في (7) و (8) أعلاه. ويفهم منه أن (س) وهي العنصر المسوّر تتحدّد دلالته بعلاقته بالسور الوجودي (∃) أو الكلّي (∀). ويكوّنان معًا مجال ترابط. وأمّا التأويل الثاني فمثاله ما نجده في (10). ويفهم منه أن الرابط العامل (¬) يعمل في "مجال تعلّق" هو المجال المكوّن من علاقة الوصل بين (ق) و (ض).

ولكنّ هذين التأويلين لا يعنيان تقابلا مطلقا. إذ يمكننا القول إن مجال السور هو (س) ومجال النفي هو (ق∧ض) وفي كليهما نجد تعلقا بين هذا المجال والعامل فيه أي بين السور والمسوّر (س) من جهة وبين النفي والمنفيّ من جهة أخرى. والفرق الوحيد بينهما كامن في درجة التركيب وهي درجة مرتبطة بخصائص العامل المنطقي. ففي حين يكون التسوير تسويرًا لعنصر أو "حدّ" بعبارة المناطقة فإن النفي يمكن أن يعمل في العنصر (الحدّ) (¬س) ويمكن أن يعمل في القضية (¬ ق) ويمكن أن يعمل في قضية مركّبة (ق ∧ ض).

ولهذا فإن التعميم في عبارة "جزء" لدى ليونز يقابل التخصيص في عبارة "مجال التعلّق" لدى نولكه. وبصرف النظر عن الدلالات الأخرى المحتملة لهذه الفروق في التعبير فإننا نسجّل، لبقية التحليل في هذا الفصل، أن الحيّز:

(أ) يتطلّب عاملاً ينسب إليه الحيّز

(ب) يتطلّب مجالا يعمل فيه

(ج) قد يكون المجال "مجال تعلّق" سابقًا على وجود العامل.

ولئن كان الأمر في المنطق واضحا إلى حدّ ما بسبب انغلاق معجم العوامل فيه ودور الأقواس أو ما يعوّضها في تحديد المجالات وإمكانية تحديد مجالات التعلّق داخل الأقواس على أساس احتواء الأوسع للأضيق، فإن للمسألة في اللغة الطبيعية جوانب أخرى.

فمبدئيا لا شيء يمنعنا من النظر إلى قضية الحيّز في اللغة انطلاقا من المبادئ (أ - ج) أعلاه. ولكن هذه المبادئ، ولنسلّم بصلاحيتها في التحليل اللغوي، تحتاج إلى عدد كبير من التدقيقات والقيود.

فما هي "العوامل" التي نعتبرها حقا عوامل ينسب إليها الحيّز؟ وهل تمثل قائمة مغلقة؟

وما الذي يعوّض الأقواس في اللغة إذا سلّمنا بأن اللغة بقدر ما تسمح باللبس في مستوى الأحياز، وغيره، قادرة على إزالة ذلك اللبس باللغة نفسها وتراكيبها دون الحاجة إلى وسائل في الترقيم رمزية؟

وماهي القواعد التي تمكّننا من ضبط حدود مجال التعلّق؟ وما تفسيرها النحوي؟

ولعلّ في الوضوح النسبيّ للتصوّر المنطقي للحيّز، وهو وضوح بصريّ، ما زيّن لبعض الدارسين دراسة بعض العناصر اللغوية على أساس مشابهتها للروابط والعوامل المنطقية (الظروف وبعض الأحوال "adverbes"مثلا لدى:(Konig, 1991، NØLKE، 1994، ص 99) على اعتبار أنها «تؤثّر دائما ضربًا من التأثير في جزء من الجملة التي تندرج فيها ويتحدّد بها اتساع هذا الجزء» كما يقول نولكه. وبقطع النظر عن الموقف من هذا الحمل والقياس فإنّ وراءه، في ظننا، حدسًا يحتاج إلى بيان لغوي.

ومن الطريف أن نشير إلى أن ابن يعيش (شرح المفصّل، ج 8، ص ص 149- 155) قد عرف في موضعين أساسيّين الحيّز بعد أن استعمله الزمخشري في معناه التقني. ويتعلّق السياق الأوّل بتحليل العلاقة بين "أنّ" و "أنْ" في كون ما بعدهما في تأويل مصدر مشتق ثم قال شرحًا لعبارة صاحب المتن: «وما في حيّزها [يقصد أنّ] يريد ما هو بعدها من تمامها مأخوذ من حيّز الدار وهو ما يتعلّق بها من الحقوق والمرافق». أما السياق الثاني فهو التعليق على قول الزمخشري «... وللاستفهام صدر الكلام لا يجوز تقديم شيء مما في حيّزه عليه» فقال ابن يعيش: «.. ماكان في حيّزها يريد ما كان متعلّقا بالاستفهام ومن تمام الجملة ومنه قولهم حيّز الدار وهو ما يضمّ إليها من مرافقها»[4].

وليس هذا الاستعمال للمصطلح من باب الصدفة. فهذه المعاني نفسها التي شرحها ابن يعيش نجدها عند الاستراباذي (شرح الكافية، ج 1، ص 194، و ج 4، ص ص 351، 352 وفي مواضع اخرى متفرّقة) ممّا يعني أنّ المفهوم مترسّخ على الأقل منذ عبد القاهر الجرجاني وإن كنا لم ندرس تاريخيا بداية استعماله في كتب اللغويين العرب.

وإذا دقّقنا النظر في تعريف ابن يعيش وجدنا تشابها، إن لم نقل تطابقًا، بين تعريفه وتعريف الحيّز في المنطق الحديث.

فاللافت للانتباه (أ) أن ظهور هذا المصطلح ارتبط بالحديث عن الحروف {إنّ، أنّ، حرف الاستفهام} (ب) أن مدار المسألة على تعلّق ما بعد الحرف بالحرف (بالنسبة إلى "أنّ") وعدم جواز تقديم ما بعد الاستفهام على ما قبله وهو ما يعني ضمنيًا وجود حروف يمكن أن تكون بعض عناصرها خارجة عن حيّز الحرف ولكنها تتقدّم عليه (ج) أن مفهوم "التمام" تكرّر في التعريفين وهو مفهوم تركيبي يستعمل في المتون للدلالة على شدّة التعلّق داخل المركّب (كتمام المضاف بالمضاف إليه أو تمام الاسم بالتنوين أو تمام الجملة بالإسناد بما يسمح بالتمييز بعده أو الاستثناء منه) أو بين المركّب والحرف (كتمام الصلة بالموصول وتمام حرف الاستفهام أو النفي بالجملة أو تمام الشرط بجملتين).

وإذا قارنّا بين التعريفين المنطقي واللغوي فإننا نجد أن الظاهرة المدروسة واحدة. فالعامل المنطقي يعوّضه الحرف والحرف كما هو معلوم لا تتمّ دلالته إلا بغيره. فمثلما كان العامل المنطقي نسبيا إضافيا فإن الحرف كذلك نسبي إضافي بما أن كليهما يدل على العلاقة. إضافة إلى ذلك مثلما يتطلّب العامل المنطقي مجالا (أو جزءا من الصيغة) يعمل فيه فإن الحرف يتطلّب ما يتصل به ليعمل فيه ضربًا من العمل. لذلك فهو ينشئ "مجاله" الخاص سواء أكان مركّبا جزئيا (كالجرّ والعطف والمعية) أم جملة كواو الحال وحروف النفي والاستفهام.

ونحتاج هنا إلى إيمان جازم بالصدف بعد أن لاحظنا أن العوامل المنطقية حين نعبّر عنها لغويا لا تعدو أن تكون حروفا للنفي أو للعطف فصلا ووصلا أو للشرط كما نحتاج إلى كثير من الغفلة لكيّ نمتنع عن أن نقرّب، حتى لا نقول نطابق، بين الدلالة العلائقية للإضافة اللاّزمة ودلالة الأسوار (بعض، كل..الخ). فجميع هذه العوامل والروابط المنطقية تمثل في اللغة مكوّنات لا تكتسب دلالتها إلاّ بالإضافة إلى غيرها. فهذه مكوّنات ذات شحنة إنشائية خالصة (كالحروف) أو قوية كالأسوار ودلالة الأفعال على العلاقة.

وفي جميع هذه المعطيات اللغوية،التي جرّد المنطق بعضها في رموز من قبيل {¬، ∧، ∨، →، ↔، ∀، ∃}

تتكوّن أحْيازٌ بعضها متوغّل في "العامل" وبعضها "أجنبي" عنه على حدّ تعبير **الاستراباذي** (شرح الكافية، ج 1، ص 194)

وإذا صحّ التحليل السابق للحيّز منطقيا ولغويا فإننا نقرّر ما يلي:

- أ - أن الحيّز علاقة تربط بين حرف (أو ما يُوجد فيه معنى الحرفية) وبين مجموعة من المكوّنات اللغوية.

- ب - أن مجموعة المكوّنات المتصلة بالحرف تمثل معمولات الحرف (أو ما يُسيطر عليه معنى الحرفية).

- ج - أنّ مجموعة المكوّنات اللغوية التي تمثل معمولات الحرف (أو يُوجد فيه معنى الحرفية) قد تكون بنية من العلاقات النحوية وقد تكون عنصرًا واحدًا (أو مركّبا اسميا).

- د - أنّ معمولات الحرف مهما تعدّدت هي بمثابة التنوين للاسم أو المضاف إليه للمضاف بمعنى أنّ أي عنصر في الحيّز لا ينتقل منه **مبدئيا** إلى حيّز آخر وإذا وقع ذلك فبحسب قواعد نحويّة يجب توضيحها ولغرض مخصوص ينبغي بيانه.

- هـ - أن الحرف (أو ما يوجد فيه معنى الحرفية) هو الذي يحدّد ما يكون متوغلا فيه وما يكون أجنبيا عنه.

ويقدّم لنا النفي أنموذجا حسنا لبيان مفهوم الحيّز وخصائصه العامّة بقدر ما يمثل الحيّز مفهومًا ضروريا في تحديد النفي بؤرته والغرض منه. وسنتناوله انطلاقا من النقاط (أ - هـ) أعلاه.

وإذا سلّمنا بمبدإ التقاول في تكوين النفي وتحليله وإذا سلّمنا بأن عمل النفي ينبغي أن يكون موسومًا بالحرف فإن حيّز النفي هو مايلي حرف النفي.

و"مايلي حرف النفي" لا يكون بحسب تحليلنا السابق إلاّ كلامًا عمل بعضه في بعض يدخل عليه النافي حرفًا ليردّه، بالمعنيين ترديدًا ودحضا. ومن هذه الناحية أي تكوّن العلاقة المنشئة للحيّز يمثّل النفي ظاهرة بسيطة فهو لا يدخل إلا على جملة بعد تمامها الإسنادي بالخصوص ويكون دخوله لتقييد تلك الجملة ووجه التقييد هنا تخصيص قوّتها الإنشائية (راجع النقطة أ).

وتفيدنا علاقة التقييد هذه في بيان نوع العلاقة بين النفي وما بعده. "فمجموعة **المكوّنات**" التي تحدّثنا عنها في النقاط (أ - هـ) أعلاه لا تعدو أن تكون بنية عاملية

متماسكة يدخل عليها النفي ليجعلها معمولا له بما أنه الحرف العامل فيها. وسواء ترك أثرا لفظيا في إعراب بعض عناصر المجموعة (مثل ما ولا المشبهتين بليس) أو لم يترك (مثل لا النافية الداخلة على الأفعال) فإن العلاقة تختزل في عامل ومعمول وعلى هذا المعنى نحمل فكرة تكوين الحيّز لمجال تعلّق. (راجع النقطة ب أعلاه).

غير أننا نعرف أن بعض المكوّنات الواقعة في حيّز النفي لا تمثل بنية عاملية على ما نلاحظ في (17) مقارنة بـ (16):

(16) لم أعاقبه

(17) أتيته بلا موعدٍ مسبقٍ

فحرف النفي هنا بمثابة الناقل الذي يترك دلالة الجرّ تمرّ منه لتصل إلى المجرور "فموعد مسبق" في هذا المثال واقع من جهة في حيّز حرف النفي وهو معمول لحرف الجرّ. وحيّز الجرّ يشمل ظاهريا كلا من حرف النفي والمركّب المجرور. ولكنا نعرف أن القاعدة تقول لا عمل للحرف في الحرف. وهذا ما جعلنا في مواضع سابقة نعتبر ماهو من قبيل "بلا موعد" و "بلا جرم" و "بلا قصد" الخ حالات اشتقاقية وليست أعمال نفي لغويّة. وهي حجّة أخرى تتضاف إلى اشتراطنا وجود كلام يدخل عليه النفي لنتحدّث عن عمل النفي، ثم إن الأمر في النفي ينحصر في "لا" وهي شديدة التصرّف كما لاحظنا وشدّة تصرّفها تجعلنا نعتبرها أمّ الباب في النفي. لذلك فإن من خصائص معمول حرف النفي ألا يكون مركّبا جزئيا بل كلام تام. (راجع النقطة ج أعلاه).

ولحيّز النفي خاصيّة أخرى يشارك فيها الإثبات وهي إمكان انتقال بعض ما يوجد فيه من عناصر إلى مواضع أخرى من الجملة. وتتصل هذه القضية بتقديم بعض المعمولات على العامل. وفي قضية الحال تقديم بعض ما يعمل فيه حرف النفي على الحرف. وهذه الأمثلة توضّح القضية:

(18) منطلقا {لم يزل، لن يبرح، لا يزال} زيد

(19) زيد {لم يزل، لا يزال، لن يبرح} منطلقا

(20) زيدًا {لم تحبّ، لن تحبّ، لا تحبّ}ـه ليلى

(21) زيد {لم تحبّ، لن تحبّ، لا تحبّ}ـه ليلى

(22)؟ منطلقا مازال زيد

(23)؟ طعامَك ما زيد آكلا (بالنصب)

وقد لاحظ النحاة جواز تقديم بعض العناصر الواقعة في حيّز النفي على حرف النفي. وحدّدوا هذه الحروف بمجموعة {لم، لن ، لا} واختلفوا، بصريين وكوفيين عمومًا، في جواز تقديم خبر "ما" النافية عليها كما هو مذكور في (22) و (23).

وتفسيرهم لهذا يعود إلى ان "لم" و "لن" مختصان بالدخول على الأفعال "فصارتا كالجزء منها" (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج 7، ص 113) وكما جاز تقديم منصوب الفعل على الفعل جاز تقديمه عند نفي الفعل. أمّا "لا" فشدّة تصرّفها أي دخولها على الأفعال والأسماء وعدم تقيّدها بتعريف معمولها او تنكيره وإمكان تخطي العامل لها كما في (17) أعلاه جعل "ما بعدها يعمل في ما قبلها" (ابن يعيش، نفس المرجع).

ولكن الخلاف حول جواز تقديم الخبر على "ما" يعود إلى ان جلّ الكوفيين أجروا "ما" مجرى أخواتها من حروف النفي إضافة إلى ان ما في "مازال" (المثال 22) تنفي ما يدلّ على النفي، وهو السلب في اصطلاحنا، (أي "زال") ونفي النفي إيجاب ممّا جعلها بمنزلة "كان". وجواز تقديم خبر كان عليها هو ما يسمح قياسا بجواز تقديم خبر "مازال" عليها (الانباري، الانصاف، المسألة 17، ج 1، ص 156). ونفس هذه الحجة استعملها الكوفيون في تخريج امثال (23) أي تقديم معمول من معمولات خبر ما النافية عليها. واحتجّ البصريون على عدم جواز تقديم خبر "ما" أو معمول من معمولات الخبر عليها بقياسه على حرف الاستفهام، فكليهما الصدر ويليهما الاسم والفعل ولكن لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام في ما قبله وكذلك لا يجوز أنّ يعمل ما بعد "ما" في ما قبله (الانباري، المسألتان 17 و 20، ج 1، ص 157، وص 173). وعموما فـ"ما" شبيهة من ناحية ببقيّة حروف النفي في وسْم الصدر وشبيهة من ناحية أخرى بـ"لا" في الدخول على الفعل والاسم. ومن الجهتين لا مبرّر لجعل "ما" دون بقيّة حروف النفي لا يعمل ما بعدها في ما قبلها. ولكن التقريب الذي ذكره البصريون بين "ما" وحرف الاستفهام لا يخلو من دلالة. فليس من باب الصدفة أن تختصّ "لا" في جميع السياقات بالنفي (بما في ذلك النهي) في حين أن "ما" وهي مثلها في صدر الجملة وإفادة النفي مع الأسماء والأفعال، تكون موصولة واسم استفهام. وهو ما يعني أنها في "مازال" صنو "مادام" المصدرية وما لا يجوز في "مادام" أي تقديم معمولها عليها لتأويلها الزماني المصدري لا يجوز في "مازال". فما نجده هنا هو شبيه بما يسمّيه التوليديون بقيد الجزيرة المبهميّة (5). ولكنها جزيرة ليست على قدر كبير جدًا من الابتعاد عن الشاطئ. ويدلّك على هذا تفسيرات بعض النحاة الكوفيين، كما أننا اختبرنا ذلك مع بعض المختصين في العربية من مدرّسين للغة وغير اللغة فلم ينتبهوا إلى القاعدة التي وضعها البصريون لذلك يبدو أن مقبوليّة أمثال (22) و (23) تدعو إلى الشكّ فحسب ولا يمكن البتّ فيها (وهذا مفاد النقطة (د) أعلاه).

وما يهمّنا، بعد هذا الاستطراد هو: هل نعتبر "منطلقا" و "زيد" و "زيدًا" و "طعامَك" في الأمثلة (18 - 23) داخلة في حيّز النفي؟ أي هل يتطلّب الحيّز ضربًا من الخطيّة في التشكّل اللفظي بحيث يقيّد العنصر الداخل في حيّز ما بوجوده بعد الحرف المنشئ لذلك الحيّز؟

ترتبط الإجابة في ظننا بالإجابة على سؤالين آخرين: الأوّل هو ما العلاقة بين العنصر الخارج عن حيّزه ومعمول الحرف؟ والثاني: ما الغرض من إخراج المتكلّم لذلك العنصر من حيّزه؟

عن السؤال الأوّل لا نجد صعوبة كبيرة في أمثال (18) و (20) و (23) (إذا اعتبرناها مقبولة). فهذه المنصوبات معمولات للحروف وللأفعال. فصلتها بالحيّز صلة متينة بحكم أنها عناصر من البنية العاملية لا نجد تفسير النصب إلا بربطه بالعامل الناصب. وهو ما نجده كذلك في غير المفعول به من المفاعيل التي عليها أن تتقدّم على الحرف من قبيل المفعول فيه.

أما حالة الرفع في أمثال (19) و (21) فتختلف عن الحالات السابقة في كونه عامليا ليس معمولا لما بعده وإنّما هو مرفوع بعامل الابتداء والضمير العائد على المبتدإ في ما بعد حرف النفي هو الذي يدخل في حيّز النفي.

لهذا الإشكال حلول كثيرة ممكنة نقترح منها الحل التالي:

لنفترض أنّه إذا وجد عاملان في جملة واحدة أحدهما لفظي من حروف الصدارة والآخر معنوي فإن دلالة الجملة يحدّدها العامل اللفظي. وهي قاعدة يمكن ملاحظتها حين يكون الخبر فعليا كما يمكن ملاحظتها على وجه معاكس حين يتصدّر الجملة حرف عامل ونجد في خبرها الفعلي حرفا للنفي أوالاستفهام أو التحضيض الخ من قبيل:

(24) إنّ زيدًا {لم يزل، لا يزال} منطلقا

ويفيدنا هذا الحلّ في جعل المبتدإ عامليا مرتبطا بالعامل الموجود بعده ويعوّضه الضمير المشارك له في الإحالة.

ويقتضي هذا الفهم اعتبار مثل هذه البنيات من باب تقديم الفاعل المعنوي أي أنها بنياتٌ مشتقّةٌ الأصلُ فيها أن يشغل العنصر المرفوع المقدّم موضع الضمير في الخبر.

وإذا صحّ هذا التحليل فإن تقديم الفاعل المعنوي وتقديم معمول من معمولات الفعل والحرف العامل عليها وإن اختلفا عامليا فهما يشتركان في الوظيفة الدلالية التي

تسند إليهما. وهي وظيفة البؤرة. أي أنها وظيفة تخصيصيّة سواء نوي بالعنصر المقدّم التأخير أم لم ينو ذلك.

وإذا كانت هاتان الإجابتان مقبولتين فإن ذلك يعني أنّ المكوّنات المقدّمة على حرف النفي في الأمثلة (18- 23) تدخل في حيّز النفي بسبب تعلّقها العاملي بالحرف مما يعني أنها جزء من "مجال التعلّق". وتستلزم هذه النتيجة تحديد الحيّز على أساس غير خطّي أي على أساس عامليّ. فالعنصر لا يكون عنصرًا من حيّز إلا إذا كان متصلا عامليا بذلك الحيّز وهذا الاتصال يبرز غالبًا على نحو خطيّ ولكنه إذا وجد سبب دلالي، تجيز بمقتضاه قواعد النحو تغيير موضع ذلك العنصر من ذلك الحيّز فإنه يظل متعلّقا بحيّزه[6].

وعلى هذا يكون العنصر أجنبيا عن الحيّز حين ينفصل عامليا عن الحرف المنشئ لذلك الحيّز (وهذا مفاده النقطة (هـ) أعلاه).

وفي هذا الإطار العام الذي نتبناه يمكن طرح قضايا حيّز النفي. غير أننا نشير إلى أن الأمور ليست دائما على هذه الصورة الواضحة نسبيا. ولننظر في الأمثلة التالية:

(24) رأيت مالم أرَ وسمعت مالم أسمع

(25) لم يعلم زيد بالخبر أمْسِ

(26) ما ضربته للتأديب

(27) (أ) حقا لم يعلم زيد الخبر أمس

(ب) لم يعلم زيد بالخبر أمس حقا

(28) ما أنت بنعمة ربك بمجنون (القلم/3)

نجد في (24) جملتين إثباتيتين تتضمّنان مركّبا موصوليا الصلة فيه جملة نفي. وتفيد دلالتا الجملتين أنّ المتكلّم رأى وسمع. وهذا الضرب من النفي يعني أن مضمونه واقع في غير زمان الحال فكأن قائل (24) قال «رأيت مالم أره وسمعت مالم أسمعه قبل». فالنفي لا يتصل بالحال وإنما هو منقطع (السبكي، عروس الأفراح، ج 1، ص 42). وفائدة هذا المثال أنه ينبهنا إلى عكسه الذي نجده في (25). فكل ما يوجد بعد "لم" هو حيّز للنفي. ولكن داخل هذا الحيّز نجد تقييداً للحدث المنفي بما يجعل النفي متصلا بمعنى مستغرقا للزمان الذي يدل عليه الظرف. وليس لنا في الجملة دليل على مدى علم زيد الخبر في"غير الأمس" فلا الجملة تنفيه ولاهي تثبته بدليل إمكان استئنافها بـ (29):

(29) - أ - لم يعلم زيد الخبر أمس ولا اليوم

- ب - لم يعلم زيد بالخبر أمس بل اليوم

والإشكال الذي نثيره هنا هو التالي: ماالذي يفسّر تركيزنا على الظرف "أمس" في (25) دون بقية المكوّنات عن حيّز النفي أي الفعل والفاعل والمفعول به؟ أيعني هذا أن الحيّز، في النفي على الأقل، مرتب ترتيبا يجعل بعض عناصره أهمّ من بعض؟ ووراء هذا التساؤل تقع مشكلة العلاقة بين الحيّز في النفي والبؤرة وعلاقة ذلك بالقيود المخصّصة. وسنتناول المسألة في فقرة لاحقة.

أما المثال (26) فيثير إشكالا من نوع خاص، وقد نسبه السبكي لابن الحاجب (السبكي، عروس الأفراح، ج 1، ص 60)، بما أن له قراءتين إحداهما تنفي ضربا معلّلا والثانية تنفي ضربا غير معلّل ولكن المفعول لأجله فيها يعلّل انتفاء الضرب.

ويمكن التمثيل للقراءة الأولى بـ (30) و الثانية بـ (31):

(30) [ج ما [ضربته للتأديب]]

(31) [ج ما [ضربته] [للتأديب]]

ففي حين تقبل (30) أن تكون نفيا لقولك "ضربته للتأديب" فإن (31) لا تقبل ذلك لأنها تكتفي بنفي "ضربته" فحسب. ولكنها إذ تنفي الضرب تعلّل سبب انتفاء الضرب في مقام يفترض أن التأديب يكون إما بالضرب وإما بترك الضرب وإن كان يحتمل تأويلات أخرى.

والظاهرة التي يكشف عنها المثال (26) يمكن إجمالها في ما يلي: يمكن أن يتسلّط النفي على كلام سابق بجميع معمولاته ولكنه يمكنه أيضا أن يوجد بعض المعمولات التي لا تتعلّق بالمضمون المنفي بل تتعلّق بما في حرف النفي من معنى الفعلية ("أنفي"). وفي المثال المذكور نجد المفعول لأجله ولا نستبعد إمكان تعلّق الحال أو المفعول فيه مثلا بحرف النفي(7).

والإشكال المطروح هنا: هل يمكن أن ينشئ النفي حيّزين أو أكثر؟ ثم وإن لم يكن من العسير علينا أن نرى في المفعول المتعلّق بحرف النفي تخصيصا للنفي نفسه فما علاقة هذا النفي المخصّص "بالمضمون القضوي" الذي ينفيه؟ وألا يمكننا أن نميّز انطلاقا من هذا بين نفي مخصص بقيد وآخر لا تخصيص فيه؟

وفي (27) شيء شبيه بما رأيناه في (26). والفرق أن تعلّق "حقا" بالنفي أقوى وأوضح من تعلّقه بالفعل. فسواء جعلنا "حقا" في رأس الجملة أو أخرناه فهو يؤكد النفي

ولا يؤكّد الفعل إلا بتأويل ضعيف. ثم إننا لا نرى الوجه في نفي فعل مؤكّد بما أن التوكيد دليل على ضرب من التعامل بين النفي والإثبات فمثلما لا يسوغ نفيك لقول القائل "ضربته ضربا" لا يسوغ نفيك لتوكيده "ضربته حقا"[8]. ويبرز هذا أيضا في الإثبات. فحقا، على ما بيّن النحاة، على تأويل "أقول قولا حقا" أو هي بعبارة بعض المحدثين ذات وظيفة ميتالغوية تصف عمل القول لا مقول القول. ولكننا هنا نرى أنه من الممكن أن يفيد حقا توكيد الفعل فيجوز تعلّقه بإنشاء الإثبات جواز تعلّقه بالفعل المثبت. ويصبح احتمال تعلّق جزء من الجملة بإنشاء النفي مباشرة دون تردّد في ربطه بمضمون الكلام المنفي يقينا في مثل (28). فالمركّب بنعمة ربك يحتمل قراءتين من الناحية التركيبية الخطيّة:

(30) - أ - [$_{ج}$ ما [أنت [بمجنون [بنعمة ربك]]]]

- ب - [$_{ج}$ ما [أنت بمجنون] [بنعمة ربك]]

فالقراءة (30 - أ) فاسدة لأنها تعني نفي المتكلّم للجنون الذي يكون بنعمة الخالق وحسب التصوّر العقائدي لا يمثل الجنون نعمة من الله. ولكن في (30 - ب) ما يزيل هذا اللبس إذ يحصر المنفي في نفي الجنون عن المخاطب دون تقييد مع ضرب من الدعاء والحمد للخالق كأنه قال «انتفى عنك الجنون وهذا الانتفاء كان بنعمة الله» (الاستراباذي، ج 3، ص 407)[9].

ومن المفيد أن نشير إلى أن هذه الظواهر التي رأينا نماذج منها بالنسبة إلى النفي توجد في أعمال لغوية أخرى بعضها واضح لوسمه اللفظي (كالاستفهام مثلا) وبعضها خفيّ لخصائص وسم قوّته الإنشائية (الإثبات مثلا).

وهذه الملاحظة منتظرة بما أن الحيّز ينشئه الحرف (أو ما فيه معنى الحرفيّة) والقوى الإنشائية يعبّر عنها بالحروف. ومن هذه الناحية نسجّل أمرين أحدهما عام ويتمثل في أنّ مشكلة الحيّز مشكلة موحّدة في جميع أضرب الكلام لشدّة ترابطها داخل النظام أساسًا[10]. وثانيهما خاص متصل بالنفي ويتمثّل في أنّ حيّز النفي لا خصوصية فيه مبدئيا فالقواعد التي تنطبق على الإثبات تنطبق على النفي. وهذا ما يدعونا إلى تدقيق المشكلة التي يثيرها الدارسون للنفي ويدرجونها في إطار مبحث الحيّز الذي كاد يصبح من المباحث الثابتة في تحليل الجمل المنفية.

ولتبيّن وجوه الترابط بين حيّز النفي وأحياز الأعمال اللغوية الآخرى من جهة وما قد يكون من خصائص في حيّز النفي لا نجدها في غيره، ننطلق، على سبيل التمثيل، من مقترحات تنيار في دراسة حيّز النفي عارضين رأيه مختبرين قيمته في تفسير أحياز النفي.

2. مقترح تنيار في تحديد حيّز النفي

لم يخرج مقترح تنيار (Tesnière، 1976، ص ص 191-237) عمومًا عمّا نجده عند غيره من اللغويين الذين يميّزون بين ضربين من النفي تركيبيًا سواء سبقوه أم جاؤوا بعده ((1917), Jespersen, (1964), Klima, Jackendoff، 1972 مثلا). أضف إلى ذلك أنّه لم يستعمل البتّة مصطلح "حيّز" ولا ما هو في معناه. ورغم ذلك فبحثه في صلب القضية التي نهتمّ بها في هذا الفصل.

وأوّل ما يلفت الانتباه في دراسته للنفي هو جمعه في فصل واحد بين الاستفهام والنفي كما برز في العنوان ولكنه في أثناء التحليل أدخل التعجّب الذي ينقسم عنده إلى القسمين اللّذين ينقسم إليهما الاستفهام والنفي إضافة إلى اشتراك التعجّب والاستفهام في الفرنسية في بعض الوسائل اللغوية التي يصاغان بها (المرجع نفسه، ص ص 216، 217).

وللقارئ أن يتساءل عن موقع الإثبات من هذا الفصل. وإجابة تنيار، غير الصريحة ذات وجهين: الوجه الأول منها أن الإثبات عكس النفي والاستفهام وهو يسلّم بأن مضمونه موجود وحقيقي ولا يشكك فيه المتكلّم (نفس المرجع، ص 191). والوجه الثاني أن النفي ينشأ من الإثبات ولا فرق بينهما إلاّ في واسمات النفي (نفس المرجع، ص 217).

والمفيد هو هذه الصلة المتينة، مبدئيا، في تصوّر تنيار بين الاستفهام والإثبات والنفي والتعجّب. ونركّز العرض على العلاقة بين الاستفهام والنفي. فتنيار يحدّد ما نعتبره حيّزًا للنفي قياسًا على حيّز الاستفهام حتى أنه يكتفي بنقل تصنيفه لحيّزيْ الاستفهام حين ينتقل إلى الفقرات الخاصة بالنفي.

وليس في تصوّر تنيار للاستفهام أيّ جديد عدا المصطلحات. فهو ينقسم عنده إلى استفهام تصوّر بلغة القدماء أو "استفهام عن مكوّن" أو "استفهام جزئي" ويسميه "استفهام نووي"(L'interrogation nucléaire) وخاصيته المعروفة تضمنه لاسم الاستفهام، واستفهام تصديق أو "استفهام عن الحمل" أو "استفهام كلّي" ويسمّيه "استفهام ترابطي" (L'interrogation connexionnelle) بمعنى الاستفهام عن التعلّق بين مكوّنات الجملة فجميع الحدود أو الألفاظ في هذا الضرب من الاستفهام معيّنة ولكن المتكلّم يستفهم عن جواز تعليق بعضها ببعض.

ولا يعسر على المُطّلع على كتابات النحاة والبلاغيين أن يجد في عموم التصوّر تطابقا بين تقسيم تتيار للاستفهام وما نجده شائعًا لدى البلاغيين بالخصوص منذ السكاكي من تصنيف لهذا الضرب من الكلام.

وما يهمّنا هو أن تتيار ينقل هذه القسمة برمّتها إلى النفي فينقسم إلى نفي نوويّ ونفي ترابطي غير أننا حين ندقّق النظر في أسس هذا التقسيم نكتشف الجانب الأساسي الذي يميّز القسمة التي يقترحها تتيار.

فالنفي النوويّ عنده ليس نفيا لمكوّن من مكوّنات الجملة كقولك إنّ "لم" في:

(31) لم يأت زيد أمس مترجلا

تنفي مثلا "مترجلا" أو تنفي الظرف "أمس". والمثال الذي قدّمه يوضّح قصده (المرجع نفسه، ص 217):

(32) a. qui est venu?

- أ - من جاء ؟

b. Alfred est venu

- ب -جاء زيد

c. Personne n'est venu

- ج - لم يجئ أحد

فما نجده في (32 - أ) هو اسم استفهام عامّ غير مخصص هو "مَنْ" عوضه في الجواب الإثباتيّ (32 - ب) "زيد" وعوّضه في الجواب المنفي اسم عام من ألفاظ النفي وهو "أحد".

ويميّز تتيار من جهة بين "من" و "أحد" ومن جهة أخرى بين "زيد" أو "عمرو" أو "بكر" وجه التمييز أن "مَنْ" و"أحد"نواتان فارغتان في حين أن زيد وصديقيه في أمثلة النحاة "نوى مليئة".

وبناء على هذا فإن "النفي النوويّ" كالاستفهام النووي" يتميّزان بوجود أسماء عامّة فارغة بما أنها لا تحيل على معيّن. وقيمة ألفاظ النفي العامّة هذه أنها تمثل "الدرجة الصفر من الدلالة على الفواعل (actants) أو الظروف (circonstants)" (المرجع نفسه، ص 217). وهذه الألفاظ يقصد بها ماهو من قبيل "أحد" و "شيء" و "أبدًا" و "البتّة" في العربية ونظائرها في اللغات الأخرى.

وهذا المعطى النحوي يقصي آليا الإثبات من إمكانية انقسامه بدوره إلى "إثبات نووي" و "إثبات ترابطي" وهو أوّل دليل على أن القسمة التي يقترحها تنيار لا تقوم على ساق بما أنّ وحدة النظم في الاستفهام والنفي والإثبات لا يمكنها أن تجعل لأحدها ما ليس للبقية من حيث توزيع الأحياز وعلاقتها بالقوّة الإنشائية. ومن هذه الناحية يبدو لنا حديث تينيار عن التعجّب وبالخصوص التعجّب المتصل بالنواة حديثا قائما على تشابهات شكلية أكثر منها توافقا في توزيع الأحياز.

وقد يكون تحليل تنيار مفيدًا بالنسبة إلى دراسة ما يسمّى بألفاظ النفي (Les forclusifs) أو على وجه التدقيق دراسة قسم منها غير ألفاظ النفي التي تتصل بالإسناد كلّه (Tesnière، 1976، ص ص 227- 229) أو الترابط بعبارة تنيار.

ويظلّ الإشكال كلّه كامنا في الضرب الثاني من النفي الذي أسماه تنيار "النفي الترابطي". وهذا النفي شأنه شأن "الاستفهام الترابطي" يتسلّط مبدئيا على الجملة كلها. غير أن الحيّز الحقيقي للنفي من خلال تحليل تنيار هو الفعل فحسب سواء أكان تامًّا أم ناقصًا (الأفعال المساعدة). فقد ركز تحليله على أن واسمات النفي "تلتصق" على نحو ما بالفعل إمّا لتؤطره كما نجد ذلك في الفرنسية في "pas ne chante" أو أن تلتصق به على سبيل التصاق السوابق بالكلمات كما لاحظ في بعض اللغات ومنها اللاتينية وفي الروسية مع فعل "الكينونة" أو بعد الفعل كما في الألمانية "er spricht nicht" (حرفيا «هو يتكلّم لا» أي «هو لا يتكلّم») أو الانقليزية "he does not speak" (حرفيا «هو يفعل لا يتكلّم» أي «هو لا يتكلّم») (المرجع نفسه، ص 220).

والذي يفهم من كلام تنيار أن حيّز النفي لا إشكال فيه بما أنّ وسمه يتصل بالفعل قبله أو بعده أو يؤطره.

واللاّفت أننا لا نجد في الأمثلة التي عرضها جملا تثير إشكالا من حيث العنصر الذي يتسلّط عليه النفي. فكأن جميع الجمل التي لا تتضمّن ألفاظا عامّة للنفي هي جمل ينفى فيها الفعل. وهو مالا يتوافق اختباريًا مع ما لاحظه الدارسون قبل تنيار وبعده. فيسبرزن مثلا (Jespersen، 1917، ص 45) يشير إلى النزعة العامّة التي تجعل نفي الإسناد (nexal negation) وهو يُوافق عنده ما يسميه تنيار بالنفي الترابطي، منجذبا إلى الفعل في القراءة التخصيصية للجملة بالخصوص. لذلك فقولك «هو لا يدخّن السيجار» يقبل العطف عليه «يدخّن السجائر فحسب» مما يعني أنه يدخن ولكنه لا يدخّن السيجار (Jespersen، 1917، ص 43). وهذه حال بقيّة المفاعيل، غير المفعول

به، التي تتعلّق، بعد أن يتصدّر الفاعل اسما أو ضميرًا الجملة في اللغات ذات البنية (فا ف مف)، بالفعل من قبيل مفاعيل الزمان وأشباه المفاعيل كالحال.

ومثل هذه الظواهر تجعل النفي الترابطي عند تنيار مجرّد تحديد عامّ جدًا لحيّز النفي. فهو يعني بكل بساطة أنّ ما بعد الحرف منفيّ. وهذا فهم يتدعّم بالدور الذي يؤدّيه الفعل في الجملة عند تنيار وهو الذي درس بنية الفعل الإعرابية واحتمالاته في التعلّق من خلال مفهوم valence (Tesnière،1976، ص ص238- 319). لذلك فالحيّز "الحقيقي" للنفي يخرج منه الفاعل. وقد يسرت له بنية (فا ف مف) التي تقوم عليها الفرنسية هذا الإخراج وإن لم يصرّح به ولم يثر لديه أيّ تساؤل.

وعند هذا الحدّ يمكننا أن نعيد النظر في مفهوم تنيار للنفي النوويّ. فإذا كان قولك:

Alfred ne chante pas (32)

زيد لا يغنّي

يعني نفي الفعل، فإنّ قولك «لم يجئ أحدٌ» (أي المثال (31 – ج) أعلاه) يتضمّن كذلك نفيا للفعل والفرق الأساسي بينهما أنّ النفي في (31 – ج) عام وفي (32) خاص بمقتضى إسناده إلى زيد (أو "ألفريد")، ولكنّنا لو أضفنا إلى الجملتين ظرفًا من قبيل "اليوم" فإنّ "أحدٌ" بالخصوص، تفقد الكثير من وظيفتها الدلالية في الجملة لينتقل التركيز (أو التبئير بمقتضى التقييد) إلى الظرف. وفي هذه الحالة يقيّد العموم بـ"اليوم" ولا تتعرّض الجملة لغير "اليوم" من الأزمنة.

ويعني هذا التحليل، إذا لم يكن مجانبا للصواب، أن المشكلة تعود من جديد ويصبح النفي النوويّ صِنوًا "للنفي الترابطي" أو قل، إن شئت المحافظة على قسمة تنيار، إننا أمام نفي نواة من جهة ونفي ترابط من جهة أخرى. ولكن هل يتصوّر نفي نواة دون نفي ترابط؟

فوزان قولك "مَنْ جاء؟" وزان قولك "أزيد أم عمرو أم بكر أم خالد أم محمّد جاء؟" وقياسًا عليه، وقد بدأ تنيار القياس، فوزان قولك "لم يجئ أحد" وزان قولك "لم يجئ زيد ولا عمرو ولا بكر ولا خالد ولا محمّد" فبحسب مَنْ يستحضر المتكلم المستفهم في ذهنه ممّن يمكن مجيئهم فيكتفى عنهم يستحضر المتكلم النافي بتعميمه هؤلاء فيكتفى عنهم باللفظ العامّ الدالّ على النفي "أحد". وهو ما يفعله لو كان قاصدًا إلى إثبات المجيء للجميع فيقول «جاءَ الجميع» أو ما شابهه فيعمّم إثباته. مع فرق أشار إليه البلاغيون والأصوليون وهو أن إطلاق النفي أعمّ من إطلاق الإثبات[11].

ومن الزاوية العامّة لدراسة الحيّز يقدّم لنا تحليل تنيار للنفي فكرتين أساسيتين على الأقل وردتا ضمنيا في تصنيفه. فهو من جهة يقرّ بأن النفي ذو حيّز موسوم ويكون وسمه بطريقتين اثنتين إمّا بالاسم المنفي العام وإما بتركّب الحرف مع الفعل. وهو من جهة أخرى يميّز بين نفي لمكوّن واحد ونفي لجميع مكوّنات الجملة (باستثناء الفاعل). غير أن هذا التمييز يحتاج إلى تدقيق. فنفي المكوّن عنده ينحصر في اللفظ العام الدال على النفي ونفي الجملة هو نفي للفعل، التام أو الناقص، وهو بالاستلزام نفي لجميع متعلّقات الفعل.

وهذا يعني أننا أمام مستويات مختلفة في ضبط الحيّز. فكيف يمكننا أن نحصر النفي في "أحد" في مثل هذه الجملة:

(33) لم يجئ أحد أمس راقصًا

ألا نعود بمثل هذه القيود إلى النفي الترابطي بحيث يمكننا أن نفهم منها انتفاء قيد من القيدين (أي قيد الزمان أو قيد الحال) مع إثبات البقية مادام من الممكن أن نستأنف (33) بما يلي:

(34) (أ) بل جاء الجميع أمس منشدين

(ب) بل جاء الجميع اليوم راقصين

ولعلّ السرّ في ذلك هو أن اللفظ الدال على النفي في الفرنسية، على الأقل، وحسب ما فهمنا من تحاليل تنيار نفسه، يشتغل اشتغال "pas" وبدائلها أي {goutte, mie, point} المستعمل منها والمهمل وما يدعّم هذا أن تنيار يتبنّى تصوّر داموراات وبيشون (Damourette et Pichon)[12]، القائل بأن النفي في الفرنسية يتمّ على مرحلتين ولكل مرحلة واسمها. فـ "ne" يفيد المخالفة و "pas" يفيد لفظ النفي (forclusif) و"مجموع المخالفة ولفظ النفي يكوّنان النفي في الفرنسية" (Tesnière، 1976، ص 224).

وما يؤكد هذا أيضا أن المثال الذي اعتمدناه عن تنيار جُعل فيه لفظ النفي في موضع الفاعل وهو موضع يتقدّم في بنية (فا ف مف) عن الفعل. ولكنه لو اصطنع مثالا يكون فيه لفظ النفي في موضع أي مفعول ممكن لظهر التناظر بين ألفاظ النفي جميعا:

(35) a. Alfred ne chante pas

- أ -(زيد لا يغني)

b. Alfred ne frappe personne

- ب (زيد لا يضرب أحدًا)

وإذا صحّ هذا التقريب فإنّه يستلزم:

- أ - أنّ قياس حيّز النفي على حيّز الاستفهمام على شرعيته نظريا لا يؤدّي اختباريا إلى شيء ذي بال في تبين خصائص حيّز النفي.

- ب - ليس في هذا الاخفاق أيّ سرّ فالأحياز في صلتها بالأعمال اللغوية تقوم على أساس وسم الحرف للقوة الإنشائية وكل ما يتعلّق بالحرف يمثل حيّزا له.

- ج - أن السمة العامّة لحيّز النفي أنه من الناحية الإعرابية يشمل كل ما يقيّده النفي ولكنه من الناحية الدلالية يمكن "تضييقه" بحيث لا يعمّ النفي جميع المكوّنات التي تتعلّق به. وهذه السمة العامة تحتاج إلى نظر وتفسير.

3. حيّز النفي أم بؤرة النفي؟

يبدو لنا الحديث عن "حيّز النفي" قائما على لبس، وربما كان خلطا، بين مفهومين مترابطين هما مفهوم الحيّز ومفهوم البؤرة. ولبيان هذا ننظر في الجملة التالية:

(36) - أ - اشترى زيد سيارة فاخرة

- ب - لم يشتر زيد سيارة فاخرة

- ج - لم يشتر (بل استعار) زيد سيارة فاخرة

- د - لم يشتر زيد (بل عمرو) سيارة فاخرة

- هـ - لم يشتر زيد سيارة (بل بغلا) فاخرًا

- و - لم يشتر زيد سيارة فاخرة (بل عادية).

نلاحظ هنا أن (36 - ب) تنفي (36 - أ) على صورة تجعل جميع مكوّنات الجملة المتبقية واقعة في حيّزها ومبدئيا كل هذه المكوّنات منفيّة. غير أن هذا التصوّر غير واقعي في التخاطب سواء أكان مكتُوبًا أم شفويًا. فثمّة حدس عام لدى المتخاطبين مفاده أننا إذ ننفي نردّ كلام المخاطب ولكننا لا نبطله إبطالا كليا. وهذا الحدس هو الذي يحتاج إلى تفسير.

وتبيّن الجمل (36 ج – و) أنّ النفي يتسلّط على مكوّن واحد من مكوّنات الحيّز. ويمكن أن يكون الفعل أو الفاعل أو المفعول أو النعت. ولا حصر من الناحية الإعرابية الوظائفية للعناصر القابلة للنفي بما في ذلك حروف الجرّ وما هو أدقّ من حروف الجرّ كما سنبيّن لاحقا.

والأكثر من ذلك أنّ هذه الأمثلة، ولا شيء يدل على أنها غير سائغة، تبرز لنا إمكانية نفي الذوات رغم أن قاعدة النحاة والبلاغيين والمناطقة تمنع من نفي الذوات (أي تسلّط النفي على "زيد" في (36– د)) كما تبيّن أن نفي الفعل لا يعني مبدئيا وآليا نفي جميع متعلّقاته. أو لنقل إن قاعدة "لا تنفى الذوات" وقاعدة "نفي الفعل يقتضي نفي جميع متعلّقاته" قاعدتان تحتاجان إلى قيود.

ومن المفيد أن ننبه كذلك إلى أنّ المركّبات الوصفية تقبل في النفي، مبدئيا، نفي المنعوت مثلا والحفاظ على النعت (المثال (36 – هـ)) أو نفي النعت والحفاظ على المنعوت (المثال (36 – و)) وعموم الأمر إمكان فصل النفي بين العنصرين المركبين تركيبا يجعلهما يجريان مجرى الاسم الواحد وهو ما يحتاج كذلك إلى قيود.

وإذا أردنا تعميق الإشكال فإن احتمالات نفي الجملة (36 – أ) أكثر عددًا مما ذكرنا فقد اكتفينا بنفي مكوّن واحد في كل قراءة ممكنة لـ (36 – ب). أمّا إذا أدخلنا اعتبارات التعليق النحوي فإن عدد الاحتمالات يقوى رياضيا حتى نصل بالنفي إلى شيء شبيه بـ (36 – ز):

(36) – ز – لم يشتر زيد سيارة فاخرة بل استعار عمرو بغلا عاديًا

وهي حالة شديدة الغرابة في النفي، تجيزها النظرية ولا يقبل بها واقع التخاطب إلاّ في مقامات قويّة شديدة الخصوصيّة. فهي شبيهة بمن سألك "متى وصل زيد؟" فتجيبه: "رقص عمرو ضاحكا" ! فإذا حملت هذا الكلام على أنه جواب عن سؤال كان الجواب لغوًا وإذا حملته على قصد آخر فلا بدّ حينئذ من تفسير للرغبة عن "التعاون" في التخاطب تفسيرًا مقاميا. لذلك لا نقصي هذا الاحتمال الرياضي، وغيره، ولكننا نعتبره مما تختزنه اللغة لوقت الشدّة التخاطبيّة!

ومجمل الإشكال إذن أن حيّز النفي في (36 – ب) واحد ولكنّ الغرض منه مختلف كما تبيّن (36 – ب – و) وغيرها من الاحتمالات التي لم نبرزها[13]. والسؤال كيف نحدّد هذا الغرض من النفي انطلاقا من (36 – ب)؟

ما يمكن تأكيده هو أنّ جملة النفي، عادة، ما تشفع سياقيا بإثبات أو ما هو بمنزلة الإثبات يوضّح القصد منها وهو ما أسميناه جواب النفي وسنعود إليه في الفصل

الموالي من هذا الباب. وما نجده في الأمثلة (36 ج – و) بواسطة الاضراب، وهو وجه من وجوه جواب النفي وإن صغناه صياغة تمثيلية، أقرب إلى الأسلوب الشفوي منه إلى الأسلوب المكتوب.

غير أننا إذا أردنا تحديد الغرض من النفي دون الاستناد إلى جواب النفي فإن (36 – ب) تعني أحد أمرين: إمّا نفي الاشتراء ومتعلّقاته باستثناء الفاعل زيد لأسباب سنشرحها في موضع لاحق من هذا الفصل وهو ما يكوّن ما يسمّى في الدراسات "الحيّز الواسع" للنفي وإمّا نفي القيد في الجملة وهذا ما يسمّى "بالحيّز الضيّق" للنفي حسب نظرية الجرجاني وهو هنا المفعول ونعته معًا بما يعني أن زيدًا اشترى شيئا ولكن هذا الشيء ليس هو "سيارة فاخرة" مع الإشارة إلى أن نظرية الجرجاني لا تجيز نفي "سيارة" فحسب أو "فاخرة" فحسب.

ولكن لا فرضية الحيّز الواسع ولا فرضية الحيّز الضيق تفسّر لنا نفي الفعل أو نفي الفاعل أو نفي المنعوت دون النعت أو نفي النعت دون المنعوت. فمن أين جاءت هذه الإمكانات في الفهم؟

إن جميع الأمثلة السابقة يمكن التعبير عنها بالبنية الأصل في أداء تعامل النفي والإثبات أي بنية "ما .. إلا" على ما هو مبيّن في الأمثلة التالية:

(36') – ج – لم يقم زيد إلا باستعارة سيارة فاخرة

– د – ما اشترى سيارة فاخرة إلا عمرو

– هـ – ما اشترى زيد إلا بغلا فاخرًا

– و – ما اشترى زيد إلا سيارة عادية

ومن البيّن أن أيّا من هذه الجمل صالح للردّ على (36 – أ) دون المرور بـ (36 – ب). ومن البيّن كذلك أننا أمام بنية تخصيصية تسم البؤرة فيها بوضعها بعد "إلاّ". وإذا ربطنا هذا الفهم التخصيصيّ القائم على تعامل النفي والإثبات في جملة واحدة وافترضنا أن بنية "ما... إلاّ" اختصار لجملتين إحداهما منفية والأخرى مثبتة تحصّلنا على ما يلي:

(36'') – ج – استعار زيد سيارة فاخرة ولم يقم بفعل غير هذا الفعل

– د – اشترى عمرو سيارة فاخرة ولم يقم غير عمرو بهذا الفعل

– هـ – اشترى زيد بغلا فاخرًا ولم يشتر شيئا آخر غيره

- و - اشترى زيد سيارة عادية ولم يشتر سيارة لها غير هذه الصفة.

فجميع هذه الجمل تقوم على التصريح الإثباتي بمكوّنات الجملة ويكفي لذلك حذف "ما... إلاّ" وتضمين ما تنفيه. وهذه الظاهرة أي التصريح بشيء مثبت وتضمين نفيه نجد نظيرًا لها في القراءات السابقة لـ (36 - ب). ويكفي لذلك أن ننقل النفي من صدر الجملة لنلصقه بمكوّن من مكوّنات الواقعة في حيّز النفي:

(36''') - ج - ؟ فعل زيد شيئا للسيارة الفاخرة [غير الاشتراء]

- د - اشترى [غير زيد] سيارة فاخرة

- هـ - اشترى زيد شيئا فاخرا [غير السيارة]

- و - اشترى زيد سيارة [غير فاخرة]

والفرق بين (36 ج - د) و (36') و (36'') و (36''') هو التالي:

- في (36 - ج - د) نجد نفيا مشفوعًا باضراب يدلّ بالإثبات علىَ المكوّن المضرب عنه

- في (36') نجد بنية تعبّر بالتصريح عن إثبات مضمون الاضراب وبالتضمين عن المضرب عنه

- في (36'') نجد إبرازًا للإثبات المصرّح به وتصريحا بالمكوّن المضرب عنه تصريحا على أساس المغايرة

- في (36''') نجد إثباتًا يكتفي بإبراز المكوّن الذي يقتضي إبداله بما يغايره

ولا ننسى أن (36''') مجرّد تمثيل. وهو تمثيل يمكّننا من تكوين حقول معجمية على أساسها نبني تصحيح كلام المخاطب.

لتوضيح هذه الفكرة هب أنّ لنا حقلا معجميا لأسماء الأعلام يتكوّن من {ل$_1$ .... ل$_ن$} وهب أن ل$_1$ = زيد و ل$_ن$ = س. وهذا الحقل المعجمي الواسع جدًّا يشترك المتخاطبان في مقام ما في العلم بالعناصر التالية منه دون غيرها: {زيد، عمرو، خالد، بكر، محمّد، عليّ}. وهذا العلم هو ضرب من المعرفة العهدية التي تتسع وتضيق بحسب المقامات فقد يختصر في مقام ما في {زيد، عمرو} أو {زيد، بكر} أو {بكر، محمّد، عليّ} أو {زيد، عمرو، عليّ} وما إلى ذلك من الاحتمالات. وعلى أساس هذه المعرفة العهدية فإن قولك "غير زيد" في المثال (36 - د) يعني "عمرو" إذا كان الحقل العهدي متكوّنا من {زيد، عمرو} أو يعني "عمرو" و "عليّ" إذا كان الحقل

العهدي يتكوّن من {زيد، عمرو، عليّ} وتكثر الاحتمالات بكثرة عناصر الحقل. وعلى هذا القياس بالنسبة إلى بقية المكوّنات المحتملة للنفي في (36).

وعلى هذا الأساس فإن الانتقال من الحيّز الواسع للنفي أي من جميع المكوّنات الواقعة في حيّز النفي إلى الحيّز الضيق أي مكوّن واحد يتحدّد بالمغايرة لا يعني زوال احتمالات النفي. بل يعني أن هذه الاحتمالات تصبح أضعف وتترك بقية المهمّة إما للسياق المقالي (جواب النفي) أو للسياق المقامي (عالم الخطاب أو المعرفة العهدية أو القرائن الحسيّة الخ).

ولكنّ السؤال الذي يظل قائما هو كيف تُحدِّدُ (36 - ب) بقطع النظر عن الاضراب فيها، المكوّن المنفيَّ؟ تكمن الإجابة، أو جزء منها، في ما مثلنا به في (36') اعتمادا على بنية القصر "ما..إلاّ". فهذه البنية التخصيصية تدلّ على أن في (36 - ب) أي "لم يشتر زيد سيارة فاخرة" طريقة ما في التخصيص. وعند عراء الجملة من الوسائل الإعرابية في التخصيص فإنها تعتمد النبر الصوتي لتحقيق هذا الفرض. ونستثني من هذا النبر الصوتي، دليلا وحيدا على التخصيص، المركّبَ النعتيَّ الواقعَ مفعولا به في هذه الجملة. فالنبر واقع في (36 - ج) على الفعل وفي (36 - د) على الفاعل وفي (36 هـ - و) إمّا على المنعوتِ وإمّا على النعت. أمّا الجملة في صيغتها المكتوبة (36 - ب) فلا تدلّ عندنا إلا على نفي المفعول به لأنه يمثل القيد في الجملة. وبقيّة القراءات هي قراءات مقاميّة.

وإذا صحّ تحليلنا هذا فإنّنا نستخلص منه:

- أ - أن حيّز النفي يقبل مبدئيا نفي جميع العناصر الداخلة فيه دون تحديد أو نفي بعضها دون تقييد. وهي احتمالات رياضية تقوى على قدر تعدّد العناصر داخل الحيّز.

- ب - أنّ المبدأ (أ) وهو قائم في مستوى العناصر المعطاة (in-put) لا يعني بالضرورة أن النفي ملتبس فهو واحد. وما تحليل التداوليين القائل باللّبس التداولي للنفي (Horn،1989 وMoeschler، 1996) إلا تعيين للبس في مستوى الناتج (out-put) عن التحليل.

- ج - أنّ ما يسمّى "حيّز النفي" يقصد به عمليا العنصر (أو العناصر) التي تمثّل البؤرة في الجملة.

- د - تتحدّد بؤرة النفي تركيبيا بمثل ما تتحدّد به في الإثبات أي بالمقيدات المخصّصات (آخر مكوّن على اليسار في الجملة العادية أو المكوّن المغيّر عن موضعه تقديما في بداية الجملة أو زحلقةً... الخ).

- هـ - يمكن أن يتسلّط النفي على غير البؤرة المحدّدة تركيبيا إذا قام المتكلّم بنبر مكوّن آخر غير القيد المخصّص فتكون البؤرة الجديدة هي العنصر الذي يتسلّط عليه النفي في ذاك السياق المحدّد. وتكون للجملة قراءة على أساس الردّ التخصيصي بقرينة صوتية تتصل بالإنجاز المقامي.

- و - أنّ نفي الذوات أو نفي الفعل دون متعلّقاته ممّا يفسّر بتغيير موضع النبر لأسباب دلالية ومقامية.

- ز - أنّ الذوات في الأصل لا تنفى لأن النفي يتعلّق بالخبر الاسمي أو الفعلي وهو الذي يمثل المتحدّث به والقاعدة تفيد أن البؤرة في غياب القيود (أي في الأبنية البسيطة من قبيل [ف فا]و[مبتدأ + خبر]) تتمثل في الخبر أو الفعل.

- ح - أنّ نفي الفعل لا يعني بالضرورة نفي متعلّقاته، رغم أنه هو الرأس الذي يعلوها ترتيبا ويتحكّم فيها عامليا، لأنه لا معنى لتخصيص الفعل بالقيود إذا كان الفعل منتفيا(14).

- ط - أن المركّبات الجزئية، خصوصا منها النعت لا معنى لنفي أحد مكوّنيها دون الآخر في غير التأويل الصوتي للبؤرة، لأن الوصف فيها من باب إحداث نوع جديد يختلف عن النوع الذي لا يوصف (15).

- ي - لا وجود لحيّز واسع للنفي ولحيّز ضيق بما أن بؤرة النفي لا تكون إلاّ في حيّز النفي وهي مكوّن من مكوّناته وجزء منه كما أن الحيّز جزء من الجملة. فالحيّز الواسع يعني عدم تعيين البؤرة فإذا تعيّنت ضاق "الحيّز" بمعنى فهم القصد من النفي.

- ك - لقد اعتبرنا الحالة التي يكون فيها النفي شاملا لجميع المكوّنات الداخلة في حيّز النفي من باب الإمكان النظري واعتبرنا أمثال (36) "حالة شديدة الغرابة". ونذهب الآن إلى أنّ نفي أكثر من مكوّن داخل الحيّز لا يخلو بدوره من غرابة وإن كانت أقلّ شدّة. والسبب في ذلك أنه وإن كان من الممكن نظريا وجود أكثر من بؤرة في الجملة كوجود واحدة تنبني على آليات إعرابية تركيبية وأخرى على النبر الصوتي فإن الفرضية الأقوى هي أنه واقعيا يعسر وجود أكثر من بؤرة واحدة في الجملة.

ولما كان النفي يتسلّط داخل حيّزه على البؤرة فإنّ احتمال تسلّط النفي على أكثر من مكوّن يقتضي وجود أكثر من بؤرة. وهو ما لا يوافق المسلّمة التالية: «للجملة الواحدة بؤرة واحدة» (16).

وإضافة إلى هذه النقاط الاحدى عشرة (أ – ك) فإنّ هذا الفهم للنفي أي تسلّط النفي على البؤرة دون بقية ما في الحيّز، يقتضي أنه لا وجود لنفي مطلق. معنى ذلك أنّ كل نفي إذ يردّ تقاوليا على إثبات سابق وإذ يكتفي بنفي البؤرة فإنه يتضمّن بدوره إثباتا على نحو يجعل جملة النفي رابطة على أساس الفصل بين قولين كما يتبيّن من المثال التالي: (17)

(37) – أ – لم يكلّمني زيد جادًا

– ب – كلّمني زيد لكن غير جادّ

وتكفي خطوة أخرى لنجد أنفسنا أمام بنية القصر بالنفي والإثبات وهي بنية تعود إلى ما اعتبرناه في القصر البنية الأساسية أي "ما.. إلاّ". فيكفي أن نقول:

(37) – ج – كلّمني زيد عابثا لا جادًا

– د – ما كلّمني زيد إلاّ عابثا

وقد يسأل القارئ من أين أتينا بالصفة "عابث"؟ والجواب موجود، في جزء كبير منه، في تفسيرنا لتكون الحقول المعجميّة انطلاقا من المعرفة العهدية بين المتخاطبين. وهي فكرة سندقّقها في موضع آخر عند الحديث عن جواب النفي كما سبق لنا أن تناولنا جوانب منها عند دراسة التصوّر الأرسطي للنفي ومبدأ تحصيل الاسم غير المحصّل (الباب الثاني، الفصل الأوّل).

والمهمّ أنّ النفي في هذا التصوّر يقوم على ضرب من العلاقة بين مكوّن مصرّح بنفيه ومكوّن مثبت ضمنيًا. وسنزيد الأمر توضيحا في فقرة لاحقة حول مقتضيات النفي. ولنعتبر ذلك عند هذا الحدّ من العرض مسلّمة.

وفي ما سبق ما يشير إلى أن اتساع "حيّز النفي" حقيقة ترتبط بما تفرضه احتمالات نفي ما توخّاه المثبت من معاني النحو في معاني الكلم وإبطاله بما أن النفي تقاوليا يتسلّط على إثبات سابق. ولكن هذه الحقيقة توجد في أصل تكوّن النفي وليست من مستتبعاته. ولهذا فما يذهب إليه بعض الدارسين من أنّ النفي يشمل الجملة كلها (أو القضية كلّها) إنما هو من باب خلع الأبواب المخلوعة أصلاً بل إن وضع قاعدة "الثوابت لا تنفي" منذ البداية لممّا يزيد الطين بلّة من ناحية ويناقض من ناحية أخرى

فكرة تسلّط النفي على الجملة كلّها أو القضية كلّها إلاّ إذا أخرجنا منها الفاعل أو المبتدأ، في النحو، والموضوع في المنطق.

ثم إن اتساع حيّز النفي من هذه الناحية لا يختلف عن اتساع حيّز الإثبات[18] أو حيّز الأمر أو النهي. وهو اتساع رهين عدد المكوّنات المنظومة في القول الواحد. أمّا الغرض من النفي أي بؤرته فشأنها شأن البؤرة في بقية الأعمال اللغوية. وهذه أمثلة للاستدلال على ذلك:

(38) - أ - كلمت زيدًا اليوم

- ب - لم أكلم زيدًا اليوم

- ج - لا تكلّم زيدًا اليوم

- د - كلّم زيدًا اليوم

- هـ - أكلّمت زيدًا اليوم؟

- و - متى كلّمت زيدًا؟

(39) - أ - زيدًا كلّمت اليوم

- ب - زيدًا لم أكلّم اليوم

- ج - زيدًا لا تكلّم اليوم

- د - زيدًا كلّم اليوم

- هـ - أزيد كلّمت اليوم؟

- و - ؟؟ زيدًا متى كلمت؟ / زيد متى كلمته؟

نتبيّن في (38) أن واسمات الأعمال اللغوية تتصدّر الجمل الستّ. مع الإشارة إلى أن نظام الوسم بالحرف في العربية يفترض أن وسم الأمر يكون باللام وصيغة الأمر فرع في الوسم. كما يفترض أن نفي التصوّر (38 - و) يكون، كما ذكرنا، بتقدير الهمزة. ويفترض أخيرا أنّ الإثبات لا يوسم بحرف وإنما يتحدّد بمخالفته لبقيّة الأعمال اللغوية الأساسية.

وإذا سلّمنا بهذا فإننا نجد حيّز جميع واسمات الأعمال اللغوية هو ما يقع بعدها من المكوّنات التي عمل بعضها في بعض فكوّنت مجالا. غير أنّ البناء المتراتب للجمل،

مهما كانت، يقتضي أن بعض المكوّنات داخل الحيّز تؤدّي وظائف دلالية مخصوصة. وأبرز هذه الوظائف وظيفة البؤرة. وليس من العسير أن نجد القيد الزماني في (38 أ - و) بؤرة نظراً إلى ما بين التقييد والتخصيص والتبئير من صلات كنّا قد وضّحناها. وحتى التقديم الذي نجده في (38 - و) لاسم الاستفهام لا يغيّر من كون القيد الزماني هو البؤرة بل يدعّمه. غير أنه جرت العادة بالنسبة إلى استفهام التصديق (38 - هـ) أن يعتبر استفهاما عن "الحمل" (بعبارة المتوكل 1986). غير أننا نرى هنا أنّ هذا الاستفهام التصديقي لا يتناقض مع اعتبار "اليوم" بؤرة له. والأرجح عندنا أن التمييز بين "التصوّر" و "التصديق" لا يتعلّق بالبؤرة مباشرة بل يتعلّق بالتمييز بين ما يوجد فيه اسم استفهام وما لا يوجد. ويدلّك على هذا أنه لا يمكننا القبول بأن البؤرة في استفهام التصوّر (أي (38 - و) في أمثلتنا) موضعها اسم الاستفهام (وهو غير الحرف الواسم للاستفهام) ولا نجد نفس هذه البؤرة في استفهام التصديق. ويمكن تدعيم ذلك بعملية الانتقال الممكنة من هذا الضرب من الاستفهام وذلك بطريقتين: إمّا تقديم العنصر الذي يمثّل البؤرة في موضع يطابق موضع اسم الاستفهام كما هو بيّن في (38 - هـ):

(38') - هـ - أ اليوم كلمت زيداً؟

(38) - و - [...] متى كلّمت زيداً؟

(حيث [...] موضع حرف الاستفهام المقدّر)

وإمّا بحلّ اسم الاستفهام العام إلى احتمالاته المعنية كما هو بيّن في (38 - و):

(38') - و - أكلمت زيداً اليوم أم أمس أم قبل أمس؟

(38) - هـ - أكلّمت زيداً اليوم؟

ويتدعّم هذا الذي نزعم بأن مضمون الاستفهام في (38 هـ) مقيّد بالزمان ولا يتعرّض لغيره بنفي أو إثبات وهذا ما يلاحظ في الأمر والنهي بالخصوص. لأن المخاطب لو كلّم اليوم زيداً بعد نهيه عن ذلك (38 - ج) لكان مخالفاً لرغبة المتكلّم ولو امتنع عن الكلام إليه بعد أمره بذلك (38 - د) لكان كذلك مخالفاً. وعلينا أن نتصوّر وضعيات مقامية تكون فيها مستتبعات مخالفة الأوامر والنواهي ذات انعكاسات قانونية حتى نتأكّد من قيمة مثل هذا التقييد بالظرف[19].

واستناداً إلى الصلة بين الأمر والإثبات من ناحية وبين النفي والنهي من ناحية أخرى واعتماداً على الأصل الذي ذكره الجرجاني حول اتحاد الاستفهام باعتباره استخباراً والخبر نفيا وإثباتا من حيث الخصائص الدلالية العامّة، فإنّ التحليل الذي

قدّمناه حول حيّز الاستفهام والأمر والنهي وحول البؤرة فيها ينسحب آليا، على الإثبات (38 - أ) وعلى النفي (38 - ب).

ويبرز هذا التماسك في بناء الأحياز وتحديد البؤرات بالنسبة إلى مختلف الأعمال اللغوية الأساسية في حالات تقديم مكوّن ما وجعله بؤرة في القول على ما هو واضح في الأمثلة (39 - أ - و). والقيود الموجودة هي قيود تركيبية على ما هو ملاحظ في (39 - و) بحكم أنّ الاسم معمول الفعل الواقع بعد اسم الاستفهام لا يجوز تقديمه على اسم الاستفهام في حين يمكن تقديم الاسم المرفوع مع عودة الضمير المتصل بالفعل عليه (ولتفسير ذلك: الفاسي الفهري، 1985، والمتوكل، 1986). والذي يعنينا من هذه الأمثلة أن الآليات الإعرابية التي تسم البؤرة بإخراج عنصر من الحيّز وجعله في موضع قبل واسم العمل اللغوي يمثل، ما لم توجد قيود إعرابية، دليلا على وحدة تكوين الأحياز واختيار البؤرات.

وإذا ثبت التحليل السابق فهو يعني بالنسبة إلينا أنّ خصوصية حيّز النفي لا تكمن في مجال التعلّق ولا في البؤرة على وجه التدقيق بل تكمن أساسًا في انبناء النفي على علاقة إثبات للمقيّد ونفي للقيد وهي العلاقة التي مثلنا لها بالاستدراك ("لكن") والإضراب ("بل").

ولتدقيق هذه العلاقة نقارن بين النفي والإثبات من جهة وبين النفي والنهي من جهة أخرى.

فإذا كان قولي «لم أكلّم زيدًا اليوم» (أي المثال (38 - ب) أعلاه) يعني حسب مبدإ تعبير النفي عن الإثبات والنفي التمثيل التالي:

(40) أ [كلّمت زيدًا] لكن ليس اليوم

فإنّنا في الإثبات نجد مبدئيا عكس ما نجده في النفي، فإثبات فعل الكلام واقعا منّي أنا المتكلّم لزيد إثبات مقيّد بظرف ولكننا لا نستطيع أن نجزم بأنّ المتكلّم لم يكلّم زيدًا أمس أو قبله أو فعل ذلك وهو ما يبرزه إمكان الاستئناف على (38 - أ) على نحو يجمع وآخر يفصل:

(41) - أ - كلّمت زيدًا اليوم وكلّمته أمس

- ب - كلّمت زيدًا اليوم لكن لم أكلّمه أمس

"فغير اليوم" في الإثبات إمكاني أي أنّ النفي الذي قد يدلّ عليه الإثبات محتمل غير مجزوم به على عكس الإثبات الذي يدلّ عليه النفي. وهذا وجه من وجوه النقاش الذي دار بين الأصوليين حول دلالة التخصيص في الإثبات على نفي غيره. فالقائلون

بأن التخصيص يدل على نفي غيره نظروا إلى إمكان واحد والقائلون بأنه لا يدل نظروا إلى معنى الإمكان والممكن هو غير الواجب. لذلك لم يكن التخصيص في الإثبات دالا على نفي ضدّه.

ويلاحظ هذا كذلك في النهي وهو صنو النفي. فقولك: «لا تكلّم زيدًا اليوم» (أي المثال (38 – ج)) يقيّد ترك كلام المخاطب لزيد بالظرف. ولهذا التقييد المخصّص دلالة. فهو يعني ضمنيا أن العادة هي أن تكلّم زيدًا ولكن لأمر ما، قد يستنبط من المقام أو المقال، تترك هذه العادة "اليوم". غير أنّ احتمالات الربط جمعا وفصلا قائمة كما هو بيّن في (42):

(42) أ – لا تكلّم زيدًا اليوم ولا غدًا

ب – لا تكلّم زيدًا اليوم لكن كلمه غدًا

وهذا التشابه بين (41) الإثباتية و (42) الناهية تشابه في تقديرنا شكليّ. فنحن نلاحظ نهيًا مزدوجًا (إنْ صحّ التعبير) في (42 – أ). فكأن المتكلّم الناهي نهى عن الحديث إلى زيد اليوم ولما قدّر في وهمه أن المخاطب قد يفهم على أساس المخالفة إمكان الحديث إلى زيد غدًا استأنف نهيه، مكرّرًا أداة النهي وهو مصدر التوكيد الذي يستشعر منه النهي المزدوج لإبطال الإمكان الذي قد يذهب إليه المخاطب المنهي.

والأمر الحاسم في هذا الباب هو مبدإ قريب مما أسماه الأصوليين بدلالة الموافقة ودلالة المخالفة. فإذا كان المقام (كالعرف والعادة والتصوّر الاجتماعي أو الثقافي ..الخ) يقتضي أن يكون غير المنهي عنه داخلا في النهي فإنّ النهي يعمّ المسكوت عنه وإذا كان غير داخل في النهي فإن النهي لا يتصل به[20].

والذي يجري في النهي يجري في النفي. ولا غرابة فما النهي إلا "نفي طلبي" إذا صحّ التعبير مثلما كان الأمر "إثباتا طلبيا". فالأصل أن تدل "لم أكلّم زيدًا اليوم" على ما ذكرناه في (40) وإذا أراد النافي نفي أكثر من "قيد"(أي أكثر من الظرف الزماني الموجود في الجملة السابقة) فعليه أنْ يستأنف نفيه ليشمل ما قد يحتمله غير اليوم على ما نلاحظ في:

(40) أ – [كلّمت زيدًا] لكن ليس اليوم، ولا أمس

وله إمكانية أخرى إذا أراد إطلاق النفي وتعميمه على الأزمنة جميعًا تعميما يقصي الإثبات الضمني الذي زعمنا أن النفي يدلّ عليه. وهذه الإمكانية هي استعمال لفظ من ألفاظ النفي العامة من قبيل:

(43) لم أكلّم زيدًا {البتّة / أبدًا}

وليس في هذا ما يناقض ما زعمنا. ولكنّه يبيّن لنا أن العلاقة بين [لم .... اليوم] تختلف عن العلاقة بين [لم ...... البتّة] أو [لم .... أبدًا] فالحيّز واحد والبؤرة واحدة لكن الدلالة تختلف لأسباب معجمية دلاليّة.

ويفيدنا هذا المثال في التفطّن إلى أننا أمام حدّين أقصيين. أحدهما أن جملة النفي مبدئيا تدلّ على نفي البؤرة وإثبات المكوّنات غير المبأّرة والآخر أنّ جميع المكوّنات الواقعة في حيّز النفي، مبدئيا، منفية بحكم انتفاء الحدث مطلقا[21] وما بينهما نجد حالات شبيهة بما رأيناه في (36 أ – و) ومنذ بداية هذه الفقرة حين يقع النبر الصوتي على غير القيد في الجملة.

ومن البديهي أن هذا يتطلّب منا وضع سلّم يُمكّننا من احتساب دلالة النفي. وهذا السلّم في ما نقدّر هو الذي يفسّر لنا ما يسمّى باللبس في حيّز النفي ويُفسّر ميل بعض الدارسين لتصنيف النفي بما ينافي وحدته العاملية والعملية القولية.

بقي أن ندعّم في الفقرة التالية العلاقة بين الإثبات والنفي من حيث الدلالة التقييدية التخصيصية.

4. دلالتا التخصيص ونفي التخصيص

بنينا فهمنا للنفي على أن النفي ردّ يتحدّد تقاوليا. واستدللنا على أن هيئة الكلام الإعرابية في الجملة المنفية تقتضي جملة الإثبات. واعتبرنا أن هذه المسلّمة هي التي تستلزم أن يكون «النفي على حسب الإثبات»(ابن يعيش، شرح المفصّل، ج 8، ص 107) وإن كان تحليلنا في الفقرة السابقة يدلّ على أنه يكون كذلك على حسب غير النفي من الأعمال اللغوية. ولكن صلته بالإثبات أقوى من خلال التلازم البنيوي داخل النظام بين الإثبات والاستفهام والنفي. وهذا التلازم هو الذي يفسّر في اعتقادنا وحدة الاقتضاء بين ضروب الكلام ويفسّر استغلال الاستفهام على سبيل الاختبار لتحديد البؤرة في الإثبات أو النفي ويفسّر بناء أهمّ المركّبات البيانية وتوسّع النواة الإسنادية بالمفاعيل وغير ذلك من النتائج التي لا نذكرها هنا.

ونركّز الحديث في هذه الفقرة على جانب من الأصل القائل بأن "النفي على حسب الإثبات". وهذا الجانب يتصل بدلالة التخصيص في كل من الجملة المثبتة والجملة المنفية. فلئن كان القيد المخصّص في الإثبات يرد على سبيل الإفراد والتمييز وإزالة الشركة أو التردّد فإن حمل القيود المخصّصة في النفي على هذه الدلالة أمرٌ

متعذّر. فلا يمكن للقيد الواحد أن يكون له في إثباته ونفيه الدلالة نفسها خصوصا **أنهما** متقابلان بمقتضى كون النفي ردًا ودحضا للإيجاب السابق له.

ولتوضيح المسألة نقدّم المثال التالي. فقد افترضنا انطلاقًا من التلازم البنيوي بين الإثبات والاستفهام أن مبدأ السؤال المقدّر يؤدّي دورًا أساسيًا في بناء الإثبات. فإذا قال قائل «جاء زيد» ثم انتبه إلى أن المجيء في صيغة المضيّ يحتمل أكثر من ظرف وقدّر في نفسه أن المخاطب يحتاج إلى أن يعرف زمان المجيء فإنه يقيّد ذلك الحدث بالظرف المناسب. ولكن يمكن لمتكلّم آخر، كأن يكون المخاطب الحقيقي نفسه، أن يردّ هذه الجملة وينفيها على ما في المحادثة التالية:

(44) أ - جاء زيد أمس

ب - {لا، ليس صحيحًا...}(لم يجئ زيد أمس)

وقد ذكرنا الوظيفة الدلالية التخاطبية للظرف في الإثبات. ولكن ما وظيفته في النفي؟ ننبّه هنا إلى أن القاعدة القائلة بأن النفي يتسلّط على مازاد على جزأيْ الجملة تستلزم أن يكون قصد النافي، في استعمالٍ لا نبرَ فيه لغير "أمس"، هو إنكار كون المجيء وقع في ذلك الظرف وإثبات أنّ مجيء زيد واقع. ولو تواصلت المحادثة على هذا الأساس فإن المتكلّم (أ) من المرجح أن يسأل عن نفس العنصر الذي نفاه المتكلّم على ما نجد في ما يلي:

(44) أ - جاء زيد أمس

ب - لم يجئ زيد أمس

أ - إذن متى جاء؟

ب$_1$: جاء اليوم

ب$_2$: لم يجئ أمس ولا اليوم

ب$_3$: لم يجئ أبدًا

قدّمنا في (ب$_1$ - ب$_3$) ثلاثة احتمالات ولكن يمكننا أن نجد غيرها مما يتصل بما يسمى لدى الدارسين "النفي الميتالغوي" والملاحظ أنّ بين النفي وجواب النافي عن استفهام مخاطبه صلة متينة بحيث يمكننا أنْ نربط بينهما دون الحاجة إلى توسط الاستفهام:

(44) ب$_1$: لم يجئ زيد أمس بل جاء اليوم

ب$_2$: لم يجئ زيد أمس ولا اليوم

ب$_3$: لم يجئ زيد أمس بل لم يجئ أبداً

والمهمّ من هذا المثال أن الإثبات قام على شكل شبيه بما يلي:

(45) أ [جاء زيد + (متى؟) + أمس]

أما النفي فقام على شكل شبيه بهذا إذا احتفظنا بالجواب (44 ب$_1$) فقط:

(46) أ [لم يجئ زيد أمس (متى؟) + اليوم]

وننبّه على أنّ ما بعد الاستفهام في الجملة المنفية قد يكون إثباتًا كما في (46 - أ) وقد يكون نفيا ثانيا لاحتمال آخر (كما في (44 - ب$_2$) وقد يكون نفيا عامّاً (كما في (44 ب$_3$)).

فإذا اعتبرنا الإثبات بعد "جاء زيد" تقييداً مخصّصا فإن الإثبات بعد الاستفهام الذي يعقب النفي سيكون تقييداً مخصّصا كذلك بما أن المتكلّم النافي ينجز في حقيقة الأمر جملتين إحداهما منفية والثانية مثبتة. ولا إشكال من هذه الناحية. ولكن الإشكال يبرز حين يجيب في الاستفهام بنفي لاحتمال آخر نفيا خاصّاً أو عامّاً. فهل هو يقيّد الكلام على وجه التخصيص في هذه الحالة أم لا؟

إننا أمام حالتين مختلفتين. الأولى هي ما يكون بعد الاستفهام الذي يعقب النفي من إثبات أو نفي خاص أو عام. وهي حالة نتناولها في الفصل المخصّص لجواب النفي. والثانية هي علاقة النفي بما كان في جملة الإثبات يؤدّي وظيفة القيد المخصّص وهي تعنينا في هذه الفقرة.

ولهذا نحتاج إلى تدقيق وظيفة التخصيص في الإثبات. ووسيلتنا في هذا التدقيق هي النفي. لننظر في الأمثلة التالية:

(47) أ - ضربت

ب - لم تضرب بل (1) هدّدت بالضرب

(2) شرعت في الضرب

(3) أشبعت (قتلت) ضربًا

(4) لقنت درسًا

إن الاضراب بعد النفي هنا يمثّل من جوانب عديدة وجهة نظر المتكلّم النافي. وهي عمومًا لا تناقض الضرب بل تزيده توضيحًا وتبرز خصائص تجري مجرى الضرب لذلك لا يمكن الحديث هنا عن تناقض مطلق بين (47 - أ) و(47 - ب). فمن عادة الناس أن يبالغوا أو أنْ يستعملوا لفظا في معنى لفظ قريب منه على وجه التجوّز أو الخطإ أو الإيهام ..الخ. فالتهديد بالضرب (47 $ب_1$) أو الشروع فيه (47 $ب_2$) أو شدّته (47 $ب_3$) أو بعض لوازمه كاعتبار الغاية من الضرب (47 - 4) يطلق عليها أحيانا ولأغراض مقامية عبارة الضرب. ولهذا أوجدت اللغة التوكيد لرفع التوهّم بالمعنيين أي إيهام المتكلّم للمخاطب وتوهّم المخاطب بعض احتمالات اللفظ. ولو شاء قائل (47 - أ) نفي غير المعنى الحقيقي المطابقي للضرب لقال: «ضربت ضربًا».

وقد يذهب بعض التداوليين إلى اعتبار مثل هذه الحالات من باب النفي الجدالي أو الميتالغوي. ولكننا نزعم أنه نفي وإن كان يتصل في جوانب كثيرة منه بالمقام فإنه نفي متكهّن به نحويا ومعجميا إذا نظرنا إلى هذه الظواهر من داخل النظام. والمشكلة الوحيدة هي كيف ننظر إلى هذه الخصائص المعجميّة أهي مكوّنات منفصلة أم بنية وعلاقات منظمة قابلة للتكهّن بتعامل عناصرها في ما بينها؟

والمهمّ أن التخصيص في الإثبات يؤدّي وظيفة نفي الاحتمالات الأخرى. فلو قال المتكلّم في (47) "ضربت ضربًا" لنفي احتمال التهديد أو الشروع أو الشدّة أو اللازم من الضرب مما يمكن أن يلتبس بالضرب. وهذا معنى الوظيفة التخصيصية عندنا فهي إلى حدّ كبير "عبارة عن إخراج البعض من الكلّ" (الرازي، المحصول، ج 1، ص 398). ومما نمثل به كذلك أن تقييدنا للحدث في مثل (44) أعلاه بالظرف "أمس" هو إخراج البعض (أي "أمس") من الكلّ وهو الظروف التي يحتمل الحدث أن يقع فيها.

وقد ناقش البلاغيون العرب هذه الظاهرة، أي تقييد الفعل بالمفعول واعتبروا أن لها وظيفة أساسيّة هي ما أسموه "بتربية الفائدة" أي تكثيرها بتعيين[22] أحد احتمالات الفعل.

والأصل المتحكم في هذا أنّ الحكم غير المقيّد ينحصر في إفادة النسبة الإسنادية فإذا قيّد أفاد ما تفيده تلك النسبة وزاد فائدة على اعتبار أن الزيادة في اللفظ زيادة في المعنى. وتكثر الفوائد في الجملة المثبتة بكثرة القيود.

فإذا سلّمنا بهذا في الإثبات فإنه يطرح علينا في النفي مشكلة ذكرها السبكي (عروس الأفراح، ج 2، ص 33) وملخصها حسبه: «إذا قلت ما ضربت أفاد نفي الضرب عن كل واحد لأن تقديره ما ضربت أحدًا فإذا قلت زيدًا نقص المخبر به فصار خاصًا بعد

أن كان عاماً فلذلك إذا قلت ما ضربت قائما لا يكون فيه نفي الضرب عن غير قائم فالفائدة لم تزد بل نقصت».

وهذا الفهم الذي يذهب إليه السبكي يعني أن تربية الفائدة في الإثبات تقتضي النفي على غير المذكور ولكنها في النفي لا تقوم على النفي عن غير المذكور. أيْ أنك إذا قلت "ضربت قائما" نفيت الضرب عن غير القائم كالقاعد والمضطجع والمتكئ الخ وإذا قلت "ما ضربت قائما" فإنك لا تنفي ضربك للقاعد والمضطجع والمتكئ. لذلك عقب على الإشكال قائلا (نفس المرجع): «والتحقيق أن الفائدة زادت ولكن المخبر به نقص فينبغي أن تفسّر تربية الفائدة بحصولها على الكمال».

غير أننا إذا سلّمنا بالأصل التقاولي للنفي (ولا شيء يدلّ على أن السبكي يقول به) فإنّ صورة الإشكال كما طرحها السبكي والحلّ الذي ارتآه يتغيّران.

فتقاوليا إذا كان القيد المُرَبِّي للفائدة في الإثبات هو البؤرة فإن النفي سيتسلّط مبدئيا على تلك البؤرة. ولا يمكن طرح الإشكال على الصورة التي طرحه عليها السبكي إلاّ إذا اعتبرنا النفي ابتداء لا يردّ إثباتا سابقا. وهو ما لا نقول به.

أمّا ما نعتقد أنّه حل للإشكال فمنطلقه أنّ ما ربّاه المثبت من فائدة يربّي المتكلّم النافي عكسه مبدئيا.

والمقصود بذلك يمكن ضبطه في ما يلي: إن الفائدة لا تكثر إلا بالقيود والقيود تخصص الإطلاق الذي في الجملة لنفي احتمالات أخرى أو التقليل منها إلى أقصى حدّ. ولما كان النفي يتسلّط أساسًا على القيود فإن نفي القيد يعني العودة إلى الإطلاق السابق مع إبطال العنصر الذي خصّصه المثبت.

ولتوضيح هذا المعنى هب أن لنا حدثًا هو الضرب ولنا ضاربًا هو زيد ولنا مضروبًا هو عمرو ولنا حالا محتملة نربطها على سبيل التبسيط "بعمرو". وهذه الحال ستكون من بين المجموعة التالية: {قائم، جالس، راكب، واقف، مترجل}.

والذي يفعله المثبت إذ يخصّص ضرب زيد لعمرو بالحال هو أن يختار من المجموعة السالفة الذكر قيدًا ولنفترض أنه اختار "راكب". ويعني اختياره هذا أنّه نَفَى بقيّة الاحتمالات بعد أن كانت قائمة. وهب أن مخاطبي ردّ قولي: «ضرب زيد عمرًا راكبا». ويتسلّط النفي هنا على "الحال" لا محالة لأنه القيد في الجملة. وحسب مبدإ تضييق حيّز النفي فإن تأويل "لم يضرب زيد عمرًا راكبًا" يكافئ دلاليا قولك: «ضرب زيد عمرًا غير راكب» و "غير راكب" في هذا السياق العهدي يفيد مبدئيا أي عنصر من عناصر الحقل المعجمي المذكور أعلاه باستثناء "راكب".

وإذا صحّ هذا الوصف للأمور فهو يعني أن نفي القيد المخصّص هو عودة إلى الاحتمالات السابقة فإذا كانت حركة الإثبات من الإطلاق والعموم إلى التقييد والتخصيص فإن حركة النفي هي من التقييد والتخصيص إلى الإطلاق والتعميم. ولما كنا لا ندخل النهر مرتين فإن الإطلاق والتعميم في النفي ينقص، كما قال السبكي، من الاحتمالات السابقة احتمالا واحدا هو ما ذكره المتكلّم المثبت على وجه التخصيص.

ولكن الكلام لا يحتمل الفراغ الدلالي والإحالي. لذلك فإن المتكلّم النافي نفسه، أو مخاطبه المتعاون معه، سيسأل السؤال المناسب (وهو في هذا السياق "كيف" أو على أيّ هيئة؟ أو حال؟). وهذا السؤال هو منطلق تخصيص جديد يضطلع به عادة المتكلّم النافي لتصحيح القول السابق أو إبطاله أو مخالفته أو تدقيق جانب منه.. الخ. إلى غير ذلك من الوظائف الخطابية التي يضطلع بها النفي. والمهمّ أنّ ما يتضمّنه النفي من برنامج تخصيص جديد يمثل الأساس التخاطبي لما نسمّيه جواب النفي.

وإذا ثبت هذا التحليل فإنه يقدّم لنا، في ما نظن، تفسيرًا أوليًا على الأقلّ لما يستشعر في النفي من "فراغ إحالي". ولكنه يفسّر كذلك أن النفي لا يبطل، مبدئيا، دلالة الجملة كلّها. فبقدر ما يقتضي النفي جملة الإثبات ليوجد فهو يقتضي كذلك المحافظة على المقيّد في الجملة المثبتة بما أننا افترضنا أنه لا يتسلّط إلا على القيد. أما الحالات التي يتجاوز فيها القيد إلى المقيّد أو القيد والمقيّد أو أصل الجملة.. الخ فلها تفسير بلاغي لا يخرج عن الأسس النحوية التخاطبية للنفي كما سنبيّن في الفصل الموالي.

ونركّز التحليل الآن على الجانب الذي تقتضيه جملة النفي اقتضاء إثباتيا بعد أن تنفي القيد.

5. المقتضيات المثبتة في النفي

أدّى بنا تحديد الإشكال الخاص بحيّز النفي وحصره في البؤرة إلى نتيجة مفادها أن النفي باعتباره نفيا للبؤرة يحافظ على بقية المكوّنات الداخلة في حيّز النفي. فكأن كل حيّز للنفي يضيق آليا ليصبح حيّزا للبؤرة المنفية. وتدعّم هذا بتحليلنا لدلالة نفي التخصيص فهو إطلاق يستلزم تخصيصًا جديدًا لا يمسّ إلا القيد المخصّص دون المقيّد وبقية عناصر الحيّز.

والخاصيّة الجامعة لهذه العناصر التي لا يتسلّط عليها النفي أنها عناصر غير مبأرة. لذلك فاستعمالنا لعبارة "مقتضيات" لتسمية هذه العناصر إنما هو مجرّد اصطلاح نتبع فيه جلّ الدارسين الذين يقابلون بين البؤرة والاقتضاء. أضف إلى ذلك

أن هذه "المقتضيات" قد تكون من الناحية الإخبارية، معلومات جديدة. وقد تشمل المتحدّث عنه والمتحدّث به. ومن الجدير بالتذكير أنّ الأمر لا يتعلّق بمعطيات يمكن تحديدها خطيّا بما أن موضع البؤرة قد يتغيّر بالتقديم والتأخير وقد توجد مولّدات للبؤرة إعرابية كما أن بعض المعاني النحوية قد تقوم بوظيفة القيود المخصّصة. لذلك فعلى القارئ أن يستحضر ما قدّمناه في الفصل السابق وبعض ما يوجد في الفقرات (1 - 4) من هذا الفصل مادمنا نتبع دلالة وراءها مقاصد يحققها المتكلّمون بالجملة الواحدة في مقامات مختلفة تبلغ حدّ التناقض. ومهمّتنا أن نبيّن أن الحدّ الأدنى الدلالي الذي توفّره الأبنية الإعرابية قادر على التكهّن بالاستعمالات المتباينة وقادر على أنْ يتداخل معها لتحديد دلالة القول.

وسنناقش في هذه الفقرة قضيتين يجمع بينهما، في الجمل المنفية، إمكان نفي الذوات والأعيان، واقتضاء الإثبات وتختلفان في دقائق سنعمل على بيانها وهاتان القضيتان هما (أ) قضية الموضوع الغريب، بعبارة المناطقة الأرسطيين و (ب) قضية الموضوع المعدوم.

1.5. اقتضاء الموضوع الغريب:

يقوم الموضوع الغريب من الناحية المقولية الدلالية على نسبة محمول لا يتناسب مع موضوعه. وهو أمرٌ قد يبدو عاديا للمتخاطبين في بعض المقامات خصوصا إذا تمنى المرء أن يكون حجرًا كقول الشاعر: «ليت الفتى حجر» أو إذا شبه الممدوح بالبحر أو الحبيبة بالقمر. بل إن لنا في المخاطبات اليومية نماذج قد تكون قليلة ولكنها تقرع أسماعنا أو تخرج من ألسنتنا دون أن ننتبه إليها. ولكن حين ننظر إلى المسألة من الناحية المنطقية الفلسفية، وحين نتناول أثرها في بيان بعض قضايا النفي فإننا نجد فوائد لا بدّ من إبرازها.

ومن القضايا (الأقوال) التي يكون الموضوع فيها غريبا نجد:

(48) - أ - الحجر أعمى

- ب - الحجر بصير

- ج - العدد أحمر

والإشكال ليس واقعا في هذا. فآلية التخاطب تسمح بتصوّر مقامات تكون فيها هذه الأقوال مقبولة بتأويل مجازي أو ما هو قريب منه. فلا شيء يمنع من ذلك مادام

بعض الشعراء جعلوا للحروف ألوانًا فهكذا بدا لهم الكون في لحظة الكتابة. والمخاطب حرٌّ في أن يرى في ذلك لغوًا أو إبداعًا. ولكن الثابت في كلتا الحالتين أن التركيب النحوي بين المسند إليه والمسند أو المنطقي بين الموضوع والمحمول سليم. ولا يختلف عن قولنا «الرجل أعمى» أو «الرجل بصير» أو «القلم أحمر». ولكن ثمّة شيء يجعل الأمثلة (48 – أ – ج) تبدو غير مناسبة بقدر ما يجعل مقابلاتها التي ذكرنا في درج التحليل "عادية". ويكشف لنا نفي هذه الأمثلة جوانب أخرى من الإشكال:

(48') – أ – ليس الحجر أعمى

– ب – ليس الحجر بصيرًا

– ج – ليس العدد أحمرَ

(49) – أ – ليس الرجل أعمى

– ب – ليس الرجل بصيرًا

– ج – ليس القلم أحمر

بالمقارنة بين (48') و (49) نجد أن نفي العمى عن الرجل يعني، بموجب وقوع النفي على الخبر باعتباره البؤرة في هذا المثال، أنه غير أعمى أو بتعبير موجب "بصير" وعكسه نفي البصر عن الرجل. أما نفي الحمرة عن القلم فيفتح المجال لتحديد اللون المناسب في معجم الألوان لتعيين غير الأحمر أيقصد الأسود أم الأزرق أم الأخضر.. الخ.

وإذا اعتمدنا هذه الآلية في تأويل (48') فإننا نجد اختلافا جذريا. فقولك "ليس الحجر أعمى" لا يعني أنه بصير والعكس بالعكس. فكلتا الجملتين (48' – أ) و (48'– ب) لا يجوز أن يقال عن الموضوع (المسند إليه) فيهما إلا ما هو سلبي. أي «الحجر لا أعمى ولا بصير».

غير أن هذا التحليل لا يصدق إلا بجملة من القيود التي وضعها المناطقة الأرسطيين أساسا. وأول قيد هو أن النفي لا يتسلّط على الموضوع بل على المحمول. فهو سلب المحمول (المسند) عن الموضوع (المسند إليه). والأهم من ذلك أن هذا النفي للمحمول يقوم مبدئيا على اعتبار أن لذلك الموضوع محمولا آخر.

لكنّنا نجد لدى المناطقة تقييدًا للمسألة أساسه التمييز بين التناقض والتضادّ. فبالنسبة إلى الرجل في (49 –أ) و (49 – ب) لا يجتمع وصفه بالعمى والبصر معًا ولكنهما لا يرتفعان فلا بدّ له من الاتصاف بأحدهما فتكذب الجملة المنفية

أو المثبتة لتصدق الأخرى وهو معنى التناقض. أما الحجر في (48 - أ) و (48 - ب) فلا يجتمع الوصفان ولا يصدق عليه أحدهما. فهما يرتفعان معًا. وهذا هو التضادّ. فليس الحجر أعمى ولا بصيرًا (ابن سينا، العبارة، ص 43).

وأهمّ القيود التي نجدها عند المناطقة في التقابل قيد التناسب. يقول ابن سينا(المقولات، ص 249): «شرط المتقابلين أن يكونا في موضوع واحد جنسي أو نوعي على أنهما فيه لا عليه».

ومن البيّن أن هذه القيود الثلاثة تصدق على (49) ولكن إجراءها على (48) و (48') يثير بعض المشاكل. فقولنا (48' - أ) ("ليس الحجر أعمى") يحتمل قراءتين ممكنتين. الأولى تعني أن الحجر ليس أعمى ولا يفترض فيه أن يكون على صفة من الصفات التي يحتملها نفي الصفة أي "غير أعمى" أو "لا - أعمى". وهذا ما يعبّر عنه استئنافك للكلام قائلا «فهو غير مبصر ولا أعشى ولا أكمه».

أما القراءة الثانية فهي ذات دلالة تسويرية على معنى أن الحجر باعتباره جنسا، لا تصدق عليه الصفات التي تتصل على الأقل بحقل الإبصار وتمثيل هذا الفهم قولك مستأنفا «فلا حجر أعمى».

وإذا سلّمنا بهذا العرض للإشكال فما الذي يستلزمه؟

نشير أولا إلى أنّ هذا التصوّر للتناقض والتضادّ في علاقة النفي بالإثبات يعني أنه توجد طريقتان في نفي القول المثبت في حين لا توجد إلا طريقة واحدة في الإثبات [23]. توافق إحداهما نفي التناقض حين يمكن استبدال صفة بأخرى. وأساسها وجود تناسب مقولي بين الموضوع والمحمول. وتوافق الأخرى نفي التضادّ حيث لا يمكن إسناد هذه الصفة أو ما يقابلها للموضوع وأساسها عدم التناسب المقوليّ بين ركني الجملة (أو القضية) ونشير هنا مجرّد إشارة إلى أنّ هذا التصوّر المنطقي لايوافق التناظر بين النفي والإثبات.

غير أن في القراءتين المحتملين لـ (48 - أ) ما يحتاج إلى بيان. فهذه الجملة حسيّا وربّما صناعيّا صادقة، بلغة المناطقة، صدقًا مطلقا بقدر ما كانت الجملة المثبتة الموافقة لها (48 - أ) كاذبة كذبا مطلقا فهل يعني هذا أننا أمام "قضايا تحليلية"؟

لا نعرف إجابة المناطقة، وقد يعتبرون السؤال خاطئا من أصله، ولكن ما نحن متأكدون منه أن كل قراءة من القراءتين السابقتين تتصل بشيء مختلف عن القراءة الأخرى. فلئن قبلنا أن يكون النفي مركزًا على الصفة بما يعني أن الموضوع لا يصلح

أن تسند إليه أي صفة من حقل الإبصار فإن النفي في التأويل الثاني ("لا حجر أعمى") مركّز على الموضوع. ولا نعني بذلك أن لا النافية للجنس تتسلّط على "الحجر" فحسب فهي شأنها شأن بقية حروف النفي تتسلّط على الجملة كلها وإن كانت لها خصوصية نفي الصفة عن عموم الجنس. ولكنّنا نجد من جهة أخرى أن الاستفهام الموافق لهذه الجملة يجعل الحجر "بؤرة" أو إن شئت الدقّة يجعل عموم جنس الحجر مركز الاستفهام كما في قولك «هل من حجر أعمى؟». ووراء هذا شيئان على الأقلّ: إذا سلّمنا، من جهة، بأن قولك «ليس الحجر أعمى» يمتنع معه إسناد صفة أخرى من نفس الحقل المعجمي للحجر بحكم عدم التناسب المقولي فإننا لا نرى هذا الوجه في تأويل القول السابق على نفي الجنس. فالسؤال الأعم من "هل من حجر أعمى"؟ هو "هل من شيء أعمى"؟ والجواب هنا ممكن أي يمكن إثبات "العمى" لغير الحجر.

ويستلزم هذا إذا ثبت، أنّ البنية الدلالية للجملة، ونقصد بالخصوص توزيع المتحدّث عنه والمتحدّث به والعنصر البؤرة والعنصر أو العناصر غير البؤرة، هو المحدّد للانسجام المقولي بين عناصر الكلام (أو القضايا). فتغيير موضوع الكلام ("الحجر" أو "العمى") هو الذي يحدّد التناسب الدلالي من عدمه.

ووراء هذا، توجد الفكرة التي حاولنا صياغتها في هذه الفقرة الفرعية. ومفادها أن القبول بالتحليل السابق يعني القبول بأشياء عديدة منها:

أ - أنّ النفي لا يتصل بالضرورة بالمحمول فحسب

ب - أن الأعيان يمكن نفيها (الحجر مثلا)

ج - أن نفي التناقض ونفي التضادّ ليس بالصرامة التي توهم بها القسمة الأرسطية. وما يسمّى "بحرف العدل" الذي يتصل بالاسم ليجعله غير محصّل، في مقابل حرف السلب الذي يتصل بالقضية وتحديدًا بالمحمول، ليس، بالضرورة مكوّنا صرفيًا يلتصق بالاسم بما أنه يبرز عندما تقع العملية التي أسميناها "بتضييق حيّز النفي".

د - أننا لغويا، أمام ظواهر يغيب فيها الرابط بين المبتدإ والخبر بمعنى أننا لا نجد في الخبر ما يكرّر معنويا المبتدأ وهو ما يفسّر انعدام الانسجام بينهما في مثل (48). وهذا الأساس الدلالي النحوي هو المنطلق في القراءة المجازية أو "غير الحرفية" (كالقراءة على السخرية مثلا). ولا نستغرب بعد هذا أن تكون مثل هذه الاستعمالات أساس التوليد الاستعاري في الشعر وفي غير الشعر.

والذي يعنينا، أساسا، من النقاط (أ - د) هذه إمكان نفي الأعيان والذّوات على عكس الأصل الأرسطي وتأكيدات بعض النحاة (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج 1، ص 87) أو البلاغيين (القزويني، الايضاح، ص ص 124- 125، والتفتازاني، المختصر، ج 2، ص 268).

وإذا استقرّت هذه الفكرة فيمكن أن نجد سبلا كثيرة لتصريفها. غير أننا نزيد الأمر تعميقا بتحليل "الموضوع المعدوم".

2.5. اقتضاء الموضوع المعدوم

أسال الحديث عن "ملك فرنسا الحكيم" أو "الأصلع" كثيرًا من حبر المناطقة وبعض اللغويين. وللموضوع صلة من جانب بمشكلة الإحالة وصلة من جانب آخر، بمسألة النفي والاقتضاء. ولن نقدّم في هذه الفقرة الفرعيّة إلاّ جزءًا يسيرًا من القضية نحصره في دلالة النفي حين يكون الموضوع في القضية (أوالمسند إليه في الجملة) معدومًا أي غير موجود.

وللتذكير فإن القضية التي تداولها المناطقة (بالخصوص Russel، 1905، و Strawson، 1977) محورها ما يلي:

(51) أ - ملك فرنسا أصلع

ب - ليس ملك فرنسا أصلع

والسؤال هو هل (51 - أ) صادقة أو كاذبة؟ وهل (51 - ب) صادقة أو كاذبة؟. وهذا السؤال ماكان ليطرح لولا أنّ فرنسا جمهورية ومن ثمة لا ملك لفرنسا يحكمها. ووراء هذا قيد مقامي لا نطيل الحديث فيه، على أهميته، وهو افتراض أن الجملتين قيلتا بعد سقوط الملكية في فرنسا.

وممّا يلفت الانتباه في هذا النقاش أنه قائم على اتفاق ضمنيّ أحيانا وصريح أحيانا أخرى على أنّ قولك "لا ملك لفرنسا" يعني نفي وجود الموضوع وهذا ما لا يقبل عندهم لأنهم يعتبرون، وهذا ما صرّح به ستراوسن (Strawson، 1977، الفصل 5، حول عدم التناظر بين الموضوعات والمحمولات)، أن النفي لا يتعلّق إلا بالمحمول ولا يتسلّط على الموضوع.

وهذه المسألة رغم ما أثير من نقاش حول (51)، ليست جديدة في التفكير المنطقي. فهي مطروحة عند أرسطو في المقولات وله جواب عليها. يقول ابن رشد (المقولات، ص 66، ونصّه الفرنسي الذي تكاد الترجمة تطابقه موجود في Aristote

Catégories، ص 66): «... فأما الموجبة والسالبة فإن أحدهما يكون أبدًا صادقا والآخر كاذبًا كان الموضوع موجودًا أو لم يكن فإن قولنا سقراط مريض سقراط ليس بمريض أحدهما صادق ضرورة والآخر كاذب كان سقراط موجودًا أو معدومًا».

وتهمّنا الحالة الشبيهة "بملك فرنسا" أي حين يكون سقراط معدومًا. ففي هذه الحالة يكون قولك "سقراط ليس بصحيح" صادقة ويكون القولان "سقراط صحيح" و "سقراط مريض" كاذبين. والقاعدة في ذلك على حدّ تعبير ابن سينا (المقولات، ص 258) "أن السلوب كلّها تصحّ عن المعدومات". وهو موقف يوافق الحدس اللغوي وإن كان تفسير هذا الحدس يستدعي النقاش.

ونشير أيضا إلى أن دارسي الكلام من العرب ذهبوا منهبا يوافق الأسس العامّة التي قام عليها موقف أرسطو وشرّاحه. فالقزويني (الإيضاح، ص 137) يصرّح بأن «النفي والإثبات يتوجّهان إلى الصفات لا الذوات» ويقصد بذلك أنهما يتوجّهان إلى مدلولات الأفعال لا إلى مدلولات الأسماء (التفتازاني، المختصر، ج 2، ص 268).

ويوضّح ابن يعيش (شرح المفصّل، ج 1، ص 87) المسألة على النحو التالي: «إذا قلت عبد الله منطلق، فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة في انطلاقه وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق».

وهنا يقدّم ابن يعيش حجة لغوية أساسية يمكن التعبير عنها بأن الأسماء عادة ما تكون مبتدآت يخبر عنها والمبتدأ تخاطبيا هو المعلومة المشتركة بين المتخاطبين فهو معلوم عندك كما هو معلوم عند مخاطبك بتعبير سيبويه. وبين معنى "المعلوم" ومعنى "الموجود" صلة متينة. فكأن الأصل أنك إذا ابتدأت ابتدأت بمعلوم موجود.

وبناء على هذا فإنّ كلام ابن يعيش يقدّم أصلا مهمًا في الإثبات ولكنه لا يصمد أمام النفي طويلا. خصوصا في مثل الجملة (51 – ب) وما شابهها.

وإذا اعتبر معتبر أن جملة "ليس ملك فرنسا أصلع" مصطنعة فإننا نقدّم له مثالا أبسط و "أكثر طبيعية". فللمرء أن يردّ على من قال "عبد الله منطلق" بقوله «بل زيد منطلق» على اعتبار أنه أضمر النفي "ليس عبد الله هو المنطلق" ثم أضرب.

غير أن موقف اللغويين نحاة وبلاغيين يلتقي مع موقف المناطقة. فجميعهم يحصرون النفي والإثبات في الدلالة الفعلية وحجتهم في ذلك كما صاغها المغربي (مواهب الفتاح، ج 2، ص 268)، أن الفعل يدلّ على "نسبة حقيقة لأخرى" فهو موضوع لتلك الدلالة على النسبة في حين أن الاسم "يدل في الأصل على الذات أي الحقيقة" و "لا يعرض لها ثبوت عن الغير أو سلبها عنه".

وقريب من هذا تفسير أرسطو في "المقولات" إذ يعتبر أن الجواهر لا مضادّ لها (Catégories, Aristote، ص 15- 16، ابن رشد المقولات، ص 23). وقد بينّا في الفقرة الفرعية السابقة أن القصد من النفي هو إخراج الموضوع من مقولة لإدراجه في مقولة أخرى والذي يعبّر عن المقولة إنما هو الفعل أو ما في معناه غير أننا نردّ على هذا بالمثال التالي:

(52) - أ - ما زيد منطلقا بل جالس

- ب - ما زيد منطلقا بل عمرو

فهل يعني هذا أننا نفينا المبتدأ في (52 - ب)؟ وإذا كنا نفينا عن زيد معنى الانطلاق وأثبتنا له معنى الجلوس فهل يعني أننا نفينا قياسا عليه الانطلاق عن زيد وأثبتناه "لعمرو"؟ (24) وإذا كان دوران الحديث عن الإثبات والنفي واقعا بين المبتدإ والخبر في الأمثلة السابقة فما تفسيرنا لنفي "عمرًا" في المثال التالي:

(53) لم يضرب زيد عمرًا بل ضرب خالدًا

فإذا كان "عمرًا" في الجملة السابقة قيدًا وكان النفي يتوجه إلى القيد كان موقف المتكلّم الثاني لا يشكك في نسبة الضرب إلى زيد بل في وقوعه على "عمرو" أفلا يعني هذا وقوع النفي على "ذات" و "عين"؟

وإذا أردنا تعميق الإشكال فنحن نجد من أمثلة البلاغيين أنفسهم ما يدل على نفي الذوات. وهو من المسائل التي تناولوها صراحة. من ذلك مقارنتهم بين:

(54) أ - زيد المنطلق

ب - المنطلق زيد

غير أنهم وجدوا تخريجًا طريفًا لمثل هذه الحالات أساسه أن جعل الأمور النسبية (أي الدالة على حدث وعلاقة) مبتدآت لا يكون إلا بتأويل بمعنى الشخص الذي له تلك الصفة وجعل الأسماء إخبارًا لا يكون إلا بتأويل على الوصف بمعنى "صاحب الاسم" (السكاكي، ص 214، والقزويني، ص 101).

ولكن هل يستقيم هذا التخريج في (53) ؟ فيكون معناها لم يضرب زيد صاحب اسم عمرو بل ضرب صاحب اسم خالد؟ يبدو أن هذه الآلية التأويلية تتعطّل بحكم أن الفعل لا يمكن حمله على معنى "الشخص الذي له كذا".

والطريف أن ستراوسن (Strawson، 1977، ص ص 119- 120) قد افترض هذا الحلّ ونقده من ثلاثة وجوه: أولها أنه حلّ مخالف للحدس وثانيها أنّه حل يقف حجر عثرة أمام البحث عن نظرية منطقية مرنة كفيلة ببيان العلاقات بين جميع القضايا وثالثها أنه لا يدعّمه اختبار عدم التناظر بين الموضوع والمحمول أي إمكان وقوع النفي على الموضوع.

وبقطع النظر عن هذا النقد وانعدام البديل عند ستراوسن عمليا فهو يدعّم، في نهاية الأمر، فكرة إمكان نفي الذوات وما الاختلاف في التأويل إلا دليل على أن الأمثلة موجودة ولكن النظريات المنطقية أو اللغوية، لا تجد الوسيلة الكفيلة بتفسيرها.

وحتى التفسير الممكن الذي اقترحه البلاغيون العرب يستقيم في الجمل الاسمية التي يكون الخبر فيها اسما دالا على ذات وربما، بشيء من التجوّز، في الجمل الفعلية حيث يكون الفاعل بعد الفعل ولكنه لا يستقيم مع موضوعات الفعل الأخرى خصوصا المفعول به إذا كان اسما دالا على ذات.

ويتدعّم إمكان نفي الذوات في بعض الأمثلة التي يتقدّم فيها المسند إليه على خبره الفعلي وأحيانا حين يؤكد الضمير المنفصل الضمير المتصل:

(55) أ - ما أنا فعلت

ب - ما فعلت أنا

ففي (55 - أ) تعني الجملة أنّ الفعل واقع ثابت ولكنّه منفي عن المتكلّم لذلك يمكنك أن تستأنفه بمثل قولك "بل فعله زيد". وفي (55 - ب) لك أن تستأنف كلامك قائلا: «ولا فعله زيد» وفي كلتا الحالتين فأنت تنفي نسبة الفعل إلى الفاعل.

ويقدّم هذا المثال بداية إجابة عن القضية التي نتناولها بالتحليل. فتقديم المسند إليه في الإثبات (أي ما هو من قبيل "أنا فعلت") يكون لانتفاء عنصر من مجموعة، وتخصيصه دون بقيّة العناصر. معنى ذلك أن مخاطبك توهّم أن {زيدٌ، عمرٌ، خالد}فعلوا الفعل أو فعلهأحدهم دون البقيّة لذلك، وليكن اسمك عمرًا، حين قلت "أنا فعلت" خصّصت نفسك بالفعل ونفيته عن "زيد" و "خالد" سواء لتُوهِم مخاطبك أن غيرك فعله أو لتوهمه أن غيرك شاركك فيه. ويمكن عكس الآية لنفهم دلالة النفي في (55 - أ). فهو لنفي تخصيص المتكلّم بإتيان الفعل.

ونجد هنا فكرتين أساسيتين:

(أ) أنّ الذوات يمكن أن تدرج في مجموعة ونفي أي عنصر من هذه المجموعة سيسمح بوجود مقابل له يعبّر عنه سلبًا أو يعبّر عنه إيجابًا. نقصد بذلك أن المجموعة {زيد، عمرو، خالد} يمكن في حالة السلب أن يكون مقابل عمرو وهو زيد وخالد ومقابل خالد هو عمرو وزيد ومقابل زيد هو عمرو وخالد. ويمكن في حالة الإيجاب تكوين أزواج متقابلة بحيث يكون "نفي" زيد هو عمرو ونفي عمرو هو زيد ونفي زيد هو خالد.. إلى آخر التوليفات الرياضية الممكنة. وفي هذه النقطة بالذات تسقط حجّة المناطقة في أن الذوات لا تُنفى. فمثلما رأينا قامت حجة أرسطو على أن الذوات (الجواهر) لا مضادّ لها. ولكن الاستعمال يثبت أن هذه المضادات إضافية [25] أيّ أنها تكون مضادات بحسب ضروب من الربط والاقتران الذهني لدى المتخاطبين. فكما يمكننا أن ننفي نسبة المقولة إلى الذات يمكننا أن ننفي دخول تلك الذات في تلك المقولة. وقد يبدو الفارق فارقا تعبيريًا ولكنه إذا أخذناه بعين الاعتبار في مستوى نظري أقوى تجريدًا فإنه يبيّن أنّ عدم التناظر بين الموضوع والمحمول ليس مطلقا. فهو قائم في الأصل ولكنّه إذا وجد استعمال يخالف الأصل فإنّ تفسيره ليس عسيرًا.

(ب) وجدنا أنفسنا حين أردنا التعبير عن معنى الجملتين (55 - أ) و (55 - ب) نتحدّث عن نفي "نسبة الفعل إلى الفاعل" ونحن نقصد نفي نسبته إلى الفاعل المذكور وإثباتها للفاعل غير المذكور. وليس هذا خطأ في التعبير. فرغم الفرق بين الحديث عن نفي نسبة الفعل (إلى الفاعل) ونفي الفاعل المنسوب إلى الفعل فإن الوجهين يجريان مجرى المعنى الواحد. وقد يكون ذلك عائدًا إلى شدّة اتصال الفعل بفاعله ولكن ما يضعف هذه الحجة أن الأمر يمكن أن ينسحب على المفعول به. كأن تقول نفي الفعل المنسوب إلى الفاعل عن المفعول أن نفي المفعول الواقع عليه فعل الفاعل. فوراء هذا يوجد مبدأ وحدة النظم. ففي جميع الحالات سواء نفيت الفعل أو الفاعل أو المفعول (أيّ مفعول) فإنك تنفي ما بين هذه المكوّنات من علاقات نحويّة. فنفي المفعول مثلا هو نفي للعلاقة التي تربطه بالفعل المرتبط بالفاعل ونفي الفاعل هو نفي العلاقة التي تربطه بالفعل والمفعول (أو المفاعيل) وعلى هذا القياس. لذلك فإن جميع المكوّنات الواقعة في حيّز النفي تنفى آليا إذا نفيت أيّ عنصر منها. فالفروق هنا ليست فروقا في ما ينفى وما لا ينفى بل هي فروق في "الموضع" الذي يتسلّط عليه النفي ليسري منه إلى بقيّة "مواضع" الحيّز. فهو أشبه بالأجسام المترابطة التي لا يوجد ضمنها أي جسم عازل وإذا وضعت سلك كهرباء في أيّ جسم شئت منها فسيسري حتما إلى بقية الأجسام.

وإذا نظرنا إلى المسألة من هذه الزاوية فإن القضية تصبح أكثر حصرًا. فليس الإشكال في إمكان نفي الذوات وغير الذوات فجميعها، بمعنى ما، ستُنفى. أمّا الإشكال

فهو هل يمكن للاسم الدال على ذات أن يكون "موضعا" للنفي؟ ونقصد بذلك وقوعه بؤرة في الجملة المنفية؟

إن الإجابة هي نعم بداهة مادمنا لا نجد اعتراضا على كون الاسم الدال على ذات يكون بؤرة في الإثبات.

وقد رأينا حالات كثيرة يتسلّط فيها النفي على العنصر المنبور في الجملة إمّا نبرًا إعرابيا كما هو الحال في أبنية التخصيص في العربية والفرنسية والانقليزية أو نبرًا صوتيا يقوم شاهدًا في الإثبات التقاولي على نبر دلالي.

وإذا عدنا في ضوء هذه النتيجة [26] إلى المثال (51 - ب) ("ليس ملك فرنسا أصلع") وبحثنا عن احتمالات النفي فيها فإننا نجد عددًا منها، لم نر الدارسين أشاروا إليه على حدّ علمنا. وهي احتمالات تبيّن أن البؤرة قد تتغيّر بطرق مختلفة:

(51) - ج: ليس ملك فرنسا أصلع بل هو أشعث

- ب: ليس ملك فرنسا أصلع بل ملك بلجيكا هو الأصلع

- هـ: ليس ملك فرنسا أصلع بل رئيس فرنسا هو الأصلع

ورياضيا توجد احتمالات أخرى ولكننا نعتبرها بناء على تحليلنا السابق للبؤرة مجرّد احتمالات رياضية لا سند لها واقعيا لأن الجملة تحتمل أكثر من بؤرة مبدئيا.

وفي هذا السياق فإن افتراض عدم وجود ملك لفرنسا هو مجرّد احتمال لا صلة له حقًا بالنفي. ولكنه إذا وجد فتفسيره يستمدّ من تفسير احتمالات النفي البنيوية وليس من اعتبارات إحالية فحسب على أهميتها. والغريب حقا هو موقف أرسطو القائل بأن النفي لا يتسلّط إلا على المحمولات ويقبل في الآن نفسه أن تكون مثل (51 - ب) جملة صادقة. فكيف يمكننا أن نسلب عن المعدوم محمولا ونعتبرها ذات معنى لو لم تكن احتمالات النفي تقبل التسلّط على الموضوع؟

فالقراءة الوحيدة التي تسمح لنا باعتبار (51 - ب) صادقة هي التي يمكن فيها نفي الموضوع لأن الحدس اللغوي يفيدنا في أنّ إثبات محمول لمعدوم كاذب فآليا يكون نفي إيجاب المحمول للموضوع صادقا. وهذا ما استشعره، من جهته، رسّل (1905) حين ميّز بين نفي المحمول ونفي القضية. فإذا فهمنا عنه من نفي القضية ما فهمناه، أي إمكان نفي الموضوع وآليا بحكم التعلّق النحوي نفي المحمول فهذا هو المعنى الذي نحمل عليه فكرة "نفي القضية".

الفصل الثّالث

النّفي وجوابه

«كلّ قاعدة [نحويّة] تمنع الاحتمال البلاغيّ إنّما هي قاعدة تمنع وجودها من اللّغة إذ لو صحّ أنّ المتكلّم بوسعه أن يجاوز الاحتمال النّحويّ لصحّ أن ننفي أنّ للّغة نحواً يسيّرها»

الشريف (1993) ص 747

1. بنية النفي وجوابه

لا نعرف في كتابات النحاة استعمالا لعبارة "جواب النفي". ولكننا نزعم أن تصوّرهم للعلاقة بين جملة النفي وما قد تستأنف به يستلزم مثل هذا الفهم. ومن الممكن ضبط الجمل التي تعتبر متلازمة فهي لا تخرج عن الشرط وجوابه والنداء وجوابه والقسم وجوابه. ولكن بعض التراكيب المتلازمة يمكن حملها على هذا من قبيل الاستفهام وجواب الاستفهام رغم اختلافها من وجوه كثيرة عن مفهوم الجملة وجوابها. ونجد من النحاة من استلهم مفهوم الجملة وجوابها حيثما وجد تلازمًا بين تركيبين مستقلين: فالاستراباذي (ج 4، ص 85) علّق على الآية: «قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة» (على معنى "ليقيموا") قائلا: «والأولى أن يقال في مثله إنه جواب الأمر كأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله عليه الصلاة والسلام لهم صلّوا جعل قوله عليه السلام كالعلة في إقامتها». ومن البيّن أن "جواب الأمر" ليس مصطلحا قاراً ولم يجعله الاستراباذي كذلك. لكن من البيّن أيضا أنه توجد أسباب عامليّة (الجزم في الفعل الثاني) ودلالية (العلاقة المعنويّة بين الحدثين) فرضت ترجيح هذه التسمية.

وللشاوش (1999) محاولة طريفة لتعميم بنية الجملة وجوابها، وهو يمثل لها بـ "س" وجواب "س"، في سياق دراسته للعلاقة بين حروف الجواب وسياقها المقالي لغاية البحث في وجه من وجوه الترابط داخل النصّ. وخلاصة استدلاله على متانة العلاقة بين التراكيب على نحو يجعل بعضها جوابًا لبعض في الاستفهام وغير الاستفهام من الاخبار خصوصًا أن مفهوم الجواب عند النحاة «ليس بمعنى الإجابة عن السؤال وإنما هو الشيء الذي يتلو المتقدّم ضرورة (...) فإذا حملت عبارة الجواب على هذا المعنى القائم على الاقتضاء بين الجزأين أدركت مغلقات جميع العبارات التي تقوم على الجمع بين ("س" وجواب "س")» [الشاوش، 1999، ص 596] وهذا ما يسّر له تعميم هذه البنية على الخبر (المرجع نفسه، ص 609 و ص612). ونحن نتبنّى استدلال الشاوش ونعتبر تعميمه على الخبر مفيداً في بيان العلاقات المعنوية بين الجمل بل في بيان دلالة الجملة الواحدة.

وإذا عدنا إلى ما لخّصه الشاوش من شروط قيام الجواب فإننا نجد شرطين أساسيين:

- أ - الجواب يتلو جملة أخرى (ولنسمّه شرط الموضع الثاني)

- ب - اقتضاء "ج" وجواب "ج" كل واحدة للأخرى (ولنسمّه شرط التوقف).

ونوضّح هنا أننا اخترنا عبارة التوقف لأنّ الأصل في مفهوم الجواب هو «أن يتوقف معنى الكلام على شيء آخر» كما قال الاستراباذي (شرح الكافية، ج 4، ص 290).

غير أن هذا التوقف لا يعني عدم تمام الجملة. فكثير من الجمل لا تفتقر إلى جواب ليتم معناها. وهذا ما نلاحظه في جزم الفعل المضارع بعد الأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض. وهو جزم على تقدير "إن" الشرطية لا محالة لكن الطلب حاصل بدون الجواب (ابن يعيش، شرحُ المفصّل، ج 7، ص 48).

وتوجد في هذا الربط بين [ج] و [جواب ج] صعوبة تقنية تتمثّل في ضرورة وجود رابط. إذ يبدو أن قياس الجملة وجوابها في تصوّر النحاة قام على أصل هو الشرط وجوابه. ولكن هذا الرابط قد يكون لفظيا أو معنويا. فلئن استقام وجود الرابط اللفظي في القسم وجوابه بجعلِ اللام في الإيجاب وما ولا في النفي روابط بين الجملتين فإننا لا نجد مثل هذا الرابط في النداء وجوابه. وينضاف في القسم إلى وجود الرابط أو شبه الرابط الدليلُ المعنويُّ. فهما على حدّ تعبير الزمخشري «وإن كانا جملتين فإنهما لمّا أكّد إحداهما بالأخرى صارتا كالجملة الواحدة المركبة من جزئين كالمبتدإ والخبر» (ابن يعيش، شرح المفصل، ج 9، ص 93).

ومهما يكن من أمر فإن وجود الرابط اللفظي أو المعنوي هو جزء من شرط التوقّف كما أن جريان الجملتين المستقلتيْن في بنية [ج + جواب ج] مجرى الجملة الواحدة هو من استلزامات هذا الشرط. أضف إلى ذلك أنّ استقلال الجملة صناعيا لا يحول دون دخولها في بنية [ج + جواب ج].

ولكن الإشكال الحقيقي هو التالي: هل يجب أن توسم الجملتان باللفظ؟

إذا أخذنا الأصل الذي قيست على [ج + جواب ج] فإننا نجد استعمالات لها تخرجها من جهة العمل اللغوي المتحقّق بها عن الشرط ولكنّها تضمر فيها الجواب. ونقصد بذلك استعمال [لو ج] في التمني وما يجري مجراه من العرض والالتماس. وهو يعني أن الوسم كان لجملة الشرط دون الجواب. ونجد الحالة المعاكسة وهي وسم الجواب دون الشرط لقرينة. من ذلك تأويل الآية (أم اتخذوا من دونه أولياء

فالله هو الوليّ) إذ اعتبرت الفاء دليلا على شرط مقدّر على معنى «إن أرادوا أولياء بحق» (شروح التلخيص، ج 2، ص 331). وينطبق هذان الاحتمالان على غير الشرط ممّا قيس عليه. وأبرز هذه الظواهر تقدير النداء قبل كل كلام وهو أصل ثابت منذ الخليل (سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 208).

والأساسي في هذه الإشارات أن بنية [ج + جواب ج] تحتمل وسم الجملتين معًا كما تحتمل إضمار واحدة منهما.

وإذا سلّمنا بهذا فإننا نحتاج إلى بيان (أ) مشروعية الحديث عن النفي وجوابه و (ب) قيمته في تفسير النفي. و (ج) ما يقوم بين الجملتين من علاقات دلالية ودقائق معنوية ووجوه من الربط في ما بينها وبين أبنية لغوية أخرى.

إنّ منطلق الملاحظة التي قادتنا إلى الحديث عن جواب النفي هو ما يعقّب به بعض المتكلّمين جمل النفي التي ينجزونها من ذلك:

(1) لم يأت زيد أمس بل أتى اليوم

(2) ليس ملك فرنسا أصلع فهو غير موجود

(3) ماهذا بشرًا إن هذا إلا ملك كريم (يوسف/ الآية 31).

وما يجمع بين هذه الجمل أنها جميعا استؤنفت على نحو ما. إمّا بالاضراب وإيراد التعبير الإثباتي "المعادل" للتعبير المنفي وإمّا بالتفسير الذي يعلل وجه النفي وإمّا بالتخصيص من خلال أسلوب القصر لتأكيد النفي من جهة وإبداله من جهة ثانية وبيان المقصود منه من جهة ثالثة.

وبقطع النظر عن الوظائف الدلالية التي تؤديها الجمل الثانية والقواعد الإعرابية الدلالية التي تقيّدها فإنها ترتبط من وجوه مختلفة بالجملة المنفيّة. بل إنها لا تفهم إلا في صلتها بها. وهذا ما يوفّر في الأمثلة (1 - 3) على الأقل شرط التوقف إضافة إلى شرط الموقع. وتتوفّر في هذه الجمل أيضا طرق في الربط أبرزها ضمير الغائب الذي يجد مفسّره في الجملة المنفية والفاء الترتيبية المفسّرة في (2) و "بل" بما تقتضيه إعرابيا ودلاليا من جملتين. وليس في هذه الروابط ما يميّز جمل النفي فقد تقع في غير النفي باستثناء "بل" على ما أكّده النحاة. غير أن هذا الربط لا يجعل جملة النفي مفتقرة لما بعدها. فمعناها تام بدون ما بعدها. ونقصد بمعناها هنا دلالاتها على النفي. بيد أن للجملة المنفية إذا نظرنا إليها من خلال البنية [ج + جواب ج] خاصيتن في تقديرنا:

الأولى أنها جملة مبهمة تحتاج إلى تفسير يرفع عنها الابهام فهي أشبه بالضمائر المتقدّمة في علاقتها بمفسراتها (ضمير الشأن مثلا) أو بالعدد الذي يفتقر إلى معدود أو المضمر في فعلي المدح والذم في احتياجه إلى ما يوضّحه. ووجه الإبهام في النفي أنه ضعيف إحاليا فعلاقته بالإثبات السابق له تقاوليا أقوى من علاقته بالخارج على ما بينّا عند تحديد عمل النفي. وأكثر ما تفيده جملة النفي هو نفي البؤرة أي أنها تنفي التخصيص الذي في الإثبات السابق ولكنها حتى في هذه الحالة لا تحدّد العنصر البديل من المجموعة التي يندرج فيها العنصر المنفي. أمّا إذا أدخلنا بقية الاحتمالات الواقعة في حيّز النفي عدا البؤرة فإن إبهام الجملة المنفية يقوى. وهذا ما يجعلها بعد نفي التخصيص تستلزم، في العادة، تخصيصا جديدا لا يكون إلا في جملة مثبتة تبيّن ما في المنفية من إلباس وترفعه.

أمّا الخاصيّة الثانية فهي خاصيّة تقاوليّة. ومدارها على ما أسماه السكاكي (مفتاح العلوم، ص 263) «الجواب لسؤال اقتضاه الحال». وقد سبق للجرجاني أن وضّحه في الدلائل (ص 235) ومفاده أن المتكلّم ينزّل «الكلام إذا جاء بعقب ما يقتضي سؤالا منزلته إذا صرّح بذلك السؤال» فيجعل «الكلام جوابًا في التقدير» (الدلائل، ص 237). ولهذا التصوّر صلة، كنّا قد أبرزناها وأبرزها غيرنا (الشاوش، 1999) بالمبدإ القديم القائل بأن «الاخبار جوابات عن الاستفهامات» (المبرّد، المقتضب، ج 4، ص 357).

والعملية التي تقع يمكن تمثيلها على النحو التالي: ينفي المتكلّم إثباتا سابقا فيتصوّر أن السامع سيسأله عن سبب هذا النفي أو بديله عما نفاه أو يتصوّر أنه سينكر عليه نفيه وما إلى ذلك من الاحتمالات الممكنة فيغنيه عن طرح السؤال فيورد الجواب. وعلى هذا نمثل لـ (1 – 3) بما يلي:

('1) لم يأت زيد أمس ← إذن متى أتى؟ ← أتى اليوم

('2) ليس ملك فرنسا أصلع ← لم نفيت ذلك؟ ← هو غير موجود

('3) ماهذا بشرًا ← إذن هو ماذا؟ ← إن هذا إلا ملك كريم

وقد دقّق البلاغيون الأمر مميّزين بين "المقام المحقّق" و "المقام المقدّر". ففي (1 – 3) اعتبرنا المقام مقدّرًا فقدّرنا السؤال وفي ('1 – '3) اعتبرنا المقام محقّقا فطرحنا السؤال[1]. وهذان الأسلوبان "فعلان من أفعال المتكلّم" على حدّ تعبير السيّد الجرجاني (حاشية المطوّل، ص 52)، وقد سمّوْا طرح السؤال **تنزيلا** وتقديم الجواب **إيرادا** (نفس المرجع).

والذي يهمّنا في هذه الفقرة هو الإيراد دون تنزيل أي الجواب الذي يكون في المقام المقدّر. وميزة هذا المقام أن "السؤال فيه معنوي"(السبكي، عروس الأفراح، ج 1، ص 211) فهو من باب «تنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع» (السكاكي، مفتاح العلوم، ص 253).

إن جماع هاتين الخاصيتين: استدعاء الإبهام واللبس للتفسير والتبيين وانبناء الكلام على تقدير السؤال هو ما يشرّع عندنا الحديث عن النفي وجوابه. أما قيمة النظر إلى النفي من هذه الزاوية فتبرز بالخصوص في تفسير ما يعتبر "حالات صعبة". وهي حالات تمثّل إمّا استعمالات تتحدّد مقاميا عند الدارسين دون تفكير في أسسها النحوية وإمّا احتمالات تتيحها الخصائص البنيوية النحوية نفسها ولكنّها كثيرًا ما تعتبر من باب استدلالات المحادثة أو ما هو في معناها. فغايتنا القصوى أن نبرز من خلال بنية النفي وجوابه أن للاستعمالات البلاغية أسسا نحوية وأنّ كثيرا من الظواهر التي تبدو شاذّة لا تخرج عن احتمال من الاحتمالات النحوية.

2. سلميّة توجيه النفي

قدّمنا في فصل سابق جملة من المعطيات التي نعتبرها أساسية في تحديد حيّز النفي وبؤرته. ونذكّر في بداية هذه الفقرة ببعض النتائج التي سنبني عليها تحليلنا لتوجيه النفي، وهي:

- أ - يتكوّن حيّز النفي من جميع المكوّنات المتعلّقة به عامليا وعمليا (نسبة إلى العمل اللغوي)

- ب - يتوجه النفي أساسا إلى القيد المخصّص لأنه يمثل البؤرة في الإثبات الذي يردّده النفي تقاوليا

- ج - إذا لم يتوجّه النفي إلى البؤرة فيعني أنّ المتكلّم عيّن مقاميا بؤرة جديدة لكلامه غير البؤرة التي ترشّحها البنية النحوية

- د - ينزع حيّز النفي إلى أنّ يضيق لينحصر في البؤرة.

ونناقش في هذه الفقرة فكرة علاقة النفي بالتقييد واحتمالات وقوع النفي على غير التقييد لاستقصاء المكوّنات القابلة للنفي عاملين على ضبط جملة من القواعد التي تحدّد الغرض من النفي صائغين هذه القواعد في مراتب متدرّجة.

1.2. النفي والتقييد

تمثّل بعض الفقرات في «دلائل الإعجاز» محاولة أولى قويّة لتحديد ما يتوجّه إليه النفي. وقد صاغ الشيخ عبد القاهر قاعدتين ثمينتين في هذا المعنى:

(4) «من حكم النفي إذا دخل على كلام ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه أن يتوجّه إلى ذلك التقييد وأن يقع له خصوصًا» (دلائل الإعجاز، ص 279).

(5) «ما من كلام كان فيه أمْرٌ زائد على مجرّد إثبات المعنى للشيء إلا كان الغرض الخاص من الكلام والذي يقصد إليه ويزجّى القول. فإذا قلت "جاءني زيد راكبا" و "ما جاءني زيد راكبا" كنت قد وضعت كلامك لأن تثبت مجيئه راكبا أو تنفي ذلك لا لأن تثبت المجيء وتنفيه مطلقا» (دلائل الإعجاز، ص 280).

وفي قاعدتي الجرجاني جملة عن الفوائد نحصرها في ما يلي:

(أ) أن النفي يتوجّه إلى القيد في الكلام

(ب) أن هذا النفي "يقع له (أي القيد) خصوصًا" وهو ما يعني أنّ القاعدة ليست كلّية

(ج) أن النفي لا يكون إلا للقيد أمّا المقيّد ("مجيء زيد" في مثال الجرجاني) فإنه لا ينتفي، إلاّ بانتفاء القيد. ويحتمل كلام الجرجاني في (5) قراءة تجعل "مجيء زيد" واقعًا أي أن النفي لا يصيب المقيّد[2].

ويطرح كلام الجرجاني مشكلتين أساسيتين (أ): ما الذي يسوّغ صياغة هذه القاعدة؟ وما الذي يجعلها قاعدة غير كليّة؟ (ب) هل يدل نفي القيد على نفي المقيّد أم لا؟ أي هل يكون المقيّد في جملة النفي مثبتا؟

إذا عدنا إلى احتمالات النفي وربطناها بقاعدة الجرجاني حول نفي القيد فإننا نلاحظ جملة من الإشكالات نعرضها من خلال هذه الأمثلة:

(6) - أ - لم يأت الإخوة السبعة راكبين بل أتوا مترجّلين

- ب - لم يأت جميع الإخوة السبعة راكبين بل أتى بعضهم راكبًا

- ج - لم يأت الإخوة السبعة راكبين بل أتى الإخوة الثلاثة راكبين

- د - لم يأت الإخوة السبعة راكبين بل أتى بعضهم مترجّلاً

إذا اعتبرنا "راكبين" قيدًا في الجمل السابقة واعتبرنا التسوير (جميع أودلالة التعريف على التسوير في "الإخوة") قيدًا كذلك واعتبرنا "الإخوة السبعة" مقيّدًا فإن في الجمل (6 - أ - د) ظواهر لافتة للانتباه خصوصًا إذا نظرنا إليها من جهة جواب النفي.

فلئن تسلّط النفي في (6 - أ) على القيد، وهو ما يوافق قاعدة الجرجاني تمام الموافقة، فإنّ بقيّة الحالات تثير إشكالا.

أمّا (6 - ب) فوجه الإشكال فيها وجود قيدين أحدهما هو "راكبين" والآخر هو تسوير "جميع" لـ "الإخوة السبعة". ويدلّ جواب النفي أن قيد الركوب لم يُنْفَ ونُفِيَ قيد التسوير على اعتبار أن التلازم [ـــ جميع ↔ بعض]. فإذا كثرت القيود في الجملة فعلى أيّ منها يتسلّط النفي؟

ونجد في (6 - ج) إشكالا من نوع آخر فقد نفي الوصف "السبعة" ودلّ جواب النفي على أن المقصود هو "الثلاثة". والسؤال هل يمكن نفي الصفة الموضحة للموصوف دون نفي الموصوف؟ أي هل يمكن اعتبار النعت مثلا قيدًا على المنعوت؟ ويدلّك على هذا أن لهذه الجملة بين النفي وجوابه قراءتين على الأقل: إحداهما تقوم على تمييز بين "الإخوة السبعة" من جهة و "الإخوة الثلاثة" من جهة أخرى على أنهما مجموعتان منفصلتان والأخرى تقوم على اعتبار الإخوة الثلاثة بعضا من الإخوة السبعة. وتعني القراءة الأولى أن النفي تسلّط على المقيّد («الإخوة السبعة») دون قيْد الركوب في حين أن القراءة الثانية تعني أن النفي تسلّط على قيد السور في المركب النعتي بما يجعل الجملة شبيهة بما نجده في (6 - ب).

أمّا المثال (6 - د) فقد نفي فيه أمران: قيد الركوب وقيد الدلالة التسويرية التي تفيدها "أل" التعريف في "الإخوة السبعة". وهو ما يعني أن النفي تسلّط على القيد والمقيّد معًا.

والمفيد من هذه الأمثلة أنّ النفي يحتمل أن يتسلّط على:

(أ) القيد (6 -أ) و (6 - ب))

(ب) المقيّد ((6 - ج) في إحدى القراءتين)

(ج) القيد والمقيّد ((6 - د))

وقد ناقش الزمخشري قاعدة الجرجاني واعتبرها قاعدة "أغلبية" وليست كلّية كما ذكر الدسوقي (الحاشية، ج 1، ص 97) مستخلصا أنه «لا يجب في النفي إذا دخل على مقيّد بقيد أن يتوجّه للقيد فقط بل تارة يتوجّه للقيد فقط وهو الغالب وتارة يتوجّه للمقيّد فقط وتارة للقيد والمقيّد معًا»[3].

غير أن ظلالا من الشك تقع على إمكانية تسلّط النفي على المقيّد فحسب. وهذا الشك يُدعّمه في الأمثلة التي قدّمنا أنّ هذا الاحتمال ظهر في قراءة من القراءات المحتملة للجملة. ولكن يمكننا أن نجد حالات أوضح من (6 - ج) في قراءتها الأولى. من ذلك (7) و (8):

(7) لم يأت زيد راكبا بل أتى عمرو راكبا

(8) لا أحبّ الشعراء الكلاسيكيين بل أحب الناثرين الكلاسيكيين

وإذا سلّمنا بأن هذه الجمل تغيّر، بدليل جواب النفي، موضع البؤرة في الجملة لتجعله في غير موضع "الحال" بالنسبة إلى (7) وفي غير موضع المركّب النعتي الواقع مفعولا به في (8)، على افتراض أنّ البؤرة هي مجموع النعت والمنعوت فإنّ التعبير عن هذا التغيير في الموضع بالبنية الأم للاختصاص هو:

('7) لم يأت أحد راكبا إلا عمروٌ

('8) لا أحبّ من الكتاب الكلاسيكيينَ إلا الناثرين

ويعود بنا المثال (7) وتمثيله ('7) إلى قضية نفي الأعيان وجوابنا هو الجواب الذي قدّمناه في الفصل السابق.

أمّا المثال (8) وصنوه ('8) فيطرح إشكالا أحدّ ملخّصه: هل يمكن نفي الصفة دون الموصوف؟

يجيب الجرجاني (الدلائل ص 377) بوضوح باستحالة هذا و"يدلّك علي(ـه) أنك تجد الصفة ثابتة في حال النفي كثبوتها في حال الإثبات فإذا قلت "ما جاءني زيد الظريف" كان الظرف ثابتا لزيد كثبوته إذا قلت "جاءني زيد الظريف".

ويمكن تلخيص حجج الجرجاني الصريحة والمتأوّلة في ما يلي:

- أ - أن الصفة متقرّرة عند المخاطب كتقرّرها عند المتكلّم فهي موجودة لتجنّب اللّبس (الدلائل ص 377)

- ب - أن «من شأن أسماء الأجناس كلّها إذا وصفت أن تتنوّع بالصفة فيصير الرجل الذي هو جنس واحد إذًا وصفته (...) أنواعا مختلفة يعدّ كل نوع منها شيئا على حدة وتستأنف في اسم الرجل بكل صفة تقرنها إليه جنسيته» (الدلائل، ص ص 192- 193) وعلى هذا قياس الأعلام.

- ج - وينضاف إلى (أ) و (ب) استنادًا إلى مفهوم النظم أنّ دلالة المركّب الوصفي لايكون بالصفة وحدها ولا بالموصوف وحده بل بمجموع الصفة والموصوف بما أنهما يجريان مجرى الاسم الواحد.

ورغم قوّة حجج الجرجاني التي استخلصناها من أقواله وتصوّراته فإن نظائر المثال (8) و ('8) كثيرة ولا شيء يدعونا إلى اعتبارها مصطنعة أو غير طبيعية ثم

إنها موجودة في غير العربية [4] وتفسير ذلك عندنا لا يختلف عمّا قدّمناه من تفسيرات للبؤرة والنبر الدلالي لمكوّن من المكوّنات وما علّلنا به الموضوع المعدوم والموضوع الغريب.

فلمّا كان النفي واقعا على البؤرة وكان نفي البؤرة نفيا للتخصيص تمهيدًا لتخصيص جديد ولما كان نفي التخصيص إخراجًا للمكوّن من مجموعة ما هي "المقولة الدلالية" التي ينتمي إليها أو الحقل المعجمي الذي يندرج فيه لإثبات مكوّن آخر من نفس تلك المجموعة ("مقولة دلالية" أو حقلا معجميا) فإننا نعتبر أنّ وحدة انتماء "الشعراء" و"الناثرين" في (8) و (8') إلى حقل "الكلاسيكيين" أو "الكتّاب الكلاسيكيين" هي التي تسمح باستبدال "الشعراء" عند النفي بالناثرين طالما كان الحقل المعجمي جامعًا بينهما. وبنفس هذا المبدإ يمكننا تفسير تسلّط النفي على الكلاسيكيين لو قال قائل:

(9) لا أقرأ الشعراء الكلاسيكيين بل أحب الشعراء المحدثين

ويبدو لنا أنّ موقف الجرجاني على أهميته في تبيّن وحدة النظم لم يراع كون سلوك النفي على قدر كبير من الحركيّة. فهو يمكن أن يتوجّه إلى أيّ تعليق نحوي سواء كان بين المضاف والمضاف إليه أو بين المعطوف عليه والمعطوف أو بين النعت والمنعوت..الخ وإلى ما هو أدقّ من هذا. ولهذا فإن النفي لا يتسلّط بالضرورة في المثال الذي ذكره الجرجاني على الفعل "جاء" في "جاءني زيد الظريف" وإذا تسلّط على "الظريف" رغم أنّ هذه الصفة يحتاج إليها لتجنب اللبس على المخاطب فإنه من الأرجح أن يكون قولك «ما جاءني زيد الظريف» ردًّا على من قال لك «جاءك زيد الظريف» فأخطأ في تعيين أيّ "الزيود" جاء فرددت كلامه ثم نفيته ثم جعلت جواب النفي مصحّحًا للخطإ لأنك تعلم أن منْ جاءك هو "زيد البليد" وأنّى لك أن تنساه وهو أثقل عليك من الجبال الرواسي!

وقد أثرنا بمناسبة المثالين (6 – ب) و (6 – د) مشكلة توجيه النفي إلى القيود إذا وجد في الجملة أكثر من قيد. فـ (6 – ب) توجّه النفي إلى السور "جميع" دون الحال وفي (6 – ج) توجه النفي إلى القيدين. ولمزيد تدقيق الإشكال نضيف الحالة (6 – هـ):

(6) – هـ – لم يأت جميع الإخوة السبعة راكبين بل أتوا جميعًا مترجّلين

فما الموجب لهذا التنوّع في سلوك النفي؟ وهل من محدّد له؟

نلاحظ أن لـ (6 – هـ) دلالة (6 – أ). ففي كليهما يقع النفي على القيد الحال والفرق بينهما هو التصريح بالسور (جميع) أو دلالة التعريف عليه. فالفرق إذن واقع من

جهة التوكيد على السور بإبرازه أو تركه ضمنيا. ولهذا فإن المسألة تتحصر في نفي السور ونفي الحال قيدًا. فما مبرّر تسلّط النفي على السور في (6 - ب) دون الحال؟

نشير هنا دون تعمّق إلى أن للأسوار كالنفي أحيازًا. فقوّة دلالتها الإنشائية هي التي جعلت الدارسين، من المناطقة فاللغويين، يقيسون حيّز النفي على حيّز السور ويحملون ما يصدق على السور على ما يصدق على النفي. ونحن هنا أمام ظاهرة تعامل حيّز النفي مع حيّز السور.

وتمثيل هذين الحيّزين بالنسبة إلى (6 - ب) نقدّمه على النحو التالي:

(6) ب: [لمج [يأت [[جميع [الإخوة السبعة]] راكبين]]]

يشمل حيّز النفي حيّز السور كما يشمل حيّز السور الحال. لذلك فإن تعامل النفي مع الحال يمرّ بالضرورة عبر تعامل النفي مع السور. وفي الأمر دقة تحتاج إلى لطف في التحليل.

إن قولك «جميع الإخوة السبعة راكبين» ينحلّ إلى «كل واحد واحد منهم راكب» إذا حملنا قراءة السور على الأفراد.

وإذا أردت نفي الركوب أيْ الحالة (6 - أ) أو (6 - هـ) فإنّك تنفي أن يكون كل فرد فرد راكبًا ومن احتمالات هذا النفي أن يكون كل فرد فرد غير راكب ومن الأرجح أن يكون غير الراكب مترجّلا.

وإذا أردت نفي السور دون الأفراد (أي 6 - ب) فإن قاعدة نظاميّة تجعل نفي السور الكلّي يؤدّي إلى إثبات السور البعضيّ. أي إلى شيء قريب من التمثيل (9):

(9) ⌐ جميع ← ⊢ بعض

وهو ما يجعل "لم يأت جميع الإخوة ..." تنحلّ إلى:

(10) (لم يأت س راكبا ∧ لم يأت ض راكبا ∧ لم يأت ص راكبا) ∧ (أتى ح راكبا ∧ أتى ج راكبا)

وإذا دقّقنا في المثال (6 - د) حيث نفي القيد (أي الحال) والمقيّد (أي الإخوة السبعة) فإن له نفس التمثيل السابق (10) فهو يعني أن البعض جاء راكبا والبعض الآخر جاء غير راكب. والفرق بين (6 - ب) و (6 - د) أنّ إحدى الجملتين تصرّح بما يضادّ

الركوب ويوافق عدم الركوب أي الترجّل والأخرى تترك ذلك ضمنيًا. والطريف أننا نجد في كلتا الحالتين بعض القيد منفيًا وبعض المقيّد منفيًا.

وإذا صحّ تحليلنا السابق فهو يعني أن المكوّن إذا وقع في حيّزين مختلفين أحدهما للنفي وتسلّط النفي على العامل المنشئ للحيّز الثاني فإنه ينفي المكوّن من خلال نفي العامل المنشئ للحيّز. وتحتاج هذه القاعدة إلى تدقيقات واختبارات لكننا نفترض صدقها إلى أن يثبت عكسها.

إلا أن فكرة تعدّد القيود ليست دائما مرتبطة بوجود قيد غير إنشائي (كالمفاعيل) وقيد آخر يمثل عاملا منشئا للأحياز (كالأسوار). فهب أن لنا الجملة التالية:

(11) لم يأت زيد أمس راقصًا ليسلّم عليّ

فأيّ القيود الثلاثة يقصد النافي بنفيه؟ (هذا إذا تخلّينا للتبسيط عن احتمال توجه النفي إلى "زيد والإتيان"). ترتبط الإجابة بالاتفاق على أن ما لا يتوجه إليه النفي في الجملة المنفيّة أمثبت ضمنيا أم منفي كذلك؟

ولكنّنا عمومًا ومهما تكن الإجابة عن السؤال السابق نحتاج إلى ضرب من السلمية في هذا. فالقيد الموجود على أقصى اليسار (أي المفعول لأجله في (11)) هو المرشح الأول على اعتبار أن آخر المكوّنات المخصّصة تمثل بؤرة القول ثم يُرشح التركيب الحال فالزمان. هذا إذا سلّمنا بأن الجملة لا تحتمل في العادة أكثر من بؤرة. وخلاصة تحليل المعطيات السابقة هي:

(9) (أ) - إذا تضمّنت الجملة عاملا منشئا للحيّز توجّه النفي إلى العامل.

(ب) - إذا لم يوجد عامل آخر منشئ لحيّز غير عامل النّفي وتعدّدت القيود في الجملة توجّه النفي إلى أقصى قيد على اليسار وإلاّ إلى الذي قبله فالذي قبله.

(ج) - إذا لم يتوجّه النفي إلى القيد عند تغيير موضع البؤرة لأسباب تقاولية فإنّه يتسلّط على المقيّد.

غير أن هذه السلميّة لا تصدق إلاّ ببيان المشكلة التي سبق أن طرحناها. وهي مشكلة تتصل بمدى دلالة النفي على إثبات غير المكوّن المنفي (قيدًا أو مقيّدًا) في الجملة.

نذكّر في هذا الموطن من البحث بمجموعة من المعطيات المتداخلة التي

عرضنا بعضها في مواضع سابقة وأبرزها:

- أ - أنّ فكرة تسلّط النفي على القيد تقتضي بداهة أنّ المقيّد لا يصيبه النفي

- ب - أن المقيّد واقع بدوره في حيّز النفي فهل يمكن أن يكون عنصر مّا من حيّز مّا وهو في آنٍ واحد خارج لا يتأثّر بالعامل فيه؟

- ج - توجد حالات عديدة تفرض آليا بدعم من القواعد المنطقية أو من الحدوس التي لا شك فيها لدى المتكلّمين قراءة تحافظ على جزء ممّا يقع في حيّز النفي على أنه مثبت. وأبرز هذه الأمثلة نفي الأسوار حيث أن نفي السور الكلّي يستلزم إثبات السور الجزئي ومنها أيضا، لدى اللغويين، أبنية التخصيص والقصر.

- د - مقابل المعطى (ج) نجد أنّ النفي يحتمل ضروبًا من تغيير موقع البؤرة بحيث يعسر القبول بوجود مكوّنات من حيّز النفي ولا يتسلّط عليها النفي.

إن هذه المعطيات وغيرها مما ذكرْنا عرضًا في تحاليل سابقة تجعلنا بين اختيارين أساسيين يبدوان متناقضين:

أحدهما القبول بفكرة أنّ النفي قائم على بنية الاستدراك. فقولك «لم يجئ زيد راكبا» يعني «جاء زيد لكنه لم يكن راكبا». ويتدعّم هذا الاختيار، علاوة على حدوس المستعملين، بآراء بعض النحاة والبلاغيين مثل الجرجاني (دلائل الإعجاز. ص 273) فلو كان القصد إلى نفي الفعل لقال المخاطب: «إن زيدًا لم يجئ أصلا فما معنى وصفك لهيئته وقولك "راكبا"»، وإضافة إلى هذا فقد سبق لنا أن تحدّثنا عن مبدإ "تضييق حيّز النفي" ودعمناه بفكرة الاستقطاب الدلالي للعنصر المنفي داخل مجموعة أو حقل معجمي كما دعمناه بمبدإ «للجملة الواحدة بؤرة واحدة»

أمّا الاختيار الثاني فهو تصوّر النفي متسلّطا على القيد أو ما يجعله المتكلّم بؤرة في الكلام (كالمقيّد مثلا) ولكنّه "يسري" من تلك البؤرة إلى بقيّة المكوّنات. فنفيك للهيئة "راكبا" في «لم يجئ زيد راكبا» يمثل منطلقا لنفي تعلّق الهيئة بالحدث المنسوب إلى الفاعل زيد. ومن البلاغيين منْ صاغ لهذا قاعدة مفادها «الحكم المقيّد بقيد يكذب بانتفاء القيد» (ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج 2، ص 36). وهو رأي تدعّمه حجج قويّة باعتبار أن القيد مخصص للإسناد وليس ضمًّا للفوائد التي تزيد على جزأيْ الجملة بل لنا نظم واحد في الإثبات يكون المجيء المنسوب إلى زيد وهو على هيئة مّا دالاًّ على "مشهد" واحد لا يقبل الانفصام أو التجزئة. ومن باب أولى وأحرى أن يكون إكذاب القيد دالا على إكذاب المجيء المنسوب إلى زيد على تلك

الهيئة الكاذبة.

وفي الموازنة بين الاختيارين نودّ التنبيه على أن الاختيار الأول يدعمه في الأغلب الأعم جواب النفي. ولكن الاختيار الثاني أقوى في تفسير احتمالات النفي وألصق بمفهوم الحيّز باعتباره شاملا لما يقع في مجال عمل حرف النفي.

وفي هذا، على وجه التحديد، ما يبيّن أنّ الاختيارين لا يتناقضان بالضرورة فكل منهما ناظر إلى جهة غير التي ينظر إليها الآخر.

هب أنّك تريد أن تخبر عن حدث "المجيء" وعن فاعله وهو "زيد" وعن زمانه وهو "أمس" وعن هيئة الجائي وهي "الركوب". وإذا أخذنا الاستراتيجية الاستفهامية التي ينبني عليها الإثبات بالخصوص منطلقا في تصوّر بناء الكلام فإننا نجد أن كلّ مكوّن من الجملة يمثّل إجابة عن سؤال. وليس هذا هو المهمّ بل المهمّ أن آخر مكوّن يفترض أنه معلومة جديدة بنيت على معلومة قديمة وهذه المعلومة القديمة يفترض المتكلّم أنها مشتركة بينه وبين مخاطبه. والحد الأدنى من المعلوم هو المتحدّث عنه في غير السياقات التي تتدخل فيها اعتبارات مقامية. وبالنظر في "المادة الخبريّة" التي افترضناها فإن المتكلّم إذا راعى مخاطبه سيوجد تناسبًا بين المعطيات التي يعتقد أنها "قديمة" أو "مشتركة" بينه وبين مخاطبه والمعطيات الجديدة. ولهذا فإن الحدّ الأدنى الإخباري الذي يقدّمه هو نسبة المجيء إلى زيد، على اعتبار أن المخاطب يعرف زيدًا ولا يعرف أنه جاء. فإذا افترض أن مخاطبه يعرف حدث مجيء زيد فإن الإخبار عنه يكون من باب تكرار ما لا فائدةَ فيه، إذا لم توجد لذلك اعتبارات مقامية تقتضي إعادة المعلوم، لذلك يفترض أن المخاطب لا يعرف زمان المجيء فيخبر عن مجيء زيد أمس ويتكرّر السيناريو بالنسبة إلى الهيئة والحال(5).

ومن هذه الزاوية فإنّ احتمال إكذابك يضيق كلّما تقدّمت في الكلام وأكثرت من فوائده. وهذا ما يجعل عادة آخر مكوّن على اليسار هو موضع البؤرة ما لم يوجد دليل آخر عليها. وإذا كان موضع البؤرة هو ذاك فإن النفي من المنتظر أن يقع على ذلك الموضع تحديدًا ويترك بقيّة المكوّنات على حالها رغم وقوعها في حيّز النفي.

ولكننا نعلم أن تمثيلنا السابق هو مجرّد تمثيل. فالمتكلّم إذا أردنا تحديد قصده من خلال النظم ينزّل الكلام دفعة واحدة إثباتا ونفيا. وداخل هذه الوحدة يجعل لمختلف المكوّنات وظائف دلالية (المتحدث عنه والمتحدث به والمقتضى والبؤرة.. الخ). غير أن هذا الكلام لا يصدق مطلقا إلا في الإثبات أمّا النفي فله خصائص أخرى. نوضّح بدءًا أننا لا نعني بهذا أن النفي لا يتنزّل دفعة واحدة بل هو في ذلك شأنه شأن الإثبات ولكن إذا أردت أن تكذّب من قال (10) بجميع احتمالاتها في النفي:

(10) جاء زيد أمس راكبا

فإنك لا تردّد كلامه كاملا إذا كنت ممّن لا يعتقد أن زيدًا جاء أصلًا. فيكفي لنفي **الجملة كلّها** أن تنفي الأصل فيها وهو الفعل. أمّا إذا كنت تقصد إلى نفي مكوّن منها فإنك ستستأنف مضربا عن قوله بالمكوّن الذي أبدلته من العنصر المنفي كأن تقول «بل اليوم» أو «بل مترجلا» أو «بل عمرو» وربما في الحالة القصوى «بل ذهب». وتبدو هذه الطريقة شفوية وهي كذلك إلى حدّ كبير وإن كنا لا نعدم لها أثرا في المكتوب. وليس هذا ما يعنينا بل قصدنا أنْ نصحّح تركيبيا الحذف الذي نجده في (11):

(11) (أ) (جاء) (زيد) (أمس) (راكبا)

	1	2	3	4
(ب) بل	...	....	....	مترجلا
(ج) بل	...	....	اليوم	....
(د) بل	...	عمرو	.....	....
(هـ) بل	ذهب	....	....	....

ولتبيّن ما يقع يكفي أن نضع في مواضع الفراغ في (11 ب – هـ) المكوّن المناسب الذي نجده في (11 – أ) في حين تمثل الألفاظ المثبتة في (11 ب – هـ) إبدالات صحّح بها المتكلّم ما أضرب عنه من نفي الإثبات السابق.

وهذا التبيين، على بساطته يدلّ على أنّك بعد أن تنفي فإنّك في جواب النفي تستأنف، افتراضا على الأقلّ، نظمًا جديدًا على ما نجده هنا ممثلا في (12):

(12) أ – لم يجئ زيد أمس راكبا بل (جاء زيد أمس) محلّقا

فالمكوّنات التي وضعناها بين قوسين عادة ما تحذف ولكنّ ذكرها يدل على أننا نفينا النظم السابق وبدأنا نظما جديدا. غير أن اللغة تجنبنا مثل هذا التكرار بفضل الحذف والاختزال والاضمار ونيابة بعض الكلم عن بعض. فـ (12 – أ) يمكن التعبير عنها بـ:

(12) ب – لا. بل محلّقا

ج – بل محلّقا

د – لا. محلّقا

فكلّ هذه الصور ممكنة في النفي فـ "لا" تنوب عن جملة النفي أو تدل على حذفها(راجع نقاش الشاوش 1999، ص ص 606 -608) فتعقب بـ"بل" مباشرة مع حذف المكوّنات التي لا تمثل قصد النافي من نفيه. ويمكن حذف إما أداة الإضراب (12 – د) أو حرف النفي (12 – ج) ويستقيم الأمر في كلتا الحالتين.

ولكن استقامة الأمور، نظريا وعامليا، رهينة وجود القرينة على المحذوف وعلى العنصر الذي يمثل بديلا عن المكوّن المنفي. لهذا فإن الردّ على (11 – أ) بـ:

(12) هـ – لا.

يثير آليا استفهام المتكلّم المثبت عن المقصود "بلا" حتى إذا أرجع المتكلّم النافي الجملة المحذوفة وذكرها بعد "لا". فمطلق النفي من هذه الناحية يظلّ مبهمًا ومن وسائل رفع الإبهام افتراض نفي مكوّن واحد ثم تحديد المكوّن بالقيد وفي صورة عدم كفاية الأدلّة يرفع الإبهام بجواب النفي.

وبهذا فإن الاختيار الأول القائم على تضييق حيّز النفي والقائل بأن «لم يجئ زيد راكبا» تعني «جاء زيد لكنه لم يكن راكبا» وتعني في جواب النفي «جاء زيد مترجّلا» أو «فقد جاء مترجّلا» هي بمنزلة قولك «لم يجئ زيد راكبا بل جاء زيد مترجلا». فكل جواب للنفي، وإن بقي منه مكوّن واحد بعد الحذف، فهو يمثل نظما جديدا كما يمثل النفي الذي يردّد الإثبات السابق نظما مستأنفا شأنه شأن الإثبات الذي يردّ عليه النافي.

ويبدو لنا هذا الفهم، بقطع النظر عن صحّة استدلالنا عليه، محافظا على أمرين ظهرا بمظهر التناقض هما: وحدة النظم وأخذ حدوس المستعملين القائمة على تضييق حيّز النفي واختزاله في البؤرة بعين الاعتبار. فنفي القيد يفضي آليا إلى نفي المقيّد ولكن استئنافه بجواب النفي يستعيد به المتكلّم النافي عند إجابته على النفي في نظم جديد ما يعتقد أنه من المكوّنات التي لا يصيبها النفي. لذلك فإنه يعسر إن لم نقل من المحال في التخاطب لا في النظرية أن نجد ردًّا جادًّا على قول القائل في (10) ("جاء زيد أمس راكبا") بمثل (11– و) التي تمثل تأليفا بين احتمالات النفي في (11 – ب) – (11 – هـ):

(11) و– لم يجئ زيد أمس راكبا بل ذهب عمرٌو اليوم مترجّلا

وأسباب استحالة مثل هذا الجواب في التخاطب العادي ناتجة عن عدّة اعتبارات ليس أقلّها قيمة أن مثل هذا الردّ لن يفضي في أحسن الأحوال إلا إلى الصمت (بما أن حديثك مع من لا يفهمك ولا يشاركك حدًّا أدنى من "المعلومات

القيمة ينقص من عمرك) أو الجدال في مشروعية هذا القول أو ذاك (بما أنّ نفي **المقتضى** على ما بيّن دكرو (Ducrot، 1984، ص 30) يعني رفض المحاورة). ونترك **الاحتمالات** الأخرى للقارئ وكل على قدر خبرته في المحادثة يتصوّر استئناف هذه **«المعركة** الكلامية».

2.2. تنوّع المكوّنات القابلة للنفي

لقد افترضنا طيلة هذا البحث أن النفي واحد لا متعدّد. ووحدته تتأتى من وحدة نظمه عمليّا وعامليا. لكننا بينّا إلى جانب هذه الوحدة أن النفي مبهم بسبب تعدّد الاحتمالات بحيث يمكن أن يتوجّه إلى أيّ مكوّن يوجد في حيّزه. ولا تناقض عندنا بين ما افترضنا وما بينّا. وقد بدا لنا أن الدارسين حين قسموا النفي وصنفوه نظروا إلى التعدّد في الاحتمالات دون أن يراعوا وحدة النظم. فمضمون أقوالهم صحيح والظواهر التي نبهونا إليها مهمّة ولكنّ قوّة تفسيراتها كانت قائمة على فصل بين المكوّن النحوي والمكوّن البلاغي يبدو لنا غير وجيه. وما نزعمه هو أن بنية النفي واحدة ويمكن أن نرمز إليها بصيغة بسيطة تبرز ما بين حرف النفي وحيّزه من صلة وما بين جملة النفي وجملة الإثبات من علاقة اقتضاء (رمزها)

(12) ج ج

وهذا الأصل على بداهته واقترابه من تمثيل المناطقة مهمّ عندنا. فهو يدلّ على أن النفي في أبسط تعريفاته هو ردّ لكلام مثبت سابق واقعا أو اعتبارًا. وعلى هذا فإن *تعدّد احتمالات النفي واقع في مستوى المعطيات المدخلة* في حيّز النفي وليس في مستوى ما ينتج عن تعامل النفي مع مكوّنات الحيّز. غير أن الفرضية المساعدة **تقول** بأن هذا التعدّد ليس مطلقا بل هو قائم على شيئين مترابطين أحدهما البنية **المعنوية** للكلام وبالخصوص موضع البؤرة وثانيهما سلميّة في تأويل النفي تبدأ من **القيد** المنشئ للأحياز وتنتهي مبدئيا عند المقيّد.

ويترتّب عن هذا تقليص للإمكانات النظرية التي نتركها قائمة مادام في **البنية** النحوية دليل عليها.

ولبيان هذا الافتراض وتدعيمه من جهة وللتثبت من قيمته في تفسير ما **يعتبر** حالات لا تفسّر إلا تداوليا من جهة أخرى سننظر في أهمّ الأمثلة التي **قدّمها** هورن(Horn,1987)، واعتمد عليها موشلار (Moeschler، 1996، ص ص 138-**143)** في تحليله للنفي. وهذه الأمثلة (6) هي:

(13) (يفتح فلان النافذة صباح عطلة ويقول لعلان)

ليس الطقس جميلا

(14) (يقول فلان: زيدٌ ولد ذكيّ)

علان: ولكنه ليس جديًا مع ذلك

(15) ليس زيد كبيرًا فهو صغير

(16) ليس زيد كبيرًا فهو ضخم

(17) لا أعدك بأن أكون في الموعد

(18) لا آسف لموت زيد بما أنه على أحسن ما يرام

(19) ليس لزيد ثلاثة أبناءٍ فله أربعة

(20) (أأنت نبيء الله؟)

لا لست بنبيء الله ولكنّي نبيّ الله(7)

ونشير بسرعة إلى أن (13) عند موشلار هي نفي وصفي و (14) نفي جدالي أساسه الاضراب والاستدراك و(15) نفي جدالي قائم على التصحيح و (16) نفي ميتالغوي يستند إلى المبالغات (emplois majorants) و (19) نفي ميتالغوي لردّ استلزام خطابي (rejet d'une implicature) و (17) نفي للقوّة اللاقولية أمّا (18) فهو نفي للمقتضى و(20) نفي ميتالغوي لردّ عملية تلفظ (rejet d'une énonciation).

وننبه إلى أن جميع الأمثلة مشفوعة بجواب النفي أو ما يقوم مقامه (كالتعليل في (18) باستثناء النفي الوصفي في (13)، ولكن يبدو لنا أن ذكر المقام بين قوسين قد عوّض ما يؤدّيه جواب النفي من وظيفة، ونفي القوّة اللاّقولية في (17). وليس هذا التنبيه بالأمر العرضي. فهو يعني عندنا أن النفي وحده لا يدلّ مبدئيا على أيّ نوع من الأنواع التي ذكرها موشلار فالجمل المنفية تقوم على بنية [لا ج] بجميع ما يقع في [ج] من مكوّنات. ورغم علمنا بأن هذه الأمثلة صنعت للاستدلال على التصوّرات والمفاهيم فإن ملاحظتنا ليست من باب مناقشة الاختيارات وإنما هي من باب الإلحاح على أنّ بناء النتائج على جواب النفي غير بنائها على جملة النفي في حدّ ذاتها. فالذي مكّن موشلار وغيره من الحديث عن هذه الأنواع الثمانية من النفي إنما هو الجواب أساسًا. وللمرء أن ينوّع موضع البؤرة في جملة النفي فتتنوّع الجوابات وله أن ينطلق من الجوابات ليبين تنوّع البؤرة. ولكنّ ما ينبغي أن يكون على ذكر من المحلّل أن جملة النفي

وخصائصها أمرٌ مختلف عن جملة الجواب وخصائصها والعلاقة بينهما أمرٌ ثالث يختلف عن كل واحد من الأمرين. ولتوضيح ذلك نعود إلى المثال (17) حيث لا نجد جوابًا للنفي:

(17) لا أوعدك بأن أكون في الموعد (أ) ولا أهدّدك بذلك

(ب) فأنا أعلمك

(ج) بل أؤكد لك ذلك

(د) بما أنني مسافر

(هـ) بل أعدك

قمنا في هذا الاختبار باستئناف الكلام على (17) بطرق مختلفة. فكشف لنا:

- (17 - أ) أن النفي لم يعد نفيا للقوّة اللاقولية بل هو إن شئت «نفي وصفي» بعبارة موشلار

- (17 - ب) تصحّح ما قد يكون المخاطب قد فهمه عن المتكلّم

- (17 - ج) يبالغ المتكلّم في وعده

- (17 - د) يعلّل المتكلّم سبب نفيه للوعد تعليلا يمسّ مقتضى من مقتضياته

- (17 - هـ) تعمّدنا في الجملة استعمال الصيغة القياسية لمضارع "وعد" مسندًا إلى المتكلّم المفرد ثم صحّحنا ذلك لردّ عملية التلفظ بالصيغة القياسية اللاحنة.

إن ما فعلناه بالمثال (17) ليس إلا اختبارًا لبيان أنّ التباس النفي واقع في ما يدخل حيّزه من مكوّنات وليس في ما ينتج عن ذلك الحيّز، وأنّ جواب النفي على قدر ما يضيء المقصود بجملة النفي فهو مضلّل إذا اعتبرناه مقياسًا في تصنيف النفي.

ولا نقصد هنا إلى إعادة مناقشتنا لتصنيف التداولين للنفي (راجع الباب الثاني) ولكننا نقصد إلى التثبت من مدى سلامة السلمية التي وضعناها للنفي.

ومن البيّن أن قاعدة تسلّط النفي على القيد تنطبق في (13 - 20) انطباقا يكاد يكون كليًا.

ففي (13) يتسلّط النفي على الخبر كما هو منتظر. وقد اعتبرنا الخبر موضعًا للبؤرة يخصّص المبتدأ ويتوجّه النفي في (14) و (15) و (16) إلى الخبر كذلك (أي

"جديًا" و "كبيرًا").

وفي (19) ينحصر النفي في السور (بعبارة المناطقة) أي العدد "ثلاثة". وهو منتظر كذلك بما أن للأسوار أولويّة في التعامل مع النفي.

ويشبه (20) بقيّة الأمثلة من حيث وقوع النفي فيه على الخبر من ناحية وعلى رأس المركّب الواقع خبرًا من ناحية أخرى. غير أن في المثال دقائق سنبيّنها في ما سيأتي.

أمّا (17) فتطرح مشكلة من نوع خاص. فقد قصد موشلار من وراء هذا المثال إلى بيان نفي "الفعل الإنشائي". وهو ضرب من الأفعال لا يختلف مبدئيا عن بقية الأفعال. إلا أنّ دلالته تكون على حدث نفسي اعتقادي، إذ هو يشبه أفعال القلوب أو الأفعال الدالة على الاعتقاد والأفعال المعبّرة عن مواقف قضوية، ترشحه مبدئيا لأن يكون موضع البؤرة في الجملة. وهي حالة من الحالات التي يلتقي فيها الابتداء الموضعي (topic) بالمتحدث به وبالبؤرة فيكون الفعل قيدًا على مضمون الكلام. وهذا عمومًا موقفنا ممّا يسمّى "الفعل الإنشائي" (يراجع الاستدلال على ذلك في الباب الأوّل، الفصل الثاني وفي الفصل الأول من الباب الرابع). وهو تفسير لا يحتاج إلى حل تداولي بل يقوم على تصوّر للدلالة النحوية المعجمية لهذا الضرب من الأفعال وما جرى مجراه.

وفي (18) توجد مشكلة "نفي المقتضى". فالقول (18) بدون تعليله يعني مقولا ومقتضى ما يلي:

(18) مقول جملة النفي: لا آسف لموت زيد

مقتضى جملة النفي : مات زيد

مقول التعليل: زيد على أحسن ما يرام

مقتضى التعليل: لم يمت زيد

ومن البيّن أنّ بين الجملة والمركّب التعليليّ تناقضا. والتعليل هنا هو تعليل للامتناع عن فعل التأسّف. وبين الأسف وموضوعه (مفعوله) علاقة تلازم. فأنت تأسف لوجود داع للأسف فإذا انتفى الداعي انتفى الأسف. ويدلك على هذا أن الربط في القول التالي يؤوّل بطريقة مختلفة:

(21) لا أفرح لموت زيد بما أنه على أحسن ما يرام

فالفعل "فرح" لا يفترض نفي علاقة التلازم مع موضوعه (مفعوله) التي

يفترضها الفعل أسف.

وإذا صحّ هذا فإن ما نفي فعلا هو العلاقة بين الفعل وما يقتضيه في المفعول. فهذا المثال شبيه بإصلاحك تعبير ابنتك الصغيرة التي تقول لك: «أريد أن أشرب الخبز» فتقول لها: «لا نشرب الخبز لأن الخبز يؤكل». أو قولك وأنت تشرح لطلبتك موضع المجاز في قوله «زارنا القمر» «القمر لا يزور لأنه غير عاقل ولا حيّ».

وعلى هذا قياس نفي المثال النموذجي في نفي المقتضى وهو «ليس ملك فرنسا أصلع» فانتفاء ما يمكن أن يتصف بالصلع يستلزم انتفاء الصلع. فليس في الأمر أيّ خاصيّة إذا اعتبرنا أنّ طرق الاقتران بين العناصر المعجمية ذات الدلالة الإحالية تفترض حدسيا وجود كلا العنصرين. فهب أنّ البشرية لم تعرف "الصلع" وهب أنها افترضت في تقطيعها المقولي للأشياء والكون وجود "الصلع" وقال قائل «ملك فرنسا أصلع» فإن الردّ البديهي عليه هو «ليس ملك فرنسا أصلع بما أنه لا وجود لصلع». وهب أن ملك فرنسا موجود وأنه غير أصلع. فلك أن تردّ على القائل بقولك «ليس ملك فرنسا أصلع بما أنه أشعث». والرابط بين جميع هذه الحالات قيامها على نفي وجود شيء ما واستلزام نفي ذلك الشيء لنفي العلاقة مع شيء آخر.

فانتفاء الأسف ناتج عن انتفاء موضوعه وانتفاء الصلع ناتج عن انتفاء ملك فرنسا أو انتفاء الصفة أصلاً أو انتفاء انطباق الصفة أو "المقولة". ويبدو لنا أنه من المفيد أن نعمّق، لتحليل مثل هذه الأمثلة، الملازمات بين المعاني وإدخال مبدإ «انتفاء اللازم بانتفاء الملزوم». وهو مبدأ واقع في مستوى التصوّرات المعجمية. فالذي يسمح بإثبات الملازمات أو نفيها إنما هو ترشّح الأبنية النحوية للتعبير عن كل ما يريد المتكلّم التعبير عنه صدقا أو كذبا مع احتفاظها أي (الأبنية النحوية) بصدق العلاقات التي تربط بين معاني الكلم والذي يسمح بانتفاء هذا المكوّن أو ذاك وانتفاء هذا التلازم أو ذاك إنما هو التصوّرات عن الكون التي يختزن أهمها المعجم ويترك للمقام الحقيقي تحديد دقائقها العينية المخصوصة.

وعلى هذا فإن الأمثلة التي اعتمدها موشلار لا تثير في أغلبها مشاكل إذا نظرنا إليها بمعزل عن تحليله لها. ونعيد الآن معالجتها من زاوية القضايا التي اعتقد أنها تطرحها فجعلته يقترب من التصوّر الدلالي (المنطقي) القائل بالتباس النفي وانقسامه إلى أصناف بحيث أصبح النفي عنده ملتبسا "ثماني مرات"(Moeschler، 1996، ص 143) على عدد الأنواع التي وجدها[8].

إن القضية التي يطرحها المثال (13) عند موشلار هي تحديد "النفي الوصفي" أي النفي الذي يكون تمثيلا للخارج (الكون) لا ردّا على مخاطب. ويعترف موشلار أن

القول (13) محايد من جهة تكوينه للمقام. لذلك اقترح له مقامًا (وضعه بين قوسين) يعسر أن يكون فيه هذا القول ردًا على المخاطب. ونذكّر بأننا نرفض تقسيم النفي إلى وصفي وميتالغوي (أو جدالي). ونعتبر النفي كلّه "ميتالغويا" إن صحّ التعبير بحكم انبنائه على التقاول. والمشكلة حسب موشلار هي أن «ليس الطقس جميلاً» لا تردّ على كلام سابق. وهي فعلا كذلك. ولكن نلاحظ من جهة أخرى أنّ القول موجّه إلى مخاطب بموجب تحديد موشلار نفسه لعلاقات التخاطب بين فلان وعلان. وفي هذا المقام تحديدًا ينفي المتكلّم قولا ظنّ أو توهّم أن المخاطب قاله أو كان سيقوله ويتوقع من المتكلّم أن يقوله وهو إثبات جمال الطقس. وقد سبق أن نبّهنا إلى أن النفي لا يفترض ، لكي يكون ردًا، أن يردّ على قول حقيقي منجز.

ويطرح المثال (14) مشكلة الاضراب والاستدراك. وهما معنيان يقتضيان في بنيتهما العامتين وجود قولين مستدرك عنه ومستدرك به أو مضرب عنه ومضرب به. وحسب موشلار فإن الاستدراك لا يقع على المقول بل على استلزام من استلزاماته. والتحليل النحوي القديم يفترض أن لكن تستدرك على مقتضى القول السابق وهو ما عبّر عنه "بالتوهّم": يقول الاستراباذي (شرح الكافية، ج 4، ص 419): « ... إنّما جئت بلكن دفعا لتوهّم المخاطب».

أضف إلى ذلك أن علاقة "لكنّ" بالنفي مترسّخة من وجوه عديدة. واستعمالاتها المختلفة هي استعمالات نظامية ولا نفهم لمَ أصبحت في الدراسات (Jayez، 1988 مثلا) مثيرة للجدل.

وبين (15) و (16) صلة متينة. وقد اعتبر موشلار أنّ النفي في (15) يؤدي وظيفة التصحيح بتلطيف الوصف المنسوب إلى الموصوف والحطّ من قيمته. في حين أن النفي في (16) يؤدي وظيفة المبالغة في الوصف والاعلاء من قيمته. وتبدو لنا العمليتان مترابطتين. فهما تتصلان بخصائص الحقول المعجمية والعلاقات التي تقوم بينها توافقا وتضادًا. فالحقل المتكوّن من {كبير، صغير، ضخم، ضئيل} مثلا يفترض أن نفي أي عنصر فيه يحتمل في الإيجاب استبداله بأي عنصر آخر من نفس الحقل مع أفضلية للمقابلات الواضحة من قبيل {كبير/ صغير} و {ضخم / ضئيل}. ومرّة أخرى نرى أن الإشكال ليس واقعا في النفي وإنما هو متأت من علاقة جواب النفي بالنفي.

وأشبه الأمثلة بـ (15) و (16) المثال (19). وقد ذكرنا أنه ينبني على تعامل النفي والسور العددي "ثلاثة". فاستئناف النفي يحتمل أن يكون على الصورة التي نجدها في (19) أي "فله أربعة" كما يحتمل أن يكون على صورة أخرى "فله اثنان". وربما يكون مأتى الإشكال أن للمتخاطبين نزعة عند نفي العدد إلى أن يكون ما في جواب النفي أقلّ من

العدد المنفي. ولكنها مجرّد نزعة لا نعرف مدى غلبتها اختباريًا[9].

ولعلّ المثال الأخير (20) أطرف الأمثلة. فهو قائم على نفي لا يتصل بلفظ ولا بعلاقة نحويّة ولا بمعنى من المعاني وإنما يتصل الأداء الصوتي[10]. غير أن الجانب التقاولي هنا واضح جدًا بما أنّ المتكلّم النافي يعيد حرفيا ما قاله صاحب الإثبات وهي إعادة أقرب إلى الاستشهاد والتضمين لولا تصدّر حرف النفي. ومما ينبغي الإلحاح عليه في مثل هذه الحالات أنّ النفي لا يتسلّط بالضرورة على البؤرة. فظاهر المثال يبرز أن البؤرة التي يتسلّط عليها النفي وهي "نبيء" لم تكن هي المقصودة بالنفي. فإذا افترضنا أن مدلول "النبيء" و "النبيّ" واحد كما هو شأن مدلول "أعد" و "أوعد" في المثال (17). وإذا اتفقنا على أنّ القصد من المثال تصحيح جانب شكلي من الكلام المنفي فإن موضع البؤرة الحقيقي هو المقطع المتكوّن من الهمزة وحركتها أو الهمزة وحركتها وحرف اللام عند الوصل مع كلمة "اللّه". وهذا يعني أن النفي يحتاج عند الإنجاز الصوتي للقول أن يجعل المقطع الذي يبدأ بحرف الهمزة منبورًا ليبرز القصد من نفيه.

ونشير عرضًا إلى أنّ عدم نبر هذا المقطع يعني أن احتمالات النفي ستكون أقوى كأن يكون المقصود بنفي "نبيء الله" أنّه رسوله أو أنه بشر كسائر الناس وما إلى ذلك مما نجد أمثلة عنه في القرآن وغير القرآن من المتن الديني الإسلامي.

كما نشير أيضا إلى أن عدم نبر هذا المقطع قد يعني تصوّر مقابلة بين دلالة "النبيء" على الاخبار عن الله ودلالة "النبيّ" على الشرف والرفعة. ولكننا كنا قد أقصينا هذا الافتراض. ولكن لو كان قائما أو لو فكّر فيه دارس أو شارح لأقوال النبي فالقاعدة تتكهّن به وتحتمله.

والذي نخرج به من تحليل هذا المثال أن:

(أ) لا شيء فيه يدعو إلى تمييز ضروب من النفي يجعل هذا المثال يختلف عن النفي الوصفي أو نفي القوّة الإنشائية أو ما إلى ذلك من الأنواع التي وضعها الدارسون.

و (ب) أنّ النفي قد يتعلّق بأجزاء من القول دون الكلمة (كالمقطع في المثال (20)) ويمكن تصوّر أمثلة يتسلّط فيها النفي على جوانب اشتقاقية (استقرّيت / استقررت) أو تصريفية (كالأمر من رأى) و (البقرة الحلوبة / البقرة الحلوب) أو إعرابية تصريفية تتصل مثلا بالمطابقة أو العدد أو التعريف والتنكير.. الخ. وهو أمرٌ يشمل جميع مستويات النظام والأساليب أي

ضروب النظم.

3.2. توسيع مجال تطبيق سلَّمية النفي

حاولنا في الفقرة السابقة (2-3) أن نبيّن ارتباط الحالات التي اعتبرت تداولية مقامية بالبنية النحوية المجرّدة [لا ج] وأبرزنا أن هذه البنية تتكهّن بما يبدو من حالات النفي تداوليا. غير أن هذا لا يعني أن التداول والمقام لا دخل له في تحديد موضع النفي. ولكن دوره يبرز من ناحية في تغيير المتكلّم لموضع البؤرة، بما يسمح له بتعليق معاني الكلم نفسه ويبرز من ناحية أخرى في جواب النفي على ما سنبيّن في فقرة أخرى.

وما يلفت الانتباه في الأمثلة التي اعتمد عليها التداوليون عند تحديدهم لما يسمّى «بالنفي الميتالغوي» أنّ هذه الظواهر:

(أ) تتضمّن نفيا لمكوّنات دلالية ضمنية في القول مثل المقتضى والاستلزام الخطابي ووجهة النظر وبعض الدلالات الاشتقاقية أو التصريفية غير الموسومة باللفظ[11].

(ب) تتضمّن نفيا يتسلّط على مكوّنات تتصل "بالتشكّل السطحي" للكلام مثل الأصوات والمقاطع والدلالات الاشتقاقية والتصريفية والإعرابية والأسلوبية الصياغية عمومًا.

(ج) أنّ هذه الحالات كثيرًا ما لا تجعل المنفي يستبدل بمقابله على أساس تعارض في وجهتي نظر أو اعتقاديْ المتخاطبين بل تصحّح فحسب ذاك المكوّن الجزئي.

(د) أن المكوّن المنفي المتصل بالتشكّل السطحي يتميّز بأنه نفي على الحكاية باعتبار أن المتكلّم يحكي قولا قاله المتكلّم حرفيًا ثم ينفي ما يبدو له منه غير صحيح. وهذا التمييز على دقته لا يمثل إلا الفرق بين "المقاولة" و"التقاول" وما نجده هنا هو مجرّد ضرب من التركيب يقع بينهما فنجد من المقاولة خاصيّة إسناد الكلام إلى قائله ونجد من التقاول عدم ذكر القائل.

ورأينا عمومًا أن هذه الحالات لا تخرج عن القاعدة التي صاغها الجرجاني حول توجيه النفي إلى القيد. ولكن قاعدة الجرجاني تقع في المستوى التصريفي الإعرابي المجرّد (بعبارة الشريف 1993). أما هذه الحالات لاتصالها بالتعجيم وأحيانًا بخصائص مقامية، فإنها تطابق أحيانا ما يتكهّن به المستوى التصريفي الإعرابي المجرّد وتخالفه

أحيانا بحكم وجود قيود معجمية نحويّة. فالمتكلّم لكي ينفي عليه أن يطبّق القاعدة: «ردّد كلام المخاطب ثم أنفه» ولكن الإعراب بعدما يتكهّن بتضييق حيّز النفي، على وجه التفضيل، وحصره في القيد، على وجه الترجيح أيضا، فإنه يترك للمتكلّم حريّة نبر أي مكوّن من مكوّنات الكلام الذي قاله المخاطب المثبت أي حرية تصريف شحنة النفي.

وعلى هذا فإننا نستطيع أن نوسّع منْ تطبيق قاعدة التبئير بما لا يناقض الإعراب، بما أن الإعراب يحدّد لنفسه البؤرة في جميع الحالات، طالما كان المتكلّم قادرًا على أن يعدل عن البؤرة التي رشّحتها البنية النحوية. وهذا التوسيع ينجرّ عنه توسيع لاحتمالات النفي. فما رأيناه إلى حدّ الآن يقتصر على ما يمكن ضبطه بدقّة من القيود والمقيّدات أيّ من المكوّنات المعجمية النحوية في القول بعد أن ذكرنا الاحتمالات الرياضية المتّصلة بالعلاقات بين العناصر المعجمية واعتبرناها بموجب قاعدة «للجملة الواحدة بؤرة واحدة»، من باب الاحتمال الذي لا يعضده استعمال.

إلا أن النفي يمكن أن يتسلّط إضافة إلى هذه المكوّنات المقولة على:

- الدلالات الضمنيّة كالاقتضاء والاستلزام
- الدلالات الدقيقة التصريفيّة الإعرابية والمعجمية، كالعدد والجنس والتعيين والمعاني أو المقولات (Sèmes) المكوّنة لدلالات الألفاظ.. الخ
- الجوانب الصوتية والصوتمية: كالنطق بالصوت أو المقطع أو التنغيم أو الخطّ أو الجذور... الخ

وهذه أمثلة، مجرّد أمثلة، نسوقها دون تحليل لبيان المقصود بالظواهر التي ذكرناها هنا:

(22) لم يحبّ قيس ليلى فقد تزوج هندًا (نفي استلزام خطابي)

(23) لم يتزوج قيس ليلى لأنه مات منذ أن رآها أول مرّة (نفي مقتضى)

(24) ليس هذا رجلا بل هو طفل (نفي معنى [+ كهل])

(25) لم يأت الرجل بل جاء رجل (نفي التعريف)

(26) لم يأت رجل بل جاء رجال (نفي العدد)

(27) لم يأت رجل بل جاءت رجلة (نفي الجنس)

(28) لم يأت "رڨل" (بالنطق المصري) بل رجل (بين نفي الجذر ونفي الصوت)

(29) لا يوجد زراط مستقيم بل صراط مستقيم (نفي النطق)

(30) لم أقابل أعدل الناس بل قابلت أعذلهم (بين نفي المقطع ونفي المعنى المعجمي)

(31) لم يقل الشاعر «قفا نبكي» بل «قفا نبك» (نفي التنغيم بمدّ الكاف ونفي الخطّ معًا)

والذي يهمّنا من هذه الأمثلة ونظائرها هو تفسير صلتها بالقاعدة التي وضعها الجرجاني واعتبرناها أساس السلميّة التي نقترحها لضبط حيّز النفي وبؤرته.

وما ينبغي ملاحظته بدءًا أن البنية [لا ج] تتعامل داخلها مكوّنات عديدة تمثل مختلف المعاني المتفاعلة في تكوين معناها. فجميع المنوالات والتصوّرات النحوية على اختلافها تتفق على أن تكوّن الكلام قائم على تفاعل مستويات منه بعضها موغل في التجريد وبعضها ملتصق شديد الالتصاق بمقامه الذي ينجز فيه في أوسع معاني المقام.

وإذا سلّمنا بأن القاعدة التي صاغها الجرجاني تمثل أكثر المستويات النحوية استقرارًا وهو المستوى الإعرابي المجرّد فإن تعجيم البنية المجرّدة، ولنتصوّر الأمر منفصلا نسبيا، عن استعمال الجملة على أساس التقابل بين الجملة النمط (type) والجملة المقولة في مقام (token)، يكثر من احتمالات الدلالة ومن ثمة احتمالات النفي.

لتوضيح هذا التمييز هب أن لنا:

(32) فعل الفاعل مفعولا في س

تتكهّن قاعدة تسلّط النفي على القيد في هذا المستوى المجرّد بتوجهه إلى المركّب "في س" وهو مركّب لا نعرف أيدلّ على الزمان أم يدلّ على المكان. وفي كلتا الحالتين لا يتغيّر من الأمر شيء.

ولا يمكن في هذا المستوى تفسير موضع البؤرة بنبر مكوّن آخر.

ولكن كلّما عجمنا مكوّنا تعدّدت الاحتمالات. ولنتصوّر تعجيم (32) جزئيا بما يلي:

('32) قتل قابيل مفعولا في بداية التاريخ

ولنا هنا لو استعدنا النقاش المطوّل لدى التوليديين حول كيفية تمثيل دلالة "قتل" أن نتصوّر حجم المعاني المتزاحمة. وسنعتمد بعض هذه التحليلات لبيان ما يعنينا في

تحليلنا.

ففي مستوى معجمي نحوي نجد تمثيل الفعل قتل:

قتل: [جعل] س ([أصبح] (لا [حيّ] س))

ونجد تمثيل المركب الاسمي الفاعل:

قابيل: [+ انسان] [+ ذكر] [+ بالغ]

أمّا المفعول الذي تركناه غير معجّم فيحمل أدنى ما يمكن أن يناسب البرنامج الدلالي للفعل "قتل" وهو: المفعول: [+ حيّ].

ويفضي المزج بينهما إلى شيء شبيه بهذا (وفي توزيع الأقواس تسامح مأتاه أننا لا نبحث عن حساب منطقي):

(32") [[جعل] س1 [[س1+ إنسان] [+ ذكر] [+ بالغ]] [س2+ حيّ] [أصبح] س2 [لا [حيّ]]]]

ولنتصوّر الآن نفيا داخلا على هذا التمثيل ولنجعل هذا النفي قادرًا على أن يتسلّط على أي مكوّن معنوي (أو "هِمة"). فإذا أقصينا (للتبسيط) احتمال تسلّط النفي على أكثر من عنصر فإن لنا على الأقلّ الاحتمالات التالية:

(32") – أ – نفي [جعل]: لم يقتل قابيل مفعولا في بداية التاريخ بل المفعول انتحر

– ب – نفي [+ إنسان]: بل قتله ديناصور

– ج – نفي [+ ذكر]: بل قتلته حواء

– د – نفي [+ بالغ]: بل قتله ابن قابيل

– هـ – نفي [+ حيّ]: بل قتل رمزًا

– و – نفي [أصبح]: بل وجده مقتولا

– ز – نفي [لا [حيّ]]: بل خلّده في التاريخ

وعلينا أن نتصوّر ما يمكن أن تكون عليه الاحتمالات إذا دقّقنا في الدلالات النحوية الاشتقاقية التصريفية المكوّنة لفاعلية قابيل أو فعلية (قتل):

قابيل: [+ فاعليّة] [+ علميّة] [+ مفرد] [+ مذكر] [+ معرفة] [+ أعجميّ]

قتل: [+ منقضٍ] [+ واجب] [+ مفرد] [+ غائب] [+ مذكر] [+ نقطيّ]

وبقطع النظر عن تكرار بعض المعاني، وإن اختلفت مستوياتها، فإن نفي هذه الدلالات فحسب يمكن أن يرفع عدد الاحتمالات. غير أنّ هذا التكرار بالذات، أو الحشو، هو الذي يقلّص من عدد الاحتمالات واقعيّا ثم إن كثيرًا من المعاني "(السمات)" التي تنفى تفضي آليا إلى تولّد وحدة معجمية جديدة. وكثيرا ما ندرك التضاد أو التقابل بين المكوّن المنفي والمكوّن البديل في جواب النفي على أنه تقابل بين مفردات وليس تقابلا بين "سمات" أو معان. ولكن خالات كثيرة مما يبدو استعمالا تداوليا أو بلاغيا مقيّدًا بمقام مخصوص جدًا لا يخرج في نهاية الأمر عن استغلال مثل هذا "التحليل المعنوي" للمكوّنات الدلالية المعجمية أو النحويّة. وليس يصدق دائما أن تغيير معنى مكوّن ما في كلمة سينتج عنه بالضرورة تغيير دلالتها الماصدقيّة. لذلك لا داعي في مثل هذه الحالة، أي نفي مكوّن وإبداله في الجواب بمكوّن آخر لا يخالفه في دلالة الصدق، أن نستخلص وجود ضرب خاص من النفي يختلف عن النفي العادي في كونه لا يمسّ الدلالة الصدقية ولا يغيّر حساب القضايا. فهذا الأمر منتظر بموجب تكوين المعجم نفسه (لنتذكر حالة "الترادف" مثلا) وبموجب تكرار مستوى ما لدلالات توجد في مستوى آخر غيره (كتكرار التصريف لدلالة العدد الاشتقاقية أو تكرار المعجم للدلالتين.. الخ).

واستنادا إلى هذا التحليل الذي يمكن تعميقه فإننا نضيف إلى السلميّة التي وضعناها في (9 -أ) - (9 - ج) من الفقرة (2) ونعيد هنا، صياغتها بتدقيق أكبر، ما يلي:

(9) أ - إذا تضمّنت الجملة عاملا منشئا لحيّز توجّه النفي إلى العامل

ب - إذا لم يوجد عامل منشئ لحيّز غير عامل النّفي توجّه النفي إلى القيد

ج - إذا تعدّدت القيود توجّه النفي إلى آخر قيد على اليسار

د - إذا تعدّدت القيود وقدّم بعضها توجّه النفي إلى القيد المغيّر عن موضعه

هـ - إذا غيّر المتكلّم موضع البؤرة توجّه النفي إعرابيا إلى البؤرة التي يحدّدها الإعراب وتوجّه النفي تخاطبيا إلى البؤرة التي اختارها المتكلّم

و - إذا لم يتوجّه النفي إلى القيد توجّه إلى المقيّد

ز - إذا لم يتوجّه النفي إلى القيد أو المقيّد توجّه إلى دلالة لزومية (المقتضى

أو الاستلزام الخطابي)

ح - إذا لم يتوجّه النفي إلى الدلالة اللزومية توجّه إلى معنى من المعاني المكوّنة لدلالات الألفاظ

ط - إذا لم يتوجّه النفي إلى معنى مكوّن توجّه إلى شكل اللفظ.

وننبه إلى:

(أ) - أن هذا الترتيب من (أ) إلى (ط) لا يحيط بجميع الاحتمالات الرياضية ولكنه يمتاز بتجنّب التكرار الذي تفترضه الاحتمالات الرياضية لو عمّمت على البنية العاملية والدلالات المعجمية.

(ب) - أن هذا الترتيب متدرّج من الأقوى احتمالا إلى الأضعف احتمالا.

(ج) - يقبل تمازج حالتين معًا وربما أكثر خصوصا إذا لم تكن هذه الحالات من نفس المستوى كأن تكون ذات صلة بنفي القيد ونفي شكل اللفظ مثلا.

(د) - لم نختبر مدى صدق هذه السلميّة واكتفينا هنا بالحدس والافتراض والقليل من التحليل ولكن إذا صحّ مبدأ التدرّج وصحّ أن الاحتمالات المذكورة هي الأقوى فإن تغير الترتيب أو إدماج نقطتين أو أكثر في نقطة واحدة يظلّ أمرًا تقعيريًا قابلا للمراجعة والنقاش.

إنّ مبدأ السلميّة في تحديد حيّز النفي هو الهام وليس مضمونه. والحق أننا لم نبتدع هذه السلميّة ولكننا وجدنا ما يشبهها عند دكرو (Ducrot,1984) مثلا حين اعتبر النفي الجدالي والميتالغوي والوصفي لاغيا إذا تحقّق الآخر غير أن سلميّته أقرب إلى تصنيف الأنواع منها إلى تحديد الأحياز. وقد صاغ هورن (Horn، 1989. ص 391) ما يقترب من هذه السلميّة على أساس ترتيب خاضع لتصنيفه للنفي إلى وصفي يكون للنسبة أو للعنصر وميتالغوي يكون متراوحًا بين الاستلزام التخاطبي والخصائص الشكليّة ويمكن التعبير عن سلميّة هورن على النحو التالي: (نفي النسبة >نفي المكوّن > نفي استلزام تخاطبي > نفي مقتضى > نفي الاستلزامات المحتملة > نفي الخصائص الشكلية).

وهذه السلميّة انبنت عليها تصوّرات معجمية أخرى في ما يعرف بالخصائص المتدرّجة للعناصر المعجمية (Levinson، 1983) وهي كذلك أساس ما أسماه دكرو (1980،Ducrot) بالسلالم الحجاجيّة.

ولعلّ ما يمكن أن نعتبره أساسا للسلميّة التي اقترحناها هو انبناؤها على مفهوم

التقييد وهو مفهوم، وإن كانت أصوله فيما يبدو منطقية كلاميّة، يستند إلى الخصائص الإعرابية الدلالية من جهة (12) كما ينبني على ما يلازم مفهوم التقييد من تبئير وتخصيص من جهة أخرى.

وتطرح السلميّة التي اقترحناها مشكلة اختيار الوجه المقصود من النفي. ويمكن هنا التركيز على أصلين منهجيّين:

- أ - «نحتاج للقرينة المعيّنة للمراد عند تزاحم المعاني» (الدسوقي، حاشية السعد، ج 2، ص 26). ومفاد هذا الأصل أنّ تعدّد احتمالات النفي يتطلّب الدليل على اختيار هذا الاحتمال دون ذاك. وقد ضبطنا بعض هذه القرائن كالقيد والبؤرة وخصائص بعض الأبنية ولكن أقوى القرائن في النفي هي جواب النفي وتبرز بالخصوص حين يكون الوجه المقصود بعيداً عمّا يضبطه التركيب.

- ب - لا يرتكب الوجه البعيد إذا وجد ما هو أسهل منه (عن المغربي، مواهب الفتاح، ج 2، ص 197). وهو أصل قريب من الأصل السابق ولكنّه يلحّ في غياب القرائن على اختيار أقرب الاحتمالات. فربما تعمّد النافي أن يجعل كلامه محتملا لأكثر من وجه لسبب تخاطبي يتصل باستراتيجية الخطاب. ولكن متى لم يقم الدليل على الوجه الأبعد فإن الوجه الأقرب هو الذي يحمل عليه التأويل الدلالي للنفي.

ولعلّه من الطريف أنْ نصوغ، في خصوص النفي، جملة من الترجيحات على غرار ما فعله الرازي (المحصول، ج 1، ص ص 151، 160) حين درس «التعارض الحاصل بين أحوال الألفاظ» وهي وجهة من وجهات البحث لا نسير فيها لأننا لسنا متأكّدين من حصر وجوه النفي جميعًا على نحو دقيق تمام الدقّة وجامع لمختلف الوجوه.

4.2. في تعليل وجوه من مخالفة سلميّة النفي

بنى هورن (Horn, 1989) تصوّره للنفي الميتالغوي على ملاحظة مفادها أن بعض النفي لا يؤدّي إلى تضادّ بين الإثبات والنفي ولا إلى تناقض. ومؤدّى ذلك أن للقولين المنفي والمثبت نفس شروط الصدق ونفس قيمة الصدق. ومقابل هذا فإن النفي الوصفي يجعل بين الإثبات والنفي اختلافا في قيمة الصدق المسندة إلى كل واحد منهما على نحو إذا كانت فيه ق صادقة فإن ق كاذبة والعكس بالعكس.

إلا أننا نرفض اتخاذ مفهوم التناقض منطلقا في تحديد النفي. فلئن كان النفي

عند المناطقة إجراء حسابيًا يكفي فيه أن يدلّ النقيض على إبطال نقيضه حتى وإن لم "يدلّ البرهان على شيء" (الغزالي، معيار العلم، ص 90) فإنّ أدنى التغييرات اللفظية في النفي الذي يستعمله الناس في مخاطبتهم دال بما فيه من فروق ووجوه على مقاصد ليس الصدق والكذب المنطقيان إلا وجها منها. لهذا فإننا اعتبرنا النفي المنطقي ("الوصفي") مشتقًا، في أحسن الحالات، من النفي اللغوي الذي لا يقوم إلاّ على مفهوم الردّ وما يستلزمه من تقاول.

والفرضية التي ننطلق منها في هذه الفقرة أساسها ما وضعه المناطقة من شروط للتناقض. وهي شروط تمثل تحديدًا لمجال ما يسميه اللغويون التداوليون (دكرو وهورن أساسا) بالنفي الوصفي. وهي عندنا تمثل إقصاء للاحتمالات التي تتيحها الأبنية النحوية للمتكلّمين حتى يلتجؤوا إليها عند الحاجة. وهذه الحاجة متنوّعة أدناها اختلاف وجهات النظر وزواياه وأقصاها الألاعيب البلاغية والحجاج واللّجاج والعناد والجدال العقيم.

والذي يبدو لنا أن شروط المناطقة للتناقض تقدّم لنا جوانب أساسية من إمكانات التلعّب بالنفي بوساطة مخالفتها وعدم احترامها. ولتوضيح ذلك نقدّم هذه الشروط الثمانية كما صاغها الغزالي (معيار العلم، ص ص 91-94) [13]:

(1) «أن تكون إحدى القضيتين سالبة والأخرى موجبة»

(2) «أن يكون موضوع المقدّمين واحدًا فإذا تعدّدت لم يتناقضا»

(3) «أن يكون المحمول واحدًا»

(4) «أن لا يكون (المحمول) في جزأين مختلفين من الموضوع»

(5) «أن لا يختلف ما إليه الإضافة في المضافات»

(6) «أن لا يكون نسبة المحمول إلى الموضوع على جهتين مختلفتين»

(7) «أن لا يكون في زمانين مختلفين»

(8) شرط الاختلاف في التسوير

وقد أضاف أحد شارحي [14] "معيار العلم" شرطين مفيدين هما:

(9) الاتحاد في المكان

(10) الاتحاد في الشرط

ولا يعسر على محلّل الأقوال المنفية وغير المنفية، لو وضع هذه الشروط نصب عينيه، أنْ يرى ما تحفل به لغة الناس من تناقضات لا تتقيّد بالشروط السالفة الذكر. وللمناطقة أن يعتبروها تحريفات وأخطاء [15] ولكنها تحقق في المخاطبات أغراضا ومقاصد لا تحققها الصور المنطقية، فإذا أخذنا شروط التناقض، على سبيل التمثيل، وحاولنا أن نبني ما لا يوافقها من الأمثلة، بحسب تصوّر المناطقة فإننا نجد جملا مقبولة لها دلالة وبين المنفي فيها وجوابه فروق مهمّة.

(33) لا يتعفّف بعض الناس من المال بل كلّ الناس يتعففّون منه

(34) ليست القصيدة هي الإبداع بل الشعر هو الإبداع

(35) لم يسبّ العاشق العاذل بل تمادى في سبّه

(36) لا يُقطع السارق في بعض البلدان الإسلامية بل تقطع يده

(37) ليس زيدٌ زوجَ هند بل هند هي زوجة زيد

(38) ليس هذا خمرًا بل هو عصير عنب معتّق

(39) لم أدخل البيت بل توقفت عند السقيفة

(40) لا ينجح زيد إن اجتهد بل ينجح أيضا إن لم يجتهد.

إن وجوه "التحريف" و "التزييف" في الأمثلة (33 - 40) قد لا تبرز بوضوح إلا في بعض الأمثلة من قبيل: (37) و(38) باعتبار أن الأمرين، المنفي والمثبت، سيّان عند المتخاطبين. ولكن بعض الأمثلة أخفى في مخالفتها لشروط التناقض. ففي (33) يؤدّي نفي البعضية إلى استلزام الكليّة على سبيل التناقض أو ما يشبهه. ولكن لا توجد أي قاعدة منطقية تسمح بمثل هذا اللزوم رغم أنه "طبيعي" غير مشكل في مخاطبات الناس.

وبعض الأمثلة قد لا تدرك علاقة النفي بالجواب فيه إلاّ ضمن تصوّرات معجميّة تسمح بوجود تناقض بين ما لا تناقض فيه في العادة. فالقصيدة "لا تناقض" الشعر مبدئيا ولكن المثال (34) يقصر الإبداع علىٰ الشعر بمعنى فعل إنتاج القصيدة دون ما ينتج عن ذلك الفعل أي "القصيدة".

ولكن هذا التناقض يصبح أقوى في (40) بما أن الشرط عند انتفائه ينتفي المقيّد به (أي جواب الشرط) فعدم الاجتهاد يستلزم عدم النجاح أي يخالف الضمنيّ المنطوق. ولكن الاضراب بعد هذه الجملة كان لبيان أنّ الضمنيّ يوافق كذلك المنطوق

بما أن "زيد" عبقري لا يحتاج إلى اجتهاد لينجح.

وتبرز بعض الأمثلة أن لمخالفة شروط التناقض وجها قريبا من المجاز والعلاقات التي يقوم عليها. من ذلك علاقة الكل (السارق) بالجزء (يد السارق) في (36) أو "البيت" و "السقيفة" في (39) وإلى حدّ ما علاقة الفعل بمظهره وجهته "كالسبّ" و "التمادي في السبّ" في (35).

والذي يهمّنا من هذه الأمثلة التي يستعملها المتكلّمون على أن المثبت فيها يقابل المنفي سواء حملناها على محمل المجاز أو اللعب بالكلام أو لم نحملها عليهما فهي تدلّ على أن المتكلّم هو الذي يوقع التقابل بين الأشياء والأحداث والمعاني. ولكنّ المتكلّم المثبت الذي يردّ عليه النافي لا يستطيع في هذه الحالة أن يضبط "الدلالة الجزئية" أو "المعنى الدقيق" الذي يقصد إليه مخاطبه. فهي أقرب إلى الملازمات الذهنية التي لا يمكن للخارج أن يكون معيارًا لتحديدها كما يرغب في ذلك المناطقة.

ولا يبرز هذا الإيقاع للمقابلة المستدعية للنفي في مخالفة شروط التناقض فحسب بل يبرز كذلك في دلالات ضمنية أخرى منها ما يمكن أن نعتبره شروطا لتحقق عمل لغوي ما. فإذا سلّمنا لسورل (Searle، 1969، ص 67) بأن عمل الشكر مثلا يقتضي:

(أ) حدثا سبق للمخاطب أن قام به (شرط المضمون القضوي) و (ب) أن الحدث مفيد للمتكلّم الشاكر وهو يعتقد في ذلك (الشرط التمهيدي) و (ج) أن المتكلّم الشاكر يشعر بالامتنان أو يعترف بالجميل (شرط الصدق أو النزاهة) و (د) أنه يعدّ ذلك تعبيرا عن الامتنان والعرفان بالجميل (الشرط اللازم أو الأساسي) فإن نفي عمل الشكر يحتمل نفي شرط من هذه الشروط وربما أكثر. فقولك:

(41) لا شكر (على واجب)

يحتمل في تعليله أن يكون مناقضا للشروط (أ - د) كما يبرز ذلك في (41) حيث اكتفينا ببعض وجوه مخالفة شروط عمل الشكر:

(41) (أ) لا تشكرني فمن أرسل إليك باقة الورد هو أبي

(ب) لا تشكره فقد قصد إيذاءك لأنه يعرف حساسيتك للورود

(ج) لا تشكرني فأنت لئيم

(د) لا تشكرني فأنت تعتبر الناس خدمًا لك.

إن هذه الظواهر في النفي وأشباهها تمتاز في مخالفتها الظاهرة لسلميّة النفي بجملة من الخصائص أبرزها

(أ) أنها تقوم على الضمنيّات في القول

(ب) تستند إلى ضرب من المقابلات التي ينشئها المتكلّم مقاميا ولكن في ارتباط بما تتيحه البنية الدلالية المعجمية من احتمالات

(ج) لا يكشف عن القصد منها إلا جوّاب النفي بما يعني أن القدرة على التكهّن بها لاحتسابها دلاليا محدودة جدًّا نظرًا إلى كثرة المعاني التي تدخل في الحساب ومن المعلوم أن وفرة المعلومات تتطلّب جهدًا أكبر في التأويل واحتمالات في الخطإ أقوى

ولكننا نجد رغم ذلك وجوهًا من النفي تقوم على التناقض الصريح بالمعنى المنطقي حيث تذكر "ق" ويذكر نفيها " ق" فيجتمعان معًا ولا يرتفعان معًا. ورغم ذلك فكلاهما صادق. والتعبير عن مثل هذه الظواهر بعبارات المناطقة مضلّل إلى حدّ كبير. فـ "ق" التي تثبت مرّة وتنفي أخرى وتصدق في الحالتين اجتماعا وانفصالا أقرب إلى المشترك اللفظي منها إلى القضايا المتمايزة في محمولاتها. ولكن اللغة أوجدت أسلوب المجاز طريقة في نظم المتناقض وتفسيره.

ولبيان هذه الظاهرة نقدّم الآية 17 من سورة الأنفال، أنموذجًا:

(42) – أ وما رميت إذْ رميت ولكنّ الله رمى

لهذا الشاهد نظائر[16] في القرآن أبرزها ما سبقها من كلام في الآية نفسها: «فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم» وتأويلها أيسر لأن ما قبل لكن ينفي إسناد الفعل إلى المسند إليه وما بعدها يثبت إسناد الفعل لغير ذلك المسند إليه. ولـ "لكن" تأثير في المعنى أساسه الإجابة عن سؤال سائل حول وقوع الفعل أو عدم وقوعه. وميزة (42) أنها قيّدت الرميَ المسند إلى المخاطب الرسول[17] بـ "إذ رميت". فكأنه قال «رميت ولم ترم» أو «لم ترم وقد رميت». ولمّا كان من المتعذّر أن يصدق إسناد الشيء ونفيه في آن واحد فقد التجأ المفسّرون إلى مفهوم المجاز والحقيقة. ولكن تحديد مواضع المجاز والحقيقة في "رمى" بتصريفاتها الثلاثة مجال إشكال. فهو يحتمل:

(42) أ – وما رميت (حقيقة) إذ رميت (حقيقة) ولكن الله رمى (حقيقة)

ب – وما رميت (مجازًا) إذ رميت (حقيقة) ولكن الله رمى (مجازًا)

ج – وما رميت (حقيقة) إذ رميت (مجازًا) ولكن الله رمى (حقيقة).

ولكل قراءة ما يدعّمها. ففي (42 - أ) نجد أن الرسول قد كان منه رميٌ للحصى وأنّ الله قد رمَى حقيقة إذ كان هو فاعل الرّمي الحقيقي وقوله «إذ رميت» من باب توكيد الفعل. ومن وظائف التوكيد كما هو شائع عند النحاة وكما ذكّر به الشيخ بن عاشور (التحرير والتنوير، ص 295) «إبطال احتمال المجاز في النفي بأن يحمل على نفي رمي كامل» وعيب هذه القراءة أنها تحافظ على التناقض الذي يقصد الاستدراك إلى رفعه.

ولهذا فإن الدلالة المعجمية للفعل "رمى" مقيّدة في هذا الباب. فالرمي هو «إلقاء شيء أمسكته اليد" ويطلق مجازًا على الإصابة بسوء من فعل أو قول» (ابن عاشور، التحرير والتنوير، ص ص 294، 295). ومشكلة تحديد موضع المجاز هنا تتصل إلى حدّ كبير بمشكلة توزيع الدلالة الأولى للفعل رمى أي الحقيقية والدلالة الثانية المجازية.

فقراءة (42 - أ) تفرض التسوية بين الدلالتين على اعتبار أنهما حقيقيّتان وهو ما لا يوافق السياق إلا نسبيًا. ولكن يوجد هنا حل آخر وهو افتراض أن القصد بالرمي الفعل من جهة وما ينتج عن الفعل من جهة أخرى. ويدعّم هذا أن التلازم بين الرمي والإصابة معهود معروف كما أن العرب تجمع بين الفعل والأثر المقصود منه. وعلى هذا فإن النفي واقع على "سمة" أو جزء من معنى الفعل "رمى" إذا تصوّرنا الفعل مشتملا على [+ شروع في الفعل] و [+ إستمرار في الفعل] و [+ فراغ من الفعل] و [+ تبعات الفعل]. فالذي نفي هو دلالة الفعل على تبعاته. فتمثيل (42 - ب) هو:

('42) أ: لم تؤثّر برميك الحقيقي إذ رميت حقيقة ولكن الله أثّر برميه الحقيقي

أمّا مدى اعتبار هذا من باب المجاز فلا نخوض فيه.

وتتميّز قراءة (42 - ب) بتعبيرها عن نفس ما عبّرنا عنه بالتمثيل (42 - أ) مع الانطلاق من افتراض المجاز صراحة. فالمنفي هنا هو المجاز ولكن هل يمكن اعتبار رمى الله مجازًا؟ أليس هنا ما يكشف ضعف هذا التحليل.

ويمكن تخريج (42 - ج) بعد هذه التوضيحات على أنّها تمثل أقرب القراءات موافقة لمدلول الآية وما يدرك منها. وهذا التخريج على معنى أن تأثير الرمي غير مسند إلى المخاطب بل مسند إلى الله والرمي الذي وقع فعلا إنما هو أقرب إلى المجاز لأنه لا يبلغ أثره مبلغ التأثير الذي وقع.

وتوجد صور أخرى[18] في التخريج لا نتناولها على فائدتها ولكننا نرجعها كلها إلى قاعدة ثمينة ذكرها ابن المنيّر (الانصاف من الكشاف، ج 2، ص 149) ومفادها أنّ المجاز يصدق سلبه بخلاف الحقيقة. فقولك للبليد حمار صادق مجازًا على قدر صدق

نفيك له. ورغم أخذنا بهذه القاعدة فيبدو لنا أن صدقها وشمولها مقيّدان بقيد أوّل مفاده أن النفي في المجاز لا يكون إلا إذا كان المجاز قبل النفي بما أن النفي يلازم الإثبات تقاوليا فيكون النفي في المجاز فرعًا للمجاز في الإثبات (الدسوقي، حاشية السعد، ج 1، ص 231) وبقيد ثان مفاده أن "الحقيقة" نفسها لا تكذب لغويًا إلا بقرائن قويّة وبعد جهد في الاعتذار للقائل أما المجاز، دون نفي، فهو من خلال قرائنه بالذات يدلّ على السلب فـ"الادعاء" في الاستعارة مثلا يجعلها رغم المبالغة تتراوح بين ما يدّعى تصوّرا وما هو واقع والتشبيه يميز بأداته الصريحة والمضمرة بين الأصل الحقيقي والفرع المحمول عليه وعلى هذا القياس.

وبقطع النظر عما يمكن أن يطرح في علاقة النفي بالمجاز وهل لنفي التشبيه أو الاستعارة مثلا فائدة فإنّ جميع الظواهر التي رأيناها في هذه الفقرة الفرعية، أي مخالفة شروط التناقض ونفي شروط العمل اللغوي ونفي المجاز، تشترك كما ذكرنا في أنّها تنفي مكوّنات دلالية ضمنية. وتكفي هذه الخصيصة لتجعل احتمالات النفي أقوى بما أن الضمنيات تقوم في أحسن الأحوال (بالنسبة إلى الدارس طبعا) على استدعاء المكوّنات الدلالية في النظام كلّه دون وسمها باللفظ. أما إذا أدخلنا في الاعتبار المعطيات المقامية المخصوصة شديدة الخصوصية فلنا أن نتصوّر العدد الهائل من احتمالات النفي. لكن اللغة نظاما واستعمالا لا تترك المخاطب سُدًى. فإضافة إلى السلميّة التي اقترحناها فقد أوجدت طرقا كثيرة في تعديل هذا الاختلال في التوازن بين المعلوم من المعطيات والمجهول منها. ومن وسائل هذا التعديل جواب النفي.

3. خصائص العلاقة بين النفي وجوابه

ذكرنا في الفقرة الأولى من هذا الفصل أن النفي وجوابه صورة من بنية عامّة هي [ج + جواب ج] وأساس هذه العلاقة شرطا الموضع الثاني والتوقف. فجواب النفي يكون مباشرة بعد النفي ويتوقّف تحديد القصد من الجملة المنفيّة، خصوصا في الاستعمالات التي لا تتحدّد بالبؤرة المتكهّن بها إعرابيا، على الجواب. وذكرنا أيضا أن البنية [نفي+جواب نفي] لا تقوم على رابط لفظي وإنما ترتكز على الربط المعنوي في الخطاب. وهو ربط قائم سواء أعجّم الجواب أم لم يعجّم. ومما نقصد إلى بيانه في هذه الفقرة أمور ثلاثة هي: (أ) الصورة العامة لجواب النفي و (ب) وظيفة الجواب والعلاقات الدلالية بين النفي وجوابه و (ج) علاقة بنية [نفي + جواب النفي] بأقرب الأبنية إليها ونقصد بنية التخصيص والقصر.

1.3. الأشكال العامّة لجواب النفي

تبيّن لنا بالاستقراء، وهو لا يمنع وجود المخالف، أن ما يستأنف به النفي يكون أساسًا إما نفيا أو إيجابا. أمّا النفي فيتخذ صورة العطف على مكوّن فيدخل ذلك المكوّن في حيّز النفي أو صورة العطف على الجملة. كما في التمثيل التالي:

(43) أ - ما جاء زيد ولا عمرو

ب - ما رأيت ولا سمعت

(44) ما فعلت هذا ولا فعله غيري

(45) ما فعل سواي ولا فعلته أنا

(46) ما فعلت هذا ولا فعله أحدٌ من الناس

إن ما يجمع بين (43 - 46) هو أنها تقوم على نفيين. وما يهمّنا هو النفي الثاني الذي يمثل تقوية للنفي الأوّل. ويدلّك على هذا انبناء العطف على "لا" المؤكدة للنفي الذي يسبقها. ولكنه توكيد لا يسوّي بين معنيي الجملتين بل يقوم على تعميم النفي.

فالنفي الأول (43 - أ و ب) يفترض أنّ "غير زيد" قد فعل الفعل أو غير المجيء قد كان من زيد بحسب التبئير وأنّ غير الرؤية قد كانت من المتكلّم أو أنّ غير المتكلّم قد فعل الرؤية.

وجواب النفي يدعّم إحدى هاتين القراءتين في كل جملة. إذ نجد حسب مبدإ المحافظة على مكوّن من الجملة المنفية أن النفي متسلّط على الفاعل المظنون فيه ويزيد جواب النفي ".. لاعمرو" هذا النفيَ تدعيما بإلغاء الاحتمال الآخر المتصل بفاعل الفعل. ولكن كلتا الجملتين لا تدلان نصّا على وقوع مجيء ما وإنما "المجيء" محتمل.

ونجد أنّ (43 - ب) تتدعّم فيها قراءة نفي صدور الفعلين عن الفاعل ولا تدل نصّا على صدورهما من غير المتكلّم.

وقد ذكرنا أنّ هذا النفي يتّصل بمكوّن يعطف عليه مكوّن آخر منفي. ولكننا نعتبر ما بعد الواو في (43 - أ) جوابًا للنفي على اعتبار أنها تمثل جملة قائمة على حذف. ويبرز هذا الحذف حين تغيّر موضع البؤرة من الفاعل إلى الفعل في مثل قولك:

(43) ج - ما جاء زيد ولا ذهب

وهو ما نجده بوضوح في (43 - ب). ومفاد هذه الملاحظة أن جواب النفي وإن بدا متصلا بمكوّن فهو جملة تامّة. والأمر واضح تماما في (44 - 46). وهذه الجمل

تمتاز عن (43 أ - ب) بأنها تعمّم النفي بطريقتين. الأولى بنفي الاشتراك والانفراد أو الانفراد والاشتراك. بيان ذلك أن من قال (44) يردّ على من خاطبك قائلا «فعلت هذا» نافيا الفعل ضمنيا عن غيرك. فكان الردّ بالنفي على مرحلتين مرحلة رددت فيها نسبة الفعل الصريح إليك ومرحلة ثانية رددت فيها نفي الفعل ضمنيا عن غيرك. وعكس هذا ما نجده في (45). فإذا نفي الاشتراك أو الانفراد فإن النفي يعمّ إذ يستحيل على المتكلّم أن يستأنف كلامه بنسبه الفعل إلى الفاعل مهما يكن إلا على وجه فيه تردد بين الحقيقة والمجاز كأن ينسبه إلى "الله" على صورة قريبة من الآية: «مارميت إذ رميت». والطريقة الثانية هي استعمال لفظ النفي "أحد". وهو يدل على العموم انطلاقا من شيوع دلالته فهو كعبارة "شيء" لا تختصّ بشيء! ثم إنها لا تستعمل إلا في النفي على وجه التعميم إذ يسوّي بين الواحد والكثرة أو بين المذكر والمؤنث (انظر الباب الرابع، الفصل الثاني).

وممّا يدعّم الاختلاف بين (43) من جهة وبين (44 - 46) من جهة أخرى اختبار العطف بالإيجاب، فيمكنك أن تستأنف (43) بمثل هذا:

(43') أ - ما جاء زيد ولا عمرو بل جاء خالد

ب - ما رأيت ولا سمعت لكنني علمت

فكأن احتمالات الجواب في (44 - 46) قد تشبعت لاكتمال الدلالة في حين أن (43 أ - ب) تحتفظان في القراءتين الممكنتين لكل واحدة منهما بعنصر آخر محتمل ضمن الحقل المعجميّ القابل لاستبدال عنصر بآخر منه. فـ (43' - أ) تفترض أن المجموعة تتكوّن من {زيد، عمرو، خالد} و (43' - ب) تفترض أن المجموعة تتكوّن من {رأى، سمع، علم}.

وعلى هذا فإن جملة النفي قد يكون جوابها منفيا. وهو نفي يدل عادة على تعميم النفي. فإذا وجد ما يفيد العموم من ألفاظ النفي العامّة فإن الدلالة تكون منغلقة وإذا وجد ما يحتمل جوابًا موجبا فإن الدلالةَ قد تكون منفتحة.

أمّا جواب النفي الموجب فله صور أخرى نجمعها في هذه الأشكال الأربعة التي سنحلّلها شكلا شكلا:

- أ - نفي + (جواب نفي = ({بل / لكن} جملة مثبتة)

- ب - نفي + (جواب نفي = ({ما ... إلا / إنما}))

- ج - نفي + (جواب نفي = {فـ / إن..} جملة مثبتة))

- د - نفي + (جواب النفي = (جملة مثبتة))

يبرز لنا الشكل (أ) معنيين أساسيين هما الاضراب والاستدراك. وهما من المعاني المرشّحة أكثر من غيرها لجواب النفي بحكم ما فيهما من دلالة تقتضي تعامل النفي والإثبات. وهو اقتضاء عامّ يصبح في درسنا لجواب النفي على صورة خاصة. بما أن ما قبل "بل" و "لكن" منفي دائمًا.

فدلالة الاضراب في قضية الحال تعني تقرير الأول (والأول منفي) وإثبات ضدّه للثاني، (والثاني مثبت عادة) [19]. كما يبرز في المثال التالي:

(47) ما جاء زيد بل عمرو

فمن المفيد هنا أن نؤكّد أن بل لا تلغي ولا تبطل دلالة الجملة المنفية أي نفي نسبة المجيء إلى زيد بل تؤكدها ولكنها تختار من بين عناصر المجموعة التي ينتمي إليها زيد عنصرًا يمثّل "غير زيد" لتثبته بعدها.

وتشارك "لكن" مخفّفة ومثقلة "بل" في أنّ النسبة تكون لما بعدهما لا لما قبلهما كما تشاركها عند نفي ما قبلها في تقرير جملة النفي وتركها على حالها. ويكمن الفرق الدقيق بينهما عند جواب النفي في أنّ "لكن" قد تساوي "بل" ولكنها قد لا تساويها إذا رفعت مقتضى من مقتضيات الجملة المنفية. وهذان مثالان يُوضّحان ذلك:

(48) أ - ما جاء زيد لكن عمرو

ب - ما حضر زيد الاجتماع لكنّني أعرف موقفه

فالاستدراك في (48 -أ) يساوي الاضراب بـ"بل" فقد أثبت نسبة المجيء لما بعدها وما بعدها ضدّ لما قبلها وقرّرت في الآن نفسه دلالة النفي قبلها. ولكننا في (48 - ب) نجد حالة أخرى تختلف عن الحالة السابقة. فهي تقوم على تلازم مّا بين حضور زيد الاجتماع ومعرفة موقفه. واستعمال لكن لايبطل دلالة نفي حضور زيد الاجتماع بل يبطل لزوم معرفة موقفه من حضوره. فهي هنا تنفي دلالة ضمنية لازمة. فكأن النفي يتجاوز التركيب بين جملتين ليشمل أربع جمل مترابطة شرطيا. ويمكن التمثيل عليها بـ (49):

(49) إذا حضر زيد الاجتماع فإنني أعرف موقفه وإذا لم يحضر الاجتماع فإنني لا أعرف موقفه

وتستغلّ لكن احتمالا من احتمالات هذا الترابط الشرطي وأساسه أن الشرط سالب والمشروط موجب وهو ما يوافق السطر الثالث لوح الصدق المنطقي الخاصّ

بالشرط المادي:

(50)

	←	
ق		ض
+	ص	+
+	ك	−
−	ص	+
−	ص	−

إلا أن في "لكن" ماهو أكثر من نفي هذه الملازمات الشرطية. فالقيد الأساسي فيها أن تقع بين متنافيين لفظا أو معنى (الاستراباذي، ج 4، ص 419).

وقريب من الشكل (أ) ما يدلّ عليه الشكل (ب) من جواب النفي. وهو شكل أكثر تعقيدًا بحكم القصر فيه. فدلالة "ما.. إلا" و "إنما" هي على إثبات المذكور ونفي غيره. والطريف هنا أن هذا الغير المنفيّ يذكر قبل بنية التخصيص كما هو بيّن في ما يلي [20]:

(51) أ – لم يجئ زيد ما جاء إلا عمرو

ب – لم يجئ زيد إنما جاء عمرو

فما يضيفه جواب النفي هنا هو (أ) تكرار الجملة المنفية السابقة على اعتبار أن "ما جاء إلا عمرو" تعني "جاء عمرو" و"لم يجئ غير عمرو" و "غير عمرو" في السياق العهدي هو "زيد" كما أن "غير زيد" على ماهو متكهّن به في نفس السياق العهدي هو "عمرو" (ب) تحقيق البديل العهدي للمكوّن الذي يتسلّط عليه النفي (ج) إخراج البديل من دلالته غير المحصّلة (أي "غير زيد") إلى دلالته المحصّلة أي تعيين المقصود بمن يغاير زيدًا وهو عمرو.

إنّ هذه الخصائص الثلاث لجواب النفي بـ"ما.. إلا" و "إنما" تقرّر شأنها شأن "بل" و "لكن" الجملة المنفية السابقة وتثبتها. وهي من جهة أخرى تقدّم العنصر الذي يستبدل به العنصر المنفيّ في الجملة المنفية وعلى هذا فهي عندنا تدل على التوكيد بما أنها تؤلّف في بنية واحدة بين الجواب والاضراب في (47) أو بين الجواب والاستدراك في (48 – أ) إضافة إلى استئنافها للجملة المنفية.

ونجد في الشكل (ج) من أشكال جواب النفي الموجب جمعًا قد يبدو غير بديهي بين "الفاء" و "إنّ". بيد أنّ في ما لاحظه البلاغيون خصوصا الجرجاني (الدلائل، ص ص

315 -327) ما يبرّر الجمع بينهما فمن شأن "إنّ" عنده «أن تغني غناء الفاء العاطفة (...) فأنت ترى الكلام مستأنفا غير مستأنف ومقطوعا موصولا معا» (الدلائل، ص 273). غير أن هذا التعامل بين الفاء وإنّ غير مطرد لأسباب دلالية. فالقيد الدلالي على هذا إمكان إبدال "إنّ" بالفاء هو أن يكون الكلام بما بعدهما «يصحّح به ما قبله ويحتجّ له ويبيّن وجه الفائدة فيه» (الدلائل، ص 323) على ما يلاحظ في (52):

(52) أ - ليس ملك فرنسا أصلع فهو غير موجود

ب - ليس ملك فرنسا أصلع إنّه غير موجود

ولمّا كان النفي يستدعي تقاوليا استفهاما عن المقصود به أو الدافع إلى إنشائه وما إلى هذا فإن الحاجة إلى "التصحيح" و "بيان الفائدة" قويّة.

وقد رأى الجرجاني أن الفرق بين الفاء وإن في الاستعمال هو أن "إنّ" تكون إن كان للمخاطب «عَقدُ قلبٍ على نفي ما تُثبتُ أو إثباتِ ما تَنفي» و «ظنٌّ في خِلافِه» (الدلائل، ص 325) وفي غير هذه الحالة تستعمل الفاء.

وبناء على هذه القاعدة، ولا شيء يدعو إلى التشكيك فيها، فإن قائل (52 - أ) يعتبر "ملك فرنسا غير موجود" من الواضحات التي لا يجادل فيها في حين أنّ قائل (52 - ب) يستبق تشكيك شاك أو إنكار منكر فيؤكد كلامه إمعانا في الردّ على هذا الاحتمال بعد أن نفى إثبات المخاطب لصلع ملك فرنسا. فالفارق هنا بين الجملتين يتحدّد بما يتصوّره المتكلّم عن مخاطبه والعلاقة التخاطبية بينهما. هذا دون إدخال تنزيل غير المنكر منزلة المنكر وغير الشاك منزلة الشاك ولا عكسهما في الاعتبار، ودون تحديد ما إذا كان الخلاف متحققا مقامًا أم مقدّرًا في نفس المتكلّم وما إذا كان صادرًا أو يمكن أن يصدر عن المخاطب أو المتكلّم نفسه.

وإذا صحّت هذه الأشكال الثلاثة من الردِّ الموجب فإنه من المحتمل نظريا أن نجد بعد النفي إثباتا مفصولا عن الجملة المنفية فيكون لنا شكل رابع من أشكال جواب النفي الموجب. ومثاله:

(53) لم يأت زيد أتى عمرو

ونجد على هذا شواهد كثيرة تدلّ على أن هذا الأسلوب ليس شفويًا ومنها بيت المتنبّي الذي ذكره الجرجاني (الدلائل، ص 238): (من الوافر)

(54) وما عفت الرياح له محلاً عفاه مَنْ حدا بهمُ وساقَا

وتفسيرها حسب قواعد الفصل والوصل أنّ بين الجملتين ضربًا من شدّة

الاتصال وضربًا من شدّة الانفصال وهما شرطا ترك العطف بحكم أنّ المتقابلين متصلان لا يدرك أحدهما إلا بالإضافة إلى الآخر ومنفصلان على اعتبار أن أحدهما لا يوافق الآخر ولا يصدق معه في آن واحد.

ولا تقتصر الاحتمالات النظرية لاستئناف النفي على النفي أو الإيجاب بصوره التي ذكرناها. فنحن نجد الاستفهام والتعجّب والتمني وغير ذلك من الأعمال اللغوية ممكنة بعد النفي:

(55) أ - لم يأت زيد ألم تعلم بمرضه؟

ب - لم يأت زيد أرأيته؟

ج - لم يأت زيد ليته فعل

د - لم يأت زيد ما أخلفه للوعود

هـ - لم يأت زيد لو يفعل أضربه

و - لم يأت زيد ليذهب إلى الجحيم

ز - لم يأت زيد لا تدعُه مرّة أخرى

ح - لم يأت زيد هلا أعدت مهاتفته

ط - لم يأت زيد لو تفضلت بمراسلته

وما يجمع بين هذه الأمثلة، إضافة إلى وقوعها بعد النفي، أنها تخرج من قصّة النفي وتحديد الغرض منها إيجابًا إلى قصّة أخرى بعضها كالتعليل لعدم مجيئه تعليلا لا يبيّن البؤرة في النفي (55 - أ - ب) وبعضها كالتعليق على عدم مجيئه تمنّيًا (55 - ج) أو ذمًّا (55 - د) و (55 - و) و (55 - ز) أو حرصا على مجيئه (55 - ح - ط) أو تهديدًا (55 - هـ) وهذه المعاني، تحديدًا، هي التي تمنع هذه الجمل من أن تكون جوابًا للنفي، فارتباطها بالجملة المنفية قبلها كارتباط أيّ جملة بأخرى نسقيا داخل الخطاب. في حين أن جواب النفي، على ما تصوّرناه، يقوم على تلازم بين النفي والجواب بحيث يكون الجواب مكمّلا أو كالمكمّل من جهة الإثباتِ لما في جملة النفي من إبهام يحتاج إلى تفسير. وربما كانت الجملتان الاستفهاميتان في (55 - أ - ب) أقرب الجمل إلى هذا الذي قصدنا إليه بما أنّ الأولى تقرأ على التقرير والثانية على الإنكار وكلاهما يسدّ مسدّ الجواب الموجب أو السالب. وحتّى هاتان القراءتان لا تتّصفان بصفات جواب النفي الذي افترضناه بما أنهما لا تضبطان لنا موضع البؤرة بوضوح ولا تقدّمان الإبدال

الممكن في هذا الموضع. فالنفي في جميع الجمل الواقعة تحت (55) لا يدلّ على وقوعه على المكوّن (الفعل أو الاسم) وإنما يدلّ على نفي النسبة ولا وجود لأي جملة من (أ – ط) تخالف ذلك. فهي أقرب إلى ما تصوّره بعض الدارسين من "نفي وصفي".

وإذا ثبت ما حدّدنا به جواب النفي وما ضبطناه للجمل المنفية أو المثبتة (والمثبتة المؤكّدة) من علاقات أساسية فإن ما يحتاج إلى تفسير هو: لم كانت بعض الجمل المنفية تقتضي جوابًا موجبا ويقتضي بعضها الآخر جوابًا سالبًا؟

يقوم النفي كما بينا في موضع سابق على حركة معاكسة لحركة الإثبات. فلئن كان الإثبات بتعيينه للبؤرة مخصِّصا لعنصر بآخر فإن النفي، إذ يتسلّط على البؤرة، ينفي ذلك التخصيص. وفي هذا النفي تمهيد لتخصيص محتمل. وهنا يأتي دور جواب النفي بصنفيه المنفي والمثبت. أمّا الجواب المنفي فيقصي احتمال التخصيص الجديد ليجعل النفي يعمّ البدائل الممكنة للمكوّن المنفي. وفي هذا ما يفسّر الحديث عن التوكيد فهو نفي مكرّر على مرحلتين ويتم مرّتين الأولى بنفي ما خصصه المثبت والثانية بنفي ما يمكن أن يخصّصه المتكلّم النافي جوابًا على مخاطبه. فقد نفى مرّة المكوّن وأخرى مجموعة العناصر أو الحقل المعجمي الذي ينتمي إليه ذلك المكوّن. وأمّا الجواب المثبت فهو يستجيب لحاجة المتخاطبين إلى تخصيص جديد ينفي إبطال التخصيص السابق. لذلك نلاحظ بيسر أنّ جميع الأبنية التي اعتبرناها جوابات موجبة تقتضي على نحو من الأنحاء تعامل الإثبات والنفي. وهو تعامل تحليلي يكون بإبراز العملين اللغوين المتقابلين ووسيلته هي الاستدراك والاضراب وتعامل تأليفي يكون ببنيتي القصر والتخصيص {إنما، ما... إلا} الدالّتين بالمنطوق على الإثبات وضمنيًا على النفي. ويتّخذ التعامل "بالفاء" و "إنّ" صورة ضمنيّة على اعتبار أن "الفاء" لا تكون في مثل هذا السياق إلاّ تفسيرًا لتصحيح قول سابق هو القول المثبت الذي نفاه النافي وعلى اعتبار أن "إنّ" تقتضي مقاما محققا أو مقدّرا تردّ فيه على نفي محتمل. ويتكفّل السياق المقالي حين يكون الجواب عاريا من الروابط {لكن، بل، الفاء} والقصر {إنما، ما.. إلا} والتوكيد لردّ الانكار ("إنّ") بإبراز التعامل بين الإثبات والنفي على أساس التقابل. ولكن هذه الصور جميعا يستبدل فيها المكوّن المنفي ببديل عنه.

ومن المفيد هنا أنْ نبيّن أنّ جواب النفي، من حيث مدلوله، لا يكون دائما على هذه الصورة الواضحة. فهو أحيانا يدعّم، على وجه التوكيد، ما تتكهّن به سلميّة النفي وهو أحيانا أخرى يخالفها على سبيل البدليّة. ولعلّ قيمته في الحالة الثانية أكبر والحاجة إليه عندها أقوى. لتوضيح هذا ننظر في الأمثلة التالية:

(56) أ – زيد مريض

ب - ليس زيد مريضا

ج - ليس زيد مريضا بل هو سليم

د - ليس زيد مريضا بل هو في النزع الأخير

هـ - ليس زيد مريضا بل هو قلق

تردّ (56 - ب) على من أثبت (56 - ب) ونفترض أن موضع البؤرة هو الخبر "مريضا" على ما تتكهّن به البنية النحوية. والمهمّ أنّ النافي ينشئ تناقضا بين "مريض" و"ليس مريضا". والذي يرجح أن يكون جواب النفي كما في (56 - ج) هو "زيد سليم" أنّ تنظيم المتضادات في المعجم يفترض أن يكون غير السليم مريضا وغير المريض سليما. فالتناقض يدرك معجميا، لأمر مّا، على أنّه تضادّ.

وتنبّه هنا إلى أن للمتكلّم طرقًا متعدّدة للردّ على (56 - أ) أبرزها طريقة النفي التي ذكرناها في (56 - ب) ولكنّنا نجد أيضا إمكانية طيّ جملة النفي والردّ مباشرة بقوله "هو سليم" أي يردّ على الإثبات بالإثبات وتتكفّل الدلالة المعجمية بإبراز التقابل. ويعني هذا أن "غير مريض" يحبّذ أن يكون التعبير الموجب عنها هو "سليم" ولكنها لا تمنع غير هذا الاختيار. "فليس مريضا" أقوى احتمالا من "سليم" لأنه قد يكون "أكثر من مريض" و"أقل من مريض" وهذا ما تعبّر عنه تقوية الكلام في اتجاه المرض حسب المثال (56 - د) وتلطيف الكلام في اتجاه مناقض للمرض كما في المثال (56 - هـ). وهذان المثالان المتكهّن بهما نحويا ومعجميا أبعد خطورًا في الذهن مما يضادّ "مريض" ويوافق نفي المرض أي "سليم" ويمكننا أن نجرّد المسألة تجريدًا أقوى. فإذا افترضنا وجود عنصر (س) لا يهمّ تحديده في الوجود أو لغويا فإن هذا المكوّن إذا دخل في مجموعة (ع) فإنه من المحتمل أن يوجد داخل المجموعة ماهو مساو له أو أعمّ منه أو أخصّ منه. وإذا افترضنا أن هذه المجموعة (ع) ليست معطاة بل هي مبنية تصوّريا أو لغويا (أو الاثنين معًا) فإن العنصر (س) يكون في علاقة لزوم على نحو من الأنحاء (ذهني، عقلي، خارجي..الخ) وقد يكون لازما أو ملزوما بحسب الحالات التي يوجد فيها داخل المجموعة (ع). ويعني هذا إذا أدخلنا النفي أن نفي س يحتمل من الأسباب على قدر العلاقات التي أوجدناها بين (س) وبقيّة المكوّنات فيكون النفي:

(أ) لوجود المساوي: لم يأت س بل أتى س

(ب) لوجود الأعمّ: لم يأت س بل أتت مجموعته (قومه!)

(ج) لوجود الأخصّ: لم يأت س بل وصل صوته (عبر الهاتف).

(د) لانتفاء اللازم: لم يأت س فهو لم يحضر الاجتماع

(هـ) الانتفاء الملزوم: لم يأت س فهو رمزٌ لا حياة له.

إن هذه الاحتمالات يمكن أن نجد لها صورة تطبيقية إذا نظرنا إلى العلاقات الدلاليّة "المقولية" والمعجمية بين البؤرة في النفي وإبدالاتها الممكنة على أنها علاقة عموم (وخصوص) وتساو ولزوم بحيث أن جواب النفي حتى في صورة مخالفته لما هو منتظر نحويا ومعجميا فإنه من الممكن حصر هذه المعاني غير المتوقعة. وهذا لا ينفي أنّ تحديد البؤرة في النفي لا يكون إلاّ بصفة تقريبية أوّلية إلى أن يحسم جواب النفي أمْرها. ويبدو لنا سلوك المتخاطبين قائما على افتراض أقرب الاحتمالات وأكثرها طبيعيّة في انتظار أن يوافقها جواب النفي أو يخالفها. ولا تكون المخالفة إلاّ للانتظار لذلك فهي تدرك عادة في أغلب المقامات على أنها لعب بالكلام ولكنّها قد تدرك إذا كان المقام يتطلّب التدقيق والتحقيق في الفروق واللطائف المعنويّة على أنها دليل اقتدار من قبيل تشقيق بعض الدارسينَ للمفاهيم اعتماداً على النفي والإثبات.

وفي هذا الذي قلناه ما يفسّر حذف جواب النفي أحيانًا فلمّا كانت الحاجة إلى الجواب تضعف على قدر مطابقة الجواب لما تتكهّن به البنية الإعرابية من بؤرة النفي فإن التعويل على هذه الأدلّة كاف.

2.3. العلاقات الدلاليّة بين النفي وجوابه

حلّلنا في الفقرة (1.3) صورًا خمسًا يكون عليها التلازم بين النفي وجوابه. ونلخصها هنا في ثلاثة أشكال أساسية هي:

(57) [ج و ج]

حيث ما ينفى هو إمّا مكوّنان (س) و (س') وإمّا {أنا، غيري} وإمّا {س، لفظ عام للنفي{أحد، شيء،...}}

(58) [ج + ج]

على أن يكون الرمز (+) في (58) محتملا لـ {بل، لكن} أو {ف، إنّ}أو {Ø}.

(59) [ج Ø {إنما، "ما ... إلاّ"}]

ويقوم التلازم بين جملتي النفي والإثبات على العلاقتين المجرّدتين الأساسيتين الاقتضاء والاستلزام. فلئن كانت جملة النفي تستلزم بحكم ما اعتبرناه فيها من إبهام

وجود جملة الجواب، سلبًا وإيجابًا، لتعميم السلب أو تفسير الإبهام فإن العلاقة المعاكسة أيّ اقتضاء جملة الجواب لجملة النفي قائمة وعليها دلائل قويّة.

وأوضح التراكيب إفادة لاقتضاء جملة النفي ما يدخل تحت (59). فهو تركيب يقوم بالنصّ والمنطوق على الإثبات وبالتضمين على النفي. فحتى إذا لم تعجّم جملة النفي فإنها مقدّرة.

وهذا ما نلاحظه كذلك، على نحو تحليلي كما ذكرنا، في التراكيب التي تقوم على الاضراب والاستدراك. غير أن الغياب المحتمل للرابط في الشكل (58) لا يعني أن جملة النفي يمكن طيّها. إذ أنّ القراءة التقاولية لـ [ج] تجعل من الإثبات إثباتا تقاوليا يثبت ما قيل وينفي مالم يقل.

ومن البيّن أن (57) في عمومها، على اعتبار دلالتها على التوكيد الموسومة بلا النافية المكرّرة للنفي، تقتضي بدورها جملة نفي ليصحّ العطف عليها وتوكيدها والأصل حسب القراءة أن "لا" لا تزاد في أوّل الكلام (ابن هشام، ج 1، ص 238).

ويرجعنا هذا التلازم بين النفي وجوابه إلى العلاقات الدلالية الأساسية في التركيب وهي في قضية الحال أشبه بالعلاقات القائمة بين عناصر المركّبات البيانية. ووجه المشابهة أنّ جملة النفي مبهمة متعدّدة الاحتمالات وهذا ما يستلزم وجود المبيّن الذي يرفع الإبهام. وقد أفضى بنا هذا القياس [21] إلى تحديد ثلاث علاقات أساسيّة تقوم بين النفي وجوابه وهي (أ) التوكيد و (ب) البدليّة و (ج) التفسيريّة البيانيّة. ومن المعلوم من تحاليل النحاة أن هذه العلاقات يجمع بينها معنى إزالة الخفاء والإبهام وتفسير ما يحتاج إلى تفسير.

وننبّه هنا إلى أمرين مبدئيين أحدهما أن هذه العلاقات غير متدافعة فيمكن أن نجد لجواب نفي دلالة على توكيد النفي من جهة ودلالة على البدليّة من جهة أخرى ولا تضارب في ذلك. والآخر أنّ التوكيد في الأشكال التي استقرأناها لا يرتبط بالضرورة بوجود مؤكّد يتصدّر جواب النفي، فقد يدعّم هذا الوجود الوظيفة التوكيدية ولكنه يرتبط أساسًا بالعلاقة بين مجموع جملة النفي وجواب النفي.

1.2.3. علاقة التوكيد

يدلّ جواب النفي على التوكيد بمعنيين مختلفين نبرزهما من خلال التذكير بالأمثلة التالية:

(47) ما جاء زيد بل عمرو

(51) - أ - لم يجئ زيد ما جاء إلا عمرو

إن جواب النفي في (47) "بل عمرو" ليس فيه، في حد ذاته، ما يدلّ على توكيد الجملة المنفية بل هو يُثبت ما يخالفها. ولكن معنى التوكيد في (47) يقوم على ما لاحظه النحاة من أن "بل" تقرّر ما قبلها (ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1، ص 112). وهذا يوجد كذلك في الاستدراك بما أن الاستدراك يكون على مقتضى الجملة السابقة لا على المقول فيها. فإذا كانت منفيّة، وهي الحالة التي تعنينا، كان الاستدراك محافظا على النفي قبله.

ولكن أقوى التراكيب الواقعة جوابًا للنفي دلالةً على التوكيد تركيب القصر على ما نجده في (51). فهو يكرّر على وجه من الوجوه معنى يفهم من جملة النفي. ولا يمثّل هذا التكرار المعنوي تقريرًا لجملة النفي. فربما استغنى تركيب القصر عن جملة النفي لأنه يدلّ عليها سواء ذكرت أو حذفت. ولكن في اجتماع الجملتين: جملة النفي ودلالة تركيب القصر عليها مزيّة التأكيد بذكر المنفيّ مرّة صراحة وأخرى ضمنيا وهو ما لا يكون لو حذفت الجملة المنفية. والوجه في ذلك أنّ تركيب القصر يحلّل إلى منطوق مثبت وضمنيّ منفي. وهذا التحليل هو الذي يكشف أن تركيب القصر يكرّر جملة النفي بوجه من الوجوه على ما نمثّل له في (51 - أ):

(51) - أ - لم يجئ زيد جاء عمرو ولم يجئ غير عمرو

فوزان قولك «لم يجئ زيد» وزان قولك «لم يجئ غير عمرو» على اعتبار "غير عمرو" في السياق العهدي بين المتخاطبين هو "زيد".

ولئن كانت دلالة التوكيد الأصلية هي تحقيق المعنى لرفع ظنّ الغفلة أو التجوّز أو الغلط (الأستراباذي، ج 2، ص ص 357 -358) فإنّ هذه الدلالة قائمة كذلك في جواب النفي على اختلاف صوره إجابات منفيّة أو مثبتة ولكن يغلب عليها بيان الغلط في تعيين أحد العناصر من الجملة. فجملة النفي تكتفي بالتنبيه على الغلط ويكون الجواب لرفعه. وفي هذه الدلالات المحتملة التي يزيلها التوكيد أي الغفلة والتجوّز والغلط ما يفتح الباب لإدخال ما يعتبر حالات شاذّة في النفي ترتبط باستعماله البلاغي كالنفي الذي يكون من باب المزايدة والمبالغة أو النفي الذي يقوم على تلطيف حدّة النفي في مثل قولك:

(16) ليس زيد كبيرًا فهو ضخم

(35) لم يسبّ العاشق العاذل بل تمادى في سبّه

(60) ليس زيد حمارًا بل بليد

ويمكن على هذا حمل الجوابات المنفية القائمة على تعميم النفي وشموله لما يفترض أنه خارج عن النفي في الأمثلة (43 - 46) أعلاه.

(43) أ- ما جاء زيد ولا عمرو

(44) ما فعلت هذا ولا فعله غيري

(46) ما فعلت هذا ولا فعله أحدٌ من الناس

فالتوكيد هنا يكون من ناحيتين: ناحية موسومة لفظيًا أساسها ذكر "لا" النافية. وهي في عبارة بعض النحاة "زائدة" والزيادة عندهم تكون، في العادة، إذا أفاد الحرف توكيدًا لا بمعنى ان حذف هذا الزائد لا يضرّ بالمعنى، وناحية ثانية يفيدها رفع ظنّ مفاده أن الفعل كما في(43) و (44) و (46) قد وقع، فيزيد المتكلّم النافي نفيه توكيدًا بجعله شاملا عامًّا حتى لا يفهم منه انه تجوّز أو غلط أو غفل وما شابه ذلك من الأوهام والتصوّرات التي تكون بين المتخاطبين. وإذا أردنا دفع القياس إلى مدى أبعد فإن التوكيد في الجواب المنفي أقرب إلى توكيد الكلام بالمفعول المطلق. والجامع بينهما أنّ من وظائف المفعول المطلق أن يدلّ على ضرب من التسوير الذي يبيّن العَدَدَ. و "العدد قد يكون اثنين فصاعدًا" (الاسترابادي، ج 1، ص 301). غير أن التوكيد الذي في الجواب المنفيّ يبلغ منتهى العَدَدَ وهو استغراق الأجزاء كاستغراق الأسوار الكلّية {كلّ، جميع} لإفرادها بما يجعلها تدلّ على الإحاطة والشمول دلالتها على التوكيد.

والذي يبدو لنا هو أنّ هذه العلاقة التوكيديّة بين النفي وجوابه منتظرة إلى حدّ كبير خصوصًا إذا طبّقنا مبدأ تضييق حيّز النفي وحصرنا العلاقة التوكيدية بين المكوّن البؤرة في الجملتين المنفية والمثبتة بحيث يكون قولك في (47) "غير زيد" مؤكدًا بـ "عمرو" على نحو ما يؤكّد به الخاصّ العامّ [22].

ولكن يمكن لهذه العلاقة أن تقرأ أيضًا، ومن زاوية، أخرى على البدلية.

2.2.3. العلاقة البدليّة

ركّزنا في الحديث السابق عن علاقة التوكيد بين النفي والجواب على تقرير جواب النفي للجملة المنفيّة. غير أنّ ما يدعو إلى قراءة العلاقة بينهما على البدليّة هو الحدس العام القائل بأنّ جواب النفي شأنه شأن البدل يجعل الجملة المنفية في حكم المطروح والمعدوم (الاسترابادي، شرح الكافية، ج 2، ص 394). ولعلّ أبرز التراكيب الواقعة

جواب نفي دلالة على البدليّة ما يكون "بـ"بل" و "لكن":

(47) ما جاء زيد بل عمرو

(48) أ - ما جاء زيد لكن عمرو

فقائل «بل عمرو» أو «لكنْ عمرو» بمنزلة من قال بل «عمرو جاء» أو «جاء عمرو» وفي كلتا الحالتين، أي تقديم الفاعل للتخصيص أو تكرار في النيّة للمسند المضرب عنه أو المستدرك، نجد الثاني أي جواب النفي متعلّقا بوجه من الوجوه بالأوّل أي الجملة المنفية.

ووجه التعلّق أن "غير زيد" يشتمل على "عمرو" ويدلّ عليه «إجمالا ومتقاضيا بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الأوّل متشوّقة إلى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخّصا لما أجمل في الأوّل مبيّنا له» على حدّ ما نبّه إليه محمد بن جعفر الأنصاري المرسي (ذكره الاستراباذي، شرح الكافية، ج 2، ص ص 384 -385). وإذا استحضرنا مفهوم المجموعة أو (الحقل المعجمي) الذي يندرج فيه المكوّن المنفي وسلّمنا بالقاعدة القائلة بأن ($س_1$) يقتضي إثبات ($س_2$) أو ($س_3$) أو ($س_4$) ... الخ بحسب العناصر في المجموعة والعكس بالعكس وجدنا أنّ ما يصحّ في البدل على ما وضّح النحاة يصحّ على جواب النفي في علاقته بجملة النفي. فإذا كان بين المبدل منه والبدل علاقة اقتضاء وبين العنصر المنفي من المجموعة وبقيّة عناصرها علاقة اقتضاء فإنّ هاتين العلاقتين النحويّة والمعجميّة تتجسّدان تركيبيا في النفي وجوابه على نحو يجعل جملة النفي مشتملة على الجواب اشتمال المتبوع في بدل الاشتمال على التابع.

وليس من باب الصدفة أولا أن يكون جواب النفي، كما حدّدناه، أشبه في علاقته بجملة النفي بعلاقة المفسّر بالمبهم وأن يكون هذا قائما في علاقة البدل بالمبدل منه في بدل الاشتمال بما أن «الفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام» (الاستراباذي، شرح الكافية، ج 2، ص 383).

وليس من باب الصدفة ثانيا أن نعتبر بنية الاضراب والاستدراك على المفرد، وهي بمنزلة بل، أبرز الأبنية تعبيرًا عن العلاقة البدلية من النفي وجوابه وأن يكون الاضراب بـ"بل" وسيلة "الفصحاء" في رفع الغلط إذا وقع في كلامهم، وهو عيب مشين، بدل غلط (الاستراباذي، شرح الكافية، ج 2، ص 386).

ولا تقتصر القراءة البدليّة لجواب النفي على "بل" و "لكن" إذ نجدها كذلك في جميع العلاقات التي تقوم على استبدال المكوّن المسلوب بالمكوّن الموجب، وربما وقع

الفرق في كيفيّة التعبير عن هذه العلاقة البدليّة. وهي علاقة نظاميّة، بحسب تحليل النحاة لبنية القصر بـ "ما ... إلا" بحيث تكون "ما جاء إلا عمرو" تعبيرًا عن بنية بدليّة يبرزها التمثيل النحوي لهذه الجملة "بما جاء أحدٌ إلا عمرو" ويكون عمرٌو بدلا من "أحد" ولكن لما ذكر المنفي المقابل "لعمرو" وهو "زيد" في جملة النفي قام المنفي مقام المبدل منه في العلاقة الدلاليّة بين النفي وجوابه.

والملاحظ أن هذه العلاقة البدليّة تنعدم في الجواب المنفي المعطوف على جملة النفي كما تنعدم في الشكل القائم على الربط بين الجملتين (النفي والجواب) بالفاء وإنّ. غير أن الربط المعنوي المباشر بينهما يمكن قراءته قراءة بدليّة على اعتبار أن "غير زيد" في مثل قولك:

(53) لم يأت زيد أتى عمرو

متبوع يشتمل بدليا على تابعه "عمرو".

ومن المفيد هنا أن نتعرّض إلى مسألة دقيقة غامضة مثلت موضع خلاف بين النحاة وهي العلاقة بين بدل الاشتمال وعطف البيان. أمّا دقّة المسألة وغموضها فعائدان إلى ما بين الوظيفتين من ملابسة. وأمّا الخلاف فيه فقد قال عنه الاستراباذي (شرح الكافية، ج 2، ص 379): «... وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكلّ وبين عطف البيان بل لا أرى عطف البيان إلا البدل».

والذي استقرّ عندنا من الفرق بين عطف البيان والبدل [23] أنّ بدل الاشتمال يقوم على ضرب من التسوية بين المبدل منه والبدل في حين يقوم عطف البيان على اختيار عنصر محتمل من مجموعة ويورد معطوفًا معنويًا على اسم قبله لتوضيح المقصود منه. فقولك «أبي فلان» يقوم على علاقة بدليّة بحكم أنه يستحيل واقعا أن يكون لك أكثر من أب على الحقيقة في حين أن قولك «عمي زيد» وأنت لك ثلاثة أعمام هم {زيد، عمرو، خالد} لا يكون بدلا بل عطف بيان لـ"عمي" التي تحتمل أكثر من مبيّن. وقد ساقنا إلى هذا التنبيه ما نجده فيه إذا صحّ التمييز السابق، من موافقة لخصائص الإبهام في المكوّن المنفي. بيان ذلك أنه إذا افترضنا أن لنا مجموعة أولى تتكوّن من {زيد، عمرو} وأخرى تتكوّن من {زيد، عمرو، خالد} وقال قائل الجملة (47) (أي "ما جاء زيد بل عمرو") فإننا نكون أمام احتمالين في القراءة. احتمال أن تكون العلاقة على البدلية إذا كان العهد بين المتخاطبين منحصرًا في المجموعة الأولى {زيد، عمرو} بما أن نفي أحدهما يستلزم إثبات الآخر. واحتمال أن تكون العلاقة بيانيّة إذا كان العهد بين المتخاطبين قائما على المجموعة الثانية {زيد،

عمرو، خالد}. فـ"غير زيد" يجعل الاختيار قائما بين "عمرو" و "خالد" فيكون المكوّن المثبت بعد بل عطف بيان يرفع الاحتمال ويفسّر الإبهام الموجود في الجملة المنفية الأولى وبالتحديد في "غير زيد".

3.2.3. العلاقة التفسيريّة البيانيّة

يقوم بعض جواب النفي على غير التوكيد والبدل. والسبب في ذلك أنه ينفي ما ينفي في أول الكلام ثم يستأنف قوله فلا نجد في الجواب ما يعيّن بديلاً موجبا عن المكوّن المنفي. وقد استغللنا مثال ملك فرنسا الأصلع لبيان هذا الضرب من النفي الذي ينسف، لأمر ما، القول من أصله على ماهو مذكور في (52):

(52) أ - ليس ملك فرنسا أصلع فهو غير موجود

ب - ليس ملك فرنسا أصلع إنه غير موجود

فما في جواب النفي يمثّل تفسيرًا أو تعليلا لسبب النفي السابق له. ولكن هذا المثال يقدّم حالة قصوى نجد لها نظائر أقلّ غرابة من ذلك:

(61) أ - لم يسافر زيد بعد فحقيبته في غرفة النوم

ب - لن يظفر فريقك المفضّل بالبطولة إنّ ما ينتظره من مقابلات صعبة خارج ميدانه تعوقه عن ذلك

ج - لم أجرح مشاعره الرقيقة فقد نبهته إلى أخطائه فحسب

إن جواب النفي في (61) بمثابة التفسير لإنشاء عمل النفي أو لبعض لوازمه. ولا ذكر فيه لما يوافق المكوّن المنفي. ولكن هذا الجواب يقدّم في الآن نفسه إيضاحا وبيانا، بمعنى مطلق البيان باللغة لا بالمعنى الاصطلاحي (عطف البيان)، لشيء ما مبهم في النفي. فإذا سلّمنا بأن النفي طريق للمواجهة التي قد تضعف وقد تقوى بين المتخاطبين وإذا سلّمنا بأنه عمل لغوي خطير لأنه قائم على إنكار كلام المخاطب والتشكيك فيه وإكذابه بما يوجد إطارًا مناسبًا للاختلاف الذي قد يحتدّ إلى درجة تعطّل إمكانات التخاطب، إذا سلّمنا بهذا فإن المتكلّم النافي يقتضي منه عمل النفي الذي يحقّقه أن يكون قادرًا على تبريره وتعليله وتدعيمه بالحجة والدليل إذا لزم الأمر. وهذا الشرط قائم كذلك في الإثبات ولكن الحاجة إليه أضعف.

ولهذا السبب فإن من ينفي شيئا ويُسأل عن سبب نفيه فيجيب «لا أدري. هكذا خطر لي» يكون نفيه كالملغي بسبب عجزه عن تبريره أو تقديم بديله. ولعلّ مثل هذه

الحالات هي الحالات الوحيدة لإخفاق عمل النفي بالمعنى الذي يحمل عليه أوستين الإخفاق فمن اللافت أن عمل النفي لا إخفاق فيه سواء أكان منجزا في المقامات الجادّة أو غير الجادّة. ويبدو لنا السرّ في ذلك كامنا في أنه يكون على قدر الإثبات السابق له فإذا كان الإثبات ناجحا كان نجاح النفي قويا وإذا كان الإثبات هازلا أو مجازيا كان النفي موافقا له محتملا أن يواصل في الهزل والمجاز أو أن يرجع إلى الجدّ والحقيقة. فالإثبات هو ضمان عدم إخفاق النفي.

ونعتبر جواب النفي المفسّر متولّدًا عن استفهام مقدّر يقتضيه الحال على نحو ما حلّله الجرجاني والسكاكي والشرّاح في مبحث الفصل والوصل. فالمتكلّم الثاني يتصوّر سؤالا يطرحه المخاطب عن النفي والداعي إليه ثم يجيب عن هذا السؤال مفسّرًا مبيّنا. ولهذه العملية وظائف في التخاطب عديدة منها إغناء السامع عن أن يسأل أو الرغبة عن سماع سؤاله وما إلى ذلك من الوظائف (شروح التلخيص، ج 3، ص ص 54 -57). ويشمل هذا الافتراض التقاولي للعلاقة بين النفي وجوابه حالات عدم الوصل بينهما بالخصوص. إذ نجده في الجواب القائم على القصر كما نجده في الجواب الموجب الذي لا يربطه بالنفي رابط لفظي كما في (53):

(53) لم يأت زيد. أتى عمرو

وهذا الافتراض يصلح كذلك لحالات الجواب المصدّر بـ"إنّ" بما أنّ استعمالها يكون عند تصوّر شك المخاطب في ما قاله القائل أو إنكاره له. أمّا الجواب المصدّر بالفاء فله خصائص أخرى. فالفاء تدلّ على السببيّة والتعليل "وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة" (ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1، ص 163). ولكن الأهمّ من ذلك هو ملاحظة الفاء في موضعين أساسيين:

(أ) عند ربط الجواب الذي "يصلح أنّ يكون شرطًا" (ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1، ص 163).

(ب) عند ربط شبه الجواب بشبه الشرط على حدّ تعبير ابن هشام (مغني اللبيب، ج 1، ص 165) في مثل قولك «الذي يأتيني فله درهم».

ولا نريد أن نذهب بهذه الفاء بعيدًا بما أننا لا نحتاج إليها لتدعيم مفهوم الجواب ولكننا نودّ التنبيه على أن وجود الفاء التفسيرية بعد النفي ووجود الفاء في ربط الجواب بالشرط لا يمكن أن يكون محض صدفة سعيدة. فبين الشرط والنفي يوجد جامع على الأقلّ نعتبره أساسيا وهو دلالة عدم الوجود. وليس يعسر الانتقال في (52 - أ) من النفي والجواب إلى الشرط والجواب على أن يجعل جواب النفي قيدًا (أي شرطًا) في الجملة الشرطية. فتكون (52 -أ) احتمالا قائما في لوح الصدق الخاص بالشرط على

نفي القضيتين معًا.

وعلى هذا فإن العلاقة التفسيرية البيانية الرابطة بين النفي وجوابه تنطبق أساسًا على الشكل (58) وعلى الشكل (59).

وإذا صحّت تحليلاتنا السابقة فإن:

(أ) ما يميّز الشكل (57) أنّ العلاقة بين النفي والجواب فيه أساسها التوكيد

(ب) ما يميّز جزءا من الشكل (58) أي الربط بالفاء وإنّ والربط المعنوي هو التفسير والبيان. وما يميّز، الجزء الآخر منه أي ما يمثل {بل، لكن} هو البدل

(ج) ما يميّز الشكل (59) الذي يقوم الجواب فيه على القصر هو التوكيد.

غير أننا بينّا أثناء التحليل أن هذه العلاقات الأساسية بين النفي والجواب يمكن أن توجد في الضرب الواحد من التركيب بحسب منطلقات القراءة وزاوية النظر. وأكثر التراكيب احتمالا للقراءات الثلاث على التوكيد والبدل والتفسير البياني، هو تركيبا القصر بـ"ما.. إلا" و "إنما" الواقعان جوابين للنفي. وليس في هذا أيضا أيّ صدفة كما سنبيّن في الفقرة الموالية.

ولكن ما يحتاج إلى إبراز أن هذه العلاقات المتنوّعة المتداخلة أحيانًا تثبت أن الوظيفة الأساسية لجواب النفي هي وظيفة بيانية سواء أحملنا هذه العبارة على مطلق الدلالة اللغوية أم على معنى أدقّ فنيًا واصطلاحيا. فالتوكيد لا يكون إلا لإزالة توهّم أو ظنّ ورفعهما وبدل الاشتمال هو بيان وتوضيح والجواب عن السؤال المقدّر يكون لإزالة خفاء وتحويل الشك إلى يقين. وإذا ثبت هذا للجواب فإنه يُثْبت ضمنيا مرّة أخرى أن النفي ملتبس مبهم يحتاج إلى موضّح ومفسّر.

4.3. العلاقة بين النفي وجوابه وتراكيب القصر

لا يعسُر على القارئ أن يرى في الأمثلة التي اعتمدناها عند الحديث عن النفي وجوابه حضور أبنية القصر. وهو حضور واضح جليّ في الجواب القائم على "ما.. إلا" و "إنما" و "بل ولكن" وخفي في بقيّة الإجابات عن النفي. ووجه الخفاء أن جواب النفي القائم على العطف بالواو وتوكيد النفي "بلا" يقابله القصر القائم على ما يُسمّى "العطف بـ"لا"". بحيث تكون الأمثلة ('43 - '46) على الصورة التالية:

('43) أ - جاء زيد لا عمرو

ب - رأيت ذلك لا سمعت به

(44') فعلت هذا ولم يفعله غيري

(45') فعل سواي هذا ولم أفعله أنا

(46') فعلت هذا ولم يفعله أحدٌ غيري

ولئن كانت (43') تتدرج بوضوح في طرق القصر الأربع المصطلح عليها (أي (أ) العطف "بلا وبل ولكن" و (ب) "ما.. إلا" و (ج) "إنما" و(د) التقديم) فإن (44' - 46') تبدو غريبة عن القصر بالمعنى الفني الدقيق الذي ذهب إليه البلاغيون. غير أننا نجد في هذا الباب حركة تتردّد بين ضبط مدقّق للطرق الاصطلاحية في القصر وهو ضبط "مدرسيّ" منطلقه التصنيف أكثر منه فهم تعامل الأبنية و"المقولات" الدلالية في ما بينهما [24] وبين توسيع لهذه الطرق على نحو يجعل القصر أكثر تنوّعا واستيعابًا لتراكيب لا يحيط بها التصنيف الرباعي المدرسي.

والذي يعنينا من هذا التردّد ما ذكره السبكي (عروس الأفراح، ج 2، ص 200) من أنّ بعض البلاغيين اعتبروا تركيبًا مثل (62):

(62) أ - زيد قام ولم يقم غيره

ب - زيد قام ولم يقم أحد غير زيد

من باب القصر وتعليق السبكي هو: «وفيه نظر لأنّ هذين تركيبان حصل القصر من مجموعهما». وإذا صحّ هذا فإن الأمثلة (44' - 46') هي على منوال المثالين الموجودين في (62). ومهما يكن من أمر فلسنا في حاجة إلى مثل موقف السبكي مادام الأصل الدلالي العام في القصر هو التعامل بين النفي والإثبات على وجه من الوجوه.

إنّ اقتضاء القصر لإثبات ونفي معًا مهما يكن تشكّلهما اللفظي أي على أساس التصريح بهما معًا (كما في العطف "بلا وبل ولكن") أو التصريح بالإثبات مع اقتضاء النفي كما في ("ما.. إلا" و "إنما") يماثل اقتضاء النفي بسبب إبهامه والتباسه للجواب المثبت الذي يفسّرُهُ.

ولا يبرز الاختلاف إلا في الجواب المنفي على اعتبار أن النفي فيه يكون للتعميم ومنع تخصيص جديد في حين أن القصر تركيب تخصيص أساسًا.

وتخرج بعض صور الجواب على النفي من هذه العلاقة بين النفي وجوابه وتراكيب القصر بحكم أنها تكون لتفسير الداعي إلى النفي. ونقصد هنا الجواب

المبدوء بالفاء و "إنّ".

وربما بدا الجواب المثبتُ الذي يعقبُ دون رابط لفظي جملة النفي من هذا القبيل. ولكننا حين نقلب الترتيب فنقدّم الجملة المثبتة نرى القصر على نحو أوضح كما في ('53) أخت (53) التي أعدنا ذكرها هنا:

(53) لم يأت زيد أتى عمرو

('53) أتى عمرو ولم يأت زيد

فإذا كان انتفاء إتيان زيد مشعراً بإثبات إتيان غيره فإن إثبات إتيان عمرو مشعر، مجرّد إشعار، بانتفاء غيره (التفتازاني، المختصر، ج 2، ص 188). وهي القضية التي أثارها الأصوليون وردّدها البلاغيون في شأن مدى دلالة إثبات الشيء على نفي ضدّه واعتبرنا صدقها رهين السياق التقاولي. وهذا السياق تحديداً يبرزُ في القراءة التخصيصيّة، أي قراءة القصر لمثل (53) حيث يكون المتقابلان حاضرين في السياق العهدي وبالخصوص في تصوّر المخاطب.

إن التوافق بين النفي وجوابه من جهة وطريقة القصر بالعطف {لا، بل، لكن} سواء أخذناه في حال المطابقة التامّة (أي {بل، لكن}) أو حال شبه المطابقة بحسب تقديم الجملة المنفية أو تأخيرها ليس صدفة. فما هو تلازم في النفي وجوابه يبرز كذلك في القصر. غير أن الفارق الأساسي هو في مدى تعجيم الإثبات والنفي. فطرق ثلاثة من القصر لا تعجم النفي (نقصد {"ما.. إلا"، إنما، التقديم}) ولكن النفي فيها مقتضًى. وأقوى ما يجمع بين التركيبين هو الوظيفة الدلالية الأساسية ونقصد وظيفة ردّ اعتقاد واهم أو مخطئ. وانطلاقا من هذه الوظيفة يمكن تحليل الفروق بين تقديم الجملة المنفية وتعقيبها بالإثبات أو العكس أو الفروق بينهما وبين عدم تعجيم النفي إلى أن يتدرّج إلى الإثبات التقاولي. وضمن هذا التدرّج ستبرز أبنية أخرى لم تصنف في أبنية القصر ولكن الأصوليين اعتبروها من أبنية التخصيص ونقصد بالخصوص بنية الاستثناء الحقيقي [25]. وليس في هذا، مرّة أخرى، أي نصيب من الصدفة. فإذا كان أساس الاستثناء منذ سيبويه هو دلالته على الإخراج فإن هذا التعبير بل قل المصطلح «إخراج» يبرز كذلك في تعريف النحاة لبعض الحروف وأساسها أم الباب في النفي: "لا" يقول ابن يعيش (شرح المفصّل، ج 8، ص 104): «... فأما لا فتخرج الثاني مما دخل فيه الأول» وكذلك ما نجده في تعبير ابن السراج الذي يقول في درج الحديث عن "لكن" (الأصول، ص 106): «الاستدراك إنما يقع فيما يتوهّم أنه داخل في الخبر فيستدرك المتكلّم إخراج المستدرك منه».

ولسنا نقصد بهذا إلى توسيع طرق القصر وتصنيفها ولكننا نشير إليه لأنّ الدخول إلى الأبنية وتعاملها في ما بينها استنادًا إلى مقولتي التخصيص والتوكيد، وإن كان عملا شاقًا لدقته، سيكشف لنا حتما علاقات متينة بين ظواهر تبدو مختلفة داخل النظام وفي الاستعمال. ولعلّ هذا هو الأساس الذي تقوم عليه العلاقة بين النفي وجوابه وتراكيب القصر وإلا فبم نفسّر الوظائف البيانية المشتركة بينهما خصوصًا التوكيد والتفسير البياني؟

ومما يدلّ على الاشتراك بينهما في الخصائص العامّة أن القيود التي توضع على النفي وجوابه هي نفس القيود التي توضع على أبنية التخصيص. وأبرز هذه القيود ما يمكن تسميته تعويلا على الجرجاني (دلائل الإعجاز، ص 225) بمبدأ المشاكلة ومفاده أن يكون المكوّنان المنفي والمثبت قابلين للاجتماع في اعتقاد المخاطب وذهنه سواء نفيت لتخصص أو خصّصت فنفيت أو خصّصت وانت تنفي ضمنيًا. وهو ما يجعل مثل قولك: «ليس زيد قصيرًا بل شاعر» و «زيد شاعر لا قصير» في حاجة إلى تأويل يبرز اتحاد الشاعرية والقصر في ذهن المخاطب وإلا اعتبرا خَلفًا من القول. ولهذا القيد صور عديدة يمكن التمثيل عليها ولكن الأساسي فيه هو التلازم في التصوّر.

وممّا يمثّل فرقا بين النفي وجوابه وابنية القصر من جهة وخاصيّة مشتركة بينهما من جهة أخرى إمكان اجتماع النفي والقصر مهما يكن الترتيب. وهو أمرٌ لا يطرح بالنسبة إلى "بل" و "لكن" ويبرز أساسًا، إن لم نقل حصرًا، في "إنما" و "ما.. إلا" على خلاف. وقد استشهد البلاغيون ببعض الشواهد وبعض الأمثلة المصنوعة:

(63) إنّما انت مذكّر لست عليهم بمسيطر (الغاشية /الآيتان 21 - 22)

(64) ما زيد إلاّ قائم ليس بقاعد

(65) * ما زيد إلا قائم لا قاعد

وقد اعتبروا التركيب (65) لاحنا رغم أن أخت "ما.. إلا" أيْ "إنما" يجوز العطف عليها "بلا" النافية (الجرجاني، الدلائل، ص 347). ونودّ هنا أن نفسّر سبب جواز (64) وعدم جواز (65).

ويعود تفسير البلاغيين إلى شرط عدم نفي الشيء مرّتين يقول القزويني (الإيضاح، ص 127): «شرط المنفي بلا أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها». وإذا سلّمنا بأن "ما.. إلا" تفيد النفي والإثبات فإنّ "قاعد" في (65) قد نُفيت ضمنيًا ثم نفيت صراحةً. ولذلك فهذا التفسير لا يخلو من ضعف في ظنّنا فقد يقتضي مقام مّا النفي مرتين وهو ما نجده في (64) و (63) أعلاه ثم إن النفي الصريح غير النفي الضمني. ونجد لدى

البلاغيين نقاشا معمّقا للمسألة (السبكي، نيل العلا، والسبكي، عروس الأفراح، ج 2، ص ص 187-191، والمغربي، مواهب الفتاح، ج 2، ص ص 208-211).

وقد يكون جواز (64) مقابل (65) رغم التشابه بينهما عائدا إلى أننا في (64) أمام منفصلين يؤكد ثانيهما تفصيلا ما ورد مجملا في الأول في حين أنّ (65) يقع فيها المعطوفان في حيّز الحصر.

وإذا استحضرنا مبدأ «للجملة الواحدة بؤرة واحدة» وتذكرنا أن بنية "ما.. إلا" تجعل آخر مكوّن فيها هو البؤرة فإن تركيبا مثل (65) يصبح قائما على بؤرتين إحداهما داخلة في الإثبات والأخرى متصلة بدلالة النفي الضمنية. وهذا لا يطرح في (64) بما أن استقلال كل جملة يجعل لكلّ واحدة منهما بؤرة تخصّها.

غير أنّ هذا التفسير لا يستقيم مبدئيا مع "إنما" التي يجوز أن يربط المثبت فيها مقابله المنفي في مثل قولك:

(66) إنما زيد قائم لا قاعد

وتفسير الجرجاني لهذا أنّ "إنما" لا تدلّ على نفي كل صفة تخالف القيام وإنما هي تجعل زيدًا مخصوصًا بالقيام وتوجب انتفاء غيره له دون أن تعمل النفي فيه لفظا كما أعملهُ لفظ النفي في "ما.. إلا" (دلائل الاعجاز، ص 348). فهو نفي "عقلي" مثل النفي في التوكيد بضمير الفصل أو بتعريف المسند والمسند إليه.

والذي يعنينا من هذا الذي سبق هو تفسير الحاجة إلى التصريح بالنفي بعد التخصيص باعتباره الوجه الآخر من التخصيص بعد النفي. ولتوضيح المسألة نتساءل عن الفائدة الحاصلة من أبسط بنية قصر وهي بنية العطف بلا. فأي فائدة تحصل من قولك:

(67) زيد قائم لا قاعد

إنّ إجابة البلاغيين واضحة. فالعطف بالنفي دليل على ردّ الخطإ وتنبيه على أن المخاطب اعتقد العكس ولكنّ الاكتفاء بـ"زيد قائم" خال من الدلالة على هذا الاختلاف بين المتخاطبين (التفتازاني، المختصر، ج 2، ص 188). ويمكن تطوير فكرة التفتازاني بافتراض أن العطف في حدّ ذاته دليل ممكن شأنه في ذلك شأن القرينة المقامية التي تنزّل القول في سياقه القائم على الاختلاف فيكون المعطوف المنفي محذوفًا قولا حاضرًا عهدًا. ونقصد بهذا أن إمكانية توسيع دلالة القصر على التخصيص يمكن أن تبلغ أقصى نقطة فيها وهي مجرّد الاخبار بقيام زيد مثلا واعتبار هذا الإثبات دالا على

نفي القعود، مع قيد هو إمكان التباس الصفتين في ذهن المخاطب. ويمكن التدرّج من هذه النقطة البسيطة إلى ما هو أقوى مثل التوكيد والتقديم والتأخير إلى أن نصل إلى طرق القصر المضبوطة مدرسيا. وحين نتساءل هنا عن موقع النفي من هذا النظام التخصيصي فإن الأمر البديهي هو حضوره منذ أول نقطة يمكن الانطلاق منها. ولكنّه حضور يتخذ أشكالا متعدّدة وصورًا مختلفة. فهو ضروري لكل تخصيص ولكنه لا يعجّم بالضرورة. بل الأرجح أنْ يكون ضمنيّا يستدلّ عليه من غيره. ولكننا نكتشفه عند الحاجة إلى تفسير الأبنية والتمثيل على دلالتها. وذلك إما بتحليلها إلى ما تتكوّن منه وممّا تتكوّن منه النفيُ ومثال ذلك "إنما" و "ما.. إلا" أو التعبير عن دلالة النفي الضمنية فيها بجملة تصرّح بها ومثال ذلك التوكيد بمختلف طرقه. وضمن هذا النظام فإن العطف "بلا" والاضراب والاستدراك طرق تمثّل صيغًا تحليليّة نترجم إليها التراكيب التي تؤلف بين جملتين كما تمثل أداة الاختبار من اللغة للغة عندما يقتضي الأمر إبراز عملية التخصيص.

تناولنا في الفصل الأوّل من هذا الباب دور النظم والتأليف في بيان مقاصد المتكلّم والبناء المعنوي للكلام. فأبرزنا الفروق بين بنية الإسناد وبنية الابتداء وبنية الحديث وبنية التبئير كما أبرزنا احتمالات الالتقاء والافتراق عند النظم. غير أن الأساسي الذي حاولنا إبرازه إنما هو الأسس الإعرابية الممكنة لتحديد البؤرة باعتبارها مفهومًا كثيرًا ما اعتبر دلاليًا، وأحيانا تداوليًا، واعتبر في أحسن الأحوال مفهوما دلاليًا متّصلا بالشكل الصوتي للكلام. فإذا اعتبر القارئ أننا لم نتوصّل إلى ضبط أساس إعرابي واضح صارم للتّبئير فممّا لا شكّ فيه أننا بينّا جوانب من من هذا الأساس الإعرابي المفترض. وربّما كان الإشكال متصلا بالمستوى الذي تظهر فيه البؤرة باعتبار أن من شروطها التي بينّاها أن تكون موسومة باللفظ وأن تكون متصلة بالعمل اللغوي الذي يحقّقه المتكلّم لا تنفصل عنه.

وسواء أصبنا أم أخطأنا في ضبط المستوى فإن الفرضيات التي اعتمدناها في تحديد البؤرة، خصوصا فرضية التعبير عن البؤرة ببنية تخصيصيّة، وفرضيّة التقييد، مكّنتنا من وضع "قواعد" مازالت تحتاج إلى تعمّق وتدقيق، لاكتشاف البؤرة في الكلام إعرابيا أساسًا.

ولا ينفصل ما توصّلنا إليه في الفصل الأوّل عمّا حاولنا الاستدلال عليه في الفصل الثاني. فقد بينّا أن الحيّز لغويًا مفهوم يتحدّد من جهة التشكّل العاملي للكلام ومن جهة العناصر اللغويّة الإنشائية وخصوصًا الحروف التي تسم القوّة الإنشائية. وهو ما يجعل النفي في سلك واحد مع بقيّة الأعمال اللغويّة. لذلك فإن النفي لا خصوصية له من حيث تحديد حيّزه. ولكن ما يختصّ به النفي أساسا هو عمليّة اصطلحنا عليها بتضييق حيّز النفي لينحصر في البؤرة. ومأتى الإشكال هو أننا لا نعرف بالضبط العنصر الذي ينفيه النافي داخل حيّز النفي غير أن ربط المسألة بالبؤرة يكشف مبدئيا عن بؤرة النفي خصوصا إذا استندنا إلى الفهم التقاولي للنفي باعتباره ردًا على كلام مثبت سابق. فبؤرة النفي هي بؤرة الاثبات السابق. أمّا حالات عدم التوافق فيمكن تفسيرها في النفي تفسيرًا لا نحتاج فيه إلى قيود جديدة بل نطبّق فيه نفس القيود التي نطبّقها على الاثبات وغير الاثبات إذا لم تكن البؤرة فيه موافقة لما تتكهّن به البنية

الإعرابية.

والسبب في ذلك أن النفي إذ يردّ الاثبات السابق فهو ينفي منه العنصر المخصّص ومن ثمّة فهو ينفي التخصيص السابق تمهيدًا لتخصيص جديد. وبناء على هذا الفهم رجّحنا أن ما يقع في حيّز النفي لا ينفى كلّه ولا يمكن عمليًا وواقعيا نفي جميع المكوّنات. وهذا ما يفسّر أن غير المنفي من عناصر الحيّز يكون آليا مثبتًا، غير أن طريقة هذا الاثبات هي التي تتطلّبُ تحليلا.

وقد حلّلنا في الفصل الثالث بنية النفي وجوابه نظرا إلى أن الجواب عادة ما يحدّد البديل عن المكوّن المنفي أو يعلّلُ إنشاء النفي. وبناء على هذا الافتراض حدّدنا سلميّة في توجيه النفي أساسها العلاقة بين النفي والتقييد والتخصيص والتبئير ونظرنا في جوانب من تعامل الأحياز في ما بينها خصوصًا إذا كان أحدها نفيا والآخر حيّزًا لغير النفي، وفي هذا السياق استدللنا على أن النفي يثبت المكوّنات التي لا تنفى في حيّزه بطريقة تجمع بين الحفاظ على تعدّد احتمالات النفي وبين ما يقتضيه جواب النفي من نفي لمكوّن واحد داخل الحيّز.

وقد ركّزنا جانبا من تحليلنا في هذا الفصل على احتمالات كثيرة، قلّما يشير إليها الدارسون، تتصل بنفي المكوّنات الضمنيّة خصوصًا. وماكان يعنينا منها هو التأكيد على أن مثل هذه الظواهر في النفي لا تخرج عن القواعد التي وضعناها للنفي وسلّميته وهي قواعد نعتبرها نحويّة بلاغية. ودعّمنا ذلك بالإشارة المقتضبة إلى أن توسيع حيّز النفي يكون بأن ندخل في الحساب الدلالي الدلالات الجزئية المكوّنة للعناصر المعجميّة ووسائل الانسجام النحوي بينها من جهة، والظواهر التي تبدو مخالفة للسلميّة المقترحة من جهة أخرى. وحاولنا أن نبيّن أن هذا الاحتمال كذلك لا يخرج عن القواعد النحويّة البلاغيّة وإن كانت اللغة تستوعب ما فيه من تكرار وحشو بطرق مختلفة.

وقد يسّر لنا هذا التصوّر النظر في العلاقات الدلاليّة التي تقوم بين النفي وجوابه. وهي علاقات ثلاث أساسيّة تتمثّل في التوكيد والبدل والبيان. وتتنوّع بحسب أشكال الجواب المختلفة وخصائص الروابط اللفظيّة التي تربط بين جملتيْ النفي والجواب. وأكثر هذه الروابط يوضّح لنا العلاقة بين تراكيب القصر وتركيب النفي وجوابه بما فتح لنا السبيل إلى تحسّس المسالك الرابطة بين النفي وأبنية التخصيص على نحو يمتن الصلة بين عمل النفي والصور الممكنة لتجسّد معنى السلب من جهة وتعامل النفي والإثبات ومعنى السلب من جهة ثانية. وهو باب ينفتح ليتجاوز الحدود المرسومة لبحثنا وليدلّ من ناحية أخرى على أنّ جميع الطرق في مدينة اللغة يفضي

الخاتمة

اهتممنا في هذا البحث بالنفي انطلاقًا من المستوى التّصريفيّ المعجّم. وهو مستوى ثريّ بالدلالات وبالإشكالات بداهة. ومردّ هذا الثراء وقوعه بين مستويات تجريديّة أضعف تعجيمًا وأقوى احتمالاً دلاليًا وبين مستوى، وربّما مستويات، أقوى تعجيمًا وأضعف من حيث احتمالاتها الدلاليّة نظرًا إلى قربها من المقام المعيّن تاريخيًا.

وقد سعينا في الباب الأوّل إلى تحديد خصائص عمل النّفي. وهي خصائص كثيرًا ما طمسها الربط بين النفي والإثبات داخل الخبر ربطًا جعل النفي فرعًا للإثبات فحُمِلت خصائص النفي على خصائص الأصل. فشكّكنا في هذه العلاقة استنادًا إلى المفاهيم المكوّنة للخبر نفسه مبيّنين أنّ النفي، وإن شابه الإثبات في جوانب، فقد فارقه من حيث مدلوله الإحالي وعلاقته بالخارج أساسًا. وهو ما يقرّب أحيانًا بين النفي وبعض الأعمال "غير الخبريّة". ولكنّنا وجدنا أنّ الربط بين النفي والإثبات، وهو قائم في نظريّات ونماذج عديدة مختلفة، يمثّل وجهًا من وجوه الترابط (أو قل التشارط) بين الأبنية داخل النظام على نحو يجعل كلّ جملة منفيّة ردًا لجملة مثبتة وتتكفّل الحروف بالخصوص بالتعبير عن الدقائق المعنويّة والفروق الدلاليّة بينها بحسب المقامات النمطيّة. وهذا ما يمتّن الصّلة بين الأبنية عمومًا من جهة وبين النفي والإثبات من جهة ثانية وبين المقامات التي ترشّح الأبنية للتعبير عنها من جهة ثالثة.

واستنادًا إلى هذا التصوّر يكون النفي مبنيًا على حسب الإثبات بناء يردّد فيه النافي إثبات المثبت ثمّ يردّه ويدحضه سواء أكان هذا الإثبات صريحًا أم مفترضًا واعتبرنا هذه العلاقة النظاميّة الإعرابيّة التي تقوم بين النفي والإثبات علاقة اقتضاء.

ويفضي التسليم بهذه العلاقة الاقتضائية إلى انبناء النفي على وجود أكثر من قول في التركيب رغم وحدة القائل النافي وسيطرة غرضه على بقيّة الأقوال. وهذا التعدّد الدلاليّ في تركيب النّفي هو ما يرشّحه للتعبير عن تعارض الاعتقادات ووجهات النظر بين المتخاطبين. وقد أسميناه بالتقاول معتبرين النفي تركيبًا تقاوليًا.

والتقاول عندنا خاصيّة في التراكيب، ومنها النفي، تتمثّل في تعامل النفي والإثبات وجوهًا من التعامل تجعل التركيب الواحد يؤلّف بينهما تأليفًا يبرزه تحليله إلى المنطوق والمقتضى فيه.

وقد ميّزنا، ابتداء من الفصل الثاني، بين السلب والنفي فاعتبرنا السلب معنى مجرّدًا يجري في مستويات مختلفة من النظام والنفي قوّة إنشائية تمثّل تعجيمًا للسلب.

إلاّ أن الأمر مطّردٌ غير منعكس بما أنّ تعجيم السلب لايكوّن آليا النّفي. فَلِتَحقُّق قوّة النفي شروط أهمّها الوسم بالحرف في صدر الكلام. إذ الصدر موضع تجلية قصد المتكلّم والحرف هو العلامة الدالّة على الإنشاء. ويعني هذا أنّ النفي حالة من حالات تعجيم السلب مثلما كان الإثبات حالة من تعجيم الإيجاب وكان الاستفهام حالة من تعجيم الإمكان. وهذه الأعمال الثلاثة هي الأعمال اللّغويّة الأساسيّة الكبرى عندنا.

إنّ هذه القاعدة التي صغناها لتمييز تراكيب النفي تتميّز ، في اعتقادنا، ببساطتها وشمولها. وتؤدّي عمليًا إلى رفض مفهوم الفعل الإنشائي واسمًا لما يسمّى في نظريّة الأعمال اللغويّة بـ"القوّة اللاّقوليّة". فالفعل "أنفي" لا يجعل الجملة منفيّة بل هو فعل كسائر الأفعال إذا أُثْبِتَ كان الكلام على الإثبات وإذا نُفِيَ كان الكلام على النفي وإذا دخل في حيّز الاستفهام كان الكلام على الاستفهام.

وقد فرض علينا شرط تصدّر الحرف للجملة المنفيّة النظرَ في ما ينتظم الحروف الموضوعة للنّفي في العربية والفروق المعنويّة التي تؤدّيها وهي فروق زمانيّة أساسًا.

أمّا شرط وسم موضع الصدر فقد فرض علينا دراسة التراكيب التي يكون الغرض فيها هو النفي ولكن الحرف لا يتصدّرها إذا نظرنا إلى ترتيب اللّفظ. فاستدللنا على أبرز حالة منها، إن لم نقل الوحيدة، وهي حالة تقديم الفاعل المعنوي على الخبر المنفي. فاعتبرنا الأمر عائدًا من ناحية إعرابيّة إلى ضرب من اشتقاق بنية من أخرى وقائما من الناحية البلاغية على الحاجة إلى تحقيق عمليْ التخصيص والتوكيد منفصلين أو مجتمعين بحسب المقامات. فما يطرأ على الجملة المنفيّة من تغيير في ترتيب عناصرها عائد إلى احتمالات بلاغيّة تتهيّأ الجملة نظاميًا للتّعبير عنها.

إلاّ أنّ لتوكيد النفي وجْهًا آخر أساسه ما بين الحروف الواسمة لعمل النفي في العربية من درجات في القوّة بحسب اختصاص الحرف زمانيا أو عدم اختصاصه. كما نظرنا في تعامل حروف النفي مع حروف "الزيادة"، أي الحروف التي تُزاد في الكلام لتوكيده، واعتبرنا في الآن نفسه أنّ القاعدة المنطقيّة القائلة بتكافؤ الإيجاب و"نفي النفي" قاعدة لا توافق اللغة خصوصًا إذا أخذنا بتعريف النفي الذي قدّمناه ولكنّ أقصى ما يكون في تمشيتها هو اعتبار "نفي النفي" تقوية للكلام وتوكيدًا على ما لاحظ الدارسون في غير العربية قبلنا.

ولمّا استقام لنا الوجه الإعرابي الدلاليّ من تركيب النفي نظرنا، في الفصل الثالث، في شروط تحقّق عمل النفي بحسب المنوال المعمول به في نظريّة الأعمال اللغويّة. وأقمنا هذا الفصل على مناقشة المقترحات التي قدّمت في شأن النفي، على ندرتها، وفي شأن الخبر والإثبات على اقتضابها. وقد ألجأنا إلى النظر في الخبر والإثبات حملُ مختلف المقترحات لشروط النفي على شروط الإثبات. فأكّدنا قصور هذه المقايسة على إبراز ما به يختصّ النفي مستدلّين على ما تؤدّي إليه من تناقضات ونتائج سرعان ما تتهافت عند اختبارها. واستخلصنا من هذا النقاش أن شروط النفي في حاجة إلى تحديد لا تسمح به المقترحات الموجودة. لذلك عملنا على صياغتها صياغة تراعي من جهة ما يحدثه النفي من تغيير عند دخوله على الكلام وما تختصّ به قوّة النفي وسلوكها الإعرابي الدلالي وتسعى من جهة أخرى إلى تجنّب العيوب التي رأيناها في أعمال غيرنا فنقدناها.

وعموم هذا الشروط أنّ "المحتوى القضوي" للنفي هو مضمون الكلام الذي سبق إثباته أو قوله إن صراحة وإن ضمنيا وأنّ شرطيْه الأوّليين هما من جهة معارضة النافي لرغبة صاحب الكلام المثبت في ألاّ ينفي كلامه ومن جهة أخرى عدم تمثيل الكلام المنفي لمضمون يصف حالة الأشياء في الكون وأنّ شرط الصدق فيه إعلان مخالفة المتكلّم لاعتقاد المخاطب وأنّ الشرط اللازم فيه هو انتزاع النسب التي أوقعها المثبت بين مكوّنات الكلام.

وما يُفضي إليه جماع هذه الشروط أنّ النفي يتميّز بفراغه الإحالي بما أنّه لا يقول شيئًا عن حالة الأشياء في الكون. فالنفي لا مضمون له إلاّ ما يستعيره، على وجه الترديد، من الإثبات الذي يدحضه. وهذا ما يقرّب النفي من صنف الإفصاحيّات ويجعل هذا الفراغ الإحالي النفي منحصرًا، أو يكاد، في التعبير عن المخالفة. وهو أمرٌ يوافق تصوّرنا للتراكيب التقاوليّة ويوافق الخصائص التخاطبيّة التي تقتضيها هذه التراكيب. لذلك اعتبرنا أن من مميّزات النفي أنّه العمل اللّغوي الوحيد الذي يختزل في الحرف الذي يسمه فلا يتغيّر الغرض من الكلام ذكرًا وحذفًا.

وتناولنا في الباب الثاني توجّهين يَبْرزان في أهمّ الدراسات حول النفي: من توجّه يُصنّف النفي ضروبًا وأنواعًا وآخر يقول بوحدة النفي على أسس منطقيّة.

فحلّلنا الجوانب الأساسيّة ممّا اقترحه أرسطو في تصنيفه للنفي إلى محصّل ومعدول. وهو تحليل أردناه منطلقا لاختبار نجاعته في دراسة دلالة الأقوال وما يقوم بينها من علاقات لزوم. فتبيّن لنا أنّ تصنيف أرسطو، قد يكون واقعيًا وقريبا من حدوس المستعملين للغة ولكنّه دون الاحتمالات الرياضية التي يقتضيها التجريد وتُدعّمها أحيانًا بعض الأمثلة المقبولة أو الشواهد المقولة.

ولكنّ الأساس الذي حاولنا إبرازه هو أن تصوّر أرسطو لأصناف النفي قام على معطيات نحويّة ومعجميّة يمكن اكتشافها عند تعميق النظر في عمليّتيْ الانتقال من الاسم غير المحصّل إلى الاسم المحصّل استنادًا إلى مفهوم الحقل المعجميّ والمبادئ التي تحكمه، والانتقال من نفي النسبة (المحمول) إلى نفي المكوّن (الاسم غير المحصّل) استنادًا إلى ما بين الإسناد والإضافة والاسم من تشارط في النظام.

وينبّهنا التصنيف الذي يقترحه بعض التداوليين إلى قضايا مهمّة لا يمكن لتصنيف أرسطو أن يفسّرها. فبعضها ممّا يتّصل باللّفظ وهو جانب لا تنظر إليه عين المنطقيّ ولا تريد أن تأخذه بعين الاعتبار وبعضها الآخر وإن اتّصل بالمعنى فهو لا يمسّ من شروط الصدق المنطقيّة. إلاّ أنّ الاشكال الأساسي في تصوّرات التداوليين وتقسيماتهم أنّهم ينطلقون من الأقوال في المقامات القويّة. ولا عيب في هذا مبدئيا ولكن الخطأ يبرز حين يعتبرون النتائج التي يستخلصونها من تلك الأقوال المخصوصة أساسَ تَصَوُّرِهِم للنفي دون اعتبار ما يقتضيه النظام النحويّ ودون استناد إلى الخصائص الإعرابيّة لتركيب النفي فتصبح تصنيفاتهم أكثر ممّا نجد في النظام وأقلّ ممّا يمكن أن يوجد في الاستعمال.

وقد استدللنا على أنّ جميع الحالات التي اعتبرت من باب النفي الميتالغوي أو الجدالي حالات يمكن تفسيرها نظاميًا استنادًا إلى مبدإ أسميْناه مبدأ تضييق حيّز النفي.

وخصّصنا الفصل الثاني من الباب الثاني لمناقشة مقترحات بعض الدارسين، في توحيد النفي. فبينّا من جهة أولى أن فريغه القائل بوحدة النفي لم يتمكّن من صياغة قوله هذا إلاّ بإلغاء النفي بوجه من الوجوه حين أرجعه إلى الإثبات واعتبره جزءًا من أجزاء الفكرة واعتبار الحكم ضربًا واحدًا يشمل النفي والإثبات. وهذا ما لا يقبله منطق النظام بما أن بناء الكلام إثباتًا أو نفيًا أو استفهامًا أو غير ذلك يكون على نمط واحد.

وبينّا من جهة ثانية أنّ ما اقترحه بعض المناطقة التداوليين لتوحيد النفي لا يعدو أن يكون إرجاء للمشكلة. فقد سلّموا بالتطابق بين عامل النفي المنطقيّ وقوّة النفي الإنشائيّة ولمّا واجهوا مشكلة تنوّع الوظائف التخاطبيّة التي يضطلع بها النفي وقصور القوانين المنطقيّة عن تفسيرها أعملوا ما يسمّى بـ"موسى أكّام المعدّل". وهو قاعدة مفادها عدم تكثير دلالات المورفيم الواحد وإذا اقتضى القول تعدّد دلالات هذا المورفيم فعلى الدارس أن يبحث له عن حلّ تداولي تحدّده مبادئ المحادثة.

وبينّا من جهة ثالثة أنّ توحيد النفي على أساس "الاستدلال المستدعى" مع اعتبار دلالة النفي دلالة قائمة على توجيهات وتعليمات مضمّنة فيه لا يضيف شيئًا إلى المسألة بقدر ما يؤكّد أن الحلّ المقترح حلّ موضعي ولا أساس له في البنية الإعرابيّة.

واقترحنا، بعد نقد هذه الدراسات، ما نعتقدُ أنّه أسس لغويّة تمثّل الأسباب التي تدعونا إلى اعتبار النفي واحدًا. وهذه الأسس نستمدّها من وحدة البناء العامليّ للنفي باعتباره داخلا على كلام "عمل بعضه في بعض". ولا يختلف النفي في هذا عن جميع ضروب الكلام.

ونستمدّها كذلك من وحدة العمل اللّغويّ الأساسيّ الذي يسيطر على كلّ جملة رغم إمكان تعدّد الأعمال اللّغويّة فيها. وأكّدنا بالمناسبة تحليلنا لحالة تقديم الفاعل المعنويّ حين يكون الخبر فعليًا. وقدّمنا تصوّرنا للعلاقة بين الأعمال اللّغويّة الأساسيّة والثانويّة والأعمال اللّغويّة المباشرة وغير المباشرة.

وعموم موقفنا أن وحدة النفي وحدة تقوم على أسس نظاميّة نحويّة وعلى أسس نظميّة عند توخّي معاني النحو في معاني الكلم.

وخصّصنا الباب الثالث لدراسة ما يعرف في البحوث حول النفي بـ"حيّز النفي". وبنينا موقفنا من هذه المسألة على تصوّرنا للمراتب الدلاليّة في الكلام وكيفيّة تحديد البؤرة. أمّا المراتب الدلاليّة فقد استدللنا على احتمالات الترابط داخل البنية المعنويّة للكلام بين مفاهيم متنوّعة مثل المسند والمسند إليه والتصدير (أو الابتداء) والاخبار والبؤرة والاقتضاء والمعلومة القديمة والمعلومة الجديدة والمتحدّث عنه والمتحدّث به. فاعتبرنا هذه المعطيات مرتبطة بالهيئة التي يحدثها التأليف بحسب الغرض الذي يؤمّه المتكلّم. وأبرزنا ما يقوم بينها من موافقات ومخالفات تجعل ضبطها على وجه دقيق متعذّرًا. وحاولنا التركيز على العلاقة بين التقييد والتخصيص والبؤرة ودورها في تحديد الوظيفة البيانيّة للكلام.

واستنادًا إلى هذا التصوّر نظرنا في قاعدة أوجدناها مفادها "للقول الواحد بؤرة واحدة" تتحدّد إعرابيًا أساسًا وإن كان للتنغيم الصوتي مقاميًا دور أحيانًا في ضبط العنصر المنبّر دلاليًا. ولم نهتمّ بالتبئير في الإثبات إلاّ لسببين رئيسيّين أولّهما أن العلاقة النظاميّة التقاوليّة بين النفي والإثبات تلزمنا بافتراض تسلّط النفي على ما تتسلّط عليه قوّة الإثبات. وثانيهما أن ما يعبّر عنه بـ"حيّز النفي" لا يعدو أن يكون بعد التثبّت والتحقيق إلاّ تعبيرًا غير دقيق عن مفهوم البؤرة رغم وضوح التمييز بينهما مبدئيا. فحيّز النفي مبدئيا هو مجموع الكلام الذي عمل بعضه في بعض ووقع في مجال حرف النفي. ومن هذه الناحية لا يختلف حيّز النفي عن بقيّة أحياز الأعمال اللغويّة الموسومة بالحروف. لذلك لا يوجد في تقديرنا، "حيّز ضيّق" للنفي وآخر "واسع". ولكن هذين التعبيرين يدلاّن على ما يمكن أن نسميّه بـ"حركيّة النفي". ونقصد بذلك كثرة الاحتمالات المرتبطة بالمكوّنات التي يمكن أن يتسلّط عليها النفي. وهي احتمالات كثيرة رياضيًا. ولكن العنصر البؤرة في الجملة، أي العنصر المرشّح لأن

يتسلّط عليه النفي، يكون بداهة داخل حيّز النفي. وقد استدللنا على أن خصوصيّة النفي لا تكمن تحديداً في تسلّطه على البؤرة بل تكمن في أن التركيب المنفي يثبت ما لم يُنْفَ بعد نَفْيِ البؤرة. وهذا ما يمكّن من فهم ما اعتبرناه فراغًا إحاليًا في النفي بقدر ما يمكّن من فهم السبب الذي يجعل المتكلّمين يرون في النفي حدسيا تعبيرًا عن حالة سالبة من حالات الأشياء في الكون. فما ينفيه النافي من الكلام الذي يردّده تقاوليًا إنما هو العنصر المخَصِّصُ دون المخَصَّصِ.

وقد أدّى بنا هذا الفهم لمشكلتي حيّز النفي وبؤرته إلى ما أسميناه بجواب النفي. ونقصد به احتمالات استئناف النفي على نحو يبيّن به المتكلّم قصده من عمل النفي. وهذا الجواب هو صورة إعرابيّة من العلاقات التشارطيّة التي تقوم بين الأبنية اقتضاء واستلزامًا.

ويفيدنا مفهوم جواب النفي في تحديد سلميّة على أساسها يكون توجيه النفي إلى هذا المكوّن أو ذاك. وهي سلميّة مبتدأها قوّة المكوّن المنفي إنشائيًا، ومنتهاها أدقّ الدقائق المعنويّة واللفظيّة المكوّنة للكلام.

كما يفيدنا في إبراز جوانب نظاميّة ممّا يسمّى في بعض الدراسات بالعلاقات الحجاجيّة. وهي علاقات لا تعني في نهاية التحليل إلا جوانب معنويّة من ظاهرة تماسك النصّ وتناسقه وانسجامه.

ويمكن أن نحصر الأقوال - القضايا الأساسيّة التي نزعم أنّها مفسّرة لعمل النفي وخصائصه الدلاليّة، وقد عملنا على الاستدلال عليها وتوضيحها وتفسيرها والكشف عن مقتضياتها ومستلزماتها، في ما يلي:

(1): أ - النفي تركيب تقاوليّ يقتضي جملة مثبتة اقتضاء إعرابيًا أساسًا عليه تبنى الاقتضاءات الدلاليّة والتداوليّة

ب - السلب معنى أكثر تجريدًا من النفي قد يُعَجَّمُ وقد لا يُعَجَّمُ

ج - يمثّل النفي الحالة التي يعجّم فيها معنى السلب المحتمل وروده في موضع الإنشاء الرئيسيّ من الجملة لذلك فإنّ الجملة تكون منفيّة إذا، وفقط إذا، وُسِمَ صدرها بحرف نفي

د - يمثّل النفي تعبيرًا عن المخالفة في الاعْتقاد

هـ - النفي فارغ إحاليًا ولكنّه يشارك الإثبات المقتضى في مرجعه الخارجي (الذهني أو الواقعي)

و – وحدة النفي من وحدة بنائه العامليّ ووحدة العمل اللغويّ الأساسيّ الموسوم في الجملة

ز – مشكلة حيّز النفي هي مشكلة بؤرة النفي

ح – يستلزم النفي وجود جملة تكون جوابًا له بسبب فراغ النفي إحاليًا وتعدّد احتمالاته

ط – تتحدّد بؤرة النفي إعرابيًا بما تتحدّد به بؤرة الإثبات المقتضى

ي – تخضع بؤرة النفي إلى سلّميّة في تحديدها تتكهّن بها وبالاحتمالات البلاغيّة لتغيير موضعها

ك – يحبّذ النفي التعامل، عند تحديد بؤرته، مع المكوّنات الإنشائيّة.

إنّ هذه النقاط لا تمثّل قواعد في النفي، وإن كان من الممكن أن يصاغ بعضها بحسب ما تتطلّبه صياغة القواعد، بل هي، تمثّل الأقوال التي يمكن اختبارها للنظر في مدى صدقها من خلال المعطيات التجريبيّة. لذلك فنحن نتمسّك بها إلى أن يثبت بطلانها.

وقد اشتققنا هذه الأقوال الخاصّة بمشاكل النفي استنادًا إلى جملة من المسلّمات والأصول التي نذكر في ما يلي أبرزها:

(2): أ – تختزن البنية الإعرابية مهما ارتقت في سلّم التجريد احتمالات استعمالها في التخاطب

ب – تتماسك داخل النظام النحويّ في جميع مستوياته مختلف الأبنية النحويّة

ج – يحافظ المستوى النحويّ الأقلّ تجريدًا على الدلالات التي يرثها عن المستوى الإعرابي الأكثر تجريدًا

د – تمثّل الحروف الدلالات الإنشائيّة الخالصة

هـ – كلّ جملة مسيّرة بإنشاء رئيسيّ موضعه الصدر وإن كانت تحتمل أكثر من إنشاء (وعمل لغويّ) داخلها

و – الدلالات التي لا تعجّم تكون دلالات مقتضاة أو مستلزمةً نحويًا

ز – يعبّر الكلام من جهة مضمونه عن علاقته بالكون ومن جهة إنشائه عن علاقته بالاعتقاد

ح - الكلام وحدة مفيدة بنظمها (أي بتوخّي معاني النحو في معاني الكلم) وليست حصيلة التأليف بين دلالات العناصر المكوّنة لها

ط - للقول الواحد بؤرة واحدة تتحدّد نظاميًا ويتكهّن الإعراب باحتمالات تغيير موضعها بلاغيًا.

ولا يخفى أنّ هذه المسلّمات تحتاج إلى برهنة وهي قابلة للنقاش بحسب الاختيارات النظريّة. وقد استدللنا، قدر الجهد والعلم، على بعضها أثناء البحث وبحسب الحاجة وتوهّمنا أنّ بعضها الآخر لا يحتاج في عملنا إلى برهنة إمّا لوضوحه في المنوال النحويّ والبلاغيّ القديم وإمّا لوجود أبحاث أخرى اعتنت به ذكرناها في مواضعها وإمّا لانتشاره في المحيط العلميّ الذي اشتغلنا فيه أي كلية الآداب و الفنون والانسانيّات بجامعة منوبة بحثًا وتدريسًا بالخصوص.

ولا يخفى أيضا أنّ بعض الفرضيّات التي اعتمدناها تمثّل صياغة أخرى لأفكار قديمة وحديثة وبعضها الآخر متولّد عن نظر شخصيّ في المسألة وبعضه الثالث ممّا فرضه منطق البحث فاتّسق في أعطافه واستقام.

إنّ ما قدّمناه في هذا العمل يمثّل، على ما نرى، جزءًا يسيرًا، وإن كان أساسيًا، ممّا ينبغي أن يقال عن النفي.

فلمّا كانت دلالة البنية هي الحاصل من حركة الانتقال من بنية إلى أخرى بحسب افتراض الشريف (1993)، ولمّا كان النفي جزءًا من النظام النحويّ فإنه يقيم مع حزمة من الأبنية الأخرى علاقات وثيقة لم ننظر فيها وهذا ما يجعلنا نقرّ بأنّ القول في النفي لا يكتمل إلاّ بالقول في تلك العلاقات.

من ذلك، على سبيل التمثيل، أنّ تعامل النفي والإثبات يفضي بنا مباشرة إلى التراكيب التي نحبّذ أن نسمّيها بتراكيب التخصيص وهي ما يعرف في البلاغة القديمة بالقصر ومعنى القصر هو التخصيص. كما يفضي بنا إلى ما يمكن تسميته بالإثبات التقاوليّ بل إنّنا لا نبالغ حين نجد أنفسنا مضطرّين إلى معالجة باب نحويّ قديم أهمله المحدثون، إن لم يسخروا منه، على عظيم فائدته وهو "باب الإخبار بالذي". وهذه التراكيب تقيم علاقات وثيقة مع التراكيب الدالّة على التوكيد بما أنّ في القصر كما بيّن البلاغيون توكيدًا.

ونحن نعتقد أنّ هذه الحزمة من التراكيب اللغويّة هي "المجال الحيويّ" للنفي لا تدرك إلاّ به ولا يدرك إلاّ بها إذا أردنا تدقيق النظر في الوجوه والفروق التي تكون للنفي وإذا أردنا تعميق البحث في ما تتكهّن به بنية النفي من احتمالات في الخطاب. ولعلّ

خصوصيّة النفي مستمدّة أساسًا من هذا "المجال الحيوي" أي من علاقته بتراكيب التوكيد والتخصيص حيث يتحدّد الاعتقاد الذي يصدر عنه المتكلّم النافي وتتحدّد وظيفة النفي وترتسم الاستراتيجيات الخطابيّة التي يمكن أن يضطلع بها.

ولا غرابة فقد افترضنا تصريحًا أحيانًا وتلميحًا أحيانًا أخرى أنّ النفي أبسط تركيب تقاوليّ من تراكيب اللّغة وأنّ تراكيب التخصيص أوضح التراكيب التقاوليّة وأعقدها لتركّبها في العادة تأليفيًا من جملتين مثبتة ومنفيّة. وبينهما يتردّد التوكيد في حركة بينويّة دلاليّة لم نقف بعدُ على خصائصها ولكنّنا نحدس، مجرّد حدس، ثراءها. فهذه المجموعة التي نسمّيها مجموعة "التراكيب التقاوليّة" لا نعرفها معرفة مضبوطة لأنّنا لم ندرسها ولكنّ الخاصيّة التي نفترضها فيها هي أنّها تمثّل مختلف وجوه تعامل النفي والإثبات. ونزعم من وراء هذا أنّ تحديد هذه المجموعة وتفصيل القول فيها وتقليب النظر في العلاقات التي تقوم بينها والفروق التي تتولّد من خلال تعاملها كفيل بتدعيم بعض ما افترضنا وتدقيق بعضه الآخر ودحض ما ينبغي دحضه منه.

وممّا جعل قولنا في النفي محدودًا جزئيًا التمييز الذي أحدثناه بين النفي والسلب. وهو تمييز نتمسّك به أوّلا لقيمته الإجرائية سواء على الصورة التي عرضناه عليها أو على أيّ صورة أخرى قد تكون أدقّ. ونتمسّك به ثانيا لأنّه يمكّننا من تجنّب ضروب كثيرة من الخلط بدت لنا في دراسات أخرى تناولت النفي. ونتمسّك به ثالثا لأنّه، في ما نتوهّم، أساس التمييز بين عمل النفي سواء أكان أساسيًا في صدر الكلام أم ثانويًا في حشوه وبين "دلالة النفي" أو "مقولة النفي" أو "معنى النفي" أي ما يدلّ على النفي دون أن يكون عملاً لغويًا.

بيد أنّ هذا التمييز يقتضي النظر في المستويات التي يتعامل فيها السلب مع الإيجاب والإمكان. وهي المستويات التي تمثّل تعامل هذه "المعاني" أو "المقولات" الأساسيّة فيها منطلق تولّد دلالات الأبنية النحويّة. فاشتغال السلب، في ما نقدّر، في أبسط ما يمكن تصوّره من النظام إلى أعقد ما يمكن أن يكون عليه النظم أقوالا وخطابات ونصوصا يفرض علينا أن نُعْمِلَ فيه النظر.

وإذا ربطنا بين هذا "المستوى المقولي" وبين نظام الأعمال اللّغويّة المفترض أمكننا أن نبحث في تعامل النفي مع السلب تعامل الإثبات أو الاستفهام أو الأمر أو التمنّي أو التحضيض مثلا مع السلب. فالتراكيب الدالّة على التوكيد مثلا لا يتجسّد فيها تعامل بين النفي والإثبات بقدر ما تمثّل صورة من الصور الممكنة لتعامل الإثبات مع السلب. وتفتقر هذه العلاقات المحتملة بين أشدّ المعاني تجريدًا وبين أقربها إلى الإنجاز المقاميّ إلى بحث منظّم يبرز لنا على الأقلّ ما يقوم بين الإيجاب والإثبات من

جهة وبين النفي والسلب من جهة أخرى وبين الاستفهام والإمكان من جهة ثالثة من تعامل ويُبرز لنا ما يكون عند تعامل هذه المعاني في ما بينها وعند تعامل القوى الإنشائيّة الثلاث الأساسيّة.

وإذا أضفنا إلى هذه الحركة التي تنتج عن هذه الضروب المختلفة من التعامل لتوليد أعمال لغويّة أساسيّة كالأمر المتّصل بالإيجاب والنهي المتّصل بالسلب، مثلا، فلنا أن نقدّر مدى اتّساع المجال الذي ينفتح للبحث والسبر والنظر. ولكن مهما يكن اتّساع هذا المجال فإنّ فهم النفي، فهمًا أفضل ممّا قدّمنا، يظلّ رهين التدقيق في هذه المسائل وتوجّه جانب من البحث إلى هذه المسالك.

إن قدر البحث أن يبدأ من المجهول، فيغترف أثناء النّظر والتدبّر بعض المعرفة لتنفتح له مجاهل أخرى وتنغلق أبواب تتطلّب معاودة التفكير. ولا يخرج بحثنا عن هذه الحقيقة.

وإذا سلّمنا بما ذهب إليه الشريف (1993)، تعميمًا لما اقترحه الخليل في المعجم والعروض، من دوريّة تميّز أبنية اللّغة، أمكننا أن نتصوّر أنّ الانطلاق من أيّ نقطة في الدائرة، وهي في موضوعنا نقطة النفي، يستلزم المرور ببقيّة النقاط، على نحو من الأنحاء، للعودة إلى النقطة المنطلق توضيحًا وتفسيرًا. ويعسرُ علينا أن نحدّد بدقّةٍ النقاط التي مررنا عليها مرور الكرام، والنقاط التي استوقفتنا فتوقّفنا عندها وقفات قد تطول وقد تقصر والنقاط التي قفزنا عليها، لأمر ما، والنقاط التي لم نتبيّن علاقتها المفترضة بموضوعنا. ولكنّ الثابت أنّنا تنقّلنا داخل دائرة اللّغة بين سلسلة من النقاط تمثّل قطعة من اللّغة. وما يعنينا من استعارة الدائرة وما رشّحناه بها أنّ هذا الربط بين تراكيب تتشابه أحيانًا فتكاد تتطابقُ وتتباعدُ أحيانًا أخرى فلا تكاد العلاقة بينها تبين هو الذي يجعل البحث في النفي، وغير النفي، لا ينتهي.

وأقصى ما في البحث، بقطع النّظر عن تفاصيل مضمونه، أنّه شهادة أخرى على أنّ اللغة تدور فعلا، وعلى أنّها دائريّة كما رآها حفيد الخليل وليست خطيّة.

الهوامش

المقدّمة

(1) استلهم ميلاد (1999) الكثير من أطروحة الشريف (1993) في بناء تصوّر مثرٍ للنقاش في المسألة بإبرازه للجوانب الأساسية من مقترحات النحاة والبلاغيين والأصوليين ورغبته عن اتباع النهج الذي نهجه فلاسفة اللغة ومقترح الشريف للإنشاء يتصل في تقديرنا بمفهوم عام للإنشاء هو إنشاء المتكلم الواضع للبنية النحوية أمّا معنى الإنشاء عند ميلاد فهو دلالي أساسا. وهذه الاختلافات ثرية لأنها تبيّن أن الثابت هو ضرورة بناء التصوّرات الدلالية على أسس نحوية وهو ما نقول به في هذا العمل سواء وفّقنا إلى ذلك أم لم نوفّق.

(2) ننبّه إلى أنّ البلاغة العربية لا تمثل وحدة منسجمة إذ يوجد تيار بلاغي "أدبي" إلى حدّ ما ويمثله الجاحظ وتيار فلسفي متأثر بالتصوّرات الأرسطية وأبرز أعلامه حازم القرطاجني وتيار ثالث "بلاغي إعرابي" أي أنه بنى البلاغة على أسس إعرابية ويبدأ مع مشروع الجرجاني في "دلائل الاعجاز" فالسكاكي في "مفتاح العلوم" فالقزويني في "الايضاح" وقد جمع بين مشروعي الجرجاني والسكاكي واقترح تصنيفًا للمسائل هو الذي استقرّ تاريخيًا ومدرسيًا. وحين نذكر "علم البلاغة" أو "البلاغة" فإننا نقصد هذا التيار الثالث راجع حول تاريخ البلاغة صمّود (1981 و العمري، 1999).

(3) يفهم في كثير من الدراسات أن "معنى المعنى" مرتبط بعلم البيان وبدلالة الوجوه البيانية وهو أمرٌ يخالف اعتقادنا رغم صعوبة تحديد مفهوم "معنى المعنى" لدى البلاغيين القدماء أنفسهم.

(4) هذا ما يقوله القزويني نفسه إذ يقرّب بين تعريفه للبلاغة ومفهوم النّظم عند الجرجاني.

(5) يقول السكاكي منذ مقدمة "مفتاح العلوم" (ص 6) ما يلي: «وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة، ما رأيته لا بدّ منه وهي عدّة أنواع متآخذة. فأودعته علم الصرف بتمامه وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوّع إلى أنواعه الثلاثة وقد كشفت عنها القناع وأوردت علم النحو بتمامه وتمامه بعلمي المعاني والبيان. ولقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر ولمّا كان تمام علم المعاني بعلمي الحدّ والاستدلال لم أر بدًّا من التسمّح بهما ...» وقد نبّهنا الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف، في محادثة شخصيّة، إلى أن مشروع السكاكي في الربط بين اللغة والمنطق وإرجاع المنطق إلى علم المعاني الذي هو من تمام علم النحو يمثل حلما قديما لدى النحاة. ويدلّك على هذا ما ذاع من خبر المبرّد النحوي والكندي المنطقي حول الفروق في التعبير لغويا عما يبدو للمنطقي حشوًا وقد ورد في كتب البلاغة جميعا بلا استثناء وذكره السكاكي (مفتاح العلوم، ص 171). كما تدلّك عليه المناظرة بين السيرافي النحوي ومتّى بن يونس المنطقي على ما أورده أبو حيان التوحيدي في "الامتاع والمؤانسة"(ج1 ص ص 104- 128).

(1) يرجع ليونز الأمر إلى مقترح قدّمه بارهيل للمقابلة بين (Assertion/Statement) و(Déclaratif/Declarative) ونشير في هذا السياق إلى أنّ بعض النحاة (Tesnière، 1976، ص 192) لا يستعملون "الخبر" ويفضلون عبارة (Enonciative) ولكن المفهوم يؤدّي إضافة إلى التقابل مع الاستفهام معنى الخبر المثبت والخبر المنفي. والفرق في العربية قائم من جهة أخرى أساسها التمييز بين الدلالة الاسمية للخبر على التركيب الذي نسميه خبريا والدلالة الحدثية على عمل الإخبار. ولكن التمييز على ما صاغه ليونز يفترض انفصالا بين البنية المجرّدة واستعمالها المقاميّ وهو أمرٌ مثار خلاف لا نفصّل القول فيه.

(2) فسّر بعض البلاغيين عدم وجود علامة للإثبات بأن الإثبات «لمّا كان أكثر هذه المعاني وقوعًا في الاستعمال وقد جعل لكلّ واحد منها علامة وجوديّة جعل علامة الإثبات عدم تلك العلامات قصدًا للتخفيف عند كثرة الاستعمال وتنبيها على أنّه كالأصل الأول وسائر تلك المعاني كالفرع له» (السبكي، عروس الأفراح، ج 1، ص 223). وتوجد صيغة أخرى قريبة من هذه مفادها أن الإثبات أصلٌ مالم يقم دليل على وجود علامة على غيره وهو تصوّر غير دقيق لأنه يستدعي التساؤل عمّا يدلّ في الجملة على نوع العمل اللغوي ثم إنه يقتضي التوحيد بين النسبة والحكم مالم يقم دليل على الفصل بينهما. هذا إذا لم نتصوّر لغة ما توسم فيها قوّة الإثبات.

(3) نلاحظ هنا أنّ الإشكال في هذا المثال المأخوذ من الدسوقي في حاشيته على السعد (ج 1، ص166) مختلف عن الإشكال الذي طرح منذ السكاكي (مفتاح العلوم، ص 166) والقزويني (الايضاح، ص ص 18- 20) حول مطابقة الخبر للاعتقاد أو للواقع وقضية الصدق والكذب.

(4) في شروح التلخيص (ج 1، ص ص 164- 170) نقاش ثري للمسألة لم يستغل بعد وتقديرنا أنّه يمكّن من إعادة النظر في كثير من المسلّمات.

(5) ينبّهنا الغزالي (معيار العلم، ص 130) إلى أنه «ينبغي أن يكون عين عقلك مقصورة على المعنى وموجّهة إليه لا إلى الأشكال اللفظية».

(6) إن تحديد البلاغة على أنها "مطابقة الكلام لمقتضى الحال" تقوم على أساس آخر غير المطابقة مع الخارج صدقا وكذبا وهو ما وضّحنا جوانب منه في المقدّمة.

(7) نورد هنا النصين الفرنسي والانقليزي تباعًا:

"Nier une proposition, c'est simplement affirmer sa négation"

"To negate a proposition is simply to assert the truth functional negation of that proposition"

(8) الأرجح تأويل نصّ أرسطو على مقتضى لفظه وهو الفهم الذي ذهب إليه ابن سينا (العبارة، ص 34-35) حين قال: «أول القضايا الحملي وأوله الايجاب لأنه مؤلف من منسوب إليه يسمّى موضوعًا ومنسوب يسمّى محمولا وكل عدم فإنه يتحدد ويتحقق بالوجود والوجود لا يحتاج في تحققه أن يلتفت إلى العدم فالسلب لا يتصوّر إلا أن يكون عارضًا على الايجاب رافعا له لأنه عدمه وأمّا الايجاب فهو وجودي مستغن عن أن يعرّف بالسلب فيكون السالب بعد الموجب». وقد تساءل دارسو أرسطو عن حقيقة هذه الأولوية للإثبات والايجاب أهي أسبقيّة أنطولوجية أم ابستمولوجية؟ (Horn، 1989، ص ص 45 -47) ونحن لن نخوض في هذا التساؤل الفلسفي مباشرة وإن كنا سنقدّم إجابة عن ثانوية النفي قد تفسّر، بالخلف، أولوية الإثبات.

(9) الأمثلة مستلهمة من هورن (Horn، 1989، ص ص 48- 49).

(10) الرأي السائد أن الأعمال الأساسية هي الخبر إثباتا ونفيا والاستفهام والأمر (Orecchioni،1991) وترجع التصنيف إلى بنفينست ويبدو أن الشريف (1993) ينزع من منطلقات أخرى هذا المنزع. ولكننا افترضنا في عمل شرعنا فيه ولم نتمّه أن الأمر والنهي صورتان من السلب والايجاب شأنهما شأن الإثبات والنفي ويختلفان بدخول دلالة أخرى تجمعهما إلى الاستفهام وهي دلالة الطلب أما بقية الأعمال اللغوية فتنشأ من الحركة التي تبني العلاقات بين الإثبات والنفي والاستفهام ضمن دائرة أسميناها "دائرة الأعمال اللغوية".

(11) يقول الجرجاني (الدلائل، ص 140): «واعلم أن معك دستورًا لك فيه إذا تأملت غنى عن كل سواه وهو أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر» إثباتا ونفيا. ولعلّ في هذا الدستور ما أغنى الجرجاني، وهو يؤسس لنهج في البلاغة يقوم على أسس إعرابية، عن وضع باب للإنشاء وأبنيته يفصله عن الخبر وقضاياه وهو أمرٌ، لم يلاحظ على حدّ علمنا، رغم أهميته وأهميّة ما قد يترتّب عليه في بناء النظرية البلاغية.

(12) التسمية موجودة عن السكاكي (مفتاح العلوم، ص 247- 266 مثلا) ولكن الجرجاني ذكرها أيضا في (الدلائل، ص 334) بمعنى تبادل الأقوال والمناظرة.

(13) نشير إلى أن الصيغة (13) لاتوافق تمامًا تصوّر أرسطو الذي يميّز بين حرف السلب الذي يتسلّط على المحمول وحرف العدل الذي يتسلّط على الحدّ. ولكنها تلائم المنطق الحديث الذي هو منطق قضايا مقابل منطق الحدود لدى أرسطو.

(14) يقول سيبويه (ج 1، ص 146) في سياق حديثه عن تقديم الاسم قبل الفعل عند دخول حروف النفي تشبيها لهذه الحروف بحروف الاستفهام حسب دلالتها نفيا واستفهاما على غير الواجب «... لأنهن (أي حروف النفي) نفي واجب يبتدأ بعدهنّ ويبنى على المبتدإ بعدهنّ ولم يبلغن أن يكنّ مثل ما تشبّهن به» يقصد من حروف الاستفهام. والمهم في هذا الشاهد أن حروف النفي تنفي "واجبا يبتدأ بعدهن" والواجب يوافق الوقوع والإثبات. وهو نفس المعنى الذي نجده في كلام المبرّد.

الباب الأوّل: الفصل الثاني

(1) يقول الجرجاني (الدلائل، ص 139) معلّقًا على الشاهد في (2): «لم يرد إلاّ أن يقول: إني لست ممّن ينخدع ويغترّ».

(2) يقول ابن يعيش (ج 5، ص 138) موضّحا الفرق بين المغايرة والمماثلة: «المماثلة قد تختلف بأن تقلّ وتكثر الا ترى أنك تقول هذا أكثر مماثلة وهذا أقلّ مماثلة من هذا وليست المغايرة كذلك لأن غيرًا اسم لكل من لم يكن المضاف إليه».

(3) حال اضطراب التحقيق، في ما بدا لنا، دون الاستشهاد به

(4) راجع نماذج من ذلك في تحليل ميلاد لسيبويه، ميلاد، 1999.

(5) ليس الأمر دائما بهذا الوضوح بما أن الأفعال الدالة على الاعتقاد أو الأفعال الإنشائية لا تقتضي دائما حصول مضمونها بل تقتضي أحيانا عدم الحصول أو تترك الأمر مبهما.

(6) الأصل في ذلك كما يقول ابن يعيش (ج 7، ص 49): «المعنى إذا كان مرادًا لم يجز حذف اللفظ الدالّ عليه لأنّه يكون إخلالا بالمقصود».

(7) يقول الاستراباذي (ج 4، ص 329): «اعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يُتوهّم خروجه عن

أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى أو زيادته أن يبقى على أصل معناه الموضوع ويُضمن فعله المعدّى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الأولى بل الواجب».

(8) يقول الاسترابادي: «الحرف موجد لمعناه في لفظ غيره».

(9) أثارت هذه الظواهر نقاشا ثريّا نجد صداه لدى ابن يعيش (ج 8، ص ص 2، 4) والأسترابادي (ج 1، ص ص 35، 38).

(10) يحتمل تعريف سيبويه للحرف (الكتاب، ج 1، ص 12) تأويلين فهو يقول: «الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» والتأويل الأوّل أنّ للحرف معنًى مثل الاسم والفعل وإن لم يكن اسما ولا فعلا وهو ما نستشفّه من تحليل بن غربية (Ben Gharbia, 1997) فيكون قد فهم شيئا مخالفا لما فهمه الجمهور عن سيبويه، أما التأويل الثاني فهو ما قدّمنا فتقرأ اللام في "حرف جاء لمعنًى" على دلالة الوجهة أي ليدلّ على معنى أيّ ينصب دليلا على معنًى دون أن يكون له معنى في الخارج خاصّ به.

(11) يقدّم الشريف (1993، ص ص 633 -635) تحليلا لـ"ليس" حاصله هو ما ذكرنا ولكن الاستدلال عليه كان من داخل المنوال الذي صنعه.

(12) حول بعض الخلاف في هذا بين جمهور النحاة وابن السرّاج والأندلسي يراجع الاسترابادي، ج 4، ص ص 198- 199، وابن هشام، مغني اللبيب، ج 1، ص 293.

(13) ربما استثنينا ببيت المتنبّي: «إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى...» ولا نستغرب انه وضعه وبناه على أقوال النحاة في عصره.

(14) أهل العالية حسب محقّق شذور الذهب، ص 199، الهامش 2 «ما فوق نجْد إلى أرض تهامة وما وراء مكّة وما والاها».

(15) لا نخفي أنّ "إنْ" هذه تبدو لنا دخيلة على نظام النفي. وهو ما صرّح به الزناد (1998، ص 248) وإن اعتبر أن "ما" مثلها في عدم التأصّل في النفي. وقد ذكر الزناد فرضيات كثيرة عن "إنْ" لدى المستشرقين منها أنّ "إنْ" النافية هي حرف شرط حذف من الجزاء. ويقدّم الشريف (1993، ص ص 795- 799) في شأن "إنْ" النافية تحليلا مفاده أن "إنْ" بما تقوم عليه من قيمة إمكانية تتمحّض للنفي بموجب تخصيص الجزء السالب من دلالة الإمكان. وتحليله أكثر تعقيدًا من هذه الفكرة في عمومها.

(16) نذكّر أن الإمكانات النظرية ستّة وهي [ف فا مف] و [فا ف مف] و [فا مف ف] و [مف ف فا] و [ف مف فا] و [مف فا ف]. ويبدو من أعمال كثيرة أن أغلب اللغات تقدّم الفاعل إما على المفعول والفعل وإمّا على الفعل. ويبدو كذلك أن الأصناف الثلاثة الأولى هي الغالبة على اللغات المعروفة (Asher, 4991, P 4949, Lehmann, 1978).

(17) من المواقف التي تبدو لنا غريبة ما ذهب إليه بن غربية (Ben Gharbia, 1997) استنادًا إلى بعض الملاحظات لدى النحاة القدامى، من تقسيم للجملة العربية إلى أشكال ثلاثة: الفعلية والاسمية والظرفية. وهو موقف ينقد من أكثر من وجه سواء استندنا إلى التراث النحوي أو إلى الموقف الساعي إلى توحيد المنوال النظري المولّد للجمل على اختلاف تشكّلها اللفظي بما في ذلك القسمة إلى فعلية واسمية وهي تبدو مسلّما بها.

(18) نقول هنا مبدئيا لأن الجرجاني لم يمثّل إلا بالمضمر.

(19) نستعمل هنا عبارة "الزيادة" بالمعنى الذي بقصد إليه النحاة قديما وهو يعني أن العنصر

الزائد يكون للتوكيد فهو من هذه الناحية غير زائد إلاّ على مضمون الكلام في أقرب معانيه إلى مفهوم القضية المنطقية أما لغويا فهو لازم وضروري.

(20) يقدّم الشريف (1993، ص ص 242 -243) تحليلا يعتبر فيه أن تعامل "ما" و "إن" يشبه تعامل "ما" و "إلاّ" في القصر لإفادة التأكيد لا النفي. وهو عنده تطبيق للقاعدة المنطقية القائلة بأن نفي النفي إيجاب وليس تأكيدًا للنفي. وهذا الموقف لا يناسب البتّة تفسيرنا التقاولي للنفي كما أن القاعدة المنطقية المذكورة يعسر تبيّنها تخاطبيا بحكم أن الحرفين المشتركين في المعنى لا يتعاقبان. ولهذا فنحن لا نوافق الشريف في مقارنته بين الحصر بما وإلا وبين "ما إن" من جهة فالحصر تأليف بين جملتين وهو ما لا يتوفّر في "ما إن" ثم إننا نتحفظ على اعتبار "إن" من حروف النفي فهي للشرط وللشرط فحسب. ويبقى احتساب دلالتها في علاقتها بالنفي أمرًا يحتاج إلى نظر، أضف إلى ذلك أن بعض هذه السياقات التي نجد فيها ما و "إن" متجاورين تجعلنا أحيانًا نتساءل أهي "ما" المنفيّة حقًا؟

(21) يقدّم يسبرسن حالات عديدة منها تعامل حرف النفي مع الأفعال التي تدلّ على السلب مثل "امتنع" و "رفض" وهي حالات لا تدخل في الموضوع الذي نتحدّث عنه بما أنّ ما نفهمه من نفي النفي هو الدلالة الحرفية على النفي دون دلالة السلب التي تتجسّد في الحروف وغير الحروف.

(22) نترك جانبا مشكلة تهمّ المناطقة أو القائلين بالتوافق بين الدلالة اللغوية والدلالة المنطقية، وهذه المشكلة هي: هل تعني ظواهر من قبيل عدم دلالة نفي النفي على الإيجاب ودلالته على توكيد الإثبات أن النفي لا يخضع لشروط الصدق؟ فبعض الدارسين الّذين يسلّمون بهذه الحقيقة اللغويّة يعتبرون في الآن نفسه أن هذا «لا يبرهن على أن النفي اللغوي لا وظيفة صدق له» (Bany's، 1989، ص ص 33 - 34).

الباب الأوّل: الفصل الثالث

(1) يغلب الفهم (أ) على تصوّر الشاوش (للأعمال اللغوية ويغلب (ب) على تصوّر ميلاد (1999) أما الفهم (د) فيكاد يقتصر على عمل الشريف (1993).

(2) ويمكننا توزيع هذه المعطيات بطرق أخرى مختلفة. من ذلك مثلا أنّ ليونز (Lyons،1990، ص ص 353، 354) اعتبر المعطى الأوّل شرطا لازمًا في حين أننا اعتبرناه شرطا للصدق. ويبدو أن نفس المعطى الأوّل ولّد منه ليونز، استنادًا إلى حالة القول المزعوم أو الكاذب أو الادعاء شرطًا آخر للصدق في حين أنهما مترابطان باعتبار أن الكذب من تجاوزات المتكلّم التي تمثل خرقا لشرط الصدق. وقد رجحنا هذا لأن ليونز لم ينصّ على الموضع الذي استنتج منه ما استنتج وإن كان في ما فهمنا عن أوستين لايخرج عن المحاضرة الحادية عشرة.

(3) هذا على عكس تجاور نفيين عندهم في النفي المزدوج الذي يجعل القضية مثبتة ق = ق ولهذا عند بعض الدارسين مرادف في النحو يجعل نفي النفي إثباتا وقد ناقشنا المسألة جزئيا في الفصل السابق (الفقرة 5).

(4) يبدو لنا أن القوّة اللاقولية لا تُنفى لتصبح على عكس ما تدلّ عليه كالتخلّي عن الالتزام عند نفي الوعد .. الخ ولكن الإنشاء كلّه، إذا نفي، أصبح خبرًا بمعنى إنشاء نقصد به حكاية ما وقع لا إيقاع مالم يقع.

(5) لتحديد خصائص الإفصاحيات يمكن الرجوع إلى سورل (1982) ص ص 56- 58، وفندرفكن (1988) ص ص 199- 200، وفندرفكن (1990) ص ص 213- 215.

(6) يمكن النظر في القزويني (الايضاح، ابتداء من ص 122) وشروح التلخيص (ج 2، ص ص 166 - 234) وفيهما تصوّر دقيق متكامل لم يستغلّه المعاصرون إلى الآن. وتبدو بعض الأعمال الحديثة في دراسة الاعتقاد (Martin, 1987) مقارنة بما ذكره الشيوخ من الشرّاح ضعيفة رغم الإهاب المنطقي الذي تقدّم به.

الباب الثاني: الفصل الأوّل

(1) (Portée de la négation/Scope of negation).

(2) في خصوص هذه الثنائيات يراجع جدول مستفيض وإن لم يكن تامّا في Horn (1989) ص ص 140-141.

(3) قدّم (1989) Horn في الفصل الأوّل بالخصوص والفصل الثاني عرضا تاريخيا ومضمونيا شاملا وثريًا.

(4) ليس الأمر مجرّد مشاحّة في الألفاظ بل سيكشف لنا عن بعض الخصائص الدلاليّة لضربي النفي عند أرسطو ويدلّك على أن استعمال "غير" في العدل أوّلى ما نجده في المعاجم الثنائية اللسان. فصاحبا "المنهل" مثلا يترجمان في أحايين كثيرة من الفرنسية ما يتضمّن سوابق من قبيل (-in) و (-il) و (-ir) و (-a) بـ"غير". فنجد على سبيل التمثيل : (غير محتشم = immodeste) و (غير كفؤ - غير مختصّ = incompétent) و (غير حقيقي = irréel) و (غير موافق = non conforme). ونجد صاحب "المغني الأكبر" ينقل السوابق المستعملة للسلب في الانقليزية من قبيل : (-Un) و (-dis) و (-non)... الخ (Jespersen، الفصل 13، 1917) "بغير" أيضا فنجد مثلا : (غير كريم = ungenerous) و (غير أمين = dishonest) و (غير عملي = impractical) و (غير محارب = non-belligerent).

(5) لاحظ هورن أن مثل هذا التقسيم لدى المحدثين هو صدى لتصوّر أرسطو، (1989) Horn، ص 17.

(6) راجع تصوّرًا أكثر تفصيلا في اشتقاق الوصفي من الجدال مستلهما من دكرو لدى NØLKE، 1993، وكذلك ATTAL، 1994.

(7) حول خصائص هذه الأبنية يمكن النظر في (Collins, 1991) و(Culicover,1990 & Rochemont) مثلا.

(8) (The incorporation of negative element).

(9) أشار هورن إلى تفاصيل أخرى في ص 565 الهامش 21.

الباب الثاني: الفصل الثاني

(1) من الغريب أن دكرو (Ducrot، 1973) توقّف عند هذا الافتراض الذي افترضه فريقه لمجرّد الاستدلال واعتبره يمثل موقف فريقه من النفي.

(2) تستعمل كامبسن (ـــــ) رمزًا للنفي المنطقي وتحلّل كذلك حالات دخول النفي على الفصل بين صادق وكاذب.

(3) يمكن مراجعة تحليل هورن Horn،1989، ص ص 366،367، لهذه المسألة بالذات.

(4) "Modified Occam's Razor principle" (راجع هورن، Horn، 1989، ص 365).

(5) ليس في هذا المفهوم أيّ جديد مقارنة مع ما نجده عند دارسي أصول الفقه. فقد درسوا الظاهرة نفسها واصطلحوا عليها بمفهوم المخالفة مقابل مفهوم الموافقة (يراجع التهانوي ص 1154). وقد أثّر تصوّر الأصوليين في البلاغيين فاعتمدوه في تحليل الأقوال من ذلك أن السبكي (عروس الأفراح، ج 2، ص 74) يقول: «مفهوم الشرط مفهوم مخالفة ومفهوم المخالفة إذا عارضه مفهوم الموافقة قدّم مفهوم الموافقة» ودقّق الدسوقي (حاشية السعد، ج 2، ص 63) قائلا: «اعتبار مفهوم المخالفة مشروط بأن لا يكون للتقييد بالشرط فائدة أخرى غير إخراج مالم يكن فيه الشرط عن الحكم (...) وحيث كان للتقييد بالشرط هنا [يقصد الآية: «لا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردنا تحصّنا»] فائدة أخرى غير الاحراج سقط باعتبارها اعتبار مفهوم الشرط لأن مفهوم المخالفة إنما يعتبر إذا كان القيد للإخراج لا لفائدة أخرى» وهذان الشاهدان يضعفان من إطلاق الظاهرة التي ذكرها قايس وزويكي.

(6) يقدّم السكاكي حجة أخرى على العلاقة بين الحال والخبر (مفتاح العلوم، ص 273) وأساسها أن:

(1) أ -هو الحق بينا

(2) ب - جاء زيد راكبا

يفضي إلى إخبار عن مخبر عنه كما يبرز في:

(1) أ - الحق بين

(2) ب - زيد راكب

(7) ذهاب الشرط على ما حدّده تحليل سيبويه يرتبط بالدلالة الموصولية لـ"من" وهي تقتضي الرفع لا الجزم.

(8) ما نجده في كتب البلاغة القديمة يحتاج إلى شيء من التنظيم لتمييز (أ) ماهو عمل لغوي حقا وماهو من "مستتبعات الكلام" (كالتوبيخ، والترهيب، والترغيب، والتعظيم، والتحقير..الخ). (ب) ما يكوّن "عملا مباشرا" يتحقق بصيغة محدّدة وما يكوّن "عملا غير مباشر" يتحقق بغير صيغته الوضعيّة. (ج) ما يكوّن عملا مباشرا دائما وما يكوّن عملا غير مباشر دائما (د) ضبط طرق في اشتقاق الأعمال اللغوية بعضها من بعض.

(9) نخالف في هذا الشاوش (1999، ص 633) الذي ميّز بين «الجملة النظامية النمطية والجملة القولية» (ويبدو أنه يترجم بذلك المقابلة الشائعة بين Phrase type/Phrase occurence المأخوذة عن المقابلة بين type/token (يراجع Lyons، 1978) حيث يرى أن الجملة النمطية ذات وحدة دلالية "قضوية" (يسميها "أصل المعنى") قابلة لتحقيق معان فرعية في حين أن الجملة القولية لا يمكن أن ينجز بها المتكلّم أكثر من عمل قوليّ واحد. فالتعدّد مرتبط بالجملة النمطية على أنه إمكان ولكنه ينعدم في الجملة القولية.

الباب الثالث: الفصل الأوّل

(1) يقول الزمخشري (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج 7، ص 12): «من ابتدأ كلامًا منتقلاً إلى النطق عن الصمت لم يلزمه أن يكون أوّل كلمة يفوه بها اسما أو فعلا بل مبدأ كلامه موضع خيرة في أي قبيل شاء». ويعلّق ابن يعيش في الشرح مبرزا أنّ هذا التصوّر هو مذهب سيبويه.

(2) ندين بهذا التدقيق إلى التحليل الذي قدّمه عبد القاهر الجرجاني لبيت أبي تمام وأوّله

«لعاب الأفاعي القاتلات لعابه...» فقد بيّن التنافر بين اعتبار "لعاب الأفاعي" مبتدأ خبره "لعابه" وبين غرض المتكلّم من تشبيهه مداد القلم بلعاب الأفاعي (الدلائل، ص ص 371، 372).

(3) من البيّن أننا نتبنى هنا مفهوم النحاة والبلاغيين العرب خصوصا التصنيف الذي قدّمه الجرجاني (الدلائل، ص 106).

(4) كنّا نودّ لو اخترنا عبارة "غرض" لأنها تؤدّي في النصوص البلاغية المفهوم من عبارة (focus) الانقليزية. وقد يكون العيب في هذا الاختيار كامنا في أن عبارة غرض متعدّدة الاستعمالات من قبيل الغرض من النص بمعنى موضوعه والغرض من الكلام بمعنى قوته الإنشائية.. الخ. غير أن هذه الظاهرة نجدها أيضا في مصطلحات أخرى غير عربية مثل مصطلح (theme). وممّا قد يدفعنا إلى اختيار عبارة غرض أن المعنى الأصلي لـ focus في الانقليزية يدور حول "نقطة مّا" تمثل موضعا أو مستقرّا أو محلاّ أو بؤرة أو مركزًا يتوجّه إليه الشيء ويصوّب نحوه وعبارة "الغرض" العربية بما تدلّ عليه من موضع يصوّب نحوه السهم وهدف ينصب وبغية تطلب تفيد ذلك. ومهما يكن من أمر التقريب بين المستعار منه والمستعار له فإن المعنى المجرّد والمعنى الاصطلاحي غير بعيد عن هذا المعنى الأصليّ. ورغم ذلك فقد جارينا الاصطلاح المعمول به بما أنه انتشر وشاع لدى اللغويين وغير اللغويين.

(5) يعتبر الفاسي الفهري (1985) اللغة العربية لغة من نمط (ف فا مف). وقد نبهنا إلى أن هذا «ليس شيئا مبتذلا بحيث يمكن أن يؤخذ به دون الإشارة إلى صاحبه» (الفاسي الفهري، 1985، ص 105، هامش، 4) وها نحن نفعل ما طلب وإن كنا متيقّنين من انتشاره في المتون النحوية منذ "الكتاب"

(6) يمكن تعليل هذا من وجوه كثيرة أقواها أن جميع المفاعيل المتصلة بالفعل تمثل مفاعيل له عامليا وتشرح دلاليا الحدث باعتباره جملة من الحيثيات (الزمانية، المكانية والسببية الخ).

(7) القاعدتان (أ) و (ب) تمثلان إعادة صياغة لتصوّرات البلاغيين منذ الجرجاني وقد عبّر عنهما القزويني (الإيضاح، ص، 61 و 115).

(8) من التصنيفات الموجودة للغات تصنيف يتبناه التوليديون مفاده أن بعض اللغات تقوم على ترتيب للكلمات ثابت ومنها الفرنسية والانقليزية وبعضها يقوم على ترتيب حرّ للكلمات ("non - configurational") ويذكرون منها اليابانية وواربيري (Warlpiri). وفي الدراسات (مثلا: (1986) Abraham & De Meij) تردّد في اعتبار بعض اللغات مثل الهنغارية من هذا الصنف أو ذاك. ولهذه القضية أبعاد كثيرة تتصل بخصائص النحو الكلّي وعلاقته بالأنحاء الخصوصية.

(9) يعسر الوقوف على تعريفات دقيقة، لهذه المفاهيم حتى أن أغلب من حاول عرضها لجأ إلى الأمثلة وتحليلها الجزئي لبيان المقصود من المصطلحات.

(10) من الأعمال التي حاول أصحابها استيعاب هذه المفاهيم وتأسيسها نظريا نجد عمل نولكه (NØLKE, 1994) ولكنه، في تقديرنا، رغم غزارة المادّة التي قدّمها لم يكن تحليله مقنعا لأنه بدا لنا يستغلّ مفهوم "المنظومة" (module) ليتجاوز بها صعوبة الربط بين المفاهيم المختلفة للبؤرة والحديث والإسناد والحيّز (وغيرها مما لا يعنينا مباشرة في هذه الفقرة) رغم ما اقترحه من قواعد للربط بين مختلف المنظومات ورغم أخذه بمبدإ التخاطب في صيغة "تعدّد الأصوات" التي اقترحها دكرو.

(11) إضافة إلى الاستعمالات التي سنذكرها في تحليلنا هذا نذكر أن مصطلح اختصاص وهو مرادف لتخصيص يقصد به أحيانا القصر(تقي الدين السبكي، الاقتناص، وجميع تعريفات

القصر في بابه من المصنفات البلاغية)، وأحيانا أخرى الارتباط والتعلّق كقولك اختصاص هل بالفعل أي ارتباطها أكثر به ومن استعمالات الاختصاص معناه البلاغي في النداء في مثل قولك "أنا أفعل كذا أيها الرجل" وهذا الاختصاص عمومًا ضرب من تخصيص الأحكام المعلّقة بضمير المتكلّم وتخصيصه بالمعرّف بأل أو بالإضافة أو بالعلمية (المغربي، مواهب الفتاح، ج 2، ص 335). وهذه المعاني غير بعيدة عن المعنى الذي سنحمل عليه التخصيص في تحليلنا وهو معنى إفراد الشيء مما قد يشاركه.

(12) يقول الأستراباذي «التخصيص أن يُجعل لبعض من الجملة شيء ليس لسائر أمثاله» (شرح الكافية، ج 1، ص 234).

(13) في مواضع عديدة من كتب البلاغة تدقيق لمثل هذه القضايا تدقيقا لغويا أحيانًا ومنطقيا أحيانا أخرى. وفي قضية الحال يمكن العودة إلى السيد الجرجاني (حاشية المطوّل، ص ص 91، 92) وعنه نقل التهانوي (مدخل التخصيص) نقولا كثيرة.

(14) لا نعرف على وجه التحديد من أين أخذ البلاغيون والنحاة هذا المفهوم ومتى دخل جهاز مفاهيمهم بدقة ولكننا نجده واضحا عند الجرجاني في الدلائل ويبدو أن له أصولا في المنطق (عرّفه ابن سينا في العبارة، ص 31) وعلم الكلام (التهانوي، فصل القيد).

(15) السؤال الذي طرحه الأصوليون أوسع من هذا فهو يشمل بالخصوص الأمر المقيّد بالاسم يراجع في ذلك: الرازي، (المحصول، ج 1، ص ص 259، 268) والغزالي (المستصفى، ج 2، ص ص 191، 210) وفي الكتابين عرض لآراء مختلفة وقضايا مهمّة لم نختر منها إلا القليل الذي يعنينا في هذه الفقرة.

(16) يبدو لنا أن نقاش الأصوليين حول التخصيص بالذكر على نفي ما عدا المذكور بين مدعّم لهذه القاعدة قائل بها وبين ناقد لها رافض لمضمونها نقاش ملتبس لأنّ كل واحد منهما يتحدث في مستوى غير المستوى الذي يتحدّث فيه الآخر. فرفض إطلاق هذه القاعدة يكون بقطع النظر عن الاعتبارات المقامية. والقبول بها ممكن لأنه قد يتحقق في المقامات التي نسميها تقاولية ولكن علينا هنا أن نعيد بناء السياق التقاولي وسنجد لا محالة شيئا قريبا مما يسميه البلاغيون بإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر. فقد لاحظنا أن أمثلة الأصوليين المختلف فيها تتضمّن ما يدعو إلى افتراض بنية توكيد أو بنية تخصيص أو بنية نفي ولكننا نجد، في الغالب، إثباتا فحسب. وهذا الإثبات لا يمكن في تقديرنا إلا أن يكون إثباتا تقاوليا. والمسألة في حاجة إلى تعمّق يفيض عن حدود هذا البحث.

(17) مثل هذه المواضع من كتب البلاغيين هي التي جعلتنا نودّ لو ترجمنا "focus" بـ "غرض" لأن المفهوم واحد، علاوة على التقارب الاستعاري الذي تتيحه اللغتان العربية والانقليزية. ولنا أن نترك الشاهد على حاله ونغيّر كلمة "غرض" في كلام الشيخ ببؤرة فالمؤدّي، في تقديرنا، واحد.

(18) عرّفه شومسكي عَرَضًا (الهامش 27، ص 52) بما يلي:«صدق المقتضى شرط مسبق ضروري لتكون للقول قيمة صدق» وهو تعريف يوافق تعريف المناطقة له.

(19) عبارة Cleft تدلّ في المعاجم على الشق وما في معناه وحسب (Collins, 1991) تعود التسمية إلى يسبرسن (Jespersen) وقد ترجمها الفاسي الفهري (1985) «بتركيب فيه فصل» وهو، في ظنّنا، بعيد عن المقصود.

(20) هذا الرأي لا يوافق موقف القدامى بطبيعة الحال فعلاوة على انشغالهم بهذا الباب فإن أرباب المعاني وعلى رأسهم عبد القاهر قد اعتبروا "أن لك في الذي علمًا كثيرًا وأسرارًا جمّة وخفايا إذا بحثت عنها وتصوّرتها اطلعت على فوائد تؤنس النفس وتثلج الصدر بما يفضي بك إليه من اليقين ويؤدّيه إليك من حسن التبيين" (الدلائل، ص 199) وقد سبق للشريف من المحدثين (1993) أن نبّه إلى أهميّة هذا الباب.

(21) أشرنا في موضع سابق إلى هذا الضرب من الإثبات. ونذكّر بأنه يقوم، شأنه شأن ما نسمّيه "تراكيب تقاوليّة" على تعامل بين الإثبات والنفي يتصرّف في صيغ كثيرة.

(22) لو جعلنا الكلام مبنيا على الاسم "ليلى" في العربية لتغيّرت البؤرة بحكم مافي تقديم الفاعل المعنوي من تقوية أو تخصيص.

(23) إن هذه القسمة لا تعني بالضرورة أن الاستلزامات الخلفية تمثل المقتضيات في الجمل كما أن الاستلزام الأمامي (أي البؤرة) لا يعني بالضرورة معلومة جديدة (Sperber & Wilson، 1996، ص 217).

(24) يقول ابن يعيش (شرح المفصل، ج 1، ص 22) موضحا العلاقة بين همزة الاستفهام واسم الاستفهام من جهة ومبيّنا سبب حذفها: «مَنْ يدلّ على معنى الاسمية بمجرّدها واستفادة الاستفهام إنما هو من خارج من تقدير همزة الاستفهام معها فكأنك إذا قلت من عندك أصله أمن عندك فهما في الحقيقة كلمتان الهمزة إذ كانت حرف معنى ومَنْ الدالّة على المسمّى لكنه لما كانت مَنْ لا تستعمل إلاّ مع الاستفهام استغنى عن همزة الاستفهام للزومها إياها وصارت مَنْ نائبة عنها». وقد ذكرنا هذا رغم كونه مبذولا في النحو العربي لأننا لاحظنا أن بعض أهل الاختصاص يفترضون بخصوص الاستفهام افتراضات معقّدة فيبذلون جهدا في الاستدلال عليها. ولكنهم يصلون اختباريًا إلى نتائج ضعيفة جدًا رغم الصورية التي يزينون بها قولهم (انظر مثلا: الفاسي الفهري، 1985، ص ص 110-112 والمتوكّل، 1986، ص ص 127-173).

(25) نحتاج إلى كثير من التدقيق في هذه النقطة بقدر ما نحتاج إلى مجرّد الملاحظة. فلا يبدو لنا أنه من باب الصدفة أن نجد علاقة بين أبنية التخصيص وشبه التخصيص التي تتضمّن عادة موصولات من قبيل: (who, what, that) وصيغ الاستفهام. وكذلك في الفرنسية بين qui في مثل: (c'est Jean qui a tué Marie) و (qui a tué Marie?) أمّا في العربية "فمن" و "ما" مثلا تكونان موصولتين وتكونان استفهاميّتين. وقد لاحظ التوليديون ذلك.

(26) من المشاكل التي يثيرها هذا الحلّ مسألة تعدّد البؤر ومدى وجاهة تحديد البؤرة في مستويين مختلفين لكن الحلّ الأوّل يطمس وجود استراتيجيتين متجاورتين في الكلام ولا يراعى ما تقتضيه المحاورة من تعدّد في المستويات وديناميّة في المساءلة والإجابة.

(27) نعتبر الحالات التي يكون فيها تخصيص المسند إليه بموجب ما في التركيب من تقابل تابعة لهذا الإثبات التقاولي ونقصد مثلا:

- أ - رفض زيد المجيء في حين أن عمرًا جاء.

حيث "عمرا" عنصر منبّر دلاليا. وهذه الحالة تعاضدها الحالات التي يكون فيها المسند إليه عنصرا مخصّصا بتركيب من تراكيب القصر.

(28) من المبادئ التي يعتمدهاالنحاة والبلاغيون مبدأ مفاده "إذا وقع في الكلام شيء مستغنى عنه بحسب الظاهر فإن الذهن يطلب له فائدة فإذا وجد ما يناسبه حمل عليه" (الدسوقي، الحاشية، ج 2، ص 188). وهو مبدأ شبيه بما قامت عليه نظرية المناسبة لسبربر وولسن.

(29) في مثل هذه "القضايا التحليلية" يراجع تحليل المثال المتواتر عند النحاة والبلاغيين «أنا أبو النجم وشعري شعري» (ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 99 والجرجاني، الدلائل، مبحث الفروق في الخبر).

الباب الثالث: الفصل الثاني

(1) نستعمل مصطلح "حيّز" مقابلا عربيا لمصطلحيْ "scopée" الانقليزي و "portee" الفرنسي. وللمصطلح في العربية استعمالات لدى علماء الكلام كما يبرز ذلك في موادّ "حيّز" و "تحيّز" لدى التهانوي (كشاف اصطلاحات الفنون) ولدى النحاة والبلاغيين إذ هو منتشر في "الدلائل" وفي شرح الرضيّ للكافية وعبّر عنه، كما سنذكر، ابن يعيش في "شرح المفصل" بعد أن استعمله الزمخشري. والمرجّح عندنا أنه دخل إلى النحو بتأثير من علم الكلام غير أن هذا المعطى التاريخي لا يفيد كثيرًا في تحديد المفهوم.

(2) يلاحظ كارون (Caron،1983، ص 178) أن اللبس في مستوى الحيّز يعود إلى كيفية تقطيع القول وغياب ما يعوّض في اللغات الطبيعية الأقواس وهو رأي غريب بما أنه يسوّي بين لغة مصنوعة يفكّر فيها مستعملها ويعرف قوانينها وقواعدها جيّدًا ولغة يستعملها كل من هبّ ودبّ، لأنها مجعولة لهم، ولا يعرفون بالضرورة قواعدها.

(3) لنولكه (NØLKE، 1994، ص 99) تعريف يقوم مثل تعريف ليونز على مفهوم "الجزء من الجملة".

(4) لابن يعيش استعمال للحيّز في علم الأصوات.

(5) يراجع تحليل الفاسي الفهري (1985) للقيود الجزيريّة على الاستفهام، ص ص 115-116.

(6) ليست هذه النتيجة بغريبة خصوصًا إذا أخذنا بعين الاعتبار اللغات ذات التشكّل اللفظي المخالف لـ (ف فا مف) في العربية. فصيغة (فا ف مف) (الفرنسية والانجليزية مثلا) وصيغة (فا مف ف) (اليابانية مثلا) كما درسها التوليديون أساسًا لا نتصوّر كيف يكون حيّز النفي فيها لو لم يكن من الممكن اعتبار التشكّل العاملي محدّدًا في ضبط الحيّز. مع الإشارة هنا إلى أن جلّ الدارسين الذين تناولوا النفي يخرجون(فا) من حيّز النفي في غير التوكيد (Amphase) على غير وجه في اعتقادنا. وهو ما يفسّر جانبا وإن لم يكن الوحيد من الإشكال الذي يطرحه ما يسمى بالموضوع المعدوم.

ولكن من البيّن أن الفرنسي يمكنه أن يردّ على قائل (أ) بالجملة (ب):

(أ) Pierre n'est pas venu

(ب) C'est Jean qui n'est pas venu

ويمكن للانقليزي أن يردّ على قائل (ج) بالجملة (د):

(ج) John didn't come

(د) It's Bill who didn't come

(7) انظر الأمثلة التي حدّدها السبكي، عروس الأفراح، ج 1، ص 61-62 حول مختلف الوظائف التي يمكن تعليقها بالفعل المنفي كما يمكن تعليقها بحرف النفي مع شواهد قرآنية. ونشير إلى أنّ السبكي صاغ من ذلك القاعدة التي يمكن تلخيصها على النحو التالي: «الأصل التعلّق بالفعل من غير

نظر إلى النفي وإن صحّ تعلّقه بالفعل وإلا علّق بالحرف» وذكر أنها قاعدة لم تحقّق في أيّ كتاب أي أنها من استنباطه.

(8) يذهب السبكي في الأمثلة التي ذكرها إلى عكس هذا الرأي ويرى في المثال (27) الرأي الذي أبداه في المثال (26).

(9) لا تختصّ هذه الظواهر، فيما يبدو، بلغة دون أخرى. من ذلك أن مشكلة تعليق بعض المفاعيل بالإنشاء أو بمضمون الجملة مطروحة في الفرنسية وعالجها، على نحو ما، نولكه مثلا (NØLKE، 1989، ص ص 83-84، وفي 1994، في صفحات متفرّقة ص 103و 170، 171.. الخ) وفي الانقليزية نذكر مثالا كلاسيكيا هو بعض تحاليل لايكوف (Lakoff، 1976، ص ص 114/106).

(10) يقول عبد القاهر الجرجاني (الدلائل، ص 141/140): «لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر وذاك أن الاستفهام استخبار والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك (...) وجملة الأمر أن المعنى في إدخالك حرف الاستفهام على الجملة من الكلام هو أنك تطلب أن يقفك في معنى تلك الجملة ومؤدّاها على إثبات أو نفي». ونلاحظ أن هذا الفهم للعلاقة بين الإثبات والنفي والاستفهام هي التي تفسّر في ظننا استخدام بعض الدارسين للاقتضاء لاختباري النفي والاستفهام في تحديد المقتضى (مثلا: Ducrot، 1972، وZuber، 1972). ولكن يبدو لنا أن هذا الاختبار دائري بما أننا نفترض أن كلام الجرجاني عن "معنى الجملة" يشمل المنطوق والضمنيّ ومن الضمنيات المقتضياتُ.

(11) يقول الغزالي (المستصفى، ج 2، ص 6) في هذا المعنى: «.. النفي المطلق يعمّ والوجود المطلق لا يعم فكل ما وجد مرّة فقد وجد مطلقا وما انتفي مرّة فما انتفي مطلقا».

(12) لهذين الكاتبين في النحو الفرنسي قيمة كبرى. وقد خصّصت لهما مجلّة Langue française عددًا خاص يتناول تراثهما.

(13) حول هذه الاحتمالات نجد عند (Zuber، 1972، ص 75) مثالا مفيدًا وإن وقف فيه عند الاحتمالات الظاهرة من النفي ونجد الإشارة إلى الاحتمالات الرياضية للنفي لدى (الشريف، 1993) وعند غيرهما من الدارسين تستعمل هذه الاحتمالات لبيان المستويات المختلفة لتسلّط النفي (مثلا: Horn، 1989، و Moeschler، 1996).

(14) يقول الجرجاني (الدلائل، ص ص 279 - 280): «إذا قلت "أتاني القوم مجتمعين" فقال قائل «لم يأتك القوم مجتمعين» كان نفيه ذلك متوجّها إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الاتيان دون الاتيان نفسه حتى إنه إن أراد أن ينفي الاتيان من أصله كان من سبيله أن يقول: «إنم لم يأتوك أصلا فما معنى قولك مجتمعين» ويقول أيضا: «... وكما يستحيل أن تقول لم يأتني القوم مجتمعين وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلا لا مجتمعين ولا منفردين كذلك محال أن تقول «لم يأتني القوم كلّهم» وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلا».

(15) يقول الجرجاني (الدلائل، ص ص 192 - 193): «من شأن أسماء الأجناس كلّها إذا وصفت أن تتنوّع بالصفة فيصير الرجل الذي هو جنس واحد إذا وصفته (...) أنواعًا مختلفة يعدّ كل نوع منها شيئًا على حدة (...) وهذا القول في المصادر».

وهو في ذلك يخالف جلّ الدارسين ومنهم بعض أمثلة Chomsky، 1975(وقد ذكرنا بعضها في الفصل السابق، و NØLKE، 1994، ص 134-135).

(16) يشير نولكه (NØLKE، 1994، ص 134) إلى إمكانية وجود بؤرتين في بعض الجمل ومنها جمل الاستفهام مثل "مَنْ ضرب منْ؟" "من جاء منْ أين؟" (وهي سائغة في غير العربية). ولكن

تأويلها إلى جملتين أيسر في التحليل وأنفى للصعوبات التي تنجرّ عن القول ببؤرتين في الجملة الواحدة (راجع الفصل الأول من هذا الباب).

(17) هذه الفكرة نجدها سبرزن مثلا (Jespersen، 1917، ص 43 و 47 مثلا). يشير مولر (*MULLER، 1991*، ص 104) مجرّد إشارة إلى مقترح قدّم يمثل للنفي هذا التمثيل. ولكنه يناقشه مخطئا انطلاقا من مثال سنناقشه بدورنا في موضع آخر. مع الإشارة إلى أن هذه الفكرة نجدها صريحة عند الجرجاني وعند غيره من البلاغيين وعليهم اعتمدنا ومنهم ننطلق لتصويرها.

(18) لم نر في الدراسات التي اطلعنا عليها حديثا عن "حيّز الإثبات" ولا حتى تصوّرًا للمفهوم والحال أن اعتبار الإثبات عملا لغويا، وإن لم يكن موسوما بحرف، ما يشرّع هذا الحديث أمّا عند المناطقة فنفهم سبب عزوفهم عن الحديث عن حيّز الإثبات بما أن الاثبات لا عامل منطقيا له. وقد انتبهنا للأمر بمناسبة تقديم الزميل الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف لمقترح في تدربس الدلالة بكلية الآداب بمنوبة ضمن فريق البحث في اللغة وتدريسها وقد أشار في مقترحه إلى ضرورة تدريس ما أسماه "مدى الإثبات والنفي" في القسم الخاص بالأعمال اللغوية وعبارة "المدى" هي التي استعملنا بدلها "حيّز".

(19) يمثل مبحث مخصّصات الأمر والنهي مبحثا دقيقا متشعّبا من مباحث أصول الفقه (البصري، المعتمد، والغزالي، المستصفى، والرازي، المحصول والشوكاني إرشاد الفحول) والطريف أننا نجد عندهم في الأثناء تعميما للظاهرة على غير الأمر والنهي وذلك بحكم ما بين الأمر والإثبات من جهة والنهي والنفي من جهة أخرى من صلات متينة.

(20) نجد في شروح التلخيص أمثلة كثيرة تدلّ على تعامل البلاغة مع أصول الفقه من ذلك نقاشهم حول الآية: ﴿ ولا تُكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصّنا﴾، الشروح، ج 2، ص ص 62-64. وللمسألة صلة متينة بالشرط (الشروح، ج 2، ص 72-76).

(21) استعملنا عبارة مبدئيا لأنّ في مثل (43) لا يتسلّط تسلّطا مطلقا فربّما تسلّط على "زيد" مثلا. ونتبّه أيضا إلى أن هذا النفي المطلق لا يعني توسيع حيّز النفي لأن المنفي هنا هو الفعل أساسا ويدلّ على ذلك أن «البتّة وأبدًا» تحملان وظائفيا على المفعول المطلق.

(22) جاء في حاشية الدسوقي (ج 2، ص 32): «إن **قلت** إنّ الفعل المتعدّي متى ذكر أفاد أن هناك مفعولا به لأن تعقّل الفعل المذكور يتوقف على تعقله وأفاد أن هناك مفعولا فيه ومعه وله فلا يكون ذكر تلك الأشياء مربّيا للفائدة إذ ليس ذكرها مفيدا لشيء زائد **قلت** إن ذكر الفعل المتعدّي يقتضي هذه الأشياء على العموم وتعيين الشخص أمر زائد فبذكره بشخصه تعظم الفائدة»

(23) نستلهم هنا التحليل الذي قدّمه زسلافسكي (Zaslawsky، 1982) عند تحليله الذي استنتج منه، من بين ما استنتج، أنه «لا وجود لطريقتين في السير بل توجد طريقتان فحسب لكي لا تسير» (ص 117)، «ولا وجود لطريقتين في الرؤية بل توجد طريقتان لعدم الرؤية» (ص 118).

(24) يقول الجرجاني (الدلائل، ص 379): «إذا نفيت فإنما تنفي المعنى المستفاد من الخبر عن المبتدإ ولا تنفي معنى المبتدإ فإذا قلت ما زيد منطلقا كنت نفيت الانطلاق الذي هو معنى الخبر عن زيد ولم تنف معنى زيد ولم توجب عدمه» ويناقش بعد ذلك الآية «ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة»، وهو نفس الموقف الذي نجده لدى البلاغيين بعده (مثلا: القزويني، الايضاح، ص 87) غير أن في الآية تقييدًا بالعدد لا نجده في الأمثلة الأخرى.

(25) يبدو أن هذه الفرضية في المنطق قديمة ولا نعرف عنها إلا ردّ ابن سينا عليها (المقولات ص ص 249-250). فقد ذهب بعض المناطقة إلى أن المتضادات إضافية. وينجرّ عن هذا

إدخال التضاد تحت الإضافة. وقد ناقش ابن سينا الفكرة وفنّدها إلا أن هذا الحدس يبدو لنا طبيعيا وقد لا يستقيم من الجهة الصناعية المنطقية.

(26) لدى زسلافسكي (Zaslawsky، ص ص 147، 188) تحليل فلسفي ممتع للقضية يستعمل فيه مفهوم البؤرة ويصل فيه إلى نتائج مهمّة. ولكن الحل الذي يقترحه يحتاج إلى نقاش فهو يعتبر من بين ما يعتبر أن المتحدث عنه في (51 - ب) هو "فرنسا" ويمكن العودة كذلك إلى إشارات ليونز النابهة إلى القضية استنادا إلى البنية المعنوية للجملة (Lyons، 1990، 227 - 228).

الباب الثالث: الفصل الثّالث

(1) ليس استعمال البلاغيين للمقابلة بين السؤال المحقّق والسؤال المقدّر بهذا الوضوح. فهم يعتبرون السؤال المحقّق سؤالا على وجه الافتراض وقد نقد ابن يعقوب المغربي (مواهب الفتاح، ج 2، ص 13) ما اعتبره عندهم "تغميضًا بلا طائل". وذهب الدسوقي إلى أنه «الأولى أن يقال المراد بالمحقق ما وجد في الكلام صورته ونطق بها بالفعل والمقدر ما ليس كذلك» (الحاشية، ج 2، ص 13) وقد اخترنا ما ذكره الدسوقي.

(2) هذا الاحتمال ليس مجرّد تخمين فبعد الكلام الذي ذكرنا في (4) يقدّم الجرجاني (الدلائل، ص 279) مثال «أتاني القوم مجتمعين» ويعتبر النفي متوجّها إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان دون الإتيان نفسه حتى إنه إذا أراد أن ينفي الإتيان من أصله كان من سبيله أن يقول: «إنهم لم يأتوك أصلا فما معنى قولك مجتمعين».

(3) يعيد الدسوقي مضمون هذا الكلام في صيغة قاعدة في موضع آخر من حاشيته (ج 1، ص 166) يقول: «اعلم أن الكلام إذا كان فيه قيد أو قيود كان النفي متوجّها للقيد أو القيود في الغالب ومن غير الغالب قد يتوجّه للقيد والمقيّد معًا» مع ملاحظة أنه هنا أسقط احتمال تسلّط النفي على المقيّد فحسب.

(4) لنتذكّر مثال شومسكي (1975) الذي يتضمّن احتمال نفي الصفة أو الموصوف في "red shirt".

(5) إن هذا التصوّر لا سند له في واقع التخاطب إلا إذا استثنينا حالات يتعمّد فيها المتكلّم تقديم ما عنده من معلومات منجّمة دافعا بذلك المخاطب إلى أن يسأله على ما تجد في بعض الألعاب التي تقوم على السؤال والجواب لمعرفة علم من الأعلام أو ما قد نفترضه في عمل المحقّقين مع المجرمين أو الأطباء مع مرضاهم أو في بعض "البرمجيّات الذكيّة" القائمة على مساءلة مستعملها. ولكنّنا نفترض، مجرّد افتراض، أن الأمور تسير على هذا النحو أو على نحو شبيه به يراعي القدرات الذهنية الفائقة للمتكلّمين وما يتمّ في أدمغتهم من عمليات مذهلة السرعة.

والمفيد من هذا التمثيل أنك لا تثبت، عادة، شيئا تعرف أنّ مخاطبك قد ينكره أو يكذّبه فإذا افترضت ذلك لجأت إلى وسائل بيانية كالتفسير والتوكيد بالخصوص لاستباق إنكار المنكر أو شك الشاك. فالمتكلّم وإن كان "يتعاون" مع مخاطبه فهو "يتحايل" و"يناور" ويداور" كذلك لضمان صدق مقوله. فحتى الكاذب المتعمّد يخضع لنفس هذه الاستراتيجية.

(16) يقول الغزالي (معيار العلم، ص 133): «إن الكلمات الجارية في المحاورات كلّها أقيسة محرّفة غُيّرت تأليفاتها للتسهيل فلا ينبغي أن يغفل الإنسان عنها بالنظر إلى الصور بل ينبغي أن لا يلاحظ إلا الحقائق المعقولة دون الألفاظ المنقولة».

(6) سنطوّع الأمثلة التي أخذناها عن موشلار (1996، ص 138) بما يناسب تعبيرنا كما سنختار أمثلة عربية مناسبة دون المساس بجوهر الظاهرة كما حلّلها موشلار. وننبه إلى أننا كنا نودّ عرض تحليل موشلار لكل مثال ومناقشته ولكن الأمر سيطول مما يثقل هذا الفصل. ونشير إلى أننا ذكرنا في الباب الثاني، الفصل الأول، الأمثلة التي قدّمها هورن.

(7) سنطوّع الأمثلة التي أخذناها عن موشلار (1996، ص 138) بما يناسب تعبيرنا كما سنختار أمثلة عربية مناسبة دون المساس بجوهر الظاهرة كما حلّلها موشلار. وننبه إلى أننا كنا نودّ عرض تحليل موشلار لكل مثال ومناقشته ولكن الأمر سيطول مما يثقل هذا الفصل. ونشير إلى أننا ذكرنا في الباب الثاني، الفصل الأول، الأمثلة التي قدّمها هورن.

(8) يتعلّق المثال الفرنسي بتصحيح خطإ في المطابقة لمن قال: "Est-ce que tu as coupe le viande", بدل أن يقول "La viande". والمثال يتصل بنفي ما يعتبره هورن الجوانب الشكلية (الصوتية، الصرفيّة... الخ) للقول وقد نقلنا المثال العربي عن السيوطي (الإتقان، ج 1، ص 277) وذكره ابن منظور لسان العرب مادة "نبأ".

(9) حاول موشلار في كتابه توحيد النظر إلى النفي ولكنه توحيد لم يبيّن، في اعتقادنا، وحدته بقد ما جعله يبحث عن حلّ في التمثيلات الممكنة أكثر منه في بنية النفي. وقد ناقشنا مقترحه في الباب الثاني،الفصل الثاني.

(10) أشار إلى ذلك هورن (Horn, 1989) في مواضع مختلفة من كتابه بدءا من المقدّمة.

(11) ذكر ابن منظور في "لسان العرب" (مادة "نبأ") هذا الشاهد مبينا أن الاختلاف بين "النبيء" (أي المخبر عن الله) وبين النبيّ بنفس المعنى، وقد قال الفرّاء «النبي: هو من أنبأ عن الله فترك همزه» إنّما هو اختلاف في اللغات. وأثْبتَ نقلا عن سيبويه أن "الهمز في النبيء لغة رديئة" لقلة استعمالها لأسباب تتصل بالقياس. «والأجود ترك الهمز» ولكن يمكن تأويل المسألة من حيث الدلالة المعجميّة بما أن "النبيء" تفيد الاخبار عن الله والنبيّ اشتقاق من النبوّة والنباوة وهي الارتفاع من الأرض فيكون النبيّ نبيّا لارتفاع قدره ولأنه يشرف على سائر الخلق فأصله غير الهمز (لسان العرب مادّة نبأ) ولكن المثال الذي قدّمناه نكتفي فيه بالتأويل الأول رغم أن التأويل الثاني لا يبدو لنا بعيداً.

(12) نذكر بأن من الأمثلة التي قدّمها هورن (1989) لتدعيم نفي وجهة النظر قولك: «ليس أخي بل أنا أخوه» وقولك: «ليس الانتصار هو كل شيء إنه الشيء الوحيد».

(13) يذهب الدسوقي في حاشية السعد إلى ربط القيود بالمتممات غير أننا وسعنا من هذا المفهوم على نحو يجعل بعض رؤوس المركبات كالأسوار أو ذيولها كالصفات قيوداً ويجعل الاخبار، أفعالا وصفات، قيود على الأسماء الدالة على الذوات، مالم يوجد تغيير في موضع البؤرة (كحالة الموضوع المعدوم)، وتجعل العمليات النحوية قيوداً (كالتقديم والتأخير مثلا). فالمفاعيل باعتبارها قيوداً نوع من القيود قد يكون أوضح ولكنه التخصيص لا يقتصر عليها.

(14) نجد صياغة أخرى لدى السكاكي (مفتاح العلوم، ص ص 451-452) ومدارها على مخالفة اتحاد المبتدإ واتحاد الخبر وتتجلّى هذه المخالفة في عشرة أصناف وإن كانت حسب السكاكي "أكثر ممّا تذكر".

(15) هو أحمد شمس الدين، (طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1990/ ط 1).

(17) يذكر البلاغيون ومنهم السكاكي (مفتاح العلوم، ص 397) نفي المجاز في "فما ربحت تجارتهم" (البقرة، الآية 16).

(18) من الملاحظ أن الفعل رمى تكرّر ثلاث مرّات وفي كل مرة يمكن أن يكون على الحقيقة أو على المجاز وحاصل 3 قوّة 2 هو (9).

(19) حول الدلالات المختلفة للاضراب بحسب ما يكون عليه ما بعدها من إفراد وتركيب وما يكون عليه ما قبلها من إثبات ونفي نجد في الزركشي (البرهان، ج 4، ص ص 285، 287) جمعًا مهمّا لهذه الدلالات، إضافة إلى ما نجده في كتب النحو، خصوصا ابن هشام (مغني اللبيب).

(20) عدّد الجرجاني (الدلائل، باب الفصل والوصل) أمثلة من هذا النمط في سياق دراسته للعلاقات بين الجمل وقد ذكر منها بالخصوص ماهذا بشرًا إن هذا إلاّ مَلَكٌ كريمٌ / يوسف، الآية 31 و (ومَا علّمناهُ الشّعرَ وما ينبَغي لَهُ إن هُوَ إلاّ ذكْرٌ وقُرآنٌ مبينٌ / يس، الآية 69) و(ومَا يَنطِقُ عنِ الهوَى إن هُوَ إلاّ وَحيٌ يُوحَى / النجم، الآيتان، 3 و 4).

(21) نذكّر أن قياس العلاقات بين الجمل على العلاقات التي تقوم عليها المركّبات ابتداء من مركّب العطف هو أساس دراسة البلاغيين لما يعرف عندهم بالفصْل والوصل. وهو يدّم افتراضا ممكنا يقوم على اعتبار تكوّن المركبات جميعا خاضعا لمبادىء واحدة تشتغل في مستوى أبسط علاقة ممكنة في اللغة، بين عنصرين بقدر ما تشتغل في مستوى العلاقات الممكنة بين جملتين أو أكثر في "النصّ".

(22) يقول الدسوقي (حاشية السعد، ج 2، ص 159) «الأخصّ يؤكد الأعمّ» وهي قاعدة مستوحاة من تحاليل الأصوليين ولا شكّ.

(23) نبّهنا إلى هذا الفرق الزميل الأستاذ محمّد الشاوش في محادثة شخصيّة على أننا نتحمّل المسؤولية، دونه، في ما قد يكوّن في هذا التعريف من أخطاء.

(24) ناقش شرّاح التلخيص هذا التصنيف الرباعي فنجدُ المغربي (مواهب الفتاح، ج 2، ص 186) يذكر بأن نصّ التلخيص يتحدث عن "من طرق القصر" "بمن المقتضية للتبعيض". ويرى السبكي (عروس الافراح، ج 2، ص 187) أن صاحب التلخيص أهمل طرق أخرى في القصر في حين أنه أنكر على القزويني إدراج العطف "بلا" و "بل" و "لكن" في طرق القصر. أما الدسوقي (حاشية السعد، ج 2، ص ص 186، 198) فقد ناقش بعض هذه الطرق.

(25) نجد السبكي (عروس الافراح، ج 2، ص 191) يدرج الاستثناء في مثل قولك «قام الناس إلا زيدًا» ضمن طرق القصر على اعتبار أنّه قصر بالنسبة إلى الناس. ولعله متأثر في ذلك بالأصوليين وهو منهم.

المراجع

I. العربية

ابن رشد: **تلخيص منطق أرسطو**، تحقيق: جيرار جهامي، بيروت، دار الفكر اللبناني، 1992 (مجلد 2: كتاب المقولات والمجلد 3: كتاب العبارة ومجلد 4: كتاب القياس).

ابن السرّاج: **الأصول في النحو**، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1996/ط 3.

ابن سينا: **الشفاء**، مراجعة وتقديم: ابراهيم مدكور، بمناسبة الذكرى الالفية للشيخ الرئيس، دون مدينة نشر، دون دار نشر، دون تاريخ نشر، (مجلد 1: المدخل والمقولات، والعبارة، مجلد 2: القياس).

ابن عاشور، محمد الطاهر: **تفسير التحرير والتنوير**، تونس، دار سحنون، دون تاريخ نشر.

ابن المنيّر، ناصر الدين: **الإنصاف في ما تضمنه الكشّاف من الاعتزال**، بهامش الزمخشري: الكشاف، بيروت، دار الفكر، دون تاريخ.

ابن هشام الأنصاري: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، دون تاريخ.

ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، 1987.

ابن يعيش، موفّق الدين: **شرح المفصّل**، بيروت، عالم الكتب، دون تاريخ

الأسترابادي، رضيّ الدين: **شرح الكافية**، بنغازي، منشورات قار يونس، 1996/ط 2.

الأنباري، أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، 1987.

البصري، أبو الحسين: **المعتمد في أصول الفقه**، دمشق، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، 1964.

التفتازاني، سعد الدين: **مختصر على تلخيص المفتاح**، ضمن شروح التلخيص، بيروت، دار السرور، دون تاريخ.

التفتازاني، سعد الدين: **المطوّل على التلخيص**، مطبعة الحاج محرّم أفندي البوسنوي، 1304 م.

التهانوي، محمد علي: **كشّاف اصطلاحات الفنون**، استانبول، دار قهرمان للنشر و التوزيع، 1984.

التوحيدي، أبو حيّان: **الإمتاع والمؤانسة**، بيروت – صيدا، المكتبة العصريّة، دون تاريخ.

الجرجاني، السيّد: **حاشية السيّد على المطوّل للتفتازاني**، مطبعة الحاج محرّم أفندي البوسنوي، 1304 م.

الجرجاني، عبد القاهر: **أسرار البلاغة**، تحقيق: هـ ريتر، بيروت، دار المسيرة، 1983/ط 3.

الجرجاني، عبد القاهر: **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمّد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، 1984.

الجرجاني، عبد القاهر: **المقتصد**، تحقيق كاظم البحر مرجان، بغداد، وزارة الثقافة والاعلام، 1982.

الدسوقي، محمّد بن محمّد عرفة: **حاشية الدسوقي على شرح السعد**، ضمن شروح التلخيص، بيروت، دار السرور، دون تاريخ.

الرازي، فخر الدين: **المحصول في علم أصول الفقه**، بيروت، دار الكتب العلمية، 1988.

الرازي، فخر الدين: **مفاتيح الغيب**، بيروت، دار الكتب العلمية، 1990.

الريفي، هشام، 1998: **الحجاج عند أرسطو**، ضمن صمّود.

الزجاجي، أبو القاسم: **حروف المعاني**، بيروت، إربد، مؤسسة الرسالة – دار الأمل، 1986/ط 2.

الزركشي، بدر الدين: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، 1972.

الزمخشري، جار الله: **الكشّاف**، بيروت، دار الفكر، دون تاريخ.

الزنّاد، الأزهر، 1998: **المعجم بين التركيب والدلالة**، تونس، كلية الآداب بمنوبة (أطروحة مرقونة). صدر عن كلية الآداب والفنون والانسانيّات، بعنوا ن **الإشارات النحوية**، تونس 2005.

السبُّكي، بهاء الدين: **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، ضمن شروح التلخيص،

بيروت، دار السرور، دون تاريخ.

السبُكي، تقيّ الدين: **الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص**، ضمن السبُكي، عروس الأفراح، ج 2، ص ص 154– 160، وضمن، السيوطي، الاتقان، ج 3، ص 157 وما بعدها.

السبُكي، تقيّ الدين: **نيل العلا في العطف بلا**، ضمن رسائل السبكي النحوية، القاهرة، مطبعة أبناء وهبة حسّان، 1989

السجلماسي، أبو محمّد القاسم: **المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع**، تحقق: علال الغازي، الرباط، مكتبة المعارف، 1980.

السكاكي، أبو يعقوب: **مفتاح العلوم**، بيروت، دار الكتب العلمية، 1983.

سيبويه: **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، بيروت، دار الجيل، 1988.

السيوطي، جلال الدين: **الاتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، 1988.

الشريف، محمد صلاح الدين: 1982: **خواطر شكّ في كفاية القراءة اللغويّة**، ضمن ندوة القراءة والكتابة، تونس، كلية الآداب.

الشريف، محمد صلاح الدين، 1993: **مفهوم الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلاليّة**، تونس، كلية الآداب بمنوبة، (أطروحة مرقونة).(صدر عن كلية الآداب و الفنون والانسانيّات، بعنوا ن **الشرط والانشاء النحويّ للكون**، سنة 2002).

الشاوش، محمّد، 1999: **تركيبيّة النصّ العلاقات النسقيّة بين الجمل**، تونس، كلية الآداب بمنوبة (أطروحة مرقونة)(صدر عن كلية الآداب و الفنون والانسانيّات، بعنوا ن **أصول تحليل الخطاب**، سنة 2001).

الشوكاني: **إرشاد الفحول إلى تحقق الحق من علم الأصول**، بيروت، دار المعرفة، دون تاريخ.

صمّود، حمادي: 1981: **التفكير البلاغي عند العرب**، تونس، الجامعة التونسية.

صمّود، حمادي، 1998: **أهمّ نظريات الحجاج في التقاليد العربية من أرسطو إلى اليوم**، تونس، كلية الآداب بمنوبة.

صولة، عبد الله، 2001: **الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبية** ، تونس، كلية الآداب بمنوبة .

صولة، عبد الله، 1998: **الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته...** ضمن صمّود.

عاشور، منصف: 1999: **ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ**، تونس، كليّة الآداب بمنّوبة.

العمري، محمّد، 1999: **البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها**، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق.

الغزالي : **المستصفى من علم الأصول**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، 1993/ط 3.

الغزالي: **معيار العلم في فنّ المنطق**، بيروت، دار الاندلس، دون تاريخ (وطبعة دار الكتب العلمية بشرح أحمد شمس الدين، 1990).

الفاسي الفهري، عبد القادر، 1985: **اللسانيات واللغة العربية**، الدار البيضاء، دار توبقال (جزءان).

الفاسي الفهري، عبد القادر، 1986: **المعجم العربي**، الدار البيضاء، دار توبقال.

القزويني، جلال الدين: **الايضاح في تلخيص المفتاح**، بيروت، دار الكتب العلمية، دون تاريخ.

الكشو، صالح، 1997: **مظاهر التعريف في العربية**، تونس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس.

المبرّد: **المقتضب**، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، بيروت، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، 1979.

المتوكّل، أحمد، 1986: **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفيّ**، الدار البيضاء، دار الثقافة.

مجدوب، عز الدين، 1998: **المنوال النحويّ العربيّ**، صفاقس-سوسة، دار محمّد علي الحامّي-كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة.

المخزومي، مهدي، 1986: **في النحو العربي نقد وتوجيه**، بيروت، دار الرائد العربي، ط2.

المرادي، الحسن بن القاسم: **الجني الداني في حروف المعاني**، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1973.

المرزوقي، أبو عليّ: **ألفاظ الشمول والعموم**، بيروت، دار الجيل، 1994.

المغربي، ابن يعقوب: **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح**، ضمن شروح التلخيص، بيروت، دار السرور، دون تاريخ.

ميلاد، خالد، 1999: **الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة**، تونس، كلية الآداب بمنوبة (أطروحة مرقونة)(صدر عن كلية الآداب بمنوبة و المؤسسة العربية للتوزيع، بنفس العنوا ن ، سنة 2001).

www.books4all.net

II. غير العربية

Abraham W & de Meij S; 1986: **Topic, focus, And configurationality**, Amesterdam, Benjamins.

Allah, K, 1986 :Linguistic meaning (I & II), London, Routledge and Kegan Paul.

Anscombre J.C. & Ducrot O ; 1983: **L'argumentation dans la langue**, Bruxelles, Mardaga.

Aristote ; 1997: **Organon**, traduction: J.Tricot, Paris, J.Vrin, (I. Catégories, II de l'interprétation, III Les premières analytiques).

Asher R. E; 1994: **The encyclopedia of language and linguistics**, Oxford - New York - Tokyo - Seoul, Percamon Press.

Attal P 1994: **Questions de sémantique**, Louvin - Paris, Éditions Peeters.

Austin J.L; 1970: **Quand dire c'est faire**, Paris, Seuil.

Bacri N, 1976: **Fonctionnement de la négation**, Paris - La Haye, Mouton.

Baker C.L ; 1970: **Double negatives**, *Linguistic Inquiry*, 1.

Blanché R ; 1970: **La logique et son histoire d'Aristote à Russel**, Paris, Armand Collin.

Bany's w; 1989: **Théorie sémantique et SI... ALORS**, Katowice, Uniwersytet Slaski.

Ben Gharbia A; 1997: La sémantique de la coordination, clermont-Ferrand Université Blaise Pascal.

Benveniste E; 1966: **Problèmes de linguistique générale**, Paris, Gallimard.

Boons J.P ; 1984: **Sceller un piton dans le mur ; desceller un piton du mur: pour une syntaxe de la préfixation négative**, *Langue Française*, 62.

Bosch & Vander Sandt R; 1999: **Focus: Linguistic, cognition and computational perspectives**, Cambridge, C.U.P.

Caron J, 1983: **Les régulations du discours**, Paris, P.U.F.

Chambreuil M & al, 1998: **Sémantiques**, Paris, Hermes.

Chomsky N; 1975: **Questions de sémantique**, Paris Seuil.

Collins C.P; 1991:**Cleft and pseudo-Cleft, construction in English**, London, Routledge.

Culioli A; 1990: **Pour une linguistique de l'énonciation**, T1, Paris, OPHRYS.

Dahl Ö, 1979: **Typology of sentence negation**, *Linguistics*, 17.

De Boysson-Bardies B, 1976: **Négation et performance linguistique**, Paris - La Haye, Mouton.

Ducrot O, 1972: **Dire et ne pas dire**, Paris, Hermann.
Ducrot O, 1974: **La preuve et le dire**, Tours, Mame.
Ducrot O, 1980: **Les échelles argumentatives**, Paris, Minuit.
Ducrot O, 1984: **Le dire et le dit**, Paris, Minuit.
Ducrot O & al, 1980: **Les mots du discours**, Paris, Minuit.
Ducrot O & Schaeffer J.M. 1995: **Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage**, Paris, Seuil.
Eckardt R, 1999: **Focus with nominal quantifiers**, in Bosch & Van der Sandt.
Fauconnier G, 1984: **Espaces mentaux**, Paris, Minuit.
Fodor J.A & Katz J.J, 1964: **The structure of Language**, New Jersey, Prentice - Hall, Inc - Englewood Cliffs.
Foolen A, 1991: **Metalinguistic negation and pragmatic ambiguity**, *Pragmatics*, 2.
Frege G, 1971: **Écrits logiques et philosophiques**, Paris, Seuil.
Galmiche M, 1975: **Sémantique générative** Paris, Larousse.
Galmiche M, 1977: **Quantificateurs, référence et théorie transformationnelle**, *Langages*, 48.
Gazdar G, 1979: **Pragmatics, implicature, presupposition and logical form**, New York, Academie Press.
Geis M. L & Zwicky A.M, 1971: **On invited inferences**, *Linguistic Inquiry*, 4.
Grice H.P, 1975: **Logic and conversation**, in, Cole & Morgan (eds) Syntax and Semantics, Vol III, New York, Academie Press.
Harris Z, 1991: **A theory of language and information**, Oxford, Clarendon Press.
Heldner c, 1992: **Sur la quantification négative**, *Langue Française*, 94.
Horn L.R, 1989: **A natural history of negation**, Chicago, University of Chicago Press.
Huddleston R, 1988: **Introduction to the grammar of English**, Cambridge, C.U.P.
Jackendoff R, 1972: **Semantic interpretation in generative grammar**, Cambridge, MIT.
Jackendoff R, 1983: **Semantic and cognition**, Cambridge, MIT.
Jackendoff R, 1993: **Patterns in the mind**, London, Harvester Wheatsheaf.
Jayez J 1988: **L'inférence en langue naturelle**, Paris, Hermes.
Jespersen O, 1917: **Negation in English and other languages**, in, Selected writings, London - Tokyo, George Allen & unwion - Senyo Publishing.

Kempson R.M, 1975: **Presupposition and the delimitation of semantics**, Cambridge, C.U.P.
Kerbrat - Orecchioni C; 1991: **La question**, Lyon, Presses Universitaires de Lyon.
Kiefer F, 1986: **Epistemic possibility and focus**, in, Abraham & De Meij.
Kiparsky P & Kiparsky C, 1971: **Fact**, in, Steinberg & Jakobovits.
Klima E.S ; 1964: **Negation in English**, in, Fodor & Katz.
König E, 1991: **The meaning of focus particles**, London, Routledge.
Larreya P, 1984: **Le possible et le nécessaire**, Paris, Nathan.
Lakoff G, 1976: **Linguistique et logique naturelle**, Paris, Klincksieck.
Lehmann W.P, 1978: **Syntactic typology**, Sussex, The Harvester Press.
Levinson S.C, 1983: **Pragmatics**, Cambridge, C.U.P.
Lewandowska - Tomaszczyk B, 1996: **Depth of negation: a cognitive semantic study**,
Lodz University Press.
Lyons J, 1978: **Éléments de sémantique**, Paris, Larousse.
Lyons J, 1990: **Sémantique linguistique**, Paris, Larousse.
Martin R, 1987: **Langage et croyance**, Bruxelles, Mardaga.
Martin R, 1992: **Pour une logique du sens**, Paris, P.U.F. 2è éd.
Milner J.C, 1978: **De la syntaxe à l'interprétation**, Paris, Seuil.
Moeschler J, 1989: **Modélisation du dialogue**, Paris, Hermès.
Moeschler J, 1996: **Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle**, Paris, Armand Colin.
Muller C, 1977: **Analyses linguistiques des relations de champs entre quantificateurs et négation**, *Langages*, 48.
Muller C, 1991: **La négation en Français**, Genève, Droz.
Muller C, 1992: **La négation comme jugement**, *Langue Française*, 94.
Nφlke H, 1993: **Le regard du locuteur**, Paris, Kimé.
Nφlke H, 1994: **Linguistique modulaire**, Louvain - Paris, Éditions Peeters.
Partee B.H 1999: **Focus, quantification and semantics-pragmatics issues**, in, Bosch & Vander Sandt.
Piaget J, 1974: **Recherches sur la contradiction**, T2. Les relations entre affirmation et négation, Paris, P.U.F.
Quine W. V.O 1973: **Méthodes de logique**, Paris, Armand Colin.
Rochemont M, 1986: **Focus in generative grammar**, Amesterdam - Philadelphia, Benjamins.
Rochemont M & Culicover P, 1990: **English focus constructions and the theory of grammar**,
Cambridge, C.U.P.
Ross J.R, 1970: **On declarative sentences**, in, Jacobs & Rosenbaum,

Readings in English transformational grammar, waltham, Ginn.
Russel B, 1905: **On denoting, in, Logic and knowledge**, London - New York, R.C. Marsh (1977) (Traduction française, in, Ecrits de logique philosophique, Paris, P.U.F 1989).
Salem J, 1987: **Introduction à la logique formelle et symbolique**, Paris, Nathan.
Searle J.R, 1969: **Speach acts**, Cambridge, C.U.P. (Traduction française: Les actes de langage, Paris, Nathan, 1972).
Searle J.R, 1982: **Sens et expression**, Paris, Minuit.
Sovran T, 1998: **Is there a semantic field of negativity ?**, in, Lawandowska-Tomaszczyk (ed): Lexical semantics, cognition and philo - sophy, Lodz, Lodz University Press.
Sperber D & Wilson D, 1996: **Relevance** , Oxford - Cambridge, Blackwell, (second edition) (traduction française:**La pertinence**, Paris, Minuit, 1989).
Steinberg D.D & Jakobovits L.A, 1971: **Semantics**, Cambridge, C.U.P.
Strawson P.F 1977: **Études de logique et de linguistique**, Paris, Seuil.
Tesnière L, 1976: **Élements de syntaxe structurale**, Paris, Klincksieck.
Vanderveken D, 1988: **Les actes de discours**, Bruxelles, Mardaga.
Vanderveken D, 1990: **Meaning and speech acts, 1. Principles of language use**, Cambridge, C.U.P.
Vanderveken D, 1991: **Meaning and speech acts, 2. Formal semantics of succes and satisfaction**, Cambridge, C.U.P.
Von Stechow A & Uhmann S, 1986: **Some remarks on focus projection**, in, Abraham & De Meij.
Warner A.R, 1993: **English Auxiliaries**, Cambridge, C.U.P.
Wittgenstein L, 1961: **Tractatus logico-philosophicus**, Paris, Gallimard.
Zaslawsky D, 1982: **Analyse de l'Être**, Paris, Minuit.
Zuber R, 1972: **Structure présuppositionnelle du langage**, Paris, Dunod.

www.books4all.net

Achevé d'imprimer en Juin 2006
sur les presses de
FINZI USINES GRAPHIQUES*
1000 Ex. - Registre des travaux N° 413

www.books-all.net

... تتحصر الأقوال - القضايا الأساسيّة التي نزعم أنّها مفسّرة لعمل النفي وخصائصه الدلاليّة، وقد عملنا على الاستدلال عليها وتوضيحها وتفسيرها والكشف عن مقتضياتها ومستلزماتها، في ما يلي :

- النفي تركيب تقاوليّ يقتضي جملة مثبتة اقتضاء إعرابيًا أساسًا عليه تبنى الاقتضاءات الدلاليّة والتداوليّة
- السلب معنى أكثر تجريدًا من النفي قد يُعَجَّمُ وقد لا يُعَجَّمُ
- يمثّل النفي الحالة التي يعجّم فيها معنى السلب المحتمل وروده في موضع الإنشاء الرئيسيّ من الجملة لذلك فإنّ الجملة تكون منفيّة إذا، وفقط إذا، وُسِمَ صدرها بحرف نفي
- يمثّل النفي تعبيرًا عن المخالفة في الاعتقاد
- النفي فارغ إحاليًا ولكنّه يشارك الإثبات المقتضى في مرجعه الخارجي (الذهني أو الواقعي)
- وحدة النفي من وحدة بنائه العامليّ ووحدة العمل اللغويّ الأساسيّ الموسوم في الجملة
- مشكلة حيّز النفي هي مشكلة بؤرة النفي
- يستلزم النفي وجود جملة تكون جوابًا له بسبب فراغ النفي إحاليًا وتعدّد احتمالاته
- تتحدّد بؤرة النفي إعرابيًا بما تتحدّد به بؤرة الإثبات المقتضى
- تخضع بؤرة النفي إلى سلّميّة في تحديدها تتكهّن بها وبالاحتمالات البلاغيّة لتغيير موضعها
- يحبّذ النفي التعامل، عند تحديد بؤرته، مع المكوّنات الإنشائيّة.

إنّ هذه النقاط لا تمثّل قواعد في النفي، وإن كان من الممكن أن يصاغ بعضها بحسب ما تتطلّبه صياغة القواعد، بل هي، تمثّل الأقوال التي يمكن اختبارها للنظر في مدى صدقها من خلال المعطيات التجريبيّة. لذلك فنحن نتمسّك بها إلى أن يثبت بطلانها.

© مركز النشر الجامعي، تونس، 2006.

ت د م ك : 7-326-37-9973-978 الثمن :15 دينارا

9 789973 373267